الله غالب

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلِّ على سيدنا محمد

كتاب : نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين

عطية مصطفى مشرفة

https://www.facebook.com/profile.php?id=100002064633268

الله غالب

نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين

(٣٥٨ - ٥٦٧ هـ ، ٩٦٨ - ١٧١١ م)

تأليف

دكتور عطية مصطفى مشرفة

LL B. , B.A. , M.A. , D.Litt

ليسانس حقوق وبكالوريوس وماجستير ودكتوراه آداب

جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر

اللّٰہ غالب

الله غالب

نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين

(٣٥٨ – ٥٦٧ هـ ، ٩٦٨ – ١١٧١ م)

تأليف

دكتور عطيه مصطفى مشرفه

LL.B. , B.A. , M.A. , D.Litt

ليسانس حقوق وبكالوريوس وماجستير ودكتوراه آداب

جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر

اللّٰہ غالب

اللّه غالب

اهـداء الكتاب

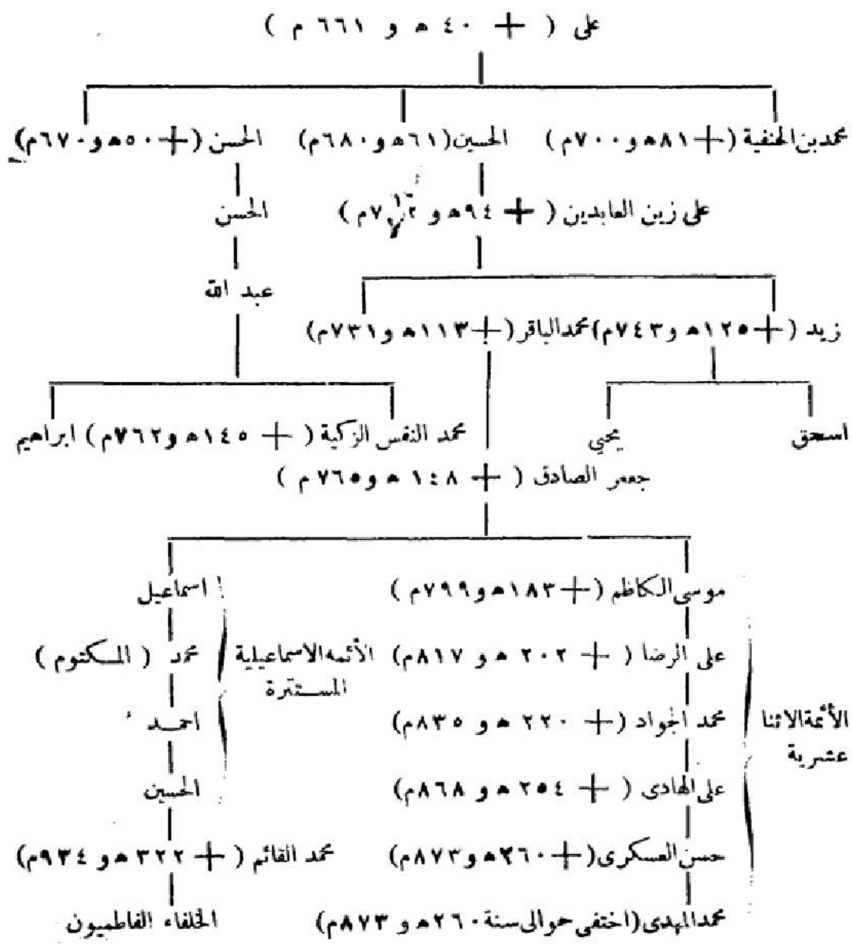
إلى روحي أبي وأخي علي ، طيبت الله ثراهما ، وأسكنهما فسيح جناته .

إليكما وقد غرستما فيّ الرغبة الصادقة في حياة تقوم على إنكار الذات والمحبة والتعاون والجد والاستقامة ، كتاباً أرجو أن يجد القارىء فيه فائدة ومتعة وثمرة ، وأن يجد فيه أولادي سهير وعادل وسها وعاصم ما يحببهم في البحث والإطلاع ، ويجعلهم يتعشقون العلم ويلتذون بما يلاقونه من نصب أو عناء فيه .

عطية مصطفى مشرفة

الله غالب

جدول بيت الامام علىّ كرم الله وجهه



محتويات الكتاب

الخلافة الفاطمية

(٢٩٧ — ٥٦٧هـ = ٩٠٩ — ١١٧١م)

الخلفاء الفاطميون :

(١) المهدي : عبيد الله أبو محمد (٢٩٧ — ٣٢٢هـ و ٩٠٩ — ٩٣٤م)

(٢) القائم بأمر الله : محمد أبو القاسم (٣٢٢ — ٣٣٤هـ و ٩٣٤ — ٩٤٥م)

(٣) المنصور بنصر الله : اسماعيل أبو طاهر (٣٣٤ — ٣٤١هـ و ٩٤٥ — ٩٥٢م)

(٤) المعز لدين الله : معد أبو تميم (٣٤١ — ٣٦٥هـ و ٩٥٢ — ٩٧٥م)

(٥) العزيز بالله : نزار أبو منصور (٣٦٥ — ٣٨٦هـ و ٩٧٥ — ٩٩٦م)

(٦) الحاكم بأمر الله : المنصور أبو علي (٣٨٦ — ٤١١هـ و٩٩٦ — ١٠٢٠م)

(٧) الظاهر لإعزاز دين الله : علي أبو الحسن (٤١١ — ٤٢٧هـ و١٠٢٠ — ١٠٣٥م)

(٨) المستنصر بالله : معد أبو تميم (٤٢٧ — ٤٨٧هـ و١٠٣٥ — ١٠٩٤م)

(٩) المستعلي بالله : أحمد أبو القاسم (٤٨٧ — ٤٩٥هـ و١٠٩٤ — ١١٠١م)

(١٠) الآمر بأحكام الله : المنصور أبو علي (٤٩٥ — ٥٢٤هـ و١١٠١ — ١١٣٠م)

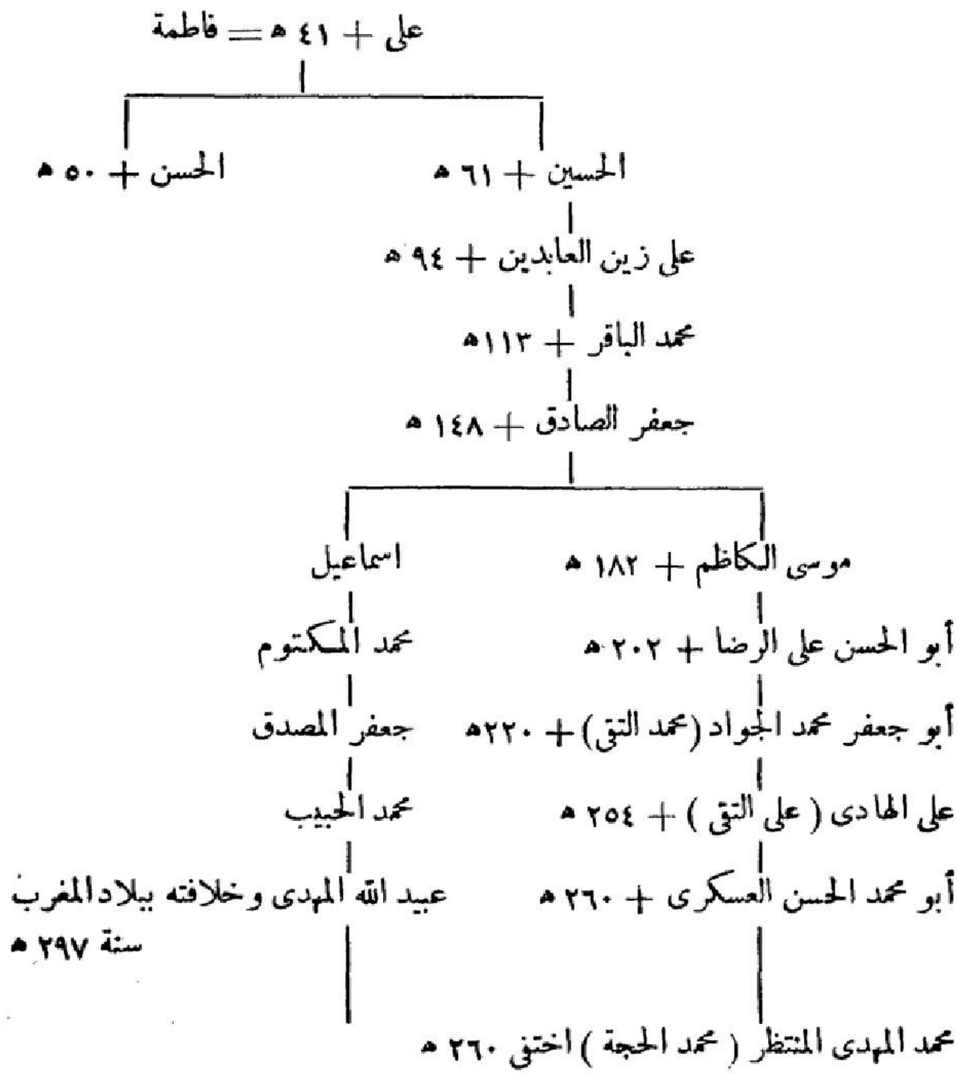
(١١) الحافظ لدين الله : عبد المجيد أبو الميمون (٥٢٤ — ٥٤٤هـ و١١٣٠ — ١١٤٩م)

(١٢) الظافر بأمر الله : اسماعيل أبو المنصور (٥٤٤ — ٥٤٩هـ و١١٤٩ — ١١٥٤م)

(١٣) الفائز بنصر الله : عيسى أبو القاسم (٥٤٩ — ٥٥٥هـ و١١٥٤ — ١١٦٠م)

(١٤) العاضد لدين الله : عبد الله أبو محمد (٥٥٥ — ٥٦٧هـ و١١٦٠ — ١١٧١م)

جدول طائفتي الامامية الاثنا عشرية والاسماعيلية أو السبعية[١]



(١) القاضي النعمان «شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأبرار» ج ١٤ ورقة ٤٦ — ٤٧ و ٥٠ وانظر Muir, The Caliphate, p. 557 & O'Leary, A Short History of the Fatimid Khalifate p. 11.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله على ما وهبني من قوة ، ورزقني من عزيمة ، كانتا عمادي وعدتي في قطع هذا الشوط الجديد ، أما بعد : فمن تباشير النهضة المباركة ، ومظاهر الحركة العلمية في بلادنا العزيزة ، أن تمر بحياة الجامعي لحظات ، يشعر فيها بالقدرة على الانتاج ، فتتجدد عنده عزيمة القيام بالبحوث المستمرة ، يتسع فيها أفق معرفته ، وتنمو ملكتا النقد والتحليل عنده ، يتعمق في التاريخ وسبر أغواره ، إن كان مؤرخاً ، فيجمع الحقائق . ويمحصها ويشرحها ويرتبها ، ثم يستنتج الأفكار العامة منها ، ويتعشق القانون والتشريع ، إن كان حقوقيا ، فيتتبع التطور التاريخي لها ، ويجتهد أن يتعرف تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيهما ، وهو في الحالتين يدرس مخطوطات تفسح له مجال البحث والدرس والتحصيل ، ويستوعب معظم مؤلفات المؤرخين والقانونيين لتعينه على تفهم الموضوع . ولتظهر شخصيته ، ويرتفع مستوى تفكيره ، وهو أهم ما ترمى إليه الدراسة الجامعية . من إيجاد رأى سديد ، أو بحث مفيد أو نقد جديد ، فالجامعة ليست داراً لتوزيع العلم وإجازاته ، وإنما هي مصابيح تكشف بنورها الطريق للبحث العلمي الصحيح ! وما قيل في التاريخ ورواده ، والقانون وطلابه ، يقال عن باقي العلوم .

ولقد كانت نواة هذا الكتاب ما أعددته منذ سنوات ، حين كنت أعد بحثاً لنيل درجة الماجستير في الآداب ، وقد تأخرت في إخراجه عن الموعد الذي كنت قدرته ، لأني إذ بدأت في كتابة فصوله الأولى ، استوقفني البحث في هذا العصر الذي فتح فيه الفاطميون — تلك الأسرة الشيعية ، التي لها عقيدتها وفلسفتها ونظمها في الحياة — مصر وأسسوا الحضارة الفاطمية ، والذي يعتبر من أهم عصور التاريخ المصري ،

فشرح الله صدرى لبحث الحالة السياسية والادارية والحربية والمالية والقضائية لهذا العصر ، ورفع الستار عن الحقائق التاريخية المبعثرة هنا وهناك فى بطون بعض الكتب العربية والافرنجية، والتى يندر أن تتناولها أيدى الكتاب بالبحث والتحليل .

أما خلو المؤلفات القانونية فى بلادنا من البحث التاريخى لبيان منشأ القوانين المعمول بها ، فقد اضطرنا للعناية بتطور التشريع والقضاء ، فالتشريع ما هو إلا وسيلة من وسائل العلاج الاجتماعى تتغير تبعا لحالة المجتمع وتتمشى مع تطوره .

ولما كانت أحكام الشريعة الاسلامية للجميع ، مسلمين وغير مسلمين ، وكانت غنية بنظمها ومتانة قواعدها كفيلة بضبط علاقات الأفراد وسلوك بعضهم مع بعض ، فهى على ذلك واجبة التطبيق ، فى دار الاسلام على جميع المقيمين فيها ، اضطررنا إلى أن نبحث العوامل التى أدت بطريق مباشر ، إلى تضييق دائرة التشريع الاسلامى بحيث يسمح للذميين أن يرجعوا فى حقوقهم ومواريثهم إلى أهل دينهم ، ويتبعوا أحكام شرائعهم ، إلا إذا رغبوا فى أن يفصل بينهم أحد المسلمين ، وبعبارة أخرى ، كيف وجدت بجانب الشريعة الاسلامية ، وهى القانون العام ، عدة جهات قضائية منظمة ، لكل منها قوانين معينة ، تعمل بموجبها مستقلا بعضها عن بعض ، فجاهدت نفسى وألزمتها على قدر وسعى أن أقف موقف العادل ، فى أقوال من يقول إن أحكام الشريعة الاسلامية إقليمية ، ومن يقول إنها شخصية . أستمع لحجج الفريقين ، فإذا رجح لى رأى على آخر أيدته منزهاً عن كل مؤثر وهوى ، بعد عرض الآراء عرضاً يوافق ذوق العصر والبحث الصادق .

ولما كانت قيمة التاريخ فى وثائقه ، شددت الرحال فى هذا الصيف إلى انجلترا ، ومازلت فى بحث وتنقيب فى خزائن بعض تلك البلاد حتى تجمع لدى من الوثائق الثمينة عدد وافر ، وبذلك اكتملت لدى سلسلة الوثائق ، وسطعت أنوارها على حوادث تلك الحقبة . وأكثرت من الحواشى التى تشرح كثيراً من النقط الغامضة ، أو الكلمات الغريبة ، ولم أتهيب أن ترتفع هذه الحواشى حتى تشغل من الصحيفة نصفها أو جلها ، وذكرت المراجع فى أسفل الصفحات عقب كل بحث ، استكمالا للمنهج العلمى الصحيح ، حتى يرجع الباحث إليها إذا أراد التعمق فى موضوع من

الموضوعات . كما عنيت بذكر المراجع مجتمعة ، وترتيبها حسب أحرف الهجاء بالنسبة لأسماء المؤلفين ، وتاريخ وفاة مؤلفيها ، على ما هو مألوف فى المؤلفات العلمية ، لتتبين للقارىء أهميـة الكتاب بالنسبة للعصر الذى نتكلم عنه ، وذيلت الرسالة ببعض الوثائق والسجلات الفاطمية .

وإنى أرجو ألا تكون عثراتى فى هذه الرسالة فوق ما قدرت ، وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد . فى ظل مليكنا المفدى فاروق الأول ، ملاذ الجامعة الأعلى ، وقائد الفكر وناصر العلم ؟

المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

منذ صدرت الطبعة الأولى ، وأنا أواصل دراسة العصر الفاطمى ، وأبحث مصادره ، فتسنى لى فى هذه الحقبة الاطلاع على كثير من المراجع ، ولا سيما ما تفضل بإهدائه إلىّ منها ، سعادة العالم الكبير السيد آصف على أصغر فيضى ، سفير الهند فى مصر ، وإنى أتقدم اليوم بالطبعة الثانية إلى الناطقين بالضاد ، مدخلا عليها بعض الزيادات ، وواعداً من التحسين المزيد ، شاكراً للقراء تشجيعهم فى الاقبال على الطبعة الأولى حتى نفذت فى مدة وجيزة ، راجياً أن يوفقنى الله دائماً إلى إرضاء العلم وطلاب البحث العلمى الصحيح ، وأملى أن يجده القارىء فى شكله الجديد أوفى بالغرض وأقرب إلى الكمال ، والله هو الموفق للصواب .

عطية مصطفى مشرفة

بحث فى مصادر الكتاب

اعتمدت فى هذا الكتاب على ثلاثة أنواع من المصادر :

(ا) المصادر العربية المخطوطة (ب) المصادر العربية المطبوعة (حـ) المصادر الأفرنجية . وتمتاز المراجع التى اعتمدت عليها بأن بعضها قد ألفه رجال عاصروا الفاطميين فهى بذلك ذات أهمية تاريخية ، لأنها ولا شك تحتوى على أدق المعلومات وأصحها ، تغذى الباحث بصورة جلية بما كان عليه العصر ، وتمده بالوقائع الصحيحة فى العصر الذى عاشوا فيه . ومن هؤلاء المؤلفين « أبو حنيفة النعمان بن أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون » الاسماعيلى المغربى الذى صحب المعز لدين الله عند رحيله لمصر ، فقد اعتمدت على كتابه « دعائم الإسلام فى الحلال والحرام »[1] فى بحث موضوع النظام المالى ، وكيفية جباية الخراج والجزية والزكاة وغيرها من موارد الدولة ، كما أمدنى هذا الكتاب وكذا مؤلفه « تربية المؤمنين »[2] بمعلومات قيمة عن العقائد الفاطمية . كذلك اعتمدت على كتابه « شرح الأخبار »[3] فى بحث النظام القضائى ، وبعض أقضيتهم بمذهبهم .

ومن المراجع الهامة التى اعتمدت عليها أيضاً لهذا المؤلف « كتاب الهمة فى آداب الأئمة[4] » وهو يحث على طاعة الأئمة وتعظيمهم ، ويتضمن الشيء الكثير من معتقداتهم ، وبه بعض المسائل الاقتصادية كمصرف الزكاة وغيره من موارد بيت المال . كما استعنت بكتابه « المجالس والمسايرات[5] » ، ومؤلفه « أساس التأويل الباطن[6] » ومصنفه « افتتاح الدعوة »[7] فى تفهم تاريخ الاسماعيلية ومذهبهم لأنها تعتبر بحق من المصادر الأصلية

---

(١) مصور بدار الكتب الملكية برقم ب ١٩٦٦٥ وهو فى سبعة أجزاء

(٢) مخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٦

(٣) مصور بدار الكتب الملكية برقم ج ٧٠٦٢

(٤) مخطوط استعرته من صديق الدكتور محمد كامل حسين الأستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد

(٥) مصور بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٦٠٦٠

(٦) مخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٤

(٧) مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٨٨

للعصر الذى تؤرخ له ولا غنى للباحث عن الرجوع إليها فى بحث النظم الفاطمية[١] .

ولابن زولاق الذى ولد بفسطاط مصر سنة ٣٠٦هـ (٩١٨م) آثار تنير للباحث طريقه . منها «سيرة المعز لدين الله» و«سيرة الإخشيد» و«تتمة أمراء مصر» وهو ذيل[٢] لكتاب الكندى عن ولاة مصر منذ وفاة الأخشيد سنة ٣٣٤هـ (٩٤٥م) إلى أن وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر وأسس الخلافة الفاطمية بها سنة ٣٦٢هـ (٩٧٢م)[٣] .

وكل ما وصل الينا من كتاب «سيرة المعز لدين الله» لا تزيد عن عدة شذرات مبعثرة هنا وهناك فى بطون ما نقله المقريزى فى «خططه» ، وفى كتابه «اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفاء» أما كتابه «فضائل مصر وأخبارها وخواصها»[٤] فقد أمدنى بالكثير من المعلومات

---

(١) للقاضى النعمان ٤٤ مؤلفا عبثت يد الدهر ب ٢٢ مؤلفا منها وهى : « كتاب الايضاح » ، و« مختصر الايضاح » ، و« الاتفاق والافتراق » ، و« كتاب المقتصر » ، و« كيفية الصلاة » ، و« الرسالة المصرية فى الرد على الشافعى » ، و« كتاب فيه الرد على احمد بن شريح البغدادى » ، و« دامغ الموجز فى الرد على العتكى (الفتكى ؟) » ، و « نهج السبيل إلى معرفة علم التأويل » ، و« حدود المعرفة » ، و« كتاب إثبات الحقائق » ، و« كتاب فى الامامة » ، و« كتاب التعاقب والانتقاد » ، و« كتاب الدعاء » ، و« كتاب الحلى والثياب » ، و« كتاب الشروط » ، و « الأرجوزة المرسومة ذات المنن » ، و« الأرجوزة المرسومة ذات المحن » ، و« كتاب معالم المهدى » ، و« الرسالة إلى المرشد الداعى بمصر فى تربية المؤمنين » ، و« منامات الأئمة » ، « كتاب التقريع والتعنيف »

أما مخطوطات القاضى النعمان التى فقد بعض أجزائها فهى أربع : « كتاب الأخبار » ، و« الرسالة ذات البيان فى الرد على ابن قتيبه » ، و «أساس التأويل» ، و« تأويل الدعائم» ويسمى أيضا و« كتاب تربية المؤمنين بالتوفيق على حدود باطن علم الدين فى تأويل دعائم الاسلام »

أما مخطوطات القاضى النعمان الموجودة فى المكتبات المختلفة فهى ١٨ مؤلفا : « الاقتصار » الذى هو اختصار لكتاب الأخبار ، و «القصيدة المختصرة» وتبحث فى الفقه ، و« دعائم الاسلام فى الحلال والحرام والقضايا والأحكام » ، و «مختصر الآثار» الذى قال عنه مؤلفه « فألفت هذا الكتاب متوسطا بين التطويل والاختصار وسميته الاختصار مختصر الآثار ، وهو اختصار لكتاب « دعائم الاسلام» ، و« كتاب يوم وليلة » و« كتاب الطهارة» ، و« منهاج الفرائض» ، و« اختلاف أصول المذاهب» ، و« كتاب التوحيد والامامة » و« القصيدة المختارة» ، و« كتاب الهمة» ، و« شرح الأخبار » ، و« مناقب بنى هاشم» ، و« افتتاح الدعوة» و« كتاب المجالس والمسايرات» ، و« تأويل الرؤيا ، و« الينبوع » ، و« مفاتيح النعمة »

أنظر Fayzee (Asaf A.A.), Qadi An-numan, the Fatimid Jurist & author, from the journal of the Royal Asiatic society, january 1934 pp. 15—31

(٢) وجد هذا الذيل فى مخطوط كتاب الولاة والقضاء بالمتحف البريطانى طبعة لجنة ذكرى جب ، انظر الأستاذ محمد عبد الله عنان « مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية » ، ص ٣٥

(٣) ابن سعيد « المغرب فى حلى المغرب » ص ٥

(٤) مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٣٥٩١ تاريخ

التى لا يستغنى عنها المشتغلون بتاريخ نظم الحكم فى مصر الإسلامية بوجه عام .

أما الأمير المختار عز الملك المسبحى المصرى المولد (٣٦٦ — ٤٢٠ ﻫ و ٩٧٧ — ١٠٢٩ م) ، فقد كان من أقطاب الأمراء وعلماء الدولة الفاطمية . نال عطف الخليفة الحاكم بأمر الله ، فقلده بعض ولايات الصعيد ، وتدرج فى مناصب الدولة حتى وصل إلى الوزارة ، وكتب عدة مؤلفات فى التاريخ منها تاريخه الكبير المسمى « أخبار مصر » تكلم فيه عن تاريخ مصر وولاتها وأمرائها وأئمتها وعجائبها وأبنيتها ونيلها ومجتمعاتها وإقليمها حتى أوائل القرن الخامس الهجرى وقد قال ابن خلكان[١] عن مجهود المسبحى التاريخى إنه كان عظيما ، بحيث « بلغ ثلاثة عشر ألف ورقة » وإن مصنفاته فى التاريخ وغيره بلغت ثلاثين ، مثل كتاب « درك البغية فى وصف الأديان والعبادات » ، وهو يقع فى ٣٥٠٠ ورقة ، وكتاب « الأمثلة للدول المقبلة فى النجوم والحساب » وهو يقع فى ٥٠٠ ورقة[٢] .

هذا ولم يصلنا مجهود المسبحى إلا عن طريق المقريزى . وأبى المحاسن ، وغيرهما من المؤرخين المتأخرين ، الذين اقتطفوا شذرات ، تلقى كثيراً من الضوء على تاريخ مصر وأحوالها أيام الدولة الفاطمية .

والقضاعى وهو القاضى أبو عبدالله محمد بن سلامة الشافعى المذهب ، الذى ولد فى مصر فى أواخر القرن الرابع الهجرى ، والذى توفى بها أيضاً سنة ٤٥٤ﻫ (١٠٦٢م) ، كتب كتاب « عيون المعارف وفنون أخبار الخلايف »[٣] وقال عنه إنه موجز فى ذكر الأنبياء وتاريخ الخلفاء وولايات الملوك والخلفاء إلى سنة ٤٢٢ ﻫ (١٠٣٠ م) ، ولعله مختصر لمؤلف أكبر لم يصل إلينا .

كذلك كتب القضاعى كتاباً فى خطط مصر ، نقل المقريزى اسمه كاملا فقال : إنه كتاب « المختار فى ذكر الخطط والآثار »[٤] وصل إلينا منه بعض شذرات عن

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٦٥٣ وراجع ترجمة المسبحى فى السيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٣٨ وبحثاً للأستاذ عنان فى « الرسالة » عدد ١١٥ وأنظر الأستاذ عنان « مصر الاسلامية » ص ٣٦ و « الأزهر » لنفس المؤلف ص ٩٠

(٢) أحمد بك أمين « ظهر الاسلام » ص ٢٠٢

(٣) مخطوط بالمكتبة الملكية بالقاهرة رقم ١٧٧٩ تاريخ

(٤) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٥ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٣٨

طريق بعض المؤلفين ، ولا سيما القلقشندي والمقريزي ، فكل منهما يقتبس منه الشيء الكثير في كتابه ، ويذكر السيوطي فيما كتبه من فتح مصر . إنه نقل رواية الفتح من كتاب « الخطط » المكتوب بخط مؤلفه القضاعي[1] .

وعلى هذا يكون مؤلف القضاعي قد فقد في عصر متأخر ، بعد أن انتفع به . ولقد كان القضاعي من فحول الفقه والحديث والتاريخ ، وتولى القضاء وغيره من مهام الدولة ، في أيام الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ، وقد أرسله هذا الخليفة في سنة ٤٤٧ هـ (١٠٥٥م) سفيراً ليحاول عقد صلح بين تيودورا (Teudora) أمبراطورة القسطنطينية وبين مصر[2]

وكما انتفع المقريزي وغيره ، من أعلام التفكير والأدب بجهود القضاعي ، كذلك انتفع القضاعي نفسه بجهود الكندي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١م) وابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧م) وغيرهما ، وأهم ما وصل إلينا من آثار الكندي ، كتابه « ولاة مصر » أو « أمراء مصر » ، ويتناول الكلام على تاريخ الولاة الذين تعاقبوا على مصر منذ الفتح الإسلامي حتى وفاة محمد الأخشيد سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٥م) ، وكتابه « تسمية قضاة مصر » ، أو « قضاة مصر » ويتناول الكلام على تاريخ القضاة الذين ولوا قضاء مصر منذ الفتح الاسلامي إلى منتصف القرن الثالث الهجري ، وقف فيه الكندي في روايته إلى حيث وقف « ابن عبد الحكم »[3] ، أي عند ولاية القاضي « بكار بن قتيبة » قضاء مصر في سنة ٢٤٦ هـ (٨٦٠م) ، ويعتبر كتابه « الولاة والقضاة » من أمتع الكتب وأنفسها[4] ، لأنه يلقي ضوءا على حالة مصر الاجتماعية والأدبية والسياسية .

كما يعتبر كتابه « فضائل مصر »[5] من أحسن الكتب ، ولا غنى للباحث في

---

(١) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٧٠

(٢) ابن ميسر : « أخبار مصر » في حوادث سنة ٤٤٧هـ (١٠٥٥م) والمقريزي « الخطط » ج ١ ص ٣٣٥

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٥٧هـ (٨٧٠م) صاحب « فتوح مصر » وهو أول مؤرخ للخطط وتبعه نفر من المؤرخين كالكندي وابن زولاق والقضاعي وغيرهم

(٤) قام على تحقيقه ونشره المستشرق روفن جست Rhuvon Guest وقد أخذ ذيله معظمه من كتاب « رفع الأصر عن قضاة مصر » لابن حجر العسقلاني

(٥) مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٧٥٣ تاريخ وأكبر الظن أن هذا الكتاب ليس للكندي صاحب « الولاة والقضاة » بل لابنه عمر . راجع مخطوطات دار الكتب بالقاهرة ٤٢٢ و٧٥٣ تاريخ .

التاريخ الإسلامى عنه ، ففيه تكلم عن أمور شتى كخراج مصر فى العصر الإسلامى وكوجوب حسن معاملة القبط .

فهؤلاء المؤرخون كابن زولاق والمسبحى والقضاعى ، قد زادوا فى ثروة الكتاب، بصفة غير مباشرة ، عن طريق مؤلفين أتوا بعدهم ، اقتبسنا منهم الشىء الكثير ، لأنهم بدورهم نقلوا كثيراً مما كتبوه عن طريق هؤلاء الذين عاشوا فى العصر الفاطمى ، وكتبوا عن مشاهدة وخبرة [(١)] .

وهناك مرجع آخر مخطوط اعتمدت عليه فى بحث أساليب الدعوة الفاطمية ، وكيفية نشرها هو كتاب «رسائل الحاكم بأمر الله [(٢)] ، التى كتبها كثير من الدعاة فى سنة ٤٠٨هـ (١٠١٧م) ، تحت إشراف الخليفة الحاكم بأمر الله

أما المخطوط «سجلات وتوقيعات وكتب للمستنصر بالله»[(٣)] ، فقد استطعت أن أستخلص منه ، ما أعانني فى الكلام عن معتقداتهم وألقابهم .

وإنه ليؤسفنا أن نقول إننا لم نعثر على «الرسالة الوزيرية» ، التى حدثنا عنها كثيرون ، مثل ابن منجب الصيرفى وابن خلكان والمقريزى[(٤)] ، فقالوا إن يعقوب ابن كلس ألفها فى الفقه الشيعى على مذهب الاسماعيلية ، مما سمعه من «المعز لدين الله» وابنه «العزيز بالله» ، وإنه كان يفتى الناس بما فيها ، ويجلس لقراءتها وتدريسها بنفسه يومى الثلاثاء والجمعة ، إذ من المحقق أن كثيراً من المخطوطات التى ألفت ودرست فى هذا العهد ، وسلمت من الشدة العظمى ، قد اندثرت بانتهاء الدولة الفاطمية ، خصوصا وأن الدولة الأيوبية التى خلفتها حرصت على محو رسومها وآثارها .

أما «مرآة الزمان»[(٥)] «لابن الجوزى المتوفى سنة ٦٥٤هـ (١٢٥٧م) فقد اطلعت عليه فأفادنى فى كثير من المسائل . ومن المخطوطات التى تناولت الكلام على النظام القضائى،

---

(١) المقريزى «الخطط» ج ١ ص ٣٤٢ — ٣٨٨ و ٤٠٤ وما بعدها

(٢) المخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٢٠ علم كلام الشيعة

(٣) المخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٧١٥٥

(٤) ابن منجب «الاشارة إلى من نال الوزارة» ص ٢٣ وابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٤٤١ والمقريزى «الخطط» ج ٤ ص ١٥٧

(٥) مصور بدار الكتب الملكية رقم ٥٥١ تاريخ

كتاب «رفع الأصر عن قضاة مصر» [١] . لابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٣هـ (١٤٤٩م) وقد أمدنى بمعلومات مستفيضة عن معالجة موضوع القضاء . كذلك أمدنى كتاب « تاريخ الاسلام[٢] » للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ (١٣٤٧م) ، بمعلومات هامة عن الفاطميين فى مصر من الوجهات القضائية والاجتماعية والسياسية ، ولا سيما الجزء الثالث منه . ويعتبر كتاب « نهاية الأرب فى فنون الأدب »[٣] للنويرى المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٣٢م) دائرة معارف هامة للعصر الفاطمى ، ولاسيما الجزء الـ٢٦ منه ، فقد أعطانا فكرة واضحة عن المهدى وابتداء دولته ، كما ذكر لنا الأمان الذى أعطاه جوهر للمصريين عند فتحه للبلاد المصرية ، وبالجملة صور لنا هذا العصر الفاطمى أحسن تصوير من جميع وجوهه .

أما « زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة »[٤] للدوادار المتوفى سنة ٧٢٥هـ (١٣٢٥م) فقد أعاننى فى كتابى عن كشف الشيء الكثير ، ففيه يبين الحوادث التاريخية التى عاصرت الفتح ، واقترنت به ، وبه يذكر الشيء الكثير عن العقائد والقضاء الاسماعيلى ، وبه نص الأمان الذى أعطاه جوهر للمصريين . أما كتاب « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » [٥] ، الذى ألفه عبد الرحمن الشيزرى المتوفى سنة ٥٨٩ هـ (١١٩٣م) ، فقد استفدت منه كثيراً .

ومن الكتب الخطية التى ألفت خصيصاً فى الحسبة أيضاً ، كتاب « معالم القربة فى أحكام الحسبة[٦] » لمحمد بن أحمد القرشى المعروف بابن الأخوة وهو مصرى شافعى المذهب ، توفى فى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٩م) .

فمن هذين الكتابين المخطوطين ، تكلمت عن شروط الحسبة ولزومها ومستحباتها وكيفية تنفيذ المحتسب للعقوبة بنفسه ، ومعاملته لأهل الذمة ، وغير ذلك من الأشياء

---

(١) مخطوط بدار الكتب برقم ٢١١٥ و ١٠٥ تاريخ
(٢) مخطوط بدار الكتب الملكية برقمى ٤٢و٣٩٦ تاريخ
(٣) مخطوط فوتوغرافى بدار الكتب الملكية برقم ٥٤٩ معارف عامة
(٤) مخطوط فوتوغرافى بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقمى ٢٤٠٢٦و٢٤٠٢٧
(٥) مخطوط فوتوغرافى بمكتبة جامعة فؤاد الأول تحت رقم ٢٤٠٥٤
(٦) مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ٠ ٦ ى

المتعلقة بالحسبة . أما المقريزى المتوفى سنة ٨٤٥هـ (١٤٤١م) ، فقد كان من أحفاد الفاطميين ، المتتبع لتاريخهم وأنسابهم ; وكل ما يتعلق بأحوالهم وهو زعيم مؤرخى مصر الاسلامية ، وعميد المدرســـة التاريخية ، التى ازدهرت وأينعت بمصر خلال القرن التاسع الهجرى ، تلك المدرسة التى يعتبر المقريزى بحق أكبر شيوخها ، والتى اهتمت أشد الاهتمام بتاريخ مصر ، فيها تخرج العينى المتوفى سنة ٨٥٥هـ (١٤٥١م) وهو مؤلف كتاب « عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان »[١] وأبو المحاسن المتوفى سنة ٨٧٤هـ (١٤٩٦م) صاحب كتاب «النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة»[٢] والسخاوى المتوفى سنة ٩٠٢هـ (١٤٩٧م) ، مؤلف « الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع »[٣] وكتاب « التبر المســبوك فى ذيل السلوك »[٤] ، وابن أياس المتوفى سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٢م) ، صاحب كتاب «تاريخ مصر» المعروف باسم «بدائع الزهور» فهى مدرسة أنتجت تراثاً إسلامياً خالداً هاماً ; لمن يريد الاطلاع على التاريخ الاسلامى لمصر الاسلامية . ونرى لزاماً علينا ، أن نأتى هنا بلمحة قصيرة ، عن المقريزى ومجهوده التاريخى ، فقد كتب كتبا قيمة اعتمدنا فى بحثنا هذا عليها ولا غرو فالمقريزى يعتبر بحق شيخ شيوخ مؤرخى مصر الاسلامية ، لا يدانيه أحد من المؤرخين فى مصر ، منذ العصور الوسطى حتى اليوم ، فى التاريخ المصرى .

فلقد ولد المقريزى بالقاهرة المعزية سنة ٧٦٦هـ (١٣٦٤م) ، وتوفى بها سنة ٨٤٥هـ (١٤٤١م) ، أى أنه عاش بمصر فى عصر يمتد من أواخر القرن الثامن الهجرى ، إلى أواسط القرن التاسع ، ودرس الفقه وعلوم الدين وغيرها من العلوم التى كانت تدرس إذ ذاك بالأزهر ، وولع منذ حداثة سنه بالتاريخ وجمعه ، لاسيما تاريخ مصر ، وكتب عدة مؤلفات تعتبر عمدة تاريخ مصر الاسلامية ، وتقلد بعض الوظائف كالوعظ والخطابة والتدريس والحسبة فى القاهرة ، وشغل عدة وظائف قضائية فى القاهرة ودمشق ، وكان موضع عطف الملك الظاهر برقوق ، وولده الملك الناصر من بعده .

---

(١) مخطوط بدار الكتب الملكية تحت رقم ١٥٨٤ تاريخ

(٢) مخطوط فوتوغرافى بدار الكتب الملكية تحت رقم ١٣٤٣ تاريخ وهو على أهميته يكلف الباحث صبراً وجهداً كبيرين لرداءة خطه وصغره وتآكل بعض ألفاظه ، لذا تحولنا عنه عدة مرات إلى النسخة المطبوعة منه

(٣) مخطوط فوتوغرافى

(٤) مطبوع طبعة بولاق

ومن أنفس الآثار التى خلفها لنا عميد المؤرخين المقريزى ، والتى اعتمدنا عليها كثيراً فى الرسالة ، كتابه المسمى «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار» ، وهو مجهود عظيم ، صرف الأيام والليالى الطوال فى جمع مادته ، مدة طويلة من الأعوام حتى أتمه ، وكان الغرض من تأليفه كما ذكر المؤلف فى مقدمته ، إنما هو جمع ما تفرق من أخبار أرض مصر وأحوال سكانها ، وأكبر الظن ، أنه ابتـــدأ فيه بين سنتى ٨٢٠ و ٨٢٥ هـ ، وانتهى منه قبل وفاته بنحو عامين أى سنة ٨٤٣ هـ (١٤٣٩ م)(١)

ويمتاز المقريزى عن غيره أيضاً بدقة البحث ، وغزارة المادة ، وسلامة العبارة ، ووضوح الأسلوب . فخططه هذه تعتبر معرضاً بديعاً وفريداً ، حيث عرض فيهـا المجتمع القاهرى بأثوابه الزاهية ، والقاتمة ، وصوره بدون تحيز أحسن تصوير ، وقد أمدنى هذا الأثر الخالد النفيس بكثير من المعلومات القيمة فى بحث نظم الحكم عند الفاطميين ومواريثهم . وكل ما يتعلق بالنظام المالى والادارى والقضائى . ففيه رسوم البلاط ، ودواوين مصر ، واختصاصات الموظفين ، ومواكب الخلفاء ومآدبهم ، وأعيادهم ومواسمهم ورتب الأمراء ، ووصف الدعوة وترتيبها ، ومساجد مصر ، ومدارسها وسجونها وتكاياها وقصورها وقناطرها إلى غير ذلك ، مما يعطى الباحث صورة حقيقية . لما كان عليه المجتمع المصرى فى ذلك العهد .

ويحدثنا المقريزى ، أنه استق خططه من ثلاثة مصادر هى : النقل من الكتب ، والرواية عمن عاشرهم من العلماء ، والمشاهدة لما عاينه ورآه . ويزيد فى نفاسة خططه أنه استقاها عند النقل ، من مؤرخين عاشوا فى العصر الفاطمى ، فكتبوا عن خبرة ، ومعرفة أكيدة ، ومشاهدة لمـا رأوه فى أيامهم . مثل ابن زولاق ، والمسبحى ، والقضاعى وغيرهم .

وللمقريزى مؤلفات أخرى ، أعانتنى فى بحثى هذا ، مثل كتاب « اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفاء » ، وهو من أهم المصادر وأمتعها ، فيه يجد القارىء تاريخ الدولة الفاطمية منذ نشأتها فى المغرب ، إلى وفاة المعز لدين الله الفاطمى ، وإن كان لم يصل إلينا منه ، إلا بعض الكتاب الأصلى ، الذى أرخ فيه جميع العصر الفاطمى ، وهو بخط المقريزى

(١) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٨٨ و ج ٢ ص ٣٣١ و ٤٦٣

نفسه ، أما الجزء الأكبر منه فقد عبثت به يد الدهر (١) .

أما كتابه « إغاثة الأمة بكشف الغمة »(٢) فنجد تشابها ظاهراً بينه وبين مقدمة ابن خلدون ، إذ كتب كل منهما فى صميم النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أننا نلاحظ أن ابن خلدون فى مقدمته قد شمل العالم الاسلامى بوجه عام ، أما المقريزى الذى عاش بعد ابن خلدون مدة طويلة ، فقد تحدث فى كتابه عن مصر الاسلامية فقط .

ولقد اكتسب المقريزى أثناء توليته وظيفة الحسبة بالقاهرة سنة ٨٠١ — ٨٠٢ﻫ (١٣٩٨ — ١٣٩٩م) ، خبرة سهلت له معالجة موضوعات الكتاب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كذلك ضم إلى هذا الأثر فى فصل منه رسالة من رسالات المقريزى الصغيرة ، التى كان أعدها لتكون كتاباً مستقلا وهى « شذور العقود فى ذكر النقود » .

وللمقريزى مؤلفات أخرى ، مثل « كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك » وقد استفدت من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المذكورة بعد ، وبحواشيه التى كتبها الدكتور محمد مصطفى زيادة بك ، عند تصحيحه ونشره .

ولعل المقريزى ، هو المثل البارز ، فى تناول المجاعات التى نزلت بمصر وإظهار الحالة الاقتصادية والاجتماعية فيها ، وأكبر الظن أنه اقتفى فى ذلك أثر أستاذه ابن خلدون .

أما « البيان المغرب فى أخبار المغرب » لابن عذارى المراكشى . فهو أوفى مؤرخ عربى كتب عن التاريخ السياسى للمغرب والأندلس . حوالى ختام القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) يعرض فيه حوادث كل عام . فإذا انتهى من أحد هذه الأعوام . انتقل إلى أحداث العام التالى وقد أمدنى هذا الكتاب . بكثير من المعلومات . وكان كتاب « الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى » لمؤلفه السلاوى . من المراجع الهامة . التى أنارت لى الطريق عن علاقة الدولة الفاطمية بغيرها كالأندلس مثلا . مما أعاننى على تصوير بعض الحقائق التاريخية ، تصويرا واضحاً .

ومن أهم المصادر وأمتعها . فى بحث تاريخ المذاهب الدينية والاسماعيلية بصفة

---

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون فى مصر » ص ١٩

(٢) نشرة الأستاذان زيادة بك والشيال وتوجد نسخة مخطوطة منه بدار الكتب الملكية ضمن مجموعة رسائل لعدة مؤلفين تحت رقم ٧٧ مجاميع وهى رديئة الخط وغير مذكور تاريخ كتابتها .

خاصة، كتاب «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» لابن حزم. المتوفى سنة ٤٥٦ﻫ (١٠٦٤م) وكتاب «الملل والنحل» للشهرستانى. المتوفى سنة ٥٤٨ﻫ (١١٥٣)[١].

وهناك أيضاً كتاب آخر. له أهمية فى دراسة الحياة الادارية. وهو كتاب الماوردى[٢] المتوفى سنة ٤٥٠ﻫ (١٠٥٨م) المسمى «بالأحكام السلطانية» وهو أول ما كتب بالعربية، عن النظم الادارية فى الاسلام، ومن أهم المصادر فى إدارة الشئون العامة أيام الفاطميين.

كذلك اعتمدت فى هذا البحث، على كتاب «المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب» وهو من أجزاء الكتاب المعروف «بالمسالك والممالك» تأليف أبى عبيد الله بن عبد العزيز البكرى، المتوفى سنة ٤٨٧ﻫ (١٠٩٤م)

ورأيت الاستعانة بكتب الجغرافيين العرب، والرحالة وفى مقدمة هذه الكتب «المسالك والممالك» لمؤلفة الرحالة العربى والجغرافى الشهير، ابن حوقل (أبو القاسم محمد) الذى ترك بغداد فى رمضان عام ٣٣١ﻫ (مايو سنة ٩٤٣م) بقصد دراسة البلاد والشعوب، ويقصد الكسب عن طريق التجارة، فجاب العالم الإسلامى من المشرق والمغرب. لقد كان ابن حوقل أحد جواسيس الفاطميين، فكان يظهر لهم مثلا أن الأندلسيين لاعلم لهم بالحرب وأساليب القتال، وأن من السهل التغلب عليهم، وفى الوقت نفسه يطنب فى ذكر ثروة الأندلس وخيراتها ليحثهم على سرعة تملكها[٣]

كذلك استفدت أيضاً من كتاب «المسالك والممالك» لابن خرداذبه، العربى الجغرافى وقد استفدت كثيراً من كتاب «تاريخ الذيل»[٤] الذى صنفه يحيى بن

(١) راجع ترجمة ابن حزم فى ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٤٢٨ — ٤٣١ وياقوت «ارشاد الأديب» ج ٥ ص ٨٦ — ٩٧ والمقرى «نفح الطيب» (بولاق ١٨٦٢م) ج ١ ص ٣٦٤ — ٣٦٨ ولمعرفة تاريخ الشهرستانى انظر ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٦١٠ — ٦١١ والنسخة التى اطلعنا عليها من هذا الكتاب مطبوعة بهامش «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» لابن حزم.

(٢) سمى الماوردى لأنه كان يبيع ماء الورد. أبو الفدا «المختصر فى أخبار البشر» (القسطنطينية ١٢٨٦ﻫ) ج ٢ ص ١٨٨ وياقوت «ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب» ج ٥ ص ٤٠٧ — ٤٠٩ وابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٤١٠ — ٤١١ وللماوردى أيضا كتاب «الحاوى الكبير فى الفقه». القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٢٧٤

(٣) ابن حوقل المسالك والممالك ص ٧٤

(٤) طبعة Rosen Basilius

سعيد بن يحيى الأنطاكى فمنه نعلم كيف استطاع الخليفة العزيز بالله عند ما أحرق تجار الروم المارون بمصر أسطوله سنة ٣٨٦هـ (٩٩٦م) أن يقبض على الجناة ويحبسهم ويقتلهم و بذلك خضع للقضاء المصرى الأقليمى الأجانب المارون بالدولة (١)

ومن المؤرخين الذين عنوا باستقصاء تاريخ الفاطميين ، ابن منجب الصيرفى المتوفى سنة ٥٤٢هـ (١١٤٧ م) . فقد كتب كتابا ممتعا ، هو كتاب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ، وقد اعتمدت على كتابه هذا فى كثير من المسائل خصوصا وأن المؤلف عاش فى عصر الخليفة الآمر بأحكام الله ، وتقلد ديوان الرسائل سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م) وبقى فيه إلى سنة ٥٣٦ هـ (١١٤١ م) (٢)

ومن أمهات الكتب التى رجعت إليها كتاب « الروضتين فى أخبار الدولتين » لعبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم ، الملقب بأبى شامة ، الشافعى المتوفى سنة ٦٦٥هـ (١٢٦٧ م) وهو يجمع بين التاريخ السياسى لانتهاء الدولة الفاطمية وبعض عقائد الشيعة ونسبهم ، ومنها أيضا كتاب « أخبار مصر » لابن ميسر (٣) المتوفى سنة ٦٧٧هـ (١٢٧٨ م) والذى اعتمد على ابن زولاق والمسبحى وغيرهما من أعلام المؤرخين الذين كتبوا فى تاريخ الفاطميين ، وهو « عارف » بالمصريين » (٤) ولا نجد فى كتابه سب الفاطميين ، الذى نجده عند غيره من المؤرخين السنيين ، الذين لبوا رغبة الأيوبيين والمماليك ، فى التشهير بالفواطم والقسوة فى نقدهم (٥)

وقد أمدنى ابن ميسر بمعلومات كثيرة فى نظم القضاء والتاريخ السياسى للدوله الفاطمية ، واستفدت كثيراً من كتاب « وفيات الأعيان » لابن خلكان (٦) المتوفى سنة ٦٨١هـ (١٢٨١م) ، إذ رجعت إليه فى أكثر من بات فى كتابى ، لأنه مؤلف لاغنى للباحث فى التاريخ الاسلامى عنه .

(١) الأنطاكى « تاريخ الذيل » ص ٣٣ — ٣٤

(٢) لمعرفة تاريخ ابن منجب يرجع إلى كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت

(٣) هو محمد بن على بن يوسف بن جلب راغب

(٤) الكندى ص ٥٦٥

(٥) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ١٧ ص

(٦) يقول السيوطى فى كتابه « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٣٨ إنه ولد سنة ٦٠٠هـ (١٢٠٣هـ) وسكن مصر مدة وناب فى القضاء بها مع أنه شافعى ثم ولى قضاء الشام عشر سنين ثم عزل فأقام بمصر سبع سنين ثم رد إلى قضاء الشام

كذلك أفادني كثيرا كتاب «المغرب في حلى المغرب»، لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣هـ (١٢٧٥م)، والمنقول جزء كبير منه عن كتاب سيرة الأخشيد، المسمى «العيون الدعج في حلى دولة بني طغج» لابن زولاق [١].

وأمدني كتاب «الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية» لابن طباطبا المعروف بابن الطقطقي، الذي ولد سنة ٦٦٠هـ (١٢٦١م)، وأتم كتابه سنة ٧٠١هـ (١٣٠١م) بكثير من المعلومات، عن الخلفاء الفاطميين وكيفية تدوين الدواوين، وإرسال البريد، وقد استعنت بابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)، في «مقدمته»، وكتابه «العبر وديوان المبتدا والخبر» بالكثير من المعلومات في الشيعة، ومذاهبهم، والقضاء والنظر في المظالم، وصاحب الشرطة والحسبة والسكة، وديوان الرسائل والكتابة وقيادة الأساطيل، وشارات الملك وغيرها. كما زودني كتاب «البداية والنهاية في التاريخ» لأبي الفدا المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٣١م)، بالكثير من آراء الشيعة المذهبية.

وأمدني القلقشندي، المتوفى سنة ٨٢١هـ (١٤١٨م)، في كتابه «صبح الأعشى في صناعة الانشاء»، بمادة غزيرة لا يستهان بها، ولا سيما في الجزء الثالث منه، ويزيد في قيمة هذا الأثر، أن مؤلفه أخذ معلوماته عن مؤلفين عاشوا في العصر الفاطمي، وأنه مصري الدار، فهو مولود في بلدة قلقشندة، من أعمال مديرية القليوبية، وقد التحق بديوان الانشا في سنة ٧٩١هـ (١٣٨٨م) وأخذ في وضع مؤلفه السالف الذكر، وما أقبلت سنة ٨١٤هـ (١٤١١م) إلا وقد أتمه، في أربعة عشر جزءاً، وهو من أهم المصـــادر وأمتعها في بحث النظم الإدارية والمالية في مصر. ففيه يذكر أرباب الوظائف بالدولة الفاطمية، والخليفة ومواكبه وقصوره، وترتيب جلوس أصحاب الرتب، في الدولة، كما يمدنا بعبارة سهلة واضحة، بالشيء الكثير عن الشيعة، والاسماعيلية بصفة خاصة، ولقد أمدني كتاب «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ (١٥٠٥م) بفيض في تقسيم مصر الإداري، ومن كان بمصر من السنيين من القضاة والفقهاء وأشياء كثيرة إدارية ومالية. تنير الطريق للباحث، في العصر الفاطمي. ومن الكتب التي اعتمدت عليها أيضاً كتاب «بدائع الزهور» لابن إياس المتوفى سنة ٩٣٠هـ (١٥٢٣م)، وهو كثير النقل عن كتاب السيوطي «حسن المحاضرة»، وإن كان غير دقيق في إثبات الحقائق مثله. وقد أمدنا بمادة لا يستهان بها في تاريخ الفاطميين وعقائدهم، وحالتهم الإجتماعية والسياسية والقضائية والحربية والإدارية.

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك «الفاطميون في مصر» ص ٥

كذلك أمدنى ، المرحوم على باشا مبارك ، الذى ولد بالدقهلية سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣م) وتوفى بالقاهرة فى سنة ١٣١١هـ (١٨٩٣م) فى الجزء الأول من مؤلفه «الخطط التوفيقية» بمعلومات مستفيضة عن العصر الفاطمى، ونلاحظ أنه كان كثير النقل عن ابن ميسر والمقريزى والسيوطى وغيرهم من المؤرخين ، فهو قد ألقى دلوه فى الدلاء، ناقلا ثمار جهودهم وهو يمتاز بدقة البحث ، وسهولة التعبير ، وغزارة المادة ، ولا غرو فهو يعتبر بحق أحد أقطاب النهضة العلمية والأدبية فى وقته ، ولقد تدرج فى مناصب الدولة ، حتى وصل إلى منصب الوزارة [1] .

ومن المصادر الأفرنجية التى اعتمدت عليها كتاب :

The Jews in Egypt and in Palestine under the Fatimid Caliphs by Mann (J.)

فقد أمدنى هذا الكتاب ، بالكثير من المعلومات ، عن سياسة الفاطميين للنصارى واليهود ، والقوانين التى كانت تصدر بشأنهم ، والمناصب العالية التى أسندت إليهم ، وكل ما يتعلق بأهل الذمة فى ذلك العصر ، وبصفة خاصة كيف كان يحسن الخليفة الفاطمى معاملة أهل الذمة .

أما كتاب Ismaili tradition concerning the Rise of the Fatimids by Ivanow فقد استطعت أن أستفيد منه كل الفائدة ، وخاصة فى خطوات الفاطميين لنشر دعوتهم ، والعقائد الفاطمية بصفة عامة ، والاسماعيلية بصفة خاصة . كذلك كان لمؤلفات المستشرقين وأبحاثهم ، فضل كبير فى هذا الكتاب ، فقد أمدنى كتاب Renaissance des Islams par prof. Metz (A.) وكتاب The Caliphate by Prof. Arnold ، وغيرهما بمعلومات جليلة . عند بحثى لنظام الخلافة والنظام الإدارى . ولم تفتنى الاستفادة من كتب الرحلات ، واستخراج الحقائق التاريخية فيها فقد أمدنى كتاب Sefer Nameh par Nasiri Khosru المتوفى سنة ٤٨١ هـ (١٠٨٨م) بمعلومات كثيرة ، عن مظاهر الأبهة والجلال للخليفة الفاطمى فى صلاة الجمعة ، والأعياد والولائم وعن ثروة مصر أيامهم ، ويسر الخلفاء ، وما كانو يحوزونه من النفائس ، وغير ذلك من المعلومات التى عثرنا عليها ، فى رحلة رجل عاش بمصر فى عصرهم [2] فكان مرجعه بذلك ذا أهمية تاريخية لدراسة هذا العصر .

---

(١) ترجمة حياة على باشا مبارك فى «الخطط التوفيقية» جـ ٩ ص ٣٧ — ٦١ .

(٢) زار خسرو مصر فى السابع من صفر سنة ٤٣٩هـ (٧ أغسطس سنة ١٠٤٧م) وأقام بها إلى يوم الثلاثاء ١٤ ذى الحجة سنة ٤٤١هـ (١٠٤٩م)

وقد أفادني في كتابي ، ما كتب عن الخواتم والسكة والأقمشة والتحف الخشبية أيام الدولة الفاطمية ، إذ فيها يظهر جليا للقارىء ، حرص الخليفة المعز لدين الله مثلا على مظاهر الإمامة ، ورغبته في أن يكون إماما دينياً أكثر منه ملكا سياسيا ، فقد نقش على خاتمه ، «لتوحيد الاله الصمد ، دعا الإمام معد ، لتوحيد الإله العظيم ، دعا الإمام أبو تميم» .

كما نقش على الدنانير في السكة عند ضربها ، على أحد الوجهين ، «لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون» وعلى الوجه الآخر ، «الإمام معد لتوحيد الإله الصمد ، المعز لدين الله أمير المؤمنين ضرب بمصر في سنة ٣٥٨هـ» [(١)] كما نقش على قطع النسيج ، وعلى التحف الخشبية لهذا العصر الفاطمي ، ما يدل على التمسك برسوم الإمامة ، وأصول الدين [(٢)] .

وكانت الوثائق الهامة ، كأمان جوهر ، أو السجل بتولية قاضي القضاة ، أو بإقامة داعي الدعاة ، التي عثرت عليها في ثنايا الكتب المخطوطة ذات فائدة محققة للبحث .

ولم أهمل المراجع الحديثة العلمية ، التي بنيت على أسس كثيرة من المؤلفين الذين عاشوا في العصر الذي نؤرخ له ، فمثلا «الفاطميون في مصر» ، للدكتور حسن ابراهيم حسن بك ، له أهمية فيما أوردناه من الاستشهادات الواردة في كتابنا ، لتوضيح كثير من النقط الغامضة ، وكذلك كتاب «كنوز الفاطميين» للدكتور زكي محمد حسن بك وكتاب «مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن» للمرحوم الأمير عمر طوسون ، وغير ذلك من المراجع الجديدة العلمية ، التي أوردناها في ثبت المصادر .

كذلك استفدت كثيرا من أبحاث العلماء ، المنشورة في المجلات العلمية ، كدائرة المعارف الاسلامية ، ومجلة القانون والاقتصاد ، وغيرهما .

وهناك مصادر أخرى متنوعة ، عربية وإفرنجية ، لم يكن لها ما للكتب السالفة الذكر ، من أثر في بحثنا ، أمدتنا في ثناياها بمعلومات طريفة ، وقد ذكرناها ، في ثبت المصادر .

---

(١) النويري «نهاية الأرب في فنون الأدب» المخطوط الفوتوغرافي ورقة ٤١

(٢) الدكتور زكي محمد حسن بك «كنوز الفاطميين» ص ١٣٢ و ١٢٣ و ٢٢٢ نقلا عن الأستاذ فييت وغيره

مجمل تاريخ الدولة الفاطمية

قبل أن نسرد للقارى بجمل تاريخ الدولة الفاطمية ، يجدر بنا أن نلق قبساً من النور على أصـــل الفاطميين ومبادئهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فنقول : الاسماعيلية هم جمعية سرية ، يرأسها زعيم يعرف بالإمام ، أو « صاحب الزمان » له سلطة مطلقـة على حياة وأموال أعضائها . ولم يكن واقفاً على أغراضها وطرقها إلا زعماؤها الأولون ، وقادة أفكارها المقربون ، وهم الذين وقفوا على أسرارها بعدأن قطعوا مراتب أو مراحل التكريس المطلوبة منهم ، وأقسموا إيماناً مغلظة ألا يذكروا أسرار مذهبهم لغيرهم ، وألا يبوحوا لأحد بأسرار جمعيتهم ، وكانوا لايبيحون القسم إلا لمن ارتقى إلى الرتبة الرابعة[1] أماسائر أعضاء الجمعية السرية الاسماعيلية ، وهم الأكثرية فلم يكونوا يعرفون عن أمر هذه الجمعية إلا الشيء اليسير ، يطلعهم عليه دعاة الجمعيـة حسب قدرتهم العقلية ، وبعد أن يبرهنوا لهم على أنهم موضع ثقتهم ، وأنه لاخوف منهم ولاخطر ، وعند ذلك يكون هؤلاء الأعضاء آلة صماء فى أيدى الدعاة الذين يؤثرون عليهم تأثيرا من شأنه أن يربطهم ربطا متينا برئيسهم الأعظم ، كما يربط بعضهم ببعض بحبل من المودة متين .

ولقد اعتقد هؤلاء السذج من الأعضاء ، بإخلاص زعمائهم ، وصدق إيمانهم ، وأنهم وحدهم على الصراط المستقيم ، فأطاعوهم طاعة عمياء ، وكانوا بذلك مصدر الرعب فى قلوب أعدائهم وكان الداعى يثير الشـــك فى نفس المدعو وفى عقائده الأصلية ، ومبادئه السياسية والأدبية والاجتماعية ، حتى يحمله على الدخول فى سلك الجمعية السرية ، صاحبـــة العلم الصحيح وكنز المعارف الحقيقية على زعمهم . يبدأ الداعى مع المدعو بأحاديث فى موضوعات عامة إذا كان مبتدئاً . ليتبين له مبلـغ نفسيته وعقليته ، فإذا آنس منه دخولا فى المذهب بعد مضى سنين ، أطلعه بالتدريج

---

(١) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٣ ص ٦٥ — ٦٦ وبندلى جوزى « تاريخ الحركات الاجتماعية » تعريب الأستاذ سكاكينى ص ٨٩ — ١١٧ وقد ذكرنا نص القسم الذى كان يوجهه الداعى لمن وقف على أسرار الدعوة فى الوثائق بآخر الكتاب

على تعاليم جمعيته وغاياتها الاجتماعية والأدبية حتى يبلغ المدعو الرتبة التاسعة ويلقن الدعوات التسع [١] . وقليل من كان يبلغها . أما الدعاة أنفسهم فلم يكونوا يبلغون إلا الدرجة الخامسة ، وهى الدرجة التى كان يقف الداعى فيها على بعض أسرار الجمعية ، بعد أن يكون قد حلف الأيمان .

وكان أعضاء الجمعية الإسماعيلية ممن لم يبلغوا الدرجة الرابعة يعرفون فقط مبادئها الدينية والأدبية ، دون تعاليمها السياسية والإجتماعية والإقتصادية التى لم يكن يكشف لهم عنها إلا فى الدرجة الرابعة ، وبعد تأدية القسم المعلوم .

وعلى ذلك رتبت الدعوى طبقاً لمستوى الأذهان ، فأعطى الكافة مبادئها وأصولها العامة ، وأعطى من عداهم من الخاصة والمستنيرين أسرارها ومراتبها العليا وشرحت واجبات الداعى وطرق تلقين الدعوة بالآتى « خذ (لداعى الدعاة) العهد على كل مستجيب راغب . . . ممن يظهر لك إخلاصه ويقينه ويصح عندك عفافه ودينه ، وحضهم على الوفاء بما تعاهدهم عليه . . . ولا تكره أحداً على متابعتك والدخول فى بيعتك . . ولا تلق الوديعة إلا لحفاظ الودائع .. وصن أسرار الحكم إلا عن أهلها ، ولا تبذلها إلا لمستحقها . ولا تكشف للمستضعفين ما يعجزون عن تحمله .. » [٢]

ولعل هذا التستر ، وكثرة الإشارة إلى سرية الدعوة . ما جعل الناس يظنون بالإسماعيلية الظنون ، وينسبون اليها ما لا يتفق فى النادر مع الحقيقة . فحسبهم البعض زنادقة وحسبهم البعض الآخر كفاراً .

فهم « ملحدون » . « لا يؤمنون بشىء » ، يشككون الناس فى الكتب المنزلة « فى القرآن والتوراه والزبور والإنجيل » ، ينكرون الرسل والشرائع ، ويقولون بأن البعث مهزلة ، وأن كل من اتبع الشرائع المنزلة وأحكامها على ظواهرها فليس إلا « كافراً وحماراً » ، « أباحيون يستحلون المحرمات ويرتكبون أكبر الجرائم » . « يبيحون لأتباعهم نكاح البنات والأخوات وشرب الخمر وجميع الملذات » [٣] وغيرها من التهم الخسيسة .

---

(١) وردت الدعوات التسع مفصلة فى المقريزى « الخطط » (الطبعة الأهلية) جـ ٢ ص ٢٢٧ — ٢٣٣

(٢) من سجل فاطمى باقامة داعى الدعاة وبيان مهمته واختصاصه وما يجب عليه اتباعه لنشر الدعوة القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١٠ ص ٤٣٤ وما بعدها

(٣) البغدادى « الفرق بين الفرق » ص ٢٧٠ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٩٠

وهذا يدل على أن الاسماعيلية كانت تكره التفسير الظاهرى ، وتحاول تأويل آيات الشرائع وأحكامها تأويلا باطنياً مبنياً على العقل فقط . فيرون أن للقرآن باطناً غير ظاهره وأن هذا الباطن إذا قورن بالظاهر كان بمثابة الجوهر إذا قورن بالعرض ، أو اللب بالقشور . فمفاتيح القرآن فى يد الأئمة لأنهم المستودع الحقيق للتأويل . وبذلك تأثروا بالفلسفة الإغريقية ، وقلدوا الأفلاطونية فى أنها كانت تعنى بجواهر الأشياء لا بظواهرها . ومن هنا كانت الفلسفة ألصق بالتشيع منها بالتسنن ولعلهم لجأوا إلى استخدام التأويل كوسيلة لجذب المستجيبين ولإحاطة أنفسهم بهالة من التقديس .

ولنضرب للقارىء أمثلة من تأويلات الاسماعيلية فى القرآن : يقول الله تعالى فى كتابه العزيز « وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المن والسلوى »[(١)] أى سترناكم بالسحاب الرقيق من حر الشمس وأنزلنا عليكم نوعا يشبه العسل وطيورا تشبه السمان غذاء لبنى إسرائيل . أما الاسماعيلية فيقولون إن الغمام هو الامام الذى أقامه موسى لارشاد بنى إسرائيل . أما المن والسلوى ، فهما علم نزل من السماء لداع من الدعاة[(٢)]

ويقول الاسماعيلية عن إبليس وآدم المذكورين فى القرآن إنهما أبو بكر وعلى إذ أمر أبو بكر بالسجود لعلى والطاعة له فأبى واستكبر[(٣)] .

ويقولون عن «الشجرة الملعونة فى القرآن » إن الشجرة هاهنا هى بنو أمية »[(٤)]

وقد أسس دعاة الاسماعيلية عدة خلايا ، تعمل لنشر مذهبهم فى أغلب الجهات والبلاد . ولعل أكثر الجمعيات السرية كاليسوعيين والماسونيين وغيرهما ، قد ظهرت تحت تأثير نظام الاسماعيلية ، وأكبر الظن أن كثيراً من الجماعات الدينية والاجتماعية كاخوان الصفا التى تأسست سنة ٣٣٤ هـ بالبصرة أى فى حوالى النصف الثانى من العقد العاشر الميلادى ، قد خرجت من أحضانهم[(٥)] .

---

(١) الآية ٥٧ من سورة البقرة رقم ٢.
(٢) الغزالى « فضائح الباطنية » ص ١٣
(٣) « « ص ١٣
(٤) القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » ج ١ ص ١٣٠
(٥) احمد أمين بك « ظهر الاسلام » ص ١٩٠ وانظر O' Leary, A. Short history ... p. 139

وأن كثيراً من فلاسفة الاسلام كالفارابي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ (٩٥٠م) وابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ (١٠٣٢ م). وابن الهيثم المتوفى سنة ٤٣٠ هـ (١٠٣٨ م)، والغزالى المتوفى سنة ٥٢٠ هـ (١١٢٦ م) وغيرهم [١] قد تأثروا بهم ولا غرو فقد كان للفاطميين رأى فى أن للدين ظاهرا وباطناً، ومعنى صريحاً ومعنى مؤولا [٢]، مما يجعل الفكر يسبح فى الفلسفة، فيأخذ فى التوفيق بينهما وبين الدين، لذلك ارتبطت مبادئهم السياسية والاجتماعية بآرائهم الفلسفية والأدبية ارتباطاً متيناً.

فأما من الوجهة السياسية، فمطالبهم ترمى إلى نزع السلطة من أيدى بنى العباس، ونقلها إلى خلفاء الامام على وأبنائه من فاطمة الزهراء، وقد تحول هذا الاعتقاد تحت تأثير عوامل وأفكار غريبة عن الاسلام، إلى إيمان قوى فى قرب ظهور رجل مهدى من نسل فاطمة، يتغلب على دولة بنى العباس، ويسترد منهم الملك ليسلمه إلى أصحابه، ويؤيد الدين، وينشر لواء العدل، ويستولى على الممالك الاسلامية فيجمعها.

ففكرة الرجعة التى أدخلها ابن سبأ [٣] فى الاسلام، كان لها شأن عند الاسماعيلية فاعتقدوا أن إمامهم محمد ابن اسماعيل سيرجع كالامام المهدى، وهذه هى العقيدة التى نشرها أبو عبد الله الشيعى بين البربر، ونظرية المهدية التى نعتقد بخرافتها لأنها غير معقولة، هى النظرية التى قالت الاسماعيلية إنها تستند إلى حديث نبوى يقول «لو لم يبق إلا يوم واحد لبعث الله رجلا من أهل بيتى يملؤها عدلا كما ملئت جوراً» [٤].

وأذاعوا بأنه عليه السلام قال «من كذب بالمهدى فقد كفر»، وهو حديث ظاهر الوضع. ومن هنا قالوا إن الامام المنتظر هو العلوى الذى بالقيروان، وأنه

---

(١) انظر O' Leary, A Short history p. 140

(٢) القاضى النعمان «أساس التأويل الباطن» المخطوط بمدرسة الدراسات الشرقيـــة بلندن برقم ٢٥٧٣٤ ورقة ٤

(٣) يسمى أيضا ابن السوداء وهو من أهل صنعاء كان يهوديا فأسلم فى ٣٠هـ (٦٤٩م) أيام خلافة عثمان

(٤) أخرجه القاضى النعمان فى «شرح الأخبار» فى المعنى دون المبنى جـ ١٤ ورقة ٧٠ و ٧٤ ولم يرو هذا الحديث لا البخارى ولا مسلم وقد أخرجه احمد وأبو داود «الجامع الصغير» (طبعة الحلبى) جـ ٢ ص ١١٢ . وكم خرج للأمة الاسلامية من دعاة زعم كل منهم أنه المهدى المنتظر كالسفيانى المنتظر والقحطانى المنتظر وكان آخرهم مهدى السودان

لاطاعة بعد ذلك لخلفاء بنى العباس على الناس ، لأن الحكم رجع اليهم بإمام معصوم حلت به صفات الله سبحانه وتعالى وتقمصت جسمه ، وأخذوا يعلقون عليه آمالا كبارا ، ليشفى الأرض من أمراضها الاجتماعية ، ويعم العدل بين الناس .

وغلوا فى اعتقاد سلطة الامام الروحية ، حتى أنهم ذهبوا إلى أن الإله — تعالى عن ذلك علوا كبيرا — قد تجسم فى شخص الامام علي وأولاده من بعده ، وكانت دعوتهم تتخذ الدين وسيلة لنجاح أغراضهم السياسية ، حتى بسطوا نفوذهم على شمال إفريقية وصقليـــة ومصر والشام وآسيا الصغرى وعلى سواحل البحر الأحمر ، كما اعترف بسلطانهم أيضاً أئمة اليمن ، وأمراء الموصل ، وبلاد ما وراء النهر . ومكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، بل وبغداد نفسها حاضرة العباسيين ، عندما نجح البساسيرى وقتاً ما فى تحويل الخطبة من الخليفة العباسى القائم ، (٤٢٢ — ٤٦٧ هـ و ١٠٣١ — ١٠٧٥ م) إلى الخليفة المستنصر الفاطمى فى حاضرة العباسيين ، وتغيير الآذان بعبارة « حى على خير العمل » . ونرى أن القول بالتناسخ [١]. والحلول [٢] ، والرجعة [٣] ، لا يناط التشيع بها وجودا وعدماً . وليس إنكارها خروجا منه ، ولا

---

(١) التناسخ هو حلول أرواح الانسان فى الحيوان ، أى التقمص ، وهى فكرة أخذت عن براهمة الهند ومجوس المزدكية وفلاسفة اليونان وغيرهم ، فقد نادى فيثاغورس اليونانى ومن بعده أفلاطون بها ، وممن بثوها فى الاسماعيلية راشد بن سنان ، مقدم الدعوة الاسماعيلية بالشام ، إذ ادعى أن روح الحسن الثانى حلت فى حمامة وأن روح فهد (أحد الثوار) انتسخت وحلت فى ثعبان ، « ويعتقد الدروز والنصيرية أن روح الأشرار تعود فى أجسام الكلاب والخنازير وغيرها » . دائرة المعارف الاسلامية المجلد الخامس (١٩٤١—١٩٤٢) ص ٨٦ « وتاريخ جبل لبنان » المخطوط ورقة ٦٠—٦١ وانظر Hitti, The Origins of Druzes Peple p. 44

(٢) الحلول هو حلول الاله فى أجساد البشر (تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) وهى فكرة أخذت أيضا عن الفرس والهنود وغيرهم ، فقد كان الفرس يقدسون ملوكهم . وقدس الفاطميون أئمتهم وكبار دعاتهم ولا تزال آثار ذلك التقديس باقية إلى اليوم بين جماعة من بقايا النزارية ببلاد الهند وغيرها يسمى أتباعهم بالخواجات ومعنى الخوجة المستجيب الشريف أو العابد ، وعلى رأسهم أغا خان حيث يؤمنون بتقديسه وبذلك يسمون الأغاخانية نسبة اليه

(٣) قال ابن سبأ ، وهو أول من وضع عقائد المذهب الشيعى الغالية فى الاسلام « انى لا عجب ممن يقول برجعة عيسى ولا يقول برجعة محمد والله سبحانه وتعالى يقول فى كتابه العزيز « إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد » كما قال أيضا برجعة على فقال « لو أتيتمونا بدماغه سبعين مرة ما صدقنا موته ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً » وقالت الرافضة أو الروافض بالرجعة فقالوا لا تقدم الساعة حتى يخرج المهدى فيملؤها عدلا كما ملئت جوراً ، ويحيي الموتى فيرجعـــون إلى الدنيا ويصبح الناس أمة واحدة . وكما اعتقد الكيسانية أصحاب كيسان مولى الامام على بأن محمد بن الحنفية حى لم يمت وهم على انتظاره ويزعمون أنه المهدى المنتظر كذلك اعتقد الدرزية اتباع أبى محمد الدرزى أن الخليفة الحاكم بأمر الله حى وأنه سيرجع ويعود . الآية ٨٥ من سورة القصص رقم ٢٨ والبغدادى « كتاب الفرق بين الفرق » ص ١٥ — ١٧ والشهرستانى « الملل » ج ١ ص ١٩٦ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٣٠ و ج ١٣ ص ٢٤٨ وانظر Muir, TheCaliphate p.564

الاعتراف بها دخولا فيه ، فكتب الشيعة تتبرأ مثلا من عبد الله بن سبأ ، وتلعنه وتجاهر بأنه قد يكون حديث خرافة ، وضعها القصاصون ، وأرباب السمر والمجون وأن نسبته إلى الشيعة ، وإلصاق الشيعة به ظلم فاحش ، وخطأ واضح ، لأنه هدم قواعد الاسلام بمعاول الإلحاد والزندقة (١) .

والشيعة وهم أصحاب آراء اجتماعية كثيرة ، لم يغفلوا المرأة وشأنها فى المجتمع ، على ضعفها وسرعة استسلامها (٢) أو لم يقل الخليفة المعز لدين الله فيما قاله لعدد من شيوخ كتامة ، وهو بالمنصورية ، « الزموا الواحدة التى تكون لكم ، ولا تشرهوا إلى التكثير منهن ، والرغبة فيهن ، فيتنغص عيشكم ، وتعود المضرة عليكم ، وتنهوا أبدانكم ، وتذهب قوتكم . . . فحسب الرجل الواحد الواحدة » (٣) أو لم يمنعوها من النظر من الطاقات والأبواب والسطوح ، ومن دخول الحمامات العامة ، ومن عمل الأخفاف لها حتى لاتخرج ، وأمروا من يبيع لها ، أن يكون معه شبه المغرفة بساعد طويل ، ليمده إليها وهى من وراء الباب ، وفيه ماتشتريه ، فإذا رضيت ، وضعت الثمن فى المغرفة ، وأخذت مافيها لئلا يراها البائع (٤) . أو لم يضيقوا السبيل عليها ويتهموها بكل موبقة ، حتى اتهم الحاكم بأمر الله شقيقته « ست الملك » ، بأنها تدخل الرجال عليها ، وتمكنهم من نفسها (٥) أو لم يعاقبوها أشد العقاب وأقساه ، فحدثنا ابن إياس (٦)

---

(١) ابن منجب ص ٦٣ والعلامة محمد الحسين آل كاشف الغطاء كتاب « أصل الشيعة وأصولها » ص ٤٤ و ٤٨ و ٥٠

(٢) قال عليه الصلاة والسلام « أوصيكم بالضعيفين نسائكم وما ملكت أيمانكم » . أبو الفدا « البداية والنهاية فى التاريخ » ص ٣٢٧

(٣) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦١

(٤) بلغت هذه الشدة أقصاها زمن الحاكم بأمر الله . ابن الأثير « الكامل » ج ٩ ص ١١٨ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٧٧ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣ و ١٥١ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقه ٥٧ . وانظر
Lane — Poole, A history of Egypt in the middle ages p. 126. The story of Cairo p. 140 & O'leary, A short history p. 173

(٥) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٨٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٣٣ والنويرى ج ٢٦ ورقه ٥٨ والعينى ج ١٩ القسم الرابع ورقة ٦٨٣

(٦) « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٢ ويروى عن الخليفه الظاهر لاعزاز دين الله أنه جمع عدداً من الجوارى يعد بالآلاف وبنى الأبواب عليهن حتى متن جميعاً ثم أضرم النار فيهن . السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٥٣ وأنظر O' leary p. 178

أن الخليفة الحاكم بأمر الله سمع يوماً ضجيجاً للنساء بحمام الذهب ، فأمر أن يسد عليهن باب الحمام بالحجر ، واستمرت النساء به حتى متن جميعا .

ولعلهم حجبوا المرأة ، لأن العاطفة عندها قوية قد تلغى حكم العقل أحياناً ، وأن المرأة فى زمانهم كانت قد فسدت ، واستهترت بعفتها وكرامتها ، وخرجت عن الحد فأسرفت فى اللهو ، وانحطت إلى أسفل درك ، واشتد بها المجون والغواية ، فقد حدثنا الذهبى فى مخطوطه[1] عن فساد المرأة أيام الدولة الفاطمية فقال :

« مر قاضى القضاة مالك بن سعيد الفاروقى فنادته امرأة ، وأقسمت عليه بالحاكم وآبائه ، أن يقف لها ، فوقف ، فبكت بكاء شديداً ، وقالت لى أخ يموت فبالله ألا ماحملتنى إليه لأشاهده قبل الموت ، فرق لها وأرسلها مع رجلين ، فأتت باباً فدخلته ، وكانت الدار لرجل يهواها وتهواه ، فأتى زوجها فسأل الجيران فأخبروه بالحال ، فذهب إلى القاضى وصاح قائلا : أنا زوج المرأة ومالها أخ وما أفارقك حتى ترد إلىّ زوجتى ، فعظم ذلك على قاضى القضاة ، وخاف سطوة الحاكم ، فأخبر أمير المؤمنين بعد أن طلب العفو منه ، فأمر الحاكم الرجل أن يركب مع الرجلين ، فوجدوا المرأة والرجل فى إزار واحد نائمين على سكر فحملا إلى الحاكم ، وباستجوابهما حملت الرجل التبعة ، وانه حسن ذلك لها ، وباستجواب الرجل قال إنها هجمت علىّ ، وزعمت أنها خلو من بعل ، وإنى إن لم أتزوجها سعت بى اليك لتقتلنى ، فأمر الخليفة ، الحاكم بأمر الله بالمراة فأحرقت ، وضرب الرجل الف سوط . وهو بهذا ، لم يتبع نص الشريعة الغراء فى عقوبة الزانى والزانية ، عند الحكم عليهما .

لذا نرى ان من اهم المطالب الاجتماعية عند الاسماعيلية . الاقتصار فى التزوج على الواحدة . والابتعاد بها عن الريب والظنون . لذا منعوها من كشف وجهها فى الطريق العام ، وإن سارت وراء جنازة قريبها فلا تصيح[2] ومن آراء الفاطميين

(١) « تاريخ الاسلام » المخطوط ج ٣ ورقه ٢٧٦ .

(٢) روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما مات ابنه ابراهيم أمر عليا كرم الله وجهه فغسله ثم أمره فأنزله فى قبره فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتئذ بكى فبكى من حوله حتى علت أصوات الرجال على النساء فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك أشد النهى وقال « تدمع العين ويحزن القلب ولا تقول ما يسخط الرب وإنا بك لمصابون وإنا عليك لمحزونون ياابراهيم » فقيل له يارسول الله =

الاجتماعية . النهى عن البدعة . ولاغرو فقد كان الإمام على كرم الله وجهه يقول « وما احدثت بدعة ، إلا ترك بها سنة ، فاتقوا البدع » فنهوا عن النواح والعويل[١] لأن النياحة على الموتى من أفعال الجاهلية . وقد نهى المنصور مثلا ابنه المعز لدين الله أن ينوح عليه عند موته[٢] .

ونهوا عن شرب النبيذ والفقاع[٣] (وهو نوع من البيرة كان يعتبر مسكرا) وعن سماع الغناء . وعن تنظيم الملاهى .

ولسنا محتاجين إلى أقل تفكير لنقول إنهم أخطأوا فهم ماقاله الإمام علىّ فى ذلك ، والا لما منع بعضهم الملوخية من أن تباع فى أسواق مصر . ومن أن يأكل الناس القرع أو الترمس أو الجرجير أو المتوكلية أو الدلينس[٤] . وغيرها من أنواع الأطعمة والبقول لأسباب مذهبية[٥] .

كذلك خالفوا الإمام فى تحذيره من التنجيم . فرصدوا النجوم . واستقرءوا ماوراءها . وقربوا المنجمين منهم . وعملوا بمشورتهم . كما فعل بعض خلفاء الدولة العباسية[٦] فنجد مثلا أن المعز لدين الله أقر المنجمين بمناسبة تسمية عاصمة ملكه

= تبكى وأنت تنهانا عن البكاء فقال : « لم أنهكم عن البكاء وإنما نهيتكم عن النوح والعويل » . وعن جعفر ابن محمد أنه قال : لما احتضر رسول الله صلى الله عليه وسلم غشى عليه فبكت فاطمه فأفاق وهى تقول ما لنا بعدك يا رسول الله . . . » . القاضى النعمان « تربية المؤمنين » ورقة ٢٧٥ و « دعائم الاسلام » ورقة ١٤٨ و ١٤٩ .

(١) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٨٦ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٢ وأنظر Sefer Mameh p, 44 & Lane-Poole. A history of Egypt in the M. A. p, 126.

(٢) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٣٧ لذلك نستبعد استمرار النواح على الظاهر لاعزاز دين الله بعد موته مدة شهر. النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦١ .

(٣) ابن عذارى المراكشى « البيان المغرب فى أخبار المغرب » ص ٢٣١ والنويرى ورقة ٥٣ وانظر O'Leary p. 133 & 136 .

(٤) نوع من السمك الصغير لا قشر له .

(٥) منع الحاكم بأمر الله الملوخيه وقتل آكلها لأن أبا بكر أو معاويه كان يحبها ، والجرجير والقرع لأن عائشة بنت أبى بكر كانت تميل إليهما ، والمتوكليه لنسبتها للمتوكل الخليفه العباسى كما حرم الفقاع وبيعه لأنه كان مسكراً ، وحرم ذبح الأبقار السليمه إلا فى أيام العيد الأضحى للاكثار من النسل وحرم أكل الترمس لأنه كان معفناً يضر بالصحه. النويرى « نهاية الأرب » ج٢٦ ورقة ٥٣ والمقريزى « الخطط » ج٢ ص ١٦٨ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص١٥٢ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٢ . وأنظر O'Leary, A short history. p. 102 .

(٦) أول خليفة عباسى قرب المنجمين وعمل بأحكام النجوم هو أبو جعفر المنصور (١٣٦ — ١٥٨هـ =

الجديدة [١] ، وعمل بمشورتهم ، ورصد النجوم ، وادعى علم الغيب ، حتى أن بعض المصادر التاريخية [٢] تحدثنا ، أن منجمه أشار عليه بأن يتوارى عن الناس مدة معينة فنزل إلى سرداب اتخذه لإقامته . وتوارى فيه سنة عن الناس مدعيا أنه رفع إلى السماء ، بعد أن أحضر الأمراء وأوصاهم بولده العزيز بالله . وعهد اليه بالخلافة مدة غيبته . وأمرهم بأن يطيعوا ولى عهده . فكان المغاربة اذا راوا غماما سائراً ترجل الفارس منهم إلى الأرض وقال : « السلام عليك ياامير المؤمنين » واستمروا على ذلك حتى ظهر المعز لدين الله من السرداب وجلس على سرير ملكه [٣] . فدخلوا عليه ودعوا له ، وهم يحسبون انه كان فى السماء . واتى إليهم بعد ان رفعه الله إليه واكبر الظن ان الخليفة المعز لدين الله احتجب عن الناس اياماً ليملأ قلوبهم بهيبته ، وانه عندما اخبرهم بأشياء صدرت منهم إنما كان ذلك بلا شك لا لأنه كان كما زعموا فى الغمام بنفسه او روحه بل لأنه كان يرسل الجواسيس لينقلوا إليه اخبار رعيته .

ولا شك فى أن الجهل المتفشى إذ ذاك بين النـاس هو الذى جعل المعز وأمثاله من خلفاء الدولة الفاطمية ، يدعون علم الغيب ، مع أن الله يقول فى كتابه العزيز ، « قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله [٤] » ، ويقول تعالى لنبيه « قل لاأملك لنفسى نفعاً ولاضراً إلاما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير

=و٧٥٤ — ٧٧٥م) كما كان الأمين العباسى (١٩٣ — ١٩٨هـ و ٨٠٩ — ٨١٣م) ينظر فى أحكام النجوم ويعمل بموجبها . المقريزى « السلوك » ج ١ ص ١٥ — ١٦

(١) كانت القاهرة تسمى المنصوريه نسبة إلى المنصور والد الخليفة المعز لدين الله حتى قدوم المعز لمصر فسماها القاهرة لأن أساسها حفر على طلوع كوكب القاهر وسواء أسميت لهـذا أم لأنها ستقهر الدنيا ، فالذى يهمنا فى ذلك أنه يدل على أن الخليفه المعز لدين الله كان مغرماً بعلم النجوم . المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص٧٣ — ٧٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص١٠ وانظر O'Leary, A short History. p. 102

(٢) أبو شامه « كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين » ج ١ ص ٣٠٢ وأبو الفدا « كتاب المختصر فى أخبار البشر » ج ٢ ص ١١٥ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص٧١ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقـة ٢٩٨ — ٢٩٩ ، والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢ و ٩٣ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٧

(٣) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٦

(٤) الآية ٦٥ من سورة النمل رقم ٢٧

وما مسنى السوء إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون [١] ، كذلك تظاهر الحاكم بأمر الله بذكر الأشياء قبل وقوعها، لأنه أكثر من الاستطلاع على رعيته وكان ينظر فى النجوم [٢] ومن لم يدع الغيب وقع تحت نفوذ المنجمين كالحافظ الذى عين الأحزم ابن أبى زكريا النصرانى لأن فيه الصفات التى عينها فيه منجمه [٣] لتدبير مملكته حتى يزيد النيل ويكثر الزرع وتتضاعف الأسماك والأغنام وتنمو التجارة إلى غير ذلك[٤]

ولقد بلغ الحق ببعض الخلفاء الفاطميين إلى أن يتأله ، فادعى مثلا الخليفة الحاكم بأمر الله الألوهية ، وخاطبه جهال رعيته فقالوا «يا واحد يا أحد يا محي يا مميت [٥]» ، واعتقدوا أن الروح الإلهية حلت فيه ، كذلك اعتقد بعض الجهال أن بيدهم الموت والحياة ، فسجدوا لهم ، وقبلوا الأرض بين أيديهم ، وقاموا على أقدامهم صفوفا تعظيما لهم كلما ذكروا ، مما أثار سخط رعاياهم السنيين فاضطروا إلى وضع أوراق على صورة قصص ، يشتمونهم فيها ، ويتهكمون عليهم بها فكتبوا على المنبر بطاقة فيها :

بالظلم والجور قد رضينا   وليس بالكفر والحماقة
إن كنت أوتيت علم غيب   بين لنا كاتب البطاقة

ومن الغريب ، أن هذه البطاقة كتبت عدة مرات بحروفها ، لعدة خلفاء فاطميين ، غير أنها اختلفت فى المبنى ، دون المعنى ، عندما كتبها نفر بالقيروان للخليفة المهدى [٦] فقالوا :

الجـــور قد رضينـــاه   لا الكفر والحماقـــة
يامـــدعى الغيـــوب   من كاتب البطاقـة ؟

---

(١) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف رقم ٧

(٢) النويرى ج ٢٦ ورقة ٥٨ . ولا يزال دروز لبنان يعتقدون زيغا منهم أن الحاكم بأمر الله إله ظهر فى مظهر إنسان

(٣) كان عند الحافظ سبعة من المنجمين منهم أبو موسى النصرانى . ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٨٩

(٤) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٥٠

(٥) الذهبى « تاريخ الاسلام » ج ٣ ص ٢٨٩ « وتاريخ لبنان » المخطوط ورقة ٣٢ و ٣٣ وابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعه » ورقة ٥٨ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣ و ١٤ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٦   وانظر O'Leary p. 181

(٦) ابن عذارى المراكشى « البيان المغرب فى أخبار المغرب » ص ١٥٩

وكتبت بحروفها الأولى للخليفة المعز لدين الله نفسه (١) ، كما كتبت لإبنه العزيز بالله (٣) ، كما كتبت للخليفة الحاكم بأمر الله وغيرهم (٢) ورضى المهدى مثلا ، أن يسمع من الشاعر محمد البديل ، أبياتاً فيها كفر وحماقة ، كقوله مادحاً إياه :

حـــل برقـاده المسيح   حل بها آدم ونوح
حـــل بها أحمد المصطفى   حل بها الكبش والذبيح
حـــل بها الله ذو المعالى   وكل شيء سـواه ريح (٤)

كما رضى الخليفة المعز لدين الله مثلا ، أن يسمع من محمد بن هانىء (٥) شاعره ، أبياتا فيها غلو إلى الكفر والإلحاد مثل قوله :

ما شئت لا ماشاءت الأقدار   فاحكم فأنت الواحد القهار
وكأنما أنت النبى محمد   وكأنما أنصارك الأنصار (٦)

وروى ابن إياس (٧) أن الخليفة المعز والحاكم عبدا الكواكب . بقوله « إن الحاكم كان يعبد الكواكب كما كان جده المعز » ونحن نستبعد ذلك ونرى أن اللفظ محرف ويجب تغييره بـ «يرصد» لأن بعض الفاطميين شغفوا بالفلك والنجامة لأنها تدعو للتقوى والخوف من الله » ، وقد أثر عن المنصور والد المعز لدين الله أنه قال «والله ماطلبنا هذا العلم إلا لما يدل عليه توحيد الله جل ذكره وتأثير حكمته فى منفعلاته (٨)

---

(١) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعه » المخطوط ورقة ٤٧

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » جـ ٣ ص ٥٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٤ ص ١١٦

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١٣ ص ٢٤١ — ٢٤٢ وكتاب « ذخيرة الأعلام » المخطوط ورقة ١١٢ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٣ وابن إياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٥٦

(٤) العينى « عقد الجمان » القسم الثانى من جـ ١٩ ورقة ٢٧٢ وابن عذارى المراكشى « البيان المغرب » ص ١٥٩

(٥) عند المغاربة كالمتنبي عنـد المشارقة وكما قدم المتنبي لمصر سنة ٣٤٦هـ (٩٥٧م) ليستظل بحماية الأخشيد كذلك قدم ابن هانىء مع المعز عنـد رحيله لمصر وكانا متعاصرين . قضى ابن هانىء أيام صباه بالأندلس ثم رحل إلى المغرب موطن أبيه ومدح الخليفه المعز لدين الله وقتل فى برقه فى رجب سنة ٣٦٢هـ (ابريل سنة ٩٧٣م) ابن الأثير « الكامل » جـ ٨ ص ٢٢٢ — ٢٢٣

(٦) ديوان ابن هانىء ص ٩٦ وابن الأثير « الكامل » جـ ٨ ص ٢٢٣ وأبو الفدا « كتاب المختصر فى أخبار البشر » جـ ٢ ص ١١٢ والدوادار « زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة » جـ ٥ ورقة ١١٨ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٢ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٢

(٧) ابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٥٣

(٨) القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » جـ ١ ص ١٦٥

ولعل هذا أيضا ما جعل رعاياهم السنيين يسخطون حتى على نسبهم ، فتهكموا ببطاقة على المنبر فيها :

إنا سمعنا نسبا منكراً ... يتلى على المنبر فى الجامع
إن كنت فيما تدعى صادقا ... فاذكر أبا بعد الأب الرابع
وإن ترد تحقيق ما قلته ... فانسب لنا نفسك كالطائع
أو فدع الأنساب مستورة ... وادخل بنا فى النسب الواسع
فإن أنساب بنى هاشم ... يقصر عنها طمع الطامع

ومن الغريب أن هذه الرقعة قال بعض المؤرخين [١] إنها كتبت للمعز لدين الله ، وقال البعض الآخر [٢] بل كتبت لابنه العزيز بالله ، ووضعت على المنبر ، والظاهر أن كتب السب والتهكم بالخلفاء كانت منتشرة إذ ذاك ، فقد كتب الخليفة العزيز بالله ، إلى صاحب الأندلس الأموى ، كتاباً يسبه فيه ويهجوه ، فكتب إليه الخليفة الأموى أما بعد : قد عرفتنا فهجوتنا ، ولو عرفناك لأجبناك [٣] ، مما يدل على التوتر لاختلاف النزعة الدينية .

ومن مطالبهم الاقتصادية ، المساواة بين الذكر والأنثى [٤] ، والاسماعيلية ، وإخوانهم القرامطة ، هم اشتراكيو الإسلام ، لأنهم حاولوا أن يقيموا بين الناس نوعاً من المساواة الفعلية ، ففرضوا من الضرائب الفطرة [٥] ، وهذه الضريبة شبيهة بضريبة الرءوس ، النجوى [٦] والهجرة [٧] ، والبلغة [٨] والألفة [٩] ، والزكاة ، والخمس [١٠] ، مما قلل

---

(١) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٣ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥٤ ، وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٦ انظر Oleary, A short History p. 116

(٣) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٤

(٤) ومن الغريب أن الدروز وهم فرع من فروع الشجرة الاسماعيليه لا يقولون بمساواة المرأة للرجل انظر Ency-Musulm Vol 30 p. 817

(٥) درهم عن كل من ولد من الرجال والنساء

(٦) ٣ ⅓ درهم

(٧) دينار عمن أدرك من النساء والرجال

(٨) اختيارية يدفعها القادرون ومقدارها ٧ دنانير عن كل فرد لتضمن له الجنة

(٩) فيها تجمع الأموال فى موضع واحد ويكونون فيه أسوة واحدة لا يفضل أحد منهم فيه صاحبه .

(١٠) يخرج الرجل خمس ما يملك أو ما يكسب ، والمرأة خمس غزلها

التفاوت فى الثروات . ومن كان فيهم فقـــيراً أسعفوه ، فكسوا عاريهم وأطعموا جائعهم ، وبهذا جذبوا إليهم أغلب من عضهم الفقر بنابه وأنفقت الحكومة على رعاياها الفقراء ووزعت عليهم الأقوات والملابس وغير ذلك ، كذلك احتكروا بعض مصادر الثروة الفردية ، لأنها أصل الشرور الاجتماعية ، واستولوا على بعض وسائل الانتاج ، لتوزيعها بعد ذلك على الأفراد توزيعاً يتفق ومصلحة المجموع ، كالمناجم [1] ، والأحراج [2] ، والمراكب ، واحتكروا الحوانيت ، والمخازن والأفران والحمامات والطواحين [3] ، وغيرها .

وكان من رأيهم إبطال ملكية الأراضى ، وتوزيعها على المحتاجين إليها مجاناً ، فنجد مثلا المعز لدين الله بمجرد حضوره لمصر يستولى على أملاك الدولة الأخشيدية ، ويضمها إلى أراضى الدولة ثم يقطعها هو ، ومن أتى بعده ، من الخلفاء الفاطمين ، نفراً من خواصهم .

وإذا سخط خليفة فاطمى على أحد من الأغنياء ، نزع ملكيته لتكون ملكا للدولة ، وبذلك نشأ الديوان المفرد . كذلك سمعنا أيامهم ، على لسان الحاكم بأمر الله ، عبارة « المال مال الله والخلق عيال الله » كما سمعنا عبارات أخرى اشتراكية فى عصرهم ، مثل « لا مال إلا لله » ، وأن « لا فرق بين غنى وفقير » [4] . وقاوموا فى الإسلام العصبية القومية ، ودافعوا عن فكرة الأخاء الحقيقية ، لا بين المسلمين وحدهم ، بل بينهم وبين جميع الناس على اختلاف قومياتهم ، وطبقاتهم ، وأديانهم [5] .

شعرت الإسماعيلية ، بقوتها المعنوية ، والروحية ، فاعتقدت أنها قادرة على أن تجعل من أعضائها المختلفى النزعات والغايات كتلة واحدة ، تدين بمذهبهم ، وتكون آلة صماء ، فى أيدى « صاحب الزمان » ، وأعوانه ، وبذلك نشروا دعوتهم فى جميع الأمم الخاضعة للدولة العباسية ، لا يفرقون بين دين وآخر ، لأن غرضهم الأسمى هو إدخال

---

(١) كمناجم الشب والنطرون وغيرهما

(٢) شجر السنط ومنه القرظ

(٣) ويطحن فيها الناس القمح والشعير دون أجر ، وعلى الدولة نفقاتها وأجور عمالها

(٤) قيلتا على لسان حمدان بن قرمط

(٥) لذلك كان الاسماعيليون والشعوبيـــة (الذين يفضلون العجم على العرب) على طرف نقيض ، فبينما الشعوبية حزب العصبيه القوميه نجد الاسماعيليه حزب اللاقوميه أى الا **Internationalism**

عقلاء الناس فى جمعيتهم . ومهدت الحركة الاسماعيلية السبيل لنشر الأفكار الحرة فى العالم الإسلامى ، وجرأت بعض الناس على المجاهرة بها ، فنشر أبو العلاء المعرى ، وابن هانىء ، وغيرهما أفكارهما ولو خالفت الدين ، ودعت إلى الكفر [١] كذلك نادى بعض الشيعة بالإباحة بأجلى معانيها .

أما مجمل تاريخ الدولة الفاطمية السياسى فقد نشأت الدولة الفاطمية من أسرة شيعية ، قامت بشمال إفريقية ، حين أقبل دعاة الاسماعيلية على نشر عقيدتهم [٢]. وقد ساعد على ازدياد دعوتهم ، بتلك الأنحاء النائية عن السلطة المركزية ببغداد ، جهل البربر من سكانها ، وكراهيتهم لولاتهم [٣] ، الذين أثقلوا كاهلهم بالضرائب ، فارتفع نجم العبيديين بها وزادت دعوتهم انتشاراً ،وأمرهم ظهوراً ، بعد أن حرث أرض المغرب البور ، الحلوانى وأبو سفيان [٤] منذ سنة ١٤٥هـ (٧٦٢م) وأعداها لأبى عبد الله الشيعى ، وأخيه أبى العباس [٥] لبذر الحب واستمالة قلوب أهل المغرب

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٧ وبندلى جوزى « تاريخ الحركات الاجتماعية » ترجمة الأستاذ سكاكينى ص ١٠٧ — ١١٦ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ١٠٤ — ١٠٥ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٣ ص ٤٠٥

(٢) أول من أسس سلطاناً من العلويين فى شمال أفريقية سنة ١٦٩هـ (٨٧٥م) هم الأدارسة

(٣) فلم يكونوا يدينون لهم بطاعة وساعدهم على ذلك أن الأسرة الحاكمة للبلاد كانت ضعيفة

(٤) أوفدهما إلى المغرب جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب (٨٣ — ١٤٨هـ) أما أم جعفر فهى أم فروة بنت القاسم بن أبى بكر الصديق ، النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٢٤ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٣١ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٢١

(٥) أرسلهما إلى المغرب محمد المعروف بأبى الشلعلع والشيعى هو عبد الله الحسين بن احمد بن محمد بن زكريا مؤسس سلطان الفاطميين بافريقية ، ولد بصنعاء اليمن وقيل بل بالكوفة وكان محتسباً بإحدى مدن العراق ، تعرف إلى حجاج البربر بمكة واصطحبوه إلى بلادهم ولما عظم شأنه أرسل إليه الأمير ابراهيم بن احمد صاحب أفريقية رسولا هو ابن المعتصم برسالة اشتدت ألفاظها أحيانا ولانت أحيانا أخرى حتى يقلع عن دعوته فرد عليه رده الممتلىء حماسة وإيمانا فيقول لنفس الرسول « قد قلت فسمع ، وبلغت فابلغ ، ما أنا ممن يروع بالإبعاد ولا ممن يهوله الابراق والارعاد ، فأما تخويفك إياى برجال مملكتك وأنصار دولتك ، أبناء حطام الدنيا الذين يقتادون لكل سايق ويجيبون كل داع وناعق فانى من أنصار الدين وحماة المؤمنين الذين لا تردعهم كثرة أنصار الباطل » ولما استقرت الأمور للشيعى برقاده والقيروان استخلف أخاه أبا العباس محمد بن احمد بن محمد (وكان أسن منه) على أفريقية وذهب هو إلى رقاده فى رمضان سنة ٢٩٦هـ (٩٠٩م) لأنه علم أن عبيد الله المهدى وكان قد أرسل إليه بسلمية ليحضر إليه لنجاحه قد فر من سلمية (بليدة بالشام من أعمال حمص بقرب مدينة حماه) هرباً من الخليفة العباسى المعتضد ثم المكتفى إلى المغرب ونزل فى زى =

إلى آل البيت ، فلما دخل صاحب البذر الحقيق ، وهو عبيدالله المهدى ، أول خلفاء الفاطميين وجد جهود دعاة الشيعة قد أثمرت ، لأن العقول قد مهدت ، لقبول مهدى يظهر للناس كأنه الامام المنتظر . وسليل آل على من ولد محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق ، فأقام خلافة علوية فى « رقاده » [1] ، ثم « القيروان » [2] ، ثم « المهدية » ، ورفع بيده منار الاسماعيلية ، فأصاب كل فج خاضع لهم بالمغرب حظاً من دعوتهم الشيعية ، وشعاعاً من عقيدتهم ، ولم يلبث أن قضى على حكم الأغالبة فى تونس سنة ٢٩٦هـ (٩٠٩) م » [3] ، وبسط سلطان الشيعة على بلاد المغرب ، فأزال ملك بنى مدرار من

= التجار بسجلماسة فقبض عليه « اليسع بن مدرار » واليها عندما علم بحقيقة أمره وأنه الرجل الذى يدعو إليه الشيعى ، وحبسه هو وابنه القائم وتمكن هو وأصحابه من إخراجهما فى ذى الحجة سنة ٢٩٦هـ (٩٠٨م) وقال للناس « هذا هو مولاكم » وهو يبكى من شدة الفرح وبعث الخيل فى طلب اليسع فأدرك وضرب بالسياط وقتل بعد أن هرب فى ظلام الليل ثم باشر المهدى الأمور بنفسه وكف أيدى الشيعى وأخيه ثم تسرب الشك إلى نفسه منهما فقتلهما بمدينة رقاده سنة ٢٩٨هـ (٩١١م) حيث استدعى المهدى « عروبة بن يوسف » وأخاه « حباسه » وأمرهما بقتل . الشيعى وأخيه أبى العباس « وحمل الأول على الشيعى فقال له لا تفعل فقال الذى أمرتنا بطاعته أمر بقتلك ثم أجهز عليهما » وبذلك قتلهما المهـــدى كما قتل أبو جعفر المنصور « أبا مسلم الخراسانى » الذى قامت على أكتافه الدولة العباسية . القاضى النعمان « كتاب افتتاح الدعوة » جـ ٣ ورقة ٢٣ — ٢٥ و جـ ٤ ورقة ٢٦ — ٤٥ وابن عذارى المراكشى « البيان المغرب فى أخبار المغرب » ص ١٥١ و ١٦٣ — ١٦٤ وابن خلكان « وفيات الأعيان » جـ ٢ ص ٤٨٨ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٢٤ و٢٦ و٣١ و٣٣ و٣٤ و٣٧ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » جـ ٢ ص ٦٥ — ٦٦ و جـ ٣ ص ٥١ وابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٠ — ٤٢ وابن خلدون « العبر » جـ ٤ ص ٣٦ — ٣٧ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ١٣ — ١٤ و ٣١ و ٣٤ و ٣٨ — ٤١ و ٤٤ و ٤٥ « والخطط » جـ ٢ ص ٢٦٢ و ٢٢٧ — ٢٣٣ وجـ ٣ ص ١٥ — ١٨ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من جـ ١٩ ورقـــة ٢٩٧ . وانظر Ameer Ali, A short history of saracens pp. 591–594, O' Leary, A short history . . . p, 57—72. Muir, The Caliphate p. 563, Ivanow Ismaili, pp. 33—34, & The Ency. Britanica vol. 9 p. 115

(١) رقاده مدينة على بعد أربعة أميال من القيروان كانت داراً لبنى الأغلب إلى أن هرب منها زيادة الله من « أبى عبد الله الشيعى » وقد سكنها عبيد الله المهدى سنة ٢٩٧هـ . (٩٠٩م) إلى أن انتقل منها إلى المهديه سنة ٣٠٨هـ (٩٢٠م) . البكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد افريقيه والمغرب » ص ٢٧

(٢) القيروان تقع على بعد أربعة أميال من رقادة وهى أكبر مدائن بلاد المغرب . البكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد افريقيه والمغرب » ص ٢٢ — ٢٧

(٣) أسس ابراهيم بن الأغلب ملك بنى الأغلب بتونس من سنة ١٨٤هـ (٨٠٠م)

سجلماسة[١]، وملك بنى رستم من تاهرت إليه، واتخذ مدينة المهدية [٢] مقراً لحكمه سنة ٣٠٨ هـ (٩٢٠ م) . ولقد شعر المهدى منذ البداية بأن دولته بالمغرب لم تكن قوية الدعائم، ففكر فى امتلاك مصر، فأرسل الحملات البرية والبحرية إليها لفتحها مع ابنه وولى عهده «أبى القاسم»، فكانت تصيبها بوادر النجاح أحياناً، فتستولى على الاسكندرية والفيوم [٣]، وبعض النجاح أحياناً أخرى، فتدخل الجيزة والفيوم وبعض أراضى الصعيد [٤]، وتكاد تشرف على عاصمة مصر، كما تصل سفنه إلى رشيد [٥] فيردها الخليفة العباسى المقتدر وخادمه «مونس»، الذى لقب بالمظفر لغلبه عساكر المغرب غير مرة، وردها إلى مكانها، لأن مصر كانت من القوة بحيث تستطيع أن ترد تلك الحملات [٦] . ثم شغلت دولة العبيديين الفتن والثورات التى قام بها الخوارج وبخاصة تلك الثورة التى قام بها أبو يزيد مخلد بن كيداد فى بلاد المغرب .

ولقد تطلع المعز لدين الله رابع الخلفاء الفاطميين لغزو مصر . بعد أن استقر ملكهم بشمال أفريقية، بعد أن شيدوا دولتهم على أنقاض ملك الأغالبة واستتب لهم الأمر فيها

---

(١) سجلماسة مدينة تبعد عن القيروان ٤٦ فرسخا بنيت سنة ١٤٠هـ (٧٥٧م) واتخذها بنو مدرار حاضرة لملكهم . البكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد افريقيــة والمغرب » ص ١٤٨ — ١٤٩ . واليعقوبى « كتاب البلدان » ص ٣٥٩

(٢) المهدية تنسب إلى المهدى الذى بناها سنة ٣٠٠ هـ (٩١٢ م) وحصنها سنة ٣٠٣ هـ (٩١٥م) وبينها وبين القيروان ٦٠ ميلا . البكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد أفريقية والمغرب » ص ٢٩ وابن عذارى المراكشى « البيان المغرب » ص ٢١٥ وأبو الفدا « المختصر » حـ ٢ ص ٦٧ — ٦٩ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٢ والمقريزى « اتعاظ الحنفاء » ص ٤٢

(٣) كما فى حملة سنة ٣٠١ هـ . (٩١٣ م). ابن طاهر «أخبار الدول المنقطعة» ورقة ٤٣ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » حـ ٢ ص ٦٧ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٤١

(٤) كما فى حمله سنة ٣٠٨ هـ (٩١٩ م) النويرى « نهاية الأرب » حـ ٢٦ ورقة ١٥ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٤٣ و « الخطط » حـ ٢ ص ١٦٣

(٥) أبو الفدا « كتاب المختصر فى أخبار البشر » جـ ٢ ص ٦٨ — ٦٩ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٤٣

(٦) فشلت تلك الغزوات حربيا ولكنها نجحت نجاحا كبيرا فى بث الدعوة للبيت العلوى لأنهم كانوا يدمجون فى صفوفهم دعاة يعلمون المصريين عقائد مذهبهم . أنظر

Lane-Poole A history of Egypt in the Middle Ages pp. 80–99,
Muir, The Caliphate, its Rise و Decline & Pall from Oringinal Sources p. 563 &
O'Leary, A short History of the Fatimid Khalifate p. 78

ودانت لهم بالطاعة ، ولا غرو فقد كانوا يرسلون دعاتهم إلى مصر يبثون دعوتهم فى الخفاء [١] فعلموا حقيقة الحال فيها ، وأنها أصبحت فريسة سهلة لكل فاتح .

ولقد رأى المعز لدين الله الفرصة سانحة لتحقيق مشروع آبائه فى فتح مصر ، لتكون جوهرة فى تاج الدولة الفاطمية ، تزيد فى اتساع هضاب المغرب المجدبة، وأيقن مما وقف عليه من رسله ودعاته ، أنه لن يلقى فى فتحها معارضة تذكر ، أو مجهوداً يبذل فالدولة العباسية قد اضمحل سلطانها ، فاستقل الأمويون بالأندلس [٢] والأخشيديون بمصر [٣] والفواطم فى المغرب ، كما قامت دول أخرى صغيرة ، تغلب كل رئيس لها على ناحية وانفرد بها [٤] واستغلت كلها سياسيا وإداريا . وإن بقيت مع ذلك مستظلة بلواء الخلافة الدينى تعترف له بالسيادة الدينية . وتقوم له بالدعاء فى المساجد ، وتتحفه بهداياها من وقت لآخر ، وتتلقى منه خلعه وعهوده .

علم المعز لدين الله بأن الخليفة العباسى لم يكن له من الخلافة إلا اسمها ، يستعين به الحكام الأقوياء ليمنحهم تفويضا بالحكم . لأن ذلك ما يجعل سلطانهم شرعياً . وأن دلائل التدهور قد ظهرت بانقسام دولته . وغدت بغداد وقد تنكرت لها الأيام بضعف الخلافة فيها . تنافسها الفسطاط بمصر ، فأحب أن تكون عاصمة مصر ، فخر الإسلام وأكبر مدنه ، مكان دعوته ، وموطن شيعته ، وأن تستمر فى أيامه تنافس دار السلام وقرطبة ، ووجد أن ساعة الفتح قد دنت ، لأن الخليفة العباسى مشغول عنه بالفتن التى سادت بغداد وبدفع البيزنطيين عن بلاده خصوصا وأن القيروان وكذا

---

(١) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٦ والأستاذ عنان « الحاكم » ص ٢٧

(٢) ١٣٨ — ٨٩٧ هـ و (٧٥٦ — ١٤٩٢م) على يد عبدالرحمن الأول المتوفى سنة ١٧٢هـ (٧٨٨م)

(٣) ٣٢٣ — ٣٥٨ هـ و (٩٣٥ — ٩٦٩ م) ومؤسسها محمد بن طغج الاخشيد

(٤) قام بنو بويه وحكموا فارس وكان السامانيون فيما وراء النهر وبنو حمدان فى أعلى الجزيرة والشام وكونوا الدولة الحمدانية فى حلب والموصل (٣١٧ — ٣٩٤ هـ و ٩٢٩ — ١٠٠٣ م) كما قام القرامطة وغيرهم وبذلك لم يبق للخليفة العباسى إلا بغداد وأعمالها ، ويشبه المسعودى فى كتابه « مروج الذهب » فعل أصحاب الأطراف (أو ملوك الطوائف) وتغلب كل واحد منهم على الصقع الذى هو فيه بفعل ملوك الطوائف بعد موت الاسكندر ، إلا أننا نرى أن هذه الأقاليم وإن انفصلت عن الخلافة العباسية إلا أنها كانت تؤلف مملكة واحدة فناصرو خسرو مثلا عندما طوف ببعض البلاد الاسلامية فى القرن الـ ٥ هـ و الـ ١١م لم يلق مضايقة فيها . المسعودى « مروج الذهب » (الطبعة الأوروبية) جـ ١ ص٧٣ وما بعدها ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٢

المهدية أصبحتا لا تصلح أيهما حاضرة ينافس بها الدولة العباسية . وأن الخليفة العباسي « المطيع لله » يجوز مرحلة اضطراب وضعف . يعجز فيها عن إرسال الجيوش إليه .

وكان المعز لدين الله ، قد مهد للفتح بإنشاء الطرق والمنازل ، على رأس كل مرحلة ، وبحفر الآبار على طول الطريق ،[1] من المنصورية[2] عاصمة ملكه إلى الاسكندرية . وعمل على تخزين المؤن والذخائر ، فتأكد من طلائعه وعيونه ، أن مصر وإن تنمرت لآبائه ، قد غدت فريسة هينة له ، ولم لا ؟

ألم يسمع باضمحلال أخلاق القوم ، وأن مصر تعانى مصائب الوباء والغلاء حتى فقدت من أبنائها زهاء ٦٠٠ ألف رجل ، وبلغ الخبز كل رطل بدرهمين والحنطة كل ويبة بدينار وسدس مصرى[3] . ألم يقل له دعاته : «إذا زال الحجر الأسود (ويعنون به موت كافور الأخشيدى[4]) ملك مولانا المعز لدين الله الأرض كلها[5] » .

ألم يبلغه أن الشعب المصرى متبرم من حكامه ، ومعظمهم من الفرس ، أو الترك المستعربين[6] . وأن الجند كثيرو التمرد ، وإثارة الثورات لاستخلاص أرزاقهم من الزعماء الظالمين الجشعين ، حتى أنه لم يبق بمصر من تجتمع القلوب عليه ، ولاح ذبول الدولة الأخشيدية ، فقد وجدت فى القصر رقعة موجهة إلى الأخشيديين فيها ، «وليتم فظلمتم ، وحكمتم فجرتم ... وانعكفتم على اللذات ... فاعملوا ماشئتم ، فإنا صابرون .

---

(١) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقم ٣٨ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٤٨ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦١ وانظر O'Leary, A short history p. 98

(٢) بناها والد المعز لدين الله سنة ٣٣٧هـ (٩٤٨م) والبكرى « كتاب المغرب فى ذكر بلاد إفريقية والمغرب » ص ٢٥

(٣) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ٢١٢ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٤٨ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٩٩ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١ وانظر Lane Poole, A history of Egypt in the Middle Ages p.101

(٤) لترجمة حياة كافور الأخشيدى أنظر ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ١٨٥ — ١٨٦ و١٨٨ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ١٩ والمقريزى «الخطط» ج ٣ ص ٤١ — ٤٢ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢١٥ ودائرة المعارف الاسلامية المجلد الأول ص ٥١٢ — ٥١٤ . وتوفى كافور سنة ٣٥٧هـ (٩٦٨م)

(٥) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٦ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ص ٢٦٦ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٢

(٦) الطولونيون والأخشيديون هم أتراك أما الفاطميون فهم عرب

وجوروا ما استطعتم ، فانا عليكم بالله مستجيرون »[1] هذا إلى أن جماعة من وجوه المصريين كتبوا للمعز لدين الله طالبين منه إنفاذ عساكره ليسلموا اله البلاد ، واستجار به جند المصريين أنفسهم ، عندما قلت الأموال ليسلموا إليه مصر[2] مما جعله يقول وهو بالمنصورية لعدد من شيوخ كتامه ، : « وإنى مشغول بكتب ترد على من المشرق والمغرب أجيب عنها بخطى »[3] .

فشجعه ذلك وقوى رغبته فى زيادة رقعة أملاكه ، بفتح مصر الخصبة الغنية كثيرة الموارد ، ومد سلطانه على الشام والحرمين ، الخاضعة لسلطان الاخشيديين[4]

ولقد ثبت عزيمته أن مصر مكان صالح لنشر دعوة الشيعيين وسلطانهم فى ثلاث من حواضر الإسلام الكبرى ، المدينة ، والفسطاط ، ودمشق ، وأنها بما حباها الله من موقع جغرافى ، وبعد عن مركز الخلافة العباسية ، تتوسط العالم الإسلامى حتى أصبحت عظيمة الأهمية من الوجهتين السياسية والحربية ، فحشد المعز كل ما استطاع من جند وذخيرة ومال[5] عند وفاة كافور ، وعهد بهذه الحملة إلى جوهر الصقلى غلامه الرومى ، أعظم قواده ، بعد أن علم بما آلت إليه الخلافة العباسية من ضعف ووهن واضطراب وغلاء ووباء ، وبعد أن وثق من أن الأمة المصرية أصبحت لا تخشى الفتح بل تشجعه حتى أن الأنباء لم تكد تذاع بوصول جوهر وعساكره ، حتى آثر

---

(١) العينى « عقد الجمان » القسم الثانى من جـ ١٩ ورقة ٢٢١

(٢) وابن خلكان « وفيات الأعيان » جـ ١ ص ٢١٠ — ٢١١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٤ ص ٢٠ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٤٤ وانظر

Aimeer Ali Sayed, A short history of Saracens p. 599

(٣) المقريزى « الخطط » جـ ١ ص ١٦٤ « واتعاظ الحنفا » ص ٦١ وانظر

Lane Pool, A Hitory ofEgypt in The Middle Ages P. 100

(٤) عند ما عقد الخليفة العباسى « المتقى » للاخشيد وولديه من بعده ، أعطاهم مصر والشام والحرمين . النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ووقة ١٧ والمقريزى « الخطط » جـ ٣ ص ٤٢

(٥) بلغت هذه الأموال ٢٤ مليون دينار وكان الجيش يزيد على ١٠٠ ألف مقاتل من شجعان كتامة (من قبائل البربر) . ابن خلكان جـ ١ ص ١٤٨ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٦٤ و ٢٠٥ « واتعاظ الحنفا » ص ٦٢ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من جـ ١٩ ورقة ٢٦٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٤ ص ٧٣ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١١ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٤٤ وانظر

Lane Pool; A Story of Cairo P. 117 & O'Loary A Short bistory of the Fatimid P. 101

معظم الزعماء المهادنة وطلب الأمان والصلح ، وطلبوا إلى وزيرهم « جعفر بن الفرات » أن يتولى تلك المهمة عنهم ، كما طلبوا من الشريف العلوى « أبي جعفر مسلم بن عبدالله الحسيني » أن يكون سفيرهم لدى قائد الحملة فسار على رأس جماعة من وجوه المصريين ، بهم القاضي أبو الطاهر ، للقائه وقابلوه على مقربة من الاسكندرية ، في قرية تعرف « باتروجه » ، في رجب سنة ٣٥٨ هـ ، فاغتبط جوهر بمقدمهم ، وأجاب ملتمسهم ، وكتب لهم أماناً يعتبر وثيقة هامة[١] . ولكن فلول الأخشيديين والكافورية ومن والاهم من الجند لم يقبلوا الأمان وآثروا الدفاع ، وساروا إلى الجيزة لقتال جوهر ، فانهزموا بعد مقاومة يسيرة ، وفر أصحاب كافور ، وتم فتح مصر بدخول جوهر الفسطاط في ١٧ شعبان سنة ٣٥٨ هـ (٢٠ يونيه سنة ٩٦٨ م) بعد العصر ، وبذلك خرجت مصر من يد الأخشيديين .

وجدد جوهر للمصريين الأمان[٢] وبذلك أصبحت مصر درة نفيسة في قيصريتهم الإسلامية . وأعظم قطر في أمبراطوريتهم الشاسعة[٣] وبشر المعز بفتح مصر ،

---

(١) وعد المصريين فيه باسقاط الرسوم الجائرة ونشر العدل بين السكان وفيه دستور غايتهم السياسية والتمدح بحمايتهم للمصريين كما فيه سياستهم المذهبية وما ينطوى إتخاذه نحو المصريين أصحاب الأغلبية السنية من وعد بأن يجيزهم في مواريثهم على كتاب الله وسنة رسوله وباقامتهم على مذهبهم لأن الاسلام سنة واحدة وشريعة متبعة كما فيه وعد بأن يجرى الآذان والصلاة وصيام رمضان وفطره والزكاة والحج وغيرها على ما أمر الله ورسوله فيتركوا كما كانوا في أداء الفرائض وفيه وعد بالاهتمام بمرافق البلاد كترميم المساجد وفرشها بالفرش وإيقادها وأن يصرف لمؤذنيها وغيرهم أرزاقهم من بيت المال ومنع غش العملة وحسن معاملة أهل الذمة إلى غير ذلك . الدوادار « زبدة الفكرة » ج ٥ ورقة ١٠٤ — ١٠٥ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٦ — ٧٠ وانظر The Ency. of Islam Vol. II P. 89

(٢) لما ألح المصريون على الشريف « أبي جعفر مسلم » بمكاتبة جوهر لإعادة الأمان نزل على رأيهم وكتب إليه يهنئه بالفتح ويسأله إعادة الأمان فأعاده على حالته الأولى وتلقاه المصريون وجوههم وأشرافهم وعلماؤهم وتجارهم وقضاتهم ومعهم الشريف أبو جعفر والوزير جعفر بن الفرات ، ولما التقوا بجوهر نادى مناد أن ينزل كل الناس إلا الشريف والوزير فنزلوا وسلموا على جوهر واحداً واحداً ، ثم اصطحب الشريف عن يمينه والوزير عن يساره . ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١١ — ٢١٢ والدوادار « زبدة الفكرة » ورقة ١٠٦ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٢ — ٧٣ وانظر
O'Leary, A Short history . . . p. 102

(٣) ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٩٤ وابن خلكان ج ١ ص ٢١٠ — ٢١١ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٢١ .

فوصلته البشارة فى نصف رمضان سنة ٣٥٨ هـ ، وأنشد شاعره ابن هانى قصيدة بليغة[١]

أتى جوهر فاتحاً لخليفة له الأمر والسلطان ، هو المعز لدين الله ، لا والياً مبعوثاً كما كان الأمر بمصر أيام الأسرتين الطولونية والأخشيدية ، فلا عجب أن وجدنا المعز يستقل استقلالا تاماً بملكه الجديد عن الدولة العباسية ، وأن يفرض على البلاد مذهب الشيعة ، وكان هو وآباؤه قد مهدوا بدعاتهم لنشر عقيدتهم فى البلاد .

وفى يوم الاثنين ٢١ شوال سنة ٣٦١ هـ (٥ أغسطس سنة ٩٧٢ م) ، خرج المعز لدين الله[٢] الفاطمى وحاشيته وجنوده وخزائنه ، وفيها الأموال الكثيرة[٣] ، على الجمال ، وأفراد أسرته الذين ماتوا بافريقية (المهدى والقائم والمنصور) فى توابيت من خشب ليدفنهم بمصر بالقرافة الكبرى بترب الزعفران وموقعها الآن بخان الخليلى ، من مدينة المنصورية قاصداً الديار المصرية ، بعد أن مهدها له جوهر ووطد سلطانها ، وبنى له بها دور الأمارة ، واستخلف على إفريقية يوسف ابن زيرى الصنهاجى ، الذى استخلفه فى سبع بقين من ذى القعدة سنة ٣٦١ هـ ، وأمر الناس بالسمع والطاعة له[٤] ولكى يوجد فى سبيله عراقيل فيما لو طمحت نفسه إلى الاستقلال

---

(١) استهلها بقوله يقول بنو العباس هل فتحت مصر
فقل لبنى العباس قد قضى الأمر

المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٢ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٣٠ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢

(٢) بعد أن كتب له جوهر يستدعيه ويخبره بانتظام الحال بمصر والشام والحجاز وإقامة الدعوة له فيها .

(٣) ١٥٠٠ جمل مسوقة ذهبا عينا . ابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٥ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٣

أما جوهر فقد دخل وبين يديه ١٢٠٠ وقيل ١٥٠٠ صندوق من المال . العينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٣٢١ — ٣٢٢ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٠

(٤) استمر أبو الفتوح يوسف بن زيرى الصنهاجى وأشباله ملوك صنهاجه يخطبون للخليفة المعز لدين الله وأبنائه بافريقية ويذكرون أسماءهم على المنابر وعلى الدنانير والدراهم ويستعملون راياتهم وبنودهم وشعارهم إلى أن جاء المعز بن باديس الصنهاجى (٤٠٦ — ٤٥٤ هـ و ١٠١٦ — ١٠٦٢ م) فى سنة ٤٣٥ هـ (١٠٤٣ م) أو سنة ٤٤٠ هـ (١٠٤٦ م) على رواية أخرى قطع المعز الصنهاجى الخطبة عن الخليفة الفاطمى المستنصر وخطب للخليفة « القائم بأمر الله » العباسى الذى قلده أفريقية وأرسل إليه الخلع وأمر المعز الصنهاجى رعاياه بترك المذهب الشيعى الذى لم يقبله أهل المغرب إلا على مضض وأمر بلعن الخلفاء الفاطميين على منابره وأحرق أعلامهم وأزال أسماء بنى عبيد من السكة حتى إذا أتت سنة ٤٤٣ هـ كان لباس القيروان السواد =

بالحكم ، فصل عن ولايته طرابلس الغرب وجعل عليها « عبد الله بن يخلف الكتامى » وجعل على صقلية(١) « أبا القاسم على بن الحسن بن على بن الحسين » وجعل على جباية أموال أفريقية « زيادة الله بن القويم » ، وعلى الخراج « عبد الجبار الخراسانى » و « حسين بن خلف » ووصل المعز لدين الله الأسكندرية ممتطياً جواداً فى ٢٣ شعبان سنة ٣٦٢ﻫ (٢٩ مايو سنة ٩٧٣ م) فتلقاه قاضى مصر أبو الطاهر الذهلى ، والأعيان ، ودخل القاهرة فى ٥ رمضان سنة ٣٦٢ ﻫ (١٣ يونيه سنة ٩٧٣ م) وترجل له جوهر عند لقائه وقبل الأرض بين يديه ، كذلك اجتمع بالمعز الوزير « أبو الفضل جعفر ابن الفرات » .

وعندما دخل المعز لدين الله قصره خر ساجداً لله تعالى ، وصلى ركعتين وصلى بصلاته كل من دخل ، وبذلك أصبحت البلاد المصرية دار خلافة . بعد أن كانت دار إمارة (٢) ووجدت ثلاث خلافات ، الأولى خلافته التى نشأت فى شمال افريقية

= والدعاء لبنى العباس وبذلك زالت دولتهم عن عموم بلاد المغرب زوالا تاما واقتطعت علاقتهم بتلك البلاد . ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٢٢٢ — ٢٢٣ و ج ٩ ص ١١٠ و ١٩٤ — ١٩٥ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٥٠ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦٥ وأبو الفدا « المختصر » ج ٢ ص ١٤٩ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٦٢ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٦٥ « واتعاظ الحنفا » ص ٦٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٢ وابن عذارى المراكشى « البيان المغرب » ص ٢٨٨ وابن منجب الصيرفى « الاشارة » ص ٤١ .

(١) كانت جزيرة صقلية جزءاً من أملاك بنى الأغلب ، أمراء افريقية ، فقفز عليهم عبيد الله المهدى جد الأسرة الفاطمية المصرية وضمها إلى أملاكه واستعمل عليها سنة ٢٩٧ﻫ الحسن بن أحمد ابن أبى خنزير . وقد دالت دولة الاسلام عن صقلية منذ سنة ٤٨٤ﻫ (١٠٩١م) ودخلت فى حوزة الفرنج وهى الآن من أملاك إيطاليا . ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٩ والأستاذ المرحوم الأيوبى « الفاطميون » ج ٢ ص ٥٣

(٢) ابن الأثير « الكامل » ج ٨ ص ٢٢٣ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٤٨ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٣ وأبو الفدا « المختصر » ج ٢ ص ١١٢ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٦٧ « واتعاظ الحنفا » ص ٦٥ و ٨٨ — ٨٩ والعينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٦٥ و ٢٦٦ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٦٦ و ٧٢ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٦ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٥ — ٤٦ وابن عذارى المراكشى « البيان المغرب » ص ٢٣٧

وأنظر The Ency. of Islam Vol 11 p. 89 تحت عنوان Fatimids

وانتقلت للديار المصرية ، والثانية خلافة أموية بقرطبة بالأندلس ، والثالثة خلافة سنية بالمشرق هى الخلافة العباسية .

ولم يطل عهد الخليفة المعز لدين الله بمصر أكثر من نحو عامين ونصف قضاها فى الدفاع عن الدعوة الشيعية وتوطيدها ، وكان خطر القرامطة يهدد ملكه الجديد من وقت لآخر ، فقد غزوا ملكه الجديد فى أوائل سنة ٣٦١ ﻫ وفى أواخر سنة ٣٦٣ ﻫ ، ومات الخليفة المعز وخطرهم لا يزال يهدد الشام ومصر .

فلما تولى ابنه العزيز بالله[١] بعد وفاة أبيه ، اتسعت رقعة البلاد فى زمانه حتى فاقت دولة والده ، وانتشرت السكينة فى عهده ، وكان مثل أبيه شديد التسامح مع المسيحيين ، فجدد لهم كنيسة « أبى سيفين » خارج الفسطاط ، ومن تسامحه فى الدين أن كان أكبر وزرائه « يعقوب بن كلس » و « عيسى ابن نسطورس » ، وأولهما اسرائيلى أسلم ، والآخر مسيحى ، وبفضلهما امتلأت خزينته . وكان محباً لمظاهر الأبهة ميالا للترف ، فاقتنى التحف النفيسة ، وقد قيل « إن خيوله كانت تكسى الزرد المطعم بالذهب ، وتغطى بأقمشة مرصعة بالجواهر ، ومعطرة بالعنبر » وكان كل شىء فى قصره تحفا من حاشية ، وموائد ودواب ، وهو أول من سار فى موكب حافل إلى الجامع فى كل يوم جمعة من رمضان للصلاة بالناس ، وأول من استخدم من الفاطميين جند الترك المماليك فى جيش مصر ، وقد برهن على مقدرته فى الادارة ، فنظمها ، ومنع الرشوة ، وبذل الكثير من المال على إقامة المبانى ، وحفر الترع ، وإنشاء الجسور (الكبارى) ، ومرافىء السفن ، وغيرها . أما مملكته فيكفى فى وصفها أنها كانت تمتد من المحيط الأتلنتى إلى شرقى الحجاز ، ومن اليمن إلى أعالى الفرات ، وخطب له على منابر الجوامع من بلاد العرب إلى المحيط الأطلسى .

وبعد ما توفى بويع لابنه « الحاكم بأمر الله » بالخلافة ، وله من العمر إحدى عشرة سنة تقريباً ، وكانت أمه مسيحية ، ولصغر سنه قام بالوصاية عليه مربيه وأستاذه برجوان الخصى الصقلى[٢] وكان أبو محمد الحسن بن عمار الكتامى[٣] المغربى قائداً

---

(١) أنظر O'Leary, A Short history of the Fatimid Khalifate p. 116

(٢) قتل برجوان الأبيض وقيل الأسود بأبى الفضل ريدان الصقلى صاحب المظلة بايعاز الامام الحاكم سنة ٣٨٠ ﻫ (٩٨٠ م) . ابن منجب « الاشارة » ص ٢٧

(٣) قتل فى سنة ٣٩٠ ﻫ (١٠٠٠ م) . ابن منجب ص ٢٩ .

لجيشه ، بيده كل السلطة ، نشأ هذا الخليفة مطلق الأمر في آرائه وتصوراته ، وكان شاذاً في طباعه ، إذا عاقب أفرط وسفك الدماء ، وإذا أثاب أو أحب بذل ما لم يبذله خليفة ، وكانت أعماله متناقضة ، يفعل اليوم ماينقضه غداً ، ومن أحسن أعماله أنه شيد دار الحكمة وأنه أنشأ مرصداً في سفح المقطم ، ولما قتل هذا الخليفة خلفه ابنه الظاهر ، وكان صغير السن لا يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، فلم يكن بالرجل الذي يقدر على انتشال البلاد مما أصابها من جراء أعمال والده ، فقامت عمته ست الملك بالوصاية عليه في الفترة الأولى من حكمه ، وأظهرت كفاءة ممتازة في إدارة شئون البلاد أربع سنوات ، وبذلت العطاء للجند ، وظلت تشرف على أعمال الدوله إلى أن توفيت سنة ٤١٥ هـ ، (١٠٢٤ م) وفي زمنه انخفض النيل فاشتد الضيق ، وحصلت مجاعة كبيرة في البلاد ، وكاد المصاب يكون أليماً لو لا ارتفاع النيل بعد ذلك بسنتين ، وفي عهده قامت فتن في بلاد الشام ، استنفد إخمادها أموالا طائلة .

ثم خلفه ابنه المستنصر بالله وعمرة سبع سنين ، فأقام في الخلافة ستين سنة وكان حكمه في هذه المدة الطويلة عهد تدهور سريع في دولة العبيديين ، إذ لم تتمتع بالرخاء والطمأنينة إلا فترة قصيرة من الزمن ، بعدها حلت بالمملكة المصائب ، وتزعزع مركز الخلافة ، ففي مدته خرجت ولايات شمال إفريقية من يد الفاطميين ، وعادت سنية ، كما خرجت الولايات السورية ، فأخذها الأتراك السلجوقيون سنة ٤٦٩ هـ (١٠٧٦ م) ، ومع ذلك خطب له ببغداد نحو أربعين خطبة ، بعد أن هرب خليفتها العباسي ، ورفع العلم الفاطمي على بغداد وواسط والكوفة وسائر المدن الشرقية الكبرى ، وأقام البساسيري الدعوة فيها للخليفة المستنصر ، وسيرت ثياب الخليفة العباسي القائم بأمر الله وعمامته إلى مصر سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) ، وخطب ببغداد نفسها للخليفة الفاطمي ، فسر سروراً عظيماً وزينت لذلك الحادث القاهرة والقصور ومدينة مصر والجزيرة ، وأنشدت « طبالة » المستنصر شعراً جميلا بهذه المناسبة ، وهي تضرب بالطبل ، وأبى صاحب الأهواز أن يخطب للمستنصر ، واستنجد بطغرلبك سلطان التركمان فأنجده . ولم ينجد المستنصر البساسيري . وبذلك عادت الخطبة في بغداد إلى بني العباس بعد انقطاعها عنهم سنة كاملة . فكان ذلك أقصى ما بلغ إليه

ظل الخلافة الفاطمية في الشرق . وفي مكة رفعوا الغطاء الأسود عن الكعبة . ووضعوا مكانه الغطاء الأبيض شعار الفاطميين . وعليه اسم الخليفة المستنصر ولقبه[١] ،

ثم أخذت الدولة الفاطمية بمصر في الاضمحلال . ففقدت صقلية أيام المستنصر ثم تحولت السلطة بعده إلى الوزراء الذين كان في قدرتهم تعيين من يرغبون في تعيينه من الخلفاء ، لأنهم كانوا في الحقيقة هم الحكام في البلاد المصرية وتلقبوا بألقاب الملوك ، واشتد التنافس على المناصب .

وفي أيام الخليفة المستعلي بالله . انقطعت دعوتهم من أكثر مدن الشام والبلاد السورية ، وفي أيام الخليفة الظافر بأمر الله . استعاد الصليبيون عسقلان في فلسطين. ونهب ملك صقلية النرمندي تنيس . ولما هدد الفرنج البلاد ، أيام الخليفة العاضد لدين الله ، طلب من الملك العادل نور الدين محمود صاحب دمشق ، أن يرسل إليه نجدة ويدركهم قبل أن يتملك الفرنج مصر . فتمكنت جيوش نور الدين بقيادة أسد الدين شيركوه . وابن أخيه صلاح الدين الأيوبي ، من الانتصار ، وولى العاضد بعد أسد الدين شيركوه الوزارة إلى « صلاح الدين يوسف أيوب بن شاذي » ولقبه بالملك الناصر . وبقي الخليفة العاضد صورة معه ، وأرسل نور الدين لصلاح الدين أهله وعشيرته . فأقطعهم بمصر الاقطاعات وانتهز فرصة مرض الخليفة العاضد[٢] لينصاع لأمر نور الدين محمود بن زنكي ودعا للخليفة المستضيء العباسي في محرم سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) . وقطع الخطبة عن اسم « العاضد لدين الله » . وكتب بذلك أيضا إلى سائر أعمال مصر ، وبذلك خطب للعباسيين على منابر اليمن والشام والحجاز والمغرب . ولم يكتف صلاح الدين بقطع الخطبة العاضدية ، وإقامة الخطبة المستضيئية بل أزال شعار الدولة الفاطمية . وأحل محله السواد شعار العباسيين ، وأبطل من الآذان « حي على خير العمل » وعزل الشيعة من القضاة . ونصر أهل السنة . وأنشأ مدارس للشافعية[٣] وفضلهم ، لأنه كان شافعياً . ولم يجد صلاح الدين في كل ما فعله

---

(١) المرحوم الأستاذ الأيوبي « الفاطميون » جـ ١ ص ٧١ نقلا عن المقريزي « الخطط » .

(٢) العاضد في اللغة القاطع ومنه الحديث « لايعضد شجرها » فبالعاضد قطعت دولة بني عبيد . السيوطي « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٧

(٣) هدم مثلا صلاح الدين سنة ٥٦٦هـ (١١٧٠م) السجن المسمى دار المعونة وبناه مدرسة للشافعية وكذا بني دار الغزل مدرسة للشافعية أيضاً . مختار باشا « كتاب التوقيعات الالهامية » ص ٢٨٣ نقلا عن المقريزي « الخطط » .

أى مشقة أو مقاومة ، وبعد أن كان يوم عاشوراء يوم حزن وعزاء على الحسين بن على ، لأنه قتل فيه ، اتخذته الدولة الأيوبية ، يوم سرور . يوسعون فيه على عيالهم ، ويكثرون فيه الحلوى ، ويكتحلون ليرغموا بذلك أنوف الشيعة .

ومات « العاضد » دون أن يعلمه أهله بهذه التطورات ، ليلة عاشوراء فى يوم الاثنين ١٠ محرم سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) ، وعمره حوالى ٢١ سنة ، ومدة خلافته بمصر حوالى ١٢½ عاماً ، فمشى صلاح الدين فى جنازته ، وتولى غسله وتكفينه ، وجلس فى عزائه ، ثم استولى على ما فى قصره من الأموال والذخائر والتحف والجواهر والعبيد وغيرها ، بعد أن تولى الخلافة منهم ١١ خليفة بمصر .

ومنحه الخليفة العباسى تفويضا بحكم الديار المصرية ، ووصلت إليه الخلع من بغداد ، وبذلك عادت الخلافة العباسية إلى الخليفة المستضىء ، أعادها صلاح الدين الكردى بعد انقطاعها مائتين وخمسة عشرة سنة ، وأسس الدولة الأيوبية بمصر[1].

---

(١) أبو شامة كتاب « الروضتين » جـ ١ ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ وابن الأثير « الكامل » جـ ١١ ص١٤٨ — ١٥٠ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ١٩ — ٩١ وأبو الفدا « المختصر » جـ ١ ص ٤٧ — ٤٨ و جـ ٢ ص ٢٦٣ و جـ ٣ ص ٤٥ — ٥١ والذهبى « تاريخ الاسلام » جـ ٣ ورقة ٤٢٩ — ٤٣٠ والمقريزى «الخطط» جـ ٢ ص ١٧٥و٣٨٥ و«السلوك» جـ ١ ص٢١ و ٤٢ — ٤٤ و ٤٦ والعينى «عقد الجمان» القسم الثانى من جـ ١٩ ورقة٢٣٢ والمجلد الثانى جـ ١٨ ورقة ٣٩١ — ٣٩٢ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٥ ص٣٣٥ و٣٣٩ — ٣٤٠و٣٥٥و٣٥٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ٩٣ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٦٨ وابن طباطبا « الفخرى » ص ١٩٤ — ١٩٥ والامام الشرقاوى « تحفة الناظرين » ورقة ٣٢ — ٣٣ وانظر

Ameer Ali, A Short History of the Saracens p. 611, Lane-Poole, Saladin & the fall of the Kingdom of jerusalem pp. 80 — 81, 98, 100, 108 — 109

الباب الأول

السلطة التشريعية

الخلافة

(١) مميزات الخلافة الفاطمية

بالرغم من أن المسلمين لم يفرقوا بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل جمعتها الدولة الفاطمية فى يد كل خليفة من خلفائها، وبالرغم من أن الخليفة الفاطمى لم يتنبه إلى أن العدالة تضار من تجمعها كلها فى يده. لأن لكل قسم منها كفايات خاصة، إلا أننا فضلنا أن نقسم أبواب هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام تبعاً لهذه النظرية [(١)]:

فالخلافة [(٢)] نظام من أنظمة الحكم خاص بالمسلمين، وهو نظام قوامه الدين، فللخليفة على المؤمنين الولاية العامة والطاعة التامة، لأنه نائب عن الرسول فى تنفيذ الشرائع والسير بمقتضى أصول الدين والمحافظة عليه والعمل على نشره، يلقى خطبة الجمعة،

---

(١) مبدأ الفصل بين السلطات لم تعرفه أوربا المسيحية إلا فى أحدث العصور، عندما كتب العالم الفرنسى منتسكييه Montesquieu (١٦٨٩ — ١٧٥٥م) كتابه المسمى « روح الشرائع » « De L'Esprit des Loins » فى القرن الثامن عشر الميلادى، فقد كان يرى هذا القانونى الاجتماعى أن اجتماع السلطتين التشريعية والتنفيذية فى يد واحدة يؤدى إلى ضياع الحرية، لاحتمال أن يصدر المشرع قوانين ظالمة ثم ينفذها بنفسه، كذلك كان يرى أن لا ضمان للحرية إذا لم تكن السلطة القضائية منعزلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، لأنه إذا كان القاضى هو الذى يقوم بالتشريع فلا ضمان للعدالة، وكذلك إذا كان القاضى الذى يصدر الحكم هو الذى يتولى تنفيذه. لذلك كان منتسكييه هو أول من أسس نظرية الفصل بين السلطات فقسم أعمال الحكومة إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية. ونرى أن هذه النظرية كانت من عمل أرسطو، وأن مونتسكييه غيرها بعض الشىء

ارسطوطاليس « السياسة » (دار الكتب ١٩٤٧م) ترجمة الفيلسوف الكبير معالى احمد لطفى السيد باشا ص ٣٤٥. والدكتور وايت إبراهيم بك ومصطفى الصادق باشا « مبادىء القانون الدستورى المصرى المقارن » (القاهرة ١٣٤٣هـ) ص ٧٠

(٢) الخلافة مصدر خلف، يقال خلفه خلافة كان خليفته وبقى بعده، والجمع خلائف وخلفاء

ويؤم الناس فى الصلاة ، ويعاقب المارقين من الدين ، فهو على هذا الأساس حاكم المسلمين الروحى والزمنى ، نيط به الأشراف على شئون الدولة وإدارة دفة سياستها وتعتبر الشيعة[١] الخلافة ركناً من أركان الدين ، وأن تعيين الامام من أسرة النبى عليه الصلاة والسلام واجب بلا رجوع إلى الأمة ، فهم لذلك قد حصروا الخلافة فى أسرة معينة وفى بيت معين هو بيت الامام على وأصبحت عقيدتهم أن الحسن هو الخليفة بعد أبيه وأن الخلافة إرث فى بيت الإمام على إلى يوم الدين ، والإسماعيلية يقولون إن أول أئمتهم هو الإمام على المتوفى سنة ٤١ هـ (٦٦١ م) ثم ابنه الحسن المتوفى سنة ٥٠ هـ (٦٧٠ م) ثم الحسين المتوفى سنة ٦١ هـ (٦٨٠ م) ثم على زين العابدين المتوفى سنة ٩٤ هـ (٧١٢ م) ثم أبو جعفر محمد الباقر المتوفى سنة ١١٣ هـ (٧٣١ م) ثم أبو عبد الله جعفر الصادق المتوفى سنة ١٤٨ هـ (٧٦٥ م) ثم اسماعيل

---

(١) الشيعة هم الذين يعتقدون فى أمامة الامام على بن أبى طالب وذريته من فاطمه من بعده واحداً بعد واحد ، وهم الذين كان يطلق عليهم منذ الصدر الأول للاسلام اسم العلويين أو أهل البيت ، يعتقدون أنهم وحدهم أهل للخلافة ، مستندين على بعض الأحاديث فيقولون مثلا إن النبى عليه السلام قال « على منى وأنا من على ، يؤدى دينى ويقضى » وإنه ولى كل مؤمن ومؤمنة بعده وإنه عليه السلام فى غزوة تبوك قال له على : أخرج معك فقال له النبى لا ، وكان يخرج معه فى جميع الغزوات فبكى على — ونحن نستبعد بكاءه — فقال له النبى عليه السلام « أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبى ، لا ينبغى أن أذهب إلا وأنت خليفتى ، وبذلك استخلفه على أهل المدينة فى هذه الغزوة وانه عليه السلام قال « من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر الحق معه حيث دار » . إلى غير ذلك من الأحاديث . ولذلك قام الشيعة بمقاومة الدولة الأموية ما استطاعوا إلى هذه المقاومة سبيلا . وهذا الاعتقاد يقابله اعتقاد آخر من العباسيين بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمه العباس « إنها (أى الخلافة) تكون فى ولدك وأن النبى عليه السلام أذن فى أذن عبدالله بن العباس، وتفل فى فيه — ونحن نستبعد ذلك أيضاً — وقال « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » ولذلك لما نشأت الحركة التى تدعو لنسل العباس عم النبى عليه السلام بالخلافة اتخذ دعاتها الحيلة ، فدعوا لمبايعة الرضا من آل البيت، مبرزين عدم ذكر الاسم خوفا على حياة الشخص من بنى أمية ، حتى إذا ما نجحت دعوتهم قام أبو مسلم الخراسانى وأماط اللثام عن « عبد الله السفاح بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس » وأعلنه خليفة للمسلمين فلم يرق هذا فى أعين العلويين ، فقاموا فى وجه العباسيين ولكنهم كانوا أضعف من أن يتغلبوا عليهم . وتأكدوا أنهم لن يتحقق غرضهم ما داموا قريبين من بغداد مركز الخلافة العباسية ، ففر عبيد الله المهدى إلى إفريقية حيث أسس الدولة الفاطمية عندما أخذ البيعة من رؤساء كتامة التى أينعت فيهم تعاليم دعاة الشيعة فلقبوه « المهدى أمير المؤمنين» فتحولت الخلافة بذلك إلى بيت الامام على. القاضى النعمان « شرح الأخبار » ورقة ٨ و « افتتاح الدعوة » ورقة ١ و « دعائم الاسلام » ورقة ١٢ و١٣ وأبو الفدا «المختصر فى أخبار البشر» ص ٣٣٤ وابن طباطبا « الفخرى » ص ١٦٨

وإن بعد اسماعيل أتت أئمة مستورة لأن الإمام يجوز له أن يستتر إذا لم تكن له شوكة وقوة يظهر بها على أعدائه . على أنه يرسل دعاته نيابة عنه ، وظل هؤلاء الأئمة يتداولون الامامة واحداً عن واحد فى ستر وخفاء . فكان أول الأئمة المستورين عندهم هو « محمد بن اسماعيل » أو « محمد المكتوم » ثم ابنه جعفر المصدق ثم ابنه محمد الحبيب ثم ابنه عبيد الله المهدى الذى أقام خلافته سنة ٢٩٧ هـ (٩٠٩ م) ببلاد المغرب وتناقلها الابن عن الأب فى أغلب أسرتهم .

ولقد أسبغ المعز لدين الله عند قدومه لمصر على الامامة لوناً من القدسية فنجده ينوه بأقواله وأمثاله وكتبه بقدرة إمامته الروحية الخارقة ، وكونها أمامة الدنيا والدين معاً[١] فأصبح ينحنى أمامه هو وغيره ممن أتى بعده من الخلفاء الفاطميين الداخل عليهم والخارج من حضرتهم [٢] ، ويقبل الناس الأرض بين أيديهم ، وتلثم الرعية أيديهم وأرجلهم[٣] ، وإذا قرب منهم أحد قبل أرديتهم ، وهو شرف لا يناله إلا البارز من رجالات الدولة .

ويحدثنا القاضى النعمان فى مخطوطه [٤] عن الآداب الواجبة على الناس فى السلام على الأئمة ، والكلام بين أيديهم ، فيقول : « تعظيم الأئمة صلوات الله عليهم من تعظيم الله عز وجل ، إنه إنما يراد من تعظيمهم طاعته ويبتغى فيه مرضاته لاشريك له ، وقد رأينا أوصياءهم وولاة عهودهم يقبلون الأرض فى سلامهم عليهم بين أيديهم إجلالا لهم وعلماً بمقدرتهم ، ومعزفة بما أوجب الله لهم ، ولو سجد ساجد لولى من أولياء الله إعظاماً لله لم يكن ذلك بمنكر [٥] فقد ذكر الله عن أبوى يوسف وإخــــوته أنهم خروا سجدا ، فلم يعب ذلك من فعلهم ، وعاب الذين يسجدون للشمس من دون الله وقال لا تسجدوا إلا لله ، فإنما نهى عز وجل عن السجود لأحد من دونه يتخذه إلها

---

(١) أنظر رسالة المعز لدين الله للحسن الأعصم زعيم القرامطة فى المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ١٣٣ — ١٤٣

(٢) نرى أن الانحناء إلى الأرض لمخلوق من صنيع الروم الذين أخذوه عن الفرس

(٣) وقد يقبل يد الخليفة ويمرغ عليها وجهه . القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢ ص ٣٧٥ و ٤٥٦ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٩

(٤) « كتاب الهمة فى آداب الأئمة » ورقة ٦٠ (١) و (ب) و ٦١ (١)

(٥) كذا

معبوداً ، فأما السجود تعظيما له فلم ينه عنه ، ثم يقول « فينبغى لمن واجه الإمام أن يبدأ بالسلام عليه ، ثم يقبل الأرض بين يديه ويعتقد ذلك تعظيما له وتقرباً إلى الله ، ويقول فى السلام عليه قبل انحطاطه لتقبيل الأرض ، السلام عليك ياأمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، ويكون ذلك بحيث يراه الامام ، وإن كان المسلم بحيث يسمع رد الامام عليه السلام ، لم ينحط إلى الأرض لتقبيلها إلا بعد فراغ رد الامام عليه بالسلام، ثم إذا قبل الأرض .. قام ، فإن حضر لأمر يريد الكلام فيه مما يجب وينبغى لمثله أن يتكلم به وكان ممن ينبغى لمثله الكلام بين يدى الأئمة تكلم ، وإلا استأذن فى الكلام ، فإن أذن له الامام .. تكلم ، وإن لم يأذن له .. انصرف » . ثم يشرح الرسوم التى يجب على الناس أن يفعلوها فى حضرة الامام فيقول « فإذا قام القائم بين يدى الامام .. فليقم قائما معتدلا كقيامه فى الصلاة(١) ، وليرم ببصره إلى الأرض إجلالا وهيبة له ، ناظرا إلى الامام من تحت طرفه ويخفض جناحه ، إلى أن يقول « ولا يعبث بيديه ولكن يرسلهما إرسالا ، أو يضع يمينه على شماله تحت صدره ، ويلزم الصمت إلى أن يسأله الامام ، إلى أن يقول « وفى حال من يرفع الأمور إليه ممن جعل ذلك له فيتكلم فيه وفيما ينبغى له الكلام فيه ما استمع الامام منه ، فإن أعرض عنه أو قطع كلامه لأمر عرض له أو لغير أمر فلينصت المتكلم حتى يأذن له الإمام فى الكلام بلفظ أو بإيماء أو باستفهام فحينئذ يعود إلى ما كان فيه ، وإلا سكت على ما قطع الكلام عليه ، ولا يرجع من غير إذن له فيه » ويستمر فى إرشاد المتكلم فى حضرة الخليفة فيقول « وليكن كلامه إذا خاطب الإمام كلام متخافت بلفظه بقدر ما يسمعه الامام ، ولا يرفع صوته عنده ، فقد نهى الله عز وجل عن رفع الأصوات فوق صوت نبيه ، فكأن هذا الواجب للأئمة من ذريته فى كل عصر وزمان ، لأنهم أهله » إلى أن يقول « فإذا خاطبه الإمام أصغى إلى لفظه وكذلك إن كان حديث الامام لجماعة من بحضرته ، فينبغى لكل واحد منهم الإنصات والإصغاء إليه ، وكذلك إذا خاطب أحدهم خطاب علانية غير سر ، فينبغى لمن سمع خطابه الإصغاء إليه وطلب الفائدة منه ، فإن كل لفظة يلفظ بها الامام حكمة لمن يتدبرها ووفق لفهمها ومعرفتها » .

---

(١) كذا !!

« ولا يرى من سمع كلام الامام أن لفظة من ألفاظه تخرج مخرج هزل أو تقع موقع عبث ، أو تجرى بغير فائدة ، وإن ظهر ذلك للسامع منه فينبغى أن لاينزله بهذه المنازل ، وأن يعلم أن الله سبحانه قد برأهم صلوات الله عليهم من ذلك ، وأن فهمه هو الذى قصر عن إدراك معرفة الفائدة من لفظه » .

« فإن جرى فى المجلس من الكلام ما تبسم أو يفتر ضاحكا عنده الامام فانه لاينبغى لأحد من جلسائه ، والقائمين بين يديه أن يضحكوا لذلك ، ولكن ينبغى لهم أن يطرفوا بأبصارهم مبتسمين ويظهروا الوقار والسكينة ويعظموا مجلس الامام من الضحك فيه ، فليس ذلك فيه إلا له عليه السلام » ثم يحدثنا عن الآداب التى يجب أن يتصف بها الناس القريبون من الامام عندما يريد أن يحدث أحداً منهم حديثا لايريد أن يعلمه غيره فيقول « وإن خاطب أحداً منهم أو من غيرهم سراً ، فينبغى لمن قرب منه أن يباعد عنه ، ولجميعهم ألا يصغوا إليه ولا يلتفتوا نحوه حتى يقضى نجواه ، ولاينبغى لهم أن يتناجوا فى مجلسه ، ولاأن يتحدثوا بينهم حديثا دونه ، وينبغى أن يكون جميع ما يجرى فى مجلسه منه ومن جلسائه سرا لديهم وأمانة عندهم » . ثم يتكلم عن رسوم صحبة الامام فيقول « ينبغى لمن ساير الأئمة فى سفر أو حضر ، أن يلزم الموضع الذى فيه رتبته ، فان كان فيمن رتب أن يسير بين يدى الامام .. سار كذلك ولزم ما أمر به ، وجعل همته وشغله التحفظ لمكان الامام من غير أن يكثر التلفت إليه ، يتفقد ذلك باختلاس من نظرة يرى فيها الامام خلفه فيعرف أين هو منه ، ومكانه من القدر الذى رتب له . فان بعد عن ذلك ، وقف حتى ينتهى الامام إلى الوضع الذى يرى أن ما بينه وبينه هو القدر الذى رتب له » (١) .

ولقد أحيط شخص الخليفة الفاطمى بالرهبة والقداسة ، وتيقن الشعب أن لخليفتهم قدرة خارقة للعادة ، لأن الله اصطفاه من شجرة النبوة الباسقة ليحكم بين الناس بروح من عنده ، فعليهم السمع والطاعة له لأن حكمه هو الحق والعدل الملهم به له من الله سبحانه وتعالى . فللإمام عند الفاطميين صلة روحية بالله من جنس التى للأنبياء والرسل (٢) .

(١) القاضى النعمان « كتاب الهمة فى آداب الأئمة » المخطوط ورقة ٦٥ (ب) ، ٦٦ ، ٦٧ (١)

(٢) محمد بن يعقوب الكلينى « كتاب أصول الكافى » ص ٨٢

وهو ليس ككل الناس قد يجور وقد يعدل وإن جار استطاعت الرعية عزله ، وإنما هو إمام يتلقى علمه من الله عن طريق الوحي ، ويعده الله إعدادا خاصا من حين أن يكون نطفة ، ويحفظه برعايته السامية ، ويعصمه من الذنوب ، ويورثه علم الأنبياء والمرسلين ، ويطلعه على كل ما كان وما سيكون (١) .

فهو من طينة تخالف طينة سائر الناس ، لا يسأل عما يفعل ، وفي يده كل السلطات وما عمله خير وما نهى عنه فهو شر ، وليس لأحد أن يعترض عليه أو يثور في وجهه والعدل ما يفعله لأن حكمه يرتكز على حكم ديني معصوم ، لا يجوز عليه خطأ ولا نسيان ، فأمره أمر من الله وفعله بأمر الله ، ومعرفة الله تكون بالائتمام به والبراءة إلى الله عز وجل من عدوه (٢) لأن الأئمة هم ولاة الله وخزنة علمه ونوره ، فقد قال جعفر الصادق « نحن خزان علم الله ونحن تراجمة وحي الله ، نحن الحجة البالغة على من دون السماء ومن فوق الأرض » (٣) والأئمة نور الله الذي قال فيه تعالى « فآمنوا بالله ورسوله والنور الذي أنزلنا » (٤) وهم موضع سر الله فيقول جعفر الصادق « إن لله عز وجل علمين : علم لا يعلمه إلا هو وعلم علمه ملائكته ورسله ، فما علمه ملائكته ورسله فنحن نعلمه » (٥) و « الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا شيئاً أعلمهم الله إياه وهم يعلمون علم ما كان وما يكون وإنه لا يخفى عليهم شيء » (٦) .

والله تعالى لم يعلم نبيه علما إلا أمره أن يعلمه علياً أمير المؤمنين ، وأنه كان شريكه في العلم ثم انتهى هذا العلم إلى الأئمة (٧) ، و « الأئمة لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلونه إلا بعهد من الله عز وجل وأمر منه لا يتجاوزونه » (٨) .

والامام الفاطمي وحده هو الذي يعلم بواطن الأشياء ، والعقل لا يدرك الباطن

---

(١) أحمد بك أمين « ضحى الاسلام » ج ٣ ص ٢٢٠

(٢) الكليني « كتاب أصول الكافي » ص ٨٢

(٣) « « ص ٩١

(٤) الآية ٧ من سورة التغابن رقم ٦٤ .

(٥) الكليني « كتاب أصول الكافي » ص ١٢٣

(٦) « « ص ١٢٦

(٧) « « ص ١٢٧

(٨) « « ص ١٣٥

دون إرشاده لأن الله اصطفاه بعلم التأويل كما اصطفى الرسول عليه السلام بالتنزيل[١]

وإن من يولد إماما لا يمكنه أن يقترف الجريمة ، ومن ثم كان شرب الخمر غير محرم عليه ، وليس مجبراً أن يصوم أو أن يصلى أو أن يحج ، لأن هذه التكاليف خاصة بالرعية وحدهم[٢] .

فالخلافة صاحبها معصوم لا يصح الطعن فيه ولو رأوه يشرب الخمر ، ويجب أن يكف الناس ألسنتهم عنه ، وعليهم أن يتبركوا به لأنه فوق أن يسأل عن عمله ، إن رأوه « قبلوا الأرض بين يديه ، ومرغوا خدودهم عليها ، وأكثروا من حمد الله وشكره ، إذ بلّغهم إليه وأراهم وجهه . »[٣] « وأدناهم وقربهم منه »[٤] . إذا وقع قبّل توقيعه ووضع على الصدر[٥] « لعنته من أشد عذاب الله لا تخطىء فيمن قصدته ولا ينجو منها من أصابته »[٦]

« وكما أن الله سبحانه وتعالى يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة . . . فكذلك يختار للامامة من يشاء ويأمر نبيه بالنص عليه وأن ينصبه إماما للناس من بعده للقيام بالوظائف التى كان على النبى أن يقوم بها ، سوى أن الإمام لا يوحى إليه كالنبى وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهى ، فالنبى مبلغ عن الله والإمامة متسلسلة... كل سابق ينص على اللاحق ويشترطون أن يكون معصوما كالنبى من الخطأ والخطيئة وإلا زالت الثقة به . . . وأن يكون أفضل أهل زمانه فى كل فضيلة وأعلمهم بكل علم »[٧] و « أن كل إمام يؤدى إلى الإمام الذى بعده الكتب والعلم والسلاح »[٨] .

والفاطميون يرون أن طاعة أولياء الله طاعة لله ، ومعصيتهم معصية لله ، ومن خانهم فقد خان الله ، ومن وفى لهم فقد وفى لله ، ومن أدى أماناتهم فقد أدى أمانة

---

(١) القاضى النعمان « تربية المؤمنين » ورقة ١٣ (٢) كذا !!
(٣) « « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢٣ ص ٤٧٥
(٤) » » » ج ٢٣ ص ٤٨٤
(٥) » » » ج ٢٨ ص ٦٢٨
(٦) » » » ج ١٩ ص ٣٦٧
(٧) محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٧٣ و ٧٤
(٨) الكلينى « كتاب أصول الكافى » ص ١٣٣

الله ، لأن الله تعالى يقول فى كتابه العزيز « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله »[١] ويقول فى موضع آخر « من يطع الرسول فقد أطاع الله »[٢] وفى موضع ثالث « ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم[٣] » .

ومع أن المقصود بالإمام فى الحديث النبوى الشريف الآتى الرئيس إطلاقا ، وليس إمام الشيعة ، إلا أنهم يرونه لإمامهم حيث يقول النبي عليه الصلاة والسلام « من أطاعنى فقد أطاع الله ومن أطاع الامام فقد أطاعنى ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن عصى الامام فقد عصانى »[٤]

لذلك يقول جعفر الصادق « نحن أبواب الله وأسبابه لعباده ، من تقرب منا قرب ، ومن استشفع بنا شفع ، ومن استرحم بنا رحم ، ومن أعرض عنا ضل »[٥]

ويقول المعز لدين الله « العاقل هو المطيع لله ، العامل بأمره ، المنتهى بنهيه ، الآخذ عنه وعن أوليائه »[٦] .

ويقول أيضاً « من اتبع أمر الله وأمر رسوله وأخذ عن أوليائه فقد اعتصم بحبل الله واستمسك بالعروة الوثقى وفاز بالسهم الأوفى »[٧] .

ويروون عن النبي عليه السلام أنه قال « تعلموا من عالم أهل بيتى (أى الامام) وممن تعلم من أهل بيتى ، تنجوا من النار[٨] » وأنه قال « منزلة أهل بيتى فيكم كسفينة نوح ، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق »[٩] وقوله « أصحابى (أى الأئمة من ذريته على قولهم) كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم »[١٠]

---

(١) القاضى النعمان » كتاب الهمة » ورقة ٦٥ (ب) ، ٦٦ (أ) ، ٦٧ (أ)
(٢) الآية ٨٠ من سورة النساء رقم ٤
(٣) الآية ٥٩ من سورة النساء رقم ٤
(٤) أبو يوسف « الخراج » ص١٠ والقاضى النعمان كتاب « دعائم الاسلام » ورقة ١٥، ١٧، ٣٦
(٥) القاضى النعمان « كتاب الهمة » ورقة ١٦ (أ)
(٦) » « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢٠ ص ٣٧٢ — ٣٧٣
(٧) » » » ج ٢٠ ص ٣٧٤
(٨) » « كتاب تربية المؤمنين » ورقة ١٧ و ٢١
(٩) » » » ١٩
(١٠) » » » ٢٠

ويروون عن الحسين بن على أنه قال « من أحبنا بقلبه وجاهد معنا بلسانه ويده فهو معنا فى الرفيق الأعلى ، ومن أحبنا بقلبه وذب عنا بلسانه وضعف أن يجاهد معنا بيده ، فهو معنا فى الجنة دون ذلك منزلة ، ومن أحبنا بقلبه وضعف أن يجاهد معنا بلسانه ويده ، فهو معنا فى الجنة دون ذلك ، وليس دون ذلك شيء »[(١)]

ويقول جعفر الصادق « الله عز وجل أعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل إن زاد المؤمنون شيئاً ردهم وإن نقصوا شيئا أتمه لهم وهو حجة على عباده»[(٢)]

وقال الرضا « إن الإمامة زمام الدين ، ونظام المسلمين وصلاح الدنيا ، وعز المؤمنين ، إن الإمامة أس الاسلام النامى وفرعه السامى بالامامة تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وتوفير الفيء والصدقات ، وإمضاء الحدود والأحكام ومنع الثغور والأطراف ، الامام يحل حلال الله ويحرم حرام لله ويقيم حدود الله ويذب عن دين الله ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجة البالغة ، الامام كالشمس الطالعة المجللة بنورها العالم ؛ وهى فى الأفق بحيث لاتنالها الأيدى والأبصار الامام البدر المنير والسراج الظاهر والنور الساطع والنجم الهادى . . . الامام المطهر من الذنوب والمبرأ من العيوب المخصوص بالعلم ، الموسوم بالحلم . . . معدن القدس والطهارة والنسك والزهادة والعلم والعبادة ، مخصوص بدعوة الرسول ونسل المطهرة البتول . . . فهو معصوم مؤيد موفق مسدد ، قد أمن من الخطأ والزلل والعثار ، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده وشاهده على خلقه »[(٣)] .

وأصبح الخليفة الفاطمى يعتقد أنه وحده القمين بفهم القرآن الكريم والسنة والشريعة والقادر بمفرده على تفسيرهما لأنه مستودع العلم الشرعى، تنتقل هذه الصفة منه إلى ولده بطريق الميلاد الطبيعى ! ! .

وليست الخلافة الفاطمية مظهر الملك الشرعى وأبهته ، وارتدت سطوة الحكم وعظمته ، فبعد أن كان الامام لايحجب عنه أحدا فى عهد الخلفاء الراشدين .

---

(١) القاضى النعمان « كتاب الهمة » ورقة ٩ (ب) ، ١٠ (١)
(٢) الكلينى « كتاب أصول الكافى » ص ٨٤ و ٨٦
(٣) « « ص ٩٦ و ٩٧

اتخذ الخليفة الفاطمي الحجاب[1] . وأقام الشرطة لحراسته[2] ، وبعد أن كان فى ذلك العصر بعيدا عن مظاهر الترف ، يسوس ملكه بما يحدثه الوازع الدينى فى النفس، نجد الخليفة الفاطمي يتخذ المقصورة فى المسجد ويصلى بها منفردا عن الناس فإذا سجد قام الحراس على رأسه رافعين السيوف ، وبذلك عاش تحوطه الأبهة والعظمة ، يسوس ملكه بقوة البطش وحد السيف .

ونرى أن قولهم بأن للإمام عصمة وأنه من عنصر إلهى ، وهى نظرية الحق الإلهى[3] نظرية هادمة لمبدأ الإسلام الجميل، وهو أن الامام بشر كسائر البشر ولد كما يولدون وتعلم أو جهل كما يتعلم الناس أو يجهلون ، فإذا انحرف عن العدل فلا طاعة له على الناس ، إذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، وإن انحرف عن جادة الصواب، كان عاصياً يجوز عزله .

وعصر « دولة الله » أوجدها فى العلويين غلاة الشيعة عند ماأتى أصحاب عبد الله ابن سبأ الحميرى عليا وقالوا له جهلا منهم وحمقا « أنت الله » فاحرقهم بالنار ، فجعلوا

---

(١) كانت الحجابة معروفة للمصريين فى عهد الأمويين ، وكان الولاة فى أيامهم يتخذون الحجاب ، وقد وصى عبد الملك بن مروان أخاه عبد العزيز بن مروان واليه على مصر مثلا فقال : « وانظر حاجبك فليكن من خير أهلك ، فانه وجهك ولسانك ، ولا يقفن أحد ببابك إلا أعلمك مكانه لتكون أنت الذى تأذن له أو ترده » ولا شك أن الحجابة استمرت فى العصرين الطولونى والإخشيدى . ابن طباطبا « الفخرى » (طبعة ١٣١٩هـ) ص ١١٥ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٧

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٧ و ٥٠٨

(٣) معناها أن الله اصطفى أشخاصاً للحكم بين الناس وخصهم بالسيادة وأيدهم بروح من عنده فهم خلفاؤه فى أرضه الموكلون بالقيام على مصالح البشر ، وليس للبشر قبلهم حقوق ، وإنما عليهم السمع والطاعة وقبل أن توجد هذه النظرية لدى الفرس الذين قامت على أكتافهم الخلافة العباسية ، والذين كانوا يقدسون ملوك آل ساسان ويعتبرون دمهم ليس من جنس دم الشعب ، وجدت بمصر زمن الفراعنة الذين ادعوا الربوبية حتى قال فرعون موسى لقومه « أنا ربكم الأعلى » ، وكانت هذه النظرية من أسس الفلسفة الصينية القديمة فقد اعترف كونفوشيوس Confucius (٥٥١ — ٤٧٩ ق . م) وهو فيلسوف صينى ، بالحق الالهى للملك الذى يستمد سلطته من السماء ، ومن ثم لقب الملك فى الصين « بابن السماء » ودولته بالامبراطورية السماوية . وجدت هذه النظرية عند العباسيين فكان أبو جعفر المنصور يقول « إنما أنا سلطان الله فى أرضه » ثم الفاطميين فكان « المعز لدين الله » يقول « دولة هى لى قد قلدنى الله أمرها » ، وكان القتل عقوبة من تذمر من أمر من أوامره أو تمرد على قانون من قوانينه ، لأنهم كانوا يرونها صادرة من الاله الذى يليها على الخليفة . القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢١ ص ٤٢٧ والدكتور زكى عبد المتعال « تاريخ النظم » ص ١٦ و ١٧

يقولون وهم يرمون فى النـار « الآن صح عندنا أنك الله ، لأنه لايعـذب بالنار إلا الله » (١) .

كذلك كانت النصيرية وهم أتباع نصير غلام الامام على تقول بألوهية الامام على (٢) ، ولقد بثت هذه التعاليم منذ ابتداء الدولة الفاطمية بالمغرب على يد أبى عبدالله الشيعى ، الذى كان يضلل الناس ويقول عن المهدى إنه ابن رسول الله ، ويقول لغيرهم إنه هو رسول الله وحجة الله ، ويقول للبعض الآخر — حمقاً منه وزيغاً — « إنه هو الله الخالق الرازق » (٣) .

وقد رأى حسن بن حيدرة الفرغانى الأخرم سنة ٤٠٩ هـ (١١٠٨م) مثلا حلول الإله فى الخليفة الحاكم بأمر الله ، فخلع عليه خلعاً سنية ، وحمله على فرس مسرجة وبلجام ، وقربه منه ، كما قرب منه سنة ٤١٠ هـ (١١٠٩ م) حمزة اللباد الأعجمى الذى قال بعبادة الحاكم بأمر الله، وأن الإله حل فيه ، وناداه « باسم الحاكم الرحمن الرحيم » . ولقد تغالت الرعية فى تقديس الخليفـة فلثموا قدميه ويديه ، مهما عظم شأنهم ومركزهم (٤) على مرأى من الناس ، وقبلوا الأرض بين يديه ، وقاموا وقوفاً كلما ذكر اسمه فى الخطبة أو مر أمامهم بالطرقات !!.

ولقد تغالى الجمهور فى هذا الاحترام الآثم لخليفتهم المقدس فركعوا عند رؤيته وسجدوا (٥) وترجلوا لمن يريده ، واعتبروا تقبيـل ردائه شرفاً عظيما . وكان داعى الدعاة يجلس بالقصر ليقرأ فى دفتر عليه علامة الخليفـة ، فإذا فرغ من تلاوته على المؤمنين والمؤمنات حضروا إليه ليمسح على رؤوسهم بمكان العلامة التى بخط الخليفة (٦)

(١) ابن حزم « الفصل » ج ٤ ص ١٨٦

(٢) « تاريخ جبل لبنان » ورقة ٦٣ وابن عبد ربه « العقد الفريد » ج ١ ص ٣٥٠ وابن خلدون « المقدمة » ص ١٧٢ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ١٣ ص ٢٥٠ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٦ .

(٣) أبو شامة « كتاب الروضتين » ج ١ ص ٢٠١ و ٢٠٢

(٤) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٧٢

(٥) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥١ و ٥٣ و ٥٤ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٥٤٨ والذهبى « تاريخ الاسـلام » ج ٣ ص ٢٩١ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٨ — ٥٠٠ و ٥٢٠ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٨ و ٢١٩

(٦) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

كان من تقاليدهم أن من يدفع ٣٣ ٢/٣ ديناراً كنجوى (تلك الضريبة التى فرضت على الرجل والمرأة لصندوق الأخوة باعتبارهما عضوين فيها) تخرج له رقعة مكتوبة من الخليفة نفسه وعليها « بارك الله فيك وفى مالك وولدك ودينك » فيدخر ذلك ويتفاخر به (١) وكانت العادة أن يخرج من يغضب عليه الخليفة إلى باب الفتوح ويكشف رأسه يستغيث بعفو أمير المؤمنين(٢) وأغلب الظن أنه كان لذلك لا يركب أحد فى القصر إلا الخليفة(٣) . وتطلبوا أن يبارك الخليفة الجيش والأسطول ويدعوا لرجاله بالنصر والظفر(٤) . وأخيراً فأس هذه الخلافة الفاطمية التى بنيت على أن مبعث سلطان خليفتهم الشرعى هو اختيار السماء ، وأنه يحكم الأرض بتفويض من الله سبحانه وتعالى لا بتفويض من الشعب ، هو أمر يخالف ما كان عليه الخلفاء الراشدون الذين استمدوا سلطانهم من الشعب ، عند ما جهر أبو بكر مثلا عقب توليته الخلافة بقوله « إن أحسنت فاعينونى ، وإن أسأت فقوّمونى » .

وفى أيام الدولة الأموية كان الخليفة عمر بن عبد العزيز يقول « لست بخير من أحدكم ولكنى أثقلكم حملا » وروح القرآن الكريم تنبذ حق الخليفة الفاطمى الإلهى ففى القرآن قول الله تعالى مخاطباً النبى عليه الصلاة والسلام « هل كنت إلا بشرا رسولا »(٥) وقوله « ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر »(٦) .

فكيف يرقى الخليفة الفاطمى منزلة فوق منزلة جده محمد صلوات الله عليه ؟

وكان يصحب اعتلاء الخليفة الفاطمى العرش عدة مظاهر غاية فى الابهة والعظمة يجتمع فيها الأمراء والقضاة ورجال الدين وكبار رجال الدولة فاذا استوى على العرش أصبح من الصعب إيجاد حد فاصل بين ما يفصل فيه من الأمور الدينية ، أو المسائل السياسية والإدارية ، لأنه كان يجمع فى يده السلطتين الروحية والزمنية ، لذا كانت وظائفه متعددة ، فهو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس ، ورئيس الحكومة

(١) المقريزى ج ٢ ص ٢٢٦
(٢) « ج ١ ص ١٧٤
(٣) « ج ٢ ص ٢١٩
(٤) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥١٠ و ٥١١
(٥) الآية ٩٢ من سورة الإسراء رقم ١٧
(٦) الآية ٢ من سورة الفتح رقم ٤٨

وزعيم الأمراء والقائد الأعلى للجيش وله النفوذ الفعلى فى تصريف أمور الدولة والتعرض لشئونها ، فله الولاية والعزل وإقطاع الاقطاعات إلى غير ذلك .

أما أهم مظاهر سيادته فكان ذكر اسمه فى الخطبة على المنابر ونقشها على السكة ، وكان ذكر اسمه فى الخطبة هو المظهر الذى يدل دلالة واضحة على أنه كان له اعتبار روحى وكيان دينى ، وهو الذى يحث على الجهاد فى سبيل الله والدين ، ويدعو إلى تفريج الكروب وتخفيف البلاء إذا نزل بملكه ضرر وانتشر به وباء ويخرج إلى جيوشه البرية والبحرية ليباركها . وهو المهيمن على شئون موظفى دولته ، يكافئهم حسب كفاية كل منهم ، ويملأ أعينهم بالعطاء الكثير ويفسح لكل منهم المجال حسب إخلاصه ويتدرج بهم فى المناصب حتى يصلوا إلى أعلاها ، ويعاقب من يثبت لديه إدانته منهم ويكافىء من يستبسل فى القتال ويعزل من ينحرف منهم عن جادة الصواب أو تثبت عليه رشوة أو يخرج على قوانينه .

ولم يقتصر حقه على عقاب الموظفين فحسب بل كان له أيضاً عزلهم من مناصبهم وكان يأمر أحيانا بمصادرة أملاكهم وأموالهم إذا اتضح له أنهم جمعوها بطرق غير مشروعة .

وله أن يتولى القضاء بنفسه وأن ينظر فى المظالم .

ومع ذلك كانت حكومته بيروقراطية ، لأنه كان يعتمد فى إدارة شئون الدولة على كبار الموظفين الإداريين ، ويمنح كلا منهم حرية التصرف فى الأمور التى يباشرها بعد مراقبته لهم ومحاسبتهم أمامه على أعمالهم .

(ب) ولاية العهد

مات النبى صلى الله عليه وسلم لإثنى عشرة ليلة من شهر ربيع الأول سنة ١١ هـ (٨ يونية سنة ٦٣٢ م) ولم يؤثر عنه نص صريح فيمن يتولى خلافة المسلمين من بعده ولم ترد فى الكتاب الكريم ولا السنة الشريفة فى انتخاب خليفته إلا أوامر عامة ، مثل قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم »[1] وقوله تعالى « يا أيها الذين آمنو أطيعوا

(١) الآية ٣٨ من سورة الشورى رقم ٤٢

الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »[١] ، وقوله تعالى « إنما المؤمنون إخوة »[٢] وقوله تعالى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم »[٣] ، ومثل قوله عليه السلام « لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى » ، « وكلكم لآدم وآدم من تراب » ، « واسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى »

وكانت ولاية العهد زمن الخلفاء الراشدين انتخابية شورية ، ولكنها استحالت فى العهدين الأموى والعباسى إلى وراثية ، فانعدمت الشورى ، إذ أصبح انتخاب ولى العهد يحصل صوريا ، وأصبح الخليفة يعين ولى عهده ويأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد فى حضرته وبطريق الوالى فى إقليمه سواء بالوعد أو بالوعيد .

ولقد استمرت طريقة اختيار الخليفة الوراثية سائدة فى الدولة الفاطمية فكان الخليفة عندما يشعر بدنو أجله يعهد بالخلافة[٤] لمن يرى أن يكون ولى عهده وتتجدد البيعة بعد وفاته له بالجامع ، وكثيرا ما ستر الخليفة الفاطمى موت والده إن وجد نفسه فى مركز حرج يهدد ملكه ، والأمثلة كثيرة فى ذلك ، فقد أخفى مثلا الخليفة « القائم بأمر الله » موت والده « المهدى » مدة كما ستر الخليفة « المنصور بالله » موت والده « القائم » خوفا من أن يعلمه أبو يزيد مخلد بن كيداد الخارجى ، فلما تغلب عليه سنة ٣٣٦ هـ (٩٤٧ م) أعلنه مع أن والده كان قد مات فى سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٥ م) . كذلك أخفى المعز لدين الله موت أبيه المنصور مدة ، كما ستر الخليفة العزيز بالله موت أبيه المعز لدين الله من ١١ ربيع الآخر سنة ٣٦٥ هـ وهو تاريخ وفاته إلى ١٠ ذى الحجة من السنة نفسها[٥] ، ولما استولى على الدولة الفاطمية الضعف ، انتقل حق اختيار الخليفة إلى أصحاب « الحل والعقد » فكانوا يختارون ممن يشتهون غير مراعين أن تكون الخلافة للأكبر فالأكبر من البيت الفاطمى ، فمثلا كان الخليفة المستنصر يريد

---

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء رقم ٤

(٢) الآية ١٠ من سورة الحجرات رقم ٤٩

(٣) الآية ١٣ من سورة الحجرات رقم ٤٩

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٢ و ٥٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١١٢ و ١١٣ و ١٧٦ وابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعة » المخطوط ورقة ٤١ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٨

(٥) أبو الفدا « كتاب المختصر فى أخبار البشر » ج ٢ ص ٨٠ و ٩٥ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٣٧ و ٣٨ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٥٤ و ٥٦

أن يخلفه فى الإمامة ابنه « أبو منصور نزار » أكبر أولاده[١] ، ولكن الأفضل شاهنشاه[٢] ابن بدر الجمالى الوزير رفض ، لأن المستعلى كان حفيداً لبدر الجمالى ، ولأن نزارا خرج ذات يوم فى حياة أبيه المستنصر ، فرأى الأفضل راكباً وقد دخل من أحد أبواب القصر ، فصاح به نزار « انزل يا أرمنى يا نجس عن الفرس ما أقل أدبك »! ! الحملها لأفضل فى نفسه وحقد عليه ، وجمع الأمراء والخواص عندما مات المستنصر وخوفهم من نزار ، وأشار عليهم بتولية أخيه الأصغر المستعلى بالله بدله ، فنفذوا رغبته . والاسماعيلية إلى اليوم يقولون بإمامة نزار الثالث ، الذى لقب « بالمصطفى لدين الله » والذى تنسب إليه النزارية ، ولكن الأفضل تغلب عليه وبنى حائطاً عليه سنة ٤٨٨ هـ (١٠٩٥ م) فمات وقتل أنصاره [٣] . وكان من أثر تدخل الأفضل فى تولية المستعلى بالله أن قام النزاع بين الاسماعيلية ، فذهب فريق منهم إلى أحقية المستعلى بالله بالخلافة ، وذهب فريق آخر إلى أحقية نزار ، وبذلك صارت الاسماعيلية فرقتين « مستعلية » « ونزارية » تطعن فى إمامة المستعلى وكان كلما مات خليفة بلا عقب ، انتهز الوزير فرصة ضعف الخليفة الفاطمى ووضع على عرش الخلافة أطفالا ضعفاء فوضع الأفضل مثلا طفلا عمره ٥ سنوات هو الآمر بأحكام الله ، ليقبض هو على زمام الأمور فى مصر . ويصبح مطلق التصرف فى شئون البلاد فى عهده ، وبذلك أصبح للأفضل بن بدر الجمالى كل السلطة أيام كل من الخليفتين المستعلى بالله والآمر بأحكام الله[٤] وعندما قتل الخليفة الأخير سنة ٥٢٤ هـ (١١٣٠م)

---

(١) يقول ابن واصل إن الحسن بن الصباح « قدم على المستنصر بالله وطلب منه أن يكون داعيا له ببلاد العجم فأجابه إلى ذلك ، فسأله عن الإمام بعده فذكر أنه قال إنه ولده نزار ... فمضى الحسن إلى بلاد العجم فدعا للمستنصر وبعده لولده نزار وبث دعوة الباطنية هناك » « مفرج الكروب » المخطوط المصور جـ ١ ص ١٢٦ .

(٢) مات بدر الجمالى والخليفة المستنصر فى سنة واحدة عام ٤٨٧هـ (١٠٩٤م) فخلف الأفضل شاهنشاه أباه بدرا واتبع سياسته .

(٣) ابن منجب « الاشارة » ص ٥٩ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧٣ وابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٣٥ و٣٧ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٧٣ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٧٢ والعينى « عقد الجمان » مجلد ٣ جـ ١٧ ورقة ٤٧٣ و ٥٠٣ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٥ ص ٤٢

(٤) النويرى جـ ٢٦ ورقة ٨١ وأبو الفدا « المختصر » جـ ٢ ص ٢١٤ و ٢١٥ والعينى جـ ١٧ المجلد الثالث ورقة ٥٥٣ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٦ و ١٧ ودائرة المعارف الاسلامية المجلد الثانى ص ٦٢٠

خلف إمرأة حاملا ، فبويع بولاية العهد لإبن عمه « الحافظ لدين الله » ولم يبايع بالامامة حتى ظهر الحمل المخلف عن الخليفة الآمر بأحكام الله ، فلما وضعت زوجته أنثى ، عهد إلى الحافظ بالخلافة أيضاً .

كذلك نجد الملك الصالح طلائع بن رزيك عندما أراد أن يبايع لشخص من أقارب الخليفة العاضد يعمل بقول بعض أصحابه « لا يكن عباس أحزم منك حيث اختار صغيرا وترك من هو أسن منه واستبد هو بالأمر » . وبذلك نجده يعهد بالخلافة إلى « العاضد لدين الله » ، بعد ابن عمه « الفائز بنصر الله » ثم يزوجه ابنته كرها لتنتقل الخلافة من بعده لبنى رزيك[1] .

وبذلك كان أمثال هؤلاء الخلفاء ألعوبة فى أيدى وزرائهم[2] .

ويمكننا أن نقول باطمئنان إن طريقة اختيار الخليفة الوراثيه استمرت سائدة أيام قوة الدولة وازدهارها . نعم حاول الحاكم بأمر الله أن يقصى ابنه عن الخلافة فعهد إلى ابن عمه « أبى القاسم عبد الرحيم بن الياس بن أحمد بن المهدى » سنة ٤٠٤هـ (١٠١٣م) بولاية العهد من بعده ، وكتب اسمه على السكة ، ودعى له على المنابر ، وعينه سنة ٤١٠هـ (١٠١٩م) والياً على دمشق . ولكن أخته « ست الملك » أبعدته عن الخلافة بعد موت الحاكم ، وعهدت إلى « الظاهر لإعزاز دين الله » بالملك ، بعد أن أجبرت ولى العهد عبد الرحيم بن الياس على أن يبايعه ، والسيف مصلت على رأسه[3] .

ونلاحظ أن اعتلاء العرش فى الدولة الفاطمية على أساس المبدأ الوراثى كانت له ميزته وعيوبه ، فأما ميزته فانتقال الخلافة والحكم بطريق طبيعى هادىء يتضمن بقاء العرش فى أسرتهم دون أن ينازعهم منازع ، وأما عيبه فهو أن الوراثة كانت تضع على العرش أحياناً من لم يستكمل الكفايات اللازمة للحكم . فيروى السيوطى[4]

---

(١) النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٩٦

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٨٨ والعينى « عقد الجمان » مجلد واحد جـ ١٨ ورقة ١٨٨ و ١٨٩ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٣ والمطبوع جـ ٥ ص ١٧٠ و ٢٣٧ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » جـ ٣ ص ٣٧ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٤ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٦٧

(٣) يحيى بن سعيد الأنطاكى « تاريخ الذيل » ص ٥٧ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ وأنظر O'Leary, A Short History of the Fatimid Khalifate p. 186

(٤) « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٣

أن الحاكم بامر الله ارتكب الفاحشة ، ويروى غيره من المؤرخين أن الخليفة « الظاهر لإعزاز دين الله » كان خليفة مستهتراً شرب الخمر ورخص للناس بشربها ، وأقبل على اللهو وسمح للناس به ، وسمع الغناء وشرب الفقاع ، وأن الخليفة المستنصر بالله كان يصحب معه إذا ركب للنزهة النساء والخمر [١] ، وكان الخليفة « الآمر بأحكام الله » متظاهراً باللهو واللعب منغمساً فى ملذاته ، متجاهراً بالمنكرات ، مشهوراً بشرب الخمر ، مقبلا على الطرب ! كذلك كان « الظافر بأمر الله » شغوفا باللهو والطرب وشرب الراح ، وفجر حتى باشر ابن وزيره مباشرة الأزواج عند ما ذهب للمبيت عنده [٢] وكلها مسائل تكفى الواحدة منها لتفسد عصمة الامام التى ادعوها .

ونلاحظ أخيرا أن بعض الخلفاء الفاطميين نزلت هيبته وذهب وقاره ! فى الشدة العظمى مثلا تهكمت امرأة من رعايا المستنصر به ، فوقفت بمكان مرتفع من قصر الزمرد ورفعت على يدها رغيفا اشترته بعقدها البالغ ثمنه ألف دينار وقالت بأعلى صوتها « ياأهل القاهرة أدعوا لمولانا المستنصر الذى أسعد الناس بأيامه وأعاد عليهم بركات حسن نظره ، حتى قومت على هذه القرصة بألف دينار . . . ! ! »[٣] وأصابته الفاقة حتى أصبحت السجادة التى تحته والقبقاب الذى فى رجله هو كل مايملكه وترك القصر ليجلس فى الجامع الأزهر على الحصير ، وحتى أعاره الوزير بغلته ليركبها ! وتصدقت عليه الشريفة بنت صاحب السبيل بابشاد إحدى بنات شعبه برغيفين[٤] ، كذلك نجد الوزير « أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالى » يمنع الخليفة الحافظ من الظهور ، ثم يقبض عليه ويسجنه مقيدا فى خزانة لا يدخل إليه أحد فيها إلا بأمره فى

---

(١) النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٦٦

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧٥ و ٨٤ — ٨٦ وابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٩٣ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » جـ ٣ ص٢٨ والنويرى جـ ٢٦ ورقة ٩٤ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٦٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٥ ص ٢٨٨ والمخطوط ورقة ٢١ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٦٣ — ٦٥ وعلى مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ ١ ص ١٣ وانظر O'Leary, A Short History p 231

(٣) ابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٦١

(٤) العينى جـ ١٧ المجلد الثالث ورقة ٤٧٣ وابن طاهر ورقة ٦٨ والنويرى جـ ٢٦ ورقة ٧١ وابن أياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٦١

١٠ ذى القعدة سنة ٥٢٤ هـ (١١٣٠ م). ثم أخلى سبيله فى ١٦ محرم سنة ٥٢٦ هـ (١١٣١ م) عند ما قتل أحد مماليكه وزيره أحمد [١].

(حـ) لباس الخليفة وشعاره وألقابه

كما اتخذ الخلفاء العباسيون اللون الأسود شعارا لهم [٢] كذلك اتخذ الخليفة الفاطمى الألوان لشعاره، فكان البياض هو شعار العلويين، ولقد صلى جوهر الجمعة بجامع عمرو فخطب الخطيب ببياض [٣] لقوله عليه الصلاة والسلام «إن من أحب ثيابكم إلى الله البياض فصلوا فيها وكفنوا فيها موتاكم [٤]».

وكان الخليفة الفاطمى عند ركوبه فى أيام الجمع الثلاث الأخيرة من شهر رمضان يلبس توقيرا للصلاة الثياب البيضاء والمنديل والطيلسان [٥].

وكان يلبس الثياب البيضاء الموشحة (وهى أجل لباسه) فى صلاة عيد الفطر [٦] كما كان يلبس ثوباً يسمى «البدنة» من حرير مرقوم بالذهب يوم فتح الخليج فى اليوم الثالث أو الرابع من يوم التخليق [٧].

---

(١) ابن ميسر «تاريخ مصر» ص ٧٥ وابن طاهر ورقة ٧٨ والنويرى ج ٢٦ ورقة ٨٨ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» المخطوط ورقة ٤ والسيوطى «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ١١٧

(٢) كان الخليفة العباسى إذا خرج فى المواكب خرج فى أكمل لباس فيكون عليه خفتا ديباج فضى وعمامة سوداء وعلى كتفيه وصدره وظهره البردة النبوية وهو متقلد بذى الفقار (سيف النبى عليه الصلاة والسلام) وفى يده اليمنى الخاتم والقضيب، إذ كانت البردة والقضيب شعار الخلفاء، وكان يلبس قلنسوة طويلة سوداء مزينة بجوهرة غالية، وقباء أسود أو بنفسجيا

وكان السواد هو لون الخرقة التى كانت تحضر فيها الصدقة كل يوم عند صلاة الصبح لتفريقها على المحتاجين

أما سبب اتخاذهم اللون الأسود شعاراً لهم ففيه قولان : الأول أنهم اتخذوه لأن النبى عليه السلام يوم حنين ويوم الفتح عقد لعمه العباس راية سوداء، أما الثانى (وهو ما نميل اليه) أنهم سموا المسودة لاتخاذهم السواد شعاراً لهم عند ما قتل «مروان بن محمد العباسى» أول القائمين من بنى العباس بطلب الخلافة .

المسعودى «مروج الذهب» ج ٨ ص ١٦٩ و ٣٧٧ والشريف الرضى «ديوان الشريف الرضى» (بيروت ١٣٠٧ هـ) ص ٣١٣ و ٥٤٣ وابن سعيد «المغرب» ص ٣٠ والسيد أمير على «مختصر تاريخ العرب» ص ٣٨٧

(٣) ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ١ ص ٢١٢ والمقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٧٥

(٤) ابن سعد «الطبقات» ج ٢ ص ٢١٢

(٥) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥١٠

(٦) « « ج ٣ ص ٥١٢ — ٥١٤ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ٩٤

(٧) « « ج ٣ ص ٥١٩

وكان يلبس الثياب المذهبة من البياض والملون فى المراكب المختصرة ، والتى لا تزيد عن أربعة أو خمسة أيام فيما بين أول العام ورمضان [١] .

وتحدثنا المصادر التاريخية بأنه لما دخل المعز القاهرة احتجب فى القصر ، وبث عيونه ينقلون إليه أخبار الناس ، ثم ظهر بعد ذلك للناس وقد لبس الحرير الأخضر [٢] لأن النبى عليه الصلاة والسلام كان يلبس بردين أخضرين [٣] ولعل هذا ما جعل العلويين يطالبون الناس بلبس الخضرة وطرح لبس السواد وأن تكون الأعلام والقلانس أحيانا خضراء [٤] .

وفى الاحتفال بصلاة عيد الأضحى كان الخليفة الفاطمى يرتدى ثياباً من الحرير الأحمر الموشح [٥] ، لأن النبى عليه السلام كان يلبس برده الأحمر فى العيدين والجمعة [٦] وكان يخلع على وزيره ثيابه الحمر التى كانت عليه [٧] .

وكانت للخليفة ثياب خاصة يلبسها فى قصره تتميز بأن أكمامها كانت على النصف من أكمام ثيابه التى كان يلبسها فى المواكب [٨] وهو يلبس من الكساء قفطاناً وجبة وقباء ، ويتشح بالعباءة ويلبس قلنسوة طويلة مزينة بجوهرة غالية .

وكان السواد لا يلبس أيام الفاطميين كشعار لهم ، بل لمناسبة من المناسبات ، إذ مثلا لما خرج « الحافظ لدين الله » لتشييع جنازة « بهرام » النصرانى ، كانت عمامته خضراء وثوبه أخضر بغير طيلسان [٩] ، أما القضاة والشهود فقد كانوا يرتدون ثياب الحداد فى مأتم عاشوراء ، وعلى ذلك فلم يكن السواد هو ثوب الحزن عند الخليفة .

كذلك لما قتل الخليفة « الظافر بأمر الله » سنة ٥٤٩هـ (١١٥٤ م) ، وأراد طلائع

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢١

(٢) العينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٦٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٧٤

(٣) ابن سعد « الطبقات » ج ٢ ص ٢١٥

(٤) الجهشيارى « كتاب الوزراء » ص ٣٩٦ . والقلانس جمع قلنسوة وهى لباس فارسى وهى قبعات طويلة مخروطة

(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥١٥

(٦) ابن سعد « الطبقات » ج ٢ ص ٢٠٣

(٧) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٩٩

(٨) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٢

(٩) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩١

ابن رزيك والى أخميم وأسيوط أن ينتقم من قاتله عباس وابنه نصر ، كان لابساً ثياباً سوداء وكانت أعلامه وبنوده سوداء كذلك ، وكان واضعاً شعور نساء القصر المرسلة إليه من عمة الخليفة الذى خلفه وهو « الفائز بنصر الله » على الرماح ، حزناً على الخليفة المقتول ، ومشى فى جنازته حافياً مكشوف الرأس فاقتدى به الناس[١] .

وكان الخليفة الفاطمى يتميز عن رعيته بكثير من شارات الملك التى تقتضيها الأبهة والعظمة ، فكان إذا خرج فى موكبه تقلد السيف العربى المجوهر ، الذى كانت له حمائل يعلق بها على الكتف الأيمن وهو مدلى على الجانب الأيسر ، ونحن لا نستطيع أن نؤكد أن هذا السيف هو ذو الفقار الذى غنمه النبى عليه الصلاة والسلام فى موقعة بدر من « منبه بن الحجاج » العربى المشرك . أما السيف الخاص الذى كان يحمل فى المواكب فكان من ذهب مرصع بالجواهر ، يحمله أمير من أعظم الأمراء عند ركوب الخليفة[٢] .

وكان الخليفة الفاطمى يضع على رأسه تاجاً عظيماً ينعت بالتاج الشريف هو تاج الخلافة ، فيه من الجواهر مالا يوجد فى خزانة خليفة آخر ، وكانت الدرة اليتيمة وزنتها سبعة دراهم تعلو عمامته وحولها جواهر أخرى دونها على جبهته مكان العمامة ، ولقد اتخذ التاج رمزا للحكم والسلطان من إيران[٣] . أما قضيب الملك الذى يضعه الخليفة الفاطمى بيده فهو عود طوله شبر ونصف ، ملبس بالذهب المرصع بالدر والجوهر[٤] .

كذلك اتخذ الخليفة الفاطمى لجلوسه سرير الملك من ذهب ، وعليه مرتبة مذهبة بصدر الإيوان الكبير بالقصر ، وحوله الأمراء والأعيان وأرباب الرتب . يقف من رسمه الوقوف ويجلس من له عادة الجلوس . ولما ولى الخليفة « الآمر بأحكام الله » سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م) نقل جلوس الخليفة من « الإيوان الكبير » بالقصر إلى

---

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٨٤ و ٩٤ وابن ظافر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٨ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٢٩٣

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٢

(٣) العينى « عقد الجمان » المخطوط ورقة ٦٨٨ من المجلد الرابع ج ١٩

(٤) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٢

« قاعة الذهب » بالقصر أيضاً . وجعل الإيوان الكبير خزانة سلاح . وأول من فكر فى إجلاس الخليفة بمكان أعلى من مجلس رعيته هو معاوية إذ كان عمرو بن العاص بمصر يجلس فى قصره على الأرض . وكان إذا حضر إليه المقوقس أحضر معه سريراً من الذهب محمولا على الأيدى ليجلس عليه فى حضرة عمرو الجالس على الأرض . ثم اتخذ خلفاء المسلمين من بعد معاوية الأسرة والمنابر والتخوت ونافسوا فيها الأكاسرة والقياصرة[١] ، كما اتخذ الخليفة الفاطمى المنبر والتخت والكرسى ليجلس عليها مرتفعا عن رعيته ، وكان له خاتم يختم به على الرسائل والصكوك[٢] .

وكانت المظلة علامة أبهة الخلافة الفاطمية ، فقد اتخذها المهدى[٣] عند ما أصبح خليفة ، ورؤى المعز لدين الله سائراً والمظلة على رأسه بمجرد قدومه لمصر[٤] ، وأكبر الظن أنها نقلت إليهم من المغرب قبل الإسلام ، عند ما كان الناس يظللون حكامهم بريش الطواويس[٥] .

أما المظلة فكانت قبة على هيئة خيمة على رأس عمود ، وكانت لها عندهم مكانة جليلة لعلوها رأس الخليفة ، وكان حاملها من أكبر الأمراء ، وكان لونها يشبه دواماً لون ثياب الخليفة[٦] . فمثلا فى صلاة العيد الأضحى تكون مظلة الخليفة حمراء تبعاً لثوبه الأحمر الموشح[٧] ، وبيضاء فى صلاة عيد الفطر ، لارتدائه البياض[٨] فى هذه المناسبة وكانت تتخذ المظلة من الديباج أو الخز المحلى بالذهب والمرصع بالجوهر[٩] ،

---

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٣ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٦ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٨ و٤٩٩ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٨ و٢١٩ و٢٢٢ و٢٢٤

(٢) النويرى « نهاية الأرب » ورقة ٤١ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٣

(٣) ابن طاهر « أخبار الدول المنقضة » ورقة ٤٣ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٣١ وكان حامل مظلة المهدى هو مسعود الصقلى ثم عرس الصقلى

(٤) النويرى « نهاية الأرب » ورقة ٤٣

(٥) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٩٤ وجورجى زيدان « تاريخ التمدن الاسلامى » ج ٥ ص ١٤٧

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٣ و ٥٢١

(٧) « « ج ٣ ص ٥١٥

(٨) « « ج ٣ ص ٥١٢

(٩) أبو المحاسن ج ٤ ص ٩٤ و « كتاب الأغانى » (طبعة بولاق) ج ٦ ص ٥٩

تنشر ويسير الخليفة فى الموكب وصاحب المظلة على يساره مجتهداً ألا يزول ظلها عن الخليفة ، وفى المواكب المختصرة كان يخرج الخليفة بدون مظلة(١) .

ومن أبهة الخلافة وعظمتها أيام الفاطميين أن الخليفة إذا ظهر وجهه ليسير فى الموكب ، ضرب رجل ببوق لطيف معوج الرأس من الذهب يقال له الغريبة وهو مخالف لصوت باقى الأبواق ، فتضرب البوقات الأخرى فى الموكب وتنشر الألوية وأعلاها لواء الحمد على رمحين طويلين ملبسين بأنابيب من ذهب وبأعلاهما رايتان من الحرير الأبيض المرقوم بالذهب ملفوفتان على الرمحين غير منشورتين،ويخرجان لخروج المظلة إلى أميرين معدين لحملهما (٢).

وكان للخليفة العلوى الرايات البيضاء وغيرها ولذا سموا المبيضة(٣) ، وكان على هذه الألوية الفاطمية أحيانا أهلة من ذهب فى كل منها صور سبع من الديباج الأحمر(٤) ومنسوج عليها بعض الآيات القرآنية والعبارات الدينية مثل « نصر من الله وفتح قريب » ، وكانت الطبول تقرع هى والصنوج فى مواكب الخليفة الفاطمى وتحمل النقارات على عشرين بغلا (٥) ، ويسير موكب الخليفة وحواليه الأساتذة والأمراء المطوقون وأرباب الخدم الجليلة ركبانا ومشاة على حسب مراتبهم وحامل الدواة ، وكانت هذه الدواة متخذة من الذهب وحليتها مصنوعة من المرجان ،تلف فى منديل مخصوص من الحرير الأبيض ، ويحملها شخص فى الموكب العام للخليفة (٦) وحامل السيف ، وحامل الرمح وهو رمح محلى بالذهب واللؤلؤ (٧) وحامل الدرقة المنسوبة إلى حمزة عم النبى عليه السلام ، وهى درقة كبيرة محلاة بالذهب والحرير عليها أمير من أكابر الأمراء فى الموكب (٨) وطوائف العساكر التى تزيد على ثلاثة آلاف فارس .

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥١٦ و ٥١٧ و ٥٢١

(٢) » » ج ٣ ص ٤٧٣

(٣) كانت راية الأمويين بيضاء وخضراء بعكس راية العباسيين التى كانت سوداء كتب عليها بالأبيض « محمد رسول الله » أما النبى عليه السلام فكانت له راية سوداء اسمها العقاب ورايات أخرى بيضاء .

(٤) أبو يوسف « الخراج » ص٢٢٩ وابن سعد « الطبقات » ج ٢ ص ٢١٧ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٥ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص٢٢٨

(٥) ابن خلدون « المقدمة » ص٢٢٥ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص٤٧٥و٥٠٦ — ٥١٤

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٢

(٧) » » ج ٣ ص ٤٧٣

(٨) » » ج ٣ ص ٤٧٣

وكانت توضع فى وجه فرس الخليفة عند ركوبه فى الموكب قطعة ياقوت أحمر فى شكل الهلال [١] تسمى « الحافر » زنتها أحد عشر مثقالا ، تخاط خياطة حسنة على خرقة من حرير ، وبدائرها قضب زمرد ، وكانت تحمل عند رأس الفرس مذبتان عظيمتان كالنخلتين ملويتان [٢] .

كذلك كان من رسوم شارات الخليفة الفاطمى أن يضرب السكة ، فنقش أبو عبدالله الشيعى على السكة « الحمد لله رب العالمين » وسميت « السيدية [٣] » كما كتب المنصور والد المعز لدين الله على الدرهم فى أحد الوجهين « الله الواحد الغفور » وعلى الآخر «الامام أبو منصور» [٤] وعند ما حضر جوهر لمصر كتب على الدنانير على أحد الوجهين « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، على خير الوصيين ، ووزير خير المرسلين محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » وعلى الوجه الآخر « الامام معد لتوحيد الإله الصمد المعز لدين الله أمير المؤمنين ضرب بمصر سنة ٣٥٨ هـ » [٥] وفى رواية أخرى أنه كتب فى أحد الوجهين فى سطر « الامام معد لتوحيد الإله الصمد » وفى سطر آخر «المعز لدين الله أمير المؤمنين » وفى سطر ثالث « بسم الله ، ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمانية وخمسين وثلثمائه » ، أما الوجه الآخر فقد كتب فيه لا إله إلا الله ، محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون » و « علىّ أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين [٦] » ، وبذلك كتبوا على العملة اسم الله جل شأنه واسم نبيه عليه السلام وآله ، ثم اسم الخليفة ولقبه والتاريخ الذى صدرت فيه [٧] .

وكما كان يضرب على السكة اسم صاحب مصر كذلك كان يضرب عليها أحياناً اسم ولى العهد أو الوزير ، فمثلا كتب المستنصر اسم وزيره اليازورى على السكة مدة

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٣
(٢) « « ج ٣ ص ٤٧٤
(٣) ابن عذارى المراكشى « البيان المغرب فى أخبار المغرب » ص ١٤٨
(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٣ ص ٤٩
(٥) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤١
(٦) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٦
(٧) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٦٨

شهر [١] . وكان طريق الخليفة يكنس ويرش بالماء وبالرمل الأصفر ، فإذا خرج وقف صاحب الباب ووالى القاهرة والاسفهسلار على رأس الطرق لمنع المارة ، ويقف الوزير والأمراء لانتظاره [٢] وزينت له الأسواق زينة عظيمة [٣] .

وكان يلقب الرئيس الأعلى فى الدولة الفاطمية « بالخليفة [٤] » ، وهو لقب يلقب به الزعيم الأعظم القائم بأمور الأمة الإسلامية ، لأنه يقوم مقام الرسول فى حكم المسلمين والمحافظة على دينهم .

وكان يلقب أيضاً بعبارة « أمير المؤمنين [٥] » ، فهو يدل على أن المسلمين أصبحوا قوة ، وأنه قد أصبح أميراً لهذه القوة ، ولا غرو فقد كان يعبر عن قائد الجيش بالأمير عند العرب فى الجاهلية ، وهو لقب يتمشى مع عهد الفتوح لما فيه من معنى السلطتين الحربية والإدارية . كذلك كان يلقب بلقب « الامام [٦] » ، والإمام هو كل رئيس قوم مقـــدم عليهم ، ولقد حرص الفاطميون على وظيفة الإمامة فى الصلاة كما تدل عليه من صفة الزعامة ، حتى كانت الإمامة فى الصلاة فى عصرهم أخص ما يتميز به خليفتهم لارتباطها الوثيق بالدين ولذا لقبوا الخليفـة بلقب الإمام لأنهم يعتبرونه قدوة لهم وهادياً لهم إلى الطريق المستقيم . كذلك كان يلقب الخليفة الفاطمى « بالسلطان [٧] » ، وأصله فى اللغة الحجة ، وسمى السلطان بذلك لأنه حجة على الرعية ،

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٦٦ والمقريزى « إغاثة الأمة » ص ١٨

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٣ و ٥٠٨

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٤ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٢

(٤) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٥ و٤٨١ و٤٨٣ و٤٩٨ و٥٢٢ وج ٥ ص ٤٤٤ وبن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٦٣

(٥) القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢١ ص ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٦ و ٤١٧ وبن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥٥ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠١ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٦٢ . وكان الخليفة عمر بن الخطاب أول من لقب بهذا اللقب

(٦) القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢١ ص ٤١١ و ٤٣٠ ورسائل الحاكم بأمر الله ورقة ٢ . ولا يزال إلى الآن ملك اليمن يلقب بالامام

(٧) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٤٧ والمقريزى « إغاثة الأمة بكشف الغمة » ص ٢٠ حيث يقول و « كان يبتاع للسلطان ... الخ » والسيــوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٥٦ . وأول من لقب بالسلطان هو خالد بن برمك وزير الرشيد (١٧٠ — ١٩٣هـ و ٧٨٦ — ٨٠٩م) لقبه به الرشيد تعظيماً له ورفعة لمقامه

يجب عليهم الانقياد له ، ولقب السلطان كان لا يطلق فى القرن الرابع الهجرى إلا على الخليفة ، فكان يقال دار السلطان (أى دار الخلافة) ، وعلى ذلك قيل إن كلمة « فرعون » لقب زعيم مصر قديماً ، و« السلطان » لقبه حديثاً [١] ، وقد سمى ناصرو خسرو خلفاء الفاطميين « سلاطين » [٢] وهو حجة لدينا لأنه زار مصر وسمع من أهلها أنهم كانوا يلقبون الخليفة بهذا الاسم . ويحدثنا القلقشندى فى كتابه « صبح الأعشى » [٣] بأن قاضى القضاة كان يخاطب خليفته فى الجامع فيقول « السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضى الخطيب ورحمة الله وبركاته » .

كما كان الخليفة الفاطمى يخاطب ب « سيدنا » ، و « مولانا » ، و « سيف الإسلام » ، و « ناصر الإمام أو الأئمة » ، و « وكافل قضاة المسلمين » ، و « هادى دعاة المؤمنين » ، و « كاشف الغمة » ، و « غياث الأنام [٤] » ، وبغير ذلك من الألقاب [٥] .

---

(١) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » (طبعة ليدن) ج ٢ ص ٢٥٢ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٢٨

(٢) Nassiri Khosrau, Sefer Nemeh pp. 156—159

(٣) ج ٣ ص ٥١٠

(٤) القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢١ ص ٤٣٢ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٢

(٥) ومن أراد التوسع فى ألقاب الخليفة فليقرأ Van Berchem, Corpus Inseriptorum Arabicorum Egypt Tome I& Viet Gaston, Corpus Inscriptorum, Egypt. Tome II & M. Max Van Berchem, Titres Califiens d' occident. فى المجلة الأسيوية سنة ١٩٠٧ ص ٢٤٥ وما بعدها .

٢ – نظام البـــــلاط

(أ) مسكن الخليفة

كان قصر الخليفة الفاطمى هو القصر الذى بناه جوهر ، مولى الخليفة المعز لدين الله وقائد جيشه ، ليلة قدومه لمصر عندما أوى المصريون إلى مضاجعهم ، وسكنوا إلى مخادعهم ، إلا جوهر إذ سهدت عينه ولم يبت ليلته حتى وضع شمالى القطائع ، مدينة ابن طولون ، أساس القاهرة ، حيث شـيد قصرين عظيمين ، أحدهما قصر الخليفـة الفاطمى الخاص ، والآخر كان بمنزلة متنزه يطل على حديقـــة كافور ، بينهما ميدان لاستعراض الجند يعرف باسم ما بين القصرين ، يسع عشرة آلاف عسكرى ما بين فارس وراجل ، فكان الخليفة يمر من أحد القصرين إلى الآخر من تحت الأرض بطريق أعده لذلك حتى لا تكثر رؤيته للناس فيستهينوا به . ولقد وصف لنا ناصرو خسرو هذا القصر فقال : إنه كان فى وسط القاهرة ، وبينـه وبين الأبنية المحيطة به فضاء يفصله عنها ، وكان يحرسه فى الليل خمسمائة حارس من الفرسان وخمسمائة حارس من الرجالة ، وكانت أسواره عالية فلا يستطيع أحد رؤيته من داخل المدينة ، وكان بالقصر ألوف من الخدم والنساء والجوارى ، وله عشر بوابات فوق الأرض وباب يقود إلى ممر تحت الأرض يعبره الخليفه راكباً ليصل إلى قصر آخر (١) . ويحدثنا العينى فى مخطوطه (٢) أن صاحب العسس كان من رسمه أن يطوف كل ليلة حول القصر ، فى ألف رجل بالطبول والبوقات فى أثواب زاهية .

وكان القصر الكبير الشرقى ، سكن الخليفة الفاطمى وموضع جلوسه لدخول عساكره وأهل دولته ، وفيه تقيم أسرته وحاشيته ورجال بلاطه وفيه الدواوين والخزائن ومن يقوم بأعمالها والإشراف عليها .

ويقال للقصر الآخر « القصر الصغير الغربى » ، وقد تم بنـاؤه فى عهد الخليفـة

---

(١) Sefer Nameh, Relation du Voyage du Nassiri pp. 110 – 162

(٢) « عقد الجمان » القسم الرابع من ج ١٩ ص ٦٨٥

العزيز بالله ، يتحول إليه الخليفة فى أيام النيل للتنزه على الخليج ، ويقال لهذين القصرين معاً «القصور الزاهرة[١]» ، التى كانت دار الملك وقصر الجند ومركز الإدارة .

وكانت أرضية البلاط الفاطمى مرصوفة بأنواع من الرخام متعددة الألوان ، وفيها تذهيب يبهج بنضارته وبهائه ، وبالسقوف ألواح تزينها الزخارف الذهبية الجميلة ، ونافورة يجرى الماء الصافى منها فى أنابيب من الذهب والفضة [٢] وأراض وقنوات مرصوفة بالرخام ، ودروع وأسلحة تلمع بالذهب والفضة ، وبقصره دور واسعة وقباب وأروقة حليت جدرانها وسقوفها بالفسيفساء المذهبة والرسوم الملونة ، وحيطانها بالوشى والديباج وبساتين ومسطحات مظللة بالأشجار والرياحين ومقاصير للحرم وحجرات للخدم . وبالجملة فقد كانت القصور الزاهرة مضرب المثل فى حسن بهائها ورونقها كما امتازت بفخامة بنائها واتساعها وما يحيط بها من حدائق غناء وأشجار متكاثفة كما ازدانت بالمناضد الثمينة والزهريات الخزفية والتربيعات المرصعة والمذهبة التى بلغت حد الإتقان ، والفرش الفاخر والمتاع الثمين ، إلى غير ذلك من آيات الروعة والجمال لتبقى شاهدة بمآثرهم ، ناطقة بذكراهم .

وكما كثر الرقيق والجوارى فى قصر الأخشيد [٣] ، كذلك كثروا فى قصر الخليفة الفاطمى ، وجلب النخاسون للدولة الفاطمية الغلمان والجوارى ، من النوبة والحبشة والسودان والتركستان وغيرها ، بمن حسن منظرهم وكثرت شجاعتهم ، وساعدهم على ذلك ما كان فيه الخلفاء من البذخ والثروة ، فعهد إليهم الخليفة بخدمة قصره وحراسته ، وأسند إليهم أعلى المناصب ، وجعلهم من خاصته وحاشيته .

كذلك وجد الخصيان من الرقيق لخدمة حريم القصر أو الخليفة نفسه ، فكانوا أحياناً يحفون بالخليفة مطلقين البخور على جانبى طريقه إذا خرج مثلا لجبر الخليج ،

---

(١) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ٢١٢ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٠ و ج ٢ ص ١٢

(٢) أنظر وصف غليوم رئيس أساقفة صور للبلاط الفاطمى سنة ٥٦٢هـ (١١٦٧م) عندما زاره رسولا الملك املريك وترجمة الدكتور زكى محمد حسن بك للعبارة فى كتابه « كنوز الفاطميين » ص ١٦٢ و ١٦٣

(٣) كان لأبى المسك كافور الأخشيدى الخصى مثلا ٢٥٠٠ وقيل ٢٧٠٠ مملوك من الترك . النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ١٩ والمقريزى « الخطط » ج ٣ ص ٤١ و ٤٢ والعينى « عقد الجمان » ج ١٩ القسم الثانى ورقة ٢١٦ و ٢١٧

ومنهم من لمع اسمه كبرجوان التركى الخصى الذى وصل إلى رتبة الوساطة .

ولقد بلغ الرقيق فى قصر الخليفة عدة آلاف ما بين أشراف وخدم فيذكر ابن إياس[١] أنه كان بقصر الخليفة الحاكم بأمر الله مثلا ، أربعة آلاف جارية ما بين بيضاء وسوداء ومولدة .

وكان لست الملك أخت الخليفة الحاكم بأمر الله مثلا أربعة آلاف جارية ، منهن ١٥٠٠ جارية من الأبكار والباقى من الثيبات [٢] .

ويقدرهم « ناصرى خسرو » بقصر الخليفة المستنصر بنحو ثلاثين ألف جارية . ولما استولى صلاح الدين الأيوبى على قصر الخليفة العاضد ، آخر خلفاء الدولة الفاطمية ، وجد به إثنا عشر ألف جارية . ولم ينظر الخليفة الفاطمى إلى الرقيق فى قصره نظرة امتهان وازدراء ، بدليل أن بعضهم كانت أمهاتهم من الرقيق .

وكما وجدت المحظيات من الجوارى ، كذلك وجدت الراقصات والمغنيات فى القصر ، فكانت الجارية تشترى ثم تلقن الأشعار ، وتتعلم الموسيقى على كبار رجالها ، حتى تنبغ فى فنها .

ومن الفتيات من أحرزت مكاناً رفيعاً ، فكانت للخليفة المستنصر بالله مثلا مغنية غنته لما خطب البساسيرى فى بغداد باسم المستنصر ، فى هذه الذكرى الجميلة هذين البيتين

يابنى العباس صدوا ملك الأمر معد

ملككم ملك معار والعوارى تسترد

فسر الخليفة منها وطرب ، ووهب لها أرضاً من أحسن متنزهات القاهرة جائزة لانشادها هذا الشعر ، عرفت بأرض الطبالة [٣] .

وكما زاد المعز لدين الله من جوارى المغاربة فى القصر ، كذلك زاد ابنه العزيز بالله من جوارى الأتراك فيه . وكانت إذا قامت الفتن والثورات الطائفية ، وتغلب

---

(١) « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٨

(٢) أبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » ج ١ ص ١٥١ والذهبى « تاريخ الاسلام » ج ٣ ص ٢٩١ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٨

(٣) وهى المنطقة التى تحد من الشمال والغرب بشارع الظاهر ، ومن الجنوب بشارع الفجالة ، ومن الشرق بشارع الخليج المصرى

رئيس إحدى الطوائف على الأخرى ، ناصر فريقه وزادهم فى القصر ، فمثلا اصطنع ابن عمار المغاربة ، ففرق لحقده على الأتراك معظم جوارى القصر ، وتخلص منهن إما بالعتق أو بالبيع ، وبذلك اقتصد من مصاريف المطابخ ، ومن الأرزاق التى كانت تصرف عليهن مبلغاً كبيراً انتفع به صنائعه من المغاربة .

(ب) محتويات القصر

كانت دولة الفاطميين من أعظم دول الاسلام ملكا ، وأنبلها ترفاً وتمتعاً ، أحدثوا فى مصر كثيراً من المواسم والأعياد والحفلات الوطنية ، التى فيها تقدم الموائد الكثيرة المزخرفة بالذهب والفضة والعاج ، وعليها من الأطعمة الفاخرة وأنواع الحلوى اللذيذة الشيء الكثير ، وكثيراً ما تقدم معها أصناف الكسوة الثمينة والهدايا والدنانير والدراهم ، لأرباب الدولة والخواص ثم للخدم والجند . وكان تأنقهم بجمع التحف والذخائر النفيسة ، من آنية الذهب والفضة والأحجار الكريمة عجيباً ، وتقدمت فى زمانهم الصناعة العربية فى التطريز والحياكة وغيرها ، فكانت بالقصر عدة خزائن ساعدتهم على هذا الرقى برقى الصناعات وإظهار حضارتهم .

أما الخزائن فهى [1] :

خزانة الكسوة : أو الكسوات . كانت دار الكسوة عبارة عن خزانتين الأولى الخزانة الظاهرة ، ويتولاها أستاذ أو غيره من خواص الخليفة ، وهى ملأى بأنواع الأقمشة وملابس النساء والرجال من الديباج الملون على اختلاف أنواعه ، والشرب [2] الخاص الدبيقى [3] والسقلاطون [4] ، وغير ذلك من أنواع القماش الفاخر . وكان

(١) الخزانة اسم الموضع الذى يخزن فيه الشيء

(٢) نوع من النسيج كان يحاك فى تنيس

(٣) الدبيق نوع من القماش الحريرى المزركش كان يصنع فى دبيق ، وهى قرية كانت تابعة لمدينة دمياط اشتهرت بصناعة المنسوجات الموشاة بالحرير والذهب ، صنع فيها لعمائم الشرب الملونة والمذهبة الغالية الثمن التى يبلغ طول كل عمامة منها مائة ذراع منسوجة بالذهب فى الحرير ، واليها ينسب الدبيقى وهو نسيج مذهب . المقريزى « الخطط » (١٢٧٠هـ) ج ١ ص ٢٢٦ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٨١

(٤) كلمة يونانية تطلق على ثياب كتان موشاة منقوشة بألوان الحرير . المقريزى « الخطط » (١٢٧٠هـ) ج ١ ص ٤٤٧

يحمل اليها مايعمل بدار الطراز بتنيس ودمياط والاسكندرية ، وبها «صاحب المقص» وهو رئيس الخياطين والمقدم عليهم وتحت يده عدد منهم . لهم أمكنة يفصلون ويخيطون فيها ما يكلفون بخياطته من لباس الخليفة ، وما يحتاج اليه من الخلع والتشريفات وغير ذلك ، ثم ينقل إلى الخزانة الثانية المسماة خزانة الكسوة الباطنة ، التي تتولاها امرأة تنعت «بزين الخزان» ، تساعدها ثلاثون جارية ، ولا يغير الخليفة ثيابه إلا عندها وتتلقى الزهور لتعطير ثيابه يومياً .

وبخزانة الكسوات جميع أنواع الثياب المصنوعة في دار الطراز ، أو المجلوبة من البلاد الاسلامية وغيرها ، فتفصل منها كسوة الشتاء والصيف لرجال القصر ونسائهم وأولادهم وخواصهم وخدمهم وحواشيهم ومن يلوذ بهم ، كما تصنع بها خلع الأمراء والوزراء وكبار الموظفين ، من الثياب الديبقية والعمائم المطرزة بالذهب[1] ، والأطواق والأسورة والسيوف المحلاة ، للخلع على الأمراء ، وعقود الجواهر للخلع على الوزراء ، وكانت تصنع بها الثياب الحريرية المطرزة بالذهب وغيرها من ثياب المواسم والأعياد (خلع التشريفة) التي كان الخليفة يخلعها على كبار دولته . وكانت العادة أن الكسوات التي تخلع على أعوان الخليفة من خزانة الكسوة ترفق ببراءات أو رقعات من ديوان الإنشاء ، وكان يزيد مقدار كسا القصر (التي تخرج في الشتاء والصيف من خزانة الكسوات) على الستمائة دينار ، ونرجح أن عادة استعمال الملابس المحلاة بالذهب قد أخذت عن الفرس ، وكانت كسوة الكعبة الشريفة تعمل في شطا[2] .

وكان من أبهة الخلافة الفاطمية أن يرسموا علامات يختص بها الخليفة ، فكان يكتب اسم الخليفة على طراز ثوبه المعد له من الحرير والديباج ، أو الإبريسم في نسج الثوب بخيوط الذهب ، أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير

---

(١) كان يبلغ ثمن العمامة من الذهب خمسمائة دينار

(٢) وهي قرية قريبة من دمياط اشتهرت بالثياب الشطوية ، ومن طرازها تعمل الكسوة للكعبة ، وكانت كسوة الكعبة أيام المعز لدين الله « سعتها اثنى عشر شبرا في اثنى عشر شبرا وأرضها ديباج أحمر » « وفيها الياقوت الأحمر والأصفر والأزرق » ، ولا شك في أنها كانت ثقيلة في وزنها القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص٤٧٦ والمقريزي «الخطط» ج ٢ ص٢٥٥ و٢٦٢ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ١٦

الذهب ، وبذلك تعتبر ثيابه بهذا الطراز معلمة ، فاذا خلع منها على أحد ، عرفت ، وعرف لابسها بتقريبه منه . وكان لخزائن الكسوة ديوان يعرف باسم « ديوان خزائن الكسوة » لصاحبه رتبة عظيمة [١] كما كان فى دور نسج الثياب رجل قائم عليها يناط به النظر فى أمور الصناع والإشراف عليهم وصرف أرزاقهم ، وكان « صاحب الطراز » يختار من خواص الخليفة الذين يثق بهم [٢] من أرباب الأقلام وكان مقامه بدمياط [٣] وتنيس [٤] وغيرهما [٥] ومن عنده تحمل الثياب إلى خزانة الكسوة [٦] .

خزائن الجوهر والطيب والطرائف : حدثنا عنها البطائحى [٧] فقال إنه « كان بها الأعلام والجواهر التى يركب بها الخليفة فى الأعياد » . فكان يؤخذ من تلك الخزائن ما يحتاج اليه ثم يرد اليها ثانية بعد الاستغناء عنه ، فيرد سيف الخليفة الخاص والرماح الثلاثة وغيرها من الآلات المختصة بموكب الخليفة والدالة على أبهته وعظمته [٨] كما كان بها الطيب والطرائف والصندل والعود والأبنوس والعاج وغيرها [٩] .

خزائن السلاح : فيها أنواع السلاح المختلفة . ففيها الخوذ المحلاة بالذهب والفضة

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٤

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٣١ و ٢٣٢

(٣) اشتهرت دمياط بالنسيج الفاخر المنسوج بالذهب

(٤) اشتهرت تنيس أيضاً بالنسيج الفاخر ، فكان يعمل فيها ثوب الخليفة الخاص المسمى « البدنة » وكان يتكلف كثيراً لأنه مصنوع أغلبه من الذهب ، كما كانت تحاك بها الثياب الشروب الغالية الثمن والبوقلمون ، وهو نوع من القصب الملون الذى يتغير لونه حسب ساعات النهار . الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١٤٥ حشية رقم ٢ وذكر خسرو أن البوقلمون كان يصدر إلى المشرق والمغرب انظر Sefer Nameh, Relation du Voyage du Nassiri Khosrau p. 111 كما اشتهرت تنيس بعمل الأثواب الكتانية التى لا يدخلها الذهب

(٥) كان من أهم المراكز الصناعية أيضاً القيس وهى قرية بالشرقية اشتهرت بعمل القماش القيسى وكان يحتوى على الحرير كما اشتهرت بعمل الأكسية والثياب الصوفية

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٤

(٧) هو وزير الخليفة الآمر وقد وزر له سنة ٥١٥هـ (١١٢١م) وألف كتابا فى التاريخ يشير إليه المقريزى أحيانا

(٨) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٦٢

(٩) » » ج ٢ ص ٢٦٢ — ٢٦٦

والسيوف العربية والرماح والأسنة والقسي والنبل والدروع إلى غير ذلك من آلات السلاح ، كان ينفق عليها الأموال الطائلة سنويا (١) لأجور العمال وصلاح سلاحها ومسحة ودهانه إلى غير ذلك وكان يرجع إليها كل سلاح مات صاحبه .

وبهذه الخزانة مستخدمون يعملون فيها آلات السلاح على اختلاف أنواعها بحسب مايؤمرون ، وكان يجلب إليهم الخشب والحديد والأصباغ وغيرها من المواد التى تتطلبها هذه الخزانة .

خزائن الفرش والأمتعة : كان الخليفة يحضر إليها من غير جلوس ، ويطوف فيها ويسأل عن أحوالها . بها أثمن الفرش وأجملها ، وأغلى الستور وأبدعها ، وعدد كبير من الأمتعة النفيسة (٢) .

خزانة السروج : هى قاعة كبيرة بالقصر تحتوى على السروج واللجم من الذهب والفضة وسائر آلات الخيل ، مما يختص بالخليفة أو موظفيه من أرباب الرتب العالية أو الخدم ، وكان بها عمال كثيرون من خرازين وساغة وغيرهم (٣) .

خزانة الشراب : وتحتوى على كثير من الأشربة والمربات العظيمة ، كما كان بها أيضاً أصناف الأدوية والعطريات الفاخرة ، أما ماتحتويه من الآنية والآلات والصحون والأزيار ، فلم يكن من المتيسر على غير الملوك الحصول عليه (٤) .

خزانة الطعام : وكان فيها الفستق والسكر والعسل والزيت والشمع ، إلى غير ذلك ، وكانت تخرج منها أطعمة الخليفة عدا اللحم والخضر ، لنفسه وأهل بيته وموظفيه (٥)

خزائن الخيم : وكانت تحتوى على عدد كثير من الخيم (٦)

خزائن البنود : البنود هى الرايات والأعلام ومفردها بند وهو العلم الكبير أو

(١) فمثلا صرف عليها الخليفة المعز لدين الله من ٧٠ ألف دينار إلى ٨٠ ألف دينار سنويا

(٢) القلقشندى «صبح الأعشى» حـ٣ص ٤٧٧ وقد عددالمقريزى فى خططه مابهافى حـ٢ ص٢٦٦ — ٢٥٨

(٣) القلقشندى «صبح الأعشى» حـ٣ ص٤٧٧ والمقريزى «الخطط» حـ٢ص ٢٦٩

(٤) القلقشندى «صبح الأعشى» حـ٣ ص ٤٧٦ والمقريزى « الخطط » حـ٢ ص٢٧٢

(٥) القلقشندى «صبح الأعشى» حـ٣ ص ٤٧٦

(٦) المقريزى «الخطط» حـ٢ ص ٢٧٠ — ٢٧٢

الراية أو اللواء ، وقد اتخذت قديماً وحديثاً فى القتال وفى الاحتفالات الدينية وعلى جانبى مقابر المساجد أيام الجمع ، وكانت تحلى ببعض الآيات القرآنية والعبارات الدينية وكانت تحتوى على عدد كثير من الأعلام والرايات وآلات الحرب ، وكان فيها ثلاثة آلاف صانع ، بناها الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله [١] وقد احترق جميع مابها فى سنة ٤٦١هـ (١٠٦٨ م) عندما أريد نقلها ليلا ، إذ سقطت شمعة من أحد الفراشين فأتت على محتوياتها .

مواصل المواشى : وكان للخليفة حاصلان للمواشى أحدهما للخيول والبغال والآخر للجمال . وكانت تلك المواشى كثيرة العدد ، تأكل من شون الأتبان وتستخدم فى المواكب له ولأرباب الرتب والمستخدمين فى دولته . وبها من السياس والكلافين وغيرهم العدد الكثير [٢] ويديرها ديوان الكراع .

أما الغلال وحواصلها فكانت موزعة فى عدة أماكن بالقاهرة والفسطاط وتصرف منها « الرواتب للخدم والصدقات وأرباب الجوامع والمساجد والجرايات والطواحين السلطانية وجرايات رجال الأسطول وغير ذلك » [٣]

ففى الاهراء (الأشوان) كان يخزن سنوياً مايزيد على ٣٠٠ ألف أردب غلة أكثرها من الصعيد [٤] وكان الحماة بالإهراء لكل منهم من ٥ إلى ١٠ دنانير [٥] وكان فى حواصل بضاعة الخليفة الكثير من الأخشاب والحديد وآلات الأساطيل من القنب والكتان والمنجنيقات وغيرها .

من هذا نرى أن الخزائن أنشئت لحفظ ماتوجبه رسوم الملك وأبهة الخلافة . وما تستدعيه لوازم البلاط من الأمتعة والفرش والثياب والزينــــة ، وما تحتاجه عساكره البرية والبحرية من السلاح والخيام والبنود والذخائر ، وأن كلا من هذه

---

(١) المقريزى « الخطط » جـ٢ ص٧٨ و٢٧٩

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص٤٧٨ و٤٧٩ . وقيل لجماعة الخيل خاصة كراع . « والصباح المنير » ص ٨١٨ .

(٣) القلقشندى جـ٣ ص ٤٧٩

(٤) على مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ١ ص ١٢

(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ٣ ص ٥٢٦ والمقريزى « الخطط » جـ٢ ص٢٤٣ .

الخزائن كان بها موظف كبير يعاونه عدد كبير من الموظفين والخدم ممن يقومون بتنظيفها . وكان الخليفة يتفقدها من وقت لآخر فى أيام السنة [١] .

ونلاحظ أن خزائن الخليفة الفاطمى لم تصل الإدارة فيها إلى تعيين الحدود الفاصلة بين الواحدة والأخرى بدقة ، إذ بينما نجد مثلا فى خزائن الجوهر والطيب والطرائف سيف الخليفة الخاص والرماح وغيرها من الآلات المختصة بموكب الخليفة ، نجد فى خزائن السلاح ، أنواع السلاح المختلفة ، مع أن المنطق السليم كان يقضى بوضع كل الأسلحة فى خزانة واحدة يطلق عليها مثلا « خزانة السلاح » بحيث لا يوجد فى خزانة أخرى سلاح ما .

ولم نعثر على سجل منتظم بمشتملات المخازن والبيوت الخليفية ، مع عظم أهميتها وشمولها على أدوات ومهمات تقدر بمبالغ طائلة ، لذلك كانت هذه المخازن على كثرتها وأهميتها وعدم قيد مشتملاتها ورصد الداخل فيها والخارج منها ، مما يشجع على سرقتها وتبديدها حتى من أصحاب عهدتها والمشرفين عليها !

دار الضيافة : دخلت مصر منذ العصور القديمة فى علاقات سلمية أو حربية مع غيرها من الأمم ، وقد اضطرتها الضرورات الناشئة عن اشتباك المصالح فى زمن السلم إلى قبول التحكيم واستقبال السفراء خصوصا وقد فتحت أبوابها للأجانب وأفسحت لهم المجال فى بلادها . وكان إكرام الغرباء من سجايا أهلها .

ولا شك فى أن من العوامل التى قربت بينها وبين بعض الدول وجود محالفات تجارية أحكمت العلاقات والروابط بينها وبين تلك الدول ، كما وجد نوع من التفاهم أحكمت عراه علاقات الجوار أو الدين ، وبذلك وجدت الروابط بينها وبين الأمم الأخرى خصوصاً المتحدة معها فى المعتقدات الدينية والأمانى الاجتماعيه .

نعم كانت العلاقات بين مصر وغيرها من الأمم قليلة والمفاوضات من الحوادث العرضية إذ لم يعرف التمثيل الخارجى الدائم إلا فى أواخر القرن الثانى عشر الميلادى ، غير أنه كان هناك مبعوثون غير دائمين يقوم الواحد منهم بالمهمة التى ينتدب إليها ، حتى إذا أتمها عاد إلى دولته [٢] فمثلا أرسل جوهر سنة ٣٦٢هـ (٩٧٢م) سفيرا للملك

(١) المقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٥٣

(٢) الدكتور سامى جنينة بك « دروس القانون الدولى العام » ص ٣٠٠

جورج ملك النوبة يدعوه للإسلام ودفع الجزية ، فقابله ملك هذه البلاد بأدب جم ورضى بدفع الجزية دون اعتناق الاسلام ، إذ بقيت النوبة مسيحية حتى القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى[١]) لذلك كانت للخليفة دار ضيافة ينزل بها السفراء الذين يفدون على ملكه ، وكان لمتولى دار الضيافة نصف قنطار من الخبز كل يوم[٢] فإذا قدم رسول الروم مثلا للديار المصرية ، نزل من باب الفتوح وقبل الأرض ماشيا إلى أن يصل إلى القصر [٣] .

وسمى متولى دار الضيافة «بالنائب» ووظيفته بـ «النيابه الشريفة» ويختار متوليها من أعيان العدول وأرباب الأقلام ، ومهمته أن يتلقى الرسل الواصلة من الدول ومعه صاحب الباب فى خدمته فينزلهم الأمكنة المخصصة لهم ، ويمنع الناس من الاتصال بهم ، ويوفر لهم الراحة ويقدمهم للسلام على الخليفة ، بعد أن يحيط الوزير علماً بذلك ويتفق معه على الساعة ، فيدعو الوزير حينئذ صاحب الباب ويدخل بالرسل على الخليفة وصاحب الباب عن يمينه والنائب عن يساره .

وكانت مهمة « النائب » إرشاد الرسل عن (البروتوكول) الخلقى ، فيعلمهم ما يقولون بحضرة الخليفة ، بحيث تتم الزيارة على أحسن الوجوه .

وإذا غاب « النائب » كان هناك من يخلفه فى وظيفته إلى أن يعود ، وكان عليه ألا يتناول من الرسل هدية أو طرفة إلا بإذن الخليفة [٤] .

(حـ) حاشية الخليفة

أما موظفو القصر [٥] فهم :—

حامل المظلة : وهو الذى يحمل المظلة فوق رأس الخليفة فى المجالس والمواكب ،

---

(١) O'Leary, A Short History of the Faimid Khalifate p. 170

(٢) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠هـ) جـ ١ ص ٤٦٠

(٣) المقريزى « الخطط » جـ ٣ ص ١٧٤

(٤) المرحوم الأستاذ الأيوبى « الفاطميون » جـ ٢ ص ١٦٤ نقلا عن المقريزى « الخطط »

(٥) ابن ميسر «تاريخ مصر» حـ٢ ص٩٠ والنويرى «نهاية الأرب» حـ٢٦ ص٩٣ والقلقشندى جـ٣ ص٤٨١ و٤٨٣ — ٤٨٥ و٤١٨ — ٤٨٩ و٤٩٦ — ٤٩٧ و٥٠١ و٥٢٥ — ٥٢٧ والمقريزى «الخطط» جـ٢ ص٢٢٩ وص٢٤٣ و٢٤٦ والمقريزى «أتعاظ الحنفا» ص٩٥ وأبو المحاسن النجوم الزاهرة حـ٤ ص٩٥ وعلى مبارك باشا «الخطط التوفيقية» جـ١ ص٩

كركوبه فى رأس العام ونحوه ، وهي من الوظائف العظام ، يتقلدها أمير جليل له عندهم التقدم والرفعة لحمل مايعلو رأس الخليفة ، وكان يدعى حامل المظلة أيام المعز لدين الله « شفيع الصقلبي » .

حامل سيف الخليفة : وهي وظيفة تلي الاسفهسلار (١) وصاحبها يحمل سيف الخليفة فى المواكب التى تحمل فيها المظلة ، ومرتبه ٧٠ ديناراً شهرياً .

حامل رمح الخليفة : صاحب هذه الوظيفة يحمل رمح الخليفة فى المواكب التى تحمل فيها المظلة ، وهو رمح صغير ، ويتقاضى هذا الموظف ٧٠ ديناراً شهريا .

صبيان السلاح أو الركابية : وصبيانهم كانت عدتهم تزيد على ألف رجل متقلدين السيوف يسيرون يمنة ويسرة على جانبي الخليفة ، تحت رياسة اثنى عشر مقدما ، وأصحاب هذه الوظائف هم مايسمون فى الوقت الحاضر بالحرس الملكى ، وكان مرتب كل من مقدمى الركابية ٥٠ دينارا شهرياً ، كما كان يعطى الركابية من خمسة إلى خمسة عشر دينارا شهرياً .

الأساتذة المحنكون : سموا بالمحنكين لأنهم كانوا يدورون العامة على أحناكهم كما تفعل العرب والمغاربة الآن ، ولكل منهم ١٠٠ دينار شهرياً ، وهم الخدام الخصيان المعبر عنهم بالطواشية ، وكانوا من أقرب الناس إلى الخليفه فهم أصحاب أنسه المطلعين على أسرارة ، وكان إذا ترشح أستاذ للتحنيك وحنك حمل إليه كل واحد من المحنكين بدلة كاملة من ثيابه ومنديلا وفرساً وسيفاً ، فيصبح لاحقا بهم وفى يده ما بأيديهم ، إذا حضروا بين يدى الخليفة حضروا بسمت ووقار ، وكانوا يتمتعون بمكانة جليلة من الخليفة لأنهم خواصه وأقرب الناس إليه ، وكانت عدتهم تزيد على الآلاف ، ومنهم :

ا — « **متولى شد التاج أو شاد التاج** » : وهو الذى يشد تاج الخليفة الذى يلبسه فى المواكب الرسمية ، وله ميزة على غيره بلبس التاج الشريف الذى يعلو رأس الخليفة ، ومرتبه مائة دينار شهرياً ، ويكون شده بمنديل من لون لبس الخليفة ، ويعبر عن هذه الشدة بشدة الوقار .

ب — « **صاحب المجلس** » : وهو الذى يتولى الإشراف على المجلس الذى يجلس

(١) كلمة أعجمية معناها بالعربية قائد الجيش .

فيه الخليفة الجلوس العام فى المواكب ، وإخطار رجال الدولة كالوزير والأمراء وغيرهم بحضور الخليفة وجلوسه على سرير الملك ، وكان ينعت بـ « أمين الدولة » ومرتبه مائة دينار شهرياً .

حـ — « صاحب الرسالة ، أو حامل الرسالة » : وهو الذى يخرج برسالة الخليفة إلى رجال دولته من وزير وغيره ليبلغهم رسالة الخليفة ، وكان يسمى فى أواخر الدولة الفاطمية بـ « الأمير الثقة » ومرتبه مائة دينار شهرياً :

ء — « متولى زمام القصر » : وكان المشرف على شئون القصر ، فيتولى إدارة أمور خدام القصر ويشرف على أعمالهم ، ومرتبه مائة دينار شهريا .

هـ — « صاحب الدفتر » : المعروف بدفتر المجلس وهو « المتحدث على الدواوين الجامعة لأمور الخلافة » ومرتبه مائة دينار شهرياً .

و — « حامل الدواة » : وهى دواة الخليفه التى يسير بها فى المواكب .

ز — « متولى زم الأقارب ، أو زمام الأشراف الأقارب » : وهو الذى يشرف على شئون أقارب الخليفة وكانت كلمته نافذة فيهم ، ومرتبه مائة دينار شهرياً .

ح — « متولى زم الرجال[1] » : وهو الذى يتولى إعداد طعام الخليفة .

ط — « صبيان الخاص » : وهم أولاد الأجناد والأمراء وعبيد الدولة الذين يتولون خدمة الخليفة فى حياته الخاصة ، وكانت عدتهم نحو الخمسمائة ويسكنون أماكن خاصة ، ويتدربون على الفروسية[2] وقد قتل يانس وزير الحافظ مئات منهم ، كما قتل ابن السلار أيام الخليفة الظافر عدداً كبيراً منهم فانكسرت بذلك شوكتهم[3] .

ى — « صبيان الحجر » : وكانوا شبانا يناهزون الخمسة آلاف نسمة ، معهم سلاحهم ويقيمون فى حجر منفردة تبلغ السبعة ، ولكل حجرة منها اسم يخصها ، ويطلبون فى المهم من الأمور ، فمن كان ذا شهامة وحسن خلقه أرسله ولاة الأعمال للخليفة ،

(١) هناك وظيفة أخرى من غير المحنكين تسمى بهذا الاسم أى « زم الرجال » يتحدث صاحبها على طوائف الرجال والأجناد « كزم صبيان الحجر » وزم الطائفة الآمرية والطائفة الحافظية وزم السودان وغير ذلك . القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٨٦ وتفرقها على ذلك « بزم الرجال والطوائف » . « صبح الأعشى » جـ ١٠ ص ٣٠٨

(٢) ابن ميسر « أخبار مصر » جـ ٢ ص ٩٠

(٣) المرحوم الأستاذ الأيوبى « الفاطميون » جـ ١ ص ٩٨ وص ١١٦ نقلا عن المقريزى « الخطط »

وبذلك نشأت في هذه الفرقة ، وكانت مصرية في بادىء أمرها وتؤلف من أنبلهم منبتاً [١]

ك — « الخدم المداريون » : الذين يعملون بالقصر وهم كثرة ، ينظفون القصور في الداخل والخارج ، ولكل منهم ثلاثون ديناراً شهرياً [٢] وكان للرشاشين في القصر عرفاء يتولى أمرهم أستاذ من خواص الخليفة وعدتهم نحو الثلثمائة رجل ، وجاريهم من خمسة إلى عشرة دنانير شهريا [٣] .

ثم هناك من رجال الخواص طبيب الخليفة الخاص ، الذى كان يجلس على باب الخليفة كل يوم مستعداً لمعالجته هو وأسرته ، وله خمسون ديناراً شهرياً ويعاونه ثلاثة أو أربعة أطباء لمعالجة مرضى القصر من الأقارب والخواص ولكل منهم عشرة دنانير شهريا ، ويكتبون رقاعهم على خزانة الشراب التى كانت بمثابة صيدلية اليوم .

وكما استعين بأهل الذمة فى الدواوين ، كذلك استعين بهم فى الأعمال الأخرى فمثلا كان منهم أطباء الخليفة وكانت لهم منزلة سامية عنده ، فمثلا كان اسحق بن سليمان اليهودى طبيب المنصور وابنه المعز لدين الله قبل ولايته للعهد ، ثم لما تربع المعز لدين الله على العرش اتخذ « موسى بن العازار » طبيباً له [٤] .

وكان « أبو الفتح سهل ابن مقشر » النصرانى طبيب الخليفة العزيز بالله وطبيب ولده الحاكم بأمر الله ، ولما مرض الخليفة الحاكم بأمر الله وداواه ابن مقشر أعطاه عشرة آلاف دينار [٥] .

ولما مات ابن مقشر استطب الحاكم بعده اسحق بن ابراهيم بن نسطاس [٦] .

---

(١) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٢) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٦ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣

(٣) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٧ و « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣

(٤) ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٤٥ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٦ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٥٧

(٥) ابن العبرى « مختصر تاريخ الدولة » (طبعة اليسوعيين) ص ٣١٦ والأستاذ عنان « الحاكم » ٣٧ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٥ وقد اعتل الطيب ابن مقشر هذا فعجز يوماً عن الركوب ، فلما تماثل كتب الخليفة العزيز بالله إليه بخط يده « بسم الله الرحمن الرحيم ، طبيبنا سلمه الله ، سلام الله الطيب وأتم النعمة عليه ، وصلت إلينا البشارة بما وهبه الله من عافية الطبيب وبرئه . والله العظيم ... عدل عندنا ما رزقناه نحن من الصحة فى جسمنا أقالك الله العثرة وأعادك الله إلى أفضل ما عودك من ... الجسم وطيبة النفس . . . » . المرحوم الأستاذ الياس الأيوبى « الفاطميون » ج ١ ص ٣٨ نقلا ... « القلقشندى »

(٦) ابن أبى أصيبعة كتاب « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » ج ٢ ص ٨٩ وأحمد أمين بك « ظهر الاسلام » ص ٢٠٣

أما قراء الحضرة فقد كانوا يزيدون على العشرة ، يقرأون القرآن الكريم بحضرة الخليفة فى مجالسه وركوبه فى المواكب وفى مختلف المناسبات ، وكانوا يأتون فى قراءاتهم بآيات مناسبة للحال ، فتقع موقع الاستحسان عند الخليفة والحاضرين . غير أنهم كثيراً ما أتوا بآيات إذا روعى قصدهم فيها ، أخرجت القرآن عن معناه ، كما يحكى أنه لما استوزر الخليفة المستنصر مثلا بدر الجمالى قرأ قارئهم «ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة ، فاتقوا الله لعلكم تشكرون[1]» ولما استوزر الخليفة الحافظ رضوان بن ولخش ، قرأ قارئهم « يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات ، لهم فيها نعيم مقيم[2] » ولكل من قراء الحضرة من عشرة دنانير إلى عشرين ديناراً شهرياً .

الشعراء : كان الشعراء فى أيام الدولة الفاطمية يقومون مقام الصحف السيارة فى عصرنا ، لذا احتضن الخلفاء الفاطميون وأمراؤهم ووزراؤهم الشعراء ، وجادوا عليهم بالعطايا والأموال الكثيرة فمدحوهم بغرر المدائح وعيون الشعر ، هم وأهل بيتهم ، وأطنبوا فى مدح أخلاقهم وعقائدهم .

وكان من هؤلاء الشعراء أهل سنة لا يغلون فى المديح ، وأهل شيعة يغلون فيه كقول من قال

هــذا أمير المؤمنين بمجلس ... أبصرت فيه الوحى والتنزيلا
وإذا تمثل راكبا فى موكب ... عاينت تحت ركابه جبريلا[3]

ورتب لكل شاعر من عشرة إلى عشرين دينارا شهريا ، وكثيراً ما كان شعراء الخليفة من موظفى ديوان الإنشاء .

وكما أكرم كافور « أبا الطيب المتنبى » سنة ٣٤٦هـ (٩٥٧م) عند ما نزل عليه وخلع عليه وأعطاه أموالا كثيرة ، كذلك فعل الخليفة الفاطمى المعز لدين الله لشاعره الأندلسى محمد بن هانىء عند ما نظم هذا الشاعر مدائحه فيه ، وذكر فى شعره عقائد المذهب الاسماعيلى ، فصاغ نظرية الإمامة وعصمة الأئمة وغير ذلك من العقائد الشيعية ، والأمثلة فى ذلك كثيرة ، كقوله :

ما ذا تريد من الكتاب نواصب ... وله ظهور دونها وبطون

(١) الآية ١٢٢ من سورة آل عمران رقم ٣

(٢) الآية ٢٠ من سورة البقرة رقم ٩

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢

حيث يبين هنا أن للشريعة ظاهراً وباطناً .

وكقوله :

أهل النبوة والرسالة والهدى ‏ ‏ في البينات وسادة أطهار

والوحي والتأويل والتحليل والتحريم ‏ ‏ لا خلف ولا إنكار

وكقوله :

قد كان ينذر (أي السيف) بالوعيد لطول ما ‏ ‏ أصغى إليك ويعلم التأويلا [١]

ولقد أنجب الخليفة المعز لدين الله شاعراً تبوأ عرش الأدب ، تاركاً لأخيه نزار عرش الخلافة ، فكان شعره يتدفق في سلاسة ورقة ، هذا الشاعر المجيد هو «تميم بن المعز» المتوفى سنة ٣٧٤هـ (٩٨٤م) ، ومن شعره الذي يرد به على ابن المعتز الشاعر السني العباسي .

ليس عباسكم كمثل عليّ ‏ ‏ هل تقاس النجوم بالأقمار [٢]

ولقد مدح الشاعر «المهذب بن الزبير» الصالح بن رزيك بقصيدة نونية عندما انتصر الأسطول المصري على الأسطول الرومي في زمنه بقوله :

أعلمت حين تجاور الحيان ‏ ‏ أن القلوب مواقد النيران

ومدح عمارة بن أبي الحسن علي بن زيدان اليمني (٥١٥ - ٥٦٩هـ و ١١٢١ - ١١٧٤م) الخليفتين «الفائز» و «العاضد» ووزراءهما ، واستمر موالياً للدولة الفاطمية حتى بعد زوالها على يد صلاح الدين الأيوبي ، إذ رثاها بقصيدة [٣] كانت سبب شنقه وصلبه ، عدد فيها مكارمهم ومحاسنهم ، مطلعها :

رميت يا دهر كف المجد بالشلل ‏ ‏ وجيده بعد حسن الحلي بالعطل

---

(١) أنظر ديوان ابن هانئ ، والذي نشره الدكتور زاهد علي . وراجع أحمد أمين بك «ظهر الاسلام» ص ٢٠٧ . أما ترجمة ابن هانئ فهي في ابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٥ وتفيد أنه قتل خنقا في رجب سنة ٣٩٢ (٩٧٣م) وأوردها ابن الخطيب في «الاحاطة في أخبار غرناطة» ج ٢ ص ٢١٢ والمقري في «نفح الطيب» ج ٢ ص ٣٦٤ وابن منجب «الاشارة» ص ٣١

(٢) للشاعر تميم بن المعز لدين الله ديوان شعر مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول . وانظر أحمد بك أمين «ظهر الاسلام» ص ٢١٢ و ٢١٧

(٣) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥٣٠ — ٥٣٢

وختمها بقوله :

والله لازلت عن حبي لهم أبداً ما أخر الله لى فى مدة الأجل

وعمارة هذا كان شافعيا ، أحسنوا له فوالاهم ومدحهم وقال فيهم :

أفاعيلهم فى الجود أفعال سنة وإن خالفونى فى اعتقاد التشيع

وكان الخليفة هو زعيم الأمراء المهيمن على شئون الخاصة والعامة ، وله ترقيتهم من «أدوان الأمراء» ، وهم الذين لم يؤهلوا لحمل القضب ، ويكون فى خدمة كل منهم خمسة مماليك ، إلى الأمراء «أرباب القضب الفضية» وهم الذين يركبون فى المواكب بالقضب الفضية التي يخرجها لهم الخليفة من خزائن التجمل ، وتكون بأيديهم ويكون فى خدمة كل منهم أربعون مملوكا ، وهؤلاء يرقون إلى «أرباب الأطواق» أو «الأمراء المطوقين» [1] ، وهم الذين يخلع عليهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، ويكون فى خدمة كل منهم مائة مملوك [2] .

وكان مجال ترقية هؤلاء الأمراء من رتبه إلى أخرى هى مواهبهم أو كفاءتهم ، وكما كان للخليفه مكافأتهم ، كذلك كان له حق معاقبتهم إذا أذنبوا .

وكانوا يتكلمون عن الخليفة بكل احترام ، ويعبرون عنه فى كلامهم بمولانا ، ويضع الواحد منهم نفسه من الخليفة موضع المولى ، ومرتبهم من عشرة إلى تسعين إلى مائة دينار شهريا ، حسب تفاوت الرتب [3] .

وخلع الأمراء الثياب الدبيقى والعمائم القصب المذهب [4] ، وكانت ترفع بيراءات يصدرها ديوان الإنشاء وصاحب الباب [5] . واستحدثت الحجابة من أيام الدولة الأموية ، عندما اتخذ معاوية بن أبي سفيان ومن جاء بعده من الخلفاء ، حاجبا لبابهم ،

(١) القلقشندى «صبح الاعشى» ج ٣ ص ٤٧٦

(٢) وأكبر الظن أن أول أمير خلع عليه الطوق والسواران هو «الأخشيد» أمير مصر إذ ركب بعد أن زينت له الشوارع والأسواق إلى الجامع العتيق وعليه خلع الخليفة العباسي «الراضى» التي أنفذها مع وزيره الفضل بن جعفر سنة ٣٢٤ هـ (٩٣٥ م) الذى سار معه فى موكبه أما «خمارويه» فلم يرسل له الخليفة إلا السيف والتاج والوشاح من غير طوق .

الكندى ص ٢٤٠ وأبو سعيد «المغرب فى حلى المغرب» ص ١٧ و١٨ ومتز «الحضارة الإسلامية» ص ٢٢٩ . وقد ظل الطوق والسوار يتحلى به الأمراء المطوقون فى الدولة الفاطمية رغم ما قضى به فقهاء الاسلام من تحريم لبس الذهب والتحلى به .

(٣) القلقشندى «صبح الأعشى» ح ٣ ص ٥٢٥ .

(٤) المقريزى «الخطط» (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ح ١ ص ٤٤٠

(٥) وظيفة كبيرة الشبه بكبير الأمناء فى أيامنا .

بعد حادثة الخوارج مع الامام على ومعاوية وعمرو بن العاص ، وذلك خوفاً على أنفسهم من شر الناس ، ومنعهم من النظر فى مهام الدولة .

وكانت هذه الوظيفة أيام الفاطميين من الوظائف المهمة ، ولا يشغلها إلا موظف كبير . لا يتشرف أحد بمقابلة الخليفة إلا بإذنه ، وهو حاجب يحجب الناس عن الدخول على الخليفة ، ويبلغ إليه أخبار رعيته ، ويأخذ لهم منه الإذن ، ومرتبه مائة وعشرون ديناراً شهرياً [١] ، وينعت بالمعظم ، وكان يلى الوزير فى الرتبة ، فمثلا رقى « يانس » صاحب الباب إلى الوزارة بعـــد قتل أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالى فى ١٦ محرم سنة ٥٢٦هـ (١١٣١م) ومن هنا أطلق على هذه الوظيفة « الوزارة الصغرى » .

وكان لصاحب هذه الوظيفة فى عصر متأخر النظر فى المظالم فى ظل الوزير صاحب القلم . أما إذا كانت الوزارة عسكرية لا مدنية ، فكان الوزير صاحب السيف هو الذى يجلس للمظالم بنفسه و « صاحب الباب » يكون من جملة من يقف فى خدمته ، وبذلك لا يتصدى للحكم فى المظالم .

وكانت هـذه الوظيفة من أجل الوظائف ، يتولاها أجل الأمراء من أصحاب السيوف ، وكان يستشار فى كثير من أمور الدولة ، وتقف الحجاب على اختلاف طبقاتهم فى خدمته ، وله عدد كبير من النواب لمساعدته فى أعماله .

وكان يساعده فى أعماله « نائب صاحب الباب » الذى كانت له أيضا المنزلة الرفيعة والرتبة الجليلة ، وكان ينتخب من الأعيان العـدول وأرباب الأقلام من ينوب عن « صاحب الباب » إذا غاب ، ويساعده فى عمله [٢] إذا حضر .

ونحن لا نقر الأستاذ المرحوم الأيوبى على قوله إن هذه الوظيفة أوجدها الخليفة الحافظ لدين الله [٣] ، لأنها كانت موجودة منذ ابتداء الدولة الفاطمية بمصر ، فكان جعفر بن على حاجب المعز لدين الله ، ثم ولى الحجابة عمار بن جعفر بعد وفاته [٤] .

---

(١) المقريزى « الخطط » حـ ٢ ص ٢٤٣

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » حـ ٣ ص ٤٨٣ و ٤٨٨ و ٥٢٠ والمقريزى « الخطط » حـ ٢ ص ٢٤٥ وانظر Metz, The Renaissance of Islam. p. 15 .

(٣) المرحوم الأستاذ إلياس الأيوبى « الفاطميون » حـ ٢ ص ١٠٩

(٤) ابن ظافر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٨ والنويرى « نهاية الأرب » حـ ٢٦ ورقة ٤٦

الفصل الثاني
السلطة التنفيذية

١ — الحكومة الفاطمية

(أ) الوزارة بمصر فى عهد الفاطميين

الوزارة كلمة مشتقة من الوَزَر ، وهو الملجأ والمعتصم ، ومنه قوله تعالى « كلا لاوزر [١] » ، ولذا طلب موسى عليه السلام من الله جل شأنه أن يمده برجل يستعين به فقال : «واجعل لى وزيراً من أهلى هرون أخى أشدد به أزرى وأشركه فى أمرى [٢]» ، فالوزارة على ذلك تشد قواعد المملكة [٣] ولقد قال النبى عليه السلام «إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق ، إن نسى ذكره وإن ذكر أعانه ، وإن أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء ، إن نسى لم يذكره وإن ذكر لم يعنه » .

وبذا قيل لكل من أعان أميراً أو سلطاناً أو خليفة على أمره إنه وزيره ، بمعنى أنه مؤازر له ، وأن الرعية تلجأ إليه فى حوائجها ، وبذلك يكون موضعه من المملكة كموضع العينين من الرأس [٤] ، وقيل إن كلمة وزير مشتقة من «الأوزار» ، وهى الأمتعة ومنه قوله تعالى « ولكنا حُمّلنا أوزاراً من زينة القوم » [٥] فيكون الوزير متقلداً بخزائن الملك أو أمتعته ، وقيل إنها مشتقة من «الوِزْر» ، وهو الثقل لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة ، ومنه قوله تعالى «حتى تضع الحرب أوزارها [٦]» ، وقيل إنها مشتقة من « الأزر » ، وهى الظهر لأن الخليفة يقوى بوزيره [٧] .

---

(١) الآية ١١ من سورة القيامة رقم ٧٥

(٢) الآيات ٢٩ — ٣٢ من سورة طه رقم ٢٠

(٣) لو كان السلطان يستغنى عن الوزراء ، لكان أحق الناس بذلك كليم الله موسى بن عمران عليه السلام . الأبشيهى «المستطرف» ص ١١١ .

(٤) الابشيهى « المستطرف » ص ١١٢

(٥) الآية ٨٧ من سورة طه رقم ٢٠

(٦) الآية ٤ من سورة محمد رقم ٤٧

(٧) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٥ ص ٤٤٨ وابن منجب « الاشارة » ص ١٠

ولبساطة الإسلام وبعده عن أبهة الملك ، لم يكن لفظ الوزير فى صدر الإسلام معروفا [١] والوزارة من المناصب التى أخذها العباسيون عن الفرس ، لذا يقول القضاعى فى كتابه «عيون المعارف فى أخبار الخلائف» إن أول من لقب بالوزارة فى الإسلام كان أبو سلمة حفص بن سليمان الخلال وزير السفاح [٢] (١٣٢ - ١٣٦هـ و ٧٥٠ — ٧٥٤م) ، وقال إنما كانوا قبل ذلك يقولون كاتب ، فكان هذا الكاتب يضطلع بأعمال الوزير دون أن يلقب بالوزير ، فنجد مثلا أحمد بن طولون اتخذ «أحمد ابن محمد الواسطى» كاتباً له ، يدير له شؤون دولته وينصح له ويقوم له بعمل الوزير [٣].

ولذلك لم يل منصب الوزارة فى مصر أحد فى عهد تبعيتها للخلفاء الراشدين والأمويين .

ولم تعرف الوزارة بمصر معناها الحقيقى وهو أن يكون للوزير رتبة خاصة ولوظيفته قواعد معينة وقوانين مقررة ، إلا فى عهد الإخشيديين (٣٢٣ — ٣٥٨هـ و ٩٣٤ — ٩٦٨م) ، حيث وليها الوزير جعفر بن الفرات [٤] . فكانت له مكانة ممتازة بين سائر رجال الدواوين ، وكان مقدماً على جميع القواد ، يقف على بابه كثير من رجال الحراسة ، وإذا خرج ذهب بين يديه غلمان مسلحون [٥] .

وتحدثنا المصادر التاريخية بأن جوهراً عند فتحه لمصر توقف فى مخاطبة أبى الفضل ابن الفرات فى كتابه بالوزير ، ولم يخاطبه بذلك إلا بعد مراجعة ، وقال : « ما كان وزير خليفة [٦] » . فاسم الوزير كان غير مقبول فى أول دولتهم ، إذ كان يتولى كل

---

(١) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٠٦

(٢) ويقول ابن طباطبا « والوزارة لم تمهد قواعدها وتتقرر قوانينها إلا فى دولة بنى العباس فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ولا مقررة القوانين ، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فاذا حدث أمر ، استشار ذوى الحجى والآراء الصائبة ، فكل منهم يجرى مجرى وزير ، فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيراً وكان قبل ذلك يسمى كاتبا أو مشيراً » . الفخرى (طبع مصر سنة ١٣١٧ هـ) ص ١٣٥ وابن الصيرفى « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ١٠

(٣) الدوادار « زبدة الفكر » جـ ٤ ورقة ٦ والقلقشندى «صبح الأعشى» جـ ٣ ص ٢٧٧ و جـ ٥ ص ٤٤٩ وجـ ١٦ ص ١٤٩ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١١٢

(٤) وزر الفضل جعفر بن الفرات لكافور الأخشيدى . السيوطى «حسن المحاضره» جـ ٢ ص ١١٦

(٥) الجهشيارى « كتاب الوزراء » ص ١١٢ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ١٤٧

(٦) ابن خلكان « وفيات الأعيان » جـ١ص ١١٩ والمقريزى« اتعاظ الحنفا »ص ٧٠ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ١٥١ .

من المهدى وابنه القائم بامر الله وحفيده المنصور بنصر الله شئونه بنفسه دون واسطة ، وبذلك كان من أجل أصحاب وظائفهم شخص غير الوزير هو إما قاضى القضاة ، أو الحاجب ، أو حامل المظلة [١] . ومن هنا قيل إن العزيز بالله هو أول من اتخذ الوزراء بتعيينه بن كلس وزيراً سنة ٣٦٨هـ (٩٧٨م) [٢] فالخلفاء الفاطميون الأوائل الذين وجدوا قبل المعز لدين الله أطلقوا على الوزير كلمة حاجب كما كانت الحالة فى الدولة الأموية فى الأندلس [٣] فلما شعروا بوجوب التوسع فى النظم الإدارية التى يقوم عليها الملك الباذخ . أنشأوا الوزارة ، وكان ذلك عند ما فتحوا مصر .

أقر جوهر الوزير « أبا جعفر بن الفرات » السنى المذهب فى منصبه لقدم عهده بالقضاء ، حيث تولى هذا المنصب فى عهد العباسيين والإخشيديين ، وليتألف قلوب المصريين ويكتسب محبتهم ، ولكنه عمل على إضعاف هذا المنصب إضعافاً كبيراً ، إذ لم يجعل له من وظيفته فى الوزارة إلا الاسم فقط ، لأنه عين خادما يبيت معه فى داره ويلازمه فى غدواته وروحاته ، ويراقبه فى حركاته وسكناته، فيكون عينا عليه [٤].

وبعد أن كان جوهر قد فرض تدبير الأموال عند الفتح لرجال تحت إشراف الوزير « أبى الفضل جعفر بن الفرات » ، وجعل لنفسه الإشراف الأعلى على كل هؤلاء ، نجد المعز لدين الله فى المحرم سنة ٣٦٣هـ (٩٧٣م) يعهد بالخراج وجميع وجوه الأموال والحسبة والسواحل والأعشار والجوالى والأحباس والمواريث والشرطتين وجميع ما ينضاف إلى ذلك فى مصر وسائر الأعمال إلى « أبى الفرج يعقوب ابن يوسف بن كلس » و « عسلوج بن الحسن » ، وكتب لهما بذلك سجلا قرىء على منبر جامع بن طولون يوم الجمعة ، وبذلك أصبح يعقوب بن كلس وزيراً أيام المعز لدين

---

(١) ابن ظافر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٣ والنويرى « نهاية الأرب » ح ٢٦ ورقة ٣٦ و ٣٧ .

(٢) السيوطى « حسن المحاضرة » ح ٢ ص ١٢٩

(٣) ويحدثنا المقرى فى « نفح الطيب » ح ٢ ص ٩٩ عن هذه الوظيفة فيقول « وأما قاعدة الوزارة بالأندلس ، فانها كانت فى مدة بنى أمية مشتركة فى جماعة يعينهم صاحب الدولة للاعانة والمشاورة ، ويخصهم بالمحاسبة ويختار منهم شخصا لمكان النائب المعروف بالوزير فيسميه بالحاجب » وبذلك يحل بأمر الخليفة فى إدارة البلاد وانظر Provencal, I., Espagne .P 64

(٤) النويرى « نهاية الأرب » ح ٢٦ ورقة ٤٠ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٨٥

الله ، بعد أن كان من جملة الكتاب فى الدولة الأخشيدية .

أما « جعفر بن الفرات » فقد اعتذر عن البقاء فى منصب الوزارة بعد وصول المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر بعد أن اشترط عليه الخليفة أن يبقى فى الديار المصرية بعد اعتزاله ، حتى يتمكن من استشارته فيما أشكل عليه من الأمور(١) .

وعلى ذلك كان ابن كلس هو ساعد المعز لدين الله الأيمن ووزيره(٢) ، يقضى باسمه فى شئون الدولة وينفذ أوامره ، كما وزر لابنه العزيز بالله سنة ٣٦٨ﻫ (٩٧٨ م) ، فكانت المكاتبات تعنون باسمه فيقول : « من يعقوب بن يوسف وزير أمير المؤمنين إلى فلان »(٣) ، وقام بأعباء منصبه خير قيام حمل العزيز بالله على أن يأمر بأن تكون جميع المكاتبات الرسمية باسمه ، وأن يكتفى بتوقيعه على المراسيم فكان بذلك أول من وزر(٤) للمعز بالديار المصرية من أهل الذمة الذين أسلموا (٥) .

وكانت الوزارة تعلو أحياناً فتكون « وزارة تفويض » ، ويعبر عنها عندئذ بالوزارة وفيها يفوض الخليفة للوزير تدبير أمور دولته برأيه واجتهاده ويمنحه السلطة الواسعة ، ويفوضه فى أمور الدولة والتصرف فى شئونها دون الرجوع إليه . ويقول السيوطى(٦) « الوزير نائب الخليفة ، يفوض إليه جميع أمور المملكة وتولية من رآه من القضاة ونواب البلاد وتجهيز العساكر والجيوش وتفرقة الأرزاق إلى غير ذلك »

---

(١) ولقد ساهم بعد عزله فى مساعدة الدولة الفاطمية ، فتولى الوزارة مرتين فى عهد العزيز بالله ، والخراج سنة ٣٨٢ ﻫ (٩٩٢م) فى عهد نفس الخليفة ، وتوفى سنة ٣٩١ ﻫ (١٠٠٠م) بعد أن زوج ابنه « أبا العباس الفضل بن الفرات » بابنة الوزير يعقوب بن كلس ووثق أواصر الصداقة بين الأسرتين . ابن خلكان « وفيات الأعيان » حـ ٣ ص ١٣٩ وابن منجب « الأشارة » ص ٢٥و٢٦ والمقريزى « الخطط » حـ٢ ص٨٤

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧ وابن خلكان « وفيات الأعيان » جـ ٣ ص ٣٩٢ النويرى « نهاية الأرب » حـ ٢٦ ورقة ٤٦

(٣) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٩ والنويرى « نهاية الأرب » حـ ٢٦ ورقة ٤٩

(٤) النويرى « نهاية الأرب » حـ ٢٦ ورقة ٤٩ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧ و ٤٨ والعينى « عقد الجمان » القسم الثالث حـ ١٩ ورقة ٤١٩ و٤٢٠ والسيوطى « حسن المحاضرة » حـ ٢ ص ١١٦ وابن خلدون « العبر » حـ ٤ ص ٥٥

(٥) أظهر ابن كلس إسلامه سنة ٣٥٠ ﻫ (٩٦١م) وكان كافور قد رأى فيه ذكاء وفطنة ودهاء فقال لو كان مسلما لصلح أن يكون وزيراً ، فلما أسلم خلع عليه وزاد مرتبته عنده. ابن منجب «الاشارة » ص ٢٠ و ٢١

(٦) السيوطى « حسن المحاضرة » حـ ٢ ص ١٢١ و ١٢٣

وإن له « البسط والقبض والرفع والخفض والإبرام والنقض والقطع والوصل والولاية والعزل والتصرف والصرف والإمضاء والوقف » .

وتنحط أحياناً أخرى ويعبـــبر عنها عندئذ « بالوساطة أو السفارة »[١] ، أو « وزارة تنفيذ » .

وقد ذكر الماوردى فى كتابه الأحكام السلطانية[٢] الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فقال إنهما افترقا فى حقوق النظر من أربعة أوجه :

(الأول) « يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر فى المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ » .

(الثانى) « أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد بتقليد الولاة وليس ذلك لوزير التنفيذ » .

(الثالث) « أنه يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ » .

(الرابع) « أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف فى أمور بيت المال ، يقبض مايستحق له ويدفع مايجب فيه ، وليس ذلك لوزير التنفيذ » .

كذلك افترقا فى شروط التقليد من أربعة أوجه :

(الأول) « أن الحرية معتبرة فى وزارة التفويض وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ » .

(الثانى) « أن الاسلام معتبر فى وزارة التفويض وغير معتبر فى وزارة التنفيذ » .

(الثالث) أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر فى وزارة التفويض وغير معتبر فى وزارة التنفيذ » .

(الرابع) « أن المعرفة بأمر الحرب والخراج معتبرة فى وزارة التفويض وغير معتبرة فى وزارة التنفيذ » .

وعلى ذلك فوزراء التنفيذ وزراء ليس لهم استقلال بالأمور .

وكان يتقلد الوزارة أحياناً أرباب السيوف ، وهم الوزراء الحربيون وأحياناً

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » حـ ٥ ص ٤٤٩

(٢) ص ٢٦ والدكتور حسن ابراهيم حسن بك « تاريخ الاسلام السياسى » حـ٢ ص ١٩٨ و ١٩٩

أرباب الأقلام وقد فرق القلقشندى[١] بينهما فقال : « صاحب السيف يكون قائماً فى مجلس السلطان فى جملة الأمراء القائمين وصاحب القلم يكون جالساً كما يجلس أرباب الأقلام من كاتب السر وغيره ويعتبر بدر الجمالى وزير المستنصر أول أرباب السيوف من وزرائهم ، كما يعتبر صلاح الدين يوسف بن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية آخر وزير من أرباب السيوف[٢] .

ويعتبر يعقوب بن كلس وزير الخليفة المعز لدين الله وابنه العزيز بالله أول أرباب الأقلام من وزرائهم ، كما يعتبر المغربى وزير المستنصر آخر من وزر لهم من أرباب الأقلام[٣]

وكان بدر الجمالى وزيراً للسيف والقلم معاً[٤] .

ومن أشهر وزراء التفويض فى الدولة العباسية مثلا « آل برمك » و « أمير الجيوش » بالدولة الفاطمية ، فكان هذا اللقب الأخير يطلق على كل وزير سيف سالب لسلطة خليفته العسكرية والإدارية، فكان إليه وحده يرجع أمر الحرب والسلم.

ويحضرنا من أرباب الأقلام وزارة اليازورى والتسترى ووزير الوزراء على بن الفلاح وغيرهم ، ومن أرباب السيوف « برجوان » الخصى ، وقائد القواد « الحسين ابن جوهر » وغيرهما من أرباب السيوف[٥] .

وفى أواخر عهد المستنصر بالله حدث الإنقلاب الوزارى بتولى العسكريين أو رجال السيف ، وكان أولهم كما قلنا بدر الجمالى ، ذلك القائد العظيم الذى وزر للخليفة المستنصر سنة ٤٦٧ هـ ، (١٠٧٤ م) فغير فى خطة الوزراة وجعلها وزارة تفويض ، وسلب الخليفة الفاطمى سلطته ، واستأثر هو بكل السلطات ، تاركا له المظاهر الاسمية فقط ، فكان يرجع « لأمير الجيوش » لقب الوزير العسكرى ، أمر السلم والحرب وجميع إدارة المملكة الفاطمية العسكرية والمدنية فإليه تعيين أكبر المناصب فى الدولة

---

(١) القلقشندى «صبح الأعشى» جـ ١١ ص ١٤٩

(٢) القلقشندى « « جـ٣ ص٤٨٢و٤٨٣

(٣) القلقشندى « « جـ ٣ ص ٤٨٩

(٤) ابن ميسر «تاريخ مصر» جـ٢ ص٣٠و٣٣ والعينى «عقد الجمان» مجلد ٣ جـ١٧ ورقة ٤٧١

(٥) أبو الفدا «المختصر فى أخبار البشر» جـ٢ص٢٣١ والقلقشندى «صبح الأعشى» جـ٣ص٤٨٩ و ٤٩٠

حتى ما كان منها بيد الخليفة كتعيين قاضى القضاة وداعى الدعاة ، واستمر هؤلاء الوزراء الطغاة قابضين على السلطة الفعلية بالبلاد حتى سقوط الدولة الفاطمية فى سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) وبعدأن كان بقاء الوزير فى مركزه يتوقف على رضى الخليفة الفاطمى عنه ، أصبح فى قدرة هؤلاء الوزراء العظام أمر تعيين الخليفة الفاطمى وعزله فانقلبت بذلك الأوضاع .

أما أهم عمل الوزير فكان إدارة مالية البلاد ، فكان عليه أن يوازن بين الدخل والخرج فى أبواب ميزانيته ، لذلك كان له حق فرض الضرائب وإسقاطها وله التوقيع عن الحضرة والاشراف على شئون المملكة الهامة التى يقوم بها مختلف الكتاب وأصحاب الدواوين ، وقد يضمّن الوزير أموال الدولة سنوياً ويجريها على رسومها . وإذا حصل وفر حمله إلى بيت المال .

وكان على الوزير بمقتضى وظيفته أن يؤدى أعمالا خاصة ، فهو أحيانا الملازم للخليفة فى المسجد ، وأحياناً أخرى المنتظر مع غيره على باب القصر وأحياناً ثالثة الملازم له فى القصر .

وكان على الوزير أن يحضر هو أو ابنه أو أخوه سماط شهر رمضان ويجلس فى صدره[1] وإلا حضر صاحب الباب ، إلى غير ذلك .

وأتحف الخليفة الفاطمى وزيره من وقت لآخر بالهدايا والأطعمة ، وخلع عليه ثياباً هى رسم الوزارة فى مناسبات معينة ، وأمر الناس أن تترجل له . وكان يتولى الوزير أخذ البيعة لولى العهد[2]

وقد اشترط فى الوزير أن يكون على صفات حميدة فيقول ابن طباطبا المعروف بابن الطقطق[3] « الوزير وسيط بين الملك ورعيته ، فيجب أن يكون فى طبعه شطر يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوام ، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ، والأمانة والصدق رأس ماله ، قيل إذا خان السفير بطل

---

(١) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢١ .
(٢) « « « « « « « ص ٣٦ و ٦٠ .
(٣) ابن طباطبا « الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية » (طبعة القاهرة ١٣١٩ هـ) ص ١٣٦ و ١٣٧ وابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزاره » ص ١٠ .

تدبير ! وقيل : ليس لكذوب رأى ! والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة التيقظ والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضالا مطعاماً ، يستميل بذلك الأعناق ، وليكون مشكوراً بكل لسان ، والرفق والأناة والتثبت فى الأمور والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لا بد منه . . . . » .

وكما عين وزراء من أهل الذمة بالمشرق[١] كذلك عين الخلفاء الفاطميون منهم وزراء فمثلا كان « أبو الفرج يعقوب بن كلس » الذى كان يهودياً وأسلم متفوقا فى المالية ماهراً فى الإدارة ، وانتعشت البلاد فى عهده ، ولما مرض مرض الموت ركب الخليفة العزيز بالله إليه وعاده ، وقال له : «وددت أنك تباع فابتاعك بملكى وولدى» ولما توفى سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م) حضر الخليفة جنازته بغير مظلة وصلى عليه وألحده بيده فى قبره ، وكان دفنه فى قبة بدار الخليفة كان قد بناها لنفسه[٢] كذلك لما مات ابن كلس رد العزيز بالله النظر فى الأموال إلى عيسى ابن نسطورس المسيحى[٣] ثم رفعه إلى منصب الوساطة .

ورقى « فهد بن إبراهيم » النصرانى إلى منصب الوزارة للحاكم بأمر الله بعد أن كان كاتباً ، ولقب بالرئيس فكان آفة على المسلمين وعدة للنصارى ، كذلك تقلد الوزارة « أبو نصر بن عبدون » الكاتب النصرانى سنة ٤٠٠ هـ (١٠٠٩ م) الذى صرح له الحاكم بأمر الله أن يوقع عنه ، كما تقلدها زرعة ابن نسطورس المتوفى سنة ٤٠٣ هـ (١٠١٢ م) الكاتب النصرانى (وهو أخو عيسى بن نسطورس السالف الذكر) أيام الخليفة الحاكم بأمر الله .

وفى أيام الخليفة المستنصر تولى الوزارة « أبو سعد منصور بن أبى اليمن سورس ابن مكرواه بن زنبور » الذى كان نصرانياً وأسلم وكذلك تولى أبو سعد التسترى (وكان يهودياً فأسلم) نظارة أم الخليفة المستنصر الخاصة .

---

(١) فمثلا عين عضد الدولة المتوفى سنة ٣٧٢ هـ(٩٨٢ م) ابن منصور نصر بن هارون النصرانى وزيراً للدولة

(٢) ابن منجب «الاشاره» ص٢١ والنويرى «نهاية الأرب» حـ٢٦ورقة ٤٩وابن خلدون «العبر» حـ٤ص٥٥ والسيوطى «حسن المحاضره» حـ٢ص ١١٦

(٣) ابن خلدون « العبر » حـ٤ ص ٥٥ والسيوطى حـ٢ص١١٦

وكان أبو نجاح بن قنا النصرانى المعروف بالراهب وزيراً للخليفة الآمر بأحكام الله . الذى أمر أن تعمل له بتنيس ودمياط ملابس مخصوصة من الصوف الأبيض المنسوج بالذهب ليلبسها ، ومن فوقها العفافير الديباج ، وسمح له أن يركب الحمير بسروج محلاة بالذهب والفضة ، وكان يشم ريحه من مسافة بعيدة لتطيبه بالمسك يوميا[1] وكما تقلد الأحزم بن أبي زكريا أمر الدواوين أيام الخليفة الحافظ لدين الله ، كذلك عهد هذا الخليفة إلى بهرام الأرمنى النصرانى سنة ٥٢٩هـ (١١٣٤م) بالوزارة ، ولما مات بهرام سنة ٥٣٥ هـ (١١٤٠م) ، حزن الخليفة عليه حزناً شديداً . وأخرج عند صلاة الظهر فى تابوت عليه الديباج وحوله النصارى يبخرون باللبان والسندروس والعود وخرج الناس كلهم مشاة بحيث لم يتأخر منهم أحد من الأعيان، وخرج الخليفة راكبا بغلة خلفه والقسس يقرأون الإنجيل ، ولقد بكى عليه بكاء شديداً عندما وضع فى قبره[2] .

ولاشك فى أن المسلمين كانوا يكرهون أن يكون أحد من أهل الذمة فى منصب رفيع كالوزارة ، لاسيما وأن رسوم هذا المنصب أن يصعد الوزير مع الإمام المنبر ليزرر عليه المزرة (الستارة) الحاجبة له عن الرعية وغير ذلك من الأمور التى تتصل بعوائد المسلمين الدينية ، مما اضطر الخليفة إلى أن يضع تقليداً جديداً ، بأن يعهد إلى القاضى بالقيام بمثل هذه المهام عند مايكون الوزير من أهل الذمة[3] .

غير أن أهل الذمة عند ماولاهم الخلفاء الفاطميون أكبر المناصب فى الدولة أظهروا محاباة ظاهرة لبنى ملتهم ، فعينوهم فى المناصب الحكومية ومنعوا المسلمين أصحاب الأغلبية العظمى فى البلاد من أن يستخدموا ، فكانوا بذلك العاملين على بث شعور الكراهية والبغض بينهم وبين المسلمين ، فتذمر المسلمون وقاموا بالاحتجاج

---

(١) ابن ظافر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥١و٥٢و٧٥ وابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٦ و ٧١ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٧ والعينى « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٢١

(٢) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٨٤ والدوادار « زبدة الفكرة » ورقة ١٧٥ و ٨٦، والعينى « عقد الجمان » ورقة ٤١٩ — ٤٢١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٥٨ وأنظر أيضا Lane-Poole, A History of Egypt p. 12

(٣) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٧٩

عند الخليفة بين الفينة والفينة ، فكان ذلك سبباً فى اعتزالهم وإقصائهم عن مناصب النفوذ . كذلك سخط المسلمون على أهل الذمة من الوزراء فى العصر الفاطمى ، لأنهم تمكنوا من جمع الثروات ووقفوا قسماً كبيراً من أراضى مصر على الكنائس والأديرة ولأنهم تسلطوا على عقول الخلفاء .

فإذا قسا خليفة فاطمى على أحد وزراء أهل الذمة فإنما كان يقسو فى إعتقادنا تحت ضغط الرأى العام الإسلامى بالبلاد، الذى كثيراً ما آلمه محاباة نفر من أهل الذمة وإيثاره بكل النفوذ والسلطان ، وحرمان المسلمين من حقهم الطبيعى فى تقلد أعلى الوظائف العامة ، ومن هنا نشأ القبض على بعض وزراء أهل الذمة وحبسهم وعزلهم ومصادرة أموالهم وقتلهم أحياناً .

وتحدثنا المصادر التاريخية بوقوف إمرأة فى طريق الخليفة العزيز بالله ، (وقيل صورة مصنوعة على هيئة امرأة) ، بقصة (شكاية) فيها : « يامولاى بالذى أعز النصارى بعيسى بن نسطورس ، واليهود بمنشا بن ابراهيم القزاز ، وأذل المسلمين بك ، إلا نظرت فى أمرى[١] » ، لأن عيسى مال إلى النصارى وقلدهم الأعمال والدواوين ومنع المسلمين منها ، وسلك مسلكه منشا والى الشام فرفع اليهود واستخدمهم .

وسواء أصحت هذه الرواية أم كانت مختلقة لأنها رويت لأكثر من خليفـــة ، فنسبت إلى العزيز بالله أحياناً[٢] وإلى الحـاكم بأمر الله أحياناً أخرى[٣] فهى لدينا ذات مغزى هو أن نفوذ وزراء أهل الذمة طغى ، واستعانتهم ببنى جنسهم ازدادت ، حتى تكوّن فى مصر رأى عام يقول بالحد من سلطانهم، وعدم اصطناعهم لبنى جنسهم .

فمثلا عيسى بن نسطورس حابى أهل ملته وعينهم فى الوظائف الهامة[٤] بعد أن عزل الكتبة وجباة الضرائب من المسلمين ، ولمـا عوتب فى ذلك قال : إن شريعتنا

---

(١) ابن الأثير « الكامل » ج ٩ ص ٤٣ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » ج ٢ ص ١٣١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج٤ ص ١١٥ و١١٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص٦٣ وابن أياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٨ و ٤٩

(٢) ابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٢ و٥٣

(٣) الذهبي « تاريخ الاسلام » ج ٣ ورقة ٢٨٧

(٤) ابن منجب « الإشاره » ص٢١

متقدمة ، والدولة كانت لنا ثم صارت إليكم ، فجرتم علينا بالجزية والذلة ، فتى كان منكم إلينا إحسان حتى تطالبونا بمثله ، إن مانعناكم قاتلتمونا ، وإن سالمناكم اهتمونا إذا وجدنا لكم فرصة ، فماذا تتوقعون أن نصنع بكم ،؟[١] .

لذلك لما عاد ابن نسطورس إلى منصبه اشترط عليه استخدام المسلمين[٢] .

أما أبو سعد التسترى اليهودى فقد تعسف بالمسلمين وحابى أهل ملته ، حتى كان المسلمون يحلفون « بحق النعمة على بنى اسرائيل » وهذا ماحدا بالشاعر[٣] أن يقول :

يهود هذا الزمان قد بلغوا — غاية آمالهم وقد ملكوا
العز فيهم والمال عندهم — ومنهم المستشار والملك
يا أهل مصر إنى نصحت لكم — تهوّدا قد تهود الفلك[٤]

وماحدا بالشاعر الحسن بن بشر الدمشقى أن يقول بمصر أيام الخليفة العزيز بالله متهكما :

تنصر فالتنصر دين حق — عليه زماننا هــذا يدل
وقل بثلاثة عزوا وجلوا — وعطل ماســواهم فهو عطل
فيعقوب الوزير أب وهــذا — عزيز ابن، وروح القدس فضل[٥]

أما أبو نجاح بن قنا النصرانى الراهب فانه لم يبق أحد من المسلمين أيام الخليفة الآمر إلا ناله منه مكروه ، من ضرب أو نهب أموال[٦] .

---

(١) النويرى « نهاية الارب » حـ٢٦ ورقة ٥٠

(٢) » » جـ٢٦ ورقة ٤٩

(٣) يقول الدكتور حسن ابراهيم حسن بك فى كتابه « الفاطميون فى مصر » ص٢١١ إن هذا الشاعر يحتمل أن يكون الرضى بن البواب وهو شاعر معاصر .

(٤) ابن ميسر « أخبار مصر » حـ٢ ص١ و٢ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ٥ ص١٩ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ٦ ١١.

(٥) ابن الأثير « الكامل فى التاريخ » جـ ٩ ص ٤٣ . كان الفضل بن صالح أحد قواد الخليفة العزيز بالله ، وقد استمر فى أيام ابنه ، وبالغ الحاكم بأمر الله فى اكرامه إلى حد أنه عادة دفعتين فى مرضة مرضها لأنه قضى على أبى ركوة الذى خرج على الحاكم سنة ٣٩٦هـ مدعيا أنه من بنى أمية ليستولى على العرش

(٦) النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٨٧

ولما قرب الخليفة الحافظ الأحزم بن زكريا النصرانى إليه وأولاه أمر الدواوين أعاد لكتاب النصارى تجبرهم ، وركبوا البغلات الرائعة والخيول المسومة بالسروج المحلاة باللجم الثقيلة ، وضايقوا المسلمين فى أرزاقهم واستولوا على الأحباس الدينية والأوقاف الشرعية ، واتخذوا العبيد والمماليك والجوارى من المسلمين والمسلمات ، وفى ذلك يقول ابن الخلال :

إذا حكم النصارى فى الفروج وغالوا بالبغـــال وبالسروج
وذلت دولة الإســـلام طرآ وصار الأمر فى أيدى العلوج
فقل الأعور الدجال هـــذا زمانك إن عزمت على الخروج[١]

ولما تولى بهرام الأرمنى النصرانى الوزارة سنة ٥٢٩هـ أيام الخليفة الحافظ ولى الأرمن ، فلما اشتد ضرره بالمسلمين جمعهم رضوان بن ولخش لمحاربته [٢] .

ويقول أوليرى[٣] : إن الفاطميين بالغوا فى استخدام أهل الذمة فى المناصب المدنية أكثر مما جرت به العادة من قبل .

ونرى أن الحركات التى كان يقصد بها مقاومة أهل الذمة فى العصر الفاطمى من الوزراء كانت موجهة إلى محاربة سلطتهم على المسلمين ، إذ أن سيطرة الذمى على المسلم أمر غير مألوف للمسلمين .

ولا يخامرنا شك فى أنه إن صدر مرسوم بشأن أهل الذمة فإنما كان صدوره لإعادة المستبد منهم إلى حظيرة القانون ، ولم يكن أبداً نتيجة تعصب دينى ، فقد ضرب الحاكم بأمر الله عنق ابن نسطورس لما استجار الناس به من سوء فعله [٤] كذلك لما نال الناس من أبى نجاح بن قنا النصرانى المعروف بالراهب من الجور والظلم واستباحة الأموال ، قتل ، ولما أساء بهرام النصرانى السيرة سجنه الحافظ ثم أطلقه فترهب[٥]

---

(١) المقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٥٠

(٢) العينى « عقد الجمان » المجلد الأول جـ ١٨ ورقة ٩٢ وعلى مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ١ ص١٧

(٣) O'Leary de Lacy, A Short History of the Fatimfd Khalifate p. 114

(٤) ابن الأثير « الكامل » جـ ٩ ص ٤٣ وابن ميسر « أخبـــار مصر » جـ ٢ ص ٥٤ والعينى « عقد الجمان » المجلد الأول جـ ١٨ ورقة ٢٠ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٤٨ و ٤٩

(٥) العينى « عقد الجمان » المجلد الأول جـ ١٨ ورقة ٩١ والمجلد الثالث جـ ١٩ ورقة ٤٢٢ و٤٦٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٤ ص ١١٥ و ١١٦

وعلى ذلك فلم يفرق الخليفة الفاطمى فى دولته بين المسلم والنصرانى واليهودى ، بل كانت وظائف الدولة على ذلك حقا للجميع على السواء مسلمين وغير مسلمين ، متى توفرت فى رعاياه الكفاءات المطلوبة [١] .

ولم يكن لمعتقدات الأفراد المذهبية — من باب أولى — دخل فى تقلد منصب الوزارة . فتولى وزراء غير شيعيين منصب الوزارة دون أن يحول مذهبهم السنى بينهم وبين المنصب ، كرضوان بن ولخش المولود سنة ٤٧٩هـ (١٠٨٦م) الذى استوزره الخليفة الحافظ ، وكأحمد بن الأفضل الجمالى ، وكابن السلار الكردى الشافعى الذى استوزره الخليفة الظافر سنة ٥٤٣هـ (١١٤٨ م) .

وربما ولى الوزارة الأخ بعد أخيه ، فمثلا لما توفى الوزير عبد الكريم ابن عبد الحاكم بن سعيد الفارقى سنة ٤٥٣هـ(١٠٦١م) تولى الوزارة أخوه أبو على احمد ابن عبد الحاكم بن سعيد الفارقى [٢] سنة ٤٥٤هـ (١٠٦٢ م) ، لثقافته وعلمه وقوة حجته .

وكثيرا ما أقرّ ابن الخليفة ولى العهد وزير والده عندما يعهد إليه بالخلافة .

وأسس مكان الوزارة بأفخر الأثاث ، ووضعت فيه الستور والطنافس الحريرية المزركشة بالذهب ، وكان به عرش الخليفة محجوبا بستور ترفع إذا حضر الخليفة مجلس الملك لبحث الأمور العامة ، التى يستمر بحثها عادة ثلاث ساعات .

(ب) رسوم الوزارة ومميزاتها

كان للوزير أيام الدولة الفاطمية مكانة ممتازة بين سائر رجال الدواوين فهو المقدم عليهم وصاحب الكلمة النافذة فيهم بعد الخليفة ، فكانت الوزارة هى أرفع الوظائف وأعلاها رتبة ، ولذا قال السيوطى : « الوزارة تلى الخلافة إذا أنصف صاحبها وعرف حقه » [٣] لأن الخليفة يشرفه بتدبير مملكته فيجعله كافل القضاة ، وهادى الدعاة ،

---

(١) أنظر مقالا لنا بالمقتطف عدد أغسطس سنة ١٩٤٤ بعنوان « أهل الذمة فى العصر الفاطمى » ص ٢١٤ — ٢٢٢

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧١ وابن منجب الصيرفى « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٤٨ و ٤٩

(٣) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٨٤

محيطا بأمور جميع المملكة إذا أدّى عمله على أحسن وجه ، ولذلك كثيراً ما نرى الخليفة يدعو فى تقليده فيقول : « والله سبحانه يؤيد الدولة العلوية بعزماتك الثاقبة ويعيد عليها حقوقها بسيوفك القاضبة وآرائك الصائبة ، ويجعل أمد عمرك طويلا »(١)

ولقد أمر الخليفة الآمر بأحكام الله بأن يدعى لوزيره « الأفضل » على المنابر بهذه العبارة : « اللهم انصر من اصطفاه أمير المؤمنين لدولته ، وارتضاه وانتخبه لتدبير أحوال مملكته ، واجتباه وولج إليه الأمور فساسها أحسن سياسة ، يقظة وجداً وحزماً ، واستكفاه فى المهمّات فكفى فيها مضاء واستقلالا وعزماً ، وجرد فيه للمصالح مرهفاً تساوى فى المضاء حدّاه ، واطلع منه كوكب سعد علا وأشرف سناؤه وسناه ، الأجل المأمون ، عز الإسلام ، فخر الأنام ، نظام الدين ، خالصة أمير المؤمنين ، « أبا عبد الله محمد الآمرى » أعانه الله على مصالح المسلمين ووفقه فى خدمة أمير المؤمنين . وأدام له العلو والبسطة والتمكن ، اللهم اجعل كوكب سعده أبداً مشرقا ، وافتح للدولة على يديه مغربا ومشرقا . واقرن بالتوفيق آراءه وعزائمه وامض فى نحور أعداء الدين أسنته وصوارمه »(٢)

وكما كان للوزير أيام الاخشيديين لباس خاص به ، فكان من رسومه أن يلبس دراعة(٣) وقميصا ومبطّنة وخفا ، وأن يرتدى السواد لأنه لباسه الرسمى ويرتدى فى الاحتفال الرسمى قباء وسيفاً بمنطقة وعمامة سوداء(٤) كذلك كان الوزير أيام الدولة الفاطمية زى خاص به ، فكان من زى الوزراء الفاطميين أن « يلبسوا المناديل الطبقيات بالاحناك تحت حلوقهم كالعدول ، وينفردون بلبس الدراريع مشقوقة من النحر إلى أسفل الصدر بأزرار وعرى ، وهذه علامة الوزارة ، ومنهم من تكون أزراره من ذهب مشبك ، ومنهم من تكون أزراره من لؤلؤ »(٥) .

كذلك كان للوزير الفاطمى رسوم خاصة تقتضيها وظيفته ، فمثلا كانت تحمل إليه

---

(١) السيوطى « حسن المحاضره » ج ٢ ص ١٢٢ و ١٢٣
(٢) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٦٣
(٣) جمعها دراعات وهى ثياب مشقوقة من الصدر
(٤) الجهشيارى « كتاب الوزراء » ص ٣٢٥ وياقوت « ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب » ج ٥ ص ٣٥٦
(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٠

الدواة بالذهب من خزانة الخليفة ، وكان يقف بين يديه الحجاب (فمشى فى ركاب ابن السلار مثلا أيام الظافر ، الجنود ويبلغون الستمائة يؤدون وظيفتهم بالنوبة)[١] وأمره نافذ « فى أرباب السيوف من الأجناد وفى أرباب الأقلام »[٢] ، ويلزم الناس بالترجل له كلما سار فى الشوارع أو قدم إلى القصر ، وإذا جلس الخليفة الفاطمى على سرير الملك بالقصر استدعى الوزير من داره بصاحب الرسالة على حصان رهوان مسرع ، فيركب الوزير فى هيئته وجماعته وبين يديه الأمراء . ولما يدخل على الخليفة يسلم ويقبل يديه ورجليه ولما تخرج له المخدة ويؤمر بالجلوس ، يجلس على يمين الخليفة وكان إذا لزم أن يتخاطب الوزير مع الخليفة فى أمر من الأمور ، أن يقوم الوزير من مكانه ويقرب من الخليفة منحنيا على سيفه ، وكان الوزير آخر من ينصرف من حضرة الخليفة بعد تقبيل يديه ورجليه ليذهب إلى داره ، وفى خدمته من حضر فى خدمته إلى القصر[٣] .

وإذا ركب الخليفة فى أول العام يخرج للوزير ورجاله عشرة من الخيل مسرجة بالذهب والفضة مرصع بعضها بالجواهر براكب من ذهب ، وفى أعناقها أطواق الذهب وقلائد العنبر ، وفى أرجل أكثرها خلاخل الذهب والفضة ، ويستدعى من داره بصاحب الرسالة على النحو السابق ، ويركب من داره وبين يديه الأمراء وحاشيته وأولاده وأقاربه ، فاذا وصل إلى الشباك وجد تحته كرسيا كبيرا من حديد فيجلس عليه ، فاذا جلس رفع كل من زمام القصر وصاحب بيت المال الستر من جانبه فيرى الخليفة رأساً على مرتبة عظيمة فيقف ويسلم حتى يؤمر بالجلوس على كرسيه ، فاذا ختم المجلس قام الوزير إلى الخليفة وقبل يديه ورجليه ، ثم يخرج إلى داره ومعه الأمراء ركبانا ومشاة على حسب مراتبهم[٤] ، ولا يصبح الصبح إلا ويبكر الأمراء إلى دار الوزير ليركبوا معه ، فيخرج من داره ويركب إلى القصر من غير استدعاء وأمامه ما شرفه به الخليفة من الألوية والأعلام والأمراء بين يديه ركبانا ومشاة

---

(١) المرحوم الأستاذ الأيوبى « الفاطميون » ج ١ ص ١١٦ نقلا عن القلقشندى
(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٠ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٨ و ٢١٩
(٣) « « ج ٣ ص ٤٩٩ و ٥٠٠
(٤) « « ج ٣ ص ٥٠٤ و ٥٠٥

وأولاده وأخوته قدامه ، وهو فى ثيابه الفاخرة والمنديل والحنك ومتقلدا بالسيف الذهب ، ويسير وراء الخليفة فى هيئة عظيمةوفى ركابه نحو خمسمائة رجل من أصحابه والأجناد من جانبيه .

وكان على الوزير أن يترجل وينتظر الخليفة هو والأمراء ، فإذا دخل الخليفة إلى دوره ركب والأمراء بين يديه وأقاربه حواليه إلى خارج باب القصر ويسيرون فى خدمته حتى داره فينصرفون ، ويجد الوزير العزة ، وهى دنانير رباعية ودراهم خفاف مدورة ، يامر الخليفة بضربها فى العشر الأخير من ذى الحجة ليفرقها على الوزير والأمراء وأرباب المراتب من حملة السيوف والأقلام وعندما ترسل إليه العزة من الخليفة يتقبلها الوزير على سبيل التبرك[1] .

وفى ركوب الخليفة أيام الجمع يقف الوزير على باب المنبر ووجهه اليه ، فإذا استوى جالسا أشار إلى الوزير بالصعود فيصعدإلى أن يصل اليه فيقبل يديه ورجليه بحيث يراه الناس ، ثم يزر عليه وينزل مستقبلا للخليفة ويقف ضابطاً للمنبر ، فإن لم يكن الوزير صاحب سيف ، كان الذى يزر عليه قاضى القضاة ويقف صاحب الباب ضابطا للمنبر . ولما يخطب للخليفة يطلع اليه ليفك ذلك التزرير عنه ، وينزل القهقرى ويصلى خلفه هو وأرباب الرتب من أصحاب السيوف والأقلام وغيرهم ، وإذا فرغ عاد إلى القصر ، ويمشى الوزير وراءه[2] وقد رأينا أن الرسم إذا قدم الوزير على الخليفة أو أدبر عنه أن يكون متجها إليه بوجهه احتراماً له . وفى ركوب الخليفة لصلاة عيدى الفطر والأضحى ، يسير الوزير من داره إلى قصر الخليفة على عادته المتقدمة ، ويركب الخليفة على ماتقدم فى أول العام ، وإذا صعد المنبر لخطابة العيد ، وقف أسفل المنبر ، فيشير إليهفيصعد ويقبل رجليه بحيث يراه الناس ، وعند عودته إذا قرب الخليفةمن القصر تقدمه الوزيرعلى العادة ، وإذا جلس علىالمائدة استدعى الوزير فيجلس معه ، ولما يقوم ينصرف الوزير إلى داره والأمراء فى خدمته[3] .

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٥ و ٥٠٨

(٢) « « ج ٣ ص ٥١٠ و ٥١١

(٣) « « ج ٣ ص ٥١٢ — ٥١٥

وفى عيد النحر إذا عاد الخليفة إلى القصر خلع على الوزير ثيابه الحمر التى كانت عليه يوم العيد، ومنديلا والعقد المنظوم بالجواهر، ويركب الوزير بالخلعة من القصر ويشق القاهرة، إلى دار الوزارة[١]. وإذا أراد الوزير أن يكتب شيئا فى حضرة الخليفة. كان الرسم أن يؤتى له بدواة لطيفة ويمسك بالدواة أحد الخدم حتى يفرغ من كتابة ما يريد[٢].

وفى ركوب الخليفة لتخليق المقياس عند وفاء النيل، كان من رسوم الوزير أن يصلى هو والخليفة كل منهما ركعتين بمفرده[٣].

وكان جلوس الوزير للمظالم إذا كان صاحب سيف، فى صدر المكان وقاضى القضاه مقابله، وعن جانبيه شاهدان من المعتبرين وكاتب الوزير بالقلم الدقيق، ويليه صاحب ديوان المال، وبين يديه صاحب الباب واسفهسلار وبين أيديه النواب والحجاب على طبقاتهم، وذلك يومان فى الأسبوع[٤].

ولا أدل على مكانة الوزير الممتازة، من أن الخليفة نفسه كان يتزوج من عائلته، فقد عقد المستنصر زواج ابنه المستعلى على «ست الملك» ابنة بدر الجمالى، كما زوج الملك الصالح طلائع بن رزيك الخليفة العاضد من ابنته[٥]، وكانت للوزير مكانة ممتازة بين سائر رجال الدواوين فمثلا رتب الوزير ابن كلس الحجاب فى داره نوبا وأجلسهم على مراتب وألبسهم الديباج وقلدهم السيوف.

وكان راتب الوزير فى كل شهر خمسة آلاف ديناراً نقداً، ويعطى لكل ولد من أولاده ولكل أخ من اخوته من مائتى دينار إلى ثلثمائة دينار شهرياً، ومع ذلك أعطى شجاع بن شاور المنعوت بالكامل خمسمائة دينار شهرياً، وكما أعطى قبل ذلك

---

(١) القلقشندى «صبح الأعشى» جـ ٣ ص ٥١٥ و ٥١٦

(٢) وكانت العادة أن يمسك الوزير الدواة بيده اليسرى ويكتب بيده اليمنى، وفى هذا مشقة وعسر، فيسره للوزير «على بن عيسى» الخليفة المقتدر العباسى (٢٩٥ — ٣٢٠هـ و ٩٠٨ — ٩٣٢م) بأن كان يحمل الدواة أحد الخدم، وبذلك كان أول وزير حباه الخليفة بذلك وأصبح رسماً لمن يأتى بعده — الجهشيارى «كتاب الوزراء» ص ٣٤٢ ومتز «الحضارة الإسلامية» ص ١٤٨

(٣) القلقشندى «صبح الأعشى» جـ ٣ ص ٥١٧

(٤) » » جـ ٣ ص ٥٢٩ و ٣٥٠

(٥) ابن ميسر «تاريخ مصر» جـ ٢ ص ٣٤ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» جـ ٥ ص ٣١٨

خليفة العـــزيز بالله لابن كلس وزيره مائة ألف دينــاراً سنوياً [١] .

وكان للوزير أيضاً رواتب أخرى متنوعة [٢] كجرايات الحبوب واللحوم، الاقطاعات والهدايا والخلع في المواسم والأعياد ، كما كان لدوابه العليق والاتبان كان يعطى لحاشيته من مائتى دينار إلى خمسمائة دينار [٣] .

ولما مرض ابن فلاح وسيط الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٦ ﻫ (١٠١٥ م) ركب إليه الخليفة لعيادته في داره وأعطاه خمسة آلاف دينار وكانت هذه عادة الخليفة إذا عاد أحدا ، ولما مات ركب إليه ولى العهد وصلى عليه وواراه وحضر معه قاضي القضاه [٤] .

وكان منهم من يكتب اسمه على السكة مع الخليفة [٥] ، ويشارك الخليفة في كتابة اسمه في الطراز [٦] فمثلا « ثبت اسم ونعت الأفضل وزير الآمر بأحكام الله على طراز ما يعمل في أعمال المملكة من الملابس والفرش والآنية » [٧] وكان يخلع عليه الخليفة [٨] أما خلع الوزارة فكان ثوبها أحمر ، ويقلده الخليفة سيفاً مرصعاً بالياقوت والجوهر ، والعقد الجوهر والطوق المذهب ، ويربطه في عنقه بيده ، ومنهم من يقيد بين يديه بغلات وخيل وعدة دواب لشئون البريد عند الخلع عليه بسروج مذهبة ، ومنهم من يخلع عليه بالطيلسان المأثور وبالأثواب وغيرها التي تجمع بين الشرف والجمال فلا يبقى بعدها مطمح لآمال ، والأمثلة كثيرة في ذلك ، فقـــد خلع الحاكم

---

(١) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » (طبعة القاهرة ١٩٢٤م) ص ٢٣

(٢) فكان أمين الدولة أبو محمد الحسن بن عمار بن أبي الحسين كبير كتامة وسيدها المقتول سنة ٣٩٠هـ (١٠٠٠م) يأخذ « خمسمائة دينار للحم والحيوان والتوابل والفاكهة وسلة من الفاكهة بدينار وعشرة أرطال شمع كل يوم وحمل ثلج كل يومين » ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٩

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٥٢٥ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٤٣

(٤) ابن منجب « الاشارة » ص ٣١ و ٣٢

(٥) السيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١١٦

(٦) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٥٢ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٨٤ والدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١١٨

(٧) ابن منجب « الاشارة » ص ٦٣

(٨) قد لا يخلع الخليفة على الوزير ، وهذا نادر ، كما حدث عندما عين الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٥هـ أبا العباس الفضل بن الوزير ابن الفرات فقد تولى « من غير خلع ولا حملان » ابن منجب « الاشارة » ص ٣٠

بأمر الله مثلا على وزيره الحسن بن عمار بسيف من سيوف والده العزيز بالله و
على فرس مسرج من الذهب وحمل معه ٥٠ ثوباً من البز الرفيع[١] ، وخلع الخليفة الفاطمى على ولد الوزير واخوته وحاشيته أيضاً[٢] ، كما خلع الخليفة الحاكم بأمر الله على قائد القواد الحسين بن القائد جوهر بثوب ديباج أحمر ومنديل أزرق مذهب وقلد بسيف حليته ذهب ، وحمل على فرس بسرج ولجام ، وقيدت بين يديه ثلاثة أفراس بمواكبها ، وحملت بين يديه خمسون ثوباً صحاحاً من عدة أنواع ، عند ما رد إليه تدبير المملكة[٣] وخلع الخليفة الآمر بأحكام الله على وزيره الأفضل سنة ٥١٥ (١١٢١ م) من الملابس الخاصة وطوق بطوق ذهب مرصع وقلد سيفاً[٤] ، وخلع نفس الخليفة على وزيره المأمون البطائحى وطوقه بطوق من ذهب مرصع وقلده سيف ذهب .

(ح) الألقاب الوزارية

لم نلاحظ تهافتاً على الألقاب فى أيام المعز لدين الله من الوزراء كما كان أيام من أتى بعده ، إذ لقبوا بألقاب كثيرة[٥] ، فمنهم من لقب بألفاظ منسوبة إلى الدولة «كأبى محمد الحسن بن عمار الكتامى» الذى لقب بـ «أمين الدولة» . فكان بذلك أول من لقب من دولتهم بمصر من المغاربة ، وهو شيخ كتامة وسيدها أيام الخليفة العزيز بالله[٦] و «الحسن بن صالح بن على الروزبارى» الذى لقب بـ «عميد الدولة» و «بهرام» الأرمنى النصرانى الذى لقب بـ «تاج الدولة» ، و «ابن أبى كدينة» الذى لقب بـ «ولى الدولة»[٧] .

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٣ .

(٢) » » » » .

(٣) ابن منجب « الاشارة » ص ٢٨ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٦ .

(٤) » » ص ٦٣ .

(٥) لعله خشى إن هو منح الألقاب الفخرية لكبار دولته أن يوجد طبقة ممتازة لها نفوذ سياسى واجتماعى تنافسه مركزه كخليفة .

(٦) العينى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٦٨ .

(٧) ابن مسكويه « تجارب الأمم » ج ٦ ص ٢٢٢ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٣ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٠ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٨ .

ومن الوزراء من سمى بأسماء الملوك والخلفاء فقد لقب رضوان بن ولخش وزير الحافظ مثلا بـ « الملك الأفضل » سنة ٥٣٠ هـ (١١٣٥م) ، ولم يلقب وزير قبله بذلك ، كان بذلك أول وزير للمصريين لقب بالملك ، كما لقب طلائع بن رزيك عند ماولاه الخليفة الفائز بـ « الملك الصالح » ، ولقب ابنه رزيق بـ « الملك العادل » ، وهو نفس اللقب الذى لقب به ابن السلار والى الأسكندرية عند ما استوزره الخليفة الظافر .

كذلك لقب شاور وزير الخليفة العاضد بـ « الملك المنصور » ، وهو نفس اللقب الذى لقب به أسد الدين شيركوه ، وكذلك لقب صلاح الدين يوسف بن أيوب بـ « الملك الناصر » [١] .

ومن وزراء الدولة الفاطمية من أفرد له التلقيب ، فمثلا لقب ابن كلس سنة ٣٦٨ هـ (٩٧٨م) بـ « الوزير الأجل » ، ولقب أبو نصر بن عبدون سنة ٤٠٠ هـ (١٠٠٩ م) بـ « الكافى » [٢] ، ولقب زرعة بن عيسى بن نسطورس بـ « الشافى » سنة ٤١١ هـ (١٠٢٠ م) ومنهم من ثنى له التلقيب ، فنعت « بهرام » مثلا بـ « سيف الإسلام » و بـ « تاج الدولة » ، كما لقب « أسد الدين شيركوه » بـ « الملك المنصور » و « أمير الجيوش » [٣] .

ومن الوزراء من ثلث له التلقيب فمثلا لما استوزر الخليفة « الظافر بأمر الله » الأمير نجم الدين أبا الفتح سليم بن محمد بن مصال سنة ٥٤٤ هـ (١١٤٩ م) لقبه بـ « السيد الأجل » و « المفضل » و « أمير الجيوش » [٤] .

ومن الوزراء فى العصر الفاطمى من لقب بأكثر من ذلك ، فكان لقب اليازورى

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٩٤ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٩٣ و ٩٩ و١٠٣ وأبو الفدا « المختصر » جـ ٣ ص ٢٨ و ٤٦ — ٤٨ والذهبي « تاريخ الإسلام » جـ٣ ص٤٣٢ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٧٣ و « السلوك » جـ ١ ، ٤٣ و ٤٤ والعينى « عقد الجمان » مجلد واحد جـ ١٨ ورقة ٩٢ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٥ ص ٢٩٣ .

(٢) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ١٩و٢١ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٥٥ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » المخطوط المصور القسم الثالث ورقة ٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١١٨ ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٢٧٠ .

(٣) ابن منجب « الإشارة » ص ٢٨ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٨٩ وأبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » جـ ٣ ص ٤٦ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٥ ص١٤١و١٤٢و١٥٣

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٨٩ والقلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٥ ص ٤٤٣ .

أيام الخليفة الحاكم بأمر الله « الناصر للدين ، غيّاث المسلمين ، الوزير الأجل المكين سيد الرؤساء ، تاج الأصفياء ، قاضي القضاة وداعي الدعاة » .

كما لقب أبو علي أحمد بن الأفضل بـ « ناصر الحق ، هادي القضاة إلى اتباع الحق مولى الأمم ، مالك فضيلتي السيف والقلم »(١) .

ومن الوزراء الفاطميين من لقب بلقب « وزير الوزراء » ، فلقد لقب الحاكم بأمر الله وزيره علي بن جعفر بن فلاح الكتامي بـ «وزير الوزراء» و « ذي الرياستين » و « الأمير المظفر » و « قطب الدولة »(٢) .

ونرى أن هذه الألقاب الرنانة التي كان منها « شمس الملك ، عميد الدولة وناصحها » و « الأجل الأوحد ، صفي أمير المؤمنين » و « تاج الرياسة ، وفخر الملك » و « سيد الوزراء ، وظهير الأئمة » و « سماء الخلصاء ، فخر الأمة » و « فخر الوزراء ، عميد الرؤساء » وغيرها (٣) أهملت وماتت على مر الأيام في العصور التي تلت العصر الفاطمي ، وأنها شجعت من منحوها من أعوانهم أن يستبدوا بالأمر دون الخليفة مما أدى إلى زوال ملكهم ، فمثلا لقب قسيم الخلافة « صاعد بن عيسى ابن نسطورس » المقتول سنة ٤٠٩ ﻫ (١٠١٨ م) بـ « الأمين الظهير ، شرف الملك ، تاج المعالي ، ذي الجدين »(٤) ولقب أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان سنة ٤٠٩ ﻫ عنـــد ما تولى الوساطة بـ « الأمير شمس الملك ، المكين الأمين »(٥) ولقب أبو الحسين عمار بن محمد عند ما تولى الوساطة في جمادى الآخرة سنة ٤١١ ﻫ (١٠٢٠ م) بـ « الأمير الخطير ، رئيس الرؤساء »(٦) ولقب أبو الحسين عمار ابن محمد سنة ٤١٢ ﻫ (١٠٢١ م) عند ما تولى الوساطة أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بـ « الأمير رئيس الرؤساء ، خطير الملك »(٧) ، كما لقب أبو الفتوح موسى بن الحسن عند ما ولى الوساطة في محرم

---

(١) ابن ميسر ج ٢ ص ٢٦ و ٦١ والنويري ج ٢٦ ورقة ٦٢ و ٨٥ و ٨٨ وأبو المحاسن ج ٥ ص ٢٣٨ و ٢٣٩ والسيوطي ج ٢ ص ١١٧ و ١١٨

(٢) متز « الحضارة الإسلامية » ص ١٥٥ نقلا عن يحيى بن سعيد الأنطاكي صلة كتاب أوتيخا المسمى « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٢٨ ا

(٣) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٨ — ٣٠ و ٣٤ و ٣٨

(٤) « « ص ٣٢

(٥) « « ص ٣٣

(٦) « « «

(٧) « « «

نة ٤١٣ هـ (١٠٢٢ م) بـ « يد الدولة » ولقب أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان
نة ٤١٤ هـ (١٠٢٣ م) بـ « الأمير شمس الملك المكين الأمين »(١) ولقب أبو محمد
لحسن بن صالح الروذبارى وزير الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله المصروف
نة ٤١٨ هـ (١٠٢٧م) بـ « عميد الدولة وناصحها »(٢) ولقب أبو القاسم على بن أحمد
لجرجانى (نسبه إلى جرجريا قرية بالعراق) بـ « الوزير الأجل الأوحد ، صنع
مير المؤمنين وخالصته » بعد أن كان يلقب فى سنة ٤٠٧ هـ (١٠١٦م) بـ « نجيب الدولة »(٣)
لقب أبو منصور صدقه بن يوسف الفلاحى عند ماولى الوزارة سنة ٤٣٦ هـ (١٠٤٤م)
. « الوزير الأجل ، تاج الرياسة ، فخر الملك ، مصطفى أمير المؤمنين »(٤) .

ولقب أبو البركات الحسين وزير الخليفة المستنصر سنة ٤٤٠ هـ (١٠٤٨ م)
بـ « سيد الوزراء ، ظهير الأئمة ، سماء الخلصاء ، فخر الأمة »(٥) ولقب أبو الفضل
صاعد بن مسعود ، وهو من شيوخ الكتاب متولى الوساطة سنة ٤٤١ هـ (١٠٤٩م)
بـ « عميد الملك ، زين الكفاة »(٦) .

ولقب أبو محمد الحسن بن على بن عبدالرحمن اليازورى وزير الخليفة المستنصر
الفاطمى سنة ٤٤٢ هـ (١٠٥٠ م) بالنعوت الآتية « الناصر للدين ، غياث المسلمين ،
الوزير الأجل الأوحد المكين » سيد الوزراء ، تاج الأصفياء ، قاضى القضاة وداعى
الدعاة ، علم مجد ، خالصة أمير المؤمنين »(٧) وعوض عن « خالصة أمير المؤمنين »
بـ « خليل أمير المؤمنين »(٨) .

ولقب أبو الفرج محمد بن جعفر المغربى وزير الخليفة المستنصر سنة ٤٥٠ هـ
(١٠٥٨م) بـ « الوزير الأجل الكامل الأوحد ، صفى أمير المؤمنين وخالصته »(٩) .

وكان لقب الوزير عبد الله بن يحيى المدبر سنة ٤٥٣ هـ (١٠٦١م) « الوزير الأجل

---

(١) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٣٤
(٢) » » ص ٣٥
(٣) » » »
(٤) » » ص ٣٨
(٥) » » ص ٣٧
(٦) » » ص ٣٩
(٧) » » ص ٤٠
(٨) » » ص ٤١
(٩) » » ص ٤٧

العادل ، الأمير ، شرف الوزراء ، سيد الرؤساء ، تاج الأصفياء ، عز الدين ، مغيث المسلمين ، خليل أمير المؤمنين وخالصته وصفوته » [١] وفي المقريزي [٢] « الوزير الأجل ، شرف الوزراء ، وتاج الرؤساء ، العادل ، الأمين ، الأوحد المكين معز الدين ، مغيث المسلمين عمدة أمير المؤمنين »

ولقب الوزير عبد الكريم بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي [٣] سنة ٤٥٣ (١٠٦١ م) بـ « الوزير الأجل فخر الوزراء ، عميد الرؤساء ، قاضي القضاة ، وداعي الدعاة ، مجد المعالي ، كفيل الدين ، يمين أمير المؤمنين وصفوته » [٤] وقد توفي في المحرم سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م)

ولقب الوزير أبو علي احمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقي ، ثاني من ولي الوزارة من بيته ، سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) بـ « الوزير الأجل ، قاضي القضاة ، وداعي الدعاة ، ثقة المسلمين ، خليل أمير المؤمنين وخالصته » [٥] ، ولقب الوزير أبو عبدالله الحسين ٤٥٤ هـ بـ سديد الدولة ، ذي الكفايتين ، الوزير الأجل ، الكامل الأوحد » [٦] وفي سنة ٤٥٥ هـ (١٠٦٣ م) اشتهر الوزير أبو أحمد أحمد بن عبد الكريم بن عبد الحاكم بـ « جلال الملك وولي الوزارة ، والوزير الأجل الأوحد ، سيد الوزراء مجد الأصفياء ، قاضي القضاة وداعي الدعاة ، خليل أمير المؤمنين » [٧]

ولقب الوزير أبو غالب عبد الظاهر بن فضل المعروف بابن العجمي سنة ٤٥٥ هـ بـ « الوزير الأجل الأوحد الأسعد ، تاج الوزراء ، الأمين المكين ، شرف الكفاءة ذي المفاخر ، خليل أمير المؤمنين وخالصته [٨] » .

ولقب الحسن بن القاضي ثقة الدولة وسناؤها المعروف بابن كدينه وهو من أسرة عبدالرحمن بن ملجم ، قاتل الأمام عليّ سنة ٤٠ هـ (٦٦١ م) أيام الخليفة المستنصر في سنة ٤٥٥ هـ عند ما تولى الوزارة بالنعوت الآتية « الوزير الأجل الأوحد ، جلال الإسلام ، ظهير الإمام ، قاضي القضاة وداعي الدعاة ،

---

(١) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٤٨

(٢) المقريزي « اتعاظ الحنفا » ص ١٤٤ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ١٢

(٣) كان والده القاضي عبد الحاكم بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٤٣٥ هـ (١٠٤٣ م) أنظر ترجمة هذا القاضي في « كتاب الولاة وكتاب القضاة » للكندي ص ٤٩٧ و ٦١٣

(٤) ابن منجب « الإشارة إلى من نال الوزارة » ص ٤٨ و ٤٩

(٥ و ٦) « « ص ٤٩

(٧ و ٨) « « ص ٥٠

رف المجد خليل أمير المؤمنين وخالصته (١) .

وكان أبو المكارم المشرف بن أسعد ينعت قبل الوزارة بـ « رئيس الرؤساء ذخيرة الملك » فلما وليها سنة ٤٥٦ هـ (١٠٦٣ م) لقب بـ « وزير الوزراء العادل خليل أمير المؤمنين » (٢) .

ولما ولى أبو على الحسن بن أبي سعد إبراهيم بن سهل التسترى الوزارة فى سنة ٤٥٠ هـ نعت بـ « العميد علم الكفاة » (٣) ، ولما ولى أبو القاسم هبة الله بن محمد لرعيانى الوزارة سنة ٤٥٧ هـ (١٠٦٤ م) نعت بـ « الوزير الأجل ، سيد الوزراء ، اج الأصفياء ذخيرة أمير المؤمنين (٤) .

ولقب محمد بن الأشرف وزير المستنصر المقتول سنة ٤٦٦ هـ (١٠٧٣ م) ـ « الأجل المعظم فخر الملك » (٥) . كما لقب أبو الحسن طاهر وزير المستنصر سنة ٤٥٨ هـ (١٠٦٦ م) بالنعوت الآتية « الأجل الوجيه ، سيد الكفاه ، نفيس لدولة ، ظهير أمير المؤمنين (٦) .

ولقب الوزير المقتول سنة ٤٥٨هـ أبو عبد الله محمد بن أبي حامد بـ « القادر العادل شمس الأمم ، سيد رؤساء السيف والقلم ، تاج العلى ، عميد الهدى ، شرف الدين ، غياث الإسلام والمسلمين ، حميم أمير المؤمنين وظهيره (٧) » .

كذلك لقب أبو سعد منصور المعروف بابن زنبور سنة ٤٥٨ هـ بـ « الأجل الأوحد المكين ، السيد الأفضل الأمين ، شرف الكفاة ، عميد الخلافة ، محب أمير المؤمنين (٨) » .

ولقب الوزير بدر المستنصرى الأرمنى سنة ٤٦٦ هـ بـ « السيد الأجل ، أمير الجيوش ، سيف الإسلام ، ناصر الإمام » (٩) .

ولقب أبو القاسم شاهنشاه بن السيد الأجل أمير الجيوش بدر المستنصرى سنة ٤٨٧ هـ (١٠٩٤ م) بـ « السيد الأجل ، سيف الإمام ، جلال الإسلام ، شرف الأنام ناصر الدين ، خليل أمير المؤمنين » (١٠) ولقب أخيراً السيد الأجل الأفضل وزير الخليفة الآمر

(١ و ٢) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٥١
(٣ و ٤) » » ص ٥٢
(٥ و ٦) » » ص ٥٣
(٧ و ٨) » » ص ٥٤
(٩) » » ص ٥٥
(١٠) » » ص ٥٧

بأحكام الله » « السيد الأجل ، المأمون تاج الخلافة عز الاسلام ، فخر الأنام ، نظام الدين خالصة أمير المؤمنين أبي عبد الله محمد بن الأجل نور الدولة أبي شجاع الآمرى » (١).

٢ — دواوين الحكومة الفاطمية وكبار الموظفين الاداريين بها

(أ) النظام الإدارى

أما النظام الادارى فى مصر الاسلامية ، فلم يدخل عليه العرب تغييراً يستحق الذكر على ما كان عليه فى عهد الحكم الرومانى ، إذ وجد العرب أن هذه الدولة كغير من البلاد التى فتحوها ذات نظام إدارى ثابت مبنى على حضارة أصلية ومدنية عريقة، فلم يتغير اختصاص وظائف المدير أو المحافظ والمأمور والمفتش الزراعى مثلا وإن تغيرت نعوتهم ، فكان الأول يطلق عليه أيام الرومان Epistrategoi والثانى Toparch والثالث Sitologos ، ولكنهم أحدثوا من الاصلاح مايتفق مع عقائدهم الدينية ، فكان الوالى بعد الفتح الاسلامى يعين من قبل الخليفة ، وينوب عنه فى حكم البلاد ، ويقوم بأعمال الدولة من صلاة وقضاء وخراج وجند وشرطة ، إلى غير ذلك .

واستمرت النظم الادارية فى صدر الاسلام وفى عهد بنى أمية نظما أولية بمصر ، ثم تنوعت أيام بنى العباس فى العهدين الطولونى والأخشيدى لتقوم بتوزيع العمل وضمان حسن سيره ، وبذلك اختصت كل إدارة بأعمال معينة. وفى مصر كانت اللغتان اليونانية والعربية مستعملتين فى دواوين الحكومة ، وربما استعملت أيضاً اللغة القبطية بجانبهما ، فلما ولى مصر « عبد الله بن عبد الملك بن مروان » حوّل ديوان خراجها إلى العربية سنة ٨٧ هـ . وبذلك ظلت الدواوين تدون بمصر باليونانية إلى أن عربها « الوليد بن عبد الملك بن مروان » (٨٦ — ٩٦) (٢).

ولما حكمت الدولة الفاطمية مصر لم تدخل على نظامها الإدارى تغييراً يستحق الذكر ، فناب جوهر عن مولاه المعز لدين الله فى إدارة شئون البلاد ، وبذلك

(١) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزاره » ص ٦٢

(٢) انظر Milne, A History of Egypt under Roman Rule (London 1913) p 216
وراجع Stanley Lane-Poole, History of Egypt in the Middle Ages (London 1901 p. 18

(٣) كذلك لما فتح المسلمون الشام والعراق كان يكتب ديوان الخراج فى الأولى بالرومية ، فنقله إلى العربية « أبو ثابت سليمان بن سعد » مولى حسين فى عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥هـ) ، وفى الثانية بالفارسية ، فأمر « صالح بن عبد الرحمن » مولى بنى تميم أيام الحجاج بنقل الديوان من الفارسية إلى العربية . ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٠٢ وجورجى زيدان « تاريخ التمدن الإسلامى » ج ١ ص ٢١٢.

وجدت بمصر وظيفة « نائب الخليفة »[١] ، فكان إليه تعيين الموظفين وتوقيع المراسيم والمنشورات وتنفيذ القوانين ، وهو الذى يكاتب النواب فى مهام الأمور المتعلقة بعمالهم وينظر فى المظالم ، وبالجملة فقد كان له التصرف المطلق فى كل أمر يتعلق بالجيش أو المال أو الجند وفى كل ذى وظيفة ، وتكفل بتصريف أمور الدولة حتى قدم الخليفة المعز لدين الله لعاصمة ملكه سنة ٣٦٢ هـ .

وكان التقسيم الادارى يشمل ثلاث ممالك أو أقطار كبيرة هى : البلاد المصرية وفيها القاهرة مركز الخلافة الفاطمية ، ثم الشام وللخليفة فيها نوابه الذين يحكمونها هى وسائر فلسطين ، وأخيراً أفريقية وله فيها نواب يعرفون بالولاة يحكمونها باسمه أما أعمال الحرمين فكانت تابعة للخليفة الفاطمى من الوجهة المذهبية فقط ، بمعنى أنه كان يدعى للخليفة الفاطمى فيها ولكنها كانت مستقلة بشؤونها ، ولكن ما لبثت هذه الأملاك أن ضاعت الواحدة بعد الأخرى فى أواخر دولتهم .

ويهمنا فى هذا البحث البلاد المصرية ، فنقول إن القطر المصرى كان مقسما إلى أقسام إدارية ليسهل حكمه ، ويصير متماسك البنيان . مدمج الاشراف فى الادارة المحلية مع الادارة المركزية ، فيصبح كآلة واحدة متصلة الأجزاء يبذل الجهد المتواصل لإصلاح مختلف أجزائها حتى يمكن إدارتها إدارة سليمة منتجة ، فكان كل عمل (إقليم) ينقسم إلى كور (وهى المراكز الآن) . وكل كورة تشتمل على عدة قرى ، ولكل قرية زمام أطيان خاص بها وعلى كل عمل أو إقليم رئيس (هو بمثابة المدير الآن) ، وعلى كل كورة نائب رئيس (هو بمثابة المأمور الآن) ، وعلى كل قرية زعيم (هو بمثابة العمدة الآن) . فوالى الاقليم يشرف على إقليمه ويعمل على استتباب الأمن به ، فيحافظ على أموال الناس وارواحهم ، ويبعث الطمأنينة والنظام فيه ، وينفذ ما يصدره الخليفة وأعوانه إليه من التعليمات ، وكان عليه أن يقيم فيه فى عاصمة الكورة (المديرية) حتى يعرف كل صغيرة وكبيرة عنه ، فمثلا كان مقر حاكم الجيزة ، مدينة الجيزة والبهنساوية مدينة البهنسا ، والفيومية مدينة الفيوم ، والأسيوطية مدينة أسيوط وهكذا ، كما كان مقر حاكم الشرقية مدينة بلبيس ، والبحيرة مدينة دمنهور ، والغربية مدينة المحلة ، وجزيرة بنى نصر مدينة أبيار وهكذا .

وكما كان والى الإقليم قبل الدولة الفاطمية يشرف على أكثر من إقليم[٢] كذلك

---

(١) و « نيابة السلطنة » وظيفة ابتدعها الأيوبيون وأحياها بيبرس مع ما أحياه من الوظائف الأيوبية وكان « نائب السلطنة » هو السلطان الثانى . القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٤ ص ١٦ و ١٧ وراجع ما كتبه Van Berchem عن « نائب السلطنة » فى Corpus, Egypte, I,PP. 20 et Seq.

(٢) كان مثلا « أبو نصر غلبون بن سعيد » المغربى يتولى عمل أسيوط وأخميم سنة ٣٣٥هـ فعزله عنهما كافور . ابن ميسر « أخبار مصر » جـ ٢ ص ٩٤

كان الوالى الفاطمى يشرف أيضاً على أكثر من عمل فيحدثنا المقريزى [١] مثلا أنه لما قدم جوهر ولى « مزاحم بن محمد بن رائق » الحوف والفرما ، كما ولى « طلائع بن رزيك » عمل « أسيوط وأخيم [٢] » والأمثلة كثيرة فقد وجد والى « البحيرة والاسكندرية » كما وجد والى « الأشمونين والبهنسا » كذلك وجد والى « دمياط وتنيس » و « الدقهلية والمرتاحية [٣] » و « قوص وإخميم » [٤] . وكانت ولاية الصعيد أكبر المناصب بعد الوزارة [٥] .

وحدثنا القلقشندى [٦] عن أهم الولاة فقال إن « والى القاهرة » ومرتبه خمسون ديناراً شهريا ، و « والى الفسطاط » وله أيضاً خمسون ديناراً شهريا ، كان لكل منهما مكان فى الموكب الخليفى يسير فيه ، وكانت رتبتهما جليلة ، غير أن رتبة الأول كانت تزيد على رتبة الثانى ، إذ هو والى العاصمة ، مقر الادارة الحكومية من مدنية وعسكرية ودينية ، وكان « والى قوص » حاكماً على جميع الصعيد ، أما « والى الشرقية » فكانت ولايته دون ولاية قوص ويحكم أعمال بلبيس وقليوب وأشمون ، وكان « والى الغربية » أقل مرتبة من والى الشرقية ، ويحكم أعمال المحلة ومنوف وأبيار ، أما « والى الإسكندرية » فكان أقل مرتبة من والى الغربية ، ويحكم أعمال البحيرة بأجمعها ، وكان الوالى يسأل عن إدارته أمام الخليفة ، ويلتزم إزاءه بواجبات كثيرة من عسكرية ومالية ، فمثلا كان سكان الولاية يجبرون على أعمال السخرة وتقديم أنفسهم للخدمة العسكرية ويؤدون ضرائب بنسبة ما عندهم من ثروة عقارية . وكان يخلع على هؤلاء الولاة من خزانة الكسوة « بالبدنة » وهو النوع الذى يلبسه الخليفة الفاطمى فى يوم فتح الخليج . وقد أورد لنا أبو صالح الأرمنى فى تاريخه الكنائس [٧] بياناً ذا فائدة عظيمة لأنه يوضح لنا فيه النواحى والكفور بكل كورة وإن كان مع الأسف أغفل فيه مساحة كل كورة ، إلا أننا نستدل منه على أن حكام أسفل الأرض (الوجه البحرى) كانوا موزعين على أربعة عشر عملا كالآتى :

(١) « اتعاظ الحنفا » ص ٧٨
(٢) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٩٤ ، ومنية ابن خصيب وقوص وأسوان وكانت تسمى الأعمال الأسيوطية
(٣) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٢٩٥ و ٢٩٧ و ٣١٢
(٤) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٨٧
(٥) أبو الفدا « المختصر فى أخبار البشر » ج ٣ ص ٤٠
(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٥٢٠ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣
(٧) ص ١٠ ومابعدها والمرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٢٥ — ٢٢٩

الكورة (المديرية)		عدد نواحيها	عدد كفورها
الشرقية	كلها شرقى فرع دمياط ويقال لها الحوف الشرقى	٢٩٤	١٥٨
المرتاحية		٤٨	٤١
الدقهلية		٣٩	٣١
الأبوانية		٦	—
جزيرة قويسنا	بين فرعى النيل	٦٨	٦
الغربية		١٤٩	١٦٥
السمنودية		٩٧	٣٢
المنوفيتان		٦٩	٣٢
فوة والمزاحمتان		١٠	٣
النتراوية		٦	—
رشيد والجديدية وأدكو		٣	—
جزيرة بنى نصر		٤١	٢٣
البحيرة	غربى فرع رشيد	٨٧	٨٩
حوف رمسيس		—	١٠١
المجموع		٩١٧	٦٨١

أما حكام أعلى الأرض (الوجه القبلى) فكانوا موزعين على سبعة أعمال (مديريات) كالآتى .

الكورة (المديرية)	عدد نواحيها	عدد كفورها
الجيزة	٧٠	٢٧
الأطفيحية	١٣	٤
البوصيرية	١٣	١
الفيومية	٥٥	١١
البهنساوية	٨٤	٢١
الأشمونين	٥٤	٥٧
الأسيوطية	٢٢	٣٢
المجموع	٣١١	١٥٣

وعلى ذلك كان بالقطر المصرى بالوجهين البحرى والقبلى ١٢٢٨ ناحية و٨٣٤ كفراً

ونرى أن جملة نواحى وكفور مصر التى بلغت ٢٠٦٢ أيام الفاطميين يجب أن تكون أكثر عدداً من ذلك خصوصاً وأن هذا المؤرخ لم يضبط الأعداد بدليل أنه ذكر أن جملة النواحى والكفور كانت ٢١٨٦ منها ١٢٩٦ ناحية و٨٩٠ كفراً ، وهذه الجملة تزيد ٦٨ ناحية و٥٦ كفراً على الجملة فى الجدول السالف الذكر . وقد وجد على جريدة بخط « ابن عيسى بقطر بن شغا » (الكاتب القبطى المعروف « بالبوليس » متولى خراج مصر للدولة الإخشيدية) أن كور مصر وقراها كانت بالوجهين البحرى والقبلى ٢٣٩٥ قرية منها ٩٥٦ قرية بالصعيد و١٤٣٩ قرية بأسفل الأرض ، وذلك فى سنة ٣٤٥ هـ (٩٥٦ م) [1] وكان يساعد الوالى عدد من الموظفين ، كان يقترح على الخليفة تعيينهم .

وليست لدينا معلومات تفصيلية نطمئن إليها عن نظام الولايات السياسى وتقسيماتها الإدارية ، إذ لم يشر المؤرخون إلى هذه الناحية بل أهملوها إهمالا يكاد يكون تاماً ، لذلك لم نعثر على خريطة لمصر العليا .

أما الإدارات الرئيسية فى الدولة الفاطمية فكانت متعددة ، يشرف كل منها على ناحية معينة من نواحى الإدارة العامة ، وكما اتخذ جوهر بقصر الخليفة الفاطمى عدة خزائن ، كذلك رتب به أيضاً الدواوين ، فلما قدم مولاه المعز لدين الله مصر ونزل بقصره بالقاهرة أبقى دواوين مملكته كما وضعها جوهر ، فلما مات المعز لدين الله سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م) وعهد بالخلافة لابنه العزيز بالله ، قلد هذا الأخير الوزارة ليعقوب بن كلس ، الذى نقل الدواوين إلى داره ، فأصبحت بذلك كل الدواوين فى قصر ابن كلس ، وغدا به طائفة من الحجاب يرتدون الملابس الحريرية ، ويتقلدون السيوف ، ويمنطقون بالمناطق [2] ، فلما مات يعقوب بن كلس لخمس خلون من ذى الحجة سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م) نقلها العزيز بالله بعد موت وزيره إلى القصر ، وبذلك استمرت هـــذه الدواوين بالقصر كما كانت أيام الخليفة المعز لدين الله ، وفى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله نقل أبو الفتح المسعود بن طاهر الوزان ، الذى تقلد فى ذى

---

(١) المقريزى « الخطط » جـ ١ ص ١١٨

(٢) العينى « عقد الجمان » القسم الثالث من جـ ١٩ ورقة ٤١٩ و ٤٢٠

الحجة سنة ٤٠٩ هـ (١٠١٨ م) الوساطة، جميع الدواوين إلى داره[١]. ثم رجعت بعده إلى مقرها بالقصر مرة أخرى، كذلك نقلها الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي إلى مسكنه الخاص الذى بناه سنة ٥٠١ هـ (١١٠٧م) فلما قتل سنة ٥١٥ هـ (١١٢١م) رجعت من بعده كما كانت إلى القصر، واستمرت به حتى زالت الدولة الفاطمية[٢].

وكان لهذه الدواوين من الموظفين من يقوم بأعمالها والاشراف عليها وكان المشتغل بإدارة الدواوين يمثل الثقافة الأدبية ويتزيا بزى يخالف العلماء والفقهاء، فكما لبس العالم الطيلسان لبس الكاتب فى الدواوين دراعة[٣].

وليس فى أيدينا من النصوص ما يؤيد غلق الدواوين فى يوم معين أسبوعيا زمن الدولة الفاطمية، وأكبر الظن أن يوم الجمعة كان يوم العطلة الرسمية أيامهم كما كان العباسيين[٤]، خصوصاً بعد أن أثبتت المصادر التاريخية أن الدواوين كانت تغلق أياما لموت العظماء[٥]، فقد حزن العزيز بالله على يعقوب بن كلس حزنا شديدا وأغلق الديوان من أجله ١٨ يوما، كما حزن الخليفة الحافظ على بهرام حزناً شديداً عند موته سنة ٥٣٥ هـ (١١٤٠م) وأمر بغلق الدواوين ثلاثة أيام، فإذا كانت الدواوين تغلق لموت عظيم من أهل الذمة فأحرى بها أن تغلق يوم صلاة يوجبها الدين، كذلك عطلت الدواوين أيام الشدة العظمى[٦].

أما أهم الدواوين الإدارية فى العصر الفاطمى فهى :

(١) **ديوان أسفل الأرض أو الوجه البحرى أو الدلتا** :[٧] كان يعنى بالنظر فى

(١) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٣٣

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٣٩٦ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٣٥ و ٢٣٦

(٣) متز « الحضارة الاسلامية » ص ١٣٦ نقلا عن « ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب » ج ١ ص ٢٣٤ والمقدسى « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » ص ٤٤٠

(٤) كانت دواوين الخلافة تغلق فى يوى الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع أيام الخليفة العباسى « المقتدر » ٢٩٥ — ٣٢٠ هـ و ٩٠٨ — ٩٣٢م) الأول لأنه يوم صلاة والثانى للراحة من عناء الشغل أيام الأسبوع وقضاء حوائجهم . متز « الحضارة الإسلامية » ص ١٣٦

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٣٩٥ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٩ و ٩١ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٦ وابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢١

(٦) المقريزى « اغاثة الأمة » ص ٢٥

(٧) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥

أقاليم الوجه البحرى الإدارية كالشرقية والمرتاحية والدقهلية والأبوانية والغربية والسمنودية والمنوفيتين والبحيرة وغيرها خلا الثغور . وبه عدة كتاب استحسن فيهم من يجيد الأساليب البليغة والعبارات الفخمة عند تدوين الرسائل . وبذلك اعتمدوا على رجال الأدب ممن عرفوا بسلامة العبارة وفصاحتها وسعة العلم ، وكان على رأسه موظف كبير هو « صاحب ديوان أسفل الأرض » .

(٢) **ديوان أعلى الأرض أو ديوان الصعيد** :[١] كان يعنى بالنظر فى الأقاليم الإدارية التى تدخل فى اختصاصه ، وهى الصعيد الأعلى والصعيد الأدنى ، ومن كوره (مديرياته) الجيزة والأطفيحية والبوصيرية والفيومية والبهنساوية والأشمونين والأسيوطية ، وكان به عدة كتاب يجيدون الخط علاوة على كثرة معلوماتهم ووضوح أسلوبهم ، وكان يتولاه رجل من كبار الموظفين هو « صاحب ديوان الصعيد » . وأكبر الظن أن اختصاصات القرية والأقاليم ارتكزت فى هيئة تمثيلية واحدة هى الديوان المختص بها[٢] فلم يكن للقرية أو الأقليم الداخل فى اختصاص الديوان أى نوع من الحكم الذاتى المحلى ، وإنما كان يدير شئونها الديوان الواقع فى زمامها ، إدارة سليمة متواصلة الانتاج .

(٣) **ديوان الإنشاء والمكاتبات**[٢] : لم يهتم نواب الخلفاء بمصر بهذا الديوان قبل الدولة الطولونية ، رغم أنه أول ديوان وضع فى الإســـلام ، فما كادت تستولى

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٩٥

(٢) الديوان اسم لموضع يجلس فيه الكتاب ويجمع على دواوين ، اختلف الناس فى أصله وفى تسميته ، فقال بعضهم إنه عربى يعنى « الأصل الذى يرجع إليه ويعمل بما فيه » ، إذ قال ابن عباس : « إذ سألتمونى عن شىء من غريب القرآن فالتمسوه فى الشعر ، فان الشعر ديوان العرب » . ويقال دونته أى أثبته ، وقال البعض الآخر إن أصله أعجمى ، وهو قول الأصمعى وعليه اقتصر الجوهرى فى صحاحه فقال : الديوان « فارسى معرب » ومعناه بالفارسية سجل أو دفتر

وكما اختلف الناس فى أصله أهو عربى أم أعجمى ، كذلك اختلفوا فى سبب تسميته الديوان وقد ذكر الماوردى فى كتابه « الأحكام السلطانية » أن لهذه التسمية وجهين أحدهما : أن كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال « ديوانه » أى مجانين ، ومن هنا سمى موضعهم بهذا الاسم ، ثم حذفت الهاء من آخره لكثرة الاستعمال تخفيفاً للفظ فقيل « ديوان » ، ثانيهما : أن الكتاب كانوا مهرة يقفون على الظاهر والخفى من الأمور ، لذلك سموا لحذقهم فى الأمور التى تعرض عليهم « بالديوان » =

هذه الأسرة على مصر حتى اهتمت بترتيب هذا الديوان وانتظام مكاتباته واستمرت هذه العناية به حتى انقراض الدولة الإخشيدية ، فلما قدم الخليفة الفاطمي المعز لدين الله مصر عني به فارتفع سهمه وذاع صيته ، وتبعه في هذه الرعاية باقي أفراد أسرته(١). ولقب متوليه أيام الدولة الفاطمية « بصاحب ديوان الإنشاء » و بـ « كاتب الدست الشريف » (٢) وكان يخاطب بـ « الشيخ الأجل » (٣) لأن متوليه كان أجل كتاب البلاغة ، وكان لصاحبه الإشراف على الولايات والرسائل التي ترد من الولاة ، ومن ديوان صاحبه يصدر كل أمر جلل ، وبه يستعمل ثمانية أقلام (٤) وإليه تسلم المكاتبات مختومة فيتولى صاحبه النظر في الوارد منها والصادر ليعرضها على الخليفة بنفسه ثم يأمر بالإجابة عنها ، ولم يسمح أن يدخل ديوانه أو يجتمع بكتابه أحد إلا خواص الخليفة ، وإذا انتهى إلى صاحب هذا الديوان خبر يتعلق بالخليفة أو الرعية أسرع إلى إطلاع مولاه عليه (٥) . وكان يتولى هذا الديوان أيام الفاطميين جماعة

= ومعناها بالفارسية « الشياطين » ، ثم أطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذي يحفظ فيه الديوان وهنا يقول الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية « والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال »

والانشاء مصدر للفعل أنشأ الشيء ينشئه إذا ابتدأه واخترعه ، لذلك كانت المكاتبات تنشأ وتبدأ من « ديوان الإنشاء » ، فاذا خطب خليفة فاطمي فانما كان يخطب وفق الخطبة التي يعدها له « ديوان الانشاء »

وعمر هو اول خليفة دون الدواوين ، اقتبسها من الفرس للدولة الاسلامية ، ولما كانت الرسائل أكثر أنواع الكتابة فقد سمي هذا الديوان : بـ « ديوان الرسائل » منذ القدم ، وأطلق عليه أيضا « ديوان المكاتبات » وكان لقب متوليه « صاحب ديوان الرسائل » أحيانا و « متولي ديوان الرسائل » أحيانا أخرى ، كما كان ينعت بـ « صاحب ديوان المكاتبات » أو « متولي ديوان المكاتبات » ونعت أيام المماليك بـ « كاتب السر » وروعي في متوليه أن « تكون القلوب على أهليته متكاتفة والألسن بكفايته ناطقة » . الجهشياوي « الوزراء والكتاب » (القاهرة ١٩٣٨ م) ص ١٦ و ١٧ والماوردي « الأحكام السلطانية » (القاهرة ١٩٢٨ م) ص ١٩١ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢١١ والقلقشندي « صبح الأعشى » جـ ١ ص ٨٩ و ٩٠ وجـ ٣ ص ٥١٠ والمقريزي « الخطط » جـ ١ ص ١٤٧

(١) القلقشندي « صبح الأعشى » جـ ١ ص ٩٥

(٢) « « جـ ١ ص ١٠٣ وجـ ٣ ص ٤٩٠ والمقريزي « الخطط » جـ ٢ ص ٢٤٤

(٣) « « جـ ١ ص ١٠٢ وجـ ٣ ص ٤٩٠ والمقريزي « الخطط » جـ ٢ ص ٢٤٤

(٤) الطومار ويكتب به الخليفة علامات على المكاتبات ، ومختصر الطومار ، والثلث ، وخفيف الثلث ، والتوقيع ، والرقاع ، والمحقق ، والغبار . القلقشندي « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٥٢

(٥) الدكتور علي ابراهيم حسن « دراسات في عهد المماليك » ص ٢٤١ نقلا عن القلقشندي « صبح الأعشى » جـ ١ ص ١٠١ والخالدي « المقصد الرفيع المنشا » المخطوط ورقة ١٢

من افاضل الكتاب وبلغائهم مابين مسلم وذمى ، فلم يكن للدين دخل فى تقلده لاقبلهم[١] ولا أيامهم ، فمثلا كتب اسحق بن نصر العبادى النصرانى لخمارويه بن احمد بن طولون[٢] وكتب « أبو المنصور بن سوردين » النصرانى للعزيز بالله ، ثم كتب بعده لابنه الحاكم بأمر الله ، ومات فى أيامه فكتب للحاكم القاضى « أبو الطاهر البهزكى » ، ثم كتب بعده لابنه « الظاهر لاعزاز دين الله » ، وكتب « ابن الدم » اليهودى للحافظ لدين الله[٣]

وكانت لصاحبه مكانة رفيعة عند الخليفة الفاطمى ، حتى كان لا يوجد عنده ألزم لمجالسه منه ، فهو موضع سره يحاط بما لم يطلع عليه أخص الأخصاء من الوزراء والأهل والولد ، وكان مقرباً لديه يستشيره فى جميع أموره دائم الاتصال به « آناء ليله وساعات نهاره وأوقات ظهوره للعامة وخلواته ، « لا يثق بأحد من خاصته ثقته به ، ولا يركن إلى قريب أو نسيب ركونه إليه »[٤] ، لا يحجب عن الخليفة متى أراد المثول بين يديه ، وربما بات عنده الليالى ، لذلك كان يتطلب من متوليه أن يكون « صبيح الوجه ، فصيح الألفاظ ، طاق اللسان ، أصيلا فى قومه ، رفيعاً فى حسبه ، وقوراً حليما ، مؤثراً للجد على الهزل »[٥] و « من أرفع طبقات الناس وأهل المروءة والحشمة وزيادة العلم وعارضة البلاغة . . . كتوماً للأسرار ، وفياً عند الشدائد »[٦]

وكثيراً ما تولى « صاحب ديوان الإنشاء » منصب « الوساطة » فمثلا خلع على « ابى الفتوح موسى بن الحسن متولى ديوان الإنشاء سنة ٤١٢ هـ (١٠٢١ م) بالوساطة فى محرم سنة ٤١٣ هـ (١٠٢٢ م)[٧] . وكان « أبو الحسن طاهر بن وزير » كاتباً فى ديوان الإنشاء ثم تولى الوزارة سنة ٤٥٨ هـ (١٠٦٦ م)[٨] ، كما تولى « ديوان الانشاء »

---

(١) كان يحرص ابن طولون على أن يكون الكاتب مصرى الجنس . ابن الداية « سيرة احمد بن طولون » ص ١٥ والدكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن « النظم » ص ١٨٢

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١ ص ٩٥

(٣) « « جـ ١ ص ٩٦

(٤) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١ ص ١٠٢ و جـ ٣ ص ٤٩٠ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٤٤ والخالدى « المقصد الرفيع المنشا » ورقة ١٢

(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١ ص ١٠٤ و ١٠٥

(٦) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢١٥ و ٢١٦

(٧) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٣٤

(٨) « « ص ٥٣

الوزير الروذباري أيام الخليفة الظاهر وابنه المستنصر بعد الوزارة[١]، كما تولاه بعد الوزارة سنة ٤٥٢ هـ (١٠٦٦ م) «أبو الفرج محمد بن جعفر المغربي»[٢]، وبذلك كان للوزير بعد أن يصرف أن يتولى بعض الدواوين دون أن يرى في ذلك انتقاصاً لمركزه، وكان إذا أضيف إليه وهو وزير، باشره بنفسه أو فوضه إلى من يتحدث فيه عنه[٣].

ومن رسوم صاحبه أن يكون مقدماً على من عداه من أصحاب المنازل العالية، وحاجبه من الأمراء الشيوخ، وله في مجلسه المرتبة العظيمة والمخاد والمسند والدواة العظيمة الشأن لحسنها، يحملها له أستاذ من الأستاذين المختصين بالخليفة عند حضوره لدار الخلافة، غير أنها لم يكن لها كرسي لتوضع عليه كدواة قاضي القضاة. وكان «أول أرباب الاقطاعات في الكسوة والرسوم والملاطفات»[٤] وأعطى مرتبا شهرياً مقداره مائة وخمسون ديناراً.

أما أعوانه من أكابر الكتاب وأرباب الأقلام فهم:

١ — «صاحب التوقيع بالقلم الدقيق على المظالم»: وكانت رتبته جليلة تلي مباشرة رتبة صاحب الديوان لأنه قارىء الخليفة وجليسه، فكان يجلس مع الخليفة في أكثر أيام الأسبوع في خلوته، ويقرأ عليه ما يحتاج إليه من أيام القرآن الكريم أو أخبار الأنبياء والخلفاء السابقين، ويقرأ عليه «ملح السير ويكرر عليه ذكر مكارم الأخلاق، ويقوي يده في تجويد الخط وغير ذلك» لذلك كان يختار من بين الذين يجيدون الخط. ووظيفته تلي «كاتب الدست» في الرسوم والكساوي وغيرها، وله طراحة ومسند ودواة محلاة بالذهب وحاجب بحيث لا يدخل عليه أحد في موضعه في الديوان إلا بإذن، وإذا جلس الوزير صاحب السيف للمظالم كان إلى جانبه، يوقع

(١) ابن منجب «الأشارة إلى من نال الوزارة» ص ٣٥
(٢) « « ص ٤٨
(٣) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ١ ص ٩٣ و١٠٣ وابن منجب «الاشارة» ص ٣٣
(٤) القلقشندي «صبح الأعشى» ج ١ ص ١٠٢ وج ٣ ص ٤٩٠ والمقريزي «الخطط» ج ٢ ص ٢٤٤ والخالدي «المقصد الرفيع المنشا» ورقة ١٢

بما يأمر به على القصص (العرائض) فى المظالم »[١] وكان مرتبه مائة دينار شهريا[٢].

ب — « صاحب التوقيع بالقلم الجليل » وكانت مهمته الإشراف على تنفيذ ما يوقع به « صاحب القلم الدقيق » : فالمظالم ترفع أولا إلى « صاحب القلم الدقيق » فيوقع عليها بما يقتضيه أمر الخليفة أو الوزير أو بما يراه هو ، ثم تحمل إلى صاحب هذه الوظيفة ، فيفصل فيها ما أجمل الأمر الأول ، ثم تحمل بعد ذلك إلى الخليفة فيوقع عليها ، وعندئذ تسلم إلى الحاجب ليسلمها إلى أربابها وينفذ ما فيها .

ولصاحب هذه الوظيفة الطراحة والمسند فى مجلسه بغير حاجب[٣] . وكان كل كاتب من كتاب « كاتب الدست » يأخذ مرتباً شهرياً قدره ثلاثون ديناراً شهريا[٤]

وكان التهافت شديداً فى العصر الفاطمى على الألقاب التى كانت تكتب فى المكاتبات الرسمية ، وتعظيم شأن المخاطب والدعاء له ، والتكلف فى الأساليب ، لذلك كان بالديوان كل عارف بقواعد البلاط ورسومه ، حتى تشمل الأوراق الخارجة منه على الألقاب الصحيحة والدعوات المضبوطة واشترطوا فيهم أن يكونوا من الملمين باللغة والنحو والصرف والبلاغة والأعراب ، حتى تخرج الكتب منزهة عن الأخطاء اللغوية ، مشتملة على المعانى التى قصدت ، فتكون « كاملة الفضيلة خطاً ولفظاً ومعنى وإعراباً »[٥] فلا يوجه إليها اعتراض معترض ولا طعن طاعن . فمثلا استخدم « ابن بابشاذ » المتوفى سنة ٤٦٩ هـ (١٠٧٦ م) أيام الخليفة المستنصر بالله فى هذا الديوان مراجعاً يراجع ما يخرج منه انشاءاً ويصلح ما يراه من الخطأ فى الهجاء والنحو واللغة[٦] .

ويحدثنا ابن مماتى[٧] عن الصفات التى كان يجب أن يتميز بها كتاب الدواوين عامة فيقول : « يجب أن يكون الكاتب حراً مسلماً عاقلا صادقاً أديباً فقيهاً عالماً

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٩١ . والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤
(٢) » » ج ٣ ص ٥٢٦
(٣) » » ج ٣ ص ٤٩١ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٤
(٤) » » ج ٣ ص ٥٢٦ » » ج ٢ ص ٢٤٣
(٥) » » ج ١ ص ١١٣
(٦) الدكتور احمد بك أمين « ظهر الاسلام » ص ٢٠٥
(٧) ابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » ص ٥ و ٦

بالله تعالى ، كافياً فيما يتولاه ، أميناً فيما يستكفاه ، حاد الذهن ، قوى النفس . . . جميل الذكر ، طويل الروح ، كثير الاحتمال ، حلو اللسان . . . شديد الأنفة ، عظيم النزاهة ، كريم الأخلاق . . . لا يقبل هدية ، ولا يقبل من أحد عطية » .

وكان ديوان الإنشاء مزوداً بأنواع من الورق بعضها فاخر وبعضها عادى . وكان بعضها يصنع بمصر ، و بعضها يجلب من البلاد الأخرى . وكان الورق المنصورى أعظم الورق المصرى حجماً ، أما الورق المجلوب فكان منه الشامى «الحموى» المجلوب من حماة ، و « ورق الطير » أو « ورق البطائق » وكان يوضع لرقته تحت أجنحة الحمام الزاجل ، والورق «البغدادى» المجلوب من بغداد وقد كان أجود أنواع الورق المجلوب نوعاً وأكثرها اتساعاً .

ولما كان الكاتب صاحب صناعة فقد كان غالباً لا تفارقه دواته [1] ونعت الكاتب فى أواخر أيام الدولة الفاظمية بـ « الفاضل » و « الرشيد » و « العماد » وغيرها [2] .

(٤) **البريد** [3] : يرجع البريد إلى أيام أكاسرة الفرس وقياصرة الروم وكانت مسافات متفاوتة ، ويقول القلقشندى [4] إن معاوية بن أبي سفيان هو أول من استحدثه فى الإسلام ، وإنه أخذه عن الروم الذين ملكوا الشام وإن عبد الملك بن مروان (٦٥—٨٦هـ) أتقن نظامه وأحكم أمره بإدخال بعض التحسينات عليه ،

---

(١) الجهشيارى « كتاب الوزراء والكتاب » ص ٢١٤

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٥ ص ٤٤٣

(٣) البريد كلمة اختلف فى أصلها ، فقال بعضهم : إنها عربية مشتقة من برد بمعنى أرسل ، وقال البعض الآخر إنها كلمة فارسية معربة أصلها « بريد ذنب » ومعناها مقصوص أو مقطوع الذنب ، لأن الفرس ميزوا ذنب بغل البريد بالقص ، ثم حذف العرب كلمة ذنب . وقيل بل هى مشتقة من **Veredus** اللاتينية ومعناها فى الاصطلاح « أن تجعل خيل مضمرات فى عدة أماكن فاذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها وقد تعب فرسه ، ركب غيره فرساً مستريحاً وكذلك يفعل فى المكان الآخر حتى يصل بسرعة » ، وأما معناها اللغوى فهو أن البريد اثنا عشر ميلا ، ويظن أن الغاية التى كانوا قدروها بين بريد وبريد هى هذا القدر لسرعة وصول الأخبار . وقدرت هذه المسافة للبريد بأربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال . وكان يطلق على الرسول « بريد » . انظر جاستون فيت **Wiet** « المواصلات فى مصر فى العصور الوسطى » ترجمة الأستاذ وهبى ص ٤٢ وابن طباطبا « الفخرى فى الآداب السلطانية » ص ٧٨ والقلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١٤ ص ٣٦٦ و « تاريخ البريد فى مصر » ص ٢٤

(٤) «صبح الأعشى» جـ١٤ ص ٣٦٧و٣٦٨

حتى أدى خدمات جليلة فى إدارة شئون دولته ، وإن الخليفة الفاطمى جعل الإشراف عليه من اختصاص « صاحب ديوان الإنشاء » ، فمثلا فى عهد الحاكم بأمر الله عهد إلى « أبى عبد الله الحسين بن جوهر » بالبريد وديوان الإنشاء[1] ، وبذلك ربط بمقتضاه جميع أنحاء المملكة بشبكة من خطوط البريد البرى والجوى ، فكان البريد واسطة الاتصال بين القاهرة مركز المملكة وباقى الولايات التابعة لمصر ، وجعل إدارته تابعة لديوان الإنشاء .

أما البريد البرى فقد كان أيام الفاطميين فى الغالب بواسطة الخيل فى أنحاء الأقاليم المترامية الأطراف ، فكان لكل محطة من محطات البريد عدد من الخيل تعرف باسم « خيل البريد » ، تحت رعاية بعض الموظفين والسواس الذين عهد إليهم الإهتمام بأمرها حتى تؤدى عملها على أحسن وجه .

وكانت المحطات تزود بالماء الكافى والطعام والعلف والزاد لتقى من بها من أشخاص خيل من الجوع والظمأ ، كما كانت تعد بها المبانى لتقيهم برد الشتاء وحر الصيف ، ومن هذه المحطات يستطيع « البريديون » أن يستبدلوا جيادهم المتعبة بجياد أخرى مستريحة ، تعاونهم على تأدية مأموريتهم بأقرب وقت .

وكان الخليفة الفاطمى يختار « البريديين » ممن عرفوا بإخلاصهم له واتصفوا بالصفات الحميدة كالكفاية والذكاء ، لأنهم ربما حملوا رسالته لمن يريد توصيلها إليه مشافهة وربما عهد إليهم بمراقبة العمال والتجسس على الأعداء ، لذلك قال القلقشندى[2] إن من صفات البريدى « أن يكون قديراً على تنميق الكلام وتحسين العبارة . . . صحيح الفكرة والمزاج ، ذا بيان وعارضة ولين . . . صدوقاً بريئاً من الطمع ، وكان من واجب « أمير البريد »[3] السهر على سرعة إرسال بريد الخليفة وإذاعة أوامره كما عهد إليه تقديم التقارير الخاصة بالأعمال الادارية للخليفة ، وإعطاء قوائم السفر التى تجيز لحاملها ، الحصول من المحطات المختلفة على جياد بالعدد الذى يلائم مكانته وأهمية مأموريته .

---

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٤

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ١ ص ١١٥

(٣) سمى فى عصر المماليك بالديوادار . « تاريخ البريد فى مصر » ص ٣٩

وكان البريد خاصاً بأعمال الدولة لا لنقل مراسلات الجمهور[١] وكان البريدى يكلف بحمل البريد العادى إلى النواب والولاة ، فاذا برهن على إخلاصه سمح له بحمل الرسائل الهامة إلى من هم أرقى درجة كالملوك[٢] .

أما مراسلات الجمهور ، فكان أغنياؤهم يبعثون برسائلهم مع عبيدهم ، وينتهز الفقراء هذه الفرصة ليرسلوا خطاباتهم مع هؤلاء العبيد .

وكانت هناك شارة هى لوح من الفضة أو النحاس الأحمر فى حجم الكف منقوش على أحد وجهيه بعض العبارات الدينية واسم الخليفة لتميزه عن سائر إخوانه من موظفى الدولة ، ولتكسبه مكانة محترمة ولتجعله موضع الرعاية والتقدير[٣] ، ولعل هذه هى أول محاولة لتمييز البريديين عن غيرهم .

وكان البريدى على علم بالطرق ووعورتها ليتجنب الجبال والوهاد والأنهار ، فيكون أسرع فى تأدية وظيفته على أحسن وجه[٤] .

وقد عهد للبريدى أيضا بنقل بعض الأشياء كالثلج من سوريا إلى مصر لسد حاجة البلاط والموظفين والسكان وتخفيفا عن المرضى منهم ، وكان ما ينقل منه براً أنقى وأنظف مما ينقل بحرا بالمراكب[٥] . خصوصا وأن السفن تسرع أو تبطىء تبعاً للتيار مما لا يكفل السرعة ، لذا استعملت السفن لنقل الأشياء الثقيلة ولا سيما القمح بأمر الحكومة[٦] وكان البريد السريع Cursus Velox لنقل رسائل الدولة . والبريد البطىء Cursus Clabularis لنقل الأشياء الثقيلة[٧] ولم يقتصر الخليفة الفاطمى على هذا البريد العادى فى إرسال رسائله ، بل استخدم الحمام الزاجل ، الذى كانت له مطارات منتظمة وكان الحمام يحمل برقبته وأقدامه علامات مميزة ، وكان له أشخاص يعنون به ويدربونه

---

(١) « تاريخ البريد فى مصر » ص ٢٦

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١ ص ١١٥

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ١ ص ١١٤ « وتاريخ البريد فى مصر » ص ٣٩

(٤) ابن خرداذبه « كتاب المسالك والممالك » ١٨٥

(٥) جاستون فييت « المواصلات فى مصر فى العصور الوسطى » فى EgyPte-Contemporaine سنة ١٩٣٣ م) ص ٢٤١ — ٢٦٤ وترجمة الأستاذ وهى ص ٥٣ وأنظر Nasiri-Khosrau, Sefer-Nemeh P, 153.

(٦) « تاريخ البريد فى مصر » ص ٢٩

(٧) « » ص ٣٠

فيأخذونه بعيداً عن برجه ويتركونه حتى يعود إليه ، ثم يزيدون المسافة عن برجه تدريجياً ليتمكن من قطع المسافات البعيدة .

فإذا نزل الحمام إلى برج آخر نقل البراج ما يحمله على جناحه إلى طائر آخر ليوصله إلى المنزلة التى تليها [١] ، فيكون أشبه بخيل البريد وإن كان أكثر سرعة لأن مراكزه كانت تزيد عن مراكز البريد الجوى مسافة .

وكان الإيجاز من أهم مميزات الرسائل التى ينقلها الحمام الزاجل ، فكان يستغنى فيها عن المقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة مما كانت تمتاز به رسائل هذا العصر ، وكان يكتفى فقط بذكر التاريخ والساعة وإيراد المطلوب فى صيغة مقتضبة كالعبارات المرسلة اليوم من مكاتب التلغرافات فى البرقيات [٢] ، يكتب ما يراه بعبارة مختصرة على ورق رقيق حتى لا يعوق سرعة الطائر أو يعجزه عن القيام بمأموريته ، وكان يطلق على هذا الورق إسم «ورق بريد الحمام» أو «ورق الطير» ، وتشد الرسالة تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها [٣] ، وقد جرت العادة لزيادة الإطمئنان والثقة فى وصولها أن تكتب الرسالة من صورتين ترسلان على دفعتين بين الدفعة الأولى والثانية قدر ساعتين ، حتى إذا ضلت إحدى الحمامتين أو قتلت أو افترستها الجوارح أو وقعت فى أيدى الأعداء أمكن الاعتماد على وصول الحمامة الأخرى ، وقد جرت العادة أيضاً ألا يطلق الحمام فى الجو الممطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافى [٤]

كذلك جرت العادة ألا تحمل البطاقة إلا فى جناحها ، لحفظها من المطر ولقوة الجناح . وكان يتوخى البراجون الابعاد فى التسريح عن مستقر الحمام لئلا ترجع إلى أبراجها إذا قربت المسافة ، وإذا أريد تسريح الطائر إلى الاسكندرية فلا يسرح إلا من منية (ميت) عقبة بالجيزة ، أما إذا أريد تسريحه إلى الشرقية فلا يسرح إلا من مسجد التبر خارج القاهرة، وهكذا [٥] .

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ١٤ ص ٣٩١

(٢) السيوطى « حسن المحاضرة » ص ١٦٦ « وتاريخ البريد فى مصر » ص ٤٤

(٣) المقريزى « الخطط » ج ٢٣ والسيوطى « حسن المحاضرة » ص ٦٦

(٤) « « ج ٢ ص ٢٣١ و ٢٣٢ « تاريخ البريد فى مصر » ص ٤٤ وانظر Lane-Poole, Egypt in the Middle Ages, p 246

(٥) السيوطى « حسن المحاضرة » ص ١٦٦

وكان الطائر إذا سقط بالبطاقة لا يقطع البطاقة بيده إلا الخليفة ، وكان البراجون يديمون النظر إلى الجو لرؤيته ، فاذا سقط حمل بسرعة وعناية إلى مكان الخليفة ، ويأمر بإدخاله عليه عقب وصوله ، فيترك طعامه إن كان آكلا ويستيقظ من نومه إن كان نائماً ، حتى لا يفوت على نفسه ورعيته الأمور الهامة العاجلة(١) .

أما رواتب البراجين فلم تقل عن رواتب زملائهم فى البريد البرى (٢) وكان الأفراد بمصر يعنون بتربية الحمام الزاجل ، وكانت الحكومة تستخدمه فى أغراضها لأعمال الدولة (٣) ولا أدل على اهتمام الدولة الفاطمية بهذا الحمام من أن وزير الخليفة العزيز بالله أرسل يوماً رسالة بالحمام إلى دمشق ، وكانت المسافة لذلك تقطع على الأكثر فى ثلاثة أيام أو أربعة (٤) فاستدعى ابن كلس أرباب الحمام وسألهم عما بدمشق من طيور مصر ، وأسماء من هى عندهم وكانت مائة ونيفاً وعشرين طائراً . ثم التمس من طيور دمشق التى هى فى مصر عدة فأحضرها ، وكتب إلى نائبه بدمشق يعرفه بعدد الطيور الموجودة فى عاصمة الأمويين القديمة ، وبأسماء من هى عندهم ، ويأمره بإحضارها إليه جميعها وأن يشد على كل طائر منها القراصيا ويسرحها فى يوم واحد ، فوصلت أغلب الحمائم وعلى جناحها القراصيا ، فقدمها للعزيز بالله .

وكان الحمام الزاجل يستخدم فى الحروب والسياسة والإدارة والتجارة لحمل الأخبار كما استخدموه فى اللهو ، فقد حدث مرة أن طائراً لابن كلس سبق طائراً للعزيز فى سباق أقيم للطيور ، فشق ذلك على الخليفة . واتخذها أعداء الوزير فرصة للطعن فيه ، فكتبوا إلى الخليفة أن يعقوب بن كلس اختار من كل صنف أعلاه ، ولم يترك لأمير المؤمنين إلا أدناه حتى الحمام ، فبلغ ذلك الوزير فكتب إلى العزيز :

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ص ١٦٦

(٢) خليل بن شاهين الظاهرى « زبدة كشف الممالك » ص ١١٦

(٣) ومن الطريف أن الحمام الزاجل استخدمته القوات المحاربة فى الحرب العالمية الثانية وتقلوه فى أقفاص ، وذلك أن الطائرات المتحالفة كانت تلقى أقفاصاً بالباراشوت فيها حمام زاجل وفيها تعليمات بأن من يعثر على بعض هذا الحمام يستطيع أن يكتب المعلومات المهمة عن العدو من ناحية موقعه أو مبلغ استعداده ، ثم يربطها فى رجل الحمامة الزاجلة ويطلقها وبذلك تطير الحمامة إلى المكان الذى جاءت منه ، فتستفيد بذلك الحلفاء

(٤) جاستون فييت « المواصلات فى مصر فى العصور الوسطى » ترجمة الأستاذ وهبي ص ٤٥

قل لأمير المؤمنـــين له العلى والمثل الثاقب
طائرك السابق ولـكنه لم يأت إلا وله حاجب

فأعجب العزيز بالله من حدة ذكاء ابن كلس وسرعة خاطره .[١]

وكان لانتظامه أثر محسوس فى تسهيل أعمال الحكومة ، وتفقد الحالة فى أنحاء المملكة ، والإلمام بكل صغيرة وكبيرة من أعمال الولاة والحكام ، وصد الغارات عن المملكة فى الوقت المناسب ، وكانت إدارة بريد الحمام منوطة بحكام الأقاليم[٢] وكانت الورقة التى تكتب فيها الرسالة بهذه المراسلة الهوائية تعرف « بالبطاقة »[٣]

وأفرد لصاحب البريد ديوان ، وعهد اليه بالإشراف على جميع الكتب المرسلة والحاضرة من جميع النواحى ، ليصل كل كتاب إلى الموضع المرسوم له ، وعهد إليه بالاشراف على البريديين والبراجين وتنجيز أرزاقهم . وتولى « عرض كتب أصحاب البريد والأخبار فى جميع النواحى على الخليفة »[٤] .

أما أهم الخطوط البريدية[٥] بمصر فكانت :

١ ــ الخط من القاهرة إلى قوص :

ويمر بالجيزة وزاية أم حسين وونا وببا ودهروط وقلوصنا ومنية ابن خصيب والأشمونين ودرده سربام ومنفلوط وأسيوط وطا والمراغة وبلصفوره وجرجا والبلينا والكوم الأحمر ودندرة وقوص .

٢ ــ الخط من قوص إلى بلاد النوبة :

مارا بأسوان على الهجين (Dromedary's.) .

٣ ــ الخط من قوص إلى سواكن :

مارا بكيمان قفط ولقيطة وعيذاب وبنى عامر وحميثرة وسواكن .

---

(١) « تاريخ البريد فى مصر » ص ٤٤

(٢) » » ص ٤٣

(٣) الأستاذ أمين الخولى بك « الجندية فى الاسلام » ص ٨٥ والبستانى « دائرة المعارف » ج ٧ ص ١٦٨

(٤) ابن خرداذبه « كتاب المسالك والممالك » ص ١٨٤

(٥) « تاريخ البريد فى مصر » ص ٣٥ و ٣٦ و ٤١

٤ ــ الخط من القاهرة إلى الاسكندرية عن طريق وردان :

ماراً بالجيزة وجزيرة القط ووردان وطرانه ودمنهور ولقينه والاسكندرية .

٥ ــ الخط من القاهرة إلى الاسكندرية عن طريق قليوب :

ماراً بقليوب ومنوف والمحلة والنحريرية والاسكندرية .

٦ ــ الخط من القاهرة إلى دمياط :

ماراً بسرياقوس وبلبيس والسعديين والبيضا وأشمون ودمياط .

٧ ــ الخط من دمياط إلى غزة .

ماراً بأشمون والصالحية وقاطية والعريش والخروبة ورفح وغزة .

وكانت أهم طرق البريد بواسطة الحمام هي الخطوط الآتية :

١ ــ خط بين القاهرة والاسكندرية .

٢ ــ خط بين القاهرة ودمياط .

٣ ــ خط بين القاهرة والوجه القبلي « قوص وأسوان وعيذاب » .

٤ ــ خط بين القاهرة ودمشق عن طريق غزة .

وهى نفس الخطوط التى انتظم فيها نقل البريد بواسطة الجياد فى ذلك العهد غير أن الحمام كان يقطع المحطة فى ثلث الوقت الذى كان يقطعها فيه الجواد .

الشرطة : كانت الشرطة عدة الخليفة ونائبه فى حفظ الأمن وإيجاد الطمأنينة بين الناس ، فكان صاحبها يراقب الجناة والمفسدين والمريبين ، فكانت وظيفة دينية منذ ولادتها ، وابتدأت بسيطة فى أول نشأتها شأن كل شيء مستحدث فكان نظام العسس [١] وهو الطواف ليلا للبحث عن أهل الريبة أول مظاهرها ثم تطورت يوما بعد يوم حتى أصبحت فى خلافة الامام على كرم الله وجهه من الوظائف التى لا يتولاها إلا علية القوم .

وتغير لقب متوليها فأصبح «صاحب الشرطة» بعد أن كان « رئيس الشرطة » وأصبح متوليها من كبار الموظفين المرشحين للحجابة والوزارة[٢] .

---

(١) أول من أوجد نظام العسس هو الخليفة عمر بن الخطاب ومنع الرئيس من التجسس لأنه منهى عنه

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢١٩

وبعد أن كانت وظيفة تابعة للقضاء تنفذ أحكامه فيتولى صاحبها إقامة الحدود، نجدها تبلغ الرشد أحيانا وتطالب برفع هذه التبعية فتنفصل عن القضاء وتختص بالنظر فى الجرائم [١] ولكن استقلالها لم يكن فى أغلب الأحيان تاما، فقد كان صاحبها فى أيام الدولة الفاطمية يساعد القضاء فى إثبات التهم ونفيها وينفذ الأحكام القضائية الصادرة من القاضى أو المحتسب؟ علاوة على عمله الأصلى وهو بث الأمن والطمأنينة فى البلاد [٢] وإقامة الحدود والتعازير على الجناة والمذنبين [٣] يقيمها وفق القواعد الشرعية التى سنها النبى عليه الصلاة والسلام، واقتفى أثره فيها الإمام على وغيره من الخلفاء.

فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم « أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأوتى بسوط مكسور، فقال فوق هذا (أى فى الإيلام والإيذاء لأن المكسور يخف به الإيلام)، فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته، فقال بين هذين (أى لا المكسور ولا الجديد، بل الوسط) فأوتى بسوط قد رُكب به فلان فأمر به فجلد [٤] »، وقد بين الامام على كرم الله وجهه كيفية الضرب فى الحد فقال « اضرب واعط كل عضو حقه واتق الوجه والفرج [٥] ».

وكان صاحب الشرطة يضرب المرأة وهى قاعدة بعد أن تلف عليها ثيابها حتى لا تبدو عورتها، وكان يجلد المرأة والرجل جلدا ليس بالتمطى ولا بالخفيف، بل قواما بين الجلدين [٦]، وكان كل من الزانى والشارب إذا نفذ عليه الحد خلعت عنه ثيابه وضرب فى إزار، إلا القاذف فكان يضرب وعليه ثيابه ما لم تكن فروا فتنزع عنه [٧].

وكانت القاعدة أن ليس على مستكره حد [٨] وكانت تجرى الحدود والتعازير

---

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « تاريخ الاسلام السياسى » ج ١ ص ٥٨١ و ٥٨٢

(٢) وكان من رسم صاحب العسس أن يطوف كل ليلة حول القصر فى ألف رجل بالطبول الخفاف والبوقات. أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٨٨

(٣) هذا التوسع فى الاختصاص كان موجوداً أيضاً أيام الأمويين والعباسيين

(٤) « صحيح مسلم » ج ٥ ص ١٢٥

(٥) أبو يوسف « الخراج » ص ١٩٣

(٦) « « ص ١٩٣

(٧) « « ص ١٩٨

(٨) « « ص ١٩٩. وفى السنن للبيهقى عن أبى عبد الرحمن السلمى « أتى عمر بامرأة جهدها العطش فمرت على راع فاستسقت فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها ففعلت، فشاور الناس فى رجمها فقال على: هذه مضطرة أرى أن يخلى سبيلها، ففعل » وهذه هى نظرية الضرورة فى القانون الجنائى الحديث، مؤلفنا « القضاء فى الاسلام » ص ٦-٨ نقلا عن ابن قيم الجوزية « الطرق الحكمية » ص ٦

على المسلمين وغيرهم . فإذا سرق المسلم من الذمى فإنه يلزمه من الحد ما يلزم السارق من المسلم ، فإذا كان السارق ذميا فإنه يلزمه ما يلزم السارق المسلم [(١)] ، كذلك « الذمى إذا استكره المرأة المسلمة على نفسها ، فعليه من الحد ما على المسلم [(٢)] » .

أما الشرطة بعد الفتح العربى لمصر فقد كانت أيام عمرو بن العاص فى مدينة الفسطاط وكان يطلق عليها « دار الشرطة السفلى » ، وبقيت كذلك حتى قدوم جوهر لمصر ، وكان صاحبها عند الفتح هو « على بن الحسن بن لولو » الذى صرفه جوهر فى شوال سنة ٣٥٨ هـ وأسندها إلى « عروبة بن ابراهيم » وورد شبل المعرضى [(٣)] .

ولما أنشئت مدينة العسكر « أنشئت فيها دار أخرى للشرطة أطلق عليها دار الشرطة العليا [(٤)] » . فلما استولى الفاطميون على مصر جعلوا القاهرة مقر الشرطة العليا ، وقلد المعز لدين الله عند ما قدم مصر الشرطتين السفلى والعليا وأشياء أخرى إلى « أبى الفرج يعقوب بن كلس » الوزير و « عسلوج ابن الحسن » وكتب لها بذلك سجلا قرىء يوم الجمعة على منبر جامع احمد بن طولون [(٥)] وبذلك أصبحت العادة فى العصر الفاطمى أن يعلن عن صاحب الشرطة فى المساجد الجامعة .

وفى سنة ٣٧٤هـ (٩٨٥م) أسند المعز لدين الله « الشرطة العليا » لجبر بن القاسم [(٦)] ثم جمع له الشرطتين العليا والسفلى [(٧)] ، وتولى أبو الفتوح موسى بن الحسن « الشرطة السفلى » أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله ، ثم خلع عليه لولاية الصعيد فى جمادى الآخرة من سنة ٤١٢هـ (١٠٢١م) [(٨)] .

---

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ٢١٠

(٢) « « ص ٢١٢

(٣) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٦

(٤) لعل « صاحب الشرطة العليا » يحكم على الخاصة وأهل المراتب السلطانيـــة من أصحاب الجاه و « صاحب الشرطة الصغرى » يحكم على العامة ، أما فى قرطبة فقد أوجد سنة ٣١٧هـ (٩٢٩م) عبدالرحمن الناصر شرطة ثالثة سميت بالشرطة الوسطى يحكم صاحبها على أصحاب الطبقـــة الوسطى . الأستاذ الغوابى « عبد الرحمن الناصر سيرته ونظم الحكم فى عصره » ص ١٠٦

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » (طبعة القاهرة ١٩١٩م) ص ٤٥ وابن دقماق « الانتصار بواسطة عقد الأمصار » ج ٤ ص ١١ و ٤٥ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٢ و ٧٦ و ٩٥ و ٩٦

(٦) ابن منجب « الاشارة » ص ٢٣

(٧) « « ص ٢٤

(٨) « « ص ٣٤

وبذلك جمعت الشرطتان أحيانا لرجل واحد .

وكما كان عابس بن سعيد أول من جمع له مسلمة بن مخلد الأنصاري أمير مصر من قبل معاوية مع الشرطة القضاء سنة ٦١ﻫ ، كذلك كثيراً ما جمع لصاحب الشرطة فى العصر الفاطمى الشرطة والقضاء معا ، فمثلا فوض يعقوب بن كلس فى سنة ٣٦٩ ﻫ « الشرطة السفلى » لعلى بن سعيد الجلجولى فنظر فيها وفى القضاء [١] ، وقد حدث نتيجة لهذا الجمع أحيانا نزاع بين صاحب الشرطة وبين القاضى الذى كان يعتبر نفسه صاحب الولاية الشرعية الأولى ، وعند ذلك يتدخل الخليفة أو الوزير ، فكان الوزير يقرر أحيانا بأن ليس لأحدهما أن يعترض على الآخر فيما حكم فيه ، كما حصل فى سنة ٣٦٩ﻫ (٩٧٩م) وكما حصل سنة ٣٩٨ﻫ (١٠٠٧م) عند ما منع « مالك بن سعيد الفارقى ويكنى أبا الحسن » صاحب الشرطه من التكلم فى الأحكام الشرعية[٢] .

وكثيراً ما حسم الخليفة النزاع بإضافة الحسبة إلى صاحب الشرطة ، فيصبح اختصاصه بذلك مستقلا عن اختصاص القاضى [٣] ، فمثلا ولى الحاكم بأمر الله قائد القواد أستاذ الأستاذين « غبن » الشرطتين والحسبة بالقاهرة ومصر والجيزة [٤] وكان الخليفة ينهى النزاع أحياناً بمنع صاحب الشرطة من التكلم فى الأحكام الشرعية كما حدث سنة ٤٠٠ﻫ (١٠٠٩م) [٥] ، وكانت لا تقام الحدود فى المساجد أو فى أرض العدو [٦] .

وزيادة فى اطمئنان الخليفة الفاطمى إلى عدالة صاحب الشرطة ، كان أحيانا ينصب فى الشرطة وفى كل بلد شاهدين من العدول ، ويأمر ألا يقام على مرتكب جريرة حد إلا بعد أن يصح عند ذينك الشاهدين أنه مستوجب للحد كما فعل الحاكم بأمر الله [٧] واشترط فى الاعتراف أن يكون اعترافا صحيحا أى غير مصحوب بتهديد أو

---

(١) الكندى « كتاب الولاة وكتاب القضاة » ص ٤٢٠ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٩١

(٢) الكندى ص ٢٩١ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٢١٣

(٣) « ص ٤ — ٦ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ وج ١٠ ص ٤٦١

(٤) قطع الخليفة الحاكم يدى « غبن » ولاه سنة ٤٠٤ ﻫ (١٠١٣ م) ثم قتله سنة ٤٠٥ ﻫ (١٠١٤ م) . ابن منجب ص ٣٥

(٥) الكندى ص ٦٠٤ وابن حجر ورقة ٢١٣

(٦) أبو يوسف « الخراج » ص ٢١٢

(٧) ابن سعيد « كتاب المغرب فى حلى المغرب » ص ١٢٣ !

وعيد ، فإذا أخافه أو أجاعه أو حبسه ليقر على نفسه فلا يقام عليه الحد ، كذلك إذا أقر شخص بجريمة ثم أنكرها فلا يجب عليه شيء [١] ، ومن فجر بامرأة ثم تزوجها فانه يحد ، وكذلك يحد لو فجر بأمة ثم اشتراها [٢] ، وكان القاضي يجمع أحيانا بين القضاء والشرطة والمظالم .

ويشبه الدكتور حسن ابراهيم حسن بك في كتابه « تاريخ الإسلام السياسي [٣] » صاحب الشرطة اليوم بالمحافظ ، لأنه عبارة عن رئيس الجند الذي يساعد الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين ، لذلك كان يختار من علية القوم ومن أهل العصبية والقوة .

(ب) النظام الحربي

عظمت عناية الفاطميين بكل من الجيش والأسطول ، لذلك سنبحث نظام الجيش وديوانه ، ونظام الأسطول المصري وما وصل إليه من تقدم في ميدان الصناعة الحربية والبحرية ، لنبين للقارىء كيف بلغ النظام الحربي أيام الفاطميين شأواً بعيداً من الرقي ، سمح للبلاد المصرية بأن تظهر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية في ذلك الوقت ، أما أهم الدواوين الموجود بها كبار الموظفين الحربيين ، فهي :

(١) **ديوان الجيش** [٤] : كان هذا الديوان أول ديوان وضع في الإسلام وكان يسمى « ديوان الجند » ، وكان يرأسه موظف كبير يختار دائما من المسلمين وكان ينقسم أيام الدولة الفاطمية إلى قسمين « ديوان الجيش » و « ديوان الرواتب » ، ولذلك سمي « ديوان الجيش والرواتب » ، وقد أعد لمعرفة أحوال الأجناد في مصر والولايات التابعة لها من الحياة والموت والمرض والصحة والغيبة والحضور ، وتحصي فيه أعمالهم وتحفظ جميع الأوراق المتعلقة بهم ، وإلى صاحبه المسمى « متولي ديوان الجيش [٥] »

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ٢٠١ — ٢٠٩
(٢) « « ص ٢١١
(٣) ج ٢ ص ٢٠٧
(٤) يقابل وزارة الدفاع في زماننا
(٥) يشبه في الوقت الحالي وزير الدفاع

أو « صاحب ديوان الجيش » الرتبة الجليلة والمكانة الرفيعة ، لأن وظيفته من أعلى الوظائف ، إليه مرجع شئون الجند وعرض الأجناد وخيولهم والنظر فى أمورهم وإقطاعاتهم ، وبين يديه حاجب وله مرتبة على غيره لجلوسه بين يدى الخليفة ، وله الطراحة والمسند [١] ومرتبه أربعون ديناراً شهرياً [٢] ، وقد يتولى صاحبه الوزارة فمثلا تولى ديوان الجيش سنة ٣٨١هـ (٩٩١م) الروذبارى واستمر ينتقل فى الوظائف حتى تولى الوزارة [٣] .

ولقد كان الخليفة عمر أول من جعل الجندية مخصوصة ، وجعل لها ديوانا للاشراف عليهم سمى بديوان الجند ، فيه تقيد أسماؤهم وأوصافهم ومقدار أرزاقهم وإحصاء أعمالهم . ولقد أكمل الأمويون والعباسيون ما بدأه ابن الخطاب بتنظيم ديوان الجند.

وكان الجيش حتى عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هو ٦٨٥ — ٧٠٥م) من العنصر العربى فلما توسع الأمويون فى فتوحهم استعانوا بالبربر فى الجيش ، وازداد عدد الجيش مئات الألوف من الجند أيام العباسيين ودخله الفرس ولاسيما الخراسانيين ثم الترك .

وقد اتخذ ابن طولون عددا وافرا من جند السودان والروم ، واتخذ « مدينة العسكر » مقاما لهم ، ولما ضاقت بهم اتخذ « مدينة القطائع » وفيها أقامت القطائع المختلفة من جند السودان والنوبيين وغيرهم ، وكان بقصر ابن طولون مكان يشرف منه فى يوم عرض الجيش الذى بلغ بين سبعين ومائة ألف مقاتل [٤] ، وكان حرس خمارويه « يلبسون الأقبية [٥] من الحرير والديباج ويتمنطقون بالمناطق العريضة الثقيلة ويتقلدون بالسيوف المحلاة » ، فإذا سار خمارويه فى موكبه للنزهة أو للصيد أو للاحتفال بعيد من أعياد الدولة ومواسمها ركب فرسا وتقلد سيفا بحمائل وتبع حرسه طوائف العسكر المختلفة ، وفى المؤخرة جند السودان عليهم الأقبية والعمائم السود حاملين سيوفهم وخوذهم .

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٢
(٢) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٤٣
(٣) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٣٥
(٤) Dr. Zaki Mohamad Hassan Bey, *Les Tulunides P. 167*
(٥) الأقبية جمع قباء وهو ثوب يلبس فوق الثياب

لذلك بلغ جيش الأخشيد ، وكانوا من طوائف مختلفـــة كالأتراك والروم أربعمائة ألف مقاتل[١] عدا حرسه الخاص ، وقد انقسم الجند فى عهد أنوجور ابن الأخشيد إلى الكافورية أنصار كافور والأخشيدية أنصار الأسرة الأخشيدية ، والجيش هو الذى يذود عن حياض الدولة ويحمى ذمارها فكان إليه رد المغيرين على البلاد وتوسيع رقعتها ، كما كان إليه رد الأمن إلى نصابه إذا حدثت الثورات والفتن وغير ذلك ، ولقد كان الجيش أيام الدولة الفاطمية مختلف الأجناس واللغات[٢] ، فكانت الجنود التى رافقت جوهرا إلى فتح مصر كثيرة العدد[٣] وكانت الجنود التى سار بها الخليفة المعز لدين الله إليهـا بعد الفتح خليطا من العرب والبربر والصقالبة والروم والأغلبية فيها للبربر ، وكان جيش المعز عظيما حتى قيل : « لم يطأ مصر بعد جيوش الاسكندر الأكبر من الجيوش أكثر من جيش المعز لدين الله »[٤] إذ كان معها من السلاح والعدد والكراع ما لا يوصف ، واختطت القبـــائل المؤلف منها الجيش خطة عرفت بها حول القصر[٥] ، وقدّر ناصرو خسرو الجيش أيام الخليفة المستنصر بحوالى مائتين وخمسة عشر ألفاً من البيادة[٦] وخمسة وثمانين ألفاً من

---

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠هـ) ج ١ ص ٩٤

(٢) استمر الجيش عربياً لحماً ودماً فى الغالب حتى أواخر الدولة الأموية ، فلما جاءت الدولة العباسية دخل عنصر الأتراك فى الجيش بكثرة ، وكما ظهر نجم العباسيين على أيدى أهل خراسان كذلك ظهر نجم الفاطميين على يد المغاربة من كتامة — عصب الخلافة الفاطمية — وغيرهم من القبائل كالبرقيين والصنهاجيين وغيرهم ، ولكل طائفة منهم قواد ومقدمة يحكمون عليهم وقيل إن عدد الكتاميين كانوا عشرين ألف فارس القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى (١) ج ١ ص ٣ و ٤ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٢ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٥٢

(٣) حتى أن جوهراً عند ما رحل من أفريقيـة يوم السبت ١٤ ربيع الأول سنة ٣٥٨هـ لتسلم مصر أنشده الشاعر محمد بن هانىء عند رحيله من القيراوان قوله : —

رأيت بعينى فوق ما كنت أسمــع ... وقد راعنى يوم من الحشد أروع

أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٢٨ و ٢٩

(٤) ويقدر النويرى من قدم فى خدمة المعز لدين الله عند قدومه لمصر بمائة ألف مقاتل كتامى وأربعين ألف من البربر وستين ألف من الزنوج « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٤ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٦

(٥) ولكى يتجنب جوهر كل ما يكدر راحة السكان لم يبح للمغاربة سكنى مدينـــة « مصر » ولا المبيت بها ، وكان إذا أرخى الليل سدوله أطلق منادياً ينادى فى شوارعها وأزقتها « لا يبيتن أحد فى المدينة من المغاربة »

(٦) منهم ثلاثين ألف نوبى وسودانى وعشرة آلاف سورى وكردى وتركى وثلاثين ألف من الأرقاء المجلوبين من وسط أفريقية

الخيالة[١] ، أما حرس القصر فبلغ عددهم عشرة آلاف جلبـــوا من أفريقية وآسيا وأوروبا[٢] .

وحيثما وجد الخليط من الجند ، وجد التحاسد والتنافس بينهم ، وقامت الفتن والثورات ، ووجد من الخلفاء من يقدم عنصراً على آخر ويقربه إليه فمثلا قرّب المعز لدين الله جند كتامة ، واختط لهم حارة كتامة لأنهم نصروا آباءه[٣] .

كما اصطنع ابنه العزيز بالله المماليك الديالمة والمصامدة والأتراك وجعلهم خاصته وبطانته ، فأسقط ابن كلس المغاربة واستخدم المشارقة فى سنة ٣٧٠ هـ (٩٨٠ م) من الترك والاخشيدية[٤] ، ثم رجع نفوذ كتامة لما ولى « ابن عمار » الكتامى « الوساطة » ، فلما ولى « برجوان » الصقلبى أغرى الخليفة الحاكم بأمر الله بهم ، فقتل منهم خلقاً كثيرا .

كذلك انحطت مكانة كتامة أيام الخليفة « الظاهر » الذى مال إلى الأتراك والمشارقة . وكما استكثر المعتصم العباسى سنة ٢١٨ هـ من الأتراك لأن أمه كانت تركية فولاهم حراسة قصره وأسند إليهم أعلى المناصب ، كذلك ارتفع سهم العبيد أيام الخليفة المستنصر لأن أمه كانت منهم فكرهت الأتراك وأغرت العبيد بهم وعاونتهم بالأموال والسلاح على الأتراك فوقعت حروب كثيرة بينهم[٥] .

ولقد قامت الحرب بين فرق العساكر أحياناً كما حدث بين الريحانية والجيوشية أيام الخليفة الحافظ[٦] ، كما كانت تحدث تماماً بين المغاربة والأتراك أو بين الأتراك والعبيد[٧] عند ما يزاد فى أرزاق طائفة وتنقص من أرزاق أخرى ، وبذلك امتدت إلى الجيش العصبية القومية .

---

(١) ممن أتوا من شمال أفريقية من عرب وبربر أو من عرب الحجاز

(٢) O'leary, A short History of The Fatimid Khalifate pp. 198—200

(٣) على مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ ١ ص ٩

(٤) النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ص ٤٩

(٥) ابن ميسر « أخبار مصر » جـ ٢ ص ١٧ والعينى « عقد الجمان » مجلد ٢ جـ ١٧ ص ٢٤٣ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٥ ص١٩ وابن إياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص٤٨ وعلى مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ ١ ص ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٤

(٦) النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ص ٨٩ . وكلاهما من الجيوش الأرمنية السورية التى قدمت مع بدر الجمالى ، نزلت الطائفة الأولى بحارة العطوفية والثانية بالحسينية

(٧) النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ص ٦٤ و ٦٧ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ص٥٣

أما تعبئة الجيوش وطرق القتال فقد نالوا فيها حظاً عظيماً ، فبعد أن كانت الطريقة القديمة الكر والفر بلا انتظام ، أصبحوا يقاتلون صفوفاً كالحائط الممتد ، تسير بهذا الشكل لمقاتلة عدوهم متضامنين ، ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه ، كما يفعلون فى الصلاة وفق قوله تعالى « إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص [١] » .

كما كانوا يقسمون الجيش إلى خمسة أقسام : « مقدمة » وتكون أمامه لتبدأ المناوشات وتتعرف الطرق وترتاد المواضع وهى غالباً من الفرسان ، « وقلب » وهو وسط الجيش وفيه يتخذ القائد العام مركزه غالباً حتى يراه جميع الجند لتنفيذ جميع أوامره ، أو فى المقدمة ليثير حماسة الجند ويلقى الفزع فى نفوس أعدائه ، أو فى عريش له على ربوة يشرف منها على جيشه .

أما الكتيبة الثالثة فتوضع « يمنة » وتسمى « الميمنة » ، كما توضع الرابعة على يسارها وتسمى « الميسرة » ، ويطلق عليهما المجنبتان أو الجناحان ، وتوضع الكتيبة الخامسة فى الخلف وتسمى « ساقة الجيش » .

وكان لكل فرقة من هذه الفرق الخمس أمير يأتمر بأمر القائد ، يقال له « صاحب الميمنة » أو الميسرة وهكذا ، ولهذا يسمى الجيش خميسا لقسمته إلى خمسة أقسام[٢] ، ثم تفننوا فى طرق التعبئة للجيوش ، وكانوا دائماً شديدى الحرص على المحافظة على خطوط رجعتهم .

أما الجيش فقد كان يتألف من الفرسان والرجالة ، على كل عشرة عريف ، وعلى كل عشرة عرفاء نقيب ، وعلى كل عشرة نقباء قائد ، وعلى كل عشرة قواد أمير ، وكان سلاحه السيف أشرف السلاح عند العرب [٣] . وكانت على [٤] أنواع منها

---

(١) الآية ٤ من سورة الصف رقم ٦١ . وكان الامام على يوصى جنده فى واقعة صفين فيقول « فسووا صفوفكم كالبنيان المرصوص ، وقدموا الدارع وأخروا الحاسر وعضوا على الأضراس »

وكان عدد « الجريدة » قليلا ويليها « السرية » المؤلفة من ٥٠ جنديا إلى أربعمائة ، أما « الكتيبة » فهى المؤلفة من ٤٠٠ جندى ، إلى ألف جندى ، و « الجيش » من ألف إلى أربعة آلاف . الأستاذ الشيخ أمين الخولى بك « الجندية فى الاسلام » ص ٢٣ نقلا عن الثعالبى « فقه اللغة » (طبعة مصر سنة ١٣٢٥هـ) ص ٢٢٠

(٢) أخذ نظام التعبئة أى تقسيم الجيش إلى كتائب عن الفرس

(٣) اشتق من قولهم ساف ماله أى هلك ، لأن السيف سبب الهلاك

(٤) المهند أو الهندوانى نسبة إلى الهند ، والحاربة نسبة إلى الحيرة ، والمشرفى نسبة إلى المشارف (قرى=

الطويل والقصير وغيرهما وكانت تتخذ للسيوف حمائل تكون على الأكتاف أو يتخذ لها معاليق ، وكانوا يستعملون الأقواس وهى مصنوعة من الخشب الذى شد طرفاه بخيط أقصر من قضيبه ليتقوس ، والسهام مثلها مصنوعة أيضا من الخشب ، يركب فيها من الأمام قطعة مدببة من الحديد وأتقنوا الرمى بالنبل ، ولا غرو فقد كان الرسول عليه السلام يقول : « اركبوا وارموا وأن ترموا أحب إلىّ من أن تركبوا » ويقول أيضا « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمى ، ألا إن القوة الرمى ، ألا إن القوة الرمى » . وقال أيضا « علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل » وعملوا من الأقواس آلات مركبة لقذف السهم قذفا شـــديدا ، وبعضها لقذف عدة سهام دفعة واحدة ، وكانت المقاليع أبسط الآلات القاذفة وتلحق بالقسى.

والرماح وهى آلة الطعن « تتألف من قناة تجعل فى آخرها حديدة مدببة هى السنان وتنعل بحديدة فى أسفلها تركز عليها تسمى الزُّج » ، وكانوا يضعون الهلال عليها . وبذلك اتخذوا الهلال شعاراً للاسلام ، واقتفى أثرهم فى ذلك الترك ، ولعل المسلمين اتخذوه شعاراً لهم لأن القمر انشق معجزة للنبى عليه السلام ، كما اتخذ البيزنطيون الصليب فى عهد قسطنطين شعاراً دينياً لهم على أعلامهم وبنودهم [١] . والحراب وهى أقصر من الرماح وكانت لهم مهارة عظيمة فى استعمالها ، والخنجر ويشبه السكين الكبيرة المنحنية النصل أو المستقيمة ، والطـــبر (جمعها الأطبار والطبرزينات) لفظ فارسى معناه الفأس أما البلطة فكانت كأختها الفأس يستصحبها الجند للتضارب بها عند اللقاء ولقطع الأخشاب وتمهيد الطرق أمام الجيوش. والدروع وكانت لهم بها عناية كبيرة إذ بها تتقى الطعان لأنها مصنوعة من الحديد . كما كان المغفر يلبس على الرأس وعليها البيضة ، والطراق تلبس على الساعد ، والغفارة تلبس على الوجه بحيث تغطيه كله وتظهر العينين ، أما التجافيف [٢] فكان يلبسها الفارس كالدرع

من أرض العرب) ، وسمى السيف القصير « أبتر » والعريض « صفيحة » والدقيق بالـ « قضيب » . الأستاذ الخولى بك « الجندية فى الاسلام » ص ٣٠ — ٣٢ نقلا عن القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١٣٤ وابن طيفور « تاريخ بغداد » ج ٦ ص ١٦

(١) الأستاذ الخولى بك « الجندية فى الاسلام » ص٥٧ و٥٨ نقلا عن المقريزى « الخطط » ج ٤ ص٣٨٣

(٢) ذكر المقريزى فى « خططه » ج ٢ ص٤١٧ تجافيف فأصلحها الأستاذ G. weit وجعلها تجافيف. الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ٥٤

يتقى بها الطعنات ، والمنجنيق (١) وهى أداة ترمى بها الحجارة أو الحديد أو قدور النفط أو السوائل الملتهبة أو غيرها على الأعداء . فهى آلة قاذفة أيضاً يمكن فصل جزائها عن بعض وتركيبها عنـــد الاستعمال ، والدبابات آلات للحرب تتخذ من الخشب السميك وجلود البقر والإبل واللبود والجلود المنقعة فى الخل لتقيها النار وغيرها . لتقى من بداخلها مما يقذفه العدو عليهم ، فيها يدخل الجند بجوفها ويدفعونها إلى جدار الحصن (فينقبونه) وهم بداخلها ، تحميهم جوانبها وسقفها مما يرميه العدو من النبال أو غيرها ، وهى القلاع المتحركة (التانكس) ذوات العجل . استعانوا بها على هدم أسوار الحصون والخنادق ، وهى ضيقة من أعـــلاها ويرمون منها الحجارة وغيرها بواسطة المنجنيقات الصغيرة التى ركبت فيها ، والصنبور كالدبابة تقريباً يصنع من الخشب المغطى بالجلد وتعرف اليوم بالسيارات المدرعة ، استعانوا بها فى هدم أسوار الحصون التى تعترضهم فى القتال . أما الكبش فهو عبارة عن حجرة صغيرة مركبة على عجل ومصنوعة من الخشب المحكم ، مغلقة بلبود أو جلود منقوعة فى الخل وبداخلها الجنـد الذين يحركونها ، ويربط فيها عمود أفقى له رأس كرأس الكبش وتقرب هذه الآلة إلى أسوار الحصن أو القلعة ، وتحرك رأس الكبش بحيث تصطدم بحائط السور المراد نقبه ، وقد ينقبونها بآلات معهم (٢)

واستعملوا النار اليونانية وسموا القائمين على استعمالها « النفطية » ، واقتنوا غير ذلك من الأسلحة ، وأعدوا لها خزانة السلاح لتحفظ فيها (٣) ، وحفروا الخنادق على المعسكر ليحصنهم من مباغتة العدو ، وأقاموا الحصون والمعسكرات لراحة الجند أثناء الطريق .

وقد استكثر الخلفاء الفاطميون من الخيول فى الجيش لأن الدين يحث على اتخاذها حيث يقول الله جل شأنه « وأعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط

(١) عرفها الفينيقيون منذ القدم واستخدمها النبى عليه الصلاة والسلام سنة ٨ هـ فى غزوة الطائف . ابن هشام جـ ٣ ص ٣٠٣

(٢) جورجى زيدان « التمدن الاسلامى » جـ ١ ص ١٤٣ و ١٤٤

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٧٧ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٥١ — ٢٦٨

الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ، (١) واعتنوا بأنسابها حتى كان لأنسابها جرائد (سجلات) مثبتة فى الديوان كأنساب الناس ، كما استكثروا من غيرها من دواب الحمل كالبغال والحمير والجمال والأفراس والناقات ، وأوجدوا لها الاصطبلات ، وكان بها ديوان الكراع به عدة موظفين منهم الكاتب كما أوجدوا أيضاً خزانة السروج ونظروا عليها من يحفظها ويهتم بها (٢) .

واستعملوا العجلات لنقل الذخائر ، وكان منها القذائف التى ترمى باليد والتى توضع فى قوارير من الزجاج تملأ بالنفط والصبر وبذر القرطم المقشور فتشعل قبل استخدامها ، ويرمى بها بواسطة سلسلة ، فاذا تصادمت بشىء اشتعلت النار فيه (٣) . كما استعملوا العجلات لنقل الأسلحة والجند من مكان إلى آخر واتخذوا الأعلام مع الجند فى القتال اقتداء بنبيهم صلى الله عليه وسلم ، الذى اتخذ راية كانت تسمى العقاب (٤) .

وكما كتب أبو عبد الله الشيعى فى بنوده « سيهزم الجمع ويولون الدبر » (٥) . وآيات أخرى من القرآن الكريم (٦) ، كذلك كتبوا على البنود بعض الآيات القرآنية .

وكان لكل قسم من أقسام الجيش كالميمنة مثـــلا لواء ، وكانت الألوية تارة خضراء وتارة أخرى بيضاء ، أما أعلام الأمان عندهم فكانت بيضاء ، إذ عندما قدم جوهر لمصر حمل رسوله بنداً أبيض وطاف به على الناس ليؤمنهم كما كانوا يطلبون الأمان برفع المصاحف على الرماح ، كما حدث عندما خذل الجند بهرام الأرمنى المسيحى وحملوا المصاحف على الرماح لنصرة رضوان بن ولخش أيام الخليفة الظافر لإعزاز دين الله (٧) .

---

(١) الآية ٦٠ من سورة الأنفال رقم ٨

(٢) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ١٩ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٧٧ و٤٩٦ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٦٩

(٣) الدكتور على ابراهيم حسن « دراسات فى عهد المماليك » ص ٤٤٨ نقلا عن ابن ارنبغا الزردكاش « الانيق فى المنجانيق » المخطوط ص ١٠٣ وجرجى زيدان « تاريخ التمدن الاسلامى » ج١ ص١٤١ و١٤٢

(٤) ابن سعد « الطبقات » ج ٣ ص ١٩

(٥) الآية ٤٤ من سورة القمر رقم ٥٤

(٦) ابن عذارى المراكشى « البيان المغرب فى أخبار المغرب » ص ١٤٩

(٧) ابن خلكان « وفيات الاعيان » ج ١ ص ٢١١ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩١ والعينى ، « عقد الجمان » المجلد الأول ج ١٨ ورقة ٥٧ و ٥٨

وكان لواء الجيش يحمله أمير الجيش ، وقد يعطيه إلى غيره ، وهو شرف عظيم لمن يحمله ، كان للرايات فائدة أخرى هي التخاطب بها بدل النداء بالنقارات والبوق عندما يخشون الأصوات التي تنبه العدو إليهم ، وكانوا يتبعون نصيحة الأمام علي كرم الله وجهه في قوله « أقيموا راياتكم فلا تميلوها ولا تجعلوها إلا بأيدي شجعانكم » وكانت الموسيقى تصحب الجيش ، إذ لما قدم جوهر لموضع القاهرة « كانت طبوله تضرب وأعلامه تخفق [١] ، لتثير الحمية في نفوس الجند ، لأن النفس عندما تسمع النغم تطرب وتفرح فيسهل عليها الصعب ، فمثلا عندما خرج العزيز بالله لفتح الشام اتخذ خمسمائة من الأبواق ومثلها من البنود [٢] .

كما كانوا يرسلون في صحبة الجيوش كاتباً وترجماناً وقاضياً وعمالا ليمهدوا لهم الطريق ويساعدوهم في تركيب آلات الحرب ، وأطباء مجهزين بما يلزم المرضى من أدوات وأدوية وأشربة ، حتى يقدموا بتضميد جراح الجند ومعالجة من يمرض منهم أثناء القتال وإسعافهم [٣] .

وكانوا إذا قاتلوا العدو التزموا ما أمكن وصايا النبي عليه الصلاة والسلام في الحرب ، فلا يمثلون ولا تقتلون امرأة أو وليداً أو شيخاً [٤] ، فقد روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « لا تقتلوا أصحاب الصوامع » ، وقوله « لا يقتل في الحرب الصبي ولا المرأة ولا الشيخ الفاني » ، وقوله « اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا امرأة ولا وليدا » .

وعنوا بأصحاب الأخبار والعيون (الجواسيس) لمعرفة أخبار عدوهم لأن التجسس على العدو أمر تقتضيه الحرب . وكانوا يرغبون بالمال كل بالغ ذي شجاعة ومعرفة بالقتال للانضمام إلى الجيش ، ولا غرو فقد كان النبي عليه الصلاة والسلام لا يجند بالجيش إلا كل من بلغ على الأقل خمس عشرة سنة [٥] .

---

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٠ والعيني « عقد الجمان » القسم الثاني من ج ١٩ ورقة ٢٣٢

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٤ و ٢٢٥

(٣) Ameer Ali Sayed, A Short History of the Saracens P. 432

(٤) أبو يوسف « الخراج » ض ٢٣٠ — ٢٣٢

(٥) « « ص ٢٠٣ وابن عبد ربه « العقد الفريد » ج ١ ص ٦٦

وكان يستحسن فى ملابس الجند ضيقها وقصرها حتى لاتحول بينهم وبين حركات القتال . ولا غرو فقد نهضت أيام الخلفاء الفاطميين صناعة المنسوجات فاتخذوا من لجندهم مختلف المنسوجات ومتنوع الثياب من السراويل والبرانس وغيرها ، وكانت مساكن الجند الثكنات سواء أكانت خياما أم أبنية خاصة بهم ، وعندما اختطت القاهرة اختطت كل قبيلة خطة عرفت بها ، فزويلة بنت الحارة المعروفة بحارة زويلة واختط جماعة من أهل برقة الحارة البرقيـــة واختط الروم حارة الروم التى بجهة الدرب الأحمر وحارة الروم الجوانية بقرب باب النصر ، كما اختط الديلم حارة الديلم والأتراك حارة الأتراك . وهكذا[١] .

ومن مميزات الجيش الفاطمى بمصر سرعة الحركة والنشاط والصبر على المكاره والاستهانة بالموت . ولعل اعتقاد معظم المسلمين فى القضـاء والقدر مما زاد وقوى فى عزيمتهم ، وأصبح كل من الإقدام والجرأة من أخص صفاتهم لأن الأجل محدود والرزق مكفول ، ولأن تربيـة الفدائى منهم ألا يبالى بالموت إذ همه تنفيـذ أوامر سيده ، لأن فى طاعته النعيم الدائم ، وكان تدريبهم من وقت لآخر يبث فيهم الرجولة الكاملة وحب الطاعة والنظام ، ولما كان العقل السليم فى الجسم السليم فقد دربوا على ألعاب كثيرة ، كلعب الكرة وسباق الجرى والتحطيب بالعصى والفروسية والحكشة (لعبة الهوكى الآن) وأعدت التمرينات الكثيرة لتقوية أجسامهم ، فمن تمرينات لتقوية الذراعين إلى أخرى لتقوية الظهر أو الرجلين أو الرأس والعنق .

وكانوا يدربون على المشى والجرى والوثب والقفز لبضعة أمتار ولعب التتابع والوثب العالى والوثب الطويل ورمى الجلة ورمى القرص ورمى الرمح وكرة القـدم والملاكمة والمبارزة والشيش والمصارعة والتجديف والسباحة وركوب الخيـــل وغيرها[٢] وكان يعهد اليهم بتعلم طرق إنقاذ الغرقى وإطفاء الحريق والانقاذ منه ، كما كانوا يدربون على الاسعافات الأولية وطرق حمل المصاب فى معسكراتهم ، وكان عرض الجيش وتفقد حالته وأسلحته وغير ذلك يقوم به من وقت لآخر الخليفة

(١) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٧٩ — ١٨٢

(٢) حتى يحفظوا للجند نشاطهم ويمنعوهم من أن يركنوا إلى الراحـة والترف فتفسد مواهبهم الحربية . المقريزى « الخطط » ج ٣ ص ٣٢٠

بنفسه ، فيجلس فى منظرة باب الفتوح لتوديع الحملات الحربية ، وفيها يأذن لقائد الحملة بالمثول بين يديه ، فيخلع عليه خلعة مزركشة بالذهب ، فمثلا جلس الآمر بأحكام الله بمنظرة باب الفتوح ، فلما مرت أمامه الجيوش بطبولها وأعلامها تتماوج كالبحر العجاج استدعى حسام الملك قائدها وخلع عليه حُلّة جليلة مذهبة بطوق مذهب ، وكان لا يرأس الجيش إلا كل رجل اتصف بالبسالة والنجدة والشجاعة والجرأة ممن نازل الأقران وقارع الأبطال وشهدت له التجربة بسداد الرأى فى الحرب وحسن التدبير والذكاء ، وكانت طاعة القائد واجبة كطاعة الخليفة نفسه ، لأنه نائبه وأطلق على القائد الأعلى للجيش لفظ « الاسفهسلار » [1] ، وكان ينظر فى أمر الأجناد وفى جميع الشئون العسكرية ، وتلى وظيفته وظيفة « صاحب الباب » ، وتقف فى خدمته الحجاب على اختلاف طبقاتهم [2] ، فكان صاحب هذه الوظيفة يعتبر من أصحاب السيوف فى كبار موظفى الدولة الفاطمية ، ويقول الأستاذ المرحوم الياس الأيوبى فى مذاكراته المخطوطة : لم تحل لفظ « اسفهسلار » محل اسم « قائد القواد » إلا بعد أن تغلب العنصر التركى فى الجيوش الفاطمية على العنصر المغربى » [3] ، وكان يعاون « صاحب ديوان الجيش » « نقباء الأمراء » [4] فيبلغون أوامره إلى جندهم ويعرفون أحوال الأجناد من الحياة والموت والغيبة والحضور وغير ذلك [5] .

(٢) — **ديوان الجهاد** : يقال له « ديوان العمائر » [6] ويختص بالنظر فى أمر الأساطيل المدنية والحربية وإنشائها وتسييرها والإنفاق على رجال البحر وكانت له

---

(١) كانت تسمى هذه الوظيفة عند ما حكم الترك مصر بـ « سارى عسكر » ، وهو ما يعبر عنه فى زماننا بسردار الجيش ، التى أطلق عليها الآن « رئيس أركان حرب الجيش »

(٢) أبو الفدا « كتاب المختصر فى أخبار البشر » ج ٣ ص ٤٧ و ٤٨ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٣ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٥ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ص ٨١ — وقد كان نور الدين يكاتب صلاح الدين الأيوبى مؤسس الدولة الأيوبية فيما بعد بالأمير الاسفهسلار

(٣) الأستاذ المرحوم الياس الأيوبى « الفاطميون » ج ٢ ص ١٥٩

(٤) هم قواد الأرط الآن

(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢

(٦) ويقابل اليوم وزارة البحرية

إيرادات خاصة للانفاق منها على رؤساء المراكب ورجالها ، وإذا لم تكف موارده استعان ببيت مال المسلمين ليمده بما يحتاج اليه من المبالغ [١] .

ولقد بدأت صناعة المراكب الحربية بمصر بعد الفتح العربي بسبب غارات القرصان والمسيحيين من بيزنطة وأنشئت أول دار صناعة بفسطاط مصر عام ٥٤ هـ [٢] بالروضة ، وكانت تعرف باسم « صناعة الجزيرة » ، ثم حصن ابن طولون « الروضة » ويقال إنه أنشأ بها مائة سفينة حربية حتى كان عهد الأسرة الأخشيدية فنقلها مؤسس الدولة الأخشيدية محمد بن طغج الأخشيد (٣٢٣ — ٣٣٤ هـ و ٩٣٤ — ٩٤٥ م إلى ساحل مصر القديمة بمصر فى المصنع المعروف باسم صناعة السفن ، وبذلك وجه الأخشيد أيضا عنايته للاسطول [٣] .

وعمل المعز لدين الله ومن أتى بعده من الخلفاء الفاطميين بمصر على أن يكون لهم بجانب الجيوش البرية أسطول قوى فى بحر الروم (البحر الأبيض المتوسط) ، ليدفعوا به تهديد البيزنطيين لبلاد الشام ، وكانت تابعة لمصر خصوصا بعد أخذهم أنطاكية وحلب ، فذكر ابن أبي طى أن المعز لدين الله أنشأ داراً لصناعة السفن بالقس [٤] ، وهى قرية على النيل ، وبنى بهذا المرفأ الصناعى ستمائة مركب وصفها المسبحى [٥] بقوله « إنه لم ير مثلها فيما تقدم كبرا ووثاقة وحسنا ، غير أن المسبحى المعاصر يقول : إن العزيز بالله هو الذى أنشأ دار الصناعة هذه بالمقس [٦] .

وكانت غابات لبنان وما فيها من شجر ، ومصر وما يزرع فيها من أشجار الأثل والجميز والسنط والنبق والسرو وغيرها . والخراج بالوجه القبلى فى البهنسا وسفط والأشمونين وأسيوط وأخميم وقوص وغيرها ، تمد صناعة السفن الحربية والمدنية بالأخشاب [٧] . إلا أن أخشاب الأسطول غالبا ما كانت تجلب من بلدان أوروبا

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٦
(٢) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ١٩٥
(٣) » » » ج ٢ ص ١٩٥
(٤) سميت بالمكس لاقامة صاحب المكس و عشار فيها ، والمكس دراهم كان يأخذها المكاس من بائعى السلع فى الاسواق وقلبت الكاف قافاً فصارت المقس . المقريزى « الخطط » ج ٤ ص ٥٣
(٥) المؤرخ المصرى محمد بن أبى القاسم عبيد الله بن أحمد المتوفى سنة ٤٢٠ هـ
(٦) المقريزى « الخطط » (بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ١٩٥
(٧) الاستاذ الشيخ أمين الخولى بك « الجندية فى الاسلام » ص ١٠٢

الجنوبية لمتانتها على أيدى البنادقة ، أما صناعة السفن والزوارق التجارية فاعتمدت على الأخشاب المحلية .

وكان بجانب الأسطول الحربي أسطول تجاري يسير بالتجارة ويحمل منسوجات مصر ومنتجاتها إلى المشرق بطريق جدة وعدن فى بحر القلزم (البحر الأحمر) ، كما يسير فى بحر الروم إلى المغرب وصقلية وغيرها ، وله مرافىء للحط والاقلاع فى الاسكندرية ودمياط بسواحل مصر ، وعسقلان وصور وحيفا وصيدا وعكا بسواحل الشام ، بعضها على بحر الروم وبعضها فى مياه بحر القلزم . فقد كان أسطولهم هناك فى عيذاب ليحمى المراكب المصرية من مراكب القرصنة ببحر القلزم ، وكان عدد سفنه خمسة مراكب ثم صارت ثلاثة ، وكانت إمرة هذا الأسطول فى يد والى قوص ، وربما تولاه أمير ، وكان يحمل إلى هذا الأسطول من خزائن السلاح ما يكفيه[١]

وكانت الحكومة الفاطمية تحتكر الأخشاب وتبنى السفن لحسابها وتبيعها أو تفرض الضرائب الكبيرة عليها .

وفى أيام الخليفة العزيز بالله احترقت خمس عشاريات وأتت على العدة والسلاح ولم يبق إلا ستة مراكب ، فاتهم الروم وكانوا مقيمين بجوار الصناعة التى بالمقس ، فقامت العامة بنهب دورهم وبقتل نحو مائة رجل منهم [٢] .

وكانت مصر والاسكندرية ودمياط أهم مراكز إنشاء السفن فى العصر الفاطمى ولم يزل الأسطول المصرى محل عناية ورعاية الخلفاء الفاطميين حتى كان يتكون فى أواخر الدولة الفاطمية من ثمانين شونة وعشرة مسطحات وعشر حمالات ، وكانت جريدة قواده تزيد على خمسة آلاف ، منهم عشرة قواد ، وكان لهم إقطاعات [٣] ، فلما استولى الصليبيون على بلبيس واستعدوا للزحف على الفسطاط ، أمر شاور وزير العاضد بإحراق الفسطاط سنة ٥٦٤هـ (١١٦٨م) لكيلا يأوى إليها الصليبيون ، وليحول دون وصول العدو كما أحرق مراكب الأسطول [٤] .

---

(١) القلقشندى « صبح الاعشى » ج ٣ ص ٥٢٤

(٢) النويرى « نهاية الارب » ج ٢٦ ورقة ٤٨ والمقريزى « الخطط » (بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ١٩٥

(٣) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ١٩٣

(٤) « « « ج ٢ ص ١٩٤

وكانت أهم قطع الأسطول الحربي المصرى فى عصر الفاطميين تتكون من :ـ

الشوانى : وهى أهم القطع التى كان يتألف منها الأسطول ، فهى من أشهر السفن البحرية وأكثرها استعمالا ومفردها « شينى » أو « شونة » ، وهى من أقدم السفن البحرية استعمالا ، وهى سفن حربية كبيرة تتخذ بها الأبراج العظيمة والقلاع ، وتزود بالعدد والآلات الحربية وتجهز بالأسلحة والنفطية لتستعمل فى الهجوم على الأعداء والدفاع عن نفسها إذا هاجمها العدو فتكون متقنة التسليح عليها رجال برعوا فى قتال البحر ، وكانت كالقلاع البحرية تحاصر وترمى بالنفط وبها اللجام [1] لتقذف به سفن العدو ليغرقها ، وبها كلاليب وهى خطاطيف كبار من الحديد تطرح عليها فتوقفها ، وتزود المراكب الحربية أيضاً بالأحجار والرماح والتراس والعشى وغيرها من آلات الحرب ، وكان عددها يزيد على خمسة وسبعين شينياً [2] .

والحراريق أو الحراقات : مفردها « حراقة » وهى مراكب حربية كبيرة تقل فى الحجم عن الشوانى ، تجهز أيضا بآلات الحرب مثل المنجنيقات الكبيرة والصغيرة والأسلحة النارية كالنار الاغريقية وأنابيب النفط ، وكان من الحراقات أنواع تستعمل فى النيل لحمل الأمراء ورجال الدولة فى الاستعراضات البحرية والحفلات الرسمية ، ولعلها تشبه « الذهبيات » الآن وإن كانت هذه تستعمل كمواطن للسكن ، فى حين كانت تستعمل الحراقات للرياضة البحرية .

والطرادات : وتدعى أيضا « الطرائد » ، وواحدها « طريدة » ، وهى سفن حربية صغيرة الحجم سريعة السير تحمل نحو ثمانين فرساً تستخدم فى حمل الخيول .

والأغربة : ومفردها « الغراب » نوع من « الشوانى » ، سميت بهذا الاسم لأن رأسها يشبه رأس الغراب .

والقراقير : وواحدتها « قرقورة » وهى سفن عظيمة تستعمل فى تموين الأسطول بالزاد والمتاع وأنواع السلاح ، ويقابلها ما يعرف اليوم بالنقالات .

والمشاريات : واحدها « العشيرى » ، وهو مركب نهرى حربى كان يجرى بالنيل ، ثم سيروها فى البحر مع الأسطول ، وهناك أيضاً « الفلائك » و« القوارب » و« الحمالات »

(١) وهو حديدة طويلة محدودة الرأس تقذف بها مراكب العدو .

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٣ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٠٩

كلها تحمل المؤن والزاد لرجال الأسطول وكان عدد الحمالات عشر حمالات[1] .

والشلنديات : ومفردها «شلندى» ، وهى مراكب مسطحة تحمل السلاح والمقاتلة ، لما أهمية الشوانى والحراقات فى الحروب ، وكانت عشر مسطحات [2] .

وكما كانت السفن الكبيرة مهمة للأسطول ، كذلك كانت السفن الصغيرة كالكشير ، يحمل من الجاديف من ثلاثين إلى ستة وثلاثين مجدافاً وكالزورق ويحمل من المجاديف من أربعة وعشرين إلى ثلاثين مجدافاً لذلك فهى سفن سريعة الجرى ، خفيفة الحركة ، سهلة الانقياد كانت تستعمل كثيرا فى إحراق المراكب الكبيرة تلقى فيها النيران وتهرب ، ولتقطع الطرق عليها ، فإذا هوجمت انتهزت الفرصة وهربت فى الأمكنة الضيقة ، فلا تلحقها السفن الكبيرة .

أما الشذاوات والسميريات والأولى مفردها «شذاة» والثانية واحدتها «سميرية» ، فهى سفن نهرية تنتقل بها الجنود والمؤن ، وتقام لحراسة أفواه الأنهار ، كما تستعمل لنقل التجارة وتكثر بها المجاذيف .

ولكى تختفى المركب من أعين عدوها ، كانت تترك فى الظلام دامس مصباح يوقد ولا نيران تشعل بها .

وكانت التعبئة البحرية تشبه أختها البرية أحياناً ، فقد يصنع أمير البحر من سفنه «قلبا» و «جناحين» و «مقدمة» و «ساقة» ، وقد يضع مراكبه على شكل نصف دائرة ، حتى إذا حاول العدو الاقتراب منها أحاطت به ، وقد يقابل أمير البحر عدوه بمراكبه صفوفا مستقيمة فتنطح مراكبه مراكب العدو «باللجام» قريباً من مؤخرها لتغرقها ، أو يشغل أمير البحر مراكب خصمه ببعض المراكب ثم ينقض عليه مرة واحدة من ورائه وهكذا .

وكان التخاطب فى البحر بالرايات والإشارات ، وكان للأسطول قائد يدبر أمر السلاح والحرب والقتال ويسمى « أمير البحر » أو «أمير الماء» ورئيس عالم بمهاب الريح ومسالك البحار والمقاذيف ، يدبر أمر جريته بالريح أو المجاذيف وأمر إرسائه فى مرفئه[3]

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٣ .

(٢) « « ج ٣ ص ٥٢٣ وابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » ص ١٦

(٣) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٠ و ٢٢١ والمقريزى « الخطط » ج ٣ ص ٣١٦ والأستاذ عباده « سفن الأسطول المصرى » ص ٥ — ٧

وكان الخليفة الفاطمي يركب إلى المقس ويشرف على أسطوله ويقرأ عليه و يعوذه[١] وكانت الأهالى تشاركه فى الاحتفال باستعراض الجيوش الحربية والأساطيل[٢] فيجلس الخليفة فى منظرة المقس وبصحبته الوزير لاستعراض الأسطول وتوديعه. فيأتى القواد بالمراكب إلى تحت المنظرة وهى مزينة بالأسلحة والمنجنيقات، مشحونة بالرجال والعدد والآلات، وتسير بالمجاديف ذهاباً وعوداً كما تفعل فى حالة القتال، وعند ما تقوم ببعض المناورات وتنتهى منها يتقدم إلى الخليفة «المقدم» و «الريس» فيوصيهما ويدعو لهما بالسلامة والنصر، وقد يخلع عليهما ويعطى الخليفة المقدم مائة دينار والريس عشرين ديناراً، وتنحدر المراكب إلى دمياط ومنها تخرج إلى البحر[٣] كما فعل الخليفة الآمر بأحكام الله عند ما أرسل الحملة البحرية لقتال الصليبيين، وقد انتصر الأسطول المصرى فى سنة ٥٠١هـ (١١٠٧م) على أسطول الفرنج بصيدا.

وإذا انتهت الموقعة الحربية ووضعت الحرب أوزارها وغنموا مركباً فقد كان يصطفى الخليفة لنفسه السبى الذى فيه من رجال أو نساء أو أطفال وكذلك السلاح وما عدا ذلك يكون للغانمين لا يساهمون فيه[٤].

وكان أمير البحر وغيره من موظفى الأسطول يتقاضون مرتبا شهريا يتراوح بين عشرين ديناراً ودينارين[٥] وكانوا يبلغون نحو خمسة آلاف مقاتل بين «قواد» و «نواب» و «رؤساء» و «نواتية» وغيرهم، وكانت إقطاعات الأسطول تعرف بإقطاعات الغزاة[٦]، إذ كان للأسطول ميزانية كبيرة من خراج الاقطاعات المحبوسة عليه.

(٣) **ديوان الإقطاع**: كان أحد الدواوين الملحقة «بديوان الجيش»، أعد ليختص بشئون الإقطاعات[٧]، فينظر فيما هو مقطع للأجناد، ولم يكن «لصاحب

---

(١) المقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٩٣ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ١٩
(٢) المقريزى «الخطط» ج ٢ ص ١٩٥
(٣) « « ج ٢ ص ٣٦٨ — ٣٦٩
(٤) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥٢٣ و ٥٢٤
(٥) « « ص ٥٢٣ والمقريزى «السلوك» ج ١ ص ٤٥
(٦) «الخطط» ج ٢ ص ٣٧٣ والأستاذ عنان «الحاكم» ص ٢١٣
(٧) جمع قطيعة وهى ما يمنحه الإمام من الأرض لبعض المتازين بفعالهم من رعيته

ـيوان الجيش، أن يغير أحداً من الجند أو شيئاً من إقطاعه إلا بمرسوم (١) ، وكان ـئيسه يتقاضى أربعين ديناراً شهريا (٢) فعندما استولى الخليفة المعز لدين الله على ـصر ، ضم إلى أراضى الدولة العامة بمجرد الغزو أملاك الأسرة الإخشيدية ، وبذلك ـمكن من أن يقطع بعض الأراضى العامة فى ملكه نفراً من خواصه سواء أكانوا من أصحاب السيوف أم الأقلام وغيرهم من الاتباع ، فأقطعهم إياها أحيانا إقطاع تمليك ، فامتلك المقطع منهم الأرض « رقبة ومنفعة » « تمليكا مخلدا وإنعاماً مؤكداً يجرى على الأصل والفرع (٣) » وتصدر بذلك وثيقة من ديوان الإنشاء للمقتطعين تسمى « السجل (٤) » فساعد بذلك على انتشار الملكيات الخاصة ، ولا غرو فقد كان الاسماعيليون وإخوانهم القرامطة اشتراكى الإسلام ، الذين قالوا بإبطال ملكية الأراضى وتوزيعها على المحتاجين إليها مجانا (٥) .

كذلك أقطع الخليفة الفاطمى أحيانا أخرى أراضى الدولة العامة لبعض خواصه « إقطاع استغلال » ، وفيها لم يعط الخليفة الأراضى العامة لهم ملكية مطلقة ، بل منحهم فقط حق الانتفاع « بإيرادها » فتبقى بيد من أقطعه إياها ويتمتع بغلاتها وإيراداتها المدة المتفق عليها ، فاذا كان الاقطاع لمدى الحياة وتوفى ، ردت الأرض إلى الخليفة ، كذلك ترد بانتهاء المدة المتفق عليها ، أو إذا أخل المقطع بشروط الخليفة ، فهو على ذلك « إقطاع استغلال وهبة انتفاع (٦) » فلم تكن تنتقل ملكية الأراضى العامة إلى المقطع إليه فيتوارثها أبناؤه ، بل كان يحل فى الاقطاع محل الخليفة فى الانتفاع والاستغلال .

وكان الخليفة يقطع خواصه الأرض العامة نفسها ، سواء أكانت فى جهة واحدة

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٢

(٢) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣ — ويساوى حوالى أربعة وعشرين جنيها مصريا

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ١٣٨

(٤) « « ج ٣ ص ١٣٨ والدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية فى مصر الفاطمى » ص ٤٧

(٥) بندلى جوزى وترجمة الأستاذ خليل سكاكينى « تاريخ الحركات الفكرية فى الاسلام » الجزء الأول من تاريخ الحركات الاجتماعية ص ٢٨

(٦) قسم الفقهاء المسلمون الاقطاع إلى تمليك واستغلال . الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ١٨٧ ومابعدها

أم فى جهات متعددة ، والأولى كمثل إقطاع الخليفة الظافر نصراً بن عباس كل قليوب[١] والثانية كمثل إقطاع الخليفة العزيز بالله ووزيره « يعقوب بين كلس » بعض أراض بمصر والشام[٢] وبذلك يكون للمقطع إليه « ارتفاع » الاقطاع[٣] .

وكان الخليفة ينعم أحيانا بأراضى الدولة على بعض الناس إنعاما مؤبداً أو مؤقتا كما رأينا ، وأحيانا أخرى يعطيها مؤقتا لمن يدفع فيها مبلغا معينا عند المزايدات ، وكان هذا المبلغ يذكر فى الأمر الصادر بإقطاعه جهة ما ، وبديهى أنه كان يقل عما كان يجبيه المقطع من أهل الجهة ، ونكيّفه بأنه نوع من تأجير الأراضى العامة إلى طائفة بارزة من العامة والوزراء والأمراء والأجناد وغيرهم[٤] ليدفعو له الخراج عنها فى أوانه بانتظام ليتغذى به بيت المال ، وقد تعطى هذه الأراضى العامة إلى الفلاحين بإيجار محدود أو وفق نظام المزارعة الذى هو المقاسمة فى المحصول بنسبة معينة .

وكان للخليفة مصادرة إقطاعات التمليك أو الاستغلال من أيدى أصحابها إذا سخط عليهم ، أو لم يقوموا بالتزاماتهم نحو بيت المال ، أو إذا اغتصبوا مواضع مجاورة لأملاكهم .

ففى وزارة الأفضل بن أمير الجيوش مثلا ، صدرت الأوامر بحل الاقطاعات جميعها عند ما جار الأمراء وكبار المقطعين على من حولهم ، وعند عدم تأدية كبار المقطعين المبالغ المطلوبة منهم لبيت المال كاملة[٥] .

وكانت أراضى الدولة العامة تزاد أحيانا عند ما تتحول بعض الملكيات الخاصة نتيجة لعدم وجود الوارث الشرعى فى أيام الوباء والقحط ، وبذلك يكثر عدد الاقطاعات ومن الغريب أن الأوضاع انقلبت فى أواخر الدولة الفاطمية فأصبح الوزير وهو صاحب السلطان الفعلى ، هو الذى يمنح الاقطاعات حتى لسيده الشرعى الخليفة[٦]

---

(١) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٢٩ . وأنظر
O'leary. A short History p. 231

(٢) المقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٦

(٣) العينى « عقد الجمان » القسم ال ٣ من جـ ١٩ ورقة ٤٢٠ وقد بلغ أقطاع ابن كلس من الخليفة العزيز بالله فى كل سنة ألف دينار ولما قتل « ابن الدواس » الحاكم بأمر الله بايعاز أخته « سيدة الملك » زادت فى إقطاعه مما در عليه مائة الف دينار

(٤) المقريزى « الخطط » جـ ١ ص ٨٣ و جـ ٢ ص ٦

(٥) المقريزى « الخطط » جـ ١ ص ٨٣

(٦) أبو شامة « كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين » (القاهرة ١٢٨٧هـ) جـ ١ ص ١٩٦

ولغيره ، فقد باع طلائع بن رزيك الولايات للأمراء وجعل لها أسعاراً [١] .

على أن الخلفاء الفاطميين لم يتبعوا سياسة منح الاقطاعات للأجناد مقابل الرواتب ، فهذا نظام أدخله الأيوبيون عند ما حكموا البلاد واتبعه المماليك من بعدهم .

وقد قام المقطعون بجهود يشكر فى إقطاعاتهم ، فأحيوا موات الأرض منها ، واستخرجوا معادنها . وأنشأوا بها بعض الصناعات الزراعية كمعاصر الزيت .

وبذلك ازدحمت بالسكان وأصبحت كل قطيعة تعرف باسم من يسكنها كما كان متبعا فى نظام الاقطاع الذى شمل العصور الوسطى .

(ح) النظام المالى

موارد الدولة :

١ — الخراج : كانت موارد الدولة متعددة وأهمها الخراج [٢] وهو ضريبة عقارية حدثنا المقريزى [٣] عنها فقال إنها : « تؤخذ من الأراضى المزروعة حبوبا وعنبا وفاكهة ونخلا ، أو من الفلاحين هدية ، مثل الغنم والدجاج وطرف الريف » وهو بهذا لم يأت بها على سبيل الحصر ، فنرى أن نضيف إليها أشياء مثل « العناب وورق الصباغ والأغنام والجريد والرمان والشهد والعسل والنحل والخلايا وعسل القصب والأبقار والدواب والسمن والجبن والصوف والشعر [٤] » .

وكلها هدايا سامحت حكومة الخليفةَ الآمر الفلاحين فيها سنة ٥١٥ هـ .

وعلى ذلك كانت هذه الضريبة العقارية لا تدفع كلها نقدا ، بل كان بعضها يدفع عيناً بالحاصلات وغيرها ، وكان أكثر خراج أراضى أعلى الأرض (الوجه القبلى)

---

(١) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ٣١٣

(٢) الخراج لغة ، حصيلة الضريبة المفروضة على قطعة أرض أو عبد ، واصطلاحا هو الضريبة المفروضة على الأرض على المشهور ، ويكون الجزء الأكبر من إيرادات الدولة ، لذا يمتد هذا التعريف حتى يشمل « مجموع الجباية » واستعمل أكثر مؤرخى العرب كلمة خراج عندما يعنون الايرادات من خراج وجزية وعشور ... الخ ، باطلاق مدلول الجزء على الكل ، على أن هذه الكلمة بالمعنى الحقيقى لها ، تدل على ما يجبى من الأرض المزروعة .

(٣) « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ١٠٣

(٤) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٨٣ و ٨٤ .

يعطى عيناً مما يؤخذ من غلة الأرض ، أما أسفلها (الوجه البحرى) فكان أغلب ضرائب أرضه تعطى نقداً ، ومع ذلك فكانت الضريبة العقارية تزيد وتنقص تبعاً لزيادة الغلة أو نقصها ، بحسب الاهتمام بالتعمير وإصلاح الجسور والخلجان وإنشاء الترع والعمل على صيانتها ، إلى غير ذلك ، وكثيراً ما انحطت الجباية فى أوقات الاضطراب والفتن ، وكانت الضريبة على الحبوب تقدر بالأرادب ، وفيما عداها بالنقد .

ويقول الماوردى [١] « إن الخراج كان يؤخذ أولا : عن الأرض التى فتحها المسلمين عنوة إذا عدل الخليفة عن تقسيمها على المحاربين ووقفها على مصالح المسلمين بعد أن عوض المحاربين عن نصيبهم فيها أو استرضاهم ، ، وثانياً : عن الأرض التى أفاء الله بها على المسلمين (أى فتحت بدون قتال) ، وملكوها وصالحوا أهلها على أن يتركوهم بخراج معلوم يؤدونه ، ومصر قد اختلف فى شأنها أعنوة كان فتحها ، أم صلحاً ذا عهد وشرط ، لذا نرى أن نبين للقارىء منشأ الخراج فيها ، فنقول : إن الأرض التى يستولى عليها المسلمون إما « أرض صلح » طلب أصحابها الأمان والدخول فى رعايا الدولة الاسلامية مقابل مقدار من الأموال يتفق عليه الطرفان، وبذلك تضم بلادهم إلى دار الاسلام ويحترم الامام شروط الصلح ، وإما « أرض عنوة » استولى عليها المسلمون غلبة وقهراً ،وفيها انقسم المسلمون فريقين ، قال الفريق الأول بتطبيق قاعدة الغنائم عليها أى تخمّس ، ، فيعطى الخمس للدولة لينفق فى مصارفها وتفرق أربعة الأخماس الباقية على من حضروا القتال ، وقال الفريق الثانى بوجوب ترك الأرض فى أيدى أصحابها يستثمرونها مع فرض مقدار معين يفرضه الامام وبذلك تكون فيئاً للمسلمين جميعاً على كر السنين وتعاقب الدهور ، هذان التياران اللذان كانا يتجاذبان هذا الموضوع والنقاش الذى دار بشأنه عقب فتح العراق ، والذى انتهى بفوز الفريق الأخير وعلى رأسه الخليفة عمر ، الذى رأى وقف الأرض على الصالح العام حتى لا يهمل العرب فرض الجهاد إذا تملكوا الأراضى واشتغلوا بالزراعة ، إذ حصل عند فتح مصر أن طلب فريق الفاتحين وعلى رأسهم الزبير بن العوام قسمة البلاد ، فأبى عمرو بن العاص ذلك وكتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب

(١) « الأحكام السلطانية » ص ١٣١ و ١٣٢

الذى أمر أن تترك الأرض فى أيدى أصحابها يستغلونها ويدفعون عنها مقداراً معلوماً كان فى أول الأمر دينارين . وبذلك صبح الأمر قاعدة عامة اتخذها العرب فى كل بلد فتحوه .

ونرى أن رأى الخليفة عمر هذا كان خيراً للعرب عامة ولأهالى البلاد خاصة ، إذ لو قسمت الأرض بين الفاتحين لما استطاع هؤلاء استغلالها بمثل قدرة أصحابها الأصليين المليين بأصول زراعتها وعمارتها ، وفى هذا يقول أبو يوسف « وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم ، لأن هذا لو لم يكن موقوفاً على الناس فى الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ، ولم تقو الجيوش على السير فى الجهاد ، ولما أمن رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خلت من المقاتلة .... الخ »[1]

ولقد اختلف الفقهاء عند تقدير الخراج على القواعد الشرعية ، لأن المحصول[2] لم يرد فيه نص شرعى ، لذا لجأنا إلى ما اتبع فعلا فى فرض الخراج ، فيحدثنا ابن حوقل الجغرافى[3] بأن الخراج كان ثلاثة دنانير ونصف عن الفدان الواحد (أى ٢١٠ من القروش)[4] فجعلها جوهر سبعة دنانير (أى ٤٢٠ قرشاً) ، ويحـــدثنا

---

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ١٤ — ١٦ وابن عبد الحكم « فتوح مصر » ص ٨٤ — ٨٨

(٢) القمح هو أهم محاصيل مصر الزراعية الشتوية ، وهو الغــذاء الأساسى لأهل البــلاد ويزرع فى أنحــاء البلاد بالدلتا وبالوجه القبـــلى ، ومحصوله نحو مليون أردب سنويا ، والشعير ويزرع أيضاً فى جميع أنحاء البلاد ، والفول وقد يتحصل من فدانه عشرون أردبا ، والحمص من أربعة أرادب إلى عشرة ، والعدس ويتحصل من فدانه عشرون أردبا ، والـكتان ومنه يستخرج الزيت ، والقرط (البرسيم) وهو غذاء الدواب ، والجلبان وهو غذاء الجمال ، والبصل ويعطى الفدان منه عشرة أرادب ، والثوم والترمس ويصل فدانه إلى عشرين أردبا وغيرها ، أما أهم محاصيلها الصيفية فهى القصب ، وتروى أرضه مرة كل سبعة أيام ، واللوبيا ، والسمسم ويحتاج لمجهود كبير ونفقات كثيرة ، يتراوح محصوله ما بين أربعة وستة أرادب والقطن ويصل محصول فدانه ثمانية قنـاطير ، والقلقاس ويعطى فدانه عشرة قناطير ، والباذنجان والـكرنب ، والنيلة ، واللفت ، وغيرها ، ومن الفاكهة التين ، والموز ، والتفاح ، والرمان والخوخ ، والمشمش ، والتمر ، والبطيخ ، والنارنج ، والسفرجل ، والـكمثرى ، والتوت وغيرها ، ومن الزهور . النرجس ، والريحان ، والياسمين ، وغيرها . ابن حوقل « المسالك والممالك » ص ٨٩ والمقدسى « أحسن التقاسيم » ص ١٩٧ و ٣٠١ و٣٠٢ والمقريزى «الخطط » ج ١ ص ٤٦٥ و ج ٢ص ٤٤٨ — ٤٥١ والأستاذ المرحوم الأيوبى « تاريخ مصر الاسلامى » ص ١٥٠ والأمير عمر طوسون « ماليــة مصر » ص ٢٣١ و ٢٣٢ .

(٣) ابن حوقل « المسالك والممالك » ص ١٠٧ و ١٠٨ والأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٢٢

(٤) يساوى الدينار ٦٠ قرشا تقريبا ، وفرض جوهر على كل فدان حنطة ثلاثة أرادب .

المقريزى[1] بأن قطيعة (ضريبة) الفدان الواحد أيام الخليفة الحافظ كانت أربعة دنانير (أى ٣٤٠ قرشاً) لذلك كانت طاقة الأرض على تحمل الضريبة هى التى تحدد الخراج، وهذه الطاقة تتغير بتغير عوامل ثلاثة: طبيعة الأرض، ونوع المحصول، وطريقة الرى، حتى تصان مصلحة كل من المكلفين بالأداء والمنتفعين منه.

وإذا ما فرض الخراج على أساس المبادىء سالفة الذكر فانه يقرر تبعاً لأجزل الطرائق عائدة، فيفرض، إما على مساحة الأرض إجمالا، وإما على الجزء المزروع من الأرض فحسب، أو على المحصول، وتتخذ «السنة القمرية العربية» لحساب الخراج إذا فرض على الأرض برمتها، وهنا، يحملون الخراج مرتين الأولى فى غرة رجب والثانية فى غرة المحرم غالباً[2] وإذا فرض على الجزء المزروع اتخذت «السنة الشمسية القبطية» فى الحساب إذ يقول المقريزى «وكانت العادة إذا مضى من السنة الخراجية أربعة أشهر ندب من الجند من فيه حماسة وشدة، ومن الكتاب العدول، وكاتب نصرانى فيخرجون إلى سائر الأعمال لاستخراج ثلث الخراج «على ما تشهد به المكلفات»[3] فى «كيهك» يجبون ثلث الخراج وهو القسط الأول، ثم يطالبون المكلفين بالأداء بالقسط الثانى فى «برمهات»، حتى إذا حل «برموده» يكونون قد استخرجوا من الناس نصف الخراج، وقيدوا ذلك فى سجلاتهم، وإذا حل شهر «أبيب» يكون الناس قد أدوا ثلاثة أرباع الخراج، ولا يأتى «مسرى» إلا وتكون الحكومة الفاطمية قد استخرجت خراج الأراضى الزراعية[4].

أما إذا فرض على المحصول، فلا يستحق الخراج إلا منذ نضجه وتهيئته للاستهلاك وبذلك تمشى نظام هذه الضريبة العقارية مع حال الزراع وأوقات الغرس والحصاد، وسارت السنتان الهلالية والخراجية مع اختلافهما فى الطول جنباً إلى جنب[5]،

---

(١) «الخطط» جـ ١ ص ٢٤٩

(٢) المقريزى «إغاثة الأمة بكشف الغمة» ص ٢٣

(٣) المقريزى «الخطط» جـ ٢ ص ٢٤٩

(٤) الدكتور البراوى «حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى» ص ٢٨٧ نقلا عن المقريزى «الخطط» (بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ١ ص ٨٦ و ٢٧٢

(٥) كل ٣٢ سنة شمسية تساوى ٣٣ سنة هلالية، وبذلك تنقص السنة القمرية عن الشمسية سنة تقريبا كل ٣٣ سنة. ابن مماتى «كتاب قوانين الدواوين» ص ٢٧

ويستحق الخراج مرة كل عام، حتى ولو كانت الأرض تنتج أكثر من محصول فى السنة، ويسقط الخراج إذا ماهلك جميع المحصول نتيجة لنوازل طبيعية لا يمكن تلافيها من برد قارص أو حر لافح.

ولقد تركت الدولة الفاطمية الملكية العقارية بأيدى أصحابها ملكية تامة مطلقة رقبة ومنفعة، ولا غرو فقد كتب جوهر للمصريين عهداً جاء فيه: «لكم على أمان الله التام الدائم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام، فى أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم» [1]، فاحتفظ لمولاه الخليفة المعز لدين الله بالحالة الراهنة statusquo، وللمصريين باحترام مبدأ الملكية الخاصة فى أموالهم المنقولة والثابتة، نظير الطاعة ودفع الضرائب، وقد عثرنا على سند فى وقف سنة ٤٠٢هـ يؤيد ملكية الأفراد فى العصر الفاطمى للأرض ملكية تامة ذاتا ومنفعة، حيث وردت العبارة الآتية «بسم الله، هذا ما أوقف الفقيه عبد الله بن محمد بوقفيته هذه، الضيعة بحدودها وحقوقها .. بناءها ومعابرها. وشجرها . . وكل ماهو حق فيها، وكل حق فيها خارج منها، حبساً ثابتاً ما دامت الأرض ومن عليها»، كما عثرنا على سند آخر يثبت أن هناك أملاكا عامة وأخرى خاصة، وأن الأولى وهى من أموال الدولة كانت تكتسب بوضع اليد مدة من الزمن [2].

فكان للمالك فى العصر الفاطمى حق الاستعمال Jus Utendi وحق الانتفاع Jus fruendi وحق التصرف Jus abutedi، وهى الحقوق الشاملة لحق الملكية التامة المطلقة.

أما مساحة الأرض الزراعية بمصر [3] فقد اختلفت فيها التقديرات تبعاً لاختلاف

---

(١) المقريزى «اتعاظ الحنفا» (طبعة بيت المقدس ١٩٠٨ م) ص ٦٧ — ٧٠

(٢) الدكتور البراوى «حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى» ص ٤٤ و ٤٥ نقلا عن المقريزى «الخطط» ج ١ ص ٨٤ و ٨٥

(٣) مسحت الأراضى المصرية إلى آخر الدولة الفاطمية أربع مرات. الأولى حوالى سنة ٩٦ هـ (٧١٥م) على يد الوليد بن رفاعة، عامل الخراج على مصر، خرج ومعه الكتاب والأعوان بالصعيد لهذا الغرض ستة أشهر حتى بلغ أسوان، وثلاثة أشهر بأسفل الأرض (الدلتا)، فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية، ومن الرجال الذين يدفعون الجزية خمسة آلاف ألف رجل.

الثانية. أيام عبيد الله بن الحبحاب، فى خلافة هشام بن عبد الملك الأموى سنة ١١٠ هـ (٧٢٩ م) =

الآراء : فصاحبا النظم الإسلامية (١) يقدرانها في عهد المعز لدين الله بنحو ٢٨٥,٧١٤ فداناً . والمرحوم الأمير عمر طوسون (٢) يقدرها بنحو ٦٤٦,٧٤٥ فداناً ، مع أنها كانت أيام العرب في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين تقرب من الستة ملايين من الأفدنة ، وأيام الإخشيد بنحو ٥٠٠,٠٠٠ فداناً (٣) ، وهذه الأرض تستثمر كلها في الزراعة إذا كان الفيضان عادياً والأمن مستتباً ، وتنقص تبعاً لانخفاض النيل أو لوجود الفوضى والاضطراب ، واتفق أهل مصر على أن يمسحوا أرضهم بقصبة تعرف بالحاكمية ، طولها خمسة أذرع بالنجارى ، فمتى بلغ الممسوح من الأرض أربعمائة قصبة سموه فداناً (٤) ، وتزيد المسـألة صعوبة إذا أردنا أن نحدد عدد السكان ، إذ نجد تقديرات مختلفة ، فبعضهم يقدره بخمسة أو ستة ملايين نسمة (٥) ، تهبط للفتن والثورات والمجاعات والأوبئة ، وأنه عند ما أريد إحصاء سكان مصر والقاهرة شارعاً شارعاً وحارة حارة ، أمر الوزير البطائحى « والى القاهرة » . الذى كان يقوم بإحصاء الناس ، بعدم الانتقال من منزل لمنزل حتى يتم الإحصاء على أحسن وجه ، فكان بذلك ابن البطائحى « أول من عمل على إحصاء سكان البلاد وتدوينها فى قوائم خاصة » (٦)

ومن هذا الاضطراب الناشىء من عدم تحديد الأراضى الزراعية بمصر فى هذا

= حيث خرج بنفسه فمسح أرض مصر ، فكان عامر أرضها وعامرها مائة ألف ألف فدان والفدان أربعمائة قصبة ، والباقى استبحر وتلف ، وما يصلح للزراعة ثلاثين ألف ألف فدان ، وهو مبالغ فيه . والثالثة . أيام احمد بن المدبر فى خلافة المعتز بالله العباسى حول سنة ٢٥٣ هـ (٨٦٧ م) فكان ما يصلح للزراعة أربعة وعشرين ألف ألف فدان ، والباقى مستبحر وبور من قلة الزراعة . والرابعة . أيام الأفضل بن بدر الجمالى ، فى خلافة الخليفة الآمر سنة ٥٠١ هـ (١١٠٧ م) . الـكندى « فضائل مصر » المخطوط ورقة ١٣ المقريزى « الخطط » جـ ١ ص ١١٨ و ١٢٠ و ١٥٩ و ١٦١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ١ ص ٤٧ .

(١) الدكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن « النظم الاسلامية » ص ٣١٦ .

(٢) المرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٢٢٣

(٣) الدكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن « النظم الاسلامية » ص ٣٠٨ و ٣٦٧

(٤) ابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » ص ٣٢

(٥) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى » ص ٢٨ ويقدره صاحبا « النظم » ص ٣٠٦ عند الفتح العربى بما لا يزيد عن مليونى نسمة .

(٦) ابن ميسر « أخبار مصر » جـ ١ ص ٦٥ و ٦٦ وابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٩١

العصر الفاطمي اختلفت تقديرات الخراج[١]. أتى جوهر مصر والغلاء بها شديد[٢]، فكان أول ما عمله تخفيف وطأة القحط والمجاعة بتنزيل السعر، والعمل على وجود الأقوات ومنع احتكار الحبوب وكان عامل الخراج بمصر عند دخوله «على بن يحيى ابن العرمرم» السنى المذهب، فأقره جوهر فى منصبه شهراً. ثم أشرك معه «رجاء بن صولاب»[٣]، وأكبر الظن أنه من المغاربة، وفى المحرم من سنة ٣٦٣هـ (٩٧٣م) صرفهما المعز من جباية الخراج وجعلها نصفين أحدهما فى يد «على بن محمد بن طباطبا» و«عبد الله بن عطا الله»، وثانيهما فى يد «الحسن بن عبد الله» و«الحسين بن أحمد الروذبارى»[٤] ووضعهم جميعاً تحت إشراف يعقوب بن يوسف بن كلس وعسلوج ابن الحسن.

أما الخراج فقد جباه جوهر عند قدومه ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار فى سنة ٣٥٨ هـ فى رواية[٥]، و٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار ونيفاً فى رواية أخرى[٦]، ولما كان الدينار[٧] يساوى ١٥ فرنكا و٨٠ سنتيما بتقدير العلامة صمويل برنارد فى كتابه وصف مصر، وبذلك يساوى ٦٠٩ مليما، ويساوى ٥٩١ مليما بتقدير الذهبي وعلى مبارك باشا،

---

(١) كان خراج مصر فى السنة الثانية لولاية عمرو بن العاص ١٠ مليون دينار، وفى عهد خلفه عبدالله بن سعد بن أبى السرح ١٢ مليون دينار أيام الخليفة عثمان، أما فى عهد معاوية فكان ٥ مليون دينار، ثم نقص إلى ٤ مليون دينار أيام الخليفة العباسى هارون الرشيد، ثم وقف بعد ذلك على ال ٣ مليون دينار وبلغ خراج مصر أيام ابن طولون ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار سنويا، ونقص هذا الخراج فى عهد خمارويه للمصروفات الكثيرة التى صرفها ولا سيما على جهاز ابنته المعروفة بقطر الندى، وبلغ خراج مصر أيام كافور الإخشيد ٤ مليون دينار سنويا. اليعقوبى «كتاب البلدان» ص ٣٣٩ وابن دقماق «الانتصار لواسطة عقد الأمصار» (القاهرة ١٣٠٩ هـ) ج ٤ ص٦٧ والمقريزى «الخطط» (بولاق ١٢٧٠هـ) ج ١ ص ٣١٩.

(٢) العينى «عقد الجمان» القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٢١

(٣) المقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٧٨

(٤) ابن ميسر «أخبار مصر» ج ٢ ص ٤٥ والمقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٩٥ و ٩٦

(٥) المرحوم الأمير عمر طوسون «كتاب مالية مصر من عصر الفراعنة» ص ٢٢٢ نقلا عن «كتاب شق الأزهار» لابن إياس ج ١ ص ٣٧

(٦) المقريزى «الخطط» ج ١ ص ١٦٠

(٧) الدينار وحدة العملة الذهبية الاسلامية القديمة وهو مشتق من كلمة **Denarius** اللاتينية الدالة على العملة الفضية الرئيسية بروما. الدكتور زكى محمد حسن بك «كنوز الفاطميين» ص ٤٢

لذلك نرى مع المرحوم الأمير عمر طوسون أن نأخذ بالوسط بين التقديرين وعلى ذلك نقدر الدينار بمبلغ ٦٠٠ مليما أى ٦٠ قرشا صاغا .

إذا علم ذلك ، فقد تبين الفرق الشاسع بين الروايتين فيما جباه جوهر إذ الأولى تجعله ٧٢٠,٠٠٠ ج . م ، فى حين تجعله الثانية ٢,٠٤٠,٠٠٠ ج . م

لذلك نرى التقدير الأول هو التقدير الصحيح إذا استعرضنا حالة مصر إذ ذاك من تعذر وجود الأقوات لكثرة الاضطرابات وتعدد الفتن وكثرة الموتى، خصوصا بعد موت كافور[1] أما التقدير الثانى فهو لايصح إلا بعد أن يستتب الأمن تماماً لجوهر ، إذ الفاتح يجبى عادة فى أول السنة أقل مما يجبيه فى السنين التالية، خصوصا وأن الخراج أيام الأخشيد كان ٢ مليون دينار[2] .

وفى هذا يقول ابن حوقل[3] : «ومما لاشك فيه أنها (أى مصر) جبت سنة ٣٥٩ ﻫ (٩٧٠ م) على يد أبى الحسن جوهر عبد أمير المؤمنين المعز لدين الله ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتى ألف دينار» (٠٠٠ و ٢٠٠ و ٣ دينار = ٠٠٠و٩٢٠و١ ج . م) .

ويقول أبو المحاسن : «ثم جباه» أى الخراج ، جوهر خادم المعز العبيدى ثلاثة آلاف ألف دينار ومائتى ألف دينار فى سنة ستين وثلثمائة (٩٧١م) »[4] .

ولقد جبى المعز لدين الله سنة ٣٦٢ ﻫ ، خراج مصر ٠٠٠ و ٤٠٠ و٣[5] دينارا وجبى بعد سنة ٣٦٢ ﻫ على يد وزيره يعقوب بن كلس الخراج ٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار (٢,٤٠٠,٠٠٠ج . م)[6] «ثم نقص الخراج أيام إبنه العزيز بالله إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار ، ثم زاد فى عهد الحاكم بأمر الله إلى ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار، ثم نقص أيام المستنصر إلى ٣,١٠٠,٠٠٠ دينار أولا (أى ١,٨٦٠,٠٠٠ ج . م) ، ثم إلى ٢,٨٠٠,٠٠٠ دينار ثانيا (أى ١,٦٨٠,٠٠٠ ج . م) .

---

(١) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٥٩ و « إغاثة الأمة بكشف الغمة » ص ١٣

(٢) « « ج ١ ص ١٦٠

(٣) ابن حوقل « المسالك والممالك » ص ١٠٧

(٤) « النجوم الزاهرة » ج ١ ص ٤٦

(٥) المرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٦١

(٦) Abu Saleh : Churches Monesteries of Egypt p. 82

وكذلك ارتفع إيراد الخراج أيام المستعلي بالله فوصل إلى ٥,٥٠٠,٠٠٠ دينار ، (أى ٣,٣٠٠,٠٠٠ ج م) [١] . ويقول المقريزى فى خططه [٢] ، ثم تقاصرت (أى جباية مصر) إلى أن جباها القاضى الموفق أبو الكرم بن معصوم العاصمى التنيسى عينا خالصا إلى بيت المال بعد المؤن والكلف ألف ألف دينار ومائتى ألف دينار (١,٢٠٠,٠٠٠ دينار = ٧٢٠,٠٠٠ ج م) إلى آخر سنة أربعين وخمسمائة (١١٤٥ م) أيام الخليفة الحافظ لدين الله ثم بعده لم يجبها هذه الجباية أحـــد حتى انقرضت الدولة الفاطمية ، [٣]

هذا الترمومتر المتقلب فى إيراد الخراج من وقت لآخر صعودا وهبوطا فى أيام الدولة الفاطمية ، يرجع هبوطه فى اعتقادنا إما إلى حدوث اضطرابات فى الأمن ، أو لوجود نقص فى النيل وقحط ووباء ، أو لو عدمن أحد الخلفاء الفاطميين للمصريين بالتخفيف عنهم فى جباية الخراج لاستمالتهم إليه ، وأما بالنسبة للصعود فيرجع إما إلى رفع الضريبة العقارية على الفدان كما أخبرنا ابن حوقل أن جوهر فى سنة ٣٥٩ هـ (٩٦٩ م) رفع الضريبة العقارية على الفدان الواحد من ٣½ إلى ٧ دنانير ، وإما لحادث عرضى ، كأخذ حكومة المعز لدين الله الدينار الراضى من الأهالى بثلاثة أرباع قيمته لتصهره إلى عملتها أو لمطالبة الحكومة الأهالى بالبواقى كما فعل ابن كاس وعسلوج .

وكان خراج الوجه البحرى يزيد كثيراً عن خراج الوجه القبلى ، لأن جملة النواحى والكفور بالأول كانت تزيد كثيراً على الثانى ، وكان ٨٠ ٪ من الخراج يأتى من المحاصيل الشتوية [٤]

ولقد أمدنا أبو صالح الأرمنى بهذه النواحى والكفور [٥] ولكنه بكل أسف

---

(١) المرحوم الأمير عمر طوسون « مالية مصر » ص ٦١ نقلا عن أبى صالح الأرمنى فى تاريخه « كنائس وأديرة مصر » ص ٣٠ وابن إياس فى كتابه « نشق الأزهار » ص ٣٧ و ٣٨ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٩٩ و ١٠٠ وابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٥٩

(٢) ج ١ ص ١٠٠ .

(٣) راجع فى خراج مصر فى عهودها المختلفة & Evett's Index to Abu Salih's, churches & Monasteries of Egypt.

(٤) Dr. Forid E., The Introduction of Perennal Irrigation in Egypt. pp. 44—47

(٥) « كنائس وأديرة مصر » ص ١٠ وما بعدها .

أغفل مساحة كل كورة ، فتعذر علينا بذلك تقدير الجزء المنزرع .

أما نظام الجباية (١) : فقد اتبع الخلفاء الفاطميون فى جباية الضرائب العقارية على الأراضى الزراعية نظاما خاصا يسمى « نظام الالتزام » أو « تقبيل الأرض » . وخلاصته أن يجعل شخص من الأشخاص الداخلين فى المزايدة العلنية قبيلا (أى كفيلا) بتحصيل الضرائب فى قرية أو فى عدة قرى أو كور جرى بالمزاد العلنى عنها فى جامع عمرو ، أو فى جامع ابن طولون ،

وكانت العادة أن ينادى فى المسجد الجامع كل أربع سنوات على كل أرض تريد الحكومة أخذ خراجها بطريق التضمين أو الالتزام أمام متولى خراج مصر وكتابه ، تضعها الحكومة أمام الناس من مختلف الطبقات ليتزايدوا فيها ، فاذا رسا العطاء على رجل منهم سمى « الضامن » أو « الملتزم » ، وقام الكتبة بكتابة اسمه والمبلغ الذى رسا عليه والأرض المأخوذة قباله ، وقام هو بتحصيل خراجها لنفسه ، فيتولى هو وأهله ونوابه زراعتها وترميم جسورها وتطهير ترعها وسائر وجوه أعمالها (٢) ، التى تكفل له توريد المال المتفق عليه إلى خزينة الحكومة فى ميعاده ، فيحدثنا المقريزى (٣) مثلا أنه فى عهد الخليفة المعز لدين الله ضمن « على بن عمر بن العداس » كورة بوصير كما ضمن المعلم زوين مدينة القاهرة فى عهد الخليفة الظاهر (٤) ، وأنه فى زمن الخليفة المعز لدين الله تأخر مبالغ من الخراج على الضمان والمتقبلين وكان يسمى « البواقى » (٥) فشدد كل من « يعقوب بن كلس » و « عسلوج بن الحسن » فى طلبه (٦) ، وهذا يدل على أن الملتزم قد يتعذر عليه أحياناً لعذر قهرى كانخفاض النيل مثلا أن يعنى بالتزامه ، فعند ذلك يجبر على الوفاء . وكما كان نظام الجباية معروفاً فى الأراضى العقارية

---

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٨٢

(٢) خصصت مصاريف التعمير هذه من الخراج لتعمير الأرض وزيادة غلاتها .

(٣) المقريزى « الخطط » (بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ٣١ . ويقول ابن منجب إنه ضمن مال الدولة ونفقاتها ، وحوسب على الدخل والخرج ، ولما اتضح المال أمر الخليفة العزيز بالله بمطالبته بما نقص . ابن منجب « الأشارة » ص ٢٤ .

(٤) Abu Saleh, The Churches & Monastetics of Egypt p. 126

(٥) المقريزى « الخطط » (بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٨٢

(٦) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٩٧ و ٩٨ .

عامة المصرية ، كذلك عرف الالتزام فى كثير من الإيرادات ، ففى النصف من شعبان سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣ م) ضمن « محمد بن القاضى أبى الطاهر محمد بن احمد » الأحباس بمليون ونصف درهم[١] كذلك كان النطرون مضموناً إلى آخر سنة ٥٨٥ هـ ١١٨٩ م) بمبلغ محدود[٢] .

ولقد أطال المأمون البطائحى مدة الأربع سنوات السالفة الذكر فجعلها ثلاثين سنة ، فمهد بذلك لنظام الاقطاعات العسكرية التى ظهرت فى عصر الأيوبيين ، وقد أفاد « التقبّل » الدولة ، بحصولها على المال مقدما ، أو فى ميعاده إذا كان مقسطا ، أفاد « المتقبّل » أو الملتزم بما كان يعود عليه بعد ذلك غالبا من زيادة بين ما دفعه أو تعهد بدفعه وما حصّله فعلا .

ولكن كانت لنظام جباية الخراج بواسطة الملتزمين أضراره الجسيمة إذ النفس البشرية ميّالة لابتزاز ما يمكن ابتزازه من الأموال ، فكان الملتزم يظلم الرعية ويشتط فى أخذ المال واستعمال وسائل التعذيب ، إلا أن كثيراً من الخلفاء الفاطميين كان من سياستهم العناية بأمر الفلاح وعدم إرهاقه ، ومعاملته معاملة تنطوى على الرعاية والعطف ، فخفف ذلك كثيرا من استعمال الملتزمين للوسائل القاسية فى تحصيل الخراج كالضرب المتلف وغيره ، وإن كانت عادة الخلفاء الفاطميين أن يصحب موظفى الجباية « شاد » ، ليجر المطالب أو يسحبه على وجهه ويضربه بالمقارع ، ولعله اختير أيام الخليفة الحافظ لدين الله من الغلاظ حتى لا يفارق المطالب إلا بعد أن يدفع ما عليه أو يبيع له شيئا يفى بالمبلغ المطلوب منه[٣] .

ولم يترك بعض الخلفاء الفاطميين تقدير الضرائب للمتقبلين والمقطعين بل حددوها بأنفسهم ، حتى يحموا رعيتهم من التعسف ، وكانوا يراجعونها من وقت لآخر[٤] ناظرين فى كل شكوى تصل إليهم عن الجباية .

---

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ٢٩٥

(٢) « « ج ١ ص ١١٠ والدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى » ص ٢٨١

(٣) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٤) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٨٢

ديوان الخراج [١] : كان أحد الدواوين التي وجدت في عهد الفاطميين وعلى رأسه موظف كبير لفرض الضرائب على الأرض والاشراف على جبايتها وأوجه إنفاقها ويساعده في ذلك العمال والجباة والكتبة وغيرهم وكان صاحبه يضع الترتيب للنداء على الضياع وغيرها ، وللقبالات ولجباية الأموال ، ويأمر بروك الأرض المصرية ، ويشرف على طريقة ربط الأموال عليها ، ويجلس بجامع ابن طولون ، ويحضر الناس للقبالات لديه ، فكل من اختار زراعة أرض وقبلها أشرف على توريد ما عليه لبيت المال في أوانه وربط الضرائب على قاعدة المحررات ، وقد نقل الديوان من جامع ابن طولون إلى القصر بالقاهرة .

وقد نقل هذا الديوان من القبطية إلى العربية في عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان والى مصر من قبل الخليفة الوليد بن عبد الملك وذلك سنة ٨٧ هـ ، ومع ذلك كان يسير الديوان هو وسائر دواوين الحكومة بالتاريخ القبطي حتى سنة ٥٠١ هـ (١١٠٧م) حيث أمر الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي باستبدال التاريخ القبطي بالتاريخ الهجري ، فدل بذلك على أنه أكثر انقيادا إلى المؤثرات الدينية منه إلى مؤثرات العقل والمصلحة ، إذ من المسلم به أن السنة القمرية سنة لا يصح مطلقا اتباعها في الحسابات الزراعية الخراجية ، ولا في الحسابات المصلحية السنوية ، لعدم تكامل الفصول الأربعة فيها ، ولانتقالها مع توالي السنين من شهر إلى شهر حتى تدور على الأشهر جميعها [٢] .

وكان على صاحب ديوان الخراج أن يعمل ارتفاع ما يجري في ديوانه وما عليه من النفقات ، أي يعمل ما ندعوه اليوم بميزانية ديوانه ، وكان لصاحبه أن يخفض الضرائب إذا قل المحصول لسبب من الأسباب ، ويراقب سير الجباية .

(٢) الجوالي [٣] (الجزية) : وكانت من موارد الدولة في أيام الفاطميين وهي

(١) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٦ والمقريزي « الخطط » ج ١ ص ١٠٣

(٢) المرحوم الأستاذ الياس الأيوبي « الفاطميون » ج ٢ ص ١٤٨ و ١٤٩

(٣) الجالية ما يفرضه العدو على بلد منهزم من المال والمحاصيل ، وهي أيضا بمعنى أهل الذمة ، سموا بذلك لأن الخليفة عمر بن الخطاب أجلاهم عن شبه جزيرة العرب ، ثم أطلق هذا الاسم على كل من فرضت عليه الجزية من أهل الذمة والمجوس وإن لم يكن صاحبها قد جلا عن وطنه ، ويقال استعمل فلان على الجالية إذ ولى أخذ الجزية منهم ، والعامة تطلق الجالية على نفس الجزية وجمعها جوال . أبو يوسف « الخراج » ص ٢ وانظر D. zy R, Supplement aux dictionnaires Arabes

ضريبة رءوس أهل الذمة من اليهود والنصارى [١] المقررة على رقابهم فى كل سنة ، وتدفع من المشتغلين بالتجارة والصناعة فى المدن ، أما فى الريف فتدخل فى الخراج ، وكانت تجرى بحسب السنة الهلالية [٢] ولا تجبى إلا مرة واحدة فى السنة من اليهود والنصارى الذين لم يسلموا ، وتقدر على حسب أحوال الناس ويسارهم عن كل شخص قادر [٣] ، فكانت تؤخذ عن أغنيائهم ومتوسطى الحال منهم وفقرائهم ممن يكسبون [٤] ، أما فقراؤهم ممن يتصدق عليهم ولا قدرة لهم على العمل من ذوى العاهات فلا تؤخذ منهم الجزية ، كما لا تؤخذ من المرأة أو الصبى أو المجنون أو العبد أو الراهب ، وكان يشترط فيمن تجب عليه الجزية الذكورة والبلوغ والحرية [٥] وهى تسقط بالإسلام وهى وإن ثبتت بنص القرآن الكريم لقوله تعالى « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » [٦] فقد فرضت على الذميين فى مقابل فرض الزكاة على المسلمين ، ووجبت نظير قيام المسلمين بالدفاع عنهم وحمايتهم [٧] لأنهم لم يكونوا يدخلون مع المسلمين فى حروبهم والجزية ليست من مستحدثات الإسلام ، وإنما كانت معروفة من قديم الأزل عند

---

(١) يقول المقدسى إنه فى القرن الرابع الهجرى كان بالقاهرة سبعة آلاف يهودى ، وبالأسكندرية ثلاثة آلاف يهودى وبمدن الدلتا نحو ثلاثة آلاف يهودى ، وبمدن الصعيد التجارية نحو ستمائة يهودى . أما القبط بأعلى وأسفل مصر وقت الفتح الاسلامى فكانوا أكثر من ستة آلاف ألف نفس وفريضتهم يومئذ اثنى عشر ألف ألف دينار سنويا وقيل غير ذلك . المقريزى الخطط (المطبعة الأميرية) ج ١ ص ٢٢٨ وسعادة الدكتور محمد كامل مرسى باشا « الملكية العقارية » ص ٥٨

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٢

(٣) « « ج ٣ ص ٤٥٨ و ٤٥٩

(٤) الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ١٣٩

(٥) القاضى النعمان « دعائم الاسلام » ورقة ٤٢ والماوردى « الأحكام السلطانية » (مطبعة السعادة ١٩٠٩م) ص ١٢٨ وابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » ص ١٣

وقدر أبو يوسف الجزية ثلاث فئات ٤٨ درهما على الموسرين و ٢٤ درهما على المتوسطين و ١٢ درهما على الطبقة السفلى فى كل عام . أبو يوسف « الخراج » ص ١٤٥

(٦) الآية ٢٩ من سورة التوبة رقم ٩

(٧) أبو يوسف « الخراج » ص ٦٩ — ٧٢ والماوردى « الأحكام السلطانية » ص ١٣٩ والقرطبى الجامع لأحكام القرآن » ج ٢ ص ١٠٩ والمرحوم محمد الخضرى بك « تاريخ الأمم الاسلامية » ص ١٦٨.

اليونان والفرس والرومان [١] فكانوا يضربونها على الأمم التى خضعت لسلطانهم، وكانت سبعة أمثال الجزية التى وضعها المسلمون ويفرقها عن الخراج أنها موضوعة على الرؤوس وأما الخراج فموضوع على رقاب الأرض، ولقد حثت الأحاديث النبوية على الرفق والإنصاف فى جبايتها من الذميين، فلا يضرب أحد منهم لحمله على دفع الجزية أو يعذب، بل تجبى منهم بروح العدل والإنصاف. على أن من وضع عن ذمى جزية أوجبها الله عليه، أو شفع له فى وضعها، فقد خان الله ورسوله وجميع المؤمنين [٢]

ونراه إسرافا زعم من يزعم أن الجزية وضعت على أهل الذمة إذلالا وإهانة لهم، لأن الشريعة الإسلامية ليست بأول واضع لها، ولأنها إنما وضعت لتعطى للمقاتلة والجند الذين نصبوا أنفسهم لحماية البلاد واستتباب وسائل الأمن والسلام للكافة، ولأن من كان من أفراد الملة يدافع عن نفسه وماله فليس عليه شىء [٣]. فأسباب الضريبة فى دولة القانون كانت إذن المزايا التى يتمتع بها الفرد كنتائج للاجتماع، وكان أساسها قائماً على قواعد الرضا العام، وكانت متناسبة مع أهلية كل فرد فأعفى منها من هم فى حاجة إلى العون والمساعدة، واستخدمت فى وجوه المصلحة العامة، وقد بلغت الجوالى فى الدولة الأيوبية (سنة ٥٨٧هـ) ١٣٠,٠٠٠ دينار [٤].

ديوان الجوالى [٥] : اختص هذا الديوان بجباية الضرائب المفروضة على أهل الذمة، وكان على رأسه موظف كبير عدل تعرض عليه الأعمال المالية المتعلقة بالجزية، يعاونه بعض الموظفين الآخرين لضبط إيرادات الجزية التى يدفعها أهل الكتاب، فإذا أسلم الذمى أو مات أثناء الحول، ألزمه من يتولى ديوان الجوالى بقدر ما مضى من السنة قبل إسلامه أو وفاته، وكان هذا الديوان ملحقا بديوان المواريث الحشرية، وبذلك سمى «ديوان الجوالى والمواريث الحشرية».

---

(١) فقد فرض اليونان فى القرن الخامس قبل الميلاد الجزية على سكان سواحل آسيا الصغرى نظير حمايتهم من الفينيقيين، وكذلك وضع الرومان والفرس الجزية على جزء من رعاياهم.

(٢) القاضى النعمان «دعائم الاسلام» ورقة ٢٤٥

(٣) البلاذرى «فتوح البلدان» ص ١٣٢ والنعمان «الجزية» ص ١٤ — ١٧

(٤) المقريزى «الخطط» (طبعة بولاق ١٢٧٠هـ) ج ١ ص ١٠٨

(٥) ابن مماتى «كتاب قوانين الدواوين» ص ١٣

٣ — الزكاة : يقول القرطبي فى أحكامه « الزكاة مأخوذة من زكا الشيء إذا نما وزاد ، يقال زكا الزرع والمال يزكو ، إذا كثر وزاد ، ورجل زكى أى زائد الخير ، وسمى الإخراج من المال زكاة ، وهو نقص منه من حيث ينمو بالبركة أو بالأجر الذى يثاب به المزكى ، وقيل أصلها الثناء الجميل ، ومنه زكى القاضى الشاهد ، فكأن من يخرج الزكاة يحصل لنفسه الثناء الجميل وقيل الزكاة مأخوذة من التطهير ، فكأن الخارج من المال يطهره من تبعة الحق الذى جعله الله فيه للمساكين [١] » .

ويقول المقريزى [٢] إن أول من جبي الزكاة بمصر كان صلاح الدين الأيوبى فى ١٣ ربيع الآخر سنة ٥٦٧هـ (١١٧١م) ، أى بعد موت العاضد آخر خلفاء الدولة الفاطمية ، ونرى أن هذا القول ما هو إلا من الصور القائمة التى دست على الخلفاء الفاطميين نتيجة لاختلاف المذهب ، وكانت الزكوات تفرق بعد جمعها على مستحقيها من الفقراء وغيرهم بعد أن ترفع إلى بيت المال السهام الثمانية المفروضة له وفق قوله تعالى « إنما الصدقات للفقرَاء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبُهم وفى الرّقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضةً من الله ، والله عليم حكيم [٣] » .

ويقضى الشرع الإسلامى أن تؤخذ الزكاة من المسلم الغنى لتبعد عنه نظرة الحقد والحسد ، حيث يقول تبارك وتعالى « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » [٤] ويقول عليه الصلاة والسلام « فاعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » ، و « أدوا زكاة أموالكم فإنها طهور لكم » [٥] ، و « من أدى زكاة ماله فقد ذهب عنه شره » [٦] . وإمامهم المعصوم ، الذى يعتبر

---

(١) القرطبي « الجامع لأحكام القرآن » جـ ١ ص ٢٤٣

(٢) « الخطط » جـ ١ ص ١٧٤.

(٣) الآية ٥٩ من سورة التوبة رقم ٩ — والعاملون عليها هم السعاة والجباة المكلفون بتحصيل الزكاة من الامام ، أما المؤلفة قلوبهم فقد كانوا فى صدر الاسلام يظهرون الاسلام ، يتألفون بدفع سهم من الصدقة اليهم لضعف إيمانهم ، وقد حرمهم منه الخليفة عمر ، وفى فك الرقاب أى المكاتبين ، والغارمون هم أهل الدين الذين استدانوا لغير معصية أو تابوا ، وليس لهم وفاء ، أو لإصلاح ذات البين ولو أغنياء . القرآن الكريم تفسير الجلالين (طبعة عبد الرحمن محمد سنة ١٣٥٥هـ) ص ١٧٢

(٤) الآية ١٠٣ من سورة التوبة رقم ٩

(٥) القاضى النعمان « كتاب الهمة فى آداب الأئمة » ورقة ٣٢ أ و ب

(٦) ابن النعمان « كتاب دعائم الاسلام » ورقة ١٥٣

نفسه من أبناء النبي عليه الصلاة والسلام ، والذي يعلم قوله تعالى « قد أفلح من تزكى » كان له أخذ مافرض على المسلمين فى أموالهم الزكوية التى مرجعها كتب الفقه عندهم[١] ولاشك أنه كان للزكاة « ديوان خاص » بها ، على رأسه موظف كبير ، يعاونه بعض الموظفين ، لأن الزكاة عند الشيعة ثانية الصلاة ، إذ من لازكاة له لاصلاة له [٢] ، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لعن مانع الزكاة وأنه عليه الصلاة والسلام قال « لاتتم صلاة إلا بزكاة ، ولاتقبل صدقة من غلول ، ولاصلاة لمن لازكاة له ، ولا زكاة لمن لاورع له » وعن علىّ كرم الله وجهه أنه قال « لاتقبل الصلاة ممن منع الزكاة » [٣] ، وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عن على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا أراد الله بعبد خيراً ، بعث إليه ملكا من خزان الجنة ، فيمسح صدره فتسخو نفسه بالزكاة » ، وعن الإمام علىّ أنه أوصى فقال « أوصى ولدى وأهلى وجميع المؤمنين بتقوى الله ربهم ، والله الله فى الزكاة ، وأنها تطفى غضب الله » وعن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال « أول من يدخل النار ... ذو ثروة من المال لايعطى حق ماله » ، وعنه أيضاً أنه قال « مايهلك مال فى بر ولابحر إلابمنع الزكاة »[٤] والزكاة تجب على كل إنسان بالغ عاقل ، غنى عن نفسه وعمن يعول من صغير أو كبير ، حر أو مملوك ، وقدرها على كل إنسان صاع من حنطة أو شعير أو تمر أو نحوها مما يحصل به القوت ، ومذهب الشيعة هنا لايخالف مذاهب السنة فى شىء [٥] .

٤ — **المستغلات** : كذلك كان من موارد الدولة المعادن التى احتكرت الحكومة

---

(١) الأنواع التى يجب فيها الزكاة خمسة أشياء : ا — زكاة النقد (الذهب والفضة) ، ب — زكاة السوائم وهى الابل والغنم ، جـ — زكاة عروض التجارة ، د — زكاة المعدن والركاز وهما بمعنى واحد ، وهو ذرعا مال وجد تحت الأرض بالطبيعة أو بفعل فاعل ، هـ — زكاة الزرع والثمار . ولمعرفة حكم الزكاة فيها يرجع إلى القاضى النعمان « دعائم الاسلام » ورقة ١٥٩ — ١٦٢ و ١٦٩ وابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » ص ١١ و ١٢ وابن مظهر « مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة » جـ ٢ ورقة ٤ وما بعدها . ويقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء فى مؤلفه « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٩ « ولا شىء منها إلا وهو موافق لمذهب من المذاهب المعروفة ، الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلى »

(٢) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٩

(٣) القاضى النعمان « دعائم الاسلام » ص ١٥٨

(٤) « « ص ١٥٣ و ١٥٨

(٥) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٩ و ١٠٠

الفاطمية مناجمها ، وأهمها معدن « الشب » (١) ، الذى كان محصوله السنوى حوالى ١٢ ألف قنطار ، والنطرون ، الذى كان محصوله السنوى حوالى ٣٠ ألف قنطار ، وكانت تباع لتجار الروم (٢) .

كذلك احتكرت الحكومة الفاطمية بيع محصول القرظ (ثمرة شجرة السنط) ، وخصصت بعض المراكب المصنوعة فى دار الصناعة لبيعها ، وباعت الأخشاب التى فضلت عن حاجة المطابخ فى القصور من أحراج كل من البهنسا والأشمونين والسيوطية والأخيمية والقوصية(٣) .

وكان الخليفة الفاطمى يملك عدداً كبيراً من الحوانيت والمخازن والأفران والحمامات بمصر والقاهرة وغيرها من المدن الكبرى .

ونرى أن ناصرى خسرو بالغ فى ذكر الحوانيت وإيجارها بمصر والقاهرة عند ماقدرها بعشرين ألفاً وعند ماذكر أن عدداً كبيراً منها كان يؤجر بسعر عشرة دنانير مغربية فى الشهر ، وأن إيجار الدكان منها كان لا يقل عن دينارين(٤) .

وكان من موارد الدولة مايقذفه البحر مثل العنبر والحلية ، ومايؤخذ من اللصوص من الأموال والأمتعة إذا لم يأت لها طالب يستحقها .

أما الديوان الذى أعدوه لذلك فكان ديوان المستغلات(٥) ، يرأسه موظف كبير يساعده بعض الموظفين .

٥ — **دار الضرب** : أى ضرب السكة أو العملة ، وكانت تمد الدولة بإيراد طيب إذ كان يسبك فيها مايحمل إليها من الذهوب(٦) وبحكم تبعية مصر للدولة الأموية ثم للدولة العباسية قد تعاملت بدنانير الخلفاء الأمويين ثم العباسيين ولما وليها احمد ابن طولون سك نقوداً ذهبية وحدتها الدينار عرفت « بالأحمدية » نسبة إليه ، حتى

---

(١) يحتاج إليه فى أشياء كثيرة أهمها الصبغ

(٢) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠هـ) جـ ١ ص ١٠٩ وابن مماتى « قوانين الدواوين » ص ٢٣ و ٢٤

(٣) ابن مماتى « قوانين الدواوين » ص ١٧ و ١٨

(٤) Nasiri Khosrou, Sefer Nemeh p. 127

(٥) المقريزى « الخطط » (بولاق ١٢٧٠هـ) جـ ٢ ص ٦

(٦) ابن مماتى « قوانين الدواوين » ص ٢٥ والمقريزى « الخطط » جـ ١ ص ١٧٨

إذا تم الفتح الفاطمى لمصر، أمر جوهر بفتح دار الضرب وضرب السكة[١] وضرب الدينار المعزّى ونقش عليه فى أحد وجهيه ثلاثة أسطر أحدها « دعى الامام المعز لتوحيد الأحد الصمد » وتحته سطر فيه « ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة » وفى الوجه الآخر « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون ، على أفضل الوصيين ، وزير خير المرسلين »[٢].

ولما حضر المعز لدين الله للقاهرة عاصمة ملكه ، وتولى بعده فيها أشباله كان الخليفة الفاطمى يختم السكة بختمه حتى يتميز الخالص من المغشوش بين الناس عند التعامل[٣] وكانت دار الضرب بجانب دار الشرطة فى البيمارستان الذى بسوق الحمام[٤] أما فى القاهرة فقد بنيت دار الضرب بجهة القشاشين ، قرب الجامع الأزهر ، بناها الوزير المأمون البطائحى زمن الخليفة الآمر وسميت الدار الآمرية ، ووجدت دور الضرب أيضاً باسكندرية وقوص وصور وعسقلان[٥] وكانت لا تباع الصنج والموازين والأكيال إلا بدار الضرب ، فيتوجه إليها جميع التجار ومعهم آلاتهم للكشف عليها، فإن وجد بها عيب أو نقص أو تلف ، كلفوا شراء غيرها[٦] ثم أذن لهم بإصلاح ما بها من عيب . ولقد سك جوهر الدنانير الذهبية المعزية وساعده على ذلك كثرة ما جلبه معه من صناديق النقود الذهبية وأن منجم الذهب المحلى كان بوادى العلاقى على مسيرة أسبوعين من أسوان وقد ظل الناس يتعاملون أيام جوهر أيضاً بالدينار الراضى ، لكونه إذ ذاك أكثر وزناً وأشد نقاء من الدينار المعزى[٧] فحمل المعز الناس على التعامل بدنانيره بطرق شتى : منها أنه أمر أن يكون « الراضى » بخمسة عشرة درهما

---

(١) السكة لفظة كانت اسماً للطابع ، أى للحديدة المتخذة لذلك ، ثم صارت تطلق على أثرها وهى النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم وهى علامة السلطان ، ثم صارت تطلق أخيراً على القيام على ذلك وهى الوظيفة .

(٢) الأب أنستاس « النقود العربية وعلم النميات » ص ٥٨

(٣) النويرى « نهاية الأرب » ورقة ٤١ وابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٦ — ٢٢٨

(٤) يحيى بن سعيد بن يحيى الانطاكى « تاريخ الذيل » ص ٣٤

(٥) المقريزى « إغاثة الأمة » ص ١٥ و « الخطط » جـ ١ ص ١٧٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » جـ ٤ ص ٥٣

(٦) المقريزى « الخطط » جـ ١ ص ٤٦٤ وابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » ص ٢٦

(٧) على مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ ٢٠ ص ٣٥

« المعزى » بخمسة عشر درهما ونصف ، كما جعل جوهر « الدينار الأبيض » أحياناً بعشرة دراهم وأحياناً أخرى بستة دراهم وأحياناً ثالثة بثمانية دراهم [١] .

وكثر ضرب الدينار المعزّى ، وامتنع يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن أن يأخذا الخراج إلا ديناراً معزيا ، فاتضع الدينار الراضى وانحط ونقص من صرفه أكثر من ربع دينار كما انحطت قيمة « الدينار الأبيض » ، فباع الناس الدينار الراضى بأقل من قيمته ، فعاد ذلك على مالية الدولة بالربح الوفير .

وفى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله أبى على المنصور بن المعز ، تزايد أمر الدراهم فى شهر ربيع الأول ، سنة تسع وتسعين وثلاثمائة ، فبلغت أربعة وثلاثين درهما بدينار ، ونزل السعر ، واضطربت أمور النـاس فرفعت تلك الدراهم ، وأنزل من القصر عشرون صندوقا ، فيها دراهم جُدُد ، فرقت للصيارف ، وقرىء سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى ، وترك من فى يده شىء منها ثلاثة أيام ، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب ، فاضطرب الناس ، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد وتقرر أمر الدراهم الجُدُد على ثمانية عشر درهما بدينار[٢] .

وفى سنة ٤٦٢ هـ (١٠٦٩ م) ضرب « المستعلى » اسم ابنه ولى العهد على الدينار وسماه الأمرى ، ومنع التعامل بغيره[٣] .

وفى سنة ٤٩٧ هـ (١١٠٣ م) ضرب « الآمر » الفضة السوداء بمصر المشهورة بالآمرية[٤] وبذلك كان بمصر فى العصر الفاطمى نظام المعدنين Bimetallic System ، وبالرغم من أن الشرع علّق على الدينار والدرهم كثيراً من الأحكام كالزكاة وغيرها ، وجعل للدرهم الشرعى والدينار وزناً معينا ، فقد مال بعض الخلفاء الفاطميين عند إصدار العملة إلى جعلها تقل وزناً فى المعدن عن العيار العادى .

أما ديوان الضرب فكان يرأسه موظف كبير هو « قاضى القضاة » وبه عدد من الموظفين ، كل له عمل يختص به[٥] .

---

(١) ابن ميسر « أخبار مصر » ص ٤٥ و ٤٦ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٨٠ و ٨٥ و ٩٧

(٢) الأب أنستاس « النقود العربية وعلم النميات » ص ٥٩

(٣) السيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٥٤

(٤) « « جـ ٢ ص ١٥٥

(٥) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ١ ص ٤٤٥

٦ — المواريث : كانت المواريث عند الشيعة تخالف ما عليه الجمهور فى مسائل كثيرة أهمها : أن ليس عندهم عول ، فاذا مات شخص عن زوجة وبنتين وأم وأب، فللزوجة الثمن ، وللبنتين الثلثان ، وللأم والأب الثلث ، فاذا كانت المسألة من ٢٤ ، كان الناتج ٢٧ ، فهذا عول ، فتقسم التركة إلى ٢٧ جزءاً بدلا من ٢٤

فتأخذ الزوجة ٣ من الـ ٢٧ والبنتان ١٦ من الـ ٢٧ والأبوان ٨ من الـ ٢٧ ، هذا هو حكم القاضى السنى فى هذه القضية إذا نيط به توزيع أنصبة الورثة فى المسألة السالفة الذكر .

أما القاضى الشيعى الذى « ينكر العول »[١] ، ولعله ينكره لأن الخليفة عمر ابن الخطاب هو أول من حكم به ، فيقدم الزوجة والأبوين على البنتين فى أخذ نصيبهم، ويقسم التركة إلى ٢٤ جزءاً فقط ، وهنا يحكم بإعطاء الزوجة ٣ من الـ ٢٤ (باعتبار أن لها الثمن) والأبوين ٨ من الـ ٢٤ (باعتبار أن ميراثهما الثلث) أما الباقى وهو الـ ١٣ جزءاً فيعطيه للبنتين[٢]

كذلك « ليس عند الشيعة تعصيب »[٣] ، فهم يقدمون القرابة على العصبة ، بمعنى أنهم يورثون الأقرب فالأقرب إلى الميت ذكراً كان أم أنثى بحسب الدرجة ، فالدرجة الأولى عندهم الوالدان والأبناء ، والدرجة الثانية الأجداد والأخوة والأخوات . وهكذا ، ولا يرث الأبعد مع وجود الأقرب فاذا مات رجل مثلا عن بنت وابن ابن ، فالمال كله للبنت عند القاضى الشيعى لأنها أقرب من ابن الابن فتحوز المال كله ، نصفه « بالفرض » ونصفه الثانى « بالرد » ، وبذلك لا يشارك فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد فى ميراثها من أبيها .

والسر فى أن الشيعة يورثون كل المال للبنت ويجعلونها حاجبة حتى للأعمام أن بنى العباس كانوا يدعون أيلولة ميراث النبي عليه السلام من إمامة المسلمين لهم ، لأن العباس عم للنبي فهو الوارث له يوم وفاته ، ويشارك فاطمة الزهراء فى تركته ،

---

(١) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ١٤٢

(٢) ابن خلدون « المقدمة » (الطبعة الثالثة سنة ١٣٢٠ هـ) ص ١٨٦ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٢٩٣

(٣) آل كاشف الغطاء « أصل الشيعة وأصولها » ص ١٤٢

كذلك « علىّ » أنزل من العباس لأنه ابن عم والعباس عم ، فقالت الشيعة إن فاطمة تحرز كل الميراث حتى يمنعوا بنى العباس من دعواهم ، أما القاضى السنى فيعترف بالتعصيب ، لذلك عندما تعرض عليه القضية السالفة الذكر فإنه يعطى البنت النصف « بالفرض » ، ويعطى ابن الإبن النصف الثانى من التركة « بالتعصيب » ، إذ هو من العصبة[1] ، والقاضى الشيعى يقدم ابن العم الشقيق على العم لأب فى الميراث حتى يكون الإمام « على » متقدماً فى إرث النبى على السلام من العباس ، أما القاضى السنى فيعكس الآية فيجعل درجة العم أقرب من ابن العم فى الميراث ، فهو على ذلك لايورث الأبعد مع وجود الأقرب[2] .

والشيعة يقولون إن الأنبياء تورث ، وأهل السنة يقولون إنهم لا يورثون لحديث نبوى يقول « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة » .

وهذا ما حدا بأبى بكر أن يأخذ من فاطمة الزهراء فدك (قرية بخيبر) بعد أن كان والدها قد أعطاها إياها للارتفاق بها ، أخذها أبو بكر منها ولما احتجت بأنها ترثها احتج عليها بالحديث السالف الذكر[3] .

ومن موانع الميراث اختلاف الدين فلا توارث بين المسلم وزوجته الكتابية ، ولا بينها وبين أولادها منه ، لأنهم مسلمون تبعاً لأبيهم ، ولكن الوصية لا يشترط فيها اتحاد الدين ، فهى لا تجوز للأجنبى (غير الوارث) بالثلث .

ومن موانع الميراث أيضاً اختلاف الدارين ، فلا توارث بين «حربى» «وذمى» ، ولا بين « مستأمن » « وذمى » ، لاختلاف الدار بينهما ، فاذا مات المستأمن فى دار الإسلام ، فان ماله يحفظ لورثته الذين هم فى دار الحرب لاتحاد الدار[4] . والشيعة

---

(١) ابن خلدون « المقدمة » (طبعة ١٣٢٠هـ) ص ١٨٦ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٧٩

(٢) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٧٩

(٣) ابن هشام « كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم » (طبعة وستنفلد ١٨٥٨ — ١٨٦٠م) ج ٢ ص ١٠١٣ ورسائل الخوارزمى (طبعة القسطنطينية سنة ١٢٩٧هـ) ص ١٣٠

(٤) أحمد أمين بك « ضحى الاسلام » ج ٣ ص ٢٥٩ والمرحوم الأستاذ أحمد بك ابراهيم « بحث مقارن فى المواريث فى الشريعة الاسلامية » منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة (١٩٣٣م) ص ٨١٨ و٨١٩ ولفضيلته أيضا « حكم الشريعة الاسلامية فى الزواج مع اتحاد الدين واختلافه وتغييره » منشور بنفس المجلة فى السنة الأولى (١٩٣١م) ص ١٤ وله أيضاً « أحكام المواريث على ما عليه العمل فى المحاكم الشرعية » منشور بنفس المجلة السنة الرابعة (١٩٣٤م) ص ٥٩٠ و ٥٩١

الامامية الاثنا عشرية تقر إلى اليوم زواج المتعة[١] استناداً إلى الآية الشريفة « استمتعتم به منهن ، فآتوهنّ أجورهن فريضة »[٢] ، لأنه سبحانه وتعالى عبر فى الآ الشريفة بلفظ الاستمتاع (أى المتعة) دون لفظ النكاح ولأنه تعالى أمر بإيتاء الأ (فالعقد عقد إيجار والمتعة إيجار على منفعة البُضْع) ، ولأنه تعالى أمر بإيتاء الأ بعد الاستمتاع (وذلك يكون فى عقدى الإجارة والمتعة[٣] .

وعند ما عيّر « عبد الله بن الزبير » ابن عباس » بتحليله المتعة ، أحاله على والد التى اعترفت له أنها والدته بالمتعة[٤] ، المباحة فى شريعة الإسلام ، أما منع الخل عمر لها فكان منعاً مدنياً لا دينياً لمصلحة زمنية ومنفعة وقتية ولذا تواتر النقل ع أنه قال « متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا احرمهما وأعاقب عليهما[٥] » فنسب التحريم بذلك إلى نفسه ، وجعل العقاب عليها منه .

أما الإسماعيلية والزيدية فإنهم كالسنيين أبطلوا نكاح المتعة وحرموه ونهوا عنه . فقد ورد فى « دعائم الإسلام » فى المجلد الثانى تحت عنوان كتاب النكاح ، ذكر الشروط فى النكاح ، للقاضى النعمان الذى ينعت « بأبى حنيفة الشيعة » أن النبى عل السلام « حرّم نكاح المتعة » . وأن عليا كرم الله وجهه قال « لا نكاح إلا بولى وشاهدين وليس بالدرهم والدرهمين واليوم واليومين ، ذلك شبه السفاح ولا شرط فى النكاح » .

وعن جعفر بن محمد صلوات الله عليه » أن رجلا سأله عن نكاح المتعة ، فقال :

---

(١) وهو التزوج بالمرأة لمدة معينة بأجر معين ، وقد أجازه النبى عليه السلام فى بعض الأوقات وعند الحاجة ، فلقد روى عن ابن مسعود أنه قال « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فقلنا ألا نختصى ؟ فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا بعد ، أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل » ثم قرأ ابن مسعود « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » . وعن سلمة ابن الأكوع قال « رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ، ثم نهى عنها » وقد روى التحليل فى غزوات مختلفة آخرها يوم فتح مكة ثم حرمت . الآية ٨٦ من سورة المائدة رقم ٥ والترمذى ص ١٣٣ و ١٣٤ واحمد أمين بك « ضحى الاسلام » ج ٢ ص ١٥٨ و ج ٣ ص ٢٥٦ — ٣٥٨

(٢) الآية ٢٣ من سورة النساء رقم ٤

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ١٣ ص ٢٣٣ واحمد بك أمين « ضحى الاسلام » ج ٤ ص ٢٥٥ و ٢٥٦

(٤) أم عبد الله بن الزبير هى أسماء أخت عائشة أم المؤمنين (بنتا الخليفة أبى بكر الصديق) أما زوجها الزبير فهو حوارى رسول الله وتزوجها بالمتعة . آل كاشف الغطاء « أصل الشيعة وأصولها » ص ١١٩

(٥) آل كاشف الغطاء « أصل الشيعة » ص ١١٧

، لى ، فقال : يلتى الرجل المرأة فيقول أتزوجك بهـذا الدرهم والدرهمين وقعة يوماً أو يومين ، قال : هذا زنا . وما يفعل هذا إلا الفاجر . وبطال نكاح المتعة جود فى كتاب الله عز وجل لأنه يقول سبحانه « والذين هم لفروجهم حافظون على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين ، فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك العادون» ، فلم يطلق النكاح عز وجل إلا على زوجة أو ملك يمين » .

أما القاضى السنى فقد حرمها (١) لأن الزواج الصحيح لايكون إلا بدفع المهر أولا ، بتمكين الزوج من الاستمتاع ثانيا ، والشيعة الإمامية الاثنا عشرية . وإن أحلت راج المتعة إلا أنهم لا يورثون الزوجين المتزوجين زواج متعة أحدهما من الآخر لا ترثه ولا يرثها ولا يشترط لصحة المتعة شهود كالزواج العادى الدائم ، بل تصح تعة من غير شهود وتنتهى بانتهاء مدة العقد المحددة ، دون إيقاع طلاق ، وعدتها بضتان لمن تحيض و ٤٥ يوماً لمن لا تحيض ، أما عدة المطلقة من زواج عادى فهى لاثة قروء (حيضات) لذات الحيض وثلاثة أشهر للآيسات ولمن لا يحضن وإن لقت منه لم يلحق الولد به (٢) .

وكانت المواريث الحَشْرِيّة ، وهى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة و نكاح أو ولاء ، تعتبر من موارد الدولة ، لأنها ترتد إلى ديوانها لعدم وجود وارث شرعى لها ، وكان المصرى إذا مات بعيدا عن بلاده تعطى ثروته لأهله (٣) ؛ ثلا منع الأفضل أحدا من أخذ شىء من التركات ، وأمر بحفظها لأربابها ، فإذا حضر ن يطلبها وطالعه القاضى بثبوت استحقاقها أطلقها فى الحال (٤) » .

---

(١) حرمها الخليفة عمر لأنه لم يجـد فرقاً بينها وبين الزنا وقال « لا أوتى برجل نـكح امرأة لى أجل إلا رجمته »

(٢) Fayzee A. A. A., Notes on Mut'A or Temporary Marriage in Islam II, The Ismaili law of Mut'A. See The Jol. of Bombay Branch, Royal Asiatic Society. N. S. Vol 8, 1932 pp. 85 – 92.

(٣) وقد روى أنه حمل إلى عميد الجيوش حاكم بغداد المتوفى سنة ٤٠١هـ (١٠١٠م) مال كثير ، قد خلفه بعض التجار المسلمين ، وقيل له « ليس للميت وارث » فقال « لا يدخل خزانة السلطان ما ليس لها . يترك إلى أن يصح خبره » فلما كان بعـد مدة جاء أخ للميت بكتاب من مصر بأنه يستحق التركة ، سلمها له . ابن الأثير « الكامل فى التاريخ » جـ ٩ ص ١٥٨ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ١٩٢

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ص ٥٨ و ٥٩ — أما اللقطة وهى الأموال التى لم يعلم لها مستحق فقد كانت من نصيب بيت المال . وانظر O'L eary, A Short History P. 133

واتخذ الخلفاء الفاطميون ديوانا للمواريث [١] ، سمي «ديوان المواريث الحشرية» لا يتولاه إلا عدل ، وفيه جماعة من الكتاب ، ويختص هذا الديوان بشئون المواريث وضبط أحكامها ، وكانت تضاف إليه أموال من يموت ولا يخلف وارثا له ، ومن يوصى بأن ماله بعد موته يكون للخليفة الفاطمى ، الذى قد يتنازل عنه لورثته . فقد حدثنا ابن ميسر [٢] أن رجلا يدعى «جيش بن صمصامة» أوصى للخليفة الحاكم بأمر الله بتركته وقدرها ٢٠٠ ألف دينار تقريباً ، ولم يجعل لأحد من أولاده منها درهما ، ولكن الخليفة الحاكم رد التركة إلى ولدى الموصى سنة ٣٨٧ هـ (٩٩٧م) قائلا «قد وقفت على وصية أبيكما رحمه الله فخذوه هنيئا مباركا فيه» ، بعد أن خلع على ابنى هـذا الموصى بحضرة أولياء الدولة ووجوهها ، وكانت ترد تركة من يموت من أهل الذمة ولا يخلف وارثاً على أهل ملته [٣] ، ولا تدخل ديوان المواريث ، وذلك عملا بما روى عن الرسول عليه السلام من «أن المسلم لا يرث الكافر ، وأن الكافر لا يرث المسلم، وأنه لا يتوارث أهل ملتين» وألحق هذا الديوان بديوان «الجوالى» السالف الذكر.

٧ — **الأموال المصادرة** : وكانت من موارد الدولة الفاطمية أيضاً ، فكان كل من يسخط عليه الخليفة أو يقتله يصادر أمواله ويودعها «الديوان المفرد» ويقال إن الذى أنشأه هو «أبو النصر بن عبدون» النصرانى الملقب بالكافى وزير الحاكم بأمر الله ، فبالديوان المفرد «أموال من يسخط عليـــه الخليفة ومن يقبض ماله من المقتولين وغيرهم [٤] » ، وهو ديوان يتصل بديوان المواريث فى عمله .

ومما هو جدير بالذكر أنه لما عاودت «الحسين بن جوهر» المخاوف لأنه كاتب أبا ركوة ورغبه فى العرش ، بات يرتعد من سوء عاقبة ما بدر منه ففر هو وصهره القاضى عبدالعزيز بن النعمان إلى بنى قرة بالبحيرة بأولادهما وجميع أموالهما وسلاحهما، فأوقع الحاكم بأمر الله الحوطة على سائر دورهما وأملاكهما وجعلها للديوان المفرد .

---

(١) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٩٦

(٢) «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٥٦

(٣) الجهشيارى «كتاب الوزراء والكتاب» ص ٢٤٨ ومتز «الحضارة الاسلامية» ص ٥٧

(٤) المقريزى «الخطط» ج ٢ ص ٢٨٧

٨ — **الأحباس** : فكان أول من أدخل ديوانها بمصر القاضي الليث بن سعد ، فقد أثر عنه أنه اشترى بعض الأراضي التابعة لبيت المال في جهات عدة وحبسها على وجوه البر ، ثم أضيفت إلى هذه الأراضي بعض الرباع والدور في مدينة الفسطاط وغير ذلك من مصادر الإحسان [١] .

والأحباس أو الأموال الموقوفة هي الأموال المرصدة على جهة بر لا تنقطع ، ويصح أن تكون منفعتها لأشخاص بشروط معينة [٢] .

وكان الحاكم بأمر الله هو أول خليفة نحا نحواً جديداً بالإيقاف على الأراضي الزراعية علاوة على المباني كالمنازل والحمامات والرباع وغيرها [٣] كذلك وقف على الأزهر وجامع راشدة والمقس ودار الحكمة ، الأوقاف من عقار وكتب .

وقد حبس بدر الدين الجمالي على ذريته كثيراً من الجهات فهيأ لأبنائه وأعقابهم من بعدهم مورد إيراد ثابت [٤] ، وشملت الأحباس غير الدور ، الطواحين والفنادق والحوانيت وغيرها ، وصرفت مصارفها أيضاً في الجوامع والمساجد والسقايات وجواري المتصدرين لإقراء القرآن الكريم والعلوم الشرعية والأئمة والخطباء والمؤذنين وطلبة العلم وغيرهم [٥] .

ديوان الأحباس: وجعلت لهذه الأموال الموقوفة على جهات البر إدارة موحدة تشرف على جباية إيرادها وتنظيم انفاقاتها ، فكان ديوان الأحباس أو ديوان الأوقاف هو المختص بالنظر في شئون الأحباس العامة والخاصة ، والاشراف على غلتها والانفاق في الوجوه الشرعية .

وكان لا يخدم في ديوان الأحباس [٦] إلا أعيان كتاب المسلمين من الشهود

---

(١) الكندي ص ٣٧٢ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٤ ص ٣٨ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص : ٢٩ و ٢٩٥ و Dr. Zaki Moh. Hassan Bey, Les Tulunides p. 260

(٢) احمد أبو الفتح بك « المعاملات في الشريعة الاسلامية والقوانين المصرية » ص ٣٥ و ٣٦

(٣) المقريزي « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ٢٩٤ و ٢٩٥

(٤) » » » » ج ١ ص ١١٠ و ج ٢ ص ٢٩٥

(٥) ابن مماتي « كتاب قوانين الدواوين » ص ١٤

(٦) هذا الديوان يقابل وزارة الأوقاف الآن .

والمعدلين ، لأنها معاملة دينية ، فيتولى الإشراف على الجوامع والمشاهد والرباطات والخوانق والسبل والمساجد والزوايا والمدارس والأراضى والعقارات المحبوسة عليها والإحسان على الفقراء والمعوزين وكان يصرف هذا الديوان من إيراد الأوقاف على المصالح الخيرية وطوائف المستحقين ويضيف الباقى إلى بيت المال .

وقد قدرت أموال الأحباس فى سنة ٣٦٣ هـ بمبلغ مليون ونصف مليون درهم[١] وفى سنة ٤٠٣ هـ جعل الخليفة الحاكم بأمر الله الحكومة مسئولة عن الأعمال الخيرية العامة بأن عمل على أن يصرف ديوان الأحباس من إيراده على الجوامع والمساجد وسواها مما ليس له إيراد خاص[٢] .

٩ — المكوس : تنبه الخلفاء الفاطميون لأهمية هذه الضرائب غير المباشرة لتنمية مواردهم عند اتضاع الخراج ، ولقد كانت هذه الرسوم تقل وتكثر من حيث نوعها ومقدارها وعددها ، ولم يكن لها نسبة ثابتة ، فكانت تأخذ الحكومة الفاطمية من تجار الروم الواردين على الثغور الخمس أحيانا ، والعشر أحيانا أخرى ، وكانت النسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ ، وترتفع حتى تصل إلى ٣٥٪ من قيمة البضائع[٣] الواردة والصادرة ، وكانت الرسوم المفروضة على تجار المسلمين أقل من المفروضة على المسيحيين ، ويحدثنا يحيى بن سعيد أن عيسى بن نسطورس عند ماتولى الوزارة أحدث رسوما ومكوسا جائرة[٤] ، ونحن نرجح أن هذا الوزير أحدث مكوسا زائدة على ماجرى الرسم بأخذه ، لأن الراوى مواطن ومعاصر له ونصرانى مثله .

ومن الخلفاء الفاطميين من أبقى على ماوجده من تلك المكوس ، ومنهم من زاد عليها ، ومنهم من أسقط بعضها ، فمثلا أسقط[٥] الحاكم بأمر الله معظم المكوس

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ٢ ص ٢٩٥

(٢) « « جـ ٢ ص ٢٩٥

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٦٤ ، وابن مماتى « قوانين الدواوين » لناشره الدكتور سوريال ص ٣٢٦

(٤) يحيى بن سعيد « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٠٨ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٢٠٧

(٥) « الحضارة الاسلامية » ص ٢٠٦ نقلا عن يحيى بن سعيد ص ١٢٣ ا و ١٢٣ ب أسقطت هذه المكوس عند توليته يمناً واستبشاراً به ، وكذا لما قتل الحسين بن جوهر وثار لقتله سكان القاهرة لأنه ابن مؤسس مدينتهم .

(الرسوم) ، ولكن سرعان ماأعيدت هذه المكوس إلى ما كانت عليه فى عهد خلفه.

ولعل الكتاب السنيين هم الذين صوّروا لنا (للخلاف المذهبى) مصر أيام الفاطميين بأنها أرض المكوس ، فكان كل شىء فيها تفرض عليه المكوس ، ولم يسلم من ذلك إلا الهواء ، فجعلوا مكوس الفاطميين كثيرة لم يلغها إلا صلاح الدين الأيوبى.

ونرى أن هذه الضرائب وإن تعددت كانت خفيفة الظل على المصريين لازدهار النشاط الصناعى والتجارى فى العصر الفاطمى.

ولما كان صلاح الدين الأيوبى قد ألغى مكس البهار ، ومكس صناعة البز الواردة ومكس الصادر عن البضاعة بمصر ، ومكس البضائع والقوافل والمكس المفروض على البائعين مقابل استخدام الأماكن المخصصة لهذا الغرض ، كأسواق الغنم والدواب والسمك والرقيق وغيرها ، كما ألغى الرسوم على أعمال البيع والشراء ، وعلى المتاجر والمصانع والمخازن ، والتفتيش على البضائع ، والرسوم على الآلات نفسها فى محال الغزل والنسج ، ورسوم السفن بساحل النيل ، ورسوم حراسة الغلات ، وغيرها من السلع مما كان يصل إلى شواطىء النيل ، ورسوم المسالخ والمذابح ، ورسوم السمسرة فى عمليات البيع والشراء ، ورسوم المعديات من وإلى مصر من الجهات المجاورة ورسوم استعمال الميزان المسمى بالقبان ، إلى غير ذلك ، فإننا نستنتج بأن الرسوم أيام الدولة الفاطمية شملت الصناعة ، حتى جبيت من المواد الأولية وأماكن الصناعة والآلات المستعملة ، كما شملت التجارة ، فجبيت على عمليات البيع والشراء إذ لم يتم البيع إلا على يد سماسرة ، وبعد أن يختم على عمليات البيع والإصدار بخاتم الحكومة.

فكانت الثياب الشطوية مثلا لا تنسج إلا بعد أن يختم عليها السلطان ولا تباع إلا على يد سماسرة وكانت تفتش المراكب عند إبحارها من الميناء كما فى شطا[١].

وكانت رسوم الصناعة والتجارة تدفع لبيت المال فى القاهرة.

ويقول المقدسى الذى زار مصر فى أوائل عهد الفاطميين ، « أما الضرائب فثقيلة بخاصة فى تنيس ودمياط »[٢].

(١) المقدسى « أحسن التقاسيم » ص ٢١٣
(٢) متز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٠٩ نقلا عن المقدسى ص ٢١٣

وبلغ ما جبي من المكوس من الفسطاط وحدها في يوم واحد ٥٠ ألف دينار مغربي ، وربما بلغت المبالغ المجباة منها ١٢٠ ألف دينار مغربي في اليوم .

وبلغ ما جبي من المكوس في كل من تنيس ودمياط والأشمونين في يوم واحد ٢٢٠ ألف دينار[١] . وقد حدثنا خسرو عن الخراج اليومي لتنيس وحدها فقدره بألف دينار[٢] .

ويقول المقريزي[٣] . إن متأخرات ثلاث سنوات لتنيس بلغت « ألف ألف دينار وألفي ألف درهم » .

وهذا يدل على أن الفاطميين كانوا يفرضون الرسوم العالية على أكبر مراكز إنتاج الكماليات من منسوجات فاخرة وغيرها .

ويقول المقريزي[٤] إن ما أسقطه صلاح الدين الأيوبي من المكوس كان يزيد عن « نيف ومليوني دينار ومليوني أردب » .

وهذا يدل على أن الحكومة الفاطمية كانت تفرض المكوس على الناس فيدفعونها نقداً وعيناً .

كذلك وجدت مراصد المكوس في الثغور[٥] ، وهي الاسكندرية ودمياط وتنيس ورشيد والبرلس والفرما والقلزم (السويس) ، وكانت أسوان هي الثغر الذي يدفع فيه التجار المكوس على البضائع التي يجلبونها من النوبة أو يرسلونها إليها كما كانت عيذاب الثغر الذي تؤخذ فيه الرسوم على السلع الواردة من الحبشة وزنجبار واليمن وغيرها[٦] ، ولما كانت هي وغيرها في الغالب عند الحدود ، لذا كان التاجر يستطيع أن يطوف عاما كاملا أينما شاء في حدود البلاد ولا يدفع شيئاً من المكوس (الرسوم الجمركية) متى دفع المكس بتلك الثغور مرة واحدة ، ويعطى بذلك براءة تعفيه منها مدة عام .

---

(١) Lane-Poole, A History of Egypt in The Middle Ages p 114

(٢) Nasir Khosrou : Sefer Nemeh p 113

(٣) « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠هـ) ج ١ ص ١٨١

(٤) « « ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥

(٥) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥ وابن مماتي « كتاب قوانين الدواوين » ص٢

(٦) Nasiri Khosrou, Sefer Nemeh p 178

وكانت « التعريفة الجركية » كما نسميها اليوم فى الواقع مختلفة ، فكان يؤخذ من المكوس بالقلزم مثلا عن كل حمل درهم ، وتؤخذ الضرائب بالاسكندرية على المراكب الآتية من المغرب ، كما تؤخذ الضرائب بالفرما على المراكب الآتية من الشام[١] ، وظلت الاسكندرية محافظة على مكانتها الخاصة القديمة لأنها أهم مراكز الجباية فى مصر الشمالية فى العصر الفاطمى ، وكانت المراكب تفتش عند إقلاعها .

ووضعت المسالك على المواضع التى تنفذ إلى بلاد أهل الشرك ، وهى دار الحرب ، ليفتشوا من يمرّ بهم من التجار ، فمن كان معه سلاح أخذ منه ورُدّ ، وكذلك من كان معه رقيق رُدّ ، وإن كانت معه كتب قرأت كتبه ، فان كان فيها خبر من أخبار المسلمين مكتوباً أخذت وأرسل صاحبها إلى الإمام ليرى فيه رأيه ، وكان يستأدى من تجار الروم الواردين فى البحر عما معهم من البضائع ، فى الغالب العشر[٢] ، وأنشأوا « ديوان الثغور » ، برأسه صاحب ديوان الثغور ، للنظر فى الأقاليم الادارية المشتملة على الثغور ، وكان به عدة كتاب[٣] ، لجبى المكس المقرر ولمنع كل تهريب يرتجى ، وكان بالثغور الحصون والقلاع والأسوار الحصينة ، وأقاموا بها الحاميات الدائمة .

ولما كانت المكوس من أهم موارد الدولة الفاطمية ، وهى ضرائب غير شرعية فى نظر فقهاء المسلمين ، فقد أطلقوا عليها اسم « المال الهلالى »[٤] الذى أحدثه ولاة السوء ، كالمكوس التى تؤخذ مثلا على الكلأ المباح ، أو على ما يصاد من سمك البحر . وغيرها ، لتزيد هذه الضرائب فى دخل البلاد ، وكانت إدارتها المالية تشمل الديوان الهلالى ، وعلى رأسه موظف كبير يساعده عدد من الموظفين .

وعلى ذلك كان مال مصر فى أيام الدولة الفاطمية ينقسم قسمين : الأول « المال الخراجى » وهو ما يقابل اليوم « الأموال المقررة » ، والثانى « المال الهلالى » وهو ما يقابل ما ندعوه اليوم « بالأموال غير المقررة » ، وكان يجبى هذا الأخير مشاهرة وكان يعرف بالمكوس .

---

(١) متز « الحضارة الاسلامية » ص ١٩٧ و ١٩٨ نقلا عن المقدسى ص ٢١٣ وما بعدها

(٢) أبو يوسف « الخراج » ص ١١٧ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٧٦

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٥ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٧٦

(٤) عرف هذا المال الهلالى فى زمن أحمد بن المدبر صاحب خراج مصر أيام الخليفة العباسى المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧هـ و ٨٤٧ — ٨٦١م) وما بعده بـ « المرافق » و « المعاون »

نفقات الدولة :

١ — **الأرزاق والجرايات** : كانت الأموال التي تجمع من الإيرادات والتي تسمى بالدخل ، تصرف معظمها في النفقات العامة ، فتدفع منها أرزاق القضاة والعمال وصاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين ورواتب الجند ، ولم نعثر في كتب المؤرخين على إحصاء دقيق منظم يبين أبواب المصروفات ، ولو أن الدواوين في الدولة الفاطمية كانت تقدم (استيمارات) خاصة تشتمل على نفقاتها . لذا اضطررنا للبحث هنا وهناك في وجوه الانفاق في الدولة الفاطمية .

كان الدخل يدفع بعضه في أرزاق الموظفين ، ومن يقرأ القلقشندي[١] والمقريزي[٢] وغيرهما يجد بياناً لرواتب كبار الموظفين وغيرهم من المتصلين بخدمة الخليفة الفاطمي ، ومن يعملون في قصوره ، ومن دونهم ، وأنه كان للوزير وغيره من حواشي الخليفة خلاف المرتب ، جرايات الحبوب والعليق والأتبان سنوياً . ورواتب من اللحوم برسم مطابخه ، والكسوة في الأعياد والمواسم ، والانعام بالاقطاعات لاستغلالها .

ولكننا نلاحظ إغفال العدد الكبير من الموظفين وأرباب الرواتب فلم يذكر لنا المؤرخون مثلا مرتبات الكثير من أصحاب الوظائف في الدولة الفاطمية ، كولاة الأقاليم وحكام النواحي ومتولي بعض الدواوين ، ولا كم كانت رواتب الجند .

وكان (ديوان الرواتب) هو المختص بالنظر في الأرزاق والجرايات بهاسم كل مرتزق في الدولة وجارية ، من الوزراء وكبار الموظفين ومن دون هؤلاء ، وكانت رواتبهم الشهرية إما عينا كالقمح والشعير ، وإما نقداً . وقد بينا مقدار ما كان يتقاضاه خدام الدولة في ذلك الحين ، كل في موضعه .

وكان كتاب هذا الديوان يقيدون في دفاتره المبالغ والمقادير المخصصة لأرباب الرواتب[٣] ، وبه « كاتب أصيل بطراحة » ، يعاونه نحو عشرة آخرين يثبتون من

---

(١) « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨١ — ٥٢٧
(٢) « الخطط » ج ٢ ص ٢١٩ — ٢٤٦
(٣) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٢

ستجد ويحذفون من مات ، لهذا احتاج هذا الديوان إلى دقة تامة وكثرة المراجعه بسبب ما كانت تتعرض له قوائم أرباب الأرزاق من أكبر وظيفة كالوزير إلى أبسط وظيفة كالفراش مثلا [١] ، من حذف أو زيادة أو نقص أو تعديل .

وقال ابن الطوير عن ميزانيـة « ديوان الرواتب » إنهـا بلغت فى بعض السنين مايزيد على مائة ألف دينار ونحواً من مائتى ألف ، ومن القمح والشعير عشرة آلاف ، وأنها كانت تعرض على الخليفة الفاطمى سنوياً ليزيد من رواتب من يريد وينقص من الرواتب مايرغب فى إنقاصه ، فعندما عرضت ميزانيـة الخليفة الحاكم عليه سنة ٤٠٣ﻫ (١٠١٢م) ، كتب بخط يده « بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله كما هو أهله ومستحقه .

أصبحت لا أرجو ولا أتقى   إلا إلهى وله الفضـــل
جـــدى نبى وإمـامى أبى   ودينى الإخـــلاص والعدل

ماعندكم ينفد ، وماعند الله باق ، والمال مال الله والخلق عيال الله ، ونحن أمناؤه فى الأرض ، أطلق أرزاق الناس ولا تقطعها ، والسلام » [٢] .

وعند ماعرضت ميزانية هذا الديوان مثلا على الخليفة المستنصر كتب بخطه عليها « الفقر مر المذاق ، والحاجة تذل الأعناق ، وحراسة النعم بادرار الأرزاق فليجروا على رسومهم فى الاطلاق ، ماعندكم ينفد وماعند الله باق » [٣] وبذلك أمر ولى الدولة كاتب الإنشـاء ابن جبران أن يحرر الميزانية كما هى . دون أن ينقص من أرباب الوظائف شيئاً .

وألحق ديوان الرواتب بديوان الجيوش ، فكان يثبت فيـه أوقات أعطيـاتهم ومقدار أرزاقهم ، وتحت كل جندى جاريه وسنه ولون جبهته وأوصاف حواجبه وعيونه وأنفه . إلى غير ذلك من العلامات المميزة للشخص .

---

(١) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٥٢٥ — ٥٢٧

(٢) ابن منجب « الاشارة » ص ٢٩ — ونسب ابن خلدون هذا الى الخليفة الآمر بأحكام الله ج ٤ ص ٧١ فى حين نسبه ابن تغرى فى « النجوم الزاهرة » للخليفـة المستنصر ج ٢ ص ٧٣٤ مع تغيير فى اللفظ دون المعنى

(٣) الآية ٩٦ من سورة النحل رقم ١٦

وترى أن الرواتب فى العصر الفاطمى لخدام الدولة لم تكن أقل منها فى عهدنا إذا راعينا النسبة بين قيمة النقود فى العصرين ، بل ربما كانت أكبر منها فمثلا كان يأخذ صاحب بيت المال الذى كان يشرف على الخزانة العامة مائة دينار (ستين جنيها مصريا) فى كل شهر ، وكان يأخذ الطبيب الخاص خمسين دينارا (ثلاثين جنيها مصريا) شهرياً ، وكان راتب « صاحب الباب »[١] وينعت بالمعظم مائة وعشرين دينارا (اثنين وسبعين جنيها مصرياً) ، وكان راتب كل من حاملى السيف والرمح[٢] سبعين ديناراً (اثنين وأربعين جنيها مصريا) وكان قاضى القضاة يأخذ مائة دينار (ستين جنيها مصريا) .

وكان راتب قراء الحضرة يتراوح بين عشرة وخمسة عشرة وعشرين ديناراً (ستة وتسعة وإثنى عشر جنيها مصرياً) وراتب والى القاهرة خمسين ديناراً (ثلاثين جنيها مصريا) .

أما راتب الوزير الأكبر فلا شىء فى عهدنا يماثله أو يدانيه ، إذ كان راتبه فى الشهر خمسة آلاف دينار (ثلاثة آلاف جنيه مصرى) ، وكان أولاده وأخوانه وأقاربه يتقاضون مرتبات ضخمة لمجرد كونهم أعضاء فى أسرته ، وهذا ما جعل هذا المنصب الدسم يتهافت عليه كل ذى مطمع من أرباب السيوف .

وقد ذيل الخليفة الحافظ استيمار الرواتب (كشوف المرتبات) بهذه الكلمات « أمير المؤمنين لايستكثر فى ذات الله كثير العطاء ، وليجروا فى نسبياتهم على عادتهم . . . كرماً من أمير المؤمنين وفعلا مبروراً وعملا بما أخبر به عز وجل فى قوله تعالى « إنما نطعمكم لوجه الله ، لانريد منكم جزاء ولاشكوراً »[٣] .

٢ — المرافق العامة :

كذلك كان المال الذى يأتى من الإيرادات السالفة الذكر ينفق جله على مايتطلبه البلد من وجوه الاصلاح فى مرافقه العامة . من كرى الأنهار وإصلاح مجاريها ،

---

(١) يقابله عندنا اليوم كبير الأمناء

(٢) بمثابة الياوران اليوم

(٣) الآية ٩ من سورة الانسان رقم ٧٦

وحفر الترع لتحسين حال الزراعة ، التى كانت مصدر معظم الثروة فى البلاد ، وفى الصرف على المسجونين والأسرى ، وتزويد الجيوش بالمعدات الحربية على اختلاف أنواعها ، وتقوية العمارة ، وتشييد المقابر والمساجد وفى العطايا والمنح للأدباء والعلماء واستقبال الرسل الواردين من الخارج . . إلى غير ذلك .

ولم يبين لنا المؤرخون كم خصص الخليفة الفاطمى لكل ماسلف ، فلم يبينوا لنا مثلا كم أنفق على الجيش وعلى الأسطول سنوياً ، أو كم صرف للجند من الأقوات والجرايات والكسى ، وكم كانت نفقات أعمال الرى ، والنفقة على بناء القصور والمساجد والجوامع والمناظر والمشاهد وغيرها من المنشآت وكم أنفق على الثغور وحراسة الطرق والبريد وغيرها من الأعمال العامة وكم أنفق أيضاً على أهالى مملكته من غير الديار المصرية[١] .

كذلك أهمل المؤرخون ذكر مصاريف الصيانة ، وما كان ينفق على خزائن القصور ، وكم كانت نفقات بعض المناسبات السنوية كالكسوة وغيرها فى الأعياد السنوية الدينية والقومية . وما أنفق على الأيتام والأرامل من الفقراء .

إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نقول إن نفقات الدولة فى أيام الدولة الفاطمية كانت كثيرة ،تدل عليها مظاهر الأبهة والعظمة التى تجلت فى البلاط الفاطمى ومواكبه ، وما كانت تحتويه قصوره من آلات الترف والزينة والتحف النفيسة ، وما كان فى خزائن قصره من جواهر وأسلحة وأشياء ثمينة وما كان يقدم فى أسمطته فى العيدين ورمضان والمواسم من مقادير وافرة من اللحوم والطيور وسائر الأطعمة الفاخرة[٢] ونلاحظ أيضاً أنه كان هناك بيت مال عام للمسلمين وبيت مال خاص هو خزانة الخليفة ، وكانت وظيفة « صاحب بيت المال »[٣] أو « وكالة بيت المال » أيام الفاطميين من الوظائف الجليلة لا يتولاها إلا ثقة من الشيوخ العدول ، لأنه مستودع أموال المملكة فيفوض إليه الخليفة النظر فى شئون المملكة المالية والتصرف فيها

---

(١) أرسل المعز لدين الله مثلا سنة ٤٦٤هـ (١٠٧١م) جراية القمح لأهالى الحجاز بمبلغ ٤٠٠ ألف درهم . ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٦

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٠

(٣) بمثابة وزير المالية فى العصر الحاضر

لصالح الجماعة الإسلامية ، فكان يبتاع ما يرى ابتياعه من الأشياء التى تملك ويجوز التصرف فيها شرعا ويبيع ما يرى بيعه منها ، ويعتق المماليك ، ويزوج الإماء وينشئ ما يحتاج إليه الخليفة من السفن والمبانى وغيرها ، وكان مرتبه الشهرى مائة دينار[١] وفى أيام جوهر كان « محمد بن الحسن بن مهذب » المغربى صاحباً لبيت المال، واستمر فى هذه الوظيفة أيام الخليفة المعز لدين الله عندما حضر لمصر ، ولذا كان هذا الخليفة يقول لصاحب بيت المـال هذا « تقدم يا محمد بابتياع ، لنا ولمولاك عبد الله (اسم ابنه الأمير) فى كل يوم من الفاكهة الرطبة واليابسة كذا وكذا بسعر الناس ، ولا تعرف الرسول لئلا تقع محاباة ولا مسامحة ، وكذلك حوائج المطبخ »[٢] .

ففوض صاحب هذه الوظيفة على علو منزلته ، فى النظر فى شئون الخليفة المنزلية الخاصة ، ومما يدل على علو منزلة صاحبها أن من يشغلهـا قد يرشح للوزارة فقد كان أمين الأمناء « أبو عبد الله الحسين ابن طاهر الوزان » قبل أن يخلع عليه الخليفة الحاكم بالوساطة والتوقيع عن الحضرة فى سنة ٤٠٣ هـ (١٠١٢ م) يتولى بيت المال ، ولما اختير للوساطة اختار أخاه « أبا الفتح مسعود » ليحل محله فى بيت المـال[٣] .

كذلك كان « ابن دواس » هو صاحب بيت المال أيام الخليفة الحاكم ، فلما قتل الخليفة بإيعاز من أخت هذا الخليفة ، تولى الوزارة[٤] . كذلك تولى « أبو على الحسن بن أبى سعد ابراهيم بن سهل التسترى » بيت المال ثم ولى الوزارة سنة ٤٥٦ هـ (١٠٦٣ م)[٥] . ونلاحظ أنه كان يقضى دين المدين من بيت المال فنجد مثلا أن الخليفة العزيز بالله قضى من بيت المال ما على يعقوب بن كلس وزيره وقدره ستة عشر ألف دينار وأعطاها لدائنيه التجار على قبره[٦] كذلك جعلوا للفقير والمحروم حقاً فى بيت المال ولو كان ذمياً[٧] .

---

(١) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٣

(٢) « « اتعاظ الحنفا » ص ٩٠

(٣) ابن منجب « الاشارة » ص ٢٩

(٤) « « ص ٣٢

(٥) « « ص ٥٢

(٦) « « ص ٢٣ والعينى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٢٠

(٧) رأينا حكماً أثناء اشتغالنا بالمحاماة لأحد حضرات القضاة الشرعيين يلزم فيـه وزير المالية المصرية بالنفقة على أسرة عجز عائلها عن الـكسب ، لأن الاسلام أوجب ذلك

ولا غرو فقد قال النبي عليه السلام « من خلف مالا أو حقاً فلورثته ، ومن خلف كلاً (يتيما) أو ديناً فكله إلىّ ، ودينه علىّ » فهذا الحديث الشريف قد وضع مبدأ عظيما وجليلا فى الإسلام وهو مبدأ « الكفالة الاجتماعية » بمعنى أن الدولة تكفل من لا كافل له وتقضى دين من عجز عن قضاء دينه من بيت المال الذى يجمع من المسلمين وينفق فى مصالحهم[1] .

وكان من أعمال صاحب بيت المال —وكان من الأساتذة المحنكين— أن يفرش مصلى الجامع أيام ركوب الخليفة فى يومى عيدى الفطر والنحر بالطراحات فى المحراب على رسمها ، ويعلق سترين على المحراب يَمْنَةً ويسرَةً ويكون ممن يكونون فى خدمة الخليفة .

كذلك كان يحضر صاحب بيت المال للإيوان الكبير عند ما يكون الخليفة فيه ، وعلى ذلك نرى أن وظيفته لم تكن مالية فقط بل كانت أيضاً تجمع فى ثناياها عدة أمور لا تمت للمال بصلة ، وأحياناً اتخذت الدولة الفاطمية ناحية من نواحى بيت المال لدفن العظماء . كما حدث أيام الخليفة الظافر بأمر الله حيث وضع رأس العادل بن السلار وزيره بعد قتله فى بيت المال حيث وضعت فى خزانة الرؤوس[2] .

وكان الخليفة باعتباره الرئيس الروحى للمسلمين ، يقوم بنفقات المساجد وموسم الحج من ماله الخاص ، وإن كان انفصال البيتين مسألة تتعلق بضمير الخليفة ، فيحدثنا ناصرى خسرو — الذى زار مصر أيام الخليفة المستنصر — أنه سمع أنه فى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله أتى أحفاد ابن طولون وباعوا له جامع ابن طولون بمبلغ ٣٠ ألف دينار مغربى ، ولما أرادوا هدم مئذنته التى لم تكن قد بيعت ، منعهم الحاكم بأمر الله وأعطاهم عوضاً عنها خمسة آلاف دينار ، وبذلك اشترى أيضاً منهم المئذنة . كذلك دفع الخليفة الحاكم بأمر الله مائة ألف دينار لأحفاد عمرو بن العاص

---

(١) ومما يؤسف له أن يكون عندنا مثل هذه الكنوز الدفينة ويسكت عنها علماء الشرع وبذلك ظهرت مبادىء تدعو إلى تقويض المجتمع من أساسه بإثارة العداوة والبغضاء بين الطبقات على أننا نلاحظ أن الحكومة بدأت تتجه نحو تطبيق هذه الآراء السديدة التى تجد أساسها فى الشرع الحنيف ومثال ذلك اهتمامها بالضمان الاجتماعى

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٩٢

ثمناً لمسجد عمرو[١]، وفي هذين المثلين ما فيه الكفاية لإثبات أن الجوامع لم تكن مؤسسات عامة وإنما كانت مؤسسات خاصة، حتى أمكن بيعها وشراؤها.

وجعل للنفقات ديوان على رأسه موظف كبير، تعرض عليه نفقات الدولة. ويعاونه بعض الموظفين، ويحدثنا النويري[٢] أن الحاكم بأمر الله بعد أن صرف الجرجراى عن الوزارة ولاه «ديوان النفقات» سنة ٤٠٦ هـ (١٠١٥)، فكان هذا الديوان على ذلك في مرتبة توازي الوزارة شأناً ورفعة.

نقد سياسة الفاطميين المالية: قلنا إننا لم نعثر في كتب المؤرخين على إحصاء دقيق منظم بين أبواب المصروفات وأبواب الإيرادات، حتى يمكن موازنة النفقات (الخراج) بالارتفاع (الدخل)، لنعلم مدى الوفر على مر السنين ولكننا نجد في ثنايا الكتب ما يدل على وجود دواوين أعدتها الدولة الفاطمية لتشرف على مراجعة الأعمال المالية فيها، فمثلا كان «ديوان التحقيق»[٣]، مختصا بالمقابلة على الدواوين ومراجعة أعمالها والتحقق من انتظامها، ولا يتولاه إلا كاتب خبير يناط به مراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة الفاطمية وكان يتقاضى صاحبه المسمى «متولى ديوان التحقيق» خمسين ديناراً شهرياً[٤] وله الخلع ومرتبة يجلس عليها، وله حاجب يقف بين يديه[٥]

وفي سنة ٥٠١ هـ جدده الأفضل بن بدر الجمالي، واستخدم فيه «أبا البركات يوحنا ابن الليث» النصراني، وبقي فيه حتى قتل سنة ٥١٨ هـ (١١٢٤ م)[٦] ولم يزل هذا الديوان موجوداً حتى زالت الدولة الفاطمية، كذلك أشرف «ديوان المجلس»[٧] في أيام الدولة الفاطمية على دواوين الدولة المالية. فكان يعمل أرباب كل ديوان بالدولة ارتفاع ما يجري فيه وما عليه من النفقات، ثم يقدمه إلى متولى ديوان المجلس»[٨]

---

(١) الدكتور يحيي الخشاب «سفرنامه» لناصر خسرو ص ٦١ — ٦٣

(٢) «نهاية الأرب» جـ ٢٦ ورقة ٦٤ وابن منجب «الاشارة إلى من نال الوزارة» ص ٣٥

(٣) لعله يشبه الآن ديوان المحاسبة

(٤) القلقشندي «صبح الأعشى» جـ ٣ ص ٥٢٦ والمقريزي «الخطط» جـ ٢ ص ٢٤٣

(٥) » » جـ ٣ ص ٤٩٣ » » جـ ٢ ص ٢٤٢

(٦) ابن ميسر «تاريخ مصر» جـ ٢ ص ٤٢

(٧) لعله بمثابة وزارة المالية عندنا اليوم

(٨) المقريزي «الخطط» جـ ١ ص ١٦٠ و ١٦١

وعلى ذلك كانت الدواوين مطالبة بأن تعد بياناً بإيرادها لتقديمه لهذا الديوان ، حتى يقوم بعمل « قدر ارتفاع الدولة » ثم يرفع متولى هذا الديوان بعد ذلك بياناً مفصلا للخليفة أو للوزير ليقره أو يعدله بالزيادة أو الحذف ، وكان يدوّن بهذا الديوان ما ينفق فى عيد الفطر وفى فتح الخليج ، وأسمطة رمضان وسائر المآكل والمشارب ، كما يدون ما يطلق من الأهراء [1] من الغلات لأولاد الخليفة وأقاربه وأرباب الرواتب على اختلاف الطبقات من المرتّب ، وما يرد من الملوك من الهدايا والتحف وما يبعث به إليهم من الملاطفات ، وما يخرج من الأكفان لمن يموت من أرباب الجهات المحترمات [2] وكان يضبط فى هذا الديوان حساب ما ينفق فى الدولة من المهمات ، ليعلم ما بين السنة والأخرى من التفاوت ، وغير ذلك من الأمور الهامة ، ولما أراد « اليازورى » وزير المستنصر ، أن يعرف قدر ارتفاع الدولة وما عليها من النفقات ليوازن بينهما تقدم إلى أصحاب الدواوين بأن يعمل كل منهم ارتفاع ما يجرى فى ديوانه وما عليه من النفقات ، ولما عملوا هذا وهو ما يسمى اليوم بالميزانية ، سلّمه إلى « متولى ديوان المجلس » لأن ديوانه « أصل الدواوين ومرجعها كلها وزمامها » فرأى ارتفاع الدولة ألفى ألف دينار (حوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ ج . م) وكان خراج الشام وحده نصف ذلك المبلغ أى ألف ألف دينار ، تصرف منه رواتب وكساوى قدرها ثلثمائة ألف دينار (١٨٠,٠٠٠ ج . م) وثمن غلة للقصور مائة ألف دينار (٦٠,٠٠٠ ج . م) ونفقات لها قدرها مائتا ألف دينار (١٢٠,٠٠٠ ج . م) ، وصرف للعمائر وما يقام للضيوف الواصلين من الملوك الأجانب وغيرهم مائة ألف دينار (٦٠,٠٠٠ ج . م) ، وما يتبقى بعد ذلك من الدنانير يحمل كل سنة إلى بيت المال .

ولما طرد اليازورى وحدثت الفتن المعروفة وحلت الشدة العظمى انحط خراج البلاد ، فمثلا كان ارتفاع الأرض السفلى (الوجه البحرى) ٦٠٠,٠٠٠ دينار فاتضع ذلك الارتفاع حتى كاد لا يبلغ المائة ألف دينار ، ولما ولى بدر الجمالى ارتفع الخراج سنة ٤٨٣ هـ (١٠٩٠ م) إلى ٣,٢٠٠,٠٠٠ دينار بفضل اعتنائه بالزراعة والتجارة وحسن إدارته ،

---

(١) بالفتح جمع هرى بالضم ، وهو بيت كبير يجمع فيه الطعام . ويزيد المقريزى فى « خططه » ج ١ ص ٤٦١ أنها الأماكن التى تخزن بها الغلال والأنبار الخاصة بالسلطان احتياطاً للطوارىء

(٢) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٣٩٨

وفى عهـــد الأفضل بن أمير الجيوش بلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار ومتحصل الأمراء ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار ، وفى سنه ٥٠١هـ (١١٠٧م) حلت الاقطاعات جميعها وروكت روكا [١] جديدا فعادت الفائدة على المقطعين وعلى الديوان ، وبذلك حصل للديوان من ذلك ٥٠,٠٠٠ دينار وبالجملة فقـــد كان يناط بـ « صاحب ديوان المجلس » عمل « الاستيمار السنوى » وهو ما نسميه اليوم بالميزانية السنوية ، وكان هو المتحدث فى شئون الاقطاعات والأرزاق لدى الخليفة مباشرة وكان يخلع عليه وتخرج له دواة من خزانة الخليفة وله المرتبة والمسند وحاجب يقف بين يديه ، ويعاونه فى القيام بمهام هذه الوظيفة «صاحب دفتر المجلس» وهو من الأساتذة المحنكين ، وكما كان «صاحب ديوان المجلس» من أجل كتاب الدولة ، كذلك كان معاونه أيضا من أجل كتاب الدولة [٢] وكان يتقاضى « صاحب دفتر المجلس » خمسة وثلاثين ديناراً شهرياً أما «متولى ديوان المجلس » فكان يتقاضى أربعين ديناراً شهرياً [٣] .

ونلاحظ أن الإدارة المالية الشاملة لعدد من الدواوين فى الدولة الفاطمية لم تصل فى بعضها إلى تعيين الحدود الفاصلة بين الواحدة والأخرى بدقة ، إذ بينما نجد « ديوان الاقطاع » هو المتحدث صاحبه فى شئون الإقطاعات ، نجد أن صاحب «ديوان المجلس» أعطى أيضاً سلطه التحدث فى شئون الاقطاعات ، كذلك وجد «ديوان الرواتب» أحد الدواوين الملحقة : بـ « ديوان الجيش » ليكتبوا فيه كل جندى وجارية ، وكان الأولى أن يكون مستقلا عن «ديوان الجيش» لأنه كان المختص بالنظر فى الأرزاق والجرايات لجميع الموظفين ، إذ كان يثبت فى دفاتر والمبالغ المقادير المخصصة لأرباب الرواتب عموما .

كذلك نلاحظ ارتباط الديوان بالآخر وعدم استقلاله فيما نيط به من عمل . فمثلا نجد أن كلا من « ديوان التحقيق » و « ديوان المجلس » غير منفصلين تماماً فى أغراضهما الأساسية ، وهى مراجعة أعمال الدواوين الأخرى ، وتحقيق التوازن بين

---

(١) الروك : كلمة من أصل قبطى يقصد بها مسح الأرض وتقدير خراجها ومنها راك أرض مصر
Il fit cadastre des terres de l'Egypte

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٩٤ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٣٦ والأستاذ المرحوم الأيوبى « الفاطميون » جـ ٢ ص ١٤٨ و ١٥٠

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٥٢٦ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٤٣

موارد الدولة ومصارفها ، ومع ذلك فقد كانت هذه الدواوين المالية منتظمة يضبط فيها حسابات الدولة كل فيما يخص موضوعها ، وترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة الحكومية المركزية ، وتقوم بصيانة المال وحفظه والتصرف فيه ، حسبما تقضيه مصلحة البلاد العامة .

وهناك ظاهرة تستلفت النظر لباحث النظام المالى فى عهد الدولة الفاطمية إذ لا يجد فى الغالب فاصلا بين دواوين المال ، فكان «ديوان النظر» «خلاصة دواوين الأموال» وكان صاحبه من أصحاب المناصب الرفيعة ، وله الحق فى عزل من يرى عزله وتولية من يرى توليته من موظفى دواوين الأموال وكان عليه أن يعرض الأوراق المختصة بإدارته على الخليفة فى أوقات معروفة ويحث صاحبه على طلب الأموال ، وكل ما نعرفه عنه عبارة عن بيانات قليلة يتعذر معها مقارنته بغيره من دواوين المال التى كان له على ما يظهر الاشراف عليها ، بل لم تتعرض الكتب القديمة التى وصلت إلينا حتى بموازنة اختصاصه بـ «ديوان النظر» أو «المكاتبات» أو «المراجعات» الذى كان موجوداً أيام العباسيين ، والذى كان يقسم إلى أربعة أقسام : «ديوان الجيش وفيه الإثبات والعطاء ، وديوان الأعمال ويتولى الرسوم والحقوق ، وديوان العمال ويختص بالتقليد والعزل ، وديوان بيت المال وينظر فى الدخل والخرج»[1] .

---

(١) الدكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن «النظم الاسلامية» ص ٢٢٣ والدكتور حسن ابراهيم حسن بك «تاريخ الاسلام السياسى» ج ٢ ص ٢٠٥ والأستاذ المرحوم الأيوبى «الفاطميون» ج ٢ ص ١٥٤

الباب الثالث

السلطة القضائية

أهم المناصب الدينية :

١ — قاضي القضاة :

١ ــ آداب القاضي ورسومه وألقابه [١] : كان القاضي يختار ممن يتوسم فيهم العلم بكتاب الله وسنة رسوله ، وكان يزكيه أن يكون رجلا عفيفا ورعاً تقياً لا تأخذه في الله لومة لائم [٢] حتى يكون قمينا بأن يوكل إليه النظر في الأنفس والأعراض والأموال ، وإذا جلس للقضاء وجب أن يكون متنبهاً باذلا كل قواه الفكرية إلى تفهم الدعوى ، منصرفاً بكله إلى عمله ، متتبعاً لأقوال الخصوم ، لا يسمح لفكره أن يتعدى جو الجلسة ، لا يضجر ولا يتأذى بالخصوم لرثاثتهم ، أو لارتفاع أصواتهم، بل يجعل لكل خصم حريته في الدفع عن نفسه ، يتساوى أمامه الذمي والمسلم والرفيع والوضيع والشريف والخليفة [٣] ، إن ضحك لخصم وجب أن يضحك للخصم الآخر حتى لا يسيء إلى أحدهما فيقعد عن الإدلاء بحجته ويترك الحق لصاحبه . فالمساواة بين الناس في مجلس القضاء تكون في وجهه ومجلسه وقضائه ، « حتى لا يطمع شريف في حيفه ولا ييأس ضعيف من عدله » ، فمتى خصّ أحد الخصمين بالدخول عليه أو القيام له أو الاقبال عليه أو البشاشة له ، وجب أن يخص الخصم الآخر أيضاً بذلك ، لأن هذا كله عنوان نزاهته ، لذلك كان يقول الامام عليّ كرم الله وجهه

---

(١) القاضي النعمان « كتاب دعائم الاسلام » ورقة ٢٢٨

(٢) قال النبي صلى الله عليه وسلم « من استعمل رجلا (أي قلده عملا) من عصابة (جماعة) وفيهم من هو أرضى لله منه ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين » . « الجامع الصغير » (طبعة الحلبي) ج ٢ ص ١٣٨

(٣) وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال « سوّ بين الخصمين في لحظك ولفظك » وقال أيضا عليه السلام « فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول ، فانه أحرى أن يتبين لك وجه القضاء » . أخرجه أبو داود والترمذي من وصيته صلى الله عليه وسلم للامام علي حين بعثه قاضياً إلى اليمن . « تيسير الوصول » (المطبعة السلفية أولى) ج ٤ ص ٥٤

« اخفض لهم جناحك ، وألن لهم جانبك وابسط لهم وجهك ، آس بينهم فى اللحظة والنظرة ، حتى لا يطمع العظماء فى حيفك لهم ، ولا ييأس الضعفاء من عدلك عليهم » . لذا كان يراعى فى اختيار القاضى سعة الصدر وضبط النفس ، وأن يكون قد حنكته التجارب . ليكون ذا معدلة فى أحكامه ، متمكنا من الأحكام الفقهية ومعرفة تطبيقها ، لا يسمع الدعوى لأحد الخصمين إلا بحضور الخصم الآخر ليجيب على تلك الدعوى فتتعادل كفتا الميزان .

إذ لما قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام علىّ كرم الله وجهه قضاء اليمن قال له : « إذا حضر خصمان بين يديك ، فلا تقض لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر »[٢]

وكانت أخص صفات القاضى سعة الصدر وهدوء الأعصاب والاستماع لما يقال فى مجلس القضاء ، وأن يكون حريصاً على كرامته ، شاعراً بعظيم مسئوليته ، لا يحكم وهو غضبان »[٢] ، يقرأ أوراق الدعوى بدقة وعلى مهل ، لا يتسرع فى حل النزاع ، ولا يبطىء فيه ، بل يكون بين ذلك قواما ، وأن يكون خادماً مطيعاً للقانون الشرعى وروحه ، لأنه هو المكلف بأن يقول رأى الشريعة الغراء فى النزاع المعروض عليه ، باذلا عقله وضميره وقلبه وتجاربه وعلمه وجميع مواهبه ليكون حكمه عنوان الحق والعدل ، فلا يتذبذب وجدانه ولا يضعف إيمانه حيال ما يعتقد أنه الحق .

وكانوا يتطلبون من القاضى ألا يكون عابس الوجه مقطباً خشن العبارة ، حتى لا يؤثر بالخوف والاضطراب على المحق من الخصوم فيمنعه ذلك من أن يدلى بحجته ، فقد قال تعالى : « لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك »[٣] ، وعليه ألا يؤثر على الخصوم أو الشهود بأى تأثير ، أو يستخرج منهم بأى طريقة الإجابة التى يريدها ، وكان القاضى مأموراً بدعاء الخصمين إلى الصلح ، ولا غرو فالنبى عليه السلام يقول « الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالا وأحل حراماً ، والمسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً حرم حلالا أو أحل حراماً »[٤] .

---

(١) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٣٢٨هـ) ص ٥٥

(٢) صحيح مسلم جـ ٥ ص ١٣٢ وأبو داود ص ١٤٩ والترمذى ص ١٥٩

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران رقم ٣ .

(٤) رواه الترمذى وابن حبان وصححاه . بلوغ المرام (الطبعة السلفية أولى) ص ١٧٩ . هذا وقد أوجب قانوننا المصرى على قاضى المواد الجزئية أن يسعى فى المصالحة بين الأخصام فى أول جلسة يحضرون فيها أمامه .

وكانوا يتطلبون من القاضى أن يترك المُزاح والهزل إذا ما جلس على منصة القضاء ، حتى يكون لمجلسه هيبة ورهبة ، فقد سمع مثلا الخليفة الحاكم بأمر الله بأن هناك قاضياً فى مملكته يثبت فى قلنسوته قرنى ثور لينطح بها المعاند من المتخاصمين ، فلام القاضى[١] .

ولما حضر إلى القاضى « أحمد بن أبي العوام » المتوفى سنة ٤١٨ هـ (١٠٢٧ م) « الأحزم » وكان رجلا مقرباً إلى الخليفة الحاكم بأمر الله ورفع إليه فتوى مصدرة « باسم الحاكم الرحمن الرحيم » ، أوقفه عند حده[٢] وهى حادثة تدل على سمو القضاء وعلو منزلته ونزاهته واستقلاله فى عمله .

ولما كان القاضى رمز العدالة وعنوان رقى الأمة ومظهر تقدمها ، كان من الضرورى توفير الأسباب المؤدية لصون كرامته ، فيكرم حيث يجب التكريم ويعظم حيث يجب التعظيم ، فقد ارتفعت رتبة القاضى محمد بن النعمان الذى تولى قضاء مصر سنة ٣٧٤ هـ (٩٨٤م) لأن الخليفة العزيز بالله أجلسه معه يوم العيد على المنبر ، وكان يجالسه ويؤاكله ويركب معه ويسايره[٣] .

ومن لم يحافظ على كرامته من القضاة عزل ، فقد حدثنا ابن ميسر[٤] أنه لما ولى الخليفة الحافظ قضاء القضاة للقاضى المعروف بابن الأزرق فى سنة ٥٢٣هـ (١١٢٨م) ، وأضيف إليه تدريس دار العلم ، مضى إليها ، وكان مدرسها الفقيه « أبو الحسن على بن اسماعيل » . فجرت بينهما مفاوضات أدّت إلى المصافعة والخصام ، فخرج القاضى إلى القصر ماشياً وقد تخرّقت ثيابه وسقطت عمامته ، ولما علم الخليفة الحافظ بذلك ، عظم عليه خروج القاضى فى الأسواق على تلك الهيئة ، فصرفه عن الحكم وغرمه مائتى دينار وألزمه داره .

---

(١) ابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٥ و ٥٦

(٢) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٨٣

(٣) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٩٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩ وترجمته فى ذيل « كتاب قضاة مصر » للكندى ص ٤٩٥ و ٥٩٢ . وقد توفى القاضى محمد سنة ٣٨٩ هـ (٩٩٨م) . ابن منجب ص ٢٦

(٤) « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٨٣ و ٨٤ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٩١ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٨٢

وكان القاضي يقرب من أولى الأمر ليأمن سعاية الناس به عندهم ، إتباعاً لنصيحة الإمام على فى رسالتـــه للأشتر النخعى حيث يقول : « واعطه من المنزلة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك ، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك » .

وكانت وظيفته تحاط بالهيبة وتقرن بالإجلال ، إذ « لما ورد المعز لدين الله استقبله الناس على طبقاتهم مشاة ، فلما رأوه قبلوا الأرض بين يديه كلهم سوى القاضى أبى الطاهر ، فإنه كان راكباً ولما قرب ترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض ، فالتفت المعز إلى خواص صحابه وقال : من هذا الذى خالف الناس كلهم ؟ فقيل « قاضى مصر ، وهو من أهل العلم والدين » ثم لامه أحد الحجاب سراً فيما فعل ، فرفع صوته وقال جهراً بحيث يسمع المعز » وما هذا ؟ » أهو الشمس التى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من علامات الساعة طلوع الشمس من مغربها » وقال الله تعالى : « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر ، لا تسجدوا للشمس ولا للقمر ، واسجدوا لله الذى خلقهن إن كنتم إياه تعبدون »[1] . فأرضاه بذلك واستحسن قوله ، فرجع وهو قاض ، وعلت منزلته »[2] .

وكان منصب القاضى يبعث الرهبة فى النفوس ، كما كان شخصه محل احترام الجميع فثلا خرج الخليفة المعز عند ما مات قاضيه « النعمان بن محمد أبو حنيفة » سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣م) وصلى عليه وأضجعه فى التابوت [3] وكان « برجوان » يعود القاضى « محمد ابن النعمان » فى كل خميس مع عظمة برجوان ، ولما مات هذا القاضى سنة ٣٨٩ هـ ركب إليه الخليفة الحاكم بأمر الله وصلى عليه فى داره[4] .

وكان القاضى « الحسن اليازورى » يستشيره الخليفة ، كما كان الوزير لا يقطع أمراً بدون استشارته ، ثم صار الخليفة المستنصر لا يخاطب الوزير إلا على لسانه ، وكان إذا خرج هذا القاضى من عند المستنصر مشى جميع أهل الدولة فى ركابه[5] ،

---

(١) الآية ٣٧ من « سورة فصلت » رقم ٤١

(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون فى مصر » ص ١٨٩ و ١٩٠ نقلا عن المقريزى « المقفى الكبير » ورقة ١٨٢

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٦

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٦ وابن حجر العسقلانى « رفع الأصر » ورقة ٢٥٥

(٥) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٨٣ و ٨٤

كذلك كان الخليفة العاضد لدين الله يعظم القاضي « الأعز الحسن بن العوريسى » الإسماعيلي المذهب الذى تولى قضاء مصر فى ربيع الأول سنة ٥٥٩هـ (١١٦٣م) (١).

وأما الشروط التى كانوا يشترطونها فيمن يولى القضاء فكثيرة: وهى أن يكون حراً (لأن العبد لا يملك الولاية على نفسه فمن باب أولى لا يملكها على غيره)، عاقلا، بالغا (لأن غير البالغ لا يؤخذ بقوله على نفسه فمن باب الأولى لا يؤخذ به على غيره)، مسلماً . فقد قال تعالى: « ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا » (٢) عادلا، ويفسر الماوردى العدالة بقوله: « والعدالة أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة، عفيفا عن المحارم، متوقياً المآثم، بعيداً من الريب، مأموناً فى الرضا والغضب، مستعملا لمروءة مثله فى دينه ودنياه (٣) » سليم السمع والبصر واللسان وهى اللياقة الطبية، عالما بالأحكام الشرعية، غير محدود فى قذف، وأن يكون رجلا فالذكورة واجبة فيه (٤)، فإذا توفرت أهلية القاضى هذه تطلبوا فى قاضيهم أيضاً أن يكون متصفاً بصفات حميدة منها العدل والذكاء والعلم المعرفة والورع والخوف من الله والاستقلال فى الحكم عن الغير (٥)

وإذا جلس القاضى للحكم فلا يسلم على الخصوم ولا هم يسلمون عليه، ولا يقوم لأحد وهو جالس فى مجلس القضاء مطلقا مهما سمت منزلة القادم (٦).

ويقدم القاضى الخصوم على مراتبهم فى الحضور، وإن تساووا فى الحضور أقرع بينهم، فيقدم من خرجت قرعته، إلا إذا رأى ظروفا تستدعى غير ذلك.

وكان يكتب كاتب الجلسة على ظهر الصحائف خصومة فلان بن فلان فى شهر

---

(١) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٨٢

(٢) الآية ١٤١ من « سورة النساء » رقم ٤

(٣) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٣٢٧هـ) ص ٥٣ و ٥٤

(٤) ابن عابدين « كتاب رد المحتار على الدر المختار » ج ٤ ص ٤١٤ ومؤلفنا « القضاء فى الاسلام » ص ١٦٤ و ١٦٥ والأستاذان الشيخان محمد زيد بك الأبيانى ومحمد سلامة بك « كتاب المرافعات » (طبعة ١٩١٣م) ص ١٧٩ والغمرى « ذخيرة الأعلام » المخطوط ورقة ١٧٦

(٥) وقال الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ و ٧١٧ — ٧٢٠م) « إذا كان فى القاضى خمس خصال، كمل: علم بما كان قبله، ونزاهة عن الطمع، وحلم على الخصم، واقتداء بالأئمة ومشاركة أهل العلم والرأى »

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧

كذا فى سنة كذا ويجعله فى قمطره (١) . ويكتب نظام نظر القضايا اليومى وهو مانسميه بثبت الجلسة (الرول) ، وكانت جلسات القاضى للحكم علنية حتى ولو كان أحد الخصوم الخليفة نفسه (٢) ، واختاروا المسجد الجامع (٣) ليجلس القاضى فيه ، حتى لا يمنع أحد من المسلمين من الدخول فيه .

وفى سنة ٤٠٢ هـ (١٠١١ م) خاصم تاجر فاكهة الخليفة الحاكم بأمر الله أمام القاضى لأنه أمر أحد عماله بإبادة فاكهته ، وطالب الخليفة بتعويض قدره ألف قطعة من الذهب ، فعامل القاضى الخليفة معاملة خصمه وواجهه بالتهمة فلم ينكرها ، وصرح للقاضى أنه فعل ذلك خوفا من أن يستعملها الخصم خمراً ، ووعد بدفع مبلغ التعويض المطلوب إن حلف خصمه بأن فواكهه ستستعمل للأكل فقط ، لحلف التاجر ، وبذلك استولى على التعويض من الخليفة (٤)

وكما كانت مجالس القضاء تعقد بجامع عمرو والجامع الطولونى والجامع الأزهر كذلك كانت تعقد فى دار القاضى أحياناً (٥) ، بعد أن يأذن للناس فى الدخول . وقد ينتقل القاضى لمكان النزاع إذا لزم الأمر معاينته ، ونعجب كيف سمح للقضاة بأن يجلسوا فى مساجد الله ليقضوا بين الناس فيها فتدخل عليهم المرأة الحائض والرجل الجنب ومن لا يحترز من النجاسة ، وقد ترتفع الأصوات فيها وتكثر .

وإذا فات هذا خليفة المسلمين الفاطمى كما فات القاضى نفسه ، فكيف فات ذلك المحتسب ، الذى كان حاميها من غشيان الباعة والمتطفلين ، والمكلف شرعا بمنع ما نهت

---

(١) السرخسى « المبسوط » ج ١٦ ص ٩٤ والدكتور عبدالفتاح السيد بك « الوجيز » ص ٢١ ومابعدها

(٢) البيهقى « المحاسن والمساوىء » (طبعة شقالى) ص ٥٣٢

(٣) كان للمسجد الجامع أهمية رسميـة خاصة ، ففيه يجلس قاضى القضاة فى أيام معينة . الكندى ص ٦٠٠ — ٦١١ وفيه مركز المحتسب العام . المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٤٢ . وفيه يعقد مجلس الخليفة أحيانا ، وبه يعقد ديوان الخراج ، وبه تتلى الأوامر والسجلات والأحكام وبه مركز الحلقات العلمية والأدبية ، ومكان الخطب والدعوات ، ومنبر الجمع والمواسم والأعياد : القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٣٢ و ج ٤ ص ١٦ و ٤٣ والأستاذ عنان « تاريخ الجامع الأزهر فى العصر الفاطمى » ص ١٤

(٤) O'Leary, A Short History of the Fatimid khalifate p. 165

(٥) « طبقات السبكى » ج ٢ ص ١١٤ ومتز « الحضارة الإسلامية » ص ٣٧٠

عنه الشريعة الغراء (١) ، فقد كان قاضى القضاة يجلس يومى السبت والثلاثاء بزيادة جامع عمرو بمصر على طراحة ومسند حرير ، وكان إذا جلس بالمجلس جلس الشهود حواليه يمنة ويسرة على مراتبهم فى تقدم تعديلهم وببابه خمسة حجاب ، اثنان بين يديه واثنان على باب المقصورة وواحد ينفذ الخصوم (٢) ، وأمام قاضى القضاة كانت توضع الدواة على كرسى ، وهى دواة محلاة بالفضة تحمل اليه من خزائن القصور (٣)

وكانت عادة المتحاكمين أن يتقدموا للقاضى برقاع فى الرقعة منها اسم المدعى واسم خصمه وأبيه ، فيأخذها الكاتب عند باب المسجد قبل مجيء القاضى حتى حضوره ، وإذا كانت الرقاع كثيرة لا يقدر القاضى أن يفصل فيها فى يوم واحد ، فرقها على أيام (٤)

وبعد أن كان المتحاكمون فى العصر الأول الإسـلامى يبسطون قضيتهم أمام قاضيهم وهم وقوف بين يديه (٥) ، صار الرسم أن يجلس المختصمون بين يدى القاضى صفا متساوين (٦).

وكان قضاء القاضى لا ينقضه هو ولا ينقضه قاض آخر إذا كان موافقاً للشرع وداخلا فى سلطة ولايته واختصاصه (٧) ، وإلا كان الحكم محلا للطعن كما إذا ظهر أن البينة شهدت على خلاف المحسوس مثلا (٨) ، وكان للقاضى مطلق الحرية فى الحكم فى المستقبل بما يخالف ما حكم به أولا فى نزاع مشابه ، ولا غرو فقد كان كل من الامام علىّ ومن قبله عمر بن الخطاب يقول « تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى » (٩)

ومع ذلك فقد كان الامام علىّ يمقت الاختلاف بين الفقهاء والمفسرين فى الفتيا

---

(١) السيرزى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ورقة ٥١

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧

(٣) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٤٠٣ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٧٠

(٤) متز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٦٨ و٣٦٩ نقلا عن « كتاب أدب القاضى » المخطوط بمكتبة ليدن رقم ٥٥٠ ص ١٩ .

(٥) الـكندى ص ٣٥٦

(٦) « ص ٣٧٤ — ٣٧٦ والبيهـقى « المحاسن والمساوى » ص ٥٣٣ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٧١

(٧) الأستاذان الشيخان زيد بك وسلامة بك « مباحث المرافعات » (الطبعة الثانية) ص ١٨٣

(٨) الدكتور عبد الفتاح السيد بك « الوجيز فى المرافعات المصرية » ص ٢٤ و٢٥

(٩) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٣٢٧هـ) ص ٥٦

إذ يقول : ترد على أحدهم القضية فى حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلافه ، ثم يجتمع القضاة بذلك عند الامام الذى استقضاهم فيصوب آراءهم جميعا ، وآلههم واحد ونبيهم واحد وكتابهم واحد » ، والله سبحانه يقول « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » [١] وقال : « ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء » [٢]

وكانت هناك سجلات لتقيد فيها الأحكام [٣] ، وأعطى المحكوم له صورة مكتوبة من الحكم ليستوفى بها ماله عندما ينفذ على خصمه .

وجعل لكاتب القاضى قمطر ، فكان يختمها فتودع ، فاذا جلس أحضرت [٤] .

وكان القضاة محاطين بطائفة من رجال العلم والفقه يعرضون عليهم ما أشكل عليهم من المسائل علهم يجدون عندهم حلا لما يستغلق عليهم . عملا بقوله تعالى لنبيه الكريم « وشاورهم فى الأمر » [٥] .

واستعان القاضى بمترجم أو أكثر إذا كان بين الخصوم أو الشهود من لا يعرف العربية [٦] ، واشترط فى المترجم أن يكون ثقة عفيفا عدلا أمينا وكان على القاضى أن يتخذ كاتبا لمجلسه ليدون كلام الخصوم والبيانات أثناء الجلسة ، وكان يجب أن يكون مجلسه قريباً من مجلس القاضى ، حتى يرى القاضى — وهو المسيطر على الجلسة — ما يكتبه خوفاً من أن يؤثر فيه أحد الخصوم برشوة ، فيزيد كلمة أو ينقص أخرى فيخل بالمعنى المقصود أو تضيع حقا وكان على الكاتب أن يقرأ ما كتب على الشاهدين

---

(١) الآية ٣٨ من سورة الأنعام رقم ٦

(٢) الآية ٨٩ من سورة النحل رقم ١٦

(٣) نشأ مبدأ تسجيل الأحكام عندما حكم سليم بن عتر التجيبى قاضى مصر فى خلافة معاوية ابن أبى سفيان (٤٠ — ٦٠ هـ و ٦٦٠ — ٩٨٠ م) فى ميراث بين ورثة متخاصمين ثم تناكروا الحكم فعادوا اليه فقضى بينهم وكتب كتاباً بقضائه وأشهد فيه قادة الجند فكان هذا القاضى أول قاض دون أحكام بمصر . الكندى ص ٣٠٩

(٤) كان أول من جعل لكاتب القاضى قمطراً هو محمد بن مسروق الكندى . الكندى ص ٣٩١ و ٣٩٢

(٥) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران رقم ٣

(٦) اتخاذ الترجمان عادة جاهلية بقيت بعد الإسلام ، فزيد بن ثابت كان يترجم لرسول الله كلام من يتكلم باللغة العبرية بين يديه . السرخسى « المبسوط » ج ١٦ ص ٨٩ و « فن القضاء » ترجمة رشدى بك ص ٢١٢ و ٢١٣

حتى إذا وجدوا فيه خلافاً أخبروه ليصححه[١]، وهو ما تأخذ به الشرائع الحديثة وكان يشترط فى الكاتب أن يكون ذا عفة وعدالة وأمانة.

وكان من أعوان القاضى الجلاوزة[٢] (الحجاب)، وهم أمناء يقفون على باب مجلس القضاء وقت انعقاد الجلسة، نيط بهم حفظ النظام للجلسات ومنع رواد المحاكم من المزاحمة والتقدم فى غير دورهم واستدعاء الخصوم الذين طلب القاضى استدعاءهم وإخراج من يرى القاضى إخراجه واشترط فى الحاجب ما اشترط فى أعوان القاضى جميعاً من الأمانة وغيرها من الصفات الحسنة، حتى لا يرتشى من لا يستحق التقديم خصوصاً وهو المنوط به حراسة باب القاضى وطلب الإذن منه للزائرين، سواء أكانوا من أرباب القضايا أم من غيرهم لذلك تطلبوا فيه أن يكون من أهل الصلاح والتقوى حتى يعامل الناس بالرفق واللين فى غير ضعف ولا تقصير[٣].

وأما العدول فهم من أكبر أعوان القاضى، وكان الأصل فى الناس العدالة فتقبل شهادة بعضهم على بعض إلا إذا سلبت الشريعة الغراء الفرد هذا الحق.

ولما فشت شهادة الزور أصبح القاضى لا يقبل شـــهادة إلا من عرف لديه بالسلامة، فاذا كان الشاهد مجهولا، لا يعرف، سئل عنه جيرانه، فما ذكروه به من خير أو شر عمل به[٤].

ولما لم تنقطع شهادة الزور بهـــذا الإجراء أيضاً جعلوا القاضى نفسه منوطاً به التأكد من اتصاف الشهود بالعدالة الشرعية فكان التثبت من شهادة الشهود والمبالغة فى اكتشاف أمرهم وعدالتهم والبحث عن أحوالهم من واجبات القاضى، فكان القاضى يتنكر بالليل ويغطى رأسه ويمشى فى السكك ليسأل

(١) السرخسى «المبسوط» ج ١٦ ص ٩٤ وعارف النكدى «القضاء فى الإسلام» ص ٣٦ و ٣٧ ومؤلفنا «القضاء فى الإسلام» ص ١٤٩

(٢) كلمة جلواز كانت مستعملة بمصر فى عهد احمد بن طولون مكان كلمة حاجب

(٣) تاج الدين السبكى «معيد النعم ومبيـــد النقم» ص ٨٦ وابن عرنوس «تاريخ القضاء فى الاسلام» ص ١٢٨ و ١٢٩

(٤) كان «غوث بن سليمان» فى خلافة المنصور أول قاض سأل عن الشهود بمصر فى السر، فكان كل من عدل عنده، قبله. الكندى ص ٣٦١

عن الشهود[1] وبذلك وجد جماعة من الشهود الدائمين أمام القاضي[2] .

ولما لم يسمح وقت القاضي لهذا كله ، عين رجلا يسمى « صاحب المسائل » [3] للوقوف على حقيقة الشهود ، فنيط به السؤال عن الشهود ومداومة السؤال عنهم من وقت لآخر قدر بستة أشهر[4] ، ثم قيل إن هذا الموظف كان يرتشي من بعض الناس ليقرر عدالتهم لدى القاضي[5] .

وكانت تكتب أسماء الشهود في كتب[6] ، فابتدأ أن يكون للقاضي بطانة من بين هؤلاء الشهود الذين يثق بهم وبشهادتهم

أما العدول فقد زاد عددهم أو نقص ، تبعاً للأحوال والظروف حتى بلغوا نحو الثلاثين أحيانا[7].

وكان القاضي أيام الخليفة الفاطمي يختارهم ويعدلهم بنفسه ، ولم يعدل قاضي القضاة أحداً إلا بتزكية عشرين شاهداً وبعد موافقة الخليفة[8]

وكان الشهود يعزلون بعزل القاضي أو بموته ، لأنهم أعوانه ومكانة الثقة في نفسه فلما تولى القاضي « عبد العزيز بن محمد بن النعمان » القضاء بمصر سنة ٣٩٤ هـ (١٠٠٣م) أوقف جميع الشهود الذين قلدهم ابن عمه « الحسين بن علي بن النعمان » ما عدا « شرف ابن محمد المقرى » ، فانه استكتبه في التوقيع وفي القصص[9]

كذلك أوقف القاضي « الحسين بن علي بن النعمان » جماعة من شهود عمه « محمد ابن النعمان » ذكر المسبحي أسماءهم وكانوا أربعة عشر شخصا[10]

---

(١) الكندي ص٤٣٧ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص٣٧٥ نقلا عن قدامة بن جعفر « الخراج » المخطوط بباريز رقم ٥٩٠٧ ص ١٢ ب

(٢) وجد هؤلاء الشهود الدائمون أمام القاضي منذ عهد الخليفة المنصور (١٣٦ — ١٥٨ هـ و ٧٥٤ — ٧٧٥ م)

(٣) أول من استعمل هذا العامل (صاحب المسائل) هو المفضل بن فضالة (١٦٨ — ١٦٩ هـ)

(٤) الكندي ص ٤٢٢

(٥) « ص ٣٨٥

(٦) أول من اتخذ الشهود وجعل أسماءهم في كتاب ودونهم وأسقط سائر الناس هو القاضي « العمري » قاضي مصر من قبل الرشيد سنة ١٨٥ هـ ، ولقد اقتفى أثره كل من جاء بعده . الكندي ص ٣٩٤

(٧) الكندي ص ٤٣٢ والمقريزي « الخطط » جـ ٢ ص ٢٤٦

(٨) القلقشندي « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٨٦ و ٤٨٧

(٩) ابن حجر ورقة ١٦٥

(١٠) « ورقة ٨٢

ولما أسقط القاضى « ابن أبى العوام » سنة ٤٠٩ هـ (١٠١٨ م) جماعة من الشهود وتظلموا للحاكم بأمر الله قال لهم الخليفة : « الذى عدّلكم هو الذى أسقطكم »[١]

وكان الشهود يختارون بالكثرة أو القلة التى يريدها الخليفة أو قاضى القضاة ، فمثلا نجد الحاكم أمر الله يستكثر من الشهود فيعين فى الشرطة وفى كل بلد شاهدين من العدول ، ويأمر بألا يقام على ذى جريرة ومرتكبها حداً إلا بعد أن يصح عند ذينك الشاهدين ، أنه مستوجب للحد[٢]

واستكثر مثلا القاضى « محمد بن أبى الفرج » الذى تولى القضاء بمصر فى ذى الحجة سنة ٥١١ هـ (١١١٧ م) من قبول الشهود ، حتى بلغت عدتهم فى زمانه مائة وعشرين شاهدا ، وكانوا قبله ثلاثين[٣]

ويحدثنا ابن حجر[٤] بأنهم كانوا يعينون لهؤلاء الشهود رئيساً ، فقد كان « الحسن ابن كهمش » أيام الخليفة المعز لدين الله هو كبير الشهود ووجيههم والمقدم عليهم .

ونيط بهؤلاء العدول الشهادة ، وكانوا يراجعون السجلات والعقود للوقوف على مبلغ دقتها ومطابقتها للشرع ، وتزكية الشهود الذين يشهدون عند القاضى (لأن القاضى إنما يحكم بالبينة التى تحضر أمامه ، وليس له أن يلزم المدعى إحضار من يزكى من شهوده) ، وعهد إليهم أحياناً بأمور تتطلب الأمانة والذمة ، ففى سنة ٤٠٢ هـ (١٠١١ م) مثلا أنفذ الحاكم بأمر الله الشهود إلى الجيزة لقطع ما بها من الكروم ورميه ، لأن هذا الخليفة نهى عن الزبيب قليله وكثيره[٥]

واشترط فى الشاهد أن يكون عادلا نزيهاً ملماً بأحكام الفقه .

وكان من واجبات القاضى أن يتصفح أعمال هؤلاء العدول ويتحقق من حسن سيرتهم ليطمئن إلى عدالتهم[٦] ، خصوصاً بعد أن اتسعت رقعة الدولة الفاطمية ،

---

(١) الكندى ص ٦١٢ وابن حجر « رفع الإصر عن قضاة مصر » ورقة ٤٦

(٢) الكندى ص ٥٩٦ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٧٧ نقلا عن ابن حجر « رفع الاصر » المخطوط رقم ٢١٤٩ بباريز ص ١٢٨ ويحيى بن سعيد ص ٢٣ ا

(٣) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٢٥٦

(٤) « ورقة ١٣٢ و ١٩٥

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥

(٦) ابن عرنوس « تاريخ القضاء فى الإسلام » ص ١٣١ و ١٣٢

وكان القاضي يعمل برأيهم فيما له علاقة بالمتقاضين ، وكان من اختصاصهم أيضاً الشهادة على ما يصدره القاضي من الأحكام ، وأنه غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء [1] .

ويحدثنا ابن خلدون [2] عن وظيفة من عدل فيقول : « هي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه ، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملا عند الإشهاد وأداء عند التنازع وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم ، وشرط هذه الوظيفة الاتصاف بالعدالة الشرعية والبراءة من الجرح ، ثم القيام بكتب السجلات والعقود من جهة عباراتها وانتظام فصولها ومن جهة أحكام شروطها الشرعية وعقودها ، فيحتاج إلى ما يتعلق بذلك من الفقه . ولأجل هذه الشروط وما يحتاج اليه من المران على ذلك والممارسة له ، اختص ذلك ببعض الدول . ويجب على القاضي تصفح أحوالهم والكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم واضطرار القضاة إلى الفصل بين المتنازعين بالبينات الموثوقة ، فيعولون غالباً في الوثوق بها على هذا الصنف ، ولهم في سائر الأمصار دكاكين ومصاطب يختصون بالجلوس عليها فيتعاهدهم أصحاب المعاملات للاشهاد وتقييده ، بالكتاب » .

ويمكننا أن نرجع مهمة العدول وعملهم إلى أمرين : أولهما كتابة العقود بين الناس في معاملاتهم حسب ما تأمر به الشريعة الغراء ، وثانيهما : تزكية الشهود الذين يؤدون شهاداتهم أمام القاضي .

ويلبس العدول المناديل الطبقيات بالأحناك تحت حلوقهم [3] ولهم سجل تدون فيه أسماؤهم ورسوم (بروتوكول) في جلوسهم مع القاضي .

وكثيرا ما ألزم القضاة الشهود بأن يركبوا معهم [4] ، وكان جلوس الشهود حول

---

(١) يشبه نظام هؤلاء الشهود بنظام المحلفين في العصور الوسطى ، ولا يزال في انجلترا إلى اليوم وإن كانت أعمال المحلفين الآن تختلف بعض الاختلاف عما كانت عليه في العصور الوسطى . الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « تاريخ الإسلام السياسي » ص ٥٧٦ و ٥٧٧

(٢) « المقدمة » (طبعة بيروت سنة ١٨٧٩ م) ص ١٩٥ و ١٩٦

(٣) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٩٠

(٤) الكندي ص ٥٤٠

القاضى يمنة ويسرة حسب تاريخ أسبقية التعديل لا السن ليشاهـــدوا ما يقع من أحكامه ، فالشاب المتقدم التعديل يجلس أعلى من الشيخ المتأخر التعديل (١) .

وكان الشهود يجلسون فى الجامع على رسم القضاة فى الشتاء فى المقصورة وفى الصيف عند الشباك .

ولمـا كان حق الدفاع موجوداً منذ القـــدم (٢) عندما وجدت الخصومة وكان المحامون هم العنصر المتمم للقضـاء ورسل النور يطلقون أشعتهم فى محراب القضاء فيزيدونه ضوءا ولمعاناً ، فقد بحثنا عن المحاماة فى مصر كأحد أعوان القاضى فلم نجد لها تاريخاً ولا ذكراً فى الكتب اللهم إلا على شكل نعت بسيط لأحد الأشخاص (٣)

ولما كانت الأحكام بمصر فى هذا العصر صادرة عن الشريعة الإسلامية فقد رأينا أن نلجأ فى هذا المبحث الغامض المهمل من المؤلفين إلى نفس أحكام الشريعة الغراء

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧

(٢) كان الخصم يحاط بأهل وده وقرباه وكلهم يدافعون عنه ، ثم وجد عند جميع الأمم فى جميع الأزمان بعد ذلك رجال تضلعوا فى القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بإبداء المشورة لهم أو بالدفاع عنهم أمام القضاء ، (فكان لليهود فى زمن موسى عليه السلام وعند الكلدانيين ، وأهل بابل ، والفرس ، والمصريين القدماء ، رجال من أهل العلم والذكاء يرجع الناس إليهم فى المشورة ويستعينون بعلمهم فى الخصومات فلما اخترع المصريون الكتابة بطلت المرافعة فى الخصومات مشافهة ، وسمحوا بها كتابة حتى لا يخلب المتكلم لب القاضى ، ببلاغته وذلاقة لسانه وحسن منطقه) خدمة للعدالة ، ومساعدة لصاحب الحق فى الحصول على حقه وكانت حظيرة مقام المحامين ، ودائرة المحكمة ، تعتبران من الأماكن المقدسة ، فاذا حان وقت العمل رش المكانان بالماء المطهر ، إشارة إلى أنه يجب ألا يجرى فيهما من الأعمال أو الأقوال إلا ما كان طاهراً نقياً ، وكانت أتعابهم تصرف إما من بيت المال ، أو من موكليهم .

وكما وجدت المحاماة عند الأمم السالفة الذكر ، فقد وجدت أيضا عند اليونان ، والرومان منذ عهدهم الأول ، وكان شرف من يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف من يجلس للفصل بينهم ، وأبيح لكل خصم أن يوكل عنه من المحامين واحداً أو أكثر ، غير أنه لم يسمح بالكلام إلا لواحد ، وترك للباقين حق معاونته بنصائحهم . وقد وضع « دراكون » و « سيلون » لتنظيم حرفة الدفاع أمام المحاكم ، قوانين لتوضيح الشروط الواجبة لمن يشتغل بهذا الفن ، وأطلقوا عليهم اسم « الخطباء » ، واشترطوا فى الخطيب أن يكون حراً وعلى أحسن الصفات ، ومنعوا النساء من الاشتغال بالمحاماة لما ينبغى لهن من الحشمة والوقار . أحمد فتحى زغلول باشا « المحاماة » ص ٤ — ٩ و ١٣ و ١٥

(٣) فقد نعت مثلا احمد بن الأفضل بن بدر الجمالى مدبر مملكة الخليفة الفاطمى الآمر بأحكام الله بـ « المحامى عن حوزة المسلمين »

لنعرف ما قرره الفقهاء فى «وكلاء الحكم»، فوجدنا أن التوكيل[1] صحيح بالكتاب والسنة الشريفة وعليه الإجماع فقد قال تعالى: «فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف، ولا يشعرن بكم أحداً»[2]، كذلك وكل النبى عليه السلام «حكيم بن حزام» فى شراء أضحية.

وتنقضى الوكالة بعزل الموكل الوكيل، وبعزل الوكيل نفسه بشروط وأحوال معينة بشرط العلم، فإن عزله ولم يجزه جاز عمله عليه، كما تنقضى الوكالة بإنجاز ما كلف الوكيل به، وبموت أحدهما وجنونه جنونا مطبقا، إلى غير ذلك.

وليس للحاكم رد الوكالة، بل يجب عليه سماع المخاصمة من الوكيل وليس له أن يوكل إلا وكيلا واحداً مالم يرض خصمه بأكثر، والوكالة جائزة بعوض وبغير عوض[3]

من هذا نرى أنه وإن أقرت الشريعة الغراء واعترفت بوكلاء الحكم، إلا أن المحاماة لم توجد قبل مبايعة محمد على باشا بالولاية على مصر، لأن القضاء بجميع أنواعه (مدنى وجنائى وشرعى) للمصريين وللأجانب كان من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها، والمحاكم الشرعية إذ ذاك ما كانت تعرف المحاماة ولا المحامين بالمعنى المعروف فى عصرنا الحاضر[4].

أما طرق الاثبات التى كان يحكم بها القاضى فكان منها البينة والبينة فى الشرع اسم لما يبين الحق ويظهره، فقد كان عليه الصلاة والسلام يقول «البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه»[5]، فالمدعى ملزم بإظهار ما يبين صحة دعواه، فإن أظهر صـــدقه

---

(١) التوكيل كما هو معلوم هو «إقامة الغير مقام النفس ترفها أو عجزاً فى تصرف جائز معلوم ممن يملكه» ويشترط فى الموكل أن يكون أهلا للتصرف فيما يوكل فيه بنفسه لنفسه، وفى الوكيل أن يكون عاقلا ولا يشترط فيه البلوغ والحرية، وليس للوكالة لفظ مخصوص، بل كل عبارة تدل عليها جائزة، ولا تثبت وكالة الوكيل إلا إذا حصلت أمام القاضى، وكان هــذا يعرف الموكل اسما ونسباً أو بالشهادة فى أحوال مخصوصة، والتوكيل جائز للمدعى والمدعى عليه، سواء رضى به الخصم أم لم يرض. فتحى زغلول باشا «المحاماة» ص ١٧ و ١٨

(٢) الآية ١٩ من سورة الكهف رقم ١٨

(٣) للتوسع فى هذا البحث راجع علاء الدين بن عابدين «قرة العيون» جـ ١ ص ٢٤٩ وما بعدها و «الفتاوى الهندية» جـ ٣ ص ٥٦٠ وما بعدها و «الفتاوى الخانية» جـ ٣ ص ٢ وما بعدها

(٤) عزيز خانكى بك «المحاماة من قبل إنشاء المحاكم الأهلية ومن بعد» بحث منشور فى مجلة القانون والاقتصاد السنة السابعة (سنة ١٩٣٧ م) ص ٩٥٣

(٥) أبو داود ص ١٥٤ والترمذى ص ١٦٠

بإحدى طرق الإثبات ، حكم له ، ومن البينة النكول عن الإنكار ، واليمين ، وهي إما واحدة أو أربعة أيمان أو خمسين يمينا ، لذلك قال عليه الصلاة والسلام : «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه[1]».

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم نص اليمين التي كان يقسم بها كل من توجه إليه ولو كان ذمياً ، وذلك في حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل «احلف بالله الذي لا إله إلا هو ، ما له عندك شيء[2]» وروى عنه أنه قال «من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله» وكانت قريش تحلف بآبائها ، فقال «لا تحلفوا بآبائكم[3]» .

ومن طرق الإثبات شهادة الشهود ، فقد قال تعالى «ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون[4]» ، وقال عليه الصلاة والسلام : «أكرموا الشهود فإن الله تعالى يحيي بهم الحقوق[5]» .

وقد بين النبي عليه السلام من تقبل شهادته ومن لا تقبل شهادته في حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تجوز شهادة خائن (في الدين أو المال أو الأمانة) ولا خائنة ولا زان ولا زانية ، ولا ذي غمر (أي حقد) على أخيه» أخرجه أبو داود[6] والترمذي بعد قوله «ولا مجلود حداً ، ولا مجرب في شهادة ، ولا القانع (أي التابع مثل الأجير والوكيل) لأهل البيت ، ولا ظنين في ولاء ولا قرابة» لذا قال الفقهاء بوجوب رد كل شهادة جرت للشاهد مغنما ، أو دفعت عنه مغرماً .

ومن الوقائع ما تثبت بشهادة أربعة شهود ، ومنها ما يثبت بشهادة ثلاثة وتارة بشهادة شاهدين ، وتارة أخرى بشهادة رجل وامرأتين . . الخ فمثلا قبل الله سبحانه وتعالى في قتل النفس شاهدين ، ولم يقبل في الزنا إلا أربعة وقال تعالى «واستشهدوا

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٨
(٢) أبو داود ص ١٥٤
(٣) صحيح مسلم ج ٥ ص ٨١
(٤) الآية ٤٢ من سورة البقرة رقم ٢
(٥) السرخسي «المبسوط» ج ١٦ ص ٨٧
(٦) أبو داود ص ١٥١

شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان[١]، وقال تعالى «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه [٢]».

وقد تكون الشهادة عن طريق السماع par oui - dire ، وقد يشهد الشهود على وقائع لا يعلمونها إلا بالشهرة العامة par commune renommée ، ومن طرق الإثبات أيضاً الكتابة .

كذلك حكم النبي عليه الصلاة والسلام بالقرعة ، مثلا في رجلين أتيا إليه يختصمان في مواريث لها [٣] ، وكان الإمام على يحكم أيضاً بها ، عندما اختصم ثلاثة نفر إليه رضى الله عنه عند ما كان باليمن ، في غلام يدعيه كل منهم ويقول إنه ابنه ، فأقرع بينهم وجعل الولد للقارع [٤] .

كذلك تحدثنا المصادر التاريخية [٥] بأنه لما اتهم الروم بحرق بعض سفن أسطول العزيز بالله الفاطمى أيام الوزير عيسى بن نسطورس ، وقبض على ثلاثة وستين رجلا في النهاية واعتقلوا ، أمر هذا الخليفة بإطلاق ثلثهم وضرب ثلثهم ، وقتل ثلثهم ، فكتبت رقاع فيها « يضرب » و « يقتل » و « يطلق » وتركت تحت إزار ، وتقدم كل واحد منهم وأخذ رقعته ، ونفذ ما كتب فيها .

ومما استرشدوا في حكمهم به ، الاستدلال بالأمارات في اللقطة ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام شرع أحكام اللقطة ، ففي البخاري أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عما يصنعه في اللقطة ، فقال له : « عرفها سنة ، فإن لم يظهر لها صاحب فشأنك بها » ، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عندما جاءه رجل وسأله عن اللقطة « عرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة ، فان جاء صاحبها ، وإلا فشأنك بها [٦] » ، وكان

---

(١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة رقم ٢

(٢) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة رقم ٢

(٣) أبو داود ص ١٤٨ و ١٤٩

(٤) ابن قيم الجوزية « أعلام الموقعين عن رب العالمين » جـ ١ ص ٧٣

(٥) يحيي بن سعيد الأنطاكى « تاريخ الذيل » ص ٣٣ و ٣٤ والقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٩٥ و ١٩٦ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٩٢

(٦) صحيح البخارى جـ ٢ ص ٤٢ — ومعنى ذلك أنه إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة ، فهى لمن وجدها ، وهو مبدأ يخالف تشريعنا المصرى لأن هذا الأخير يعاقب من لا يبادر إلى تسليم اللقطة إلى الجهة الرسمية في مدة قليلة معينة كما يخالفه في نقطة أخرى إذ يحفظ للعاثر الحق في عشر قيمة المال العثور عليه

القاضى يحكم فى جميع المسائل التى تلقى إليه وفق الدليل الذى يثبت الدعوى ولو ظاهرا على خلاف الواقع لأن النبى عليه الصلاة والسلام كان يقول « أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر [١] » وحكم الإمام على برجم المرأة الزانية التى تحمل ولا زوج لها ولا سيد[٢] .

وليس للقاضى أن يأخذ بالحدس والتخمين ، بل بالأمارات وغيرها فإذا خاصم رجل آخر على فرس مثلا ، ولم ترجح بينة أحدهما على الآخر أطلق الفرس فى حى كل منهما ، فمن دخل الفرس داره ، فهو له .

ولا يحكم القاضى بشهادة نفسه ، وإنما يحكم بشهادة غيره ممن ينير له الطريق ، لأنه يجب ألا يرى الأشياء إلا بعين غيره .

والاعتراف هو أقوى الأدلة ، بشرط أن يكون خالياً من التهديد والوعيد .

وكانت رسوم القاضى بعد أن يخلع عليه فى قصر الخليفة بحضرة الأمراء وغيرهم ، أن يتوجه ومعه الناس والشهود إلى المسجد الجامع على بغلة مسرجة وتساق بين يديه اثنتان . وبين يديه خلع من تحف الثياب فى مناديل تبلغ عدتها أحياناً سبعة عشر ، ومتقلداً سيفاً ، ليقرأ سجله هناك وهو قائم على قدميه وكلما مر ذكر الخليفة أو أحد من أهله أومأ بالسجود [٣] بعد صلاة الجمعة غالباً أمام الناس ، وفى هذا السجل يدعو الخليفة له بإنزال الحكمة على « يده ولسانه وقلبه » ، ويبين له البلاد التى جعل له القضاء فيها ، ويذكر له الصفات الحسنة التى يجب أن يتصف بها ، والوصايا التى يريد أن يضعها نصب عينيه كالتسوية فى الحكم فى أقواله وأفعاله ، والأخذ من صديقه لعدوه ، وتطهير مجلسه عن يأكل الرشا ، وغير ذلك ، ثم يأمره أن يشرف على أعوانه ومن يعتمد عليه من أمنائه ويثنى عليه ، وقد يثنى أيضاً على أهله ، كما حدث عندما قرىء سجل القاضى « محمد بن النعمان » ، فقد ذكر فيه أبوه وأخوه وأثنى عليهما ، وبعد أن يقرأ هذا السجل على الناس فى المسجد الجامع ينصرف

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٩

(٢) ابن قيم الجوزية « الطرق الحكمية » ص ٦

(٣) وهذه عادة مستهجنة تتنافى مع الدين ، ومع هذه الوظيفة الدينية .

القاضي إلى داره ، فيركب إليه جماعة الشهود والأمناء والتجار ووجوه البلد بحيث لا يتأخر عنه منهم أحد [١] .

أما خلع القاضي التي كانت تمنح له عند توليته ، فكانت خلعاً تنسج بلحمة من الذهب أو الفضة أو الخطوط المتعددة الألوان ، تمجيداً له وإشادة بذكر الخليفة ودليلا على أنها صنعت في عصره ، ووثيقة لمن خلعت عليه تدل بنفسها على درجته ووظيفته ، وتشير إلى رضاء الخليفة عنه [٢] ، ويقول السيوطي [٣] « خلعهم (أي القضاة والعلماء) من الصوف بغير طراز ، ويكون الصوف في الأصل أبيض وتحته رداء أخضر متسع ، فنحته على كتفه » ويلبس غيرهم الفرجية الطويلة الكم .

وكما كان الخلفاء يمنحون أتباعهم ورجال حكومتهم في كثير من المناسبات الخلع على نحو ما تفعله الحكومات في العصور الحديثة من منح الرتب والأوسمة كذلك سمح للقاضي أن يخلع على نائبه ، فمثلا لما ولى القاضي «مالك بن سعيد بن مالك الفارقي» ويكنى بأبي الحسن الذي ولى قضاء مصر في ١٧ رجب سنة ٣٩٨ هـ (١٠٠٧م) من قبل الخليفة الحاكم بأمر الله ، استخلف على القاهرة القاضي «أبا القاسم حمزة بن علي بن يعقوب الغلبوني» وخلع عليه [٤] ، فكان بذلك أول من فعل ذلك من القضاة ، لأن الخلع لم يكن إلا من قبل الخليفة أو الأمير ، وكما اختار أبو يوسف — أول من لقب بقاضي القضاة ببغداد زمن العباسيين — زياً خاصاً للقاضي تمييزاً له عن غيره ، فكان يلبس السواد على هيئة عمال بني العباس ، ويتعمم بعمامة سوداء على قلنسوة طويلة [٥] ، ويرتدي كساء أسود من الصوف [٦] ، كذلك اختار جوهر للقاضي عمامة ورداء أخضرين فقد ذكر المقريزي [٧] أنه في ربيع الأول سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢ م) دخل

---

(١) ابن حجر « رفع الاصر » ورقة ٩١ و ١٦٥ و ١٩٤ و ٢١٣ و ٢٥٥ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩٣ — ٩٦

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ١٨٦ و ١٨٧ والدكتور زكي محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١١٤ — ١١٧

(٣) « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٧٠ .

(٤) الكندي ص ٦٠٣ و ٦٠٤ وابن حجر « رفع الاصر » ورقة ٢١٣

(٥) الكندي ص ٣٧٨ والدكتور زكي عبد المتعال « النظم » ص ٣١٢

(٦) الكندي ص ٤٦٩ (٧) اتعاظ الحنفا ص ٨٧

« عبد الله بن طاهر الحسيني » على جوهر بطيلسان كحلي وفي مجلسه القضاة والعلماء والشهود ، فأنكر جوهر الطيلسان الكحلي ومد يده فشقه ، فغضب ابن طاهر وتكلم ، فأمر جوهر بتمزيقه فمزق وجوهر يضحك ، وبقي حاسراً بغير رداء فقام جوهر وأخرج له عمامة ورداء أخضرين .

كذلك خلع الحاكم بأمر الله على القاضي على بن النعمان ثياباً بيضاء متنوعة ورداء وعمامة مذهبين ، ولما قلد مالك بن سعيد بن مالك الفارقي القضاء قلده نفس الخليفة الحاكم بأمر الله عمامة وطيلسانا مذهبين (١) وعلى ذلك فقد كانت عمائم القضاة وأرديتهم في العصر الفاطمي إما مذهبة أو خضرا .

وكما ظهر في هذا العصر قضاة يتبعون المثل العليا والفضائل ، ويحافظون على إقامة شعائر الدين ، ويقومون يوم الجمع بالخطابة في المساجد ، ويضربون للرعية القدوة الحسنة في جميع شؤون البلاد ، كذلك ظهر منهم من مات ضميره وفسدت نفسه واتجر بوظيفته ، ومن هذا الصنف الأخير القاضي « الحسين ابن على بن النعمان » ، فقد ملأ الخليفة الحاكم بأمر الله عينيه ويديه بالنعم فأضاف إليه أرزاق عمه القاضي محمد بن النعمان وصلاته وإقطاعاته ، مشترطاً عليه شرطا واحداً ، هو التعفف عن أخذ أموال الناس بالباطل ، ولكن من فسدت ذمته لا تجدى النعم في صلاحه ، فقد رفعت إلى الخليفة الحاكم بأمر الله رقعة متظلم يقول : « إن أباه مات وترك له عشرين ألف دينار ، وإنها كانت في ديوان القاضي « الحسين » ، وكان ينفق عليه منها مدة معلومة ، فحضر يطلب من ماله شيئا فأعلمه القاضي أن الذي له نفد ، فاستدعى « الحاكم » هذا القاضي ودفع إليه الرقعة ، فأجابه بما قال الرجل وأن الذي خلفه أبوه استوفاه في نفقته ، فأمر الحاكم بإحضار ديوان القاضي في الحال فأحضر « ففتش فيه عن مال الرجل فظهر أنه لم يصله إلا القليل منه ، فعدد الحاكم على القاضي حسين مارتبه وأجراه عليه وإكرامه إياه ، وما شرط عليه من عدم التعرض لأموال الرعية فجزع وهاله وقال « العفـــو وأتوب » وانصرف القاضي بالرجل ودفع إليه ماله وأشهد عليه ، ولكن الحاكم أمر بحبس القاضي ، ثم أخرجه بعد ذلك على حمار نهاراً

---

(٤) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٩١ و ٢١٣ .

والناس ينظرون إلى أن ساروا به إلى المنظرة ، فضربت عنقه وأحرقت جثته بعد أن تولى القضاء خمس سنين وسبعة أشهر وأحد عشر يوماً [١] وفى رواية أخرى [٢] أنه أنزل عن دابته ورمى فى النار ، فهلك .

ومن هذه الواقعة يتضح أن القاضى كان يتولى أموال اليتامى ، ولما توفى سنة ٣٨٩هـ (٩٩٩ م) القاضى « محمد بن النعمان » ، وجد عليه من أموال اليتامى ٢٦ ألف دينار ، فأمر الخليفة الحاكم بأمر الله أن تصادر أمواله وأرسل « فهد » النصرانى كاتب الوزير فاحتاط عليها ، وشرع فى تغريم الشهود الذين كانت الودائع تحت أيديهم (وهم خيار أهل البلدة) ، إلى أن تحصل على نصف الدين ، وأمر « الحاكم بأمر الله » ألا يودع بعد ذلك عند أحد الشهود مال يتيم ولا غائب ، وأفرد موضع يوضع فيه المال ويختم عليه أربعة من الشهود ولا يفتح إلا بحضورهم [٣] .

وكذلك كانت خربة ذمة القاضى « عبد الحاكم بن سعيد الفارقى » المصروف عن قضاء مصر سنة ٤٢٧هـ ، فقد مات فى ولايته رجل يقال له الزيلعى وترك مالا جزيلا ولم يخلف إلا بنتاً واحدة ، فورثوها جميع المال على قاعدة مذهبهم ، فتطاول الناس لتزويجها لأجل كثرة مالها ، ومن جملتهم عبد الحاكم ، فامتنعت ، فحنق منها وأقام أربعة شهود بأنها سفيهة ، واحتوى على مالها ، فهربت منه وطرحت نفسها على الوزير « أبى القاسم الجرجرائى » وعرفته ما اعتمد معها القاضى ، فعمل لها محضراً برشدها واستكتب لها جماعة فيهم ابن أخت القاضى « أبى الحسين بن مالك بن سعيد » ، فأمر الوزير بإحضار القاضى فأحضر مهاناً ، ووكل به من استعاد منه المال ، وذلك بعد أن كان قد تصرف فيه ، ثم قبض الوزير على الشهود الذين شهدوا بسفهها فأودعهم السجن ، وخلع على من شهد لها بالرشد [٤] .

وكانت مناصب القضـــاء وراثية فى بعض الأسر [٥] فى أيام الدولة الفاطمية ،

---

(١) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٩٣

(٢) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٤

(٣) الكندى ص ٥٩٥ و ٥٩٧

(٤) « ص ٦١٣ و ٦١٤

(٥) كذلك كانت وظيفة القضاء بالمشرق وراثية ، ففى القرنين الثالث والرابع الهجرى تقلد قضاء القضاة =

فعند ما قدم الخليفة المعز لدين الله إلى مصر استصحب معه جماعة من الفقهاء الممتازين وفى مقدمتهم بنو النعمان ، وهم أبناء أسرة مغربية نابهة من أكابر علماء المغرب ، اصطنعتهم الخلافة الفاطمية وجعلتهم دعامتها وألسنتها الروحية .

واستأثروا فى ظلها برياسة القضاء زهاء نصف قرن ، تعاقب فيه بنوها على القضاء ، ولم يتول عميدها « أبو حنيفة النعمان بن أبى عبد الله بن محمد بن منصور بن أحمد ابن حيون[1]، القضاء بمصر لوجود « أبى الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله البغدادى الذهلى[2] ، المالكى المذهب ، فلما استعفى أبو الطاهر قبل موته بيسير أعفى فى صفر سنة ٣٦٦ هـ (٩٧٦ م) ، فاستأثر « على بن النعمان[3] » أول من لقب بقاضى القضاة بالقضاء ، بعد أن قاسم القاضى « أبا الطاهر » القضاء عند ما عينه المعز سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣م)، و ذلك استقل بالقضاء عامة فى صفر سنة ٣٦٦هـ على إثر استقالة القاضى « أبى الطاهر » لشيخوخته وضعفه ، واستمر « على بن النعمان » على القضاء إلى وفاته سنة ٣٧٤ هـ (٩٨٤ م) وبذلك قام فى منصب قاضى القضاة للخليفتين المعز لدين الله وابنه العزيز بالله .

ولما مات « على بن النعمان » خلفه أخوه « محمد بن النعمان[4] » أيام الخليفة العزيز بالله وابنه الحاكم بأمر الله ، ومات محمد أيام الخليفة الأخير ، كذلك ولى أبو عبد الله الحسين بن على بن النعمان القضاء أيام الحاكم بأمر الله الذى ضرب عنقه سنة ٣٩٥ هـ (١٠٠٥ م) لأنه أكل أموال يتيم بالباطل ، وكذلك ولى « أبو القاسم عبدالعزيز بن محمد بن النعمان » فى خلافة الحاكم بأمر الله الذى قتله أيضاً فى سنة ٤٠١هـ (١٠١١م) وكذلك تولى من هذه الأسرة « أبو محمد القاسم بن عبدالعزيز بن النعمان » فى ربيع الأول سنة ٤١٨ هـ (١٠٢٧م) فى خلافة الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله

==من أسرة واحدة هى أسرة « أبى الشوارب » ثمانية رجال ببغداد ، هذا عدا ستة عشر قاضياً آخرين من هذه الأسرة . ابن الجوزى « المنتظم » ص ١٧٤ أ

(١) لما مات بمصر سنة ٣٦٣هـ (٩٧٣م) صلى عليه الخليفة المعز . القاضى النعمان « شرح الأخبار » ورقة ١

(٢) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٣) هو أبو الحسين على بن النعمان المتوفى سنة ٣٧٤هـ (٩٨٤م). ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٥

(٤) هو أبو عبد الله محمد المتوفى سنة ٣٨٩هـ (٩٩٩م)

ابن الحاكم بأمر الله ، وبقى زمن الخليفة الظاهر وابنه المستنصر بالله حيث صرف سنة ٤٤١ هـ[1] (١٠٤٩ م) .

وكما ظل أولاد النعمان يتوارثون منصب القضاة بمصر ، كذلك توارثته أسر أخرى شيعية ، فمثلا أسرة الفارقى الشيعية تولى منها القضاء « مالك بن سعد الفارقى » بمصر سنة ٣٩٨هـ (١٠٠٧م) أيام الخليفة الحاكم بأمر الله كما تولى «عبد الحاكم بن سعيد الفارقى» القضاء بمصر فى سنة ٤١٩هـ (١٠٢٨م) فى خلافة الخليفة الظاهر ثم ابنه المستنصر ، كما تولى أيضاً « أبو على أحمد بن عبد الحاكم بن سعيد الفارقى » القضاء بمصر فى سنة ٤٤٥هـ (١٠٥٣م) ، وهو ابن عم « عبد الحاكم » فى خلافة المستنصر [2] .

كذلك عهد إلى عدد من أسرة اليازورى بالقضاء ، فالحسن اليازورى تولى القضاء بمصر سنة ٤٤١هـ (١٠٤٩م) أيام المستنصر ، وتولى ابنه القاضى « محمد بن الحسن بن عبد الرحمن ابن على اليازورى » الاسماعيلى نيابة عن أبيه « وأضيفت إليه « جميع أعمال مصر » ، وأضيفت إلى أخيه « جميع أعمال بلاد الشام » ، « واستقر أمرهما على القضاء طول ولاية أبيهما الوزارة[3] » .

كما توارث القضاء بمصر بعض الأسر السنية فى العصر الفاطمى ، فمثلا أسرة « العوام » تولى منها « أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن على ابن الحرث بن أبى العوام » الحنبلى المذهب القضاء بمصر سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤ م) أيام الخليفة الحاكم بامر الله ، كما تولى ابن عمه الحنفى المذهب « أبو عبدالله أحمد بن محمد

---

(١) الكندى ص ٥٨٩ و ٦١٠ و ٦١١ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٢١٩ — ٢٢٣ والسيوطى «حسن المحاضرة» ج ١ ص ٢٦٨ والأستاذ عنان « الحاكم بأمر الله » ص ٢٣٠ و ٢٣١ وانظر Gottheil, A Distinguished Familly of Fatimid Cadis in The Tenth Century (Jaos, 1906).

واقد اختلف فى سنة موت القاضى « عبد العزيز بن النعمان بن حيون » فيقول الكندى فى « كتاب قضاة » ص ٤٩٥ و ٥٩٩ إنه قتل سنة ٣٩٨هـ (١٠٠٧م) ، ويقول ابن حجر فى « رفع الأصر » ص ٦٠٢ نقلا عن المسبحى إنه قتل سنة ٣٩٩هـ (١٠٠٨م) أما ابن خلكان فيقول بقتله سنة ٤٠١هـ (١٠١١م) . ابن منجب « الاشارة » ص ٦٧ و ٦٨

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٥ و « رسائل الحاكم بأمر الله » المخطوطة ورقة ٨ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦٠ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٥ و ٥٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٣) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٢٢٦

ابن أبي بكر زكريا يحي بن أبي العوام ، القضاء سنة ٤٥٢ هـ (١٠٦٠م) في أيام الخليفة المستنصر بالله (١) .

ونحن وإن رأينا أن مناصب الدولة العمومية يجب ألا تورث مطلقاً بل تعطى لذوي المواهب من الناس أيا كانوا ، إلا أننا في الوقت نفسه نشعر بأن هذا التوريث في القضاء لم ينتج عنه إلا القليل من الأضرار لأن من عهد إليهم بالقضاء كانوا في الغالب على شيء كثير من العلم والمعرفة والنزاهة والأمانة .

أما رواتب القضاة فكانت تصرف لهم من بيت المال ، ولقد بلغ مرتب قاضي القضاة ١٢٠٠ ديناراً سنوياً (٢)، حتى لا ينظر القاضي بعد هذا المرتب إلى شيء . وكانت تضاف إليه أحياناً أعمال أخرى كالمظالم وبيت المال والقصص فيتقاضى عنها ماتخصص لكل وظيفة من هذه الوظائف ، مما أدى إلى ضخامة مرتبه ، حتى قال ناصري خسرو إن « رزق قاضي القضاة بمصر في القرن الخامس الهجري كان ألفي دينار مغربي في الشهر ، حتى لا يطمع في مال الناس ويظلم أحداً (٣) » .

وإن دخل عبد الحكيم بن سعيد الفارقي قاضي مصر ، المصروف سنة ٤٢٧ هـ (١٠٣٥ م) عن القضاء ، لأنه كان يحكم بالهوى ، كان يزيد على ٢٠ ألف دينار (٤) .

كذلك كان دخل القاضي « الحسين بن علي بن النعمان » عظيما (٥) ، وكانت تعطى للقضاة أيضاً رواتب من النقود والطعام والأعلاف واللحوم بما يكفيهم ويكفي أولادهم ، عدا المؤونة والهدايا والاقطاعات ، فمثلا أقطع الخليفة الحاكم بأمر الله القاضي « ابن العوام » الحنبلي (٣٤٩ — ٤١٨هـ و ٩٦٠—١٠٢٧م) تلبانة وهي ضيعة معروفة بمصر ، وكتب له بذلك سجلا (٦)

---

(١) ابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٤٣ و ٤٦

(٢) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٦ والمقريزي « الخطط » ج ١ ص ٤٠١ و ج ٢ ص ٢٤٣

(٣) الأستاذ الدكتور يحي الخشاب « رحلة ناصر خسرو في مصر » ورقة ٧١ وانظر Nasri Khosrau, Sefer Nameh p. 161.

(٤) الكندي ص ٦١٣ و ٦١٤ و ٤٩٩

(٥) « ص ٥٩٧ وابن حجر « رفع الاصر » ورقة ٩٣

(٦) « ص ٦١١ « « ورقة ٤٥ و ٤٦

ولم نعثر أثناء بحثنا فى الكتب الخطية ولا فى غيرها على قضاة لم يأخذوا راتباً نظير قيامهم بهذه الخدمة الدينية ، كما عثرنا أيام العصر الفاطمى بمصر على قضاة ببغداد لم يأخذوا رزقاً(١) ، وكما رأينا ذلك فى العصر الأموى والعباسى (٢) .

ونقرر مطمئنين أن القضاة فى العصر الفاطمى قد عاشوا فى حياتهم المنزلية عيشة طيبة ، محافظين على كرامتهم وكرامة وظيفتهم وما تتطلبه من المظاهر الخارجية ، وأن الخليفة كان لهم بالمرصاد ، يعزل ويغرم كل من يشذ عن هذه القاعدة (٣) .

كذلك لم نعثر (كما عثرنا فى العصر الأموى (٤)) ، على كيفية صرف مرتبات القضاة ، ولكن أغلب الظن أن تقليد صرف المرتبات مقدماً ، كان هو المتبع فى أيام الدولة الفاطمية أيضاً .

كذلك لم نعثر على قضاة لم يقبلوا القضاء إلا بعد إحجام وتردد وتهديد كما عثرنا

---

(١) اشترط مثلا القاضى « محمد بن صالح بن أم شيبان الهاشمى المالكى المذهب » عندما ولى قضاء القضاة ببغداد سنة ٣٦٣هـ (٩٧٢م) ، وهو الوقت الذى كان فيه الخليفة المعز لدين الله بمصر ، ألا يأخذ أجراً على القضاء ، وكذا فعل القاضى أبو بكر محمد بن المظفر الشامى قاضى قضاة بغداد سنة ٤٨٨هـ (١٠٩٥م) وهو الوقت الذى كان فيه الخليفة المستعلى الفاطمى بمصر . الكندى ص ٥٧٣ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٦٦

(٢) اتصف بعض القضاة بزهد الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١هـ و ٧١٧ — ٧١٩م) الذى نسج على منوال زهد النبى عليه السلام ، فكان القاضى أبو خزيمة المتوفى سنة ١٥٤هـ (٧٧٠م) مثلا إذا غسل ثيابه أو شهد جنازة أو اشتغل بشغل يخصه هو ولا يخص المسلمين . لا يأخذ من رزقه بقدر ما اشتغل ، ويعيده إلى بيت المال ، ويقول : « إنما أنا عامل للمسلمين ، فاذا اشتغلت بشىء غير عملهم ، فلا يحل لى أخذ مالهم » الكندى ص ٣٦٣ و ٣٦٤ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٧ و ١٨

كذلك نجد القاضى عبد الله بن خزامر قاضى مصر (١٠٠ — ١٠٥هـ و ٧١٨ — ٧٢٣م) قد بالغ فى الزهد حتى منع نفسه من راتب الوظيفة ، فقد ذكر الكندى أنه لم يأخذ أجراً أصلا عن وظيفته ، فقال إنه « لم يقبض عن القضاء لا درهما ولا ديناراً » . الكندى ص ٣٣٩ ولعله اقتفى أثر الخليفة عمر بن عبد العزيز الذى ولى فى زمنه وعلم منه أن وظيفة القضاء وظيفة دينية لا يجوز لأحد التعيش منها

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٨٣ و ٨٤

(٤) عثرنا على براءة زمن « مروان بن محمد » (١٢٧ — ١٣٢هـ و ٧٤٤ — ٧٤٩م) فيها « بسم الله الرحمن الرحيم » : من عيسى بن أبى عطاء ، إلى خازن بيت المسلمين . أعطوا عبد الرحمن بن سالم القاضى رزقه الشهرى فى ربيع الأول سنة ١٣١هـ (٧٤٨م) عشرين ديناراً واكتبوا بذلك البراءة (أى شهادة عليه)

كتب يوم الأربعاء لليلة خلت من ربيع الأول سنة ١٣١ . الكندى ص ١٥٤

عليهم فى عصور سابقة ، فكانوا لا يطلبون القضاء بقلبهم ولا بلسانهم خوفاً من وقوعهم فى الخطأ (١) .

كذلك لم نقف من المخطوطات التى وقعت تحت أيدينا ، على أن قضاة الفاطميين كان منهم من التزم على القضاء (وهو أن يلتزم القاضى القضاء على أن يؤدى لبيت المال مبلغاً معينا نظير ما يجبيه من رسوم القضايا) كما رأينا ذلك مثلا فى الدولة العباسية (٢)

وكان القضاة فى العصر الفاطمى يفردون للرجال ناحية وللنساء أخرى إذا اختصموا إليهم ، ولقد ضرب أغلبهم أحسن الأمثال فى حسن السيرة ، والتفقه فى الدين ، والمحافظة على هيبة منصبهم الخطير ، وعدم التفرقة بين الناس .

أما عن نظام توظيف القضاة وترقيتهم وعزلهم ، فنرجح أنه لم يقم على أسس ثابتة ، لأنهم عهدوا به لكل من توفرت فيه الشروط السالفة الذكر ، وعرف بحسن السمعة بين الناس .

أما ألقاب القاضى الأكبر فكانت كثيرة : فهو قاضى القضاة ، وأستاذ الدعوة بالقصر ، وداعى الدعاة ، وأمين الأئمة ، وأمير الأمراء ، وأمين أمير المؤمنين . والموفق فى الدين ، والأجلّ المكين ، والناصر لدين الله ، والوزير الأجل ، والقاضى الأمين ، والقاضى الأعز ، وثقة الدولة ، وثقة المسلمين وخليل أمير المؤمنين ، وجلال الملك وصوابه ، وذو الرياستين ، وسيد الوزراء ، وسناء الملك ، وشرف الأحكام . وشرف الحكام ، وضياء الدين ، وعلم الإسلام ، وعلم الدين ، وعمدة أمير المؤمنين وفخر الوزراء ، وفخر الأمناء ، ونصير الدولة . . إلى غير ذلك من الألقاب .

وفى أغلب الأحيان كان يجمع القاضى الأكبر منها أكثر من لقب واحد فبينما كان لقب القاضى « محمد بن النعمان » سنة ٣٨٥ هـ (٩٩٥ م) فى خلافة العزيز بالله مثلا

---

(١) لما عرض مثلا القضاء على أبى خزيمة سنة ١٤٤ هـ (٧٦١ م) امتنع ، فأحضر السيف والنطع فخاف ، فقبل ، كذلك لما عرض القضاء على حيوه بن شريح أخرج مفتاح بيته ودفعه لهم وقال : « لقد اشتقت إلى لقاء ربى » . ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ٢١٥ — ٢١٨ وابن حجر ورقة ١٧ والسرخسى « المبسوط » ج ١٦ ص ٦٨ .

(٢) التزم مثلا القاضى « عبد الله بن الحسن بن أبى الشوارب » سنة ٣٥٠ هـ (٩٦١ م) لمعز الدين ابن بويه عن قضاء بغداد — أن يؤدى لبيت المال ٢٠٠ ألف درهم سنويا .

«أستاذ الدعوة بالقصر»[١] ، لقب القاضى «أبو محمد القاسم بن عبدالعزيز بن النعمان» سنة ٤١٨هـ (١٠٢٧م) أيام الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله بـ «قاضى القضاة ، وداعى الدعاة ، وثقة الدولة ، وأمير الأمراء ، وشرف الحكام»[٢]. كما لقب القاضى اليازورى سنة ٤٤١هـ (١٠٤٩م) بـ «قاضى القضاة وداعى الدعاة ، الأجل المكين ، عمدة الدين ، أمين أمير المؤمنين ، الناصر لدين الله ، سيد الوزراء ، جلال الملك وصوابه ، وخطير الملك ، وذى الرياستين »[٣] ، ولقب عبد الحاكم بن وهب سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨م) أيام الخليفة المستنصر بـ «قاضى القضاة ، ثقة الأنام ، علم الإسلام »[٤] ولقب عبد الله بن وهبه بن معالى سنة ٥٤٩هـ (١١٥٤م) بـ «ضياء الدين ، فخر الأمناء »[٥] كما لقب ابن العوام الحنفى المتوفى سنة ٤٥٣ هـ (١٠٦١ م) بـ «قاضى القضاة ، نصير الدولة ، أمين الأئمة »[٦] ، ولقب القاضى «أحمد بن عبد الحاكم بن أبى سعيد بن سعيد الفارقى أبى على» سنة ٤٥٤ هـ بـ «فخر الوزراء ، قاضى القضاة ، الوزير الأجل ، داعى الدعاة ، علم الدين ، ثقة المسلمين ، خليل أمير المؤمنين »[٧] ، ولما أضيفت إليه الوزارة دعى بقاضى القضاة الأعظم[٨] . والمصادر التاريخية تفيض بالنعوت المختلفة لقاضى القضاة فى العصر الفاطمى[٩] .

(ب) تعيين القاضى : الخليفة هو رئيس الدولة الإسلامية الأعلى وذاته مصونة لا تمس Sa personne est inviolable ، لأنه خليفة رسول الله الذى كان للشريعة

---

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون فى مصر » ص ٢٢٦

(٢) المقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٧٠ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ٩١

(٣) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ١٩ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٧٠ وابن حجر ورقة ٨٤ و ١٩٦

(٤) ابن حجر رفع الأصر ورقة ١٣٧ وما بعدها

(٥) « « ورقة ١٣٦

(٦) « « ورقة ٤٦

(٧) « « ورقة ٣٣

(٨) « « ورقة ٣٦

(٩) كابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٣٥ و ٧٠ و ٨٤ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ٨٢ و ٢٥٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ٩١ و ٩٣

مبلغا ، والذى لم يكن للمسلمين فى عهده قاض سواه ، يقيم الحد وينفذ الأحكام [١]
مركزه مستوجب للطاعة والاحترام ، وعلاقته بالدولة كعلاقة الرأس بالجسم .

والقضاء هو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة ، فتولية القاضى فى الشريعة الاسلامية فرض لابد للإمام من القيام به ، إذ لما كان من المستحيل عليه القيام بنفسه أقام نوابا عنه فى ذلك ليحكموا بين الناس بالحق [٢]

فالناس فى حاجة إلى القضاء — الذى هو الحكم بين الناس — ماعاشوا لأنه يفصل فى الخصومات ويقطع المنازعات ، فسنة الاجتماع جعلت لكل فرد حقوقاً يجب أن يحترمها غيره ، كما جعلت على كل فرد واجبات يجب أن يقرها لغيره ، فهو من أجل الوظائف العامة وأسماها ، لاتذكر إلا مقرونة بالاجلال والاحترام ، فهو « منصب به الدماء تعصم وتسفك ، والأبضاع تحرم وتنكح ، والأموال يثبت ملكها ويسلب ، والمعاملات يعلم ما يجوز فيها ويحرم ويكره ويندب » [٣]

ولفظ القضاء له معان فى اللغة ، ومعنى فى الاصطلاح ، فمعانيه فى اللغة : الالزام والأخبار والفراغ والتقدير ، ومعناه فى الاصطلاح : فصـــل الخصومات وقطع المنازعات على وجه خاص ، صادر عن ولاية عامة بالأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة [٤] .

والقضاء فرض فقد قال الله تعالى : « ياداود إنا جعلناك خليفة فى الأرض ، فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » [٥] وقال مخاطباً للنبى صلى الله عليه وسلم : « فاحكم بينهم بما أنزل الله . ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق » [٦] .

---

(١) القاضى النعمان « دعائم الاسلام » ورقه ٢٦

(٢) أول خليفه دفع القضاء إلى غيره وفوضه فيه هو عمر بن الخطاب . ابن خلدون « المقدمه » (طبعه بيروت ١٨٧٩م) ص ١٩٢

(٣) الأستاذ رانسون « فن القضاء » ترجه الأستاذ رشدى بك ص ١٦٤ و ١٦٥ نقلا عن معين الأحكام الطرابلسى.

(٤) الأستاذ رانسون « فن القضاء » ترجه الأستاذ رشدى بك ص٣ والأستاذ الشيخ ابن عرنوس « تاريخ القضاء فى الاسلام » ص ٨٣

(٥) الآية ٢٦ من سورة ص رقم ٣٨

(٦) الآية ٤٨ من سورة المائدة رقم ٥

وكان ينظر إلى القضاء كواجب مقدس يصعب على الانسان القيام به بطريقة يرضى الله والعباد، فقد قال الله تعالى: «إن الله يأمر بالعدل»[١]، وقال سبحانه: «وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط، إن الله يحب المقسطين»[٢] وقال: «وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى»[٣]، وقال: «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»[٤]

ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه. «من حكم بين اثنين تحاكما اليه وارتضياه: فلم يقض بينهما بالحق فعليه لعنة الله»، وقال أيضاً «عدل يوم واحد أفضل من عبادة ستين سنة»[٥]، وقال: «إن الله مع القاضي مالم يجر، فإذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان»[٦] وقال أيضا: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر»[٧]، وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً: «القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق وجار في الحكم فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار»[٨]، ومن حكم الإمام علي كرم الله وجهه: «رحم الله امرءاً رأى حقاً فأعان عليه، أو رأى جوراً فردّه، وكان عوناً بالحق على صاحبه»، «ومن استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه».

والأصل أن يعين الخليفة القضاة رأساً ويبين لهم مدى اختصاصهم ولكنه يفوض نائبه (لكثرة مشاغله ورغبته في التفرغ للأمور السياسية والحربية في بلاده) في تعيين القضاة[٩]، ممن عرفوا بالعلم والفقه، واشتهروا بالكفاية والاستقلال،

---

(١) الآية ٩٠ من سورة النحل رقم ١٦

(٢) الآية ٤٢ من سورة المائدة رقم ٥

(٣) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام رقم ٦

(٤) الآية ٥٨ من سورة النساء رقم ٤

(٥) رواه الديلمي عن أبي هريرة وأسنده من طريق أبي نعيم بلفظ «عدل حكم ساعة خير من عبادة سبعين سنة». «كشف الخفاء» (طبعة القدس) ج ٢ ص ٥٨.

(٦) أخرجه الترمذي «تيسير الوصول» (المطبعة السلفية الطبعة الأولى) ج ٤ ص ٥٣

(٧) أبو داود ص ١٤٧ والترمذي ص ١٥٨ و ١٥٩ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١٣١ والابشيهي «المستطرف» ص ١١٩

(٨) أبو داود ص ١٤٧

(٩) الماوردي «الأحكام السلطانية» ص ٦٣ وعلاء الدين علي «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» (طبعة حيدر أباد سنة ١٣١٢هـ) ج ٣ ص ١٧٣ وزيد بك وسلامه بك «مباحث المرافعات» ص ١٧٤

عن يجلسون فى محراب العدالة قبلة القسطاط المستقيم وغايتهم إحقاق الحق وإنصاف المظلوم.

ولم يكن تعيين القضاة مانعاً للخلفاء من نظر أية خصومة تعرض عليهم لأن جميع الأمور فى البلاد مرجعها إلى الخليفة وهو صاحب الأمر المطاع فيها ، ومن يملك الكل يملك الجزء ، ولم يفصل المسلمون بين السلطتين التنفيذية والقضائية . فقد كان الخليفة هو القاضى الأعلى للمسلمين يقوم عماله بالقضاء نيابة عنه ، وكان يتفقد أحوال قضاته فيتصفح أقضيتهم ويراعى أمورهم وسيرهم فى الناس ، سواء أكانوا معينين منه أم من نائبه .

وعند ما قدم جوهر لمصر ، وجد على القضاء سنياً هو «أبو الطاهر» فأبقاه على قضاء مصر ، لأن جوهراً أخذ على نفسه العهود والمواثيق بأن يطلق الحرية التامة للمصريين فى اعتناق مذهبهم ، فكان فى عزل «أبى طاهر» الذى ظل فى منصب القضاء منذ ربيع الأول سنة ٣٤٨ هـ (٩٥٩م) وإحلال قاض من الشيعة محله مما يثير شعور الجمهور ، فاستمر أبو الطاهر فى القضاء حتى سنة ٣٦٦ هـ (٩٧٦ م) ، ولكن سلطته ضعفت ضعفاً شديداً على إثر وصول «المعز» إلى القاهرة ، الذى أقره أيضاً على قضاء مصر لغرض سياسى أيضا وخلع عليه ، بحيث ألزم هذا القاضى السنى فى أواخر عهده بالقضاء أن يصدر أحكامه وفق قوانين المذهب الشيعى [1] ولا أدل على تمسك الخليفة المعز لدين الله بولاية القضاء لنفسه ، من أنه لما عزم على المسير إلى مصر وقع اختياره على «أبى أحمد جعفر بن على» الأمير ليخلفه فى بلاد المغرب ، فلما اشترط هذا الأخير أن يكون تقليد القضاء وغيره له وحده غضب المعز لدين الله وقال : «ياجعفر عزلتنى عن ملكى ، وأردت أن تجعل لى فيه شريكا فى أمرى ، واستبددت بالأعمال والأموال ، قم فقد أخطأت حظك وما أصبت رشدك» ، ثم أنه لما عرض خلافة المغرب من بعده على «يوسف بن زيرى الصنهاجى» لم يرض به خليفة ببلاد المغرب إلا بعد أن اعترف له صراحة بترك القضاء وغيره لمن يراه ويختاره المعز لدين الله [2] ، وفعلا عين هذا الخليفة على المغرب من قبله على القضاء قبل

---

(١) الكندى (طبعة Ruvon Guest سنة ١٩١٢م) ص٥٨٤ والمقريزى «اتعاظ الحنفا» ص٨٨ والسيوطى «حسن المحاضرة» جـ ٢ ص ٩١

(٢) المقريزى «الخطط» جـ ٢ ص ١٦٥ «واتعاظ الحنفا» ص ٦٤

رحيـــله لمصر « أبا طالب أحمد بن القاسم بن محمد المنهال [١] .

ولقد أقر المعز لدين الله « أباالطاهر » فى منصبه ، لما رآه من ذكائه وحضور بديهته ، عندما سأله « كم رأيت من خليفة ؟ ، فأجاب على الفور «ما رأيت خليفـــة غير مولانا المعز لدين الله صلوات الله عليه » ، فاستحسن المعز ذلك منه مع علمه أن «أبا الطاهر » رأى من الخلفاء العباسيين « المعتضد والمكتفى والمقتـــدر والقاهر والراضى والمتقى والمكتفى والمطيع [٢] ، ولأنه رأى أن فى عزله وإحلال قاض شيعى مكانه نقض أمان جوهر للمصريين قد يؤدى إلى غضبهم وسخطهم .

وفى شوال سـنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢ م) أشرك المعز لدين الله مع « أبى الطاهر » المالكى المذهب « أبا سعيد عبـد الله بن محمد بن أبى ثوبان » المغربى [٣] ، فنظر فى المظالم الخاصة بالمغاربة أولا ، ثم اتسع اختصاصه حتى أصبح ينظر فى القضايا المشتركة بينهم وبين المصريين ، ثم امتد أكثر من ذلك فشمل أخيرا قضايا المصريين أنفسهم وأصبح يطلق عليه قاضى مصر والاسكندرية [٤]

ويقول ابن ميسر [٥] إنه لما مات «ابن أبى ثوبان» خاطب المعز «على ابن النعمان» ليحكم مع «أبى الطاهر» ، وفى سنة ٣٦٣هـ (٩٧٣ م) عينه ، فقاسم «أبا الطاهر» القضاء فكان ابن النعمان يجلس للقضاء فى جامع عمرو ، وأبو الطاهر يجلس للقضاء فى الجامع الأزهر ، والشهود يشهدون جميعاً عندهما [٦]

---

(١) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦ : وابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعه » ورقه ٤٧

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ص ٤٤ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٩٢ . وفى رواية أن النعمان الذى كان على القضاء للمعز فى القـيروان ، لما جاء لمصر أقام بها على القضاء إلى أن توفى . ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٥ و ٥٦ — وفى روايه أخرى أن هذا القاضى بمصر لم ينظر فى شىء . ابن ميسر ص ٤٤ وهو رأينا لأنه مؤرخ عاش قبل ابن خلدون .

(٣) الـكندى ص ٥٨١ و ٥٨٤ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٨٨ و ٩١ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٤) الـكندى ص ٣٨٧

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٧ — ويحدثنا النويرى فى كتابه « نهاية الأرب » ورقة ٤٥ و ٦ فيقول « إن أبا سعيد عبد الله بن محمد بن أبى ثوبان » حكم بين المغاربه والجند والتجار إلى أن مات فى ربيع الأول سنة ٣٦٥هـ (٩٧٥م) فتولى القضاء أبو الحسين على بن النعمان على قاعدته إلى أن مات أبو الطاهر ، فقضى أبو الحسين بن النعمان على الجميع » ابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧

(٦) ابن حجر العسقلانى « رفع الأصر » ورقة ١٩٥

وظلت الحال كذلك حتى استقل «على بن النعمان» بالقضاء فى شهر صفر سنة ٣٦٦هـ (٩٧٦م) على إثر استقالة «أبى الطاهر» لشيخوخته وضعفه، وقد بدا هذا الضعف عليه على إثر إصابته بفالج أبطل شقه مما جعل «العزيز بالله» يقول بعد أن رآه على هذه الحال «ما بقى إلا أن نقلده»[1]، وبذلك أعلن تقلد «على بن النعمان» للقضاء عامة على منبر الجامع العتيق، وبقى عليه حتى مات فى رجب سنة ٣٧٤هـ (٩٨٤م)، وكان شاعراً مجيداً وهو أول من لقب بقاضى القضاة فى مصر[2]، ولم يكن يدعى بذلك إلا فى بغداد، وذكر فى سجله «إذا دعى أحد الخصمين إليك، ودعى الآخر إلى غيرك ردا جميعاً إليك»[3].

وكان قاضى القضاة «على بن نعمان» مرجع الأحكام الشرعية فى العبادات والمعاملات والحدود، أى فى الشئون الدينية والمدنية والجنائية[4].

وبالرغم من أن سلطة القضاء وتطبيق نصوص التشريع الإسلامى على الوقائع كانت للقاضى، فقد نظر الخليفة الفاطمى فى القضاء إذا وجد داعياً للتدخل أو طلب منه الخصوم ذلك، إذ كان حق التصدى هذا ثابتاً للخليفة، لأنه إذا حضر الأصيل بطل الوكيل، خصوصاً وأنه فى هذا العصر لم يوضع للقضاة اختصاصهم الموضوعى الذى يتبين منه ما يدخل فيه وما يخرج عنه من مواد المنازعات، فيحدثنا المسبحى فى تاريخه أنه «وقفت امرأة للمعز وهو فى موكبه، وأنشدت:

تحطمنا ريب الزمان كأننا　　　زجاج ولكن لا يعاد له سبك

فقال لها المعز: «من أنت أيتها المرأة» فقالت: «أنا زوجة الأمير أبى بكر بن محمد ابن طغج الأخشيدى صاحب مصر» فقام إليها المعز وقال: «ما حاجتك» فقالت: «إنى

---

(١) الكندى ص ٥٨٥

(٢) السيوطى «حسن المحاضرة» ج ٢ ص ٩١ — كان أول من لقب بقاضى القضاة فى الدولة العباسية هو القاضى «أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم» صاحب كتاب «الخراج» وذلك فى عهد الخليفة العباسى هارون الرشيد الذى كان يجله ويحترمه، وقد أخذ هذا اللقب عن الفرس. أما فى الأندلس فقد كان قاضى القضاة يسمى «قاضى الجماعة» وكان «قاضى الجماعة» بمثابة وزير العدل فى زماننا يقيم فى حاضرة الدولة ويولى من قبله القضاة على الأقاليم.

(٣) ابن حجر ورقة ١٩٥

(٤) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ١٠ ص ٣٨٤ وما بعدها

قد أودعت «بغلطاقا» (قباء من لؤلؤ محلى بالذهب) عند صائغ يهودى ، فأقام عنده مدة ثم إنى طلبته منه فأنكره ، فقلت له خذ منه ما تختار من جواهره واعطنى الباقى، فأبى وامتنع من الإعطاء وأنكر ذلك أصلا ، فلما سمع المعز ذلك أرسل خلف اليهودى وسأله عن أمر «البغلطاق» الذى أودعته عنده زوجة الأمير أبى بكر الإخشيدى ، فأنكره ودفنه فى جرة ولم يعترف به فأمر بشنقه ، فلما تحقق ذلك اعترف به ، فأمره المعز بإحضاره ، فلما أحضره بين يديه تحير مما فيه من الجواهر واللآلىء ، ثم أنه وجد اليهودى قد سرق من صدر ذلك «البغلطاق» درتين ، فسأله عن ذلك فاعترف أنه باع الدرتين بألف وستمائة دينار (أى ٩٦٠ ج . م) فأخذ المعز ذلك «البغلطاق» إلى زوجة الأخشيدى ، فسألته أن يأخذه منها على سبيل الهدية ، فأبى قبول ذلك، فأخذته وانصرفت وهى داعية له [١] » .

ونحن وإن كنا نلحظ فى هذه القضية أن المعز لدين الله كان يحب العدل والانصاف بين رعيته ، وينصف المظلوم من الظالم ، إلا أننا لا نقره على هذه الشدة التى حكم فيها بالشنق على من خان الأمانة ، لأن الشريعة الغراء نفسها إذا طبقت لا تدين الرجل بعقوبة شديدة كالتى حكم بها هذا الخليفة إذ كان أقصى ما يعاقب به لخيانة الأمانة أن يصادر فى أمواله ، أو يعزر تعزيراً يتناسب مع جريمته .

وكما تصدى الخليفة المعز لدين الله للقضاء وفصل فى القضايا ، كذلك تصدى غيره من الخلفاء الفاطميين ، فقد حدثتنا المصادر التاريخية [٢] بأن رجلا أودع عند آخر جراباً فيه إليه ألف دينار ، وسافر إلى الحجاز ، فلما عاد طلب ذلك الجراب من الرجل فأنكره ، فشكا أمره إلى الحاكم بأمر الله فقال له الحاكم : «أقعد لى فى الشارع ، فإذا مررت بك فقم إلى وتحدث معى» فلما فعل ذلك ومر عليه الحاكم ، قام له وتحدث معه وأطال معه الحديث ، فمر به الذى عنده الجراب فرأى صاحبه يتحدث مع الحاكم حديثاً طويلا ، فلما مر الحاكم ومضى أحضر ذلك الرجل الجراب ودفعه إلى صاحبه ، وقال

---

(١) العينى « عقد الجمان » القسم الثانى من ج ١٩ ورقة ٢٦٨ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢ وابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٧

(٢) ابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥٤ و ٥٥

له : « تذكرت وديعتك وها هي» فوجده الرجل بختمه لم يفتح ، فمضى به إلى الحاكم وعرفه بما جرى له مع الرجل ، فقال له الحاكم : « خذ جرابك وامض إلى بيتك فلما أصبح رأى ذلك الرجل الذى عنده الجرات مشنوقاً على باب داره والناس يتحدثون فى أمره .

وهذا مثل آخر يدل كسابقه على شدة الحكم فى هذا العصر الفاطمى ، وعلى ظهور شهوة الانتقام وتغلبها على القانون الشرعى ، فأين كان العلماء عند ما أصدر الخلفاء مثل هذه الأحكام القاسية ، وأين هذا مما كان فى أيام الخليفة عمر بن الخطاب الذى كانت أمته تحاسبه على كل ما يصدر منه ؟

وكيف لجأ المجنى عليه مباشرة فى جريمة عادية كهذه إلى الخليفة رأساً ، ولم يلجأ إلى القاضى ؟ مع أنه كان من اختصاص القاضى إذ ذاك أن ينظر فى رد الوديعة وغيرها من المعاملات ، ونرى أن هـذا العصر لم يميز بين المخالفات والجنح والجنايات ، بل اعتبرها كلها فى مستوى واحد من الجرم .

وكان الخليفة الفاطمى حريصاً على كرامة أحكام قضاته ولو كانت تغاير مذهبه ، ولا غرو فقد كان يطلق عليه كنعت من نعوته « كافل قضاة المسلمين » .

وكان من عادته إذا أراد تعيين قاض ، أن يكتب له سجلا (مرسوماً) يقرأه أحد اتباع القاضى على المحتشدين احتفالا بالقاضى الجديد فى المسجد الجامع [1] ، ثم يسلمه سجل الخليفة، وبذلك يتم تنصيبه فى القضاء ويصبح له الحق فى الفصل فيما خصص للفصل فيه ، وقد تكون ولايته عامة مطلقة تشمل الفصل فى جميع المنازعات مدنية وجنائية ، كما تعطى صاحبها الحق فى اختيار النائبين عنه وعزلهم ، وقد تكون ولايته خاصة مقصورة على نصاب محدود أو على الفصل فى بعض المنازعات التى تعين للقاضى بالذات ما يفصل فيه [2] وقد يكون عام النظر خاص العمل ، فيقلد النظر فى جميع الأحكام فى أحد جانبى المدينة ، وقد يقلد النظر بين ساكنى هـذا الجانب دون الغرباء وعندئذ لا يتعداهم . فقد أمر المعز لدين الله المغاربة أن يسكنوا مواضع معينة كـ « عين شمس » وجعل لهم فيها والياً

---

(١) ابن حجر ورقة ١٩٥ — ولمن أراد الاطلاع على نص لهذا السجل ، أن يقرأ السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩٤ و ٩٥

(٢) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٣٢٧هـ) ص ٥٦ و ٥٧

وقاضياً [١] وقد يسند الخليفة قضاء العسكر إلى بعض القضاة إذا سافر ، كما حدث عند ما سافر الخليفة المعز لدين الله لحرب القرامطة فقد اصطحب معه القاضي «علي بن النعمان» الذي استخلف أخاه محمداً [٢] ، أما القاضي «ابن أبي ثوبان» فقد كان يحكم بين الجند أيام هذا الخليفة [٣]

كذلك قد تكون ولاية القاضي مقصورة على منازعة معينة ، وقد تحدد سلطته بوقت معلوم ، أي قد يخصص القضاء بالزمان والمكان والحادثة .

وللخليفة أن يقلد القضاء شخصاً أو أو أكثر لبلد واحد ، وله أن يقلدهما بتقليد واحد على أن ينفرد كل منهما بالقضاء [٤] .

والأصل أن الخليفة هو الذي كان يعين القاضي [٥] فإذا عينه شخص آخر كان على الخليفة أن يقره ، لأنه إذا لم يعينه الخليفة ولم يقره انعدمت صفته كقاض .

ومع أن الخليفة كان كما رأينا هو في الغالب الذي يعين القاضي ، إلا إنه لم يكن على القضاة من سلطان في قضائهم غير ضمائرهم ، فكانوا غير خاضعين للسلطة التي عينتهم في قضائهم ، لا يصلت عليه سيف العزل ولا ينال منه تهديد أو وعيد ، بل كان في صومعته المقدسة لا رقيب عليه سوى علام الغيوب ولسان حاله يقول : «ويل لقاضي الأرض من قاضي السماء ، إلا من عدل» و «طوبى لقاض لم يكن عبد هواه ولم يبع آخرته بدنياه» فإذا تحكمت النزوات والأهواء في قضائه ، وقف الخليفة له بالمرصاد .

وكان لنائب الخليفة جوهر كذلك أن يعين القاضي بمصر أيام «المعز لدين الله» ولما استوزر الخلفاء الفاطميون وزراء مفوضين يسمون وزراء السيف وأصبحت كل شئون المملكة توكل إليهم ، أصبح القاضي مقلداً من «وزير السيف» ونائباً عنه ، لأنه هو الذي كان يعينه ، ومع ذلك كان للخليفة أمر عزل القضاة ، فيحدثنا مثلا ابن حجر [٦]

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٤٥ والمقريزي « اتعاظ الحنفا » ص ٩٦

(٢) ابن حجر ورقة ٩١ و ١٩٥

(٣) النويري « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٥٤

(٤) الماوردي « الأحكام السلطانية » ص ٦٧ وابن عابدين « كتاب رد المحتار على الدر المختار » جـ ؛ ص ٤٧٥ والسيوطي « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٨٨

(٥) كان عبد الله بن لهيعة الحضرمي الذي ولى قضاء مصر سنة ١٥٥ هـ (٧٧٢م) أول قاض ولى بمصر من قبل الخليفة . الكندي ص ٣٦٨ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٥٥

(٦) « رفع الاصر » ورقة ٨٣ و ٨٤

بأن المستنصر لما أصبح لا يخاطب وزيره إلا على لسان الحسن اليازورى ، ثقل ذلك على الوزير وأراد أن يبعده عن المستنصر بجعله قاضياً ، وكان اليازورى ملازماً للقصر لأنه كان كاتباً لأم المستنصر ، ولما كان على القضاء « قاسم بن عبد العزيز » فإن الوزير ابتدأ يشنع على أحكام هذا القاضى ويعيبها ، ويمدح فى علو كعب اليازورى ومعرفته بالأحكام ليستبدل الخليفة اليازورى بالقاضى «قاسم بن عبد العزيز» حتى عزل الخليفة القاضى وعيّن بدله اليازورى .

وكان بدر الجمالى هو أول من ولى الوزارة والقضاء من ذوى السيوف ، فقد فوض إليه الخليفة المستنصر الأمور كلها ، فكان هو الذى يعين القضاة وكانوا نوابه ، فأصبح يعين القاضى ويخرج السجل بذلك ، ولكن الخليفة الحافظ لدين الله أعاد الأمر إلى ما كان عليه ، وفصل القضاء عن الوزارة عندما ولى بهرام النصرانى ، وولى القاضى من قبله ، وبذلك بطلت تلك السنة (١) وأمثلة تعيين الوزراء للقضاة ليست بالقليلة فى العصر الفاطمى ، فقد عين مثلا الوزير ابن كلس محمد الطرابلسى على قضاء دمياط وبلبيس والفرما وغيرها عوضاً عن « محمد بن النعمان » (٢)

كذلك ولى بدر الجمالى القاضى « محمد بن أبى الفرج » ، كما ولى الأفضل ابن بدر الجمالى القاضى « أبا الفرج محمد بن جوهر بن ذكا النابلسى الاسماعيلى » أيام الخليفة « المستعلى » وصرفه فى صفر سنة ٤٩٥ هـ (١١٠١ م) كما ولى أيضاً « احمد بن الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى » أربع قضاة مختلفى المذهب (فكان أحدهم شافعيا والثانى مالكياً والثالث إماميا والرابع إسماعيليا) فأبطل الخليفة الحافظ ذلك ، وأعاد الاقتصار على قاض إسماعيلى (٣) .

وكما كان الخليفة « كافل قضاة المسلمين » كذلك كان نائبه ينعت بهذه الصفة ويحافظ مثله على احترام ما صدر من أحكام القاضى ، فلما تظلم رجل للوزير « يعقوب بن كلس »

---

(١) ابن حجر ورقة ٥٦ و ٥٨ و ٨٧ والعينى « عقد الجمان » المجلد الثالث من ج ١٧ ورقة ٧٠؛

(٢) ابن حجر ورقه ٢٢٦

(٣) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٨ وابن حجر « رفع الأصر عن قضاه مصر » ورقة ١٠٦ و ١١٠ و ٢٢٥ و ٢٥٦

من القاضى على بن سعيد الجلجولى (الذى فوض اليه يعقوب بن كلس سنة ٣٦٩هـ (٩٧٩م) الشرطة السفلى والحكم أيام الخليفة العزيز بالله) ، لأنه نظر فى أمر وحكم فيه بما أنكره القاضى « على بن النعمان » واعترض عليه فيه ، وقع الوزير بن كلس العبارة الآتية « من حكم بحكم من سائر المستخلفين ، فليس للقاضى ولا لغيره الاعتراض فيما حكم فيه » ، وبذلك منع الوزير صاحب الشرطة والقاضى من أن يعترض أحدهما على الآخر فيما حكم به .

وبالرغم من أن القاضى كان يعين من قبل الوزير فإنه استقل عنه ، وكان رائده الحق وهدفه العدل ، ومقصده رضى الله ، وغايته رعاية حقوق الناس فارتفع بقضائه عن الشبهات ، وسما عن الشهوات .

وكانت السلطة الثالثة لتعيين القاضى هى نفس القاضى أو قاضى القضاة ، فكان إذا ولى القاضى الأكبر القضاء بجميع الأقليم ، استناب من يشاء فى بلاده والأمثلة كثيرة على استخلاف القاضى لزميله القاضى الآخر فى العصر الفاطمى ، فمثلا لمـــا امتنع « أبو الطاهر » السنى عن القضاء انبسطت يد « على بن النعمان » فى الحكم ، ففوض اليه الحكم بجميع المملكة ، فاستخلف أخاه محمداً على تنيس ودمياط وغيرهما وأضاف إليه قضاء الاسكندرية ، واستخلف « الحسين بن محمد بن طاهر » بمصر وبالقاهرة « مالك ابن سعيد الفارقى » . وأقام على الفروض « أحمد بن محمد بن أبى العرمرم » .

كذلك أرسل « محمد بن النعمان » ابن أخيه « الحسن بن على » إلى جامع الحاكم بأمر الله للحكم بين الناس ، كما أرسل ولده « عبد العزيز بن النعمان » إلى داره لينظر فى الأحكام ويسجل .

كذلك نجد القاضى « أبا القاسم بن عبد العزيز بن محمد بن النعمان » يستخلف القاضى « يحيى الشهاب » .

كذلك نجد « الحسن اليازورى » ولى « محمدا » ابنه سنة ٤٤١هـ (١٠٤٩م) القضاء نيابة عنه وأضاف إليه جميع أعمال مصر كما أضاف إلى أخيه جميع أعمال بلاد الشام وقد استقر أمرهما طوال ولاية أبيهما الوزارة [1].

وكما كان لقاضى القضاة تعيين القضاة بالمدن والقرى لتعذر قضائه وحده بين جميع

(١) ابن حجر ورقة ٢٢٦ و ٢٥٥ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١ .

السكان ، كذلك كان له مراقبة أعمالهم وتعرف سيرهم وأحوالهم ، وكان له عزلهم عند الاقتضاء ، لأن الخليفة الفاطمي عهد إليه بالسلطة القضائية فكان بذلك يتصرف فى القضاء تقليداً وعزلا ، ويراعى أمورهم بين الناس وسيرهم ، ويتصفح أقضيتهم ؛ لأن مرجع الأحكام الشرعية[١] إليه ، وكان إسجله يصدر بتعيينه من الخليفة نفسه إذا كان الوزير من رجال القلم .

والألفاظ التى تنعقد بها الولاية للقضاء إما أن تكون صريحة ، وهى على سبيل الحصر أربعة : قلدتك ووليتك واستخلفتك واستنبتك ، وإما أن تكون ضمنية ، كأن يقول له اعتمدت عليك ، أوعولت عليك ، أو رددت إليك أوجعلت إليك ، أوفوضت إليك ، أو وكلت إليك ، أو أسندت إليك[٢] .

وكان مستقلا عن القاضى الذى استخلفه ، لأن أموال الناس وشرفهم وحقوقهم وأرواحهم كانت بين يديه ، ولا تتحقق العدالة على أكمل وجه وأحسن صورة إلا بهذا الاستقلال .

(ح) **ولاية القاضى** : لا يمكن لدولة من الدول أن تحقق سيادتها فى الوطن[٣] دون أن يكون لها سلطة التشريع (Legislation) ، والدولة بما لها من السيادة المطلقة على إقليمها تكون صاحبة القضاء عليه ، فيخضع لمحاكمها وتشريعها جميع مايوجد فوق إقليمها من أشياء وأشخاص ، وبغير الحصول على حق القضاء (Rights of jurisdiction) لا يمكن لدولة أن تحقق سيادتها فى الوطن[٤] (Territory, Territoire) .

ومصر لا تخلو من إقامة غير المصريين من رعايا بعض الأمم الأخرى (أهل دار الحرب) دخلوا البلاد الإسلامية بأمان (فهم مستأمنون) وبمصر أيضا أهل الذمة الذين بينهم وبين المسلمين عقد ذمة على أن يبقوا فى مصر متمتعين بحريتهم الدينية .

---

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ٩١

(٢) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٣٢٧هـ) ص ٥٦ و ٥٧

(٣) نظرية السيادة الاقليمية أظهرها لنا نظام الاقطاعات لأن الحاكم أصبح سيداً على أراضى رعاياه بعد أن كان سيداً عليهم ، فكانت هذه هى البذرة الأولى التى نمت منها نظرية السيادة الأقليمية .

(٤) Laurence Principles of International Law (7 th Edition) p. 22 Seq. والدكتور محمود سامى جنينه بك « دروس القانون الدولى العام » ص ٤٦ و ٣٢٥ و ٣٤٨ ورفعة على باشا ماهر « القانون الدولى العام » ص ٢٠٣ و ٣٠٤

فهل تعطى الشريعة الغراء سلطة التشريع هذه لمصر ولكل بلاد المسلمين فتختص اختصاصاً إجبارياً بالنظر فى أقضية رعايا الدولة وغيرهم من الأجانب المتوطنين بها والمقيمين بها ؟ أو أن الشريعة الإسلامية للمسلمين وللمسلمين وحدهم؟ وبمعنى آخر هل الشريعة الغراء « قانون شخصى » لا يطبق إلا على المسلمين ، وأن غيرهم فى دار الإسلام قد تركوا وما يدينون ، لا فى معتقداتهم الدينية وعباداتهم فحسب ، بل فيها وفى معاملاتهم المدنية أيضاً ؟ أو أن الشريعة الغراء « قانون إقليمى » واجب التطبيق فى الأحوال العينية والأحوال الشخصية فى دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من مسلمين وغير مسلمين ؟ فتكون أحكام المعاملات جميعاً (سواء ما تعلق منها بالمال والعقود وما تعلق بالمواريث والوصايا وما تعلق بالأهلية والحجر ، وما تعلق بالأنكحة والنفقات) يجب تطبيقها على كل المقيمين ، فى دار الإسلام مسلمين وغير مسلمين ، عدا استثناءات طفيفة سترد بعد ، وأنه كان الواجب تطبيقها أيضاً فى دار الحرب (إذ يوجد ببلاد الحرب مسلمون وذميون دخلوا تلك البلاد بأمان ، أو مسلمون أصلهم من أهلها أسلموا هناك لكنهم لم يهاجروا إلينا) لولا التعذر لعدم الولاية .

انقسم العلماء إلى مذهبين : مذهب يقول بأن أحكام الشريعة الإسلامية شخصية[1] ، وأن الإسلام إذ ضمن حرية الدين للذميين فتركهم وما يدينون جاوز الدين إلى المعاملات ، فترك الذميين إلى قضائهم الدينى يترافعون إليه فى جميع المعاملات ، وهم يرون بناء على ذلك أن القضاء الإسلامى لا يختص بأقضيتهم إلا إذا تراضوا هم على ذلك ، إذ المأثور عن عمر رضى الله عنه قوله : « أمرنا بتركهم وما يدينون » .

---

(١) أنظر Des Privilèges Et Immunités dont Jouissent Les étrangers En Egypt vis a vis des autorités Locales (Paris 1913) p. 802 « الامتيازات والإعفاءات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر » لمعالى الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا و « البطركخانات » لسعادة سيزوستريس سيداروس باشا المسمى Le Regime des Capitulations dans Patriarcats (Paris 1906) P. 271 أى « نظام الامتيازات L'Empire Ottoman Par G. P. Du Rausas, (Paris 1911) T. I. P. 19 فى الامبراطورية العثمانية » للأستاذ دى روزاس حيث يقول ما نصه « القانون الدينى هو بالضرورة قانون شخصى للمسلمين وللمسلمين وحدهم » و « الامتيازات » للأستاذ المرحوم عمر لطفى بك (القاهرة سنة ١٣٢٢) ص ١٣ وما بعدها و « الأجانب والمحميون فى الامبراطورية العثمانية » للأستاذ ارمانجون (باريز سنة ١٩٠٣) ج ١ ص ٩ — ١١

أما المذهب الآخر فيقول إن أحكام الشريعة الإسلامية إقليمية ، لأن الإسلام دين ودولة ، وهو خطاب لجميع الناس مسلمين وغير مسلمين ، وإنه جمع ما لله وما للدنيا فخص المسلمين بما لله وجعل ما للدنيا عاماً واجب التطبيق على الكافة مسلمين وغير مسلمين. إلا في بعض استثناءات[1]. نحن في حاجة للاستشهاد بمراجع الفقه المطولة والرجوع إليها ، وأن ندرس الفقه الإسلامي دراسة عميقة لنتبين المذهب الصحيح ، ولنعرف مدى سلطة القاضي أيام الخليفة الفاطمي ، وهل كان ينظر في القضايا المدنية والجنائية والشرعية للمسلمين وحدهم ، أم للمسلمين وغير المسلمين ، ولما كانت الأقوال لا تاتي على عواهنها في البحث العلمي ، فلنلجأ إلى أمهات المصادر الإسلامية ومطولات الفقه والأصول الصحيحة المعتمدة ، علنا نصل إلى الرأي الصحيح فنكشف عن القضاء أيام هذه الدولة الشيعية ، وقد كانت مصادر تشريعها الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قولا وفعلا ، وفتاوى أئمتهم ، لنعرف هل طبق هذا التشريع الإسلامي الشيعي على كل من تظله أرض مصر ، أم طبق على المسلمين وحدهم ، وبذلك نكشف عن شيء كان قبل ذلك غامضاً .

ولقد وجدنا في كتب الأصول من النصوص ما يؤيد أن أحكام الشريعة الغراء هي أحكام إقليمية ، فقد قال تعالى : « الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث[2]» ، وقال سبحانه وتعالى أيضاً « وما أرسلناك إلا كافة للناس ، بشيراً ونذيراً »[3] وأمره تعالى أن يقول « قل يا أيها الناس إني رسول الله

---

(١) المرحوم الأستاذ الشيخ محمد بخيت « إرشاد الأمة إلى أحكام الحكم بين أهل الذمة » (طبعة مصر سنة ١٣٤٧ هـ) ص ١٩ و٢٩ و ٣٠ وابن حزم « الأحكام في أصول الأحكام » (طبعة الخانجي سنة ١٣٤٧ هـ) جـ ٥ ص ١٠٨ و ١٠٩ وابن قدامه « المغني » (طبعة المنار سنة ١٣٤٧ هـ) جـ ٦ ص ١٩٨ — ٢٠٠ وأبو يوسف « الخراج » (طبعة القاهرة ١٣٤٦ هـ) ص ١٤٩ و ٢٢٤ و ٢٢٥ ومعالي الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا « وصية غير المسلم لا تجوز إلا في الثلث ولغير وارث » مذكرة بدفاع عن حكم محكمة النقض والإبرام الصادرة في ٢١ يونية سنة ١٩٣٤

(٢) الآية ١٥٧ من سورة الأعراف رقم ٧

(٣) « ٢٨ « « سبأ رقم ٣٤

إليكم جميعاً »[1] وقوله تعالى « وأن احكم بينهم بما أنزل الله[2] » ناسخة لقوله تعالى « فإن جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين »[3] . ويقول ابن حزم[4] ، إن هذه النصوص جلية واضحة على لزوم شرائع الإسلام كلها للذميين كلزومها للمؤمنين ، إلا أن منها ما لا يقبل منهم إلا بعد الإسلام : كالصلاة والصيام والحج ، لذلك يجب أن يحدوا على الخمر والزنا ، وتلزمهم كل الأحكام فى النكاح والمواريث والبيوع والحدود وغيرها مثل ما تلزم المسلمين ، لا فرق فى ذلك كله بين المسلمين وغيرهم ، ولا يجوز غير ذلك .

ويؤيدنا فى الأخذ بهذا الرأى ماروراه الكندى عن « خير بن نعيم » الذى تولى قضاء مصر فى أواخر أيام الدولة الأموية (١٢٠ — ١٢٧ هـ) حيث يقول : « إنه كان يقبل شهادة النصارى على النصارى ، واليهود على اليهود ويسأل عن عدالتهم فى أهل دينهم » وقال أيضا عنه : « إنه كان يقضى فى المسجد بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج ، فيقضى بين النصارى »[5] « وأنه كان يسمع كلام القبط بلغتهم ويخاطبهم بها ، وكذلك شهادة الشهود منهم ويحكم بشهادتهم »[6]. كذلك لما تولى قضاء مصر « محمد ابن مسروق » الكندى سنة ١٧٧ هـ (٧٩٣م) من قبل الخليفة هارون الرشيد أدخل النصارى فى المسجد فى خصوماتهم[7] فكان أول من أدخل النصارى المسجد الجامع فى خصوماتهم ، وكان يقبل شهادة النصارى واليهود بعضهم على بعض ، ويسأل عن عدالتهم فى أهل دينهم[8] وهذا كله لا يتأتى إلا إذا كان القاضى مختصاً بالنظر فى قضايا غير المسلمين .

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة الأعراف رقم ٧
(٢) « ٤٩ » » المائدة رقم ٥
(٣) « ٤٢ » » » » »
(٤) ابن حزم « الأحكام فى أصول الأحكام » (طبعة ١٣٤٧ هـ) ج ٥ ص ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٧ و « شرح المنار وحواشيه » ص ٢٥٤ و « والتوضيح والتلويح » ص ٤٠٤ و « كشف الأسرار » ج ٤ ص ١٣٦٢ و ١٣٦٣
(٥) الكندى « كتاب الولاة وكتاب القضاة » ص ٣٥١ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٠٣
(٦) ابن حجر ورقة ١٠٢
(٧) الكندى ص ٣٩٠ و ٣٩١
(٨) الكندى ص ٣٥١ ومتز « الحضارة الإسلامية » ص ٧٤ نقلا عن مخطوط قدامة باريز ص ١٣ ب

وكان على القاضى المسلم أن يجرى حكم الشرع فى كل دعوى رفعت إليه ويحكم فيها بصرف النظر عن ديانة الخصوم أو جنسيتهم ، أى سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم حربيين ، لذا يقول أبو يوسف فى المسلم الذى يسرق من الذمى « إنه يلزمه ما يلزم السارق من المسلم »[1] ويقول فى موضع آخر من كتاب الخراج : « الذمى الذى استكره المرأة المسلمة على نفسها ، فعليه من الحد ما على المسلم »[2] « ولكن إذا كان العقاب قد نص عليه لمعصية دينية لا تلحق أى أذى بأحد الأفراد ، فلا ينفذ هذا العقاب على غير المسلم »[3] كذلك يقر « غير المسلم » فى الأنكحة ، ونفى المهر وبيع الخمر والخنزير وإن كانت فاسدة بحسب الشريعة الغراء ، ويقول الماوردى فى كتابه[4] « يحد القاذف بالزنا ، الكافر كالمسلم » .

والتاريخ مملوء بما يثبت ما نقول ، فان أبا لؤلؤة المجوسى قاتل الخليفة عمر ابن الخطاب أخذ القصاص منه ولو أنه غير مسلم ، ويقول الكندى فى كتابه[5] « سب نصرانى النبى صلى الله عليه وسلم ، فكتب « المفضل بن فضالة » قاضى مصر سنة ١٦٩ هـ (٨٧٥م) إلى « مالك بن أنس » يسأله عن قتله ، فكتب مالك يأمره بقتله ، قال وكان « على بن سليمان الهاشمى » والياً على مصر يومئذ فقتل ذلك النصرانى سنة ١٦٩هـ (٨٧٥م) » لأن حد من ادعى النبوة ، أو سب النبى أو أحد الأئمة ، هو القتل[6] . وذكر أبو يوسف فى كتابه[7] أن عقوبة المرتد القتل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من بدل دينه فاقتلوه »[8] ويحدثنا ابن حجر[9] أنه ارتد رجل فى أيام القاضى « على بن النعمان المغربى القيروانى » ، فاستأذن الخليفة العزيز بالله وضرب عنقه[10]

---

(١) أبو يوسف « الخراج » (طبعة ١٣٠٢ هـ) ص ١٠٨

(٢) « « « ص ١٠٩

(٣) « « « ص ١١٧

(٤) « الأحكام السلطانية » ص ٢٠٠

(٥) « الولاة والقضاة » ص ٣٨٢ و ٣٨٣

(٦) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ١٥٦

(٧) « الخراج » ص ٢١٢

(٨) كان قانون الدولة البيزنطية يقضى بقتل المسيحى إن غير دينه . متز « الحضارة الاسلامية » ص ٥٦

(٩) رفع الاصر ورقة ١٩٦

(١٠) المرتد والمرتدة لاملة لهما فى الدين الاسلامى ، فلا يجوز لهما الزواج بأى إنسان ، وميراثهما عند =

ورفع إلى القاضى محمد بن النعمان (٣٤٥ — ٣٨٩هـ و ٩٥٦ — ٩٩٨م) أن نصرانياً أسلم ثم ارتد وقد جاوز الثمانين، فاستتيب فأبى، فأنهى أمره إلى العزيز بالله الذى سلمه إلى والى الشرطة، ثم أرسل إلى القاضى أن يرسل إليه أربعة شهود ليستتيبوه فإن تاب وعده القاضى بإعطائه من الخليفة مائة دينار وإن أصر على النصرانية قتل، فعرض عليه الاسلام فأبى، فقتل[1].

وجاء فى المبسوط[2] أن النبى عليه السلام قال «بعثت إلى الأحمر والأسود وخطاب الواحد خطاب الجماعة»، وجاء فى ابن عابدين[3] «لهم مالنا من الانصاف، وعليهم ما علينا من الانتصاف، فخرجت بذلك «العبادات إذ الذميون لايخاطبون بها عندنا»، وجاء فى الأشباه والنظائر[4] «الذمى حكمه حكم المسلمين، إلا أنه لايؤمر بالعبادات»، وجاء فى المغنى لابن قدامة[5] «إذا تحاكم إلينا أهل الذمة حكمنا عليهم بحكم الله تعالى علينا . . . ومن امتنع منهما أجبره على قبول حكمه وأخذه به، لأنه إنما دخل فى العهد بشرط التزام أحكام الإسلام». ويكون تعليل أخذ الذميين بأحكام الإسلام أنهم دخلوا فى العهد على هذا الشرط، أى أن عقد الذمة هو الذى يلزمهم هذه الأحكام وعقد الذمة هذا هو ما يسميه الفقهاء بالأمان المؤبد، وله أحكام، منها عصمة النفس وعصمة المال.

وعن سيدنا على كرم الله وجهه، أنه قال: «إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا، ودماؤهم كدمائنا»[6].

«ويترك أهل الذمة فى أمصار المسلمين يبيعون ويشترون، لأن عقد الذمة شرع

= موتهما لورثتهما المسلمين فقط. فإن لم يكن لهما ورثة مسلمون فهو لبيت المال، شأن جميع الأموال التى لاوارث لها فى دار الاسلام. المرحوم الشيخ أحمد ابراهيم بك «حكم الشريعة الاسلامية فى الزواج مع اتحاد الدين واختلافه وتغييره» بحث منشور فى مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى (يناير سنة ١٩٣١)

(١) السكندى ص ٥٩٣ ومتز ص ٥٦

(٢) السرخسى «المبسوط» ج ٥ ص ٢٨

(٣) ابن عابدين ج ٣ ص ٢٩٩

(٤) ص ١٧٨ و ١٧٩

(٥) ابن قدامه «المغنى» (طبعة مطبعة المنار سنة ١٣٤٧هـ) ج ٦ ص ١٩٨ — ٢٠٠

(٦) «البدائع» ج ٧ ص ١١١

ليكون وسيلة إلى الإسلام ، وتمكينهم من المقام فى أمصار المسلمين أبلغ إلى هذا المقصود ، وفيه أيضا منفعة للمسلمين بالبيع والشراء فيمكنون من ذلك » (١) .

ما الذى نستخلصه إذاً مما تقدم عن عقد الذمة ؟ نستخلص أنه عهد يرتب للذميين حقوقا فى مقابل جزية يدفعونها ، وأن المقصود منه تمكين الذميين من المقام فى أمصار المسلمين رجاء إسلامهم ، وتنظيما للصلات التجارية بينهم وبين المسلمين . وأنه لا يصح للمسلمين نقض هذا العهد ، بل عليهم حماية الذميين فى أموالهم ودمائهم ورعاية مصالحهم والرفق بهم والتفقد لهم ، وعدم ظلمهم أو إيذائهم أو تكليفهم فوق طاقتهم . لذا يقول أبو يوسف(٢) مخاطباً الخليفة هارون الرشيد : « وقد ينبغى يا أمير المؤمنين ، أيدك الله أن تتقدم فى الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم والتفقد لهم حتى لا يظلموا ، ولا يؤذوا ، ولا يكلفوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شىء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم ، فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فإنا حجيجه » وكان فيما تكلم به عمر ابن الخطاب رضى الله عنه عند وفاته : أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكلفون فوق طاقتهم » .

ونرى أن عقد الذمة (الأمان المؤبد) هذا هو الذى يؤكد جانب حقوق الذميين أما التزامهم أحكام الاسلام فلا يأتى من عقد الذمة بل يأتى من عموم ولاية المسلمين فى دار الإسلام .

فمن أحكام الشريعة الغراء مثلا : أن الوصية بما زاد على الثلث ممن له وارث تقف على إجازة الورثة ، وإن لم يكن له وارث أصلا تصح من جميع المال ، فيجب التزام أحكام الاسلام فى هذه القاعدة على وصية « غير المسلم » من ذمى ومستأمن . فلا تجوز إلا فى الثلث ولغير وارث ، لأنها مسألة تعامل وهم ملتزمون أحكام

(١) البدائع ج ٧ ص ١١٣

(٢) أبو يوسف « الخراج » (طبعة القاهرة ١٣٤٦هـ) ص ١٤٩

الاسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، لذلك يجرى عليها حكم الاسلام ، كما يجرى على وصايا المسلمين[١] .

وينقسم العالم فى نظر الاسلام قسمين : الأول «دار الاسلام» وهى بلاد العرب والبلاد التى افتتحها المسلمون كمصر ، وكلها تشترك فى خضوعها وانقيادها لأحكام الاسلام فى المعاملات وغيرها ، الثانى «دار الحرب» وهى ما عدا الديار الأولى ، ولا سلطان للاسلام عليها ، فكل من لم يعاهدنا على السلم يعد محارباً ، سواء أكانوا معاهدين أم مستأمنين ، وهم أجانب لا عن دين الاسلام فحسب بل أيضاً عن دار الاسلام لأنهم من أهل دار الحرب ، والحربيون ممنوعون من دخول دار الاسلام إلا إذا أصبحوا معاهدين ، وحينئذ يتبع فى شأنهم نص المعاهدة أو نص الأمان إذا استأمن أحدهم بأمان خاص .

والذميون وإن كانوا أجانب عن الدين الاسلامى لعدم اعتناقهم إياه ، إلا أنهم ليسوا أجانب عن دار الاسلام لأنهم من أهلها الذين أقرهم المسلمون على دينهم عند فتح بلادهم ، وضمنوا لهم ذلك بعهد الذمة .

والحربى إذا دخل إلينا مستأمناً سنة أو أكثر ، ولم يعد إلى وطنه فهو ذمى ، والحربى إذا دخل إلينا مستأمناً واشترى أرض خراج ووضع عليه الخراج ، صار ذمياً ، كذلك الحربية إذا دخلت إلينا بأمان فتزوجت ذمياً أو مسلماً ، صارت ذمية لأن المرأة فى السكن تابعة للزوج ، أما إذا دخل الحربى دار الاسلام مستأمناً بتزوج امرأة ذمية لم يصر ذمياً لأن الرجل ليس بتابع لامرأته فى السكنى ، فهو لم يرض بالمقام فى دارنا على التأبيد وإنما استأمن إلينا للتجارة .

والتاجر قد يتزوج فى موضع لا يقصد التوطن فيه . فلهذا يصير ذمياً فان أطال المقام واستوطن فحينئذ توضع عليه الجزية ، ويجعل له أمد يخرج فيه ، فإن لم يخرج ، جعل ذمياً .

والأصل أن الحربى إذا دخل دار الإسلام بأمان ينبغى للإمام أن يتقدم إليه

---

(٢) الكاسانى « البدائع » ج ٧ ص ٣٣٥ والسرخسى « المبسوط » ج ٢٨ ص ٩٣ و ٩٤ و « الشرح الكبير » على متن المقنع لابن قدامه المقدسى ج ٦ ص ٤٦٧ وقاضى زادة فى تكملة « فتح القدير » ج ٨ ص ٤٨٨

فيضرب له مدة معلومة على حسب ما يقتضى رأيه ويقول له « إذا جاوزت المدة جعلتك من أهل الذمة ، فإذا جاوزها صار ذمياً » ، « وإذا اشترى الحربى أرض خراج فزرعها ، يوضع عليه خراج الأرض والرأس وبالتزام خراج الأرض صار راضياً بالتزام أحكام دار الاسلام ، فيكون بمنزلة الذمى لأن الذمى ملتزم أحكام الاسلام »[1].

ولا تفرق الشيعة بين الذمى والمستأمن من حيث التزامهما أحكام المعاملات والعقوبات ، إذ جاء فى كتبهم الشيعية « الأمر بفروع الشريعة (وهى المتعلقة بالمعاملات والعبادات) . لايتوقف على الإيمان ، لأنه عام فيدخل فيه الكافر »[2] وهو رأى الحنفية أيضاً ، فأبو حنيفة يطبق أحكام الشريعة الغراء فى دار الاسلام حتى على المستأمن .

فمن هذا نرى أن للمسلمين ولاية عامة فى دارهم ، تجعل أحكام الإسلام ملزمة لكل من يقيم فيها .

وفى هذا يقول أبو يوسف « ولا ينبغى أن يبايع الرسول ولا الداخل معه بأمان بشيء من الخمر والخنزير ولا بالربا وما أشبه ذلك ، لأن حكمه حكم الإسلام وأهله ، ولا يحل أن يباع فى دار الإسلام ما حرم الله تعالى ، ولو أن هذا الداخل إلينا بأمان أو الرسول زنى أو سرق ، وإن بعض فقهائنا قال « لا أقيم عليه الحد ، فإن كان استهلك المتاع فى السرقة ضمنته » ، وقال « إنه لم يدخل إلينا ليكون ذمياً تجرى عليه أحكامنا ، قال ولو قذف رجلا حددته ، وكذلك لو شتم رجلا عزرته ، لأن هذا حق من حقوق الناس » ، وقال بعضهم « إن سرق قطعته ، وإن زنى حددته » وكان أحسن ما سمعناه فى ذلك والله أعلم ، أن نأخذه بالحدود كلها حتى تقام عليه . . .

---

(١) عزيز بك خانكى « اختلاف الدارين ، ومتى يكون مانعا من الارث ؟ » بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٤ ص ٧٢٤ و ٧٢٦ و ٧٢٧ نقلا عن « الفتاوى الهندية » ج ٢ فى « كتاب السير » ص ٢١٧ وكتاب « بدائع الصنائع » ج ٦ ص ١١٠ والمرحوم الدكتور على الزينى بك « القانون الدولى الخاص المصرى والمقارن » ج ١ ص ١٧٤و١٧٥ والسرخسى « المبسوط » ص ٨٤

(٢) الحسن بن مظهر الحلى « كتاب منية اللبيب فى شرح التهذيب » ص ١٣١

وإن أقام هذا المستأمن فأطال المقام أمر بالخروج ، فإن أقام بعد ذلك حولا ، وضعت عليه الجزية »[١]

وفى المبسوط للسرخسى[٢] « لا يجوز للإمام أن يوادع أهل دار الحرب إذا اشترطوا ألا ينقادوا لأحكام الإسلام فيما يتعلق بالمعاملات »

ونستخلص مما تقدم : أن الذميين يلتزمون أحكام الإسلام فى عقوباتهم ، وفى معاملاتهم ، بما فى ذلك أحوالهم الشخصية ، ولا يشترط تراضيهم على ذلك ويترك الذميون وما يدينون فى الأنكحة وغيرها مما سبق ذكره ، ولكنها لا تخرج عن ولاية القاضى الإسلامى ، بل يختص بالنظر فيها ، ولكن يحكم بدينهم على اعتبار أن الحكم بدينهم هو ذاته حكم من أحكام الإسلام[٣] وعليه فلا ترفع ولاية القضاء الإسلامى عن الذميين حتى فى الأنكحة ما دام أحد الخصوم استعدى هذا القضاء على خصمه ، أما إذا تراضوا جميعاً على قضاء دينهم فهذا هو التحكيم ، وهو جائز للذميين جوازه للمسلمين ، ولا يعتبر هذا قضاء بل يعتبر تحكيما ، والأصل فى ذلك أن القضاة بمعناه الصحيح لا يليه إلا المسلم فى الشرع الإسلامى ، فلا يجوز تقليد الذمى القضاء حتى على ذمى مثله فإذا حكم الذمى فى أقضية الذميين فانما يكون هذا تحكيما ، فهو « تقليد زعامة ورئاسة وليس بتقليد حكم وقضاء . وإنما يلزمهم (أى الذميين) حكمه لالتزامهم له لا للزومه لهم »[٤] وفى هذا يقول الماوردى[٥] أيضاً وهو يعدد شروط القاضى « والشرط الرابع الإسلام » إلى أن قال . . . « ولا يقبل الإمام قوله فيما حكم به بينهم ، وإذا امتنعوا عن محاكمتهم إليه لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم أنفذ » ،

فيتبين من هذا بجلاء أن القضاء الإسلامى مختص اختصاصاً إجبارياً بالنظر فى

---

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ٢٢٤ و ٢٢٥

(٢) جـ ١٠ ص ٨٥ و ٨٦

(٣) هذا يماثل المعروف فى قواعد القانون الدولى الخاص من أن القاضى إذ طبق هذه القاعدة ، فانما هو يطبق قانون بلده ، لأنها جزء من هذا القانون . الدكتور حسن أحمد بغدادى بك « التمييز ما بين الأحوال الشخصية والأحوال العينية » الترجمة العربية ص ١٤٤ و ١٤٥ وانظر « البدائع » جـ ٢ ص ٣١١

(٤) و (٥) « الأحكام السلطانية » ص ٦٢ ومعز ص ٧٢

أقضية الذميين سواء تراضى الخصوم أو لم يتراضوا على الترافع إلى هذا القضاء وأنه إذا ترافع أحد الذميين إلى القضاء الإسلامى حتى فى مسائل الأنكحة نفسها ، أصبح هذا القضاء مختصاً ، وطبق القاضى فى الخصومة أحكام الشريعة الإسلامية ، إلا فى الأنكحة فيقضى بينهم بما يدينون .

أما فى المواريث والوصيـــة ، فلا نزاع فى أن القضاء الإسلامى هو المختص بأقضيتها تراضى الخصوم أو لم يتراضوا ، وأنه يجرى فيهـا حكم الشريعة الغراء بلا استثناء ، فلا يجيز الوصيـة مثلا لوارث كما لا يجيزها فيما يخرج من الثلث إلا بإجازة الورثة .

كانت الشريعة الإسلامية إذاً هى الشريعة العامة Le Droit Commun بمصر منذ الفتح العربى سنة ٤٠ هـ (٦٤١ م) ، فجرفت أمامها القوانين الرومانية تدريجياً . واستمرت تضبط علاقات الأفراد ، الخاصة بأحوالهم الشخصية Statut Personnel كما تضبط معاملاتهم Statut Reel إلى عهد المغفور له اسماعيل باشا[١] ، فلم يخرج

---

(١) نعم ، رأى محمد الفاتح سلطان الدولة العثمانية عندما استولى على القسطنطينية سنة ٨٥٧ هـ (١٤٥٣م) أن مبدأ شخصية القوانين منتشر فى أوروبا ، ورأى من جهة أخرى قضاء الـكنيسة باسطاً ظله على المسيحيين يتقاضون أمامه منذ العصور الوسطى ، فخشى أن يصدم رعاياه الجدد وكلهم من الروم فى تقاليدهم القضائية ومعتقداتهم الدينية ، فتنضم كنيستهم الشرقية فى القسطنطينية إلى الـكنيسة الغربية ، وينفض ما كان بين الـكنيستين من نزاع متأصل ، فجعله هذا الاعتبار يحتضن رعاياه المسيحيين فى الشرق ، ويتحالف بذلك مع الـكنيسة الشرقية ضد الـكنيسة الغربية ، فأقر كلا من بطرق الروم وبطرق الأرمن وربان اليهود على ما كان له من سلطات قضائية على أتباعه فى جميع المسائل المدنية والجنائية ، وبذلك خول المحاكم الـكنائسية حق الفصل فى المسائل المدنيه وبعض المسائل الجنائيه مخالفاً فى ذلك أحكام الشريعه الإسلاميه التى تلزم الذميين أن يترافعوا إلى القضاء الإسلامى فى جميع مسائلهم المدنيه والجنائيه .

ثم انتشرت الروح التى ترمى إلى تضييق اختصـاص المحاكم الـكنائسيه ، حتى أن الخط الهمايونى الذى أصدره السلطان عبد المجيد فى جماد الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ (فبراير سنة ١٨٥٦ م) لم يترك الحرية لغير المسلمين فى اتباع أحكامهم الدينيـــه إلا فيما ارتبط بالدين ارتباطاً شديداً ، أى فى الأحوال الشخصية البحتة كالزواج والطلاق ، أما مسائل الارث فلا تفصل فيها المحاكم الـكنسيه إلا عند اتفاق ذوى الشأن جميعا ، ومما ساعد على التجاء الذميين إلى القضاء الاسلامى أنه لا يوجد نص عند المسيحيين يمنعهم من التوريث كما يرغبون .

ولما دخلت مصر مع باقى الدول المتمدينه فى وضع قوانين جديدة أيام اسماعيل باشا وضع القانون المختلط سنة ١٨٧٦ والأهلى سنة ١٨٨٣ ، وبذلك خضعت القوانين المصرية مرة أخرى لسلطان القانون الرومانى فيما عدا الأحوال الشخصية وبعض مسائل الإرث . «رد المحتار على الدر المختار» (مطبعة الحلبى) جـ٣ ص٣٠٣ ==

عن ولايتها أحد على أرض الدولة المصرية أيام الدولة الفاطمية ، لا أهل الذمة المستوطنون فيها ولا غيرهم من المستأمنين المقيمين بها ، لأنهم جميعاً يتمتعون بحماية الدولة الفاطميـة ، فلا أقل من أن يعتبروا خاضعين لقضائها الإقليمى ، وكذلك خضع لقضاء الديار المصرية الأقليمى الأجانب المارون بالدولة إذا أتوا أمراً يخل بأمن الدولة ، أو يعتبر جريمة بحسب قوانينها أو إذا عقدوا أثناء وجودهم بالبلاد المصرية عقوداً . ويحدثنا الذهبي فى مخطوطه[1] أنه عندما تهيأ الخليفة العزيز بالله لغزو الروم سنة ٣٨٦ هـ (٩٩٦م) أحرقت مراكبه ، فاتهم أناساً من الروم ، فقتل منهم مائتين ، وبديهى أن أحكام الإسلام الدنيوية لا نفاذ لها فى غير دار الإسلام ، أما أحكام الإسلام الدينية من أجزيتها الأخروية فالمسلم خاضع لها حيثما حل[2] .

ويقسم علماء الشريعة الفقه الإسلامى المتعلق بأمور الدنيا إلى ثلاثة أنواع : الأحوال الشخصية ، والمعاملات والعقوبات ، وهو ترتيب منطقى .

فأما الأحوال الشخصية فهى علاقة الانسان بغيره من الناس بمـــا له علاقة بعقيـدته الدينية كالزواج والطلاق والحقوق التى تنشـأ عن النسب والولاية والوصاية وغيرها .

أما المعاملات فهى جميع العقود والتصرفات التى يتبادل بها الناس منافعهم وقد قال النبى عليه الصلاة والسلام ما معناه « الدين المعاملة » .

أما العقوبات ومجالها المسائل الجنائية ، فكان يرفع كل شخص وقع عليه أو على ماله أى تعد الدعوى مباشرة أمام القاضى ، كما كان لكل إنسان فى حالة حصول تعد

= والدكتور محمد صادق فهمى بك « شرح القانون المدنى » جـ ١ ص ١٦٣ — وأما اليهود من ذرية أبائنا ابراهيم واسحق ويعقوب عليهم السلام ، فقد نزلت التوراة على موسى عليـه السلام بجبل الطور على لوحين بالوصايا العشر ، وفى التلمود أو الميشنا كتابهم الثانى بعد التوراة ، وكتاب موسى بن ميمون طبيب الملك العادل صلاح الدين الأيوبى ، وغيرها من الـكتب المفسرة للتوراة ، تجد الفقه الشرعى والأحكام الدينيـة من عبادات ومعاملات . ابن شمعون « كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للاسرائيليين » ص ب ، جـ ، و ، ز ، خ ، ن من المقدمة

(١) « تاريخ الاسلام » جـ ٣ ص ٢٢٠ ويحي بن سعيد بن يحي الأنطاكى « تاريخ الذيل » ص ٣٣ و ٣٤

(٢) المرحوم الشيخ أحمد ابراهيم بك « حكم الشريعة الاسلاميـة فى الزواج مع اتحاد الدين واختلافه وتغييره » بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى (١٩٣١) ص ١١

على حق من حقوق الله (ولوكان هذا التعدى لم يلحق بالمدعى أى ضرر شخصى [١]) أن يرفع الدعوى أمام القاضى ، لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجبان على الكافة عملا بقوله تعالى « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر [٢] » .

ولقد جمعت الشريعة الغراء فى يد القاضى الشرعى أيام الدولة الفاطمية من الزواجر مالا يتيسر لقاض اليوم ، لأنها أباحت له التأديب فيما عظم من الجرائم ، ولما كانت الزواجر إما حدود أو تعازير ، وكانت الجرائم التى لها حدود معينة ستة جرائم فقط [٣] فقد تركت معظم الجرائم لتقدير القاضى الشرعى يحكم فيها بالعقاب الذى يراه مناسباً لها . وبذلك فاق القاضى الشرعى القاضى الجنائى اليوم ، لأن هذا الأخير لا يجد إلا عقوبات معينة [٤] وإنما غلظ بعضها لظروف تقتضى التغليظ أو الغرامة ، فإذا خرجت مسألة معروضة عليه من قانونه تعين عليه الحكم ببراءة المتهم . أما القاضى الشرعى فقد منحه الشرع الشريف أكثر من ذلك وهو حق التعزير .

والشروع فى الجرائم غير معاقب عليه إلا بالتعزير . وهذا ما حكم به الامام على الذى كان يرى أنه ليس عليه قطع فى الشروع فى الجرائم ، وإنما عليه قطع إذا تمت الجريمة [٥] .

أما التعزير فقد عرفه الماوردى فى كتابه الأحكام السلطانية [٦] « بأنه تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود » فالفرق بين الحد والتعزير أن الحد مقدر شرعاً ، والتعزير مفوض أمره ونوعه وتقديره إلى الحاكم ، وأن الحد يدرأ بالشبهات ، والتعزير لا يدرأ

---

(١) الدكتور حسن نشأت باشا « شرح قانون تحقيق الجنايات » ج ١ ص ٥٩

(٢) الآية ١١٠ من سورة آل عمران رقم ٣

(٣) مقررة فى الكتاب والسنة ، وهى : القتل ، والجرح ، والسرقة ، وقطع الطريق ، والزنا ، والقذف بالزنا ، وشرب الخمر .

(٤) العقوبات فى قانوننا الجنائى ، هى : الاعدام ، والأشغال الشاقة المؤبدة ، أو المؤقتة ، والسجن ، والحبس مع الشغل ، أو البسيط ، والغرامة

(٥) أبو يوسف « الخراج » ص ٢٠٤

(٦) « « ص ٢٠٥

بها [١] ، فيستحق التعزير كل من ارتكب منكراً لاحد فيه ، أو آذى مسلماً أو غير مسلم بغير حق بقول أو فعل أو إشارة ، لذا يستحق التعزير مثلا كل من ضرب أو سب غيره ، ومن أكل ما حرم الله أكله بدون اضطرار كأ كل لحم الخنزير ، ومن يخون الأمانة ويطفف فى المكيال والميزان ، ويغش الناس ، وشاهد الزور ، والمرتشى وغير ذلك ، من المعاصى التى لاحد لها .

ويكون التعزير بكل مافيه إيلام لمن يستحقه ، فيكون بالتوبيخ ويكون بأن يعبث القاضى بمن يستحقه ، ويكون بالحبس ، والنفى ، والصفع ، وتعريك الأذن ، وحلق شعر الرأس ، وبالعزل من العمل بالنسبة لعمال الدولة ، وبالهجر للزوجة ، وبالتشهير شاهد الزور ، وغير ذلك [٢] . وكان لا يعفو عن مرتكب جريرة إلا سلطان ، لأنها تعتبر اعتداء على الأمة لا على المجنى عليه فحسب ، فمن حق السلطان وحده أن ينظر فيها ، لأنه هو الذى بيده حق الأمة [٣] . ولقد حدثنا النعمان فى كتابه « شرح الأخبار » [٤] عن حق السلطان فى العقوبة ، فقال : « وعن ناحية عن عمه ، قال : لطمنى رجل وأنا فى السوق فقلت واغوثاه ، وإذا أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ورائى فقال أتاك الغوث ، فالطمه كما لطمك ، ثم أمر به فضرب تسع درر ، وقال : هذا حق السلطان لتعديك » .

---

(١) معنى يدرأ أن يدفع ! والشبهات جمع شبهة وهو ما أشبه الثابت وهو ليس بثابت ، مأخوذة من الاشتباه أى الالتباس ، وقوله عليه السلام « ادرأوا الحدود بالشبهات ... الخ يطابق نفس القانون الجنائى المصرى الذى يفسر الشك لصالح المتهم ، وقوله عليه السلام « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » . السرخسى « المبسوط » ج ١٦ ص ٨٧

(٢) الشيخ أحمد ابراهيم بك « أحكام المرأة فى الشريعة الاسلامية المرأة والأجزية » بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد فى ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٥٣٤ وما يليها والماوردى « الأحكام السلطانية » ص ٢٠٨

(٣) « أتى رسول الله صفوان بن أمية برجل سرق له رداء ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع يده ، فقال صفوان يارسول الله لم أعلم أن الأمر يبلغ به هذا : نقطع يده من أجل ردائى ؟ قد وهبته له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهلا فعلت هذا ولم ترفعه إلى ؟ إن الحد إذا رفع إلى الامام لم يجب تركه ، وأمر بالسارق فقطعت يده » . القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى (١) ج ١١ ص ١٦ و ١٧

(٤) ورقة ١٦٧ — ويحدثنا الأستاذ أحمد بك أمين فى كتابه « ضحى الاسلام » ج ٣ ص ٨٥ « أن عمرو بن عبيد » (المتوفى سنة ١٤٣ هـ و ١٤٤ هـ) رأس المعتزلة كان يقول : « لا يعفى عن السارق دون السلطان »

السجن : لم يكن السجن كما نراه الآن (وهو حبس المتهم فى مكان ضيق) موجوداً أيام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا فى زمن خليفتـه أبي بكر الصديق إنما كان السجن أيامهما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه والاختـلاط بغيره ، فكان يتوكل الخصم أو وكيله بملازمة هذا الشخص فى بيت أو مسجد ، ولذا سماه النبي عليه السلام «أسيراً» لأن الشخص كان إما أن يبقى بمكان من الأمكنة أو يقام عليه حافظ. وهو ما يسمى بالترسيم ليلازمه ، ويعرّف الدكتور زيادة الترسيم بأنه «تعويق الشخص الواقع تحت الاتهام ومنعه من التصرف بنفسه رهن التحقيق الابتدائى فى التهمة الموجهة إليه أو الدعوى المقامة عليه»(١) ، يلازمه حتى يحين موعد المحاكمة أمام القاضى .

ومعنى ذلك أن المتهم كان يعتبر مجرماً حتى تظهر براءته ، وبذلك يقيدون حريته بأنواع التّعويق والتضييق ، وهى نظرية تخالف نظرية مشرع اليوم الذى يعتبره بريئاً حتى تظهر إدانته .

ولقد أمر النبي عليه السلام بملازمة غريم الشخص له ، فقـــد روى أبو داود وابن ماجة عن الهرماس عن أبيه قال : «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لى . فقال الزمه ، ثم قال يا أخى بنى تميم ، ما تريد أن تفعل بأسيرك ؟ وفى رواية ابن ماجة ثم مرّ بى آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخى بنى تميم» ؟

أما السبايا ، فقد كن يحبسن فى حظيرة الجامع ، ولمـا انتشرت الرعيـة فى زمن الخليفة عمر بن الخطاب وجد الحبس ، الذى يحبس فيه المجرم ، إذ ابتاع عمر بمكة داراً من «صفوان بن أمية» بأربعة آلاف درهم وجعلها سجناً (سجن عارم) يحبس فيها المجرمين ، واستمر هذا بعده حتى أيام الفاطميين . والسجن «هو اعتقال الشخص المحكوم عليـه بمكان حرج ضيق للتنكيل به وتعذيبه مدة معينة أو مؤبدة أو لتنفيذ عقوبة الإعدام فيه» ، وأول من أجرى من الخلفاء الراشدين على أهل السجون ما يقوتهم فى طعامهم وأدمهم وكسوتهم شتاءاً وصيفاً هو الإمام على كرم الله وجهه ، فإذا كان

---

(١) الدكتور محمد مصطفى زيادة بك «السجون فى مصر فى العصور الوسطى» بحث منشور فى الثقافة العدد ٢٦٠ ص ١٦ نقلا عن المقريزى

للمجرم مال ، أنفق منه عليه فى الحبس ، وإن لم يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين حتى يحبس عن الناس شره[١] .

وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يأمر عماله ألا يبقوا فى السجون أحداً من المسلمين فى وثاق ، حتى يستطيع أن يصلى قائماً ، وألا يبقوا فى قيد إلا رجلا مطلوباً بدم .

ومعنى ذلك أن المسجون فى المسائل المدنية كان لا يقيد ، أما المجرم فى المسائل الجنائية فلا مانع من إبقائه فى قيد ، وكان يأمر أن يجرى على المحبوسين من الصدقة ما يصلحهم فى طعامهم وأدمهم[٢] .

وجاء فى كتاب الخراج لأبى يوسف[٣] « فمر بالتقدير ما يقوتهم فى طعامهم وأدمهم ، وصير ذلك دراهم تجرى عليهم فى كل شهر يدفع ذلك إليهم » « فإنك إن أجريت عليهم الخبز ، ذهب به ولاة السجن والقوام والجلاوزة (الشرطة) » .

« وولِّ ذلك رجلا من أهل الخير والصلاح يثبت أسماء من فى السجن ممن تجرى عليهم الصدقة ، وتكون الأسماء عنده ويدفع ذلك إليهم شهراً بشهر يقعد ويدعو باسم رجل ويدفع ذلك إليه فى يده » « فمن كان منهم قد أطلق وخلى سبيله ، رد ما يجرى عليه » ، « ويكون للأجراء عشرة دراهم فى الشهر لكل واحد » ، « وليس كل من فى السجن يحتاج إلى أن يجرى عليه » ، وكسوتهم فى الشتاء قميص ومقنعة وكساء ، وفى الصيف قميص وإزار ومقنعة » ، واغنهم عن الخروج فى السلاسل يتصدق عليهم الناس » (أى لما هم فيه من جهد الجوع) « فانه عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه فحبسوا ، يخرجون فى السلاسل يتصدقون ، وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين فى أيديهم ، فكيف ينبغى أن يفعل هذا بأهل الإسلام » ؟

---

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ١٧٨ و ١٧٩ — « ويؤثر عن الامام على أنه كان يدع من أراد شهود الجمعة من أهل السجن أن يأتوها ، ثم يعادون إلى السجن إذا قضيت الصلاة . القاضى النعمان « المجالس والمسايرات » المجلد الثانى ج ٢٠ ص ٣٩٨ و ٣٩٩

(٢) أبو يوسف « الخراج » ص ١٧٩

(٣) « « ص ١٧٩ و ١٨٠

ومعنى ذلك أن المساجين لم يكونوا يطعمون فى سجونهم البتة ، ويقول الدكتور زيادة بك « كانت العادة أن يخرج بهم أعوان السجان فى أغلال الحديد إلى عملهم اليومى، فيسألون الناس فى الطريق ، فاذا وصل إلى أيديهم شيء من الصدقة استولى الأعوان على معظمه باسم توزيعه فيما بعد[١] » .

ويتابع أبو يوسف كلامه فيقول : « فتفقد أمرهم ومر بالإجراء عليهم مثل ما فسرت لك » « ومن مات منهم ولم يكن له ولى ولا قرابة ، غسل وكفن من بيت المال وصلى عليـــه ودفن » . « ومر ولاتك جميعاً بالنظر فى أمر أهل الحبوس (المساجين) فى كل الأيام ، فمن كان عليه أدب ، أدّب وأطلق ، ومن لم يكن له قضية ، خلى عنه ، وتقدم إليهم ألا يسرفوا فى الأدب ولا يتجاوزوا بذلك إلى مالا يحل » وهو ما تأخذ به معظم القوانين الحديثة ، فالسجن إصلاح وتهذيب لا تعذيب ، فالسجين يجب أن يعامل بالحسنى إذ نهى عن غله إلا إذا خيف فراره ، وعن ضربه إلا إذا أقيم عليه حد ، وأذن له إذا كان مديناً أن يخرج ليخاصم[٢] ، بل اعتبر من يحول بين المسجون وزوجه أنه آثم ، خصوصاً وأن الدين الاسلامى لا يوجب الحبس إلا فى حالات التعزير .

ويحدثنا المقريزى المتوفى سنة ٨٤٥ هـ عن السجن فى أيامه فيقول : « وأما الحبس الآن فانه لا يجوز عند أحد من المسلمين ، وذلك أنه يجمع الكثير فى موضع يضيق عنهم غير متمكنين من الوضوء والصلاة . . . . يؤذيهم الحر فى الصيف والبرد فى الشتاء . . . . يخرجون مع الأعوان فى الحديد . . . . وهم يصرخون فى الطرقات من الجوع . . . . وجميع ما يجمع لهم من صدقات الناس ، يأخذه السجان وأعوان الوالى .... وبالغوا فى عقوبته ، وهم مع ذلك يستعملون فى الحفر وفى العمائر ونحو ذلك من الأعمال الشاقة ، والأعوان تستحثهم فإذا انقضى عملهم ردوا إلى السجن فى حديدهم من غير أن يطعموا شيئاً »[٣] .

---

(١) الدكتور زيادة بك « السجون فى مصر فى العصور الوسطى » بحث منشور فى مجـلة الثقافة فى العدد ٢٧٩ ص ١٦ و ١٧ نقلا عن المقريزى .

(٢) التكدى « القضاء فى الإسلام » جـ ١ ص١٠٩و١١٠ والدكتور زكى عبد المتعال « النظم » ص ٣١٢ و ٣١٣

(٣) المقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ١٨٧

وهذه الألفاظ الصريحة تدل على ما كان يلقاه السجين من الإرهاق والعنت والجوع والعرى فى أيام الدولة الفاطمية أيضاً .

وكانت السجون فى هذا العصر كلها « شنيع المنظر والمخبر ، وكلها موحش قذر ضيق ، يشم المار بقربه رائحة كريهة ، ويسمع صراخ المساجين وشكواهم الجوع والعرى والقمل وشدة الظلام وكثرة الوطاويط ، أى أن الداخل لها مفقود والخارج منها مولود » .

وأقدم السجون المصرية « حبس المعونة » بالفسطاط جنوب شرق جامع عمرو ابتدأ كسكن للولاة ثم صار داراً للشرطة أيام العباسيين ، فلما كانت مصر دولة فاطمية اتخذه يانس الصقلى أحد ولاة الشرطة سجناً سنة ٣٧١هـ (٩٩١م) بعد أن نقلت الشرطة إلى مكان آخر .

واستمر أيام الدولة الفاطمية سجناً حتى هدمه الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى سنة ٥٦٦هـ (١١٧٠م) وأقام بدله مدرسة الناصرية نسبة إليه يدرس فيها المذهب الشافعى [1] .

ويقول الدكتور زيادة إن حبس المعونة مكانه الآن « مجموعة الدكاكين التابعة لوكالة يعقوب بك بالتربيعة ، وليس يعرف من تاريخه سوى أنه كان سجناً لأرباب الجرائم من السراق وقطاع الطرق ونحوهم زمن الدولة الفاطمية وأنه كان سجناً ضيقاً حرجاً شنيعا يشم منه المار بقربه رائحة كريهة [2] » ، وحوالى سنة ٤٦١هـ (١٠٦٨م) أنشأ المستنصر سجناً لأرباب الجرائم السياسية من الأعيان والأمراء والوزراء ، وجعل بخزانة البنود بعد حريقها ، عند نقلها ليلا بشمعة موقدة سقطت من أحد الفراشين فسببت حريقها فى سنة ٤٦١ هـ وبذلك أطلق إسمها على هذا السجن السياسى الذى حشر فيه الناس لأسباب سياسية ، أو لأنهم فقدوا عطف أولياء الأمور .

ويقول الدكتور زيادة بك إن موضعه الآن مكان « الدور الواقعة بين عطفة القزازين

---

(١) الدكتور زيادة بك « السجون فى مصر فى العصور الوسطى » بحث منشور فى مجلة الثقافة العدد ٢٦٠ ص ١٦

(٢) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٨٦ و ١٨٧ (طبعة بولاق ١٨٥٣ م) والدكتور زيادة بك البحث السالف الذكر ص ١٧

ودرب علم الدين بقسم الجمالية [١] »، ولما قبض الوزير «أبو منصور الفلاحى» على «ابن الأنبارى» وزير الحاكم بأمر الله اعتقل فيه مدة ثم قطعت رأسه ودفنت فيه، كذلك قبض المستنصر بعد قليل على «أبى منصور الفلاحى» نفسه واعتقله فيه ثم أمر بقطع رأسه ٤٤٠هـ (١٠٤٨م) ودفنها فيه أيضاً على رفات الوزير الأنبارى [٢] وقد ظل هذان السجنان زمن الفاطميين وطيلة أيام الأيوبيين [٣] .

ولما كانت السجون لا تخلو ممن يمرض فيها، أعدت البيمارستانات [٤] وكانت عبارة عن مستشفيات مجهزة بجميع ما يلزم المرضى من أدوات وأدوية وأطعمة وأشربة وملابس وأطباء وصيادلة وكل ما هو لازم للمرضى والعجزة من المسجونين فكان الأطباء يدخلون عليهم كل يوم حاملين الأدوية والأشربة وما يحتاجون إليه من المزورات (شربة الخضار وهى حساء بدون لحم ولا دسم) .

وكانت البيمارستانات منقسمة إلى قسمين منفصلين : قسم للذكور وقسم للإناث، وكان كل قسم مجهزاً بما يحتاج إليه من الآلات والعدة والقوام والمشرفين والخدم من الرجال والنساء [٥] .

ولسنا ندرى أكان يباح للمسجونين أيام الدولة الفاطمية أن يصنعوا أشياء فى السجون ليبيعها لحسابهم كما كان يحدث فى عصر أحمد بن طولون أم لا ؟ وهل كان

---

(١) البحث السالف الذكر ص ١٧

(٢) ابن منجب «الاشارة» ص ٣٧

(٣) المقريزى «الخطط» جـ ١ ص ٣٥٥ و ٤٢٣ و ٤٢٠ وابن إياس «بدائع الزهور» جـ ١ ص ٦٠ وعلى مبارك باشا «الخطط التوفيقية» جـ ١ ص ١٣

(٤) يعبر عن المستشفى فى العهد الاسلامى إلى العصر الحاضر بالبيمارستان وهى كلمة فارسية مركبة من كلمتين «بيمار» بمعنى مريض أو عليل أو مصاب و «ستان» بمعنى مكان أو دار، فهى إذن «دار المرضى» ثم اختصرت فى الاستعمال فصارت مارستان

ابن أبى أصيبعة «طبقات الأطباء» جـ ١ ص ٣١٠ والدكتور أحمد عيسى بك «تاريخ البيمارستانات فى الاسلام» ص ٣ و ٤ و ١٢ و ١٨ وكان البيمارستان فى عهد الدولة الفاطمية بالقشاشين، التى سميت فيما بعد بالخراطين، وتعرف اليوم بشارع الصنادقية، وكان أول من أنشأ البيمارستان بالفسطاط هو احمد بن طولون سنة ٢٥٩هـ (٨٧٢م)، وأنفق عليه ٦٠ ألف دينار . القلقشندى «صبح الأعشى» جـ ٣ ص ٣٤٧ والمقريزى «الخطط» جـ ١ ص ٤٠٧ و ٤٣٥ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» جـ ٤ ص ١٠١

(٥) ابن الداية «كتاب المكافأة» (طبعة Vollers) ص ٥٣ و Dr. Zaki Moh. Hass. Bey Les Tulunides P .206.

بعض الناس في عصرهم يسجنون في منازلهم كما كان يحدث في العصر الطولوني أو .. لا؟

(د) **اختصاص القاضي النوعي والاقليمي وألقابه** : نريد بالاختصاص هنا شيئين : الأول المناصب التي كان يتقلدها القاضي زمن الخليفة الفاطمي (أي الاختصاص النوعي) ، والثاني البلاد التي كانت له سلطة القضاء فيها (أي الاختصاص الإقليمي) ، فلقد كان القاضي بجانب عمله القضائي وهو الفصل في الخصومات المدنية والجنائية والحكم في الفروج والأنكحة والطلاق والنفقات وتنصيب الأولياء وصحة العقود وبطلانها (وهي من القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والمعاملات) يجمع أحياناً بين ولاية القضاء هذه أعمالا أخرى ، بعضها اجتماعي ، وبعضها إداري ، وبعضها مالي ، فوق عمله القضائي والديني السالف الذكر ، فكان منصبه بذلك من أهم المناصب وأكثرها عملا وكانت سلطته متسعة .

وقد بين ابن خلدون[1] لنا مدى اختصاص القاضي ، فقال : « استقر منصب القضاء آخر الأمر على أن يجمع مع الفصل في الخصومة استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين ، فينظر في أموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين ، وأوقافهم ، وتزويج الأيامى عند فقد أوليائهم ، والنظر في في مصالح الطرقات والأبنية ، وتصفح الشهود والأمناء والنواب واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح ، ليحصل على الوثوق بهم ، وصارت هذه كلها من متعلقات وظيفته وتوابع ولايته ، وكان الخلفاء يجعلون للقاضي النظر في المظالم .

ومنه نرى تعدد أعمال القاضي وسعة سلطته واختصاصه ، إذ أصبح غير قاصر على الفصل في الخصومات بين الناس ، بل اتسعت دائرة عمله فشملت حق النظر في أمور عدة جعلت سلطته كبيرة ونفوذه عظيما ، فكان على القاضي أن يحضر مع الخليفة ويؤدي أعمالا وفقاً لرسوم وتقاليد معينة أيام المواسم والحج والأعياد الرسمية ، فإذا جلس الخليفة في المواكب ، كان أول ماثل للخدمة بالسلام هو قاضي القضاة والشهود المعروفون بالاستخدام فيجيز صاحب الباب القاضي دون من معه ، فيسلم القاضي على الخليفة بأدب الخلافة بأن يرفع يده اليمنى ويشير بالمسبحة ويقول بصوت مسموع

---

(١) ابن خلدون « المقدمة » (طبعة بيروت ١٨٧٩ م) ص ١٩٣

« السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ، يتخصص بهـــذا الكلام القاضى دون غيره (١).

وفى ليالى الوقود الأربع (وهى ليلة أول رجب ونصفه ، وأول شعبان ونصفه) كان على القاضى أن يرد السلام على الخليفة عند ما يظهر للناس ، ويبدأه بالسلام ويركب هو والشهود ، بمجرد حجب الخليفة بغلق الطاقتين وانفضاض الناس ، إلى دار الوزير ليسلموا عليه وليدعوا له .

ثم كان على القاضى بعد ذلك أن يحضر إلى الجامع العتيق (جامع عمرو) ويدخل فى باب الزيادة التى كان يحكم فيها ليصلى فى الجامع ركعتين . وكان يوقد له التنور الفضة بالجامع ، فإذا خرج القاضى من الجامع وكان ساكناً بمصر صحبه «والى مصر» إلى منزله وإن كان ساكناً بالقاهرة كان على «والى القاهرة» أن يصحبه إلى داره .

وكان من رسوم القاضى فى ليلة النصف من رجب فوق ما تقدم أن يتوجه بعد صلاته بجامع عمرو إلى القرافة ليصلى فى جامعها (٢) .

وكان من رسوم القاضى فى المولد النبوى (أى فى الثانى عشر من ربيع الأول) وفى مولد الإمام على كرم الله وجهه ، عند ما يحضر ومعه الشهود إلى الجامع الأزهر ، أن يكون أول من تفرق عليه الحلوى من أرباب الرسوم (٣) .

كذلك كانت وظيفة القاضى تتطلب منه أن يحضر ركوب الخليفة فى المواكب العظام ، ففى أيام الجمع الثلاث من رمضان (وهى الجمع الثانية والثالثة والرابعة) ، كان على القاضى أن يصعد المنبر وفى يده مدخنة لطيفة خيزران (يحضرها إليه صاحب بيت المـال ، وفيها ند مثلث لا يشم مثله إلا هناك) قبل وصول الخليفة بقليل ، ويبخر المنبر والقبة التى يقف تحتها الخليفة وقت القاء الخطبة ، وكان إذا أذن للجمعة دخل قاضى القضاة على الخليفة وقال « السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضى الخطيب ورحمة الله وبركاته ، الصلاة يرحمك الله » وكان على القاضى إذا لم يوجد

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٤ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠٠ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٩

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٠١ و ٥٠٢

(٣) « « ج ٣ ص ٥٠٣

وزير صاحب سيف أن يزر على الخليفة قبل الخطبة ويفك ذلك التزرير عنه بعدها، عند ما يصعد الخليفة تحت القبة المبخرة بالمنبر وينزل منها ليقف إماماً للناس ، فاذا سمّع الخليفة سمّع القاضى المؤذنين فيسمّع المؤذنون الناس[١] ، ويحدثنا المقريزى بأن القاضى كان يبلغ التكبير عند ما يركب الخليفة يوم عيد الفطر لصلاة العيد[٢] .

أما فى ركوب الخليفة لصلاة عيد الفطر والأضحى فقد نيطت بالقاضى أعمال رسمية أخرى عند حضوره ، فكان يخرج من كمه درجا (ملفا) من الورق مكتوباً ، أعده أحد كتاب ديوان الانشاء وعرض قبل ذلك على الخليفة والوزير ، ليعطيه للخليفة ليقرأه .

وفى عيد الأضحى كان على القاضى أن يحضر إلى المنحر ، حتى إذا نحرت الأضحية بين يديه هو والخليفة ، قام القاضى بتوزيعها مع غيره على الطلبة وغيرهم بجوامع القاهرة[٣]

وكان على القاضى أن يقبل رجل الخليفة التى بجانبه عند حضوره بالجامع الطولونى لفتح الخليج ، فى اليوم الثالث والرابع من يوم ركوبه لتخليق المقياس عند وفاء النيل ، ثم اكتفت المراسيم بأن يلثم القاضى قدم الخليفة فى الركاب القريب منه فقط ، لأن القاضى كان يعتبر حامى الشريعة الغراء[٤] ، وجرت العادة أن يعطى قاضى القضاة والشهود بعد فتح الخليج أشياء من السماط المجلوب من القصر[٥] .

وكما كان من رسوم القاضى أن يكون حاضراً فى مواسمهم وأعيادهم المفرحة كذلك كان عليه أن يحضر الاحتفالات الرسمية المحزنة ، كالإحتفال بيوم عاشوراء أو مأتم عاشوراء .

---

(١) القلقشندى صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٠٦ و ٥٠٩ — ٥١٢ وأبو المحاسن «النجوم الزاهرة» ج ٤ ص ١٠٤

(٢) النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٤ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٢٢ و « اتعاظ الحنفا » ص ٩١

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥١٢ — ٥١٦ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٢٩ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٩٥ و ٩٦ و ٩٩

(٤) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥١٦ — ٥٢١ ونرى أن هذا العمل مستنكر ويتنافى مع الاحترام الواجب للقاضى

(٥) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٤٧٧

وكان يركب فيه قاضي القضاة والشهود مرتدين ثياب الحداد إلى الجامع الأزهر (والمشهد الحسيني فيما بعد) ، فاذا أتموا رثاء الحسن والحسين وبكوا ما شاء الله لهم البكاء ذهبوا مع الحاضرين لهذا المأتم إلى القصر ، وقد فرشت أروقته بالحصر بدل البسط ، وهناك يمد سماط الحزن ويقدم فيه العدس والملوحات والمخللات والأجبان والألبان وأعسال النحل والفطير والخبز المغير لونه قصداً لأجل الحزن ، وكان على القاضي أن يشارك من حضر من الناس فى الأكل من هذا السماط [(١)] .

كذلك كان على قاضي القضاة أن يحضر أيضاً ليالى الجمع فى الأسمطة التى كانت تمد فى شهر رمضان توقيراً له [(٢)] وكان أحيانا فى بعض الأعياد يرى ممتطياً جواداً متقدماً للموكب ونائباً عن الخليفة [(٣)] ، وكان من رسوم وظيفة القاضي أن يصاحب الخليفة عندما يشرف على أسطوله فى المقس [(٤)] ، وكما كانت وظيفته تتطلب كما رأينا أن يحرص على الحضور فى كل مناسبة يخرج لها الخليفة ، فكذلك كان عليه أحياناً أن يحضر هو والفقهاء مجلس الوزير كحضوره أيام « يعقوب بن كلس » فى كل ليلة جمعة ليقرأ الوزير عليهم مصنفاته [(٥)] .

وكان يستشار قاضي القضاة فى الأمور الهامة ، ويناط به القيام بالأعمال الجليلة ، فمثلا عند ما شعر الخليفة العزيز بالله بدنو أجله ، استدعى القاضي « محمد بن النعمان » ليوصيه على ابنه الحاكم بأمر الله [(٦)] ، وتولى غسله [(٧)] ، ولما لم يعثر على الخليفة الحاكم بأمر الله ، نيط بالقاضي الكشف عن سر موته [(٨)] .

---

(١) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٨٩ — ٢٩١ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٥ ص ١٥٣ و ١٥٤

(٢) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٧ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٩

(٣) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون فى مصر » ص ٢٧٢

(٤) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٩١

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٣٩٢

(٦) « « ج ٣ ص ٥٤ والعينى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٦٨

(٧) « « ج ٣ ص ٥٥ والعينى « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٦٩ — كذلك تولى تغسيل الخليفة « الظاهر لاعزاز دين الله » قاضى القضاة عبد الحاكم ومعه شيخ القرافة « ظاهر بن عبد الخالق بن احمد بن المهدى » ثم صلى عليه قاضى القضاة ، النويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٦١

(٨) ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٦١

وأخذ قاضي القضاة «على بن نافع بن الكحال» مثلا والشهود البيعة على مقدمى الدولة ورؤسائها وأعيانها للخليفة المستعلى بالله[١].

كذلك أرسل الخليفة المستنصر القاضى «أبا عبد الله القضاعى» برسالة إلى القسطنطينية[٢] ولما ولد للخليفة الآمر ولى عهده فى ربيع الأول سنة ٥٢٤هـ(١١٢٩م) وسماه «أبا القاسم الطيب» زينت مصر والقاهرة وعملت الملاهى فى الأسواق وغيرها ولبست العساكر وزينت القصور وحضر المولود بمعية قاضى القضاة، حيث نثرت الدنانير على رؤوس الناس وعملت الأسمطة[٣]. كذلك كان يعهد للقاضى أحياناً بقراءة السجل المتضمن لوراثة الخليفة للملك، فمثلا قرأ «محمد بن النعمان» بالجامع سجلا يتضمن وراثة الحاكم بأمر الله للخلافة بعد أبيه.

كما عهد إليه أيضاً بقراءة سجل ولاية كبار الدولة، فقد قرأ «محمد بن النعمان» القاضى، سجلا بالجامع يتضمن ولاية «الحسن بن عمار» الكتامى للوساطة[٤] كما قرأ قاضى القضاة سجل الوزير «أبى الفتح يانس» على المنبر بحضور الخليفة الحافظ[٥].

ومن أعمال القاضى التى لها صفة إدارية أيضاً أن يجمع مع القضاء الوزارة فى سنة ٤٤١هـ (١٠٤٩م) ولى القضاء «أبو محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى» ثم أضيفت إليه الوزارة فكان أول من جمع بينهما، ولما صرف فى المحرم سنة ٤٤٥هـ (١٠٥٣م) ابتدأت الوزارة تضاف أحياناً للقاضى[٦] فمثلا أضيف إلى القاضى «أحمد ابن عبد الحاكم بن أبى سعيد بن سعيد الفارقى» سنة ٤٥٠هـ (١٠٥٨م) فى خلافة

---

(١) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٣٥ والنويرى «نهاية الأرب» ج ٢٦ ص ٧٣ وأبو المحاسن النجوم الزاهرة» ج ٥ ص ١٤٣ و ١٥٣ و ١٥٤

(٢) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٧

(٣) « « ج ٢ ص ٧٢

(٤) « « ج ٢ ص ٥٤

(٥) أبو المحاسن «النجوم الزاهرة» المخطوط ورقة ٤

(٦) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٣ ص ١٩ والنويرى «نهاية الأرب» ج ٢٦ ورقة ٦٦ وابن حجر رفع الأصر» ورقة ٨٣ و ٨٤ والسيوطى «حسن المحاضرة» ج ٢ ورقة ٩١ و ٩٢ وابن اياس بدائع الزهور» ج ١ ص ٥٩

المستنصر ، الوزارة [١] وإلى القاضي « الحسن بن كدينة » سنة ٤٦٤ هـ (١٠٧١م) الوزارة [٢] .

ويقول ابن حجر [٣] : « إن الخلفاء عدلوا عن عادة إسناد الوزارة والقضاء لرجل واحد سنة ٥٣٧هـ (١١٤٢ م) لما ولى قضاء مصر القاضي «الحسن بن قاسم بن طاهر الرعيني» [٤] .

كذلك كان للقاضي الإشراف على دار الضرب أيام الخليفة الفاطمي لا يتولاها إلا قاضي القضاة تعظيما لشأنها ، وتكتب في عهده ضمن ما يضاف إلى وظيفته ، وكان يقيم لمباشرتها من يختاره من نواب الحكم ، وبقي الأمر على ذلك زمنا بعد الدولة الفاطمية أيضاً [٥] فقد ولى مثلا كل من « علي بن النعمان » و « محمد بن النعمان» علاوة على القضاء ، النظر في ديوان الضرب لضبط عيار ما يضرب من الدنانير والموازين والمكاييل ، كذلك أضيف إلى القاضي «العباس بن العوام » الحنبلي المذهب النظر في العيار ودار الضرب [٦] كذلك عهد للقاضي الاشراف أحيانا على سجون البلاد التي يلي قضاءها ، فالقاضي « محمد بن أبي الفرج » المتولي القضاء في ذي الحجة سنة ٥١١هـ (١١١٧ م) كان يستوضح أحوال المسجونين ، فأطلق منهم جمعاً كثيراً كانوا قد يئسوا من الخلاص لطول العهد بتركهم في السجن ، فطالع هذا القاضي الخليفة بأمرهم وسأل الافراج عنهم ، فأذن له الخليفة « الآمر بأمر الله» في ذلك [٧] .

كذلك لما ولى القضاء ابن ميسر في ذي الحجة سنة ٥٢٢ هـ (١١٢٨م) استوضح

---

(١) ابن حجر « رفع الاصر » ورقة ٣٣

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ س ٢١ و ٨١

(٣) « رفع الأصر » ورقة ١٧٣

(٤) وأمثلة الجمع بين القضاء والوزارة في العهد الفاطمي كثيرة . انظر ابن حجر « رفع الامر » ورقة ٣٥ و ٣٦ والسيوطي « حسن المحاضره » ج ٢ س ٩١ و ٩٢ . هذا وقد كان بدر الجمالي أول من ولي الوزارة والقضاء من ذوي السيوف . « رفع الاصر » ورقة ٥٨

(٥) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٦٦

(٦) الكندي ص٥٨٥ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص٤٨٦و٤٨٧ والقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٦ وابن حجر ورقة ٩١ و ١٩٥ و ٢٠٥ ب

(٧) ابن حجر ورقة ٢٥٦

أحوال المعتقلين وطالع بها الخليفة « الآمر بأمر الله » أيضاً ، وكان فيهم جماعة قد يئسوا من الافراج عنهم ، فاستصدر هذا القاضى أمر الخليفة بالإفراج عنهم (١) .

ومن الأعمال القضائية التى كان يتولاها القاضى أحياناً علاوة على عمله العادى ، ولاية المظالم ، فقد تولى مثلا « ابن أبى ثوبان » أيام الخليفة المعـــز لدين الله و « عبد العزيز بن محمد بن النعمان » سنة ٣٩٤هـ (١٠٠٣م) و « عبد الحاكم بن وهب » سنة ٤٥٠هـ (١٠٥٨م) و « ابن العوام » الحنفى سنة ٤٥٢هـ (١٠٦٠م) و « محمد بن أبى الفرج » سنة ٥١١ هـ (١١١٧م) و « ابن ميسر » سنة ٥٢٢ هـ (١١٢٨ م) ولاية المظالم علاوة على القضاء (٢) .

كذلك نظر القاضى فى القصص (العرائض) ، فمثلا كان « عبد العزيز بن محمد بن النعمان » سنة ٣٩٤هـ (١٠٠٣م) متوالياً للقصص علاوة على القضاء (٣) .

كذلك نظر القاضى فى الجراح (٤) ، وفى الشرطة (٥) ، فنظر فى الجرائم وفى إقامة الحدود .

كذلك نظر القاضى فى قضايا الجند ، فأطلق عليه « قاضى العسكر » فكان « على ابن الوليد » ينظر أيام الخليفة المعز لدين الله فى خصومات الجند ، ولما سافر هذا الخليفة لحرب القرامطة صحب معه القاضى « على بن النعمان » (٦) .

كذلك عهد للقاضى أحياناً ببعض المسائل الدينية ، فكانت تضاف إليه الإمامة فى الصلاة والخطابة ، وبذلك يؤم الناس للصلاة ويخطب فيهم (٧) فمثلا عهد الخليفة العزيز بالله إلى القاضى « محمد بن النعمان » بالخطابة والإمامة (٨) وقبل موت هذا القاضى

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧٠

(٢) « « ج ٢ ص ٧٠ وابن حجر « رفع الاصر » ورقة ٤٦ و ١٣٢ و ١٦٥ و ٢٥٦

(٣) ابن حجر « رفع الاصر » ورقة ١٦٥

(٤) كان أول قاض نظر فى الجراح وحكم فيها هو « سليم بن عتر التجيبى » سنة ٣٩ هـ (٦٥٩ م) ولاه معاوية القضاء سنة ٤٠ هـ (٦٦٠ م) . الكندى ص ٣

(٥) كان أول من جمع له القضاء والشرطة القاضى « عابس بن سعيد » جمعهما له أمير مصر مسلم بن مخلد الأنصارى من قبل معاوية سنة ٦١ هـ (٦٨٠ م) . الكندى ص ٤٢٠

(٦) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٩ وابن حجر ورقة ١٩٥

(٧) الكندى ص ٥٨٥ وابن حجر ورقة ٩١ و ١٩٥

(٨) ابن حجر ورقة ٢٥٥

سنة ٣٨٩هـ (٩٩٩م) ولاه الخليفة الحاكم بأمر الله القضاء وأمره بالخروج إلى المصلى للصلاة بالناس وإقامة الدعوة له[١] .

كذلك عهد إلى القاضي «عبد الحاكم بن وهب بن عبد الرحمن بن المايجي الربعي» (ويكنى بأبي القاسم الاسماعيلي) سنة ٤٥٠هـ (١٠٥٨م) بالصلاة والخطابة [٢] ، وإلى القاضي «أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن علي بن الحرث بن أبي العوام» الحنبلي ، ولابن عمه القاضي «أبي عبد الله أحمد بن محمد بن أبي بكر زكريا يحيى بن أبي العوام» القاضي الحنفي سنة ٤٥٢هـ (١٠٦٠م) بالنظر في الصلاة والخطابة [٣] .

كذلك أناب الخليفـــة «الفائز بنصر الله» في الخطابة في الأعياد عنه القاضي «عبد الله بن هبة الله بن معالي بن كامل بن عبد الـكريم المفضل بن ضياء الدين» سنة ٥٤٩هـ[٤] (١١٥٤م) .

كذلك عهد القاضي بالحسبة [٥] ، فكانت العادة قبل رمضان بثلاثة أيام أن يطوف القاضي على المساجد والمشاهد بمصر والقاهرة ليتفقد حصرها وقناديلها ، ليعلم ما تحتاج إليه من إصلاح ، فكان القاضي يبدأ بجامع المقس ثم بجـامع القاهرة (الجامع الأزهر) ، ثم بالمشاهد ، ثم القرافة ، ثم جامع عمرو (جامع مصر) ، وقد بقي الأمر على ذلك حتى زالت الدولة الفاطمية .

وكان يساهم كبار رجال الدولة وأغنياؤها في عمارة المساجد ابتغاء الثواب وبذلك يجمع القاضي الشيء الـكثير من الأموال [٦] فكان «ابن العوام» القاضي الحنبلي ينظر مثلا في الجوامع والمساجد [٧] .

---

(١) ابن ميسر «تاريخ مصر» ج ٢ ص ٥٣

(٢) ابن حجر «رفع الاصر» ورقة ١٢٧ وما بعدها

(٣) » » » » » ٤٣ و ٤٦

(٤) » » » » » ١٣٦

(٥) الماوردي «الأحكام السلطانية» (القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ) ص ٦١ — ٧٢

(٦) المقريزي «الخطط» ج ٤ ص ٨٤ وابن حجر «رفع الاصر» ورقة ٢٥٦ وعلى مبارك باشا «الخطط التوفيقية» ص ١١ والأستاذ عنان «الأزهر» ص ٧٠ و ٧١

(٧) ابن حجر «رفع الاصر» ورقة ٤٣

وكان القاضي يتلمس الهلال جرياً على العادة المتبعة(١) فوق سطح الجامع العتيق كما فعل القاضي أبو الطاهر .

كذلك عهد للقاضي أحياناً بأن ينظر في المفاسد التي تحصل في عهده ، فقد عقد قاضي القضاة « مالك بن سعيد الفارقي » التوبة للمنجمين والمطربين والمغنين فأعفوا من المطاردة سنة ٤٠٤هـ (١٠١٣م) أيام الحاكم بأمر الله ، كذلك أفتى القاضي الخليفة أحياناً بالعدول عن محاباة بعض أهل الذمة المفسدين في الوظائف (٢) .

وكثيراً ما كانوا يجمعون للقاضي الدعوة ، فيكون «قاضي القضاة وداعي الدعاة» فكان الإشراف على مجالس الحكمة من شئون قاضي القضاة ، ولكن لما اتسعت الدعوة بقيام «دار الحكمة» عهد بها إلى زعيم ديني خاص كان يلي قاضي القضاة في الرتبة ويتزيا بزيه في اللباس ويتمتع برسومه وامتيازاته ويسمى « داعي الدعاة » ، وكان على بن النعمان « أول قاض للقضاة في زمن العبيديين أضيفت إليه الدعوة فلقب بقاضي القضاة وداعي الدعاة » ، وبذلك جلس في المسجد الجامع لقراءة علوم آل البيت(٣)

كذلك جلس « محمد بن النعمان » لقراءة علوم الشيعة(٤) ، وأضيفت الدعوة إلى كل من القضاة «الحسن بن كدينه» سنة ٤٦٤ هـ (١٠٧١م) (٥) و « عبد الله بن هبة الله ابن معالى بن كامل بن عبد الكريم المفضل بن ضياء الدين » سنة ٥٤٩ هـ(١١٥٤م)(٦) و « نجم بن جعفر سراج الدين أبي الثريا » سنة ٥٢٦ هـ (١١٣١ م) وغيرهم(٧) .

وأحياناً كانوا يضيفون للقاضي نقابة الطالبيين(٨) فـ « الحسن بن محمد بن طاهر »

---

(١) كان عبد الله بن لهيعة الحضرمي قاضي مصر من قبل أبي جعفر المنصور سنة ١٥٤ هـ (٧٧٠ م) أول قاض حضر في طلب رؤية هلال شهر رمضان ، ثم كان القضاء على ذلك بالجيزة حتى كان ابن أبي الليث فطلبه في أصل « القطم » . الكندي ص ٣٧٠

(٢) العيني « عقد الجمان » القسم الرابع ج ١٩ ورقة ٦٨٣ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٣ والأستاذ عنان « الحاكم بأمر الله » ص ٦٧

(٣) الكندي ص ٥٨٥ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٦ وابن حجر ورقة ٩١

(٤) المقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٢١ و ٨٨

(٦) ابن حجر ورقة ١٣٦ وابن طاهر « أخبار الدول المقطعة » ورقة ٨١ و٨٢

(٧) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧٦ وابن حجر ورقة ٢٦٤

(٨) نقابة الطالبين نسبة إلى الامام على ، إذ قد اعترف الاسلام بشرف الدم للأب ، وأهل بيت=

مثلا كان قاضيا و نقيبا للطالبيين (١) .

كذلك كان يسند للقاضى أحيانا « بيت المال » ، وهو ذلك الكائن المعنوى الذى تجمع فيه الأموال بمقتضى مارسمته أحكام الشريعة الغراء لتصرف فى المصالح العامة .

كذلك عهد للقاضى أحيانا بأموال اليتامى ومراقبتها (٢) ، وتولى الأحباس (٣)

= رسول الله صلى الله عليه وسلم الأشراف بالدم حتى اليوم ، يأخذون راتباً من الحكومة دراهم معدودات شهريا ، وتحرم عليهم الصدقة ، وكان لهم قضاء مستقل بهم يتولاه نقيبهم الذى يعينه الخليفة ، ولهم نقيب فى جميع المدن الكبرى ،

وتحدثنا المصادر التاريخية عن خضوع فرعى بنى هاشم (العباسيين والطالبيين) حتى أوائل القرن الرابع الهجرى لنقيب واحد ، ثم صار لكل فريق نقيب خاص به . وبجانب هذا الراتب البسيط الذى يعتبر شرفا أكثر منه راتبا ، فضل الشريف أيضاً بعض المناصب كامامة بعض المساجد ، ليصيب منها بعض المال ، فكانت بمصر فى عهد الطولونيين للأشراف جرايات ، وكان إمام جامع عمرو غالياً منهم .

ومما يدل على علو منزلة الشريف ما يحكى عن كافور من أن امرأة اعترضته فى طريقه وصاحت به « ارحمنى يرحمك الله » فدفعها أحد رجاله دفعاً عنيفا فسقطت فاغتاظ كافور وأمر بقطع يده فقامت تشفع له ، فتعجب من مكرمتها وقال : اسألوها عن أصلها فما تكون إلا من بيت عظيم فسئلت فاذا بها علوية ، فعظم الأمر على كافور وقال لقد أغفلنا الشيطان عن نساء الأشراف وأحسن إليها ، وتفقد سائر نساء الأشراف وأدر عليهن الرواتب والجرايات . وما يحكى عن كافور أيضا من أنه كان يوما فى موكب فسقط منه سوطه ، فناوله اياه أحد الأشراف (أبو جعفر مسلم العلوى) ، فقبل يده شكرا وقال « نعيت إلى والله نفسى فما بعد أن ناولنى ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم سوطى غاية يتشرف لها » . ويلاحظ أن الأشراف اتخذوا منذ القرن الثامن الهجرى اللون الأخضر شعاراً لهم .

وكان لايتولى نقابة الطالبيين إلا أحد أكابر الشيوخ وأجلهم ، فيهتم بأمورهم ، ويمنع من يدخل فيهم من الأدعياء ، ويهتم بصحة الأنساب وثبوتها ، ويمشى فى جنائزهم ، ويسعى فى حوائجهم ، ويعود مرضاهم ، ويمنع المعتدى منهم عليهم ، ويحل الوئام ، ويوثق عرى المحبة والمودة بين أفرادهم . ولا يبت فى أمر من أمورهم إلا بعد استشارة مشايخهم ، وكان يكون هيئة خاصة من نفسه ومنهم للنظر فى شئون العلويين ، وهى باقية إلى اليوم وتعرف بـ « نقابة الأشراف » ، ويرأسها اليوم فضيلة الأستاذ الشيخ البيلاوى نقيب الأشراف بمصر . ابن سعيد « المغرب فى حلى المغرب » ص ٤٧ — ٤٩ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٥ و٤٨٦ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٢٤٩ — ٢٦٠

هذا وكان أبو القاسم أحمد بن محمد بن اسماعيل طباطبا يتولى نقابة الطالبيين بمصر فى سنة ٣٥١ (أى قبل استيلاء جوهر على مصر) .

وفى أيام الدولة الفاطمية كان يقف نقيب الأشراف الطالبيين بخدمة الخليفة كغيره فى صلاة العيد . المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٢٩

(١) ابن حجر ورقة ٩٤

(٢) أول من راقب أموال اليتامى ونظر فى أموالهم عبد الرحمن بن معاوية بن حديج قاضى مصر من قبل والى مصر عبد العزيز بن مروان سنة ٨٦ هـ . الكندى ص ٣٢٥

(٣) أول من أدار الأحباس بمصر « توبة بن نمر الحضرمى » سنة ١١٨ هـ (٧٣٦ م) وهو قاضى =

(الأوقاف) ، وكان لها ديوان خاص [١] ، وعهد إلى قاضي القضاة بتولى أحباس الجوامع والمساجد ، فكان إليه أمرها ، ولها ديوان مفرد وفى سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣ م) جمعت أحباسها فبلغت مثلا فى زمن الخليفة المعز لدين الله فى السنة ألف ألف درهم وخمسمائة ألف درهم (١,٥٠٠,٠٠٠ درهم) وكان مرتب كل مشهد خمسين درهما فى الشهر لرسم الماء لزوارها [٢] .

أما اختصاص القاضى الإقليمى فكان واسعاً ، إذ كان للقاضى قضاء الديار المصرية وأعمالها ، فيتولى على قضاء القاهرة ومصر والاسكندرية والشام والحرمين والمغرب وأعمال ذلك ، فـ « على بن النعمان » مثلا قرىء عهده بولاية ذلك كله [٣] .

ولما ولى القاضى « محمد بن النعمان » القضاء سنة ٣٧٤ هـ (٩٨٤م) امتد اختصاصه الاقليمى على الديار المصرية والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام [٤] .

ولما ولى القاضى «عبد العزيز بن محمد بن النعمان» القضاء سنة ٣٩٤ هـ (١٠٠٣ م) عهد إليه بالقضاء على القاهرة المعزية ومصر والاسكندرية والحرمين وأجناد الشام والرحبة وبرقة والمغرب وأعمالها [٥] .

٢ — **قاضى المظالم** : « القضاء » وإن سبق « النظر فى المظالم » فى الظهور وكان هيكله مفتوحا على مصراعيه ليقصده كل ذى ظلامة ليخرج منه قرير العين ، إلا أن وظيفة النظر فى المظالم كانت وليدة عاطفة نبيلة أيضا فى الهيئة الاجتماعية ، تبغى تحقيق المساواة بين الخصوم وتمكين الضعيف من الوقوف فى نفس المستوى الذى يسهل على القوى الوصول إليه أمام منصة القضاء . كلاهما كان يرى أن القوى من الخصوم أمامهما ضعيف حتى يأخذ الحق منه والضعيف فيهم قوى حتى يأخذ الحق له ، كلاهما يقف أمامه الشاكى والمشكو منه فى مستوى واحد ، فيرد إلى المظلوم

= بمصر فى خلافة هشام بن عبدالملك ، ويعتبر عام ١١٨ هـ تاريخ إنشاء ديوان الأوقاف بمصر . وإنما كانت أحباس فى أيدى أهلها وأيدى أوصيائهم . الكندى ص ٣٤٦ وابن حجر ورقة ٧٠

(١) المقريزى « الخطط » جـ ٤ ص ٨٣

(٢) على مبارك باشا « الخطط التوفيقية » ص ١١

(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٤٨٦ وابن حجر ورقة ٩١

(٤) ابن حجر ورقة ٢٥٤ و ٢٥٥

(٥) « ورقة ١٦٥ و ١٦٦

منهما ظلامته ، فاذا عجز القاضى العادل عن تنفيذ حكمه ، وإيقاف تعدى ذوى الجاه والحسب ، فهنا يظهر الاختلاف وتظهر الحكمة من إيجاد شخص قوى الشكيمة واسع النفوذ ليحكم وينفذ حكمه فيما عجز عنه القاضى فى قضايا الرجال من علية القوم ، ويمنع تعديهم على الرعية ، بزجر المعتدى ، والضرب بيد من حديد على الظالم الباغى فاذا كان القضاء يمتاز بنبيل المولد ، فقد امتاز النظر فى المظالم بشرف المطمح ، لا يتولاه إلا ذوو الأقدار الجليلة والأخطار الحفيلة (١) .

ولاية المظالم إذاً وظيفة قضائية نشأت لفساد الناس ، فكان كل حكم يعجز عنه القاضى أو المحتسب (٢) ينظر فيه من هو أقوى منهما يداً ، ليوقف كل من تحدثه نفسه من العمال الكبار والأمراء العظام بالطغيان على أفراد الرعية ، فهى سلطة قضائية جديدة ، روعى فى إنشائها أن تكون أوسع من السلطة العادية لكل من القاضى والمحتسب (٣) ، وهى فى الوقت نفسه وظيفة دينية . ويقول المقريزى (٤) إن أول من نظر فى المظالم من الخلفاء أمير المؤمنين على بن أبى طالب .

وولاية المظالم داخلة حسب أصولها فى القضاء وهى من الوظائف التى تمتزج فيها سطوة السلطان بنصفة القضاء ويطلق على متوليها « صاحب المظالم » .

عاشت الوظيفتان جنباً لجنب ، ولم يبين لكل منهما اختصاصه ، ولم تحدد الأمور التى تدخل أو لا تدخل فى كل منهما تحديداً دقيقاً ، فكانت الأمور المتعلقة بالحدود ، ينظر ها أيضا صاحب المظالم (٥) كما ينظر الخصومات .

وكانت ولاية المظالم تعقد برياسة الخليفة نفسه أو الوالى أو الأمير أو الوزير أو القاضى أو أحد كبار الموظفين ، بتفويض من الخليفة .

احتاجت هذه الوظيفة إلى علو يد وعظيم رهبة ، لتوقف المعتدى عند حده وتزجر الظالم من الخصمين ، فكان من يتولاها يمضى ما عجز القضاة أو غيرهم عن

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٧
(٢) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة ١٢٩٨هـ) ص ٦١ — ٧٢
(٣) لعلها تشبه اليوم محكمة النقض المصرية فى عصرنا
(٤) « الخطط » ج ٢ ص ٢٠٧
(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٥ ص ٤٥٢ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٨١

إمضائه ، وكانت له سلطة أوسع من سلطة القاضى . ويحدثنا الماوردى(١) عن وظيفة النظر فى المظالم هذه فيقول : إنها وظيفة تقارب مهمة القضاء ، وهى عبارة عن « قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة ، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة ، فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهيبة ، ظاهر العفة ، قليل الطمع ، كثير الورع لأنه يحتاج فى نظرة إلى سطوة الحماة وثبت القضاة ، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين ، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر فى الجهتين » .

وكانت تنظر ظلامة المتظلم إثر حضوره وينصف ، ثم تبعاً لسنة التطور أفرد لهذا النظام القضائى بعد ذلك يوم خاص للنظر فى أحوال المتظلمين وتصفح قصصهم فى المسجد الجامع ، إذ عهد بها إلى من ينوب عن الخليفة من الموظفين ، حتى يتفرغ لأعماله الأخرى بقية الأسبوع ، أما إذا عهد بها لعامل يفرد بهـا فكان له النظر فى جميع الأيام .

أما إجراء رفع الدعوى أمام هذه الهيئة القضائية ، فكان بتقديم الظلامات مكتوبة (٢) ، وكان على صاحب ديوان المظالم أن يعمل بجميع القصص جامعا يعرض على الخليفة فى كل أسبوع (٣) ، وكانت الأحكام تصدر مكتوبة وكان يخصص فى دار الخلافة يوم أو أكثر فى الأسبوع لسماع المظالم (٤) ولم تنشأ ولاية المظالم بمصر إلا فى عهد أبى العباس احمد بن طولون ، وفى أيام الاخشيديين كان ينظر فى المظالم بمصر قاضى الإخشيد المعين سنة ٣٢٤هـ (٩٣٦ م) (٥) ، ثم أفرد للنظر فى المظالم أيامهم سنة ٣٣١هـ قاض خاص مستقل بنظرها (٦) .

وكان الوزير هو الذى يعين أصحاب المظالم فى البلاد ويجلس للمظالم بمصر كما كان

---

(١) الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦٤ وابن خلدون (المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٠ هـ) ص ٢٠٦ وما بعدها والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٧٧ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٠٧

(٢) الجهشيارى « كتاب الوزراء » ص ٥٢ و ١٠٧

(٣) متز « الحضارة الإسلامية » ص ٣٨٣ نقـلا عن « كتاب الخراج » لقدامة مخطوط باريز رقم ٥٩٠٧ ص ٢٣ ب

(٤) الماوردى « الأحكام السلطانية » (طبعة أنجر Enger) ص ١٤٣ وابن سعيد « المغرب » ص ٣٩ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٠٧

(٥) السبكى « طبقات » ج ٢ ص ١١٣ و ١١٤

(٦) الكندى ص ٥٧٢

« صاحب مصر » أبو المسك كافور الاخشيدي الأسود يجلس أيضاً للنظر في المظا[لم] بنفسه في كل يوم سبت ، وكان يحضر مجلسه الوزير « أبو الفضل » والقضاة والفقها[ء] والشهود ووجوه البلد (١) ، ولما أكثر كافور من الجلوس للمظالم أصبح القاض[ي] كالمحجور عليه متعطلا (٢) عن العمل واستغنى الجمهور عنه ، ولجأوا في كل شيء إل[ى] الناظر في المظالم (٣) واستمر كافور الإخشيدي ينظر في المظالم مدة حياته بمصر إل[ى] أن مات ، فلما قدم القائد أبو الحسين جوهر الصقلي بجيوش المعز لدين الله ، جلس جوهر في المظالم ووقع على رقاع المتظلمين في أيام السبت (٤) ، وحضر مجلسه أيضاً الوزير والقاضي وكبار الفقهاء ، وأصدر أحكامه بنفسه (٥) ، وأقام جوهر مستقلا بتدبير الأمور بمملكة مصر قبل وصول المعز لدين الله إليها ، أربع سنين وعشري[ن] يوما ، فكان تارة ينظر في المظالم بنفسه وهو الغالب ، وتارة أخرى يردها إل[ى] « أبي عيسى مرشد » (٦) .

ولما قدم المعز لدين الله مصر ، أبقى النظر في المظالم ، فكان أحيانا يتولا[ه] بنفسه ، وأحيانا يعهد بها إلى غيره من عظماء الدولة . فيحدثنا ابن ميسر (٧) ، بأ[ن] أبا الفرج يعقوب بن يوسف بن كلس وعسلوج بن حسن جلسا مثلا في جامع ا[بن] طولون ونظرا في المظالم .

وأن « أبا سعيد عبد الله بن ثوبان » الذي صحب المعز لدين الله إلى مصر تقلد [في] شوال سنة ٣٦٢ هـ (٩٧٢ م) النظر في المظالم الخاصة بالمغاربة ، ثم وسع اختصاص

---

(١) الكندي ص ٥٧٧ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ١٠٧

(٢) « ص ٥٨٣ و ٥٨٤

(٣) « ص ٥١٢

(٤) في جمادى الآخرة سنة ٣٦٠ هـ نقل جوهر مجلس المظالم إلى يوم الأحد بدل يوم السبت . المقريز[ي] « اتعاظ الحنفا » ص ٧٦ و ٨٠

(٥) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٠٧ والع[يني] « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٣٦

(٦) ابن خلكان ج ١ ص ٢١٣ والمقريزي « اتعاظ الحنفا » ص ٧٦ و ٨٠ والعيني « عقد الجمان » القسم الثالث من ج ١٩ ورقة ٤٣٧

(٧) « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥ وابن حجر ورقة ١٣٢

فشمل المصريين أنفسهم واستمر كذلك حتى آخر سنة ٣٦٣ هـ (٩٧٣م). كذلك رد المعز لدين الله وابنه العزيز بالله النظر فى الظلامات إلى الحسين بن عمار [١]، وكانت الدولة إذا خلت من وزير صاحب سيف، جلس صاحب الباب فى باب الذهب بالقصر [٢] وبين يديه النقباء والحجاب على حسب أقدارهم ومكانتهم، فينادى المنادى بين يديه يا أرباب الظلامات فيحضرون، فمن كانت ظلامته مشافهة، أرسلت إلى الولاة والقضاة رسالة بكشفها ومن تظلم عن ليس من أهل البلدين، أحضر قصة بمسألته فيتسلمها الحاجب منه فاذا جمعها أحضرها إلى الموقع « بالقلم الدقيق » فيوقع عليها، ثم تحمل إلى الموقع « بالقلم الجليل » فيبسط ما أشار إليه الموقع الأول، ثم تحمل فى خريطة إلى الخليفة فيوقع عليها، ثم تخرج فى الخريطة إلى الحاجب فيقف على باب القصر ويسلم كل توقيع لصاحبه.

ولما قدم بدر الجمالى القاهرة وولى الوزارة، صار أمر الدولة كله راجعاً إليه واقتدى به من تلاه من الوزراء.

وكان الوزير صاحب السيف يجلس للمظالم بنفسه يومين فى الأسبوع ويجلس أمامه قاضى القضاة وبجانبه شاهدان معتبران، ويجلس بجانب الوزير كاتب يسمى « الموقع بالقلم الدقيق » يوقع بما يأمر به فى المظالم، ويليه صاحب ديوان المال وبين يديه صاحب الباب واسفهسلار العساكر وغيرهم من الموظفين، وبين أيديهما النواب والحجاب على طبقاتهم.

وإذا كان الوزير « صاحب سيف » كان الخليفة يوقع على قصص المظالم عند ما ترفع إليه بخطه وبيده على القصة، « يعتمد ذلك إن شاء الله »، ويوقع من الجانب الأيمن منها ويخط بخطه « وزيرنا السيد الأجل — ويذكر نعته المعروف به — أمتعنا الله تعالى ببقائه، يتقدم بنجاز ذلك إن شاء الله تعالى » (وهذه الصيغة بمثابة الصيغة التنفيذية عندنا اليوم) ولما تحمل إلى الوزير يكتب هذا الأخير تحت خط الخليفة « يمتثل

---

(١) ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٥ والسيوطى حسن المحاضرة ج ٢ ص ١١٦

(٢) أحد أبواب القصر التسعة وهى : باب الذهب والبحر والزهومة والتربة والديلم وقصر الشوك والعيد والزمرد والريح. القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٥٠

أمر مولانا أمير المؤمنـــين صلوات الله عليه ، ويثبت فى الدواوين » (١).

وكان قاضى المظالم يولى غالباً بمرسـوم من الخليفة ، ويقرأ سجله فى المسجد الجامع حيث كان يعقد جلساته عادة فيأتى الخصوم والشهود أمامه ، وبعد أن ينظر فى الخصومة ويسمع شهادة الشهود يصدر حكمه الذى تنفذه السلطة التنفيذية بعد ذلك (٢) .

ومن مآثر الفاطميين أنهم خصصوا موضعا فى دار الخلافة يعرف بالسقيفة يقف عنده المتظلمون ، وكانت عادة الخليفة أن يجلس هنـاك كل ليلة لمن يأتيه من المتظلمين ، وكان إذا ظلم أحد وقف تحت السقيفة وقال بصوت عال : « لا إله إلا الله محمد رسول الله ، على ولى الله » وهى عبارة الشيعة ، فيسمعه الخليفة فيأمر بإحضاره إليه أو يفوض أمره إلى الوزير أو القاضى أو أحد عظماء الدولة (٣) ، فمثلا لما ذهب «ضامن المعدية » إلى السقيفة وقال بصوت عال العبارة السالفة الذكر وسمعه الخليفة الحافظ ، أمر بإحضاره ، ولما ثبت للخليفة إجرام النصرانى وأنه كان السبب فى بيع معدية الشاكى بعد إهانته وضربه بالمقارع لدفع خراج « أرض اللجام » زوراً وهى ليست له ـ لأن ضامن المعدية لم يشأ أن يعديه حسبة لوجه الله ـ عاقب «الحافظ» «النصرانى» (٤) .

ويقول ابن خلدون (٥) فى الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة « ويكون نظره (أى ناظر المظالم) فى البينات والتقرير واعتماد الأمارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستحلاف الشهود ، أوسع من نظر القاضى ، ويحدثنا الماوردى(٦)، عن ذلك فيقول: ولناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ماليس للقضاة فى كف الخصوم عن التجاحد ومنع الظلم»، «وإن الناظر فى المظالم

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص٤٩١و٤٩٢ و ص٥٢٩و٥٣٠ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٠٧ و ٢٠٨

(٢) الدكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن « النظم الاسلامية » ص ٣٥٢

(٣) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٤٠٥ وعلى مبارك باشا « الخطط التوفيقية » ج ٢ ص ١٧

(٤) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤٩

(٥) « المقدمة » (طبعة بيروت ١٨٧٩ م) ص ١٩٣

(٦) « الأحكام السلطانية » ص ٧٠ و ٧١

أوسع مقالا وأفسح مجالا » ، « وإنه يحق له لإظهار الحق ومعرفة المبطل من المحق استعمال الإرهاب والتوسع بالأخذ بالأمارات وشواهد الأحوال مما ليس فى مقدور الحكام » ، « وأن يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ويأخذ عدوانه بالتقويم والتهذيب » ، «وإذا سأله أحد الخصوم فصل الحكم ، فلا يسوغ أن يؤخره الحاكم ويسوغ أن يؤخره والى المظالم عند اشتباه أمرهم ورغبته فى التأنى » ، « وإن له رد الخصوم إذا أعضلوا وساطة الأمناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحاً عن تراض ، وليس للقاضى ذلك إلا عن رضى الخصمين بالرد » .

والقاضى عند نظر الدعوى يكلف المدعى بإثبات حقه أولا ثم يسمع الشهود أما قاضى المظالم فيصح له أن يبدأ أولا باستدعاء الشهود ليسألهم عن معلوماتهم فى المنازعة المعروضة عليه .

من هنا نقف على مبلغ أهمية هذه الوظيفة وما كان لصاحبها من القوة ونفاذ الكلمة وكيف كان لا يتقيد بتدقيقات الفقهاء ، وكيف كانت حريته عندما ينظر فى المظالم أوسع بمراحل من حرية القاضى .

وكان قاضى المظالم ينظر فى القضايا التى يرفعها الأفراد والجماعات على الولاة الذين ظلموهم ، أو لم يسلكوا طريق العدل معهم وعلى عمال الخراج إذا توسعوا فى جباية الضرائب منهم ، فاذا رفعوه إلى بيت المال أمر برده ، وإن أخذوه لأنفسهم ، استرجع منهم لأربابه ، وعلى كتاب الدواوين إذا أثبتوا فى دفاترهم عمداً أو خطأ ما يخالف الحقيقة من أموال المسلمين ، والنظر فى تظلم المرتزقة إذا أنقصت أرزاقهم، أو تأخر ميعاد دفعها لهم ، فيرجع إلى ديوانه فى فرض العطاء العادل فيجريه عليهم ، وينظر فيما نقصوه أو منعوه من قبل ، فإن أخذه ولاة أمورهم استرجعه منهم ، وإن لم يأخذوه ، قضاه من بيت المال ورد المغصوب التى اغتصبها الولاة أو ذوو الأيدى القوية وتصرفوا فيها تصرف الملاك بالقهر والغلبة ، ومشارفة الوقوف ، فيبدأ بتصفحها ليجريها على سبيلها ويمضيها على شروط واقفها ، وتنفيذ ما وقف القضاة عن تنفيذه من أحكامها فينفذ الحكم على المعتدى ولو عظم خطره وعلت قدرته ، فينزع ما فى يده ويلزمه خروجه من ذمته ، كذلك ينظر فيما عجز عنه متولى

الحسبة فى المصالح العامة ، كالمجاهرة بمنكر ضعف عن دفعه ، والتعدى فى طريق عجز عن منعه ، والتحيف فى حق لم يقدر على رده ، فيأخذهم بحق الله فى جميعه ويأمرهم بحملهم على موجبه ومراعاة إقامة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد من تقصير فيها وإخلال بشروطها ، فان حقوق الله أولى أن تستوفى وفروضه أحق أن تؤدى ، كما ينظر فيما شجر بين المتشاجرين ، فيحكم بين المتنازعين فيحق الحق ويقيم العدل[1] . وكانت محكمة المظالم تنعقد فى المسجد وتتألف من خمس جماعات ، لا يستغنى عنهم ولا ينتظم نظرة إلا بهم :

الأولى : الحماة والأعوان للتغلب على كل من تحدثه نفسه بالالتجاء إلى القوة أو العنف أو الفرار أثناء القضاء .

الثانية : الحكام ليردوا الحقوق إلى أصحابها بعد الاحاطة بما يجرى بين الخصوم وما يصدر من الأحكام ، وقد استفادوا من حضورها لوقوفهم على كثير من المبادىء .

الثالثة : الفقهاء ليرجع إليهم عند ما تشكل على صاحب المظالم مسألة من المسائل الشرعية .

الرابعة : الكتاب لتدوين ما يحصل أثناء الجلسة من أقوال الخصوم وما لهم وما عليهم من الحقوق .

الخامسة : الشهود الذين يشهدون بأن ما أصدره القاضى من الأحكام لا ينافى الحق والعدل ، وأنه ينطبق على الشريعة الإسلامية ، ومهمتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم ، وكانوا يختارون ممن بزوا غيرهم فى الفقه واشتهروا بالسمعة الطيبة ، وبذلك نستطيع أن نقول بأن نظام المحلفين قد عرف بمصر ، لأنهم كانوا من هيئة المحكمة ويعمل القاضى برأيهم .

وبعد استشارة كبار رجال الدولة الجالسين معه ، يصدر قاضى المظالم حكمه فى النزاع المعروض عليه [2] وأحيانا عهد للقاضى العادى باختصاص قاضى المظالم ،

---

(١) الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦٧ — ٧٠

(٢) الكندى « كتاب الولاة والقضاة » ص٤٢٣ و٤٢٤ والماوردى « الأحكام السلطانية » ص٦٧

يكون هو القاضى وهو أيضاً الناظر فى المظالم[١] انصافا للمظلومين واغاثة للمستضعفين، فكان مثلا « أحمد بن أبى طالب التونسى » القاضى بمصر هو الناظر فى المظالم بها وبأعمالها أيام الخليفة العزيز بالله[٢] .

ولقد اهتم بعد انقضاء الدولة الفاطمية سلاطين الدولة الأيوبية وخلفاؤهم من المماليك بهذه الهيئة القضائية العالية، فأنشأوا لها داراً أطلق عليها « دار العدل » لتنظر فى ظلامات الناس وشكاويهم التى يعجز القاضى العادى عن تنفيذ حكمه فيها .

٣ — **المحتسب** : القضاء وإن سبق الحسبة فى الظهور ، وكان منذ ولادته عظيم الشأن موفور الكرامة متمتعاً بجلال الملك ومظهره ، لأنه بيد صاحب التاج والصولجان إلا أن الحسبة كانت وليدة عاطفة نبيلة فى الهيئة الإجتماعية أيضاً ، لقد عاشا منذ ظهورهما سوياً ، وتوثقت الصلات المتينة والعلاقات الشريفة بينهما ، وتكونت منهما دعامة قوية لهيكل العدالة ، تضىء الطريق وتنشر الضياء للفرد لاتباع المثل العليا . نعم يحتاج القضاء بطبيعته إلى الأناة والتدقيق فى الحكم ، كما تحتاج الحسبة إلى السرعة ولكن كل هذا لا يقلل من قيمتهما إذا اجتمعا معاً فى يد واحدة ، كما كان يحدث أحياناً[٣]

ووظيفة الحسبة من الوظائف الدينية الهامة ، لأن قوامها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وغرضها الإصلاح بين الناس ، الذى هو فرض على القائم بأمور المسلمين[٤] ، وهى مشتقة من قولك حسبك بمعنى اكفف فالمحتسب يكفى الناس مؤونة من يبخسهم حقوقهم ويبعد عنهم الظلم ، هى تستند إلى الكتاب والسنة ، فقد قال الله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون »[٥] .

وقال عز وجل أيضاً . « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان »[٦] .

---

(١) ابن حجر « رفع الاصر عن قضاة مصر » ورقة ٤٢
(٢) « « « « ورقة ٤٢
(٣) الماوردى « الأحكام السلطانية » ص ٦١ وما بعدها
(٤) الغزالى « كتاب احياء علوم الدين » ج ٢ ص ٢٤٢ وما بعدها
(٥) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران رقم ٣
(٦) الآية ٢ من سورة المائدة رقم ٥

وقال عليه الصلاة والسلام . «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان»[١] ، وقال أيضا . «لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليعمنكم الله بعذاب من عنده»[٢] .

ولما كانت الحسبة كما رأينا أمراً بمعروف ، ونهيا عن منكر ، وإصلاحا بين الناس ، وجب أن يكون المحتسب فقيهاً عارفا بأحكام الشريعة الغراء التى سيأمر وينهى بتعاليمها ، عفيفا عن أموال الناس ، متصفا بالأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة ، لا يكون قوله مخالفاً لفعله ، لأن فى اتصافه بكل هذا وبغيره من الصفات الحميدة ، صونا لعرضه وأقوم لهيبته وبعـداً له عن الشبهات ، لذا كان المحتسب أيام الدولة الفاطمية من «وجوه المسلمين وأعيان المعدلين» فكان يراعى فى اختياره التقوى والصلاح والورع وحسن الإيمان بالله ، حتى يملأ وظيفته الدينية الجليلة الشأن الرفيعة المنزلة ، وأن يكون «مسلما حرا بالغا عاقلا عدلا قادرا» ، «وشيمته الرفق ولين القول وطلاقة الوجه وسهولة الأخلاق» ، وأن يكون مواظبا على سنن الرسول صلى الله عليه وسلم من «قص الشارب . . . وتقليم الأظافر ، ونظافة الثياب وتقصيرها والتعطر بالمسك»[٣] .

وكان يقرأ سجله بمصر (الفسطاط) وبالقاهرة ، ويخلع عليه فى المسجد الجامع على المنبر ، وكان المحتسب إلى أول عهد الفاطميين سنياً فأقاله جوهر قائد المعز لدين الله على إثر الفتح ، وعين مكانه رجلا من المغاربة فى ربيع الثانى سنة ٣٥٩هـ (٩٦٩م) هو سليمان بن عشرة[٤] .

وكانت يد المحتسب مطلقة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا يحال بينه وبين مصلحة أداها يؤازره «السلطان» إذا احتاج إلى المؤازرة ويساعده «وإلى المظالم» إذا احتاج للمساعدة ، وتقوم «الشرطة» بتنفيذ أحكامه إذا لجأ إليها ، ولم يكن عمله حسبة لوجه الله ، بل كان يتقاضى ثلاثين ديناراً شهريا[٥] .

---

(١) أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وغيرهم «تيسير الوصول» (المطبعة السلفية طبعة أولى) ج١ ص٣٣
(٢) أخرجه أبو داود والترمذى وورد فى «تيسير الوصول» و «الجامع الصغير» بلفظ متقارب
(٣) ابن الاخوة «معالم القربة فى أحكام الحسبة» الباب الأول
(٤) المقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٧٨
(٥) ابن خلدون «المقدمة» (طبعة بيروت ١٩٠٠م) ص ٢٢٥ و ٢٢٦ والمقريزى «الخطط» ج٢ ص ٢٤٢

وكان ديوان المحتسب متصلا بديوان القاضي، ويجلس بجامعي عمرو والأزهر[٤]
ولما كانت الحسبة من قواعد الأمور الدينية، فقد تولاها في العصر الفاطمي بعض الأئمة كالحاكم بأمر الله مثلا بأنفسهم، لعموم صلاحها وجزيل ثوابها.

ولقد تولى الحسبة الوزير بنفسه كما تولاها يعقوب ابن كلس سنة ٣٦٣ مثلا[٣]، وأسندت أعمال الحسبة أحياناً إلى «متولى الشرطة» بمصر والقاهرة[٤] وإلى القضاة معظم أيام الفاطميين بمصر، وكان المحتسب يتخذ لكل أهل صنعة عريفاً ممن اشتهر بالتقوى والصلاح، خبيراً بصنائعهم بصيراً بغشهم وتدليسهم، مشهوراً بالثقة والأمانة ليخبره عن سلعهم وبضائعهم ومبلغ جودتها ورداءتها وأسعار أثمانها ليقف على كل صغيرة وكبيرة فيها[٤] ولا غرو فالنبي عليه الصلاة والسلام يقول ما معناه «استعينوا على كل صنعة بصالح أهلها»، ومع ذلك فقد اندس بين العرفاء بعض أصحاب الذمم الخربة والرءوس الخالية من الحكمة والتدبير، فيحدثنا المقريزى[٥] بأن عريفاً حنق على خباز من أرباب صنعته، ووكل به عونين من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ظلماً، فلما مر قاضي القضاة استغاث الخباز به فأحضر المحتسب وأنكر عليه ما فعل بهذا الخباز، فذكر أن العادة جرت باستخدام عرفاء في الأسواق على أرباب البضائع، وأنه يقبل قولهم فيما يذكرونه، فأحضر قاضي القضاة عريف الخبازين المتسبب لهذا الضرر وصرفه عن العرافة بعد أن عوض المجنى عليه نقوداً.

أى أن المتظلم من المحتسب كان يلجأ إلى قاضي القضاة، الذى كان له أن يحضر المحتسب ليحاسبه على فعله مع الرعية.

كما نستنتج كذلك من هذا النص أن العقوبة التى كانت توقع من المحتسب على المخالف كانت إما عيناً، سواء بالنهى أو الوعظ أو الانذار أو الردع والزجر والتعزير والتأديب بالسوط والدرة وغيرها من أنواع العقوبات أو نقداً بتوقيع الغرامات،

---

(١) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٣ ص ٤٨٧ والمقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٨٧
(٢) المقريزى «الخطط» (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ٥
(٣) القلقشندى «صبح الأعشى» ج ٥ ص ٤٥٢
(٤) الشيزرى «نهاية الرتبة فى طلب الحسبة» ص ٥ و٦ وابن الاخوة «معالم القربة فى أحكام الحسبة» الفصل الخامس والستون والمقريزى «اغاثة الأمة» ص ١٨
(٥) «كتاب اغاثة الأمة بكشف الغمة» ص ١٩

وللمحتسب أيضاً مصادرة وإعدام الأشياء الفاسدة والمحرمة وغلق الحانوت ، فله أن يريق اللبن المغشوش ، وأن يحرق الطعام المحتكر بالنار ، وأن يكسر أوانى الخمر ، وأن يرمى الطعام الفاسد على المزابل خارج البلد أو يعدمه [١] .

وكان كصاحب الشرطة ينفذ العقوبة بنفسه ، فإذا عثر مثلا على شارب الخمر جلده بالسوط ثمانين جلدة موزعه على كتفيه وإليتيـــه ، وهكذا يفعل فى حدود الله الأخرى [٢] ، وقد يأمر شاهد الزور بركوب دابة وهو مقلوب مسود الوجه[٣] .

ويقيم المحتسب النواب عنه بالقاهرة ومصر وسائر الأقاليم[٤] ليقوموا نيابة عنه بكل هذه المهام ، فكان كالنائب العـام فى زماننا يدفع بوكلائه فى الجهات المختلفة لينوبوا عنه فيما يعرض لهم من أعمال ، ويختـارهم من أصحاب « العفة والصيانة والنهضة والشهامة » ، لأنهم عيونه الذين بهم يتمكن من معرفة الأخبـار وأحوال السوق ، وكان له أن يؤدبهم إن أخطأوا[٥] .

وكانت أعمال المحتسب على ماذكره الماوردى[٦] متعددة مختلفة ، فكان ينظر فى الدولة الفاطمية فى الأسواق ، فإذا عثر على من نقص المكيال أو بخس الميزان أو غش البضاعة بأى نوع من أنواع الغش ، وعظه وأنذره بالعقوبة والتعزير ، فإن عاد إلى فعلته مرة أخرى عزره بحسب مقدار جرمه [٧] لذلك كان على المحتسب أن يكون عالماً بوزن القناطير والأرطال والمثاقيل والدراهم ، خبيراً بكميتها ومعرفتها

---

(١) محمد بن محمد بن أحمد القرشى المعروف بابن الاخوة « كتاب معالم القربه فى أحكام الحسبه » . انظر الباب ٢١ و ٥٠

(٢) الماوردى « الأحكام السلطانيه » (طبعه القاهرة ١٢٩٨ هـ) ص ٦١ —٧٢— وعلى ذلك فقد اشترك مع صاحب الشرطه فى ذلك . كما كان عمله أحيانا خليطا من اختصاص « القاضى » « وقاضى المظالم » ، ولـكن حكمه لايتوقف على رفع الدعوى اليه لأنه واجب على كل مسلم قادر ، ولأنة لا ينظر إلا فى المسائل البسيطه الواضحه التى يظهر فيها الحق جلياً .

(٣) أحمد بن تيميه « الحسبه فى الاسلام » ص ٤٨

(٤) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ والمقريزى « الخطط » (طبعه بولاق ١٢٧٠هـ) ج ٢ ص ٤٦٣ و ٤٦٤

(٥) ابن الاخوة « كتاب معالم القربه فى أحكام الحسبه » الباب الثالث والخمسون

(٦) الماوردى « الاحكام السلطانيه » (طبعه ١٢٩٨ هـ) ص ٢٢٧ — ٢٣٠

(٧) السيزرى « نهايه الرتبه فى طلب الحسبه » الورقه السادسه

المعرفة الجيدة حتى يؤدى عملة على أكمل وجه ، يتفقد عيار الصنج على حين غفلة من أصحابها فى الأسواق والدروب ويراقب صحة الموازين والمكاييل من وقت لآخر ، إذا وجد الموازين قذرة فعليه أن يأمر صاحبها بمسحها وتنظيفها من الأوساخ والأدهان ، خوفا من أن يجمد فيها شيء فيضر بالميزان[١] .

وكانت للموازين والمكاييل دار خاصة بها هى « دار العيار » . تعاير فيها الموازين والصنج والمكاييل ، وقد ظلت هذه الدار طوال عهد الدولة الفاطمية ثم الأيوبية[٢] وكان ينفق عليها من بيت المال فيما تحتاج إليه من الأصناف كالنحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من المواد ، وأجر الصناع والمشارفين ونحوهم ، فكان يحضر المحتسب أو نائبه إلى دار العيار هذه ليعير المعمول فيها بحضوره ، فإن كان مضبوطا أجازه وإلا أمر بإعادة صنعه حتى يصبح مضبوطاً ، ولا تباع الصنج والموازين والأكيال إلا بهذه الدار[٣] .

ومن منكرات الأسواق التى نيط بالمحتسب تعهدها أن « يأمر أهل الأسواق بكنسها وتنظيفها من الأوساخ المجتمعة وغير ذلك مما يضر الناس ، وأن يمنع إرسال الماء من المزاريب المخرجة من الحائط إلى الطرق الضيقة فإن ذلك ينجس الثياب ويضيق الطرق » ، وأن يمنع « ترك مياه المطر والأوحال فى الطرق من غير كسح » ، « أو رش الماء فى الطرق بحيث يخشى من التزلق والسقوط[٤] » ، وغير ذلك من المنكرات . وكان المحتسب أيام الدولة الفاطمية هو المحافظ على الآداب العامة ، فيمنع كل من تطلع من الجيران من السطوحات والمنافذ ، فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « من اطلع فى بيت قوم بغير اذنهم ففقأ عينه فلادية له ولا قصاص[٥] » كما يمنع أن يجلس الرجال على أبواب بيوتهم فى طرقات النساء من غير حاجة ، فقد

---

(١) السيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » الورقه الثامنه

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ص ٢٢٥ و٢٢٦ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٤٦٣ و ٤٦٤

(٣) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٤٣

(٤) ابن الاخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الثامن

(٥) ابن قيم الجوزية « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » ص ٥٠ و « الترغيب والترهيب » (طبعة المطبعة الحلبية) ج ٤ ص ٢١٥

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والجلوس فى الطرقات ، قالوا يارسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه ، قالوا وما حقه ، قال غض البصر وكف الأذى ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[١] .

وكذا يمنع المحتسب النساء من جلوسهن على أبواب بيوتهن فى طرقات الرجال أوأن يخلو رجل بامرأة غير جائز له شرعاً الخلوة بها . وكان عليه أن يتفقد الحمامات فى كل يوم ويعزر كل من رآه من المستحمين بلا مئزر وكان عليه أن يتفقد المواعظ فلا يدع الرجال يختلطون بالنساء بل يجعل بينهم ستارة ، فإذا انقضى المجلس خرج الرجال من طريق والنساء من طريق آخر [٢] فإذا وقف أحد من الشبان فى طريقهن عزره .

ونحن فى حاجة قوية اليوم إلى محتسب يعزر كل رجل لاهم له إلا الجلوس فى القهوة على قارعة الطريق ليغازل النساء أثناء سيرهن فى الشوارع ، وإشباع نظره من كل ما يثير الشهوة فى نفسه ، وكل امرأة لاعمل لها إلا مماكسة الرجال والتبرج بالزينة لتلفت إليها الأنظار . وبذلك يغلق باب الشهوات فلا تنطلق منه الغرائز البشرية .

ويحدثنا المقريزى [٣] بأنه كان من واجبه أيضا انذار معلمى السباحة وقد كانوا مصدراً أضرار خلقية . « بتحذيرهم من التغرير بأولاد الناس » ، فمن فعل من ذلك كله شيئاً عزره [٤] .

وكان من واجب المحتسب أيام الدولة الفاطمية إيقاف مضايقة الجمهور كاحتشاد

---

(١) صحيح مسلم ج ٦ ص ١٦٥

(٢) هذا النظام متبع الآن بالحجاز ، فلهن فى وقت الصلاة مكان منعزل فى الحرمين ، وتقول المادة ١٦ من قانون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالحجاز « ممنوع خروج النساء مزينات معطرات ؟ وكذلك مزاحمتهن للرجال وخروجهن ليلا إلا لضرورة مع محرم » وتنص المادة ١٥ منه على ما يأتى « يمنع النساء من زيارة القبور ما عدا الحجرات النبوية الشريفة ، على ألا يمكثن عندها » . « النظام القضائى فى أرض الحجاز » للأستاذ محمود علام بك القاضى بالمحاكم الأهلية ، بحث منشور فى مجلة القانون والاقتصاد السنة العاشرة (١٩٤٠م) ص ٥٥ و ٥٧

(٣) « الخطط » ج ١ ص ٤٦٤

(٤) السيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ورقة ٨

الحمالين بأثقالهم ، أو تجمع النوتية بقواربهم ، فكان يزيل كل ما يعوق المرور كبروز المصاطب والحوانيت بالأسواق ، وإلزام أصحاب المنازل المتداعية إلى السقوط بإزالتها [١] لما قد يتوقع من ضررها على السابلة .

وكان يناط بالمحتسب أيضاً أيام الدولة الفاطمية أن يمنع الناس من احتكار الطعام فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « بئس العبد المحتكر إن أرخص الله الأسعار حزن ، وإن أغلاها فرح » ، وقال أيضاً « الجالب مرزوق والمحتكر محروم ، ومن احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله تعالى بالافلاس والجذام »[٢] ، وقال أيضاً « ما من جالب يجلب طعاما إلى بلد من بلاد المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد » ، وقال أيضاً « من احتكر طعاما على أمتى أربعين يوماً وتصدق به لم يقبل منه » ، وقال أيضاً « لا يحتكر إلا خاطىء »[٣] . والخاطىء المذنب العاصى ، وقال أيضا « من دخل فى شىء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعده بعظيم من النار يوم القيامة »[٤] . والاحتكار هو احتباس الشىء انتظاراً لغلائه ، وقد رأينا أن النصوص الشرعية تحرمه ، فكان المحتسب إذا وجد شخصاً اشترى وقت الرخاء طعاماً من سائر الأقوات يريد احتكاره لتربص الغلاء به وزيادة ثمنه ، ألزمه ببيعه ، لأن الاحتكار للأقوات حرام والمنع من فعل الحرام من أخص صفاته . فقد لعن النبي عليه الصلاة والسلام المحتكر ، فكان يلزم المحتسب التجار ببيع بضاعتهم بأثمان محددة ، فقد ذكر المقريزى [٥] ، أنه لما مات كافور كثرت الاضطرابات وارتفع السعر وتعذر وجود الأقوات ، فلما أتى جوهر كانت البلاد فى حالة تشبه المجاعة واستمر الغلاء بمصر إلى سنة ٣٦٠ هـ حيث اشتد فيها الوباء وفشت الأمراض وكثر عدد الموتى حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات منهم يطرح فى النيل .

---

(١) ابن مماتى « كتاب قوانين الدواوين » (طبعة القاهرة ١٢٩٩) ص ٢٦

(٢) « تيسير الوصول » (طبعة المطبعة السلفية الأولى) جـ ١ ص ٧٩

(٣) أخرجهما أبو داود والترمذى وابن ماجه « الترغيب والترهيب » (طبعة المطبعة الحلبية) جـ ٣ ص ٢٤٠٢

(٤) أخرجه أحمد والطبرانى . « الترغيب والترهيب » ، (طبعة المطبعة الحلبية) جـ ٢ ص ٢٤٥

(٥) « اغاثة الأمة بكشف الغمة » ص ١٤ — ٢٩

كذلك وقع غلاء سنة ٣٨٧ هـ فى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ، وبلغ ارتفاع الأسعار غايته سنة ٣٩٨ هـ ، أما ثالث مرة حصل فيها غلو الأسعار فكان أيام الخليفة المستنصر ، وكانت أشدها ، وفى سنة ٤٤٧ هـ غلت الأسعار بمصر أيضاً ، ثم ابتدأ غلاء سنة ٤٥٧ هـ الذى فحش أمره وشنع ذكره وطال أمره حتى استمر سبع سنوات ، وأعقبه الوباء وأكل الناس الكلاب والقطط وأكل بعضهم بعضاً ، وسميت « الشدة العظمى » التى كانت تشبه إلى حد كبير أيام القحط التى استمرت سبع سنوات أيام يوسف عليه السلام وفرعونه « الريان بن الوليد » .

كذلك حصل الغلاء مرة أخرى أيام الخليفة الآمر بأحكام الله ، كذلك وقع غلاء آخر أيام الخليفة الحافظ لدين الله ، وأخيراً وقع غلاء سادس أيام الخليفة الفائز بنصر الله ، وكان سبب هذا الغلاء إما قصور النيل ، وإما اختلال أحوال المملكة وقيام الفتن وعدم وجود من يزرع الأرض .

فكانت سياسة الخلفاء فى الدولة الفاطمية أن يمنعوا الاحتكار ، فتتدخل الحكومة الفاطمية بنفسها وبمندوبها فى السوق وهو المحتسب لمقاومة الاحتكار وإنهاء الأزمة بسلام ، فكان يضرب جماعة من الطحانين والخبازين بالسياط بعد أن يطاف بهم فى الأسواق للتشهير بهم ، ثم يسعر معظم الحاجات الضرورية ويجعل لها سعراً إجبارياً ثم يسلم إلى الخبازين ما يبتاعونه لتموين الأسواق بالخبز ، وكثيراً ما لجأت الحكومة الفاطمية إلى طريقة ختم مخازن الغلال فإذا حضر أربابها خيرتهم فى أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن تظهر الغلة الجديدة وتفسد أو أن تفرج عنها بشرط أن تباع بالسعر المحدد ، وإلى إخراج ما فى الأهراء (وهى أماكن خزن الغلال للخليفة) لتفريقها على الطحانين وارخاص سعرها ومنع احتكارها ، وإلى جمع سماسرة الغلات بمكان واحد وأن لا تباع الغلات إلا هناك فيكون لها طريق واحد لا يخرج منه قدح واحد من القمح إلا بإذن المحتسب وتحت إشراف دقيق منه ومن أعوانه ، بل وإلى المصادرة وتنظيم بيع الغلال بالسعر المحدد [1] ، فسعرت الحكومة الفاطمية الحبوب وغيرها من الحاجات الضرورية وجعلت من أهم مشرفيها المحتسب ، ومع أن أبا يوسف

---

(١) ابن تيمية « الحسبة فى الاسلام » ص ١٤ و ٣٨

وهو من الكتاب السنيين كان ينتقد تدخل الحكومة فى تحديد الأسعار ، لأنه خاضع لإرادة الله وحده (٢) ، ولقد حدثنا ناصرو خسرو بأن التجار فى وقت زيارته لمصر ، كانوا يبيعون بأسعار محددة (٢) وكانت الحكومة تهدد التجار بأشد العقوبات عند اختفاء الغلال وارتفاع أثمانها إذا لم يخرجوها للناس ، وبذلك كانت تعود المياه إلى مجاريها .

وكان إذا اشتط المحتسب وعامل الأهالى بالشدة ، صاحوا به «معاوية خال على ابن أبى طالب» ، فقد حدث فى ربيع الأول سنة ٣٦٢هـ أن عزر المحتسب «سليمان بن عشرة» جماعة من الصيارفة فشغبوا وصاحوا فى وجهه بهذه العبارة السالفة الذكر (٤) .

وكان على المحتسب أن ينفذ أحكام الدين وأوامر السلطان الخاصة بالصحة العامة والمعاملات التجارية والصناعية تنفيذاً دقيقاً . فمن كان يغش الناس فى المطاعم والمشارب والملابس وغيرها يركبه جملا ويضع فى يده جرساً يدقه ويطوف به البلد ويجعله يصيح بأعلى صوته «لقد كذبت وهاأنذا ألقى جزاء كذبى (٤)» .

وكان يأمر العجانين أن تكون أوعية الماء نظيفة ذات غطاء وكان يراقب غسل المعاجن ونظافتها ، ويجعل العجان ملثما حتى إذا عطس أو تكلم لا ينزل شىء من بصاقه أو مخاطه فى العجين ، ويأمره بشد عصابة بيضاء على جبينه لئلا يعرق فيقطر منه شىء ، ويأمره بحلق شعر ذراعيه حتى لا يسقط منه شىء فى العجين ، وأن يباشر نخل الدقيق جيداً ، ويكلف شخصاً وقت عجنه أن يمسك بيده مذبة ليطرد بها الذباب عنه ، وكان عليه أن يأمر الفرانين بإصلاح المداخن وتنظيف بلاط الفرن بالكنس من وقت لآخر ، وإزالة اللباب المحترق والشرر المتطاير والرماد المتناثر لئلا يلصق بالخبز الجديد منه

---

(١) أبوسف «الخراج» ص ٥٧

(٢) Nasiri Khosrau, Sefer Nameh P. 153

(٣) المقريزى «اتعاظ الحنفا» ص ٧٨ وهى صيحة أهل السنة بمصر حينما يريدون قتال الشيعة

(٤) Nasiri Khosrau. Sefer Nameh P. 47

زار ناصرى خسرو الفارسى مصر فى السابع من صفر سنة ٤٣٩ (٧ أغسطس سنة ١٠٤٧) وأقام فيها إلى يوم الثلاثاء ١٤ ذى الحجة سنة ٤٤١ هـ فى عهد المستنصر ، وذكر ما لاقاه فى القاهرة ، ومنه هذه الواقعة .

شيء ، وأن يجبرهم على رفع سقائف أفرانهم ، وأن يجعلوا فى سقوفها منافس واسعة لتسرب الدخان ، وأن يكنسوا بيت النار فى كل تعميرة (١) .

وكان عليه أن يأمر الجزارين بعدم شد الحيوانات المعدة للذبح من رجلها جراً عنيفاً وألا تذبح بسكين غير حاد ، ولا يشرع فى السلخ بعد الذبح ، حتى تبرد الشاه وتخرج منها الروح ، ، وألا تذبح البقر الحوامل (٢) ، ، لأن فى ذلك تعذيباً لها ، وأن يمنع الناس من تحميل الدواب أو السفن أكثر من طاقتها كما يفعل رجال قلم المرور اليوم ، فقد نهى النبى عليه الصلاة والسلام عن ضرب البهائم بدون سبب ، وأن تحمل فوق طاقتها ، وقال أيضاً ، رأيت صاحبة الكلب فى الجنة ، وهى امرأة مرت بكلب يتلظ على بئر ، فلم تجد ما تستق له فربطت خفها بخمارها واستقت له فسقته ، فغفر الله لها بذلك ، وقال عليه الصلاة والسلام ، رأيت صاحبة الهرة فى النار ، وهى امرأة ربطت هرة لها وتركتها لا تطعمها ولا تدعها تأكل من حشاش الأرض حتى ماتت فعذبها الله بذلك (٣) ، وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه ضرب جمالا لأنه حمل جمله ما لا يطيق .

وأمر المحتسب فى الدولة الفاطمية الجزارين بوضع ذيول المعيز معلقة فوق لحومها حتى تباع بأكملها ، ليرى المشترى أن ما يشتريه إنما هو لحم معز فلا يقع الغش فى المبيعات ، وأن يذبحوا الحيوانات فى المذبح لا على أبواب دكاكينهم لئلا يتلوث الطريق بالدم والروث .

وكان يأمر من يعدون الطعام بغسل مواعينهم ، ويأمرهم بنظافة أوانيهم وعدم الغش فيما يقدمونه للرعية ، لأن النبى عليه الصلاة والسلام يقول ، من غشنا فليس منا (٤) ، ، فعلى الطحانين ألا يخلطوا ردىء الحنطة بجيدها ولا عتيقها بجديدها ، ، لأن فى ذلك تدليساً على الناس ، وعليهم غربلة الغلة من التراب وتنقيتها وتنظيفها من

---

(١) ابن الاخوة ، كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة ، الباب الثانى عشر وهو المختص بالحسبة على الفرانين والخبازين .

(٢) ابن الاخوة ، كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة ، الباب السادس عشر وهو المختص بالحسبة على الجزارين .

(٣) القاضى النعمان ، الهمة فى آداب الأئمة ، المخطوط ورقة ١٩ و ، الترغيب والترهيب ، (طبعة المطبعة الحلبية) ج ٣ ص ٤١٣ والمقريزى ، الخطط ، ج ١ ص ٤٦٤

(٤) مسلم ج ١ ص ٦٩

الطين ومن الغبار قبل طبخها ، وألا يخلطوا دقيق الغلة بدقيق الحمص أو الفول [١]، فمن وجده فعل شيئا من ذلك أنكر عليه فعله وأدبه ، وكان يأمر الشوائين ألا يشووا إلا البهائم اللطاف البلدية السمان الجذعان فى السن ، وأن يخطوها بابلوجه (جرة[٢]) وكان يلزم المحتسب النقانقيين[٣] ، أن يدقوا اللحم على القرم النظيفة ، ويكون بجانب من يدقها رجل بيده مذبة لطرد الذباب عنها ، ويلاحظ عدم غشها بلحوم الماعز أو الإبل أو غيرها [٤] .

وكان يباشر الكبوديين فلا يجعلهم يخلطون كبود (جمع كبد) المعيز أو البقر بكبود الضأن ، وألا يخلطوا البائت مع الطرى (الغض) ، فإذا بات عند أحد منهم شىء ، عرضه عليه فى الصباح ليراه ويأذن له ببيعه وحده .

وكان يؤدبهم إذا وجدهم يقلون بالزيت الحلو (زيت القرطم) ويوهمون الزبون أنه بسيرج [٥] ، وكان العريف يتفقد بائع السمك ومقلاته كل ساعة عنـــد غيبة المحتسب لئلا يقليه بالشحم المستخرج من بطون السمك[٦] .

وكان المحتسب يأمر الطباخين بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب ، وألا يخلطوا لحوم الماعز بلحوم الضأن ، ولا لحوم الإبل بلحوم البقر [٧] .

وكان يأمر قلائى الزلابية بقليها فى إناء من النحاس الأحمر الجيد وبعد تخمير عجينها بزيت السيرج لا الحلو [٨] .

---

(١) ابن الأخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الحادى عشر وهو المختص بالحسبة على العلافين والطحانين

(٢) ابن الأخوة « كتاب معـــالم القربة فى أحكام الحســـبة » الباب الثالث عشر وهو يختص بالحسبة على الشوائين

(٣) النقانق سجق Sausages

(٤) ابن الأخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الرابع عشر

(٥) ابن الاخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الخامس عشر . قال عليـــه الصلاة والسلام « أحلت لنا ميتتان ودمان ، أما الميتتان فالسمك والجراد ، وأما الدمان فالكبد والطحال » . أخرجه الشافعى واحمد وابن ماجة والدارقطنى والبيهقى . بلوغ المرام — باب المياه — (طبعة المطبعة السلفية الأولى) ص ٢٥

(٦) السيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ص ١٤

(٧) ابن الأخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الثامن عشر والسيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ص ١٤

(٨) ابن الأخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الثانى والعشرون

وكان يلزم الحلوانيين أن تكون الحلوى تامة النضج غير نيئة ولا محترقة وأن يمنع عنها الذباب بالمذبة [١] ، كما يلزم الشرابيين أن يستعملوا الماء النظيف وأن تكون معهم المذبة دواماً لطرد الذباب ، ويلزمهم بغسل مواعينهم فى كل يوم وتغطيتها [٢].

كذلك كان يلزم اللبانين بتغطية أوانيهم ، وأن لا يغشوا اللبن وأن يغسلوا القصارى والمواعين جيداً قبل استعمالها [٣] .

وكان عليه أن ينهى البائعين عن خلط البضاعة الرديئة بالجيدة « إذا اشترى كل واحدة على انفراد بسعر » ، ويأمرهم بألا يستعملوا لمسح أوعيتهم إلا الخرق الطاهرة النظيفة » ، وأن تكون المذبة فى أيديهم يذبون بها على البضاعة طول النهار » ، وكان يأمرهم بنظافة أثوابهم وغسل أيديهم وآنيتهم ومسح موازينهم ومكاييلهم [٤] » .

وكان يأمر الزبالين بألا يمسوا الخبز أو شيئاً من المأكولات بأيديهم وهى قذرة حتى يغسلوها غسلا جيداً [٥] .

وكان يمنع الخياطين من أخذ بطانة شخص لإعطائها لآخر ، وكان عليه أن يمنع بيع النجش (وهو أن يزيد فى السلعة من لا يريد شراءها) وأن يمنع تصرية الدابة اللبون ، ويمنع العقود المحرمة مثل عقد الربا ، وعقد الميسر كبيع الغرر ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ، كبيع السمك فى الماء [٦] والطير فى السماء ، وبالجملة كان عليه منع كل أنواع التدليس [٧] ، وكان عليـــه أن يمنع الكيميائيين من غش الجواهر والعطر والطيب وغيرها ، وأن يأخذ على الأطباء والصيادلة عهد «أبقراط» الذى استحلف فيه متعلم صناعة الطب أن يكون ملازماً للفضيلة ، فلا يعطى أحداً سماً ولا يذكر للنساء الدواء الذى يسقط الأجنة ، ولا للرجال الدواء الذى يقطع النسل ، وأن يغض بصره عن المحارم عنـد دخوله على المرضى ، ولا يفشى الأسرار [٨] .

---

(١) ابن الأخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الثالث والعشرون
(٢) » » » الباب الرابع والعشرون
(٣) » » » الباب السابع والعشرون
(٤) » » » الباب السادس والعشرون
(٥) » » » » والسبعون
(٦) الترمذى ص ١٤٧
(٧) ابن قيم الجوزية « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » ص ٢٢٠
(٨) الدكتور احمد عيسى بك ص ٥١ و ٥٢ نقلا عن السيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة »

وكان على المحتسب مراعاة أحكام الشرع ، فكان يتفقد المقابر فإذا سمع نائحة أو نادبة منعها وعزرها ، لأن النوح حرام إذ يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن النائحة والمستمعه[1] ، وكان على المحتسب أن يمنع النساء من زيارة القبور لأن النبي عليه السلام يقول « لعن الله زائرات القبور »[2] .

وكان له أيضاً حمل المماطلين فى دفع ديونهم على دفعها[3] ، وأن يأمر العامة بالصلوات الخمس فى مواقيتها ويعاقب من لم يصل بالضرب وبالحبس ، لأن من حفظها وحافظ عليها ، حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لمن سواها أضيع ، وكان يأمر الناس بصلاة الجمعة وأداء الأمانة وقول الصدق .

وكان يشرف على الجوامع والمساجد فيأمر بكنسها يومياً وتنظيفها من الأوساخ ، ونفض حصيرها من الغبار ، ومسح حيطانها ، وغسل قناديلها وقيدها فى كل ليلة ، وكان يأمر بغلق أبوابها عقب كل صلاة وصيانتها من الصبيان والمجانين ، وممن يأكل أو ينام فيهـا ، وغير ذلك من الأشياء التى أتت الأحاديث النبوية بتنزيه المسـاجد عنها[4] ، وكان عليه أن ينبه الحكومة الفاطمية إلى الخطر الذى يحصل للمساجد من التصدع والانهيار بسبب عدم ترميمها[5] . وحمايتها من غشيان الباعة والمتطفلين ، كذلك عهد إلى المحتسب بأن يأخذ من أهل الذمة الجزية[6] . وأن يراعوا التزام

(١) أخرجه أبو داود . بلوغ المرام (طبعة المطبعة السلفية الأولى) ص ١٢٣

(٢) أخرجه الترمذى وصححه ابن حبان . بلوغ المرام — (طبعة المطبعة السلفية الأولى) ص ٢٣ ولوزارة الشئون الاجتماعية عندنا اليوم تشريع يوشك أن يصبح نافذا يمنع سير النساء فى مواكب الجنازات ومنع البدع المنافية للدين ولا غرو فقد قال عليه الصلاة والسلام « إذا ظهرت البدع فى أمتى فليظهر العالم علمه وإلا فعليه لعنة الله »

(٣) ابن خلدون « المقدمة » (بيروت سنة ١٨٧٩ م) ص ١٩٦

(٤) السيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ورقة ٤٠ — وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن تقام الحدود فى المساجد وأن يرفع فيها الصوت أو أن يسل فيها السيف أو أن يرمى فيها بالنبل أو أن يباع فيها أو أن يشترى ... الخ « كتاب تربية المؤمنين » للقاضى النعمان ورقة ١٥٤

(٥) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ و ج ١٠ ص ٤٦١ ، والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٤٦٤

(٦) السيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ورقة ٤٨ — فكان يؤخذ من الفقيـر المعيل — الطبقة الدنيا — ١٢ درهما فى السنة (أى دينـار واحد) ومن المتوسط — الطبقة الوسطى — ٢٤ درهما (أى ديناران) ومن الغنى — الطبقة العليا — ٤٨ درهما (أى أربعـــة دنانير) . متز « الحضارة الاسلامية » ص ٧٤

أحكام المسلمين ، فلا يقاتلوا مسلماً ولا يسلبوه ، ولا يزنوا بمسلمة ، ولا يحاولوا تنصير مسلم أو يحولوا دون إسلام نصرانى ، ولا يدلوا أحداً على عورات المسلمين ، ولا يشهروا الخمر والخنزير ، فإذا فعلوا شيئاً من ذلك أو غيره ، انتقضت ذمتهم وعزرهم[١] .

ونيط بالمحتسب أن يراعى العهد العمرى ، ويشرف على تنفيذ المراسيم الدينية والاجتماعية فى عهده ، فيأمر أهل الذمة باتخاذ أزياء خاصة ، (لبس العمائم السود والطيالسة العسلية والزنانير ، إلى غير ذلك) وأن يجعلوا فى أعناقهم الصلبان ، (وكان طولها ذراعا وزنتها خمسة أرطال) ، وأن يحمل اليهود فى أعناقهم قدامى الخشب التى عبدوها سابقا ووزنها كالصليب ، وفى أرجلهم الحلق حتى يتميزوا من المسلمين، ويمنعهم من ركوب الخيل والبغال والحمير فاذا ركبوا الحمير ركبوها بالأكف عرضا من جانب واحد ، وألا يركبوا شيئا من المراكب المحلاة ، وأن يكون ركوبهم الحمير والبغال بسرج من الخشب وسيور سود عاطلة من كل حلية ، وألا يركبوا حماراً لمكار مسلم ولا سفينة نوتيها مسلم ، وأن يكون فى أعناق النصارى إذا دخلوا الحمام الصلبان ، وفى أعناق اليهود الجلاجل ، ليتميزوا عن المسلمين ، فاذا أفردت الحمامات لليهود والنصارى ، وجب أن يكون على حمامات النصارى الصلبان وعلى حمامات اليهود صور القرمى ، وكان من واجبات المحتسب أن يمنع المجذوم والأبرص من دخول الحمام ، وأن يلزم الحمامى بغسل الحمام وكنسه وتنظيفه عدة مرات يوميا ، وأن يوجد للناس مآزر ليؤجرها لهم[٢] .

ويمنع المحتسب أهل الذمة من حمل السلاح والتقلد بالسيوف ومن رفع بنيانهم على بناء المسلمين ويرغمهم على ألا يتصدروا المجالس ، ولا يزاحموا المسلمين فى الطرقات ، وكان يلزمهم باللجوء إلى ضيق الطرق ، ويمنع تعليم أولادهم فى كتاتيب المسلمين ، ويمنع أن يعلمهم مسلم ، وأن يستخدموا أو يقتنوا عبداً مسلما أو جارية مسلمة[٣] .

---

(١) الشيزرى « نهاية الرتبة فى طلب الحسبة » ورقة ٤٨

(٢) ابن الأخوة « كتاب معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب الثانى والأربعون

(٣) ابن عبد الحكم « فتوح مصر » ص ٢٥١ ويحى بن سعيد الأنطاكى « التاريخ المجموع على =

فكان المحتسب هو المشرف على حرية أهل الذمة الدينيـة والمدنية وفق الأمان المعطى لهم ، وفق أمان جوهر للمصريين عنــــد ما التمسوا كتاباً « يشمل أمانهم فى أنفسهم وأموالهم وجميع أحوالهم ، وإجراء أهل الذمة على ما كانوا عليه »[1] ، أى إلى ما كانوا عليه وفق أمان الخليفة عمر بن الخطاب لأهل إيليـاء ، (حاضرة فلسطين الكبرى وفيها بيت المقدس) ونصه نقلا عن الطبرى[2] « هـذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم » إلى أن قال « لا تسكن كنائسهم ولا تهـدم ولا تهـدم ولا ينتقص منها ولا من غيرها ولا من صليبهم ولا من شىء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحـد منهم ، إلى أن قال « لا يؤخـذ منهم شىء حتى يحصد حصادهم . وعلى ما فى هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذى عليهم من الجزية » .

ولقد كان هذا التشريع الذى أصدره الخليفة عمر هو أول تشريع من نوعه . فكان يحظر عليهم بنـاء الكنائس والبيع الجديدة ، أو أن يرفعوا الصلبـان فوق الكنائس ، أو يظهروا كتبهم المقدسة فى الطرق العامة ، أو يجهروا بقراءتهـا ، أو يرفعوا أصواتهم بالترتيل فى الكنائس ، أو يقيموا المظاهرات الدينية فى الشوارع وكان هذا التشريع الذى ينظم حقوق الذميين وواجباتهم وفق سياسة تسامح الشريعة الغراء والذى لم يقصد به المطاردة الدينيـة منوطا بالمحتسب أن يرعاه ويشرف على تنفيذه هو ونوابه فى سائر الأقاليم لأن له تنفيـذ السجلات الخاصة بالذميين فيما فرض عليهم ، وتأديب المخالفين وزجرهم ، ولهم القيام عنه بهذه الأعمال[3] .

حكم المعز لدين الله عنـد حضوره لمصر شعبا تدين أغلبيته بالمـذهب السنى

= التحقيق والتصديق » ص ١٩٦ وابن خلـكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥ والخضرى بك « تاريخ الأمم الاسلاميه » ص ٢٩١ والأستاذ عنان « الحاكم » ص ٦٩ و ٧٥ و « مواقف حاسمة فى تاريخ الاسلام » (الطبعه الثانيه) ص ٣٢ و ٣٣

(١) أنظر الأمان فى الداودار « زبدة الفـكرة فى تاريخ الهجرة » ورقة ١٠٤ والنويرى « نهاية الأرب » ورقة ٣٩ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٧ — ٧٠

(٢) الطبرى « تاريخ الأمم والملوك » ج ٢ ص ١٥٩ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٤٩٢

(٣) السيزرى « نهاية الرتبه فى طلب الحسبه » ورقـة ٤٨ والقلقشندي « صبح الأعشي » ج ٣ ص ٤٨٧ و ج ١٠ ص ٤٦١

ولا يتبعه من الوجهة المذهبية ، فعمل هو ومن أتى بعده من الخلفاء الفاطميين على تدعيم صبغتهم المذهبية لأنه هدفهم ومنتهى آمالهم ، فصدرت الأوامر والقوانين والمراسيم فى هذه الدولة الشيعية متشعبة بهذا المذهب . وكان لها أغراض دينية وغايات سياسية وأهداف اجتماعيـة ، وكان على المحتسب ونوابه السهر على تطبيق تلك المراسيم (السجلات) ومعاقبة المخالفين ، إذ لما عين الخليفة الحاكم بأمر الله «غين» فى سنة ٤٠٢ هـ وللشرطة والحسبة ، عهد إليه بتنفيذ المراسيم الدينية والاجتماعية[١].

ولقد وجدت فى الدولة الفاطمية رذائل اجتماعية كثيرة ، فهـد الخليفة الفاطمى لمكافحتها بقوانين نرجو أن نوفق فى الـكشف عن بواعثها وحكمتها .

فلقد وجد أن المرأة غالباً أصل معظم الجرائم ومنبع كل شر لأنهـا من أشد عوامن الفتنة ، وقديما قالوا «ابحث عن المرأة» cherchez la femme فأصدر الخليفة من القوانين ما باعد بها بين المرأة والرجل ، ليهدم الرذيلة ويحمى الأخلاق الفاضلة فى عصر يقول عنـه المؤرخون إنه ظهر فيـه الفساد فى المجتمع المصرى بكثرة ، واشتد فيه تيار الغواية والمجون ، فأسرف الناس فى اللهو والزينة ، ولبسوا فيه رداء التهتك والخلاعة .

كان الخليفة الفاطمى يعتقد اعتقاد الإمام على كرم الله وجهه فى المرأة وللإمام على رأى قاس عنيف مدون فى نهج البلاغة عنها ، فهو يرى أن «المرأة شر كلها ، وشر ما فيها أنه لابد منها» ، وقال فى موضع آخر «خيار خصال النساء شرار خصال الرجال» ، ولعله يقصد منه أن ما يستحب فى النساء لا يستحب فى الرجال .

ونعتها فى موضع ثالث بأنها «عقرب حلوة اللبسة» ، وقال كرم الله وجهه «غيرة المرأة كفر ، وغيرة الرجل إيمان» ، وبرهن على أن النساء «نواقص الإيمان ، نواقص الحظوظ ، نواقص العقول» ، لأنهن يمتنعن عن الصـلاة والصيام فى أيام مخصوصة ، ولأن شهادة امرأتين تعادل شـهادة رجل واحد ، وميراث المرأة نصف ميراث الرجل ، ثم دعا الناس إلى أن يتقوا شرار النساء ويكونوا من خيارهن على حذر .

---

(١) المقريزى «الخطط» ج ٤ ص ٨٨

ولا يطيعوهن فى المعروف ، حتى يطمعن فى المنكر ، وبمثل هذا نهى فى موضع آخر عن التمكين لهن والسماح لهن بالتشفع والرجاء فى أمور الناس .

لسنا نؤمن بكل البراهين التى ساقها الإمام على كرم الله وجهه ضد المرأة فبرهنته على أنهن نواقص الإيمان لأنهن يقعدن عن الصلاة والصوم فى أيام خاصة ، ليس فى نظرنا البرهان القاطع ، إذ هن غير مخيرات فى ذلك لأنه حكم الطبيعة ، ومع ذلك فإنهن يستدركن بعد ذلك ما فاتهن من صوم .

كذلك لا نقره على البرهان على نقصهن فى الحظوظ والعقول بنقص ميراثهن وقيمة شهادتهن ، فذلك حكم القرآن الكريم ، خصوصاً وأن المرأة غير مسئولة عن إعالة زوجها وتربية بنيها بعكس الرجل .

ولكنا نرى رأيه فى أن العاطفة عندها قوية قد تلغى حكم العقل أحياناً ولذا نجد الخليفة الفاطمى يحرم على النساء أن يكشفن وجوههن فى الطريق متبعاً فى ذلك التقاليد ، لأن الشريعة الإسلامية قد أباحت للمرأة أن تظهر وجهها وكفيها فقد قال عليه الصلاة والسلام للمغيرة حين أخبره أنه خطب امرأة « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » .

فالحجاب فى اعتقادنا منشأه العادات لا الدين ، وظهر عند ما انتشرت المفاسد وقوى عند ما أصدر المتوكل والقادر بالله الخليفتان العباسيان أوامرهما بمنع النساء من الصلاة فى المسجد ومخالطة الرجال فى الحفلات والاجتماعات [1] .

ونجد الخليفة الفاطمى يمنعهن من التزين والتبرج ، ويتخـــذ كل الاحتياطات الممكنة لمنع المفاسد إذا اجتمع الرجال والنساء على شاطىء النيـل للتفرج مثلا ، وهذا ما حدا بالخليفة الحاكم بأمر الله أن يمنع النساء بمرسوم سنة ٤٠٤هـ (١٠١٣م) من مغادرة دورهن والخروج إلى الطرقات ليلا أو نهاراً وألا يسمح إلا لعدد نادر منهن ولظروف خاصة كغاسلات الموتى بالخروج وبشرط الحصول على رقاع خاصة ترفع إلى القصر وتصدر بها تصاريح يقوم بتنفيذها مدير الشرطة ، واستمرت هذه الشدة مع النساء سبعة أعوام حتى قتـــل الحاكم بأمر الله الذى سن منع صانعى الأحذية

---

(١) الأستاذ محمد كرد على « الاسلام والحضارة العربية » نقلا عن مقالة « الحجب والحجاب » للأستاذ الشرقاوى

(الأساكفة) من صنع الأحذية الخاصة بهن (الخفاف) ، لأن الرذائل الاجتماعية كانت فى العصر الفاطمى على أشدها ، فاضطر لمطاردة المرأة والحجر عليها لأنها من أشد عوامل الفتنة والغواية ، فمحيت صورهن من الشوارع ومن الحمامات [١] .

كذلك حرم الخليفة الفاطمى بأوامره البكاء والعويل والصياح وراء الموتى ، وحرم على النساء السير خلف الجنائز ، وقد بلغ هذا المنع أقصاه زمن الحاكم بأمر الله حيث أصدر فى سنة ٤٠١ﻫ مرسوماً (سجلا) يمنع النساء من زيارة القبور ، فلم تر فى الأعياد بالمقابر امرأة واحدة .

واتخذ الخليفة الفاطمى بعض الأوامر والقوانين والمراسيم (السجلات) لمقاومة الغلاء ، فأمر بألا يخزن أحد من المؤن أكثر من حاجته ، وحدد أسعار القمح والمواد الغذائية مثل ما تعمل أرقى الحكومات فى العصر الحاضر وجعل للمحتسب القدح المعلى فى مراقبة تنفيذ أوامره ومعاقبة المخالفين وعدم احتكار التجارة .

كذلك صدرت القوانين أيامهم بمحاربة البدع والمفاسد ، ولا غرو فالامام على قائدهم حذر الناس من « تعلم النجوم إلا ما يهتدى به فى بر أو بحر لأنها تدعو إلى الكهانة ، والمنجم كالكاهن والكاهن كالساحر والساحر كالكافر والكافر فى النار » .

فمثلا استصدر الخليفة الحاكم بأمر الله فى سنة ٤٠٤ﻫ (١٠١٣ م) مرسوماً بتحريم صناعة التنجيم والكلام فيها ، وعاقب المنجمين بالنفى من البلاد . فحضروا هم وأصحاب الغناء وتوسطوا لدى القاضى « مالك بن سعيد » ، فعقد لهم التوبة ، وأعفوا من النفى [٢] .

كذلك صدرت المراسيم المحرمة لشرب الخمر من النبيذ وغيره ، فشدد المحتسب على الخمارين ، وطارد السكارى ، وعاقب المخالفين بشدة ، وقد بلغت هذه الشدة أقصاها فى أيام الخليفة الحاكم بأمر الله فأصدر من القوانين فى سنة ٤٠٢ﻫ (١٠١١م) ما حظر به بيع الزبيب واستيراده ، وأحرق جميع ما كان موجوداً منه ، وحظر بيع العنب حتى لا يستعمل فى صنع النبيذ وحظر عصره وأتلف كثيراً منه ، وأغرقه فى

(١) يحيى بن سعيد الأنطاكى « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ٢٠٨ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ١٦٧ و ج ٣ ص ٦ والمقريزى « الخطط » ج ٣ ص ٧٣

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥ و ٦

النيل ، واتلف حدائق الكروم وصودر المخزون منه ، وكسرت جرارة العسل وأريقت فى النيل [١] .

وصدرت فى العصر الفاطمى من القوانين الصحية ما حذر به على التجار والباعة أن يتركوا بضاعتهم تعلوها القذارة أو يصيبها الغش .

وطوردت الكلاب لنجاستها أو لكثرة نباحها ليلا أو لغرض صحى ، كما نشاهده اليوم عند معظم الدول المتمدينة ، ومن الغريب أن أهل سجلماسة من البلاد التى تسمن الكلاب ليأكلوها [٢] مع أن الخليفة الحاكم بأمر الله كان يأمر بقتل جميع الكلاب إلا كلاب الصيد [٣] ، كذلك صدرت الأوامر بقتل الخنازير لأن أكلها محرم شرعاً ، وكما بالغ الحاكم فى سنة ٣٩٥هـ (١٠٠٤م) فى قتل الكلاب ، كذلك بالغ فى قتل الخنازير حتى قتلت تقريباً عن آخرها [٤] .

وكانت المراسيم تصدر فى العصر الفاطمى بوضع المصابيح على جميع الحوانيت وأبواب الدور والأسواق ، وتسرج إلى الصباح فى جميع طرقات القاهرة والفسطاط كما أمر العزيز بالله سنة ٣٨٣ هـ (٩٩٣ م) . وقد بالغ الخليفة الحاكم بأمر الله حتى أصبحت كل الأعمال والمعاملات فى سنة ٣٩١هـ (١٠٠٠م) تجرى بالليل ، ثم منع فى سنة ٣٩٥هـ (١٠٠٤م) أن يخرج أحد بعد العشاء أو يظهر لبيع أو شراء فامتنع الناس ووضعت الفساقى المملوءة بالماء حتى يتجنبوا حدوث الحريق [٥] .

وكان من رسم أرباب الحوانيت أن يعدوا أيضاً عند كل حانوت زيراً مملوءاً بالماء مخافة أن يحرق مكان فيطفأ [٦] بسرعة ، وأعد المحتسب نفراً يقوم بكنس الأزبال والأتربة ونحوها ويقوم بالرش كل يوم ، وكان المحتسب يراقب تنفيذ كل

---

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٢ ص ١٦٦ و ج ٣ ص ٥ و ج ٤ ص ٧٢ والنويرى نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٥٦

(٢) البكرى « المغرب فى ذكر بلاد أفريقية والمغرب » ص ١٤٨

(٣) يحيى بن سعيد الأنطاكى « التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١١٦ ا

(٤) يحيى بن سعيد الأنطاكى التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق » ص ١٨٧ وابن خلكان وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٥ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٦٩ و ٧٠

(٥) المقريزى « الخطط » (بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ١٠٨

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٢٥ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢١٩

هذه القوانين وغيرها فيأمر بنظافة الأزيار وتغطيتها ودوام غسلها « بعد كل قليل من الوسخ المجتمع فيها » و « ألا يسقى أحد من كوز الزير ولا يدخل يده فى الزير وهى زفرة ، وكان يتفقد حوانيتهم على غفلة منهم ليلا ونهاراً ، فمن وجد عنده زيراً مكشوفاً أو كيزاناً وسخة أو وجده يخلط ماء البحر (نهر النيل) مع ماء البئر ، أدبه وبدد ما عنده وغلق حانوته حتى يرتدع به غيره » .

وكان المحتسب يعرّف على أرباب الروايا (١) والقرب والدلاء رجلا أميناً ، ليستعملوا « الآلات الحافظة للمياه » من الجلود المدبوغة جيداً والتى طال مكثها .

وكان يأمر السقائين وأصحاب الروايا والقرب بالدخول فى البحر ليبعدوا عن مواضع الأوساخ (٢) .

أما اختصاص « داعى الدعاة » فهو اختصاص دينى مذهبى محض : « تقرأ عليه مذاهب أهل البيت بدار تعرف بدار العلم ، ويأخذ العهد على من ينقل إلى مذاهبهم (٣) مهمته الأولى الإشراف على تنظيم دعوة آل البيت ، وغزو العقول والعقائد بآرائهم الدينية حتى يقبلوا طائعين مخيرين على الدخول فى مذهب الاسماعيلية ، لذلك اشترط فيه أن يكون من العلماء المتضلعين فى فقه الشيعة وفى أسرار الدعوة ، وكانت وظيفته أشبه بما نسميه فى الوقت الحاضر « بوزير الدعاية » ، وإن اختلفت الغاية بينهما : إذ مشرب الأول دينى فى حين أن مشرب الثانى سياسى ، يغزو الأول عقائد الناس الدينية ليحولها إلى مذهب الشيعة ، كما يغزو الثانى أفكار الناس ليحولهم عن عقائدهم السياسية إلى العقيدة التى يريدها لهم ، وكانت وسائله فى ذلك أن يجلس بالقصر ليقرأ علوم آل البيت ، « يفرد للأولياء مجلساً وللخاصة وشيوخ الدولة ومن يختص بالقصور من الخدم وغيرهم مجلساً ، ولعوام الناس والطارئين على البلد مجلساً وللنساء فى جامع القاهرة المعروف بالجامع الأزهر مجلساً ، وللحرم وخواص نساء القصور مجلساً (٤) يبرهن للناس على أن الفاطميين من أسرة النبى حقاً ، فيرد نسبهم إلى الإمام علىّ

(١) جمع راوية ، وهى كل دابة يستقى الماء عليها
(٢) ابن الاخوة « معالم القربة فى أحكام الحسبة » الباب السبعون
(٣) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٤٨٧ و ٥٢٦
(٤) المقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

والسيدة فاطمة رضى الله عنهما ، ويسوق إمامتهم إلى اسماعيل بن جعفر الصادق من والد الحسين بن على ، وكان يغير فى خطبة الجوامع وفى آذان المسلمين وفى غيرها بما يتفق والدعوة الفاطمية ، ويعمل على إيجاد الوسائل الفعالة فى تنظيمها ، وأن يألف الناس طريق التكبير الجديد على موتاهم ، واحتفالهم بالأعياد الشيعية المستحدثة ، وبنشر كتبهم وشعائرهم الفاطمية ، يلين فى نشر تلك التعاليم أحيانا ويشتد أحيانا أخرى ، يبث الدعوة وعقائد المذهب الشيعى بالمساجد أحياناً وفى الدور أحيانا أخرى ، ويضع الكتب الشيعية فى المكتبات لتكون فى متناول كل إنسان مرة ثالثة ، يشير بوضعها بمكتبة القصر وبدار العلم وفى كل مكان يرى الناس يقبلون عليه ، حتى تفيد فى نشر عقائدهم بين الناس ، يأخذ العهد على من ينتقل من مذهبه إلى مذهبهم ، ويستعين على رواج المذهب ومعاونته فى مهمته باثنى عشر نقيباً ، وجماعة كبيرة من النواب فى مختلف النواحى ، يشرفون معه على تنظيم الدعوة الفاطمية ، وأخذ العهود على الداخلين فيها ، وتنظيم مجالس الحكمة .

وكان يسيطر على فقهاء الدولة الذين كانوا يحضرون إليه بدار العلم — وهو مكان بالقصر — ويجلسون إليه لتلقى الأوامر ، ويقدمون إليه فى يومى الاثنين والخميس ما أعدوه للمحاضرة فى أصول المذهب ، فيأخذه منهم ويدخل به إلى الخليفة فى هذين اليومين ليتلوه عليه إن أمكن ويذيله بإمضائه .

وتسمى دار العلم أيضا بدار الحكمة ، وقد دعى إليها أساتذة المذهبين السنى والشيعى ، وقرئت بها فضائل الصحابة ، ثم أبعد عنها أهل السنة ، فكانت الجامعة المذهبية الفاطمية ، أنشأها الخليفة الحاكم بأمر الله فى جمادى الآخر سنة ٣٩٥ هـ (مارس سنة ١٠٠٥ م) : وبعد أن كان الاشراف على مجالس الحكمة من اختصاص قاضى القضاة ، عهد الحاكم عند ما وجد اتساع نطاق تلك المجالس بقيام دار الحكمة هذه إلى زعيم دينى خاص يلى قاضى القضاة فى الرتبة يسمى «داعى الدعاة» ، فما كان ينظمه قاضى القضاة من مجالس الحكمة سواء فى القصر أو فى الأزهر ، ويقرأ فيهم علوم آل البيت ويخصص فيها المجالس للخاصة وللعامة وللنساء ، عهد به كله لداعى الدعاة بدار الحكمة ، لغزو الأفكار أكثر من تلك المجالس .

ونلاحظ أن « دار الحكمة » إذا كانت موئل الثقافة المدنية ، فإن الأزهر الذي أنشيء قبلها بنحو خمسة وثلاثين عاما كان موئل الثقافة الدينية ، ولقد أغلق « الأفضل » في أوائل القرن الثالث الهجري أيام الخليفة الآمر « دار الحكمة » التي أنشأها الخليفة الحاكم بأمر الله ، لما ذاع من تدخلها في العقائد حيث كثرت فيها المناقشات الدينية التي سببت فتناً ، ثم أعادها « المأمون البطائحي » وزير الخليفة الآمر ، واستمرت معهداً عادياً لا يتمتع بالأهمية السالفة الذكر [١] .

وكان داعي الدعاة يجلس بالقصر لتلاوة مصنفاته على المؤمنين . يجلس للرجال على كرسي الدعوة بالإيوان الكبير، ويجلس للنساء لقراءة أصول المذهب الاسماعيلي في مجلس الداعي ، وكانت الدعوة تسمى مجالس الحكمة [٢] .

وكان له « أخذ النجوى من المؤمنين بالقاهرة ومصر وأعمالها لا سيما الصعيد ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث » [٣] للانفاق منها على الدعوة والدعاة .

يأخذها في كل مجلس من مجالسه عينا وورقا (فضة) من الرجال والنساء ومن زاد عن القدر المقرر اصطفاه برقعة مذيلة بإمضاء الخليفة بها « بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك » ليدخرها للزهو بها .

ولكن المرغبات التي اتخذت بالشدة أحياناً ، بسن القوانين لاعتناق المذهب الفاطمي أو منع إعطاء الوظائف من غير معتنقي مذهبهم ، وباللين أحياناً ، بمكافأة من يقبل على دعوتهم ، لم تفدهم شيئاً لأننا نعتقد أن المصريين دانوا للفاطميين لأسباب سياسية فقط ، ولأن المصريين كانوا على درجة من العلم والثقافة تفوق ما كان عليه المغرب الذي أثمرت فيه تعاليمهم ، خصوصاً وأن دعوتهم السرية [٤] وإن كانت لا تلقن إلا لمن كان موضع الثقة والحرص على كتم السر ، تؤدي إلى الانكار والالحاد .

وكان داعي الدعاة يعين من الخليفة أحيـــاناً ، ومن وزير السيف أحياناً أخرى [٥] ويتقاضى مرتباً قدره مائة دينار شهرياً . ولقد ضعف نفوذه وصغرت أهميته في أواخر الدولة الفاطمية .

---

(١) القلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص٣٦٦ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص٢٢٦و٢٢٧و٣١٣ و٣٣٤و٣٣٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص٢٢٣ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج٢ص١٦٨

(٢) « المقريزي » « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٦

(٣) « » ج ٢ ص ٢٢٦

(٤) المقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٧ ٢٣٣

(٥) فإذا كان الوزير صاحب القلم ، عين الخليفة « داعي الدعاة » وإذا كان الوزير صاحب سيف عينه هو بنفسه المقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٥ و ٢٢٦ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٣ ص٤٨٧

الخاتمة

كان عهد الفاطميين بمصر من أزهى العصور وأزهرها ، ودولتهم من أعظم دول الاسلام ملكا وأكثرها أمناً وأغناها ثروة ، وأشدها للعلم أزراً ، ارتقى الأدب وارتقت الحضارة في أيامهم ، وتقدمت الصناعة في زمانهم فاحتفظت مصر أيامهم بشهرتها القديمة في كثير من الصناعات ، ومما ساعد على ازدهارها استقلالهم السياسي التام ، واهتمام معظم الخلفاء الفاطميين بها باعتبارها عنصراً من عناصر الثروة الأهلية ووجود معظم المواد والمعدات اللازمة لها ، واستتباب الأمن حتى كان التجار والصناع والصيارفة لا يغلقون متاجرهم ومحالهم ، وقد توطدت أركان الأمن أيام الخليفة الحاكم بأمر الله توطيداً لم يعهد له مثيل ، حتى أن رجلا في زمنه أضاع كيساً فيه ألف دينار عند جامع ابن طولون ، فكان يتباعد عنه كل من رآه ، حتى فطن صاحبه إلى ضياعه فعاد وأخذه [1] — وتشجيع معظم خلفائهم للصناع من أهل الذمة ولا سيما الأقباط منهم عماد الصناعة ، واستخدامهم لعدد وافر من مهرة الصناع الأجانب واجتذابهم بالرواتب المغرية والمعاملة الحسنة ، فأمنوا على أموالهم وأنفسهم والتفتوا إلى إجادة أعمالهم [2] ، فتقدمت الصناعة في زمانهم تقدماً بقي أثره إلى الآن ، واتسع نطاقها حتى شمل البلاد الأجنبية . ومازالت دور الآثار مملوءة بأحسن النماذج الدالة على تفوقهم في ذلك .

وكان من أهم الصناعات عندهم صناعة النسيج من الكتان الرقيق والصفيق ومن الصوف ومن الحرير ، وبذلك نسجت المناسج المصرية غير الملابس أشياء كثيرة كالخيم والمضارب والبسط والستور والمخاد والفوط والخرائط للسيوف والبنود والرايات وغير ذلك ، وكان جانب من إنتاج المناسج المصرية يصدر للبلاد الأجنبية كالعراق وغيرها [3] ، لتشيد بمركزهم الديني ومهارتهم الفنية .

---

(١) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh. P. 195

(٢) المقريزي « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٤٤٤ و ٤٧٨

(٣) Heyd, Histoire du Commerce T. I P. 49

وأما المنسوجات التيلية فقد توفر الكتان مادتها فى معظم أنحاء البلاد ولاسيما بالدلتا والفيوم ، واختصت مصر الشمالية بصنع الأنواع الدقيقة من الشرب والدبيق والبوقلمون والسقلاطون وغيرها ، وكانت أهم المراكز الصناعية فيها دبيق وشطا وتنيس والقيس والأسكندرية ودمياط وغيرها ، كما اشتهرت منطقة مصر الوسطى بصناعة الأقمشة التيلية السميكة ، فكانت تصنع مثلا فى البهنسا الستور المنسوبة إليها والمضارب والثياب المحبرة وغيرها(١) ، كما اشتهرت الأشمونين بصناعة القماش المنسوب إليها ، واشتهرت الفيوم وغيرها بالمنسوجات الكتانية والصوفية .

ولكثرة تربية الأغنام والماعز والابل كثرت المنسوجات الصوفية التى اتخذت من صوفها وشعرها ووبرها ، من ملابس وشيلان وأبسطة وغيرها فاشتهرت سمالوط مثلا بعمل المنسوجات من شعر الماعز (٢) ، كما اشتهرت طحا بالثياب الصوفية الرفيعة(٣) ، وقلدت أسيوط الأنسجة الصوفيه التى اشتهرت بها أرمينية ، كما اشتهرت بصناعة الخيش .

وكان ينسج الحرير الوارد لمصر من شمال أفريقية والشام بمدينة الأسكندرية فيقال حرير اسكندرى نسبة إليها ، كذلك كانوا يعملون الحرير الديباج فى دار الديباج بالقاهرة (٤) ، ويستعملون الخيوط الحريرية فى كثير من قطع النسيج .

ويكفى القارىء نظرة فيما كانت تحتويه خزائن البلاط الفاطمى من مقادير هائلة من تلك المنسوجات ، وماكان يتركه الوزراء ووجوه الدولة من قطع النسيج المختلفة الأنواع والأشكال ، ليتبين المقادير الهائلة التى أنتجتها مصانع مصر ، فمثلا خلف جوهر قائد المعز لدين الله من الثياب الديباج خمسة وسبعين ألفاً (٥) ، واشتملت تركة السيدة رشـــيدة على ثلاثين ألف ثوب خز واثنى عشر ألف من الثياب ذات

---

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ١ ص ٢٣٧

(٢) المقدسى « أحسن التقاسيم » ص ٢٠٢

(٣) Abu Saleh, The churches & Monasteries of Egypt P. 63

(٤) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ١ ص ٤٦٤ .

(٥) ابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٥١

اللون الواحد (١) ، وخلفت ست الملك ثلاثين ألف قطعة من الحرير (٢) ، ولما قتل برجوان وجد عنده ألف قميص حرير اسكندرى (٣) .

أما صناعة الزجاج والخزف والفخار والبلور الصخرى ، فقد ضربت مصر فيها أيامهم بسهم وافر ، إذ تقدمت صناعة الزجاج التى كان أكبر مراكزها الفسطاط والفيوم والأشمونين والشيخ عباده والاسكندرية (٤) ، ففى الفسطاط كان سوق المصابيح والقناديل (٥) ، وزخرفوا أحياناً الزجاج والخزف بالذهب ليكون له بريق معدنى ، واقتنى الخلفاء الفاطميون ورجال دولتهم فى حياتهم المنزلية القطع الثمينة المصنوعة من هذه المواد ، مما توفرت فيها دقة الصنعة وجمال الزخرفة ، والأمثلة كثيرة فى ذلك ، فقد خلف جوهر الصقلى ، عشرة آلاف زبدية صينى وبلور وفضة (٦) . كما خلفت السيدة رشيدة ابنة المعز لدين الله مائة قطر ميز (قلة كبيرة من الزجاج) مملوءة كافوراً (٧) .

وصنعوا الأزيار الكبار والأوانى المستعملة فى معيشتهم المنزلية كالأقداح للشرب والصحاف لغسل الأيدى بعد تناول الطعام ، والسكارج (مفردها سكروجة أى إناء) لحفظ العطور والبخور من الخزف والفخار ، كما صنعوا قوارير النفط (٨) .

وحدثنا ناصرى خاسرو عن كثرة الأوانى المصنوعة من الزجاج فى أيام الدولة الفاطمية (٩) وأن الآنية التى رآها فى أسواق الفسطاط كانت شفافة حتى تمكن من أن يرى يديه واضحة من وراء ظهر الآنية (١٠) ، وأن الانتاج كان وفيراً من الأوانى

---

(١) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٩٣

(٢) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٤٢٢

(٣) ابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥١

(٤) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٣٤٢ والدكتور زكى محمد حسن « كنوز الفاطميين » ص ١٨١

(٥) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين ص ١٨١ »

(٦) ابن اياس « بدائع الزهور » (طبعة ٩٣٠ هـ) ج ١ ص ٥١

(٧) أبو المحاسن « النجوم الزاهرة » (طبعة ١٩١٩ م) ج ٤ ص ١٩٣

(٨) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ١٧٣

(٩) Nasiri Khosrau.Sefer Nemeh P. 154

(١٠) » » » » P. 151

المصنوعة من الخزف ، حتى أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه فى أوان من الخزف ، بدلا من الورق [١] . ويحدثنا أبو صالح الأرمنى [٢] ، عن طين أسوان فينعته «بطين الصناعة» ، حيث صنعوا منه الأوانى لشرب الفقاع ، واستخدم المصريون البلور الصخرى فى عمل الكؤوس والأباريق والفناجين والأطباق والقنانى وغيرها من التحف الثمينة وكثيراً ما نقش عليها اسم الخليفة [٣] .

وكانت مواد الصباغة المحلية التى أهمها ثمرة شجرة السنط ثم نبات النيلة تساعد على ازدهار صناعة الأصباغ ، واشتهرت أسيوط بهذه الصناعة لسهولة الحصول على الشب والنيلة من الواحات المجاورة لها ، كما اعتمدت هذه الصناعة على ما تستورده البلاد من جزر الهند الشرقية .

وراجت صناعة الأسلحة أيام الفاطميين ، فكانت تمد الجيش والأسطول بما يلزمهما من سلاح وعتاد حربى .

وكان الذهب يستخرج من مناجم وادى العلاقى على مسافة أيام من أسوان [٤] أما الزمرد فكان موطنه فى الصحراء الشرقية على بعد سبعة أيام من قفط [٥] ، ويوجد النطرون فى بحيرة النطرون [٦] وغيرها ، والشبة فى الصعيد [٧] وكان اللؤلؤ يستخرج من مغاوصه ببحر القلزم بجوار جبل الطور [٨] .

أما الحديد فقد استوردته مصر من دلماشيا وصقلية وشمال أفريقية ، وصنعت منه المقصات والسكاكين وغيرها بتنيس [٩] .

---

(١) Nasiri Khosrau Sefer Nemeh P. 135

(٢) Apu Saleh , The ehurches & Monasteries of Egpyt P. 65

(٣) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصاديه فى عهد الدولة الفاطميه » ص ١٤٣ وانظر
Wiet et Hautecoeur , Les moquées du Caire T. 1 P. 91
حيث يذكر أنه وجد بمدينة البندقيه بايطاليا ابريق من البلور الصخرى عليه اسم الخليفة العزيز بالله كما وجد غيره بألمانيا فى نورمبرج منقوش عليه اسم الخليفة الظاهر ، مما يدل على حسن سمعة مصنوعاتهم ومهارتها ودقتها

(٤) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ١٩٧

(٥) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٢٣٣

(٦) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٢٨٧ — وكانوا يحملون منه سنويا عشرة آلاف قنطار

(٧) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٠٩

(٨) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصاديه فى عهد الدولة الفاطميه » ص ١٠٢ نقلا عن ابن الأكفانى « نخب الذخائر فى أحوال الجواهر » ص ٣٢

(٩) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh P. 114

وكانت لهم مهارة غريبة فى صناعة الحلى ، فصنعوا من الذهب الأساور والأقراط والخواتم وغيرها من أدوات الحلى ، كما استخدموا الذهب فى كثير من المصنوعات كتحلية السروج والسيوف والمصاحف ، وحتى الملابس الفاخرة أدخلوا فيها خيوط الذهب .

واستخدموا الأحجار الكريمة كالياقوت والزمرد فى كثير من التحف والأدوات وكانت بخزائنهم المجوهرات والسكاكين ذات المقابض الحلاة بالجواهر المتنوعة [١]، والسروج المرصعة بالجواهر [٢] ، وصنعوا الأدوات المنزلية من النحاس والمباخر وصنابير الأوانى وغيرها من البرنز ، وعملوا من العاج المستخرج من سن الفيل قطع الشطرنج والمقابض الثمينة ، وطعموا به العلب الثمينة الفاخرة وغيرها من التحف ، وجلبوه من كردفان وزنجبار وغيرهما[٣] .

وكانت صناعة السكر واسعة الانتشار فى المناطق التى اشتهرت بزراعة قصب السكر ، فيعصر القصب فى المعاصر بين أحجار خاصة ثم يرسل إلى المسابك أو المطابخ ليصنع منه السكر ، وانتشرت صناعة السكر فى معظم أنحاء البلاد المصرية كالفسطاط والمنيا والفيوم وأسيوط وقفط وأخميم وغيرها [٤] لأن الخلفاء الفاطميين كانوا يعملون الأسمطة فى شهر رمضان وفى الأعياد والمواسم ، وتقدم فيها الحلوى والفطائر والكعك ، وكانت للحلوى أسواق كبيرة فى الفسطاط [٥] ، واشتهرت الفسطاط والقاهرة والأسكندرية بصناعة النبيذ والخمر .

وقد أنتجت المعاصر المصرية الشىء الكثير من زيت السمسم والزيتون [٦] وكلاهما

---

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ١ ص ٤١٤

(٢) « « جـ ١ ص ٤٧٠ — ٤٧٩

(٣) « « جـ ١ ص ٤١٥ وأنظر أيضا Nasiri. Khosrau, Sefer Nemeh. P. 146

(٤) ابن دقاق « الانتصار بواسطة عقد الأمصار » جـ ٤ ص ١٠٨ والمقريزى « الخطط » جـ ١ ص ٢٣٢ و ٣٤٢

(٥) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) جـ ٢ ص ٩٩ — وتعتبر الفسطاط من أكبر المراكز الصناعية بالبلاد المصرية ، فيها أيضا مطابخ السكر ومسابك الزجاج والفولاذ والنحاس ومطابخ الصابون والوراقات وصناعة السفن التجارية والحربية وغيرها

(٦) المقدسى « أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » ص ١٩٧ وابن دقاق « الانتصار بواسطة عقد الأمصار » جـ ٤ ص ١٠٨

من غلات مصر ، وصنعوا الشمع من أحجام مختلفة بعضها صغير وبعضها كبير يزن سدس قنطار مصرى [١] ، واستخدموه فى إنارة بيوتهم وحوانيتهم وفى إحتفالاتهم القومية ، وكانت صناعة الصابون بالفسطاط[٢] وكان لهم فى الصناعات الخشبية مهارة طيبة ، وجلبوا الأخشاب الفاخرة من كرواتيا ودلماشيا [٣] ، وخشب الأرز والصنوبر من أحراش الشام ولبنان وآسيا الصغرى ، والأبنوس من السودان ، والتك من شبه جزيرة الملايو والهند واستخدموا الأخشاب المحلية المغروسة فى معظم أنحاء البلاد والمجلوبة أيضاً من بعض غاباتها ولا سيما البهنسا فى صنع بعض الأثاثات المنزلية وعمل السواقى وغيرها من الآلات الرافعة ، وفى الطواحين والمحاريث والنوارج والمعاصر والأنوال والمغازل ، واستعملت الأخشاب المتينة الصلبة فى عمل السقوف والأبواب والمنابر والمحاريب وغيرها ، وكانت التحف الخشبية تمتاز بدقة الصنعة وجمال الزخرفة .

كذلك وجدت بمصر صناعة الورق[٤] ، والتجليد ، فيقول أبو صالح الأرمنى[٥] بوجود المطابخ التى كان يصنع بها الورق المنصورى ، وكانت بالفسطاط أهم مراكز صناعه الورق الأبيض ، واشتغل الوراقون بعمل الورق وتجارته وبالنسخ والتجليد وبيع الأقلام والحبر[٦] ، واختلفت أسعار الورق بحسب صنعه ونوعه ، وبانتشار صناعة الورق انتشر فن التجليد ، وكانت صناعة التجليد القبطية هى النواة التى تطورت منها صناعة التجليد فى الإسلام فاستعملت جلود العجول والحرير والديباج والأطلس فى تجليد المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية ، كذلك تقدمت صناعة الخطاطين وهى صناعة بديعة دقيقة .

---

(١) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٤٦٥ — ٤٦٧

(٢) الادريسى « نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق » (طبعة روما ١٥٩٢ م) ص ١١٣

(٣) Heyd Histoire du Commerce T. I p. II 3

(٤) انقطعت صناعة البردى حوالى سنة ٢٣٩ هـ و ٩٥٠ م ، واتخـذ من نبات البردى ورقاً يسمى بالقرطاس المصرى . وانظر Arnold & Groham, The Islamic Book p. 35

(٥) وانظر ابن دقاق « الانتصار لواسطة عقد الأمصار » ج ٤ ص ١٠٨ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٣٦٧ Churches & Monasteres of Egypt p' 65

(٦) Arnold & Groham, The Islamic Book p. 33

أما صناعة الأدوات الجلدية فقد برعوا فيها أيضاً، فكانت خزانة السروج بالقصر مليئة بأنواع السروج المصنوعة من الجلد والمحلاة بالذهب والفضة، كما صنعوا من الجلود المحلية بعد دبغها الروايا لحمـــل الماء إلى البيوت، واستخدموها فى مقاعد الكراسى والأرائك وغيرها، كذلك صنعوا من الجلود الواردة من الحبشة والنوبة أنواعاً فاخرة من الخرائط والنعال، وكانت القاهرة من أشهر المراكز الصناعية لصنع الأدوات الجلدية.

وكانت حركة بناء القصور والجوامع والمشاهد والمتاجر والحمامات والمناظر وغيرها من المنشآت الدينية والدنيوية كثيرة، ولا سيما بالقاهرة والفسطاط وبنوا مبانيهم باللبن [١] والآجر والأحجار المقطعة من المقطم وغيره. ووجدت بمصر العمارات الشاهقة التى بلغ عدد طبقات أحدها أربع عشر طابقاً [٢]، وكذا الفنادق والخانات والوكالات [٣]، وتمتاز مبانيهم ولا سيما الأزهر بأن منظرها مشعر بعظم القوة وضخامة السلطان وسعة العلم ودقة الصنع.

ولقد نقل العرب أكثر فن العمارة من مبانى البيزنطيين والفرس، ثم غيروا فيها تغييراً امتازوا به، فنجد الأبواب العالية مع صغر المدخل والقباب الشامخة المزينة والمنارات الشاهقة وغير ذلك من المبـانى التى تدل دلالة واضحة على نبوغ المصريين أيام الفاطميين فى فن البناء، وساعد حب التقرب إلى الله بالأعمال الصالحة فى الإكثار من المبانى ذات الطابع الدينى والخيرى.

ولا شك فى أن حياة الخلفاء الفاطميين المترفة، ساعدت على نمو الفنون الجميلة، فاستعان المصريون أيامهم بالزخرفة واستعمال الأصباغ الزاهيـة إلى إبداع رسوم جميلة، وكان لهم ذوق ســـليم فى الرسم وفى كتابة آى الذكر الحكيم بالخطوط الكوفية [٤]، والثلثية المختلفة الأشكال، فمن آنية مرصعة بالدرر والجوهر إلى تماثيل

---

(١) بنى جوهر سور القاهرة من اللبن، وكانت اللبنة الواحدة قدر ذراع فى ثلثى ذراع، وعرض جدار السور عدة أذرع. المقريزى «الخطط» (بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ١ ص ٣٧٧

(٢) Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh P. 153

(٣) « « « « P. 145

(٤) ساد الخط الكوفى المزهر (Fleuri) أيام الفاطميين ثم حل محله الخط النسخ فى الدولة الأيوبية. أنظر Corpus Inscriptorum Arapicarum Première partie, Tome 1 P. 26

تزين مجالسهم ، كمجلس شراب الأفضل . فقد كان به ثمانية تماثيل جوار متقابلات ، منهن أربع من الكافور وأربع سود من عنبر مرتديات أفخر الثياب ومتزينات بأثمن الحلى وبأيديهن أحسن الأحجار الكريمة [١] ، إلى تحف تثير الدهشة فى النفوس وأنواع من الملابس والأمتعة والمصنوعات الدقيقة ذات الطابع الفنى الممتاز ، إلى زخارف أنيقة نضيرة وكانت بعض المخطوطات مزينة بالصور والرسومات الدقيقة وفى هذا يبدو التأثر بالصناعة الفارسية[٢] .

وكانت أرضية البلاط الفاطمى مرصوفة بأنواع من الرخام متعدد الألوان وفيها تذهيب بهيج بنضارته وبهائه ، وبالسقوف ألواح تزينها الزخارف الذهبية الجميلة ونافورة تجرى الماء الصافى فى أنابيب من الذهب والفضة [٣] وأراض وقنوات مرصوفة بالرخام ، ودروع وأسلحة تلمع بالذهب والفضة ، كذلك وجدت دقة الصنعة وجمال الزخرفة على الأوانى والقطع المصنوعة من الزجاج والخزف وغيرها .

أما التجارة فقد راجت فى زمانهم أيضاً ، ولا غرو فقد تعود المصريون التجارة من أقدم أزمانهم ، فكانت البحار والنيل والترع غاصة بالقوارب والسفن التى تحمل الحاصلات المختلفة من أسوان إلى الفسطاط والقاهرة ومنها إلى الموانى الواقعة على الساحل الشمالى . ونظموا سير القوافل وأقبلوا على التجارة لأنها عامل من عوامل الثروة ، فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما أفلس تاجر صدوق » ومدح عليه السلام التجارة والكسب الحلال فقال « بيعوا وابتاعوا فان لم تربحوا بورك لكم » وقال أيضاً « البركة فى التجارة ، وتسعة أعشار الرزق فى التجارة » ، واتجروا فى أكثر المواد فكانوا ينقلون المواد الغذائية كالحبوب والفواكه وغيرها ، والمواد الأولية مثل الكتان إلى المراكز الصناعية ، وفتحوا موانيهم للتجار الغربيين وسمحوا لهم بنقل ما شاءوا من المتاجر والسلع ، ونظموا سير القوافل إلى الحجاز والشام وبلاد المغرب ، فوصلت التجارة لمصر من أوربا وآسيا وأفريقية

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥٨

(٢) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ٢٨

(٣) انظر وصف غليوم رئيس أساقفة صور للبلاط الفاطمى سنة ٥٦٢ هـ (١١٦٧ م) عندما زاره رسولا الملك أملريك ، وترجمة الدكتور زكى محمد حسن بك للعبارة فى كتابه « كنوز الفاطميين » ص ١٦٢ و ١٦٣

وكانوا يوجدون حاميات على طرق التجارة[١] بالمراكز الهامة والطرق الرئيسية لحفظ النظام وحماية القوافل وما فيها من بضائع من اعتداء الأشرار وقطاع الطرق واعتمدت مصر على الشام وشمالى أفريقية للحصول على الحرير وعلى أحراش الشام وسواحل بحر الأدرياتيك لتمدها بالأخشاب ، وعلى جزر الهند الشرقية لتصدر إليها الصباغة ، أما خشب الساج فقد استوردته مصر من شبه جزيرة الملايو ، لصنع المحاريب والأبواب فى المساجد والقصور وخشب اللبخ والسنديان من البندقية ، واستوردت الفواكه الطازجة من الشام ، وحصلت مصر على اللوز والجوز والفستق وغيرها من الهند والشام والمغرب[٢] .

وجلبوا الثلج للخليفة وللوزير ولعليـة القوم ولمن يحتاجه من غيرهم فى حالة المرض ، من الشام[٣] ، وصدروا إلى الممالك المجاورة مصنوعاتهم من خزف وزجاج ومنسوجات وغيرها ، واتجروا مع عدة ممالك مثل جنوا وبيزا والبندقية والدولة البيزنطيـة وجزر بحر الروم كصقلية[٤] وقبرص وإقريطش وبلاد المغرب وبرقة وأسـبانيا والشام[٥] والعراق والشرق الأوسط وأرمينية وبلاد العرب والنوبة والسودان ، والحبشة والصين .

فكانت تصل الغلات ولا سيما بخور اليمن وعطور شـبه الجزيرة العربية من الحبشة واليمن وشرق آسيا والهند مثلا إلى «عدن» ، ومنها تنقل إلى عيذاب أوجدة ، فالساحل المصرى .

كما كانت تصل غلات الشام وفلسطين إما بطريق البر أو البحر ، وعن طريق الشام تصل القوافل إلى بغداد ، وتصل غلات أوروبا وجزر بحر الروم عن طريق الموانى المصرية ، ومن المراكز التجارية الهامة الأقصر وقفط وقوص واشتهرت

---

(١) Mann J, The Jews in Egypt & Palestine Under The Fatimid Caliph p.32

(٢) البكرى « المغرب فى ذكر افريقية والمغرب » ص ٤٧

(٣) Nasiri Khosru, Sefer Nemeh P. 158

(٤) N. K, S. N. p 122 — ويعث أنسجة صقلية الدقيقة المتخذة من الـكتان والحرير بمصر

(٥) „ „ p. 116, 152 — ووجدت أنسجة شاميـة ولا سيا من بعلبك كما وجدت أسلحة وأدوات نحاسية من إنتاج الشام بالفسطاط

قوص بأنها ملتقى القوافل من الحبشة وبلاد العرب ، وكان بها عدد من الفنادق والمنازل (١) .

وأرسل ملوك النوبة الهدايا للخليفة الفاطمى ، وعقدوا معه المعاهدات التى تمنع اعتداء الجيوش المصرية على بلادهم (٢) ، وحمل تجار مصر للنوبة الكثير من أدوات الزينة (٣).

واستوردت مصر من الحبشة الرقيق وجلود الجاموس (٤) ، وكان التجار الذين يصلون إلى «عيذاب» (٥) ، من الساحل الشرقى لأفريقية ومن بلاد الحبشة ، يحملون إلى مصر مقادير وافرة من سن الفيل (٦) .

وكانت تنيس من المراكز التجارية الهامة ، إذ كانت مرسى المراكب الواردة من الشام والمغرب (٧) .

واشتهرت الاسكندرية بتصدير غلات الشرق أكثر من غلات مصر ، إذ اشتهرت بتصدير المنتجات الأسيوية والمحلية ، فكانت حلقة اتصال بين الشرق والغرب ، وكانت تربطها بداخل البلاد قناة عرفت فى العصور الوسطى بخليج الاسكندرية ، واتصلت دمياط وتنيس غالباً تجارياً بالشام والقسطنطينية .

كما اتصلت الفرما بالقلزم ، واشتهرت رشيد أيضا بأنها من المراكز التجارية .

ولم يكتف المصريون بما تخرجه مناسج بلادهم ، فاشترى الخليفة المعز لدين الله مثلا من فارس ستارة من الديباج (٨) ، وكانت التوابل والعطور والأفاويه والبخور

---

(١) ابن جبير « كتاب الرحلة » ص ٦٥ وانظر
Quatremére Mémoires Geographiques et Historiques T. I p' 194

(٢) Nasiri khosrau, Sefer Nemeh P. 175

(٣) » » » » p. 116

(٤) » » » p. 149 - 150

(٥) كانت مسلكا للتجار والحجاج تجبى بها الرسوم على البضائع الواردة لها من الهند واليمن والحبشة والحجاز اليعقوبى « كتاب البلدان » ص ٣٣٥ وانظر P. 149 Nasiri Khosrau, Sefer Nemeh P. 178

(٦) » » » » p. 149

(٧) اليعقوبى « كتاب البلدان » ص ٣٣٥

(٨) Stanely Lane Poole, The Story of Cairo P. 132

من أهم واردات مصر ، بعضها تستهلكه وبعضها تصدره إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية ، وكانت هذه التجارة مصدر ربح كبير للمشتغلين بها وموردا هاما لبيت المال بسبب الرسوم المفروضة عليها ، لأهميتها فى البيوت والجوامع والمشاهد بمصر وأهمية البخور أيضا بأوروبا فى الطقوس الدينيـــة ولا سيما بروما فى كنائسها الكاثوليكية .

ويحدثنا ابن حوقل (١) عن وجود فنادق وهى أبنية تعد ليقيم بها التجار الغربيون وتحفظ فيها بضائعهم ، ويحدثنا المقريزى (٢) أيضا عن وجود الوكالات والخانات والقياسر للتجارة ولأعمال الخير كإيواء أبناء السبيل والمسافرين .

أما الملكية العقارية : فقد وضعت الدولة الفاطمية على أهل الذمة الجزية وتركت الأرض فى أيدى أهلها ليؤدوا خراجها جريا على سياسة من قبلهم من خلفاء المسلمين .

وكما كتب عمرو بن العاص للمصريين عهدا « أنهم آمنون على أموالهم ودمائهم ونسائهم وأولادهم » (٣) كذلك كتب جوهر للمصريين عهدا وبذلك تركوا الأرض بأيدى أصحابها لهم ملكيتها التامة المطلقة ، رقبة ومنفعة (٤) وكانت الزراعة كما كانت من قبلهم مهنة السواد الأعظم من المصريين ووسيلتهم الطبيعية للمعيشة ، فحفروا القنوات والترع واهتموا بتعميقها وصيانتها وصيانة الجسور السلطانية ، وعهدوا إلى الملاك والمتقبلين بإقامة وصيانة وتقوية الجسور المحلية بشرط أن

---

(١) ابن حوقل « كتاب المسالك والممالك » ص ٨٩ — ٩١

(٢) المقريزى « الخطط » (طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ) ج ٢ ص ٩٣ و ص ٢٧٤

(٣) البلاذرى « فتوح البلدان » (طبعة القاهرة ١٣٥٠ هـ) ص ٢١٦ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » (طبعة القاهرة ١٩١٩ — ١٩٣٥ م) ج ١ ص ٢٤

(٤) الدكتور البراوى « حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى » ص ٤٤ و ٤٥ نقلا عن المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٨٤ و ٨٥ — لأن عمر جعل مصر بيد أهلها مملوكة لهم ملكية مطلقة ، فيتصرف مالكها فيها بالرهن والبيع والهبة والوصية وغيرها من الحقوق العينيـــة وتورث عنهم ، فاذا انقرض نسلهم انتقلت ملكيتها لبيت المال . ابن عابدين « رد المحتار على الدر المختار » (١٣٢٣ — ١٣٢٦ هـ) ج ٣ ص ٢٩٣ والزيلعى « تبيين الحقائق فى شرح كنز الدقائق » ، (طبعـة بولاق ١٣١٣ هـ) ج ٣ ص ٢٧١ و ٢٧٢

يخصموا ما دفعوه عليها من الخراج المقرر عليهم (١) . أما تطهير الترع من الطمى وعمارة السواقى وحفر الآبار فكانت من أخص أعمال الفلاح المصرى (٢) .

وباشرت الحكومة الفاطميـة العوامل المؤدية لطيب الزرع وخصوبة التربة والإشراف على الزراع ورصدوا ثلث الخراج لعمارة جسور أراضى مصر (٣) وخصصوا موظفا بمرتب للاشراف على مقياس النيل (٤) فاذا بلغ النيل حد الوفاء فى «مسرى» غالباً أى ستة عشر ذراعا ، أمر الخليفة بالنداء (٥) .

ويحدثنا ناصرو خسرو عن العجلات المائية التى كان يستخدمها الفلاح فى رفع المـاء لرى أرضه فيقول إنهـا السواقى والقادوس وغيرها كالطنبور والشادوف ، وهى طرق لا تختلف كثيرا عما هى عليه الآن (٦) .

واهتم الفلاح بتربية المـاشية والدواجن ، وكانت الإبل والبقر والجاموس والخيل والحمير من أنفع الحيوانات له ، يتخذها مطيـــة له وينقل عليها السباخ ويستعملها فى الأعمال المتصلة بالزراعة كالحرث ورفع المـاء ودراسة الحبوب ونقل الحاصلات من الحقول إلى الأجران والأسواق ، واهتم بالثروة الحيوانيـة فعنى بتربيـــة الغنم والمعاعز والأوز والدجاج والأرانب والبط والخراف والنعاج والنحل وغيرها .

واشتمل الحقـل على الفلاح والوكيـل والخولى والأجير والكرام والسائس والحارس والجمال والجنـاينى وغيرهم من الأعوان ، وكان الفلاح أيامهم حراً غير رقيق ينتقل من أرض لأخرى حسب رغبته واختياره .

وحاربوا الاحتكار وسعروا ضرورات المعيشة ، وكافحوا الأزمات الاقتصادية ، ولو بطرق شاذة ، كما حصل أيام الخليفة المستنصر بالله عندما هدد وتوعد «الوالى»

(١) ابن مماتى « قوانين الدواوين » ص ٩٥ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ١٠١
(٢) المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٢٧١
(٣) « « ج ١ ص ٦١
(٤) « « ج ١ ص ٦١
(٥) المقريزى « إغاثة الأمة » ص ٢٠ و ٢١
(٦) Nasiri khosrau, Sefer Nemeh. p. 11g

بضرب عنقه ونهب ماله إن لم يظهر الخبز فى الأسواق ويرخص ثمنه ، فلجأ الوالى إلى حيلة جريئة(١) بأن أخرج أناساً من السجن ألبسهم العمائم المدورة والطيالس ليظهروا بمظهر التجار ، ثم استدعى تجار الغلة والخبازين والطحانين فى مجلس عظيم عام ، وأمر بإدخال أحد هؤلاء المساجين عليهم وقال له : « ويلك أما كفاك أنك خنت السلطان واستوليت على مال الديوان . . . فأدى ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية . اضرب عنقه »! ، « فضربت عنقه فى الحال » ، وأمر غيره من المسجونين وقال له « كيف جسرت على مخالفة الأمر لما نهى عن احتكار الغلة وتماديت فى ارتكاب ما نهيت عنه إلى أن تشبه بك سواك فهلك الناس . اضرب عنقه »! فضربت فى الحال أمامهم ثم فعل هكذا بعدد آخر من المسجونين ، حتى علم تجار الغلة وغيرهم أنه جاد فى قتلهم فصاحوا « فى بعض ما جرى كفاية ونحن نخرج الغلة وندير الطواحين ونعمر الأسواق بالخبز ونرخص الأسعار على الناس ونبيع الخبز رطلا بدرهم » ، فلم يرض بتركهم إلا بعد أن تعهدوا ببيع الخبز رطلين بدرهم ، وبذلك انتهت هذه الشدة العظمى التى كانت تشبه إلى حد كبير أيام القحط التى استمرت سبع سنوات أيام يوسف عليه السلام وفرعونه الريان بن الوليد .

ويمكننا أن نقول على وجه الاجمال إن الحالة الاقتصادية أيام الدولة الفاطمية كانت حسنة ، بدليل الانتعاش الذى شمل الدولة فى زمن كبير من وجودها ومظاهر البذخ والترف والنعيم التى سادت جل عصرهم ، فمثلا ماتت الأميرة « عبدة » إحدى بنات الخليفة المعز لدين الله سنة ٤٤٣ هـ (١٠٥٠ م) وتركت وراءها ثروة طائلة وتحفا لا تحصى وكثيراً من خزائن الحلى والذخائر .

كذلك لما ماتت الأميرة « رشيدة » ابنة المعز لدين الله سنة ٤٤٣ هـ تركت وراءها خمسة أكياس من الزمرد ومقادير وافرة من الأحجار الكريمة الأخرى علاوة على ثلاثة آلاف إناء فضى مطعم(٢) ، فكانت ثروتها ما يقرب من مليون ونصف من العملة الذهبية .

---

(١) المقريزى « إغاثة الأمة » ص ١٤ — ٢٩

(٢) الدكتور زكى محمد حسن بك « كنوز الفاطميين » ص ٤٦ و Lane - Poole, The storyof Cairo. P. 133 & Quatrémére, Mémoires Sur L, Egypte T.IIP,311

واشتملت ثروة جوهر على أربعة صناديق من اللؤلؤ الكبار وألف قصبة من القصب الزمرد ودواة من الذهب طولها ذراع مرصعة بالدر والياقوت وسبعمائة خاتم بفصوص من الياقوت والزمرد والماس، وستمائة ألف ألف دينار ذهباً وأربعة آلاف درهم ومائة مسمار من الذهب وثلاثة آلاف ملعقة من الذهب والفضة وأربعة قدور من الذهب وزن كل قدر مائة رطل ذهب ليطبخ بها المسلوقة [1].

ولما أمر المعز لدين الله بعمل الكسوة، عطروها بالمسك ووضعوا في حافتها اثنى عشر هلالا ذهبياً، وفي كل هلال إترجة ذهبية، وفي داخل كل منها خمسون درة تشبه بيض الحمام في الكبر، كما كان فيها الياقوت الأحمر والأصفر والأزرق» [2]

وجعل ابن كلس في قصره موائد كبيرة له ولأضيافه [3] ولا سيما برمضان سواء من الفقراء وعامة الناس أو من الفقهاء ومشاهير الرجال، ويحدثنا ابن منجب [4] أنه ترك من الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بأربعمائة ألف دينار ومن المصوغات ما بلغت قيمته خمسمائة ألف دينار» وأن ثروته بلغت أربعة آلاف ألف دينار»، ووجدت في تركة سيدة الملك ثلاثمائة صندوق من الذهب عيناً، ولما قتل الحاكم بأمر الله » برجوان، وجد عنده مائتي ألف ألف دينار ومائة وخمسين أردباً من الدراهم الفضية [5]. ووجد للأفضل بن بدر الجمالي (٤٨٧ - ٥١٥ هـ و١٠٩٤-١١٢١م) ستة آلاف ألف دينار عيناً، وفي بيت الخاصة ثلاثة آلاف ألف دينار، وفي البيت البراني ثلاثة آلاف ألف ومائتين وخمسين ألف دينار، وخمسين أردباً دراهم ورق ومائة مسمار ذهب وزن كل مسمار مائة دينار كانت تستعمل مشاجب لتوضع عليها العمائم المختلفة الألوان، وسبعمائة ألف ثوب ديباج أطلس، وخمسمائة صندوق من دق دمياط وتنيس برسم كسوة بدنه. ودواة ذهب يكتب منها مرصعة بالجواهر

---

(١) ابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥١

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ص ٤٤

(٣) ابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٤٧

(٤) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » (طبعة القاهرة ١٩٢٤ م) ص ٢٣

(٥) ابن إياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٥١

قوّم جوهرها باثنى عشر ألف دينار ، وخمسمائة ألف مجلد من الكتب ، وسبعمائة من أطباق الذهب والفضة . إلى غير ذلك من الذخائر النفيسة[١] ، ولما مات المأمون البطائحى مقتولا من الخليفة الحافظ كانت ثروته مائة صندوق ما بين ذهب عيناً ودراهم فضية وجواهر فاخرة[٢].

ولقد أحدثت الدولة الفاطمية بمصر الكثير من المواسم والأعياد والحفلات الوطنية[٣] ، فابتدعت عادة الاحتفال بمولد أهل البيت وإحياء بعض الليالى المباركة ، وقد امتازت هذه الاحتفالات بالروعة والبذخ ، فرقت فيها الكساوى والدراهم والدنانير ومقادير كبيرة من الطعام والحلوى خصوصاً فى رمضان والعيدين حيث كانت تمد على الأسمطة المأكولات والأطعمة الفاخرة على موائد مزخرفة بالذهب والفضة والعاج ، توضع عليها الأزهار لفتح الشهية لجميع المصريين ، واحتفلت الدولة الفاطمية ببعض أعياد القبط كيوم عيد ميلاد المسيح سيدنا عيسى عليه السلام فى ٢٩ كيهك حيث فرقت الدولة الحلاوة والزلابية والسمك البورى وغيرها على الأساتذة المحنكين والأمراء المطوقين والكتاب وغيرهم ، وفى خميس العهد (العدس) الذى يعمل قبل الفصح بثلاثة أيام ، كانت تضرب الدولة خمسمائة دينار تعمل خراريب وتفرق على موظفى الدولة ، وكان يوزع البيض المصبوغ بعدة ألوان .

واحتفل بعض الخلفاء من الدولة الفاطمية كما احتفل الإخشيديون من قبلهم بعيد الغطاس ، فكانوا يشعلون بالجزيرة والفسطاط ألف مشعل ثم يغطسون فى النيل

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٥٧ و ٥٨ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٨٣ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧٧ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١١٧

(٢) ابن إياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٦٣

(٣) أما مواسم الشيعة وأعيادهم ، فهى . موسم رأس السنة ، وأول العام ، ويوم عاشوراء ومولد النبى عليه السلام ، ومولد الامام على كرم الله وجهه ، ومولدا ولديه الحسن والحسين ومولد فاطمة الزهراء ، وليلة أول رجب ونصفه وليلة أول شعبان ونصفه وليلة رمضان وعيد الغدير (والغدير مكان يقع بين مكة والمدينة) الذى جعل فيه النبى عليه السلام علياً ولى عهده فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٠ هـ عندما رجع من حجة الوداع ، وموسم فتح الخليج وغيرها . « القلقشندى » « صبح الأعشى » جـ ٢ ص ٤٠٧ و جـ ١٣ ص ٢٤١ والمقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٣٨٤ و ٣٩١

معتقدين أن غطسهم فى هذه الليلة أمان لهم من المرض[١] كذلك احتفلت الدولة بعيد النوروز .

ولم تمنع الدولة الفاطمية سنة ٣٦٢ ﻫ (٩٧٣ م) أهل السنة من الاحتفال بعيد اتخذوه بعد عيد الغدير عند الشيعة مضاهاة ونكاية بالفاطميين ، وهو اليوم الذى دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم الغار ومعه أبو بكر الصديق ، ففيه أظهروا السرور وأقاموا الزينات وسمحوا لهم بإيقاد النيران[٢] .

وفيما ذكرناه الكفاية لنبين للقارىء كيف كانت الحياة الاجتماعية الفاطمية من ثروة وبذخ ، وما كان عليه الخلفاء والوزراء وأصحاب المراكز الكبيرة من ثراء وترف.

أما الإدارة المالية والإدارية: فقد نظمت بالدواوين التى أنشأتها الدولة ووضعت لها أدق الأنظمة ، ولا أدل على استقلال الوزير من الرواية الآتية وهى أنه حدث مرة أن كتب والى الشام خطاباً إلى الخليفة المعز لدين الله مباشرة متخطياً من دونه، فأعاد الخليفة الكتاب إلى الوالى من غير أن يفض أختامه[٣] .

ولكننا نأخذ على الدولة الفاطمية أموراً ، منها :

أن كثيراً من خلفائهم صدقت عليه كلمة لويس الرابع عشر « الدولة هى أنا » فكانوا يجمعون فى أيديهم السلطتين الدينية والزمنية ، فكان الخليفة الفاطمى يعين ويعزل ، ينعم وينتقم ، يحارب ويسالم ، ولا معقب لمشيئته وكان إماماً مشرعاً وقاضياً للخصومات أحياناً[٤] .

كذلك نأخذ على بعضهم مصادرتهم لبعض أموال من يسخطون عليه من الأمراء

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٥٢٧ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٢٤ — ٢٧

(٢) متز « الحضارة الاسلامية » ص ١٠٩ نقلا عن المقريزى « الخطط » ج ١ ص ٣٨٩ — ٣٩٠

(٣) متز « الحضارة الاسلامية » ص ٢٣

(٤) بالرغم من أن الخليفة الفاطمى لم يتنبه إلى أن العدالة تضار من تجمع السلطات الثلاث فى يده فانا نرى أن مبدأ الفصل بين السلطات الذى عرفه أرسطو وحدده منتسكييه كان المصريون القدماء أول من قال به إذ لما أريد اغتيال الملك رمسيس الثالث حوالى سنة ١١٦٧ ق . م ولما اتهمت ملكة بالخيانة فى الأسرة السادسة عهد الملك للقضاء بالفصل فى الدعوى ولو أنه بحكم سلطانه الالهى كان له الحق فى الحكم بالاعدام دون الرجوع إلى القضاء وما ذلك فى رأينا إلا احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات « لمحات من الدراسات المصرية القديمة » للدكتور باهور لبيب (طبعة المقتطف ١٩٤٨) ص ١٠٢ ومؤلفنا « القضاء فى الاسلام » ص ١٢٩

والوزراء والقواد وغيرهم من كبار الدولة ، فيستولون على أملاكهم بعد موتهم أو قتلهم . وكان ذلك يحصل غالباً لسببين : إما لإضعاف شوكتهم أو للانتقام منهم إن كانوا من أهل الذمة وإرضاء المسلمين ، ولقد ضرب خليفتهم الحاكم بأمر الله بسهم وافر فى انتهاك حرمة بعض الناس أيامه .

كذلك نأخذ على الدولة الفاطمية أنها أبقت نظام الالتزام فى جباية الضرائب ، وسمحت به أيضاً فى غيره بتضمين بعض أبواب الإيرادات .

كذلك نأخذ على خلفاء الدولة الفاطمية أنهم لم يفرقوا بين أموالهم الخاصة وأموال الدولة ، ومما ساعدهم على ذلك أن الدكاكين والفنادق والحمامات وغيرها من المنشآت العامة كلها كانت ملكا خاصاً للخليفة .

كذلك نأخذ على عصرهم تجاهر الناس أيام الحاكم والظاهر والمستنصر والآمر والظافر بشرب الخمر وإسرافهم فى اللهو والمجون والطرب واحتسائهم النبيذ والفقاع[1] .

كذلك نأخذ على العصر الفاطمى أنه وجدت فيه موجات من اضطراب الأمن فى الحالة الداخلية فى بعض الأوقات ، فقد انزعج الأمن أيام المعز لدين الله مثلا بأنصار الإخشيدية والكافورية كما ناوأ ملكه حملات القرامطة بزعامة الحسن بن الأعصم ، كما كان البيزنطيون (الروم) مصدر قلق له ولغيره من الخلفاء الفاطميين ، فمثلا فى سنة ٣٦١ هـ حدثت فتن واضطرابات عندما ثار عبد العزيز بن هيج الكلابى بالصعيد ودعا للعباسيين .

كذلك خرج « أبو ركوة »[2] على الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٦ هـ (١٠٠٥ م) كما خرج « سكين » سنة ٤٣٤ هـ (١٠٤٣ م) إذ اغتنم الشبه العجيب فى الصورة للحاكم بأمر الله واعتقاد أكثر الناس برجوعه بعد موته وادعى أنه نفس الحاكم بأمر الله

---

(١) ابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٥٨ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥

(٢) لقبوه أبا ركوة لركوة كان يحملها فى أسفاره سنة الصوفية ، كان يزعم أنه الوليد بن هشام ابن عبد الملك بن عبد الرحمن الداخل فى الأندلس ، واستمال إليه قبيلة بنى قرة (قبيلة عربية بالبحيرة كرهت تصرفات الخليفة الحاكم بأمر الله لأنه أمعن فيهم بالقتل) وغيرها من القبائل ولكنه هزم على يد أبى الفتوح الفضل بن صالح وقطعت رأسه سنة ٣٩٧ هـ (١٠٠٦ م) وصلب ، وكان قيام هذا الرجل آخر مجهود بذله بنو أمية لاعادة عرشهم

ابن منجب « الاشارة » ص ٤٣ وانظر O,Leary, A Short History. PP. 147-149,152

وأنه عاد إلى ملكه لاستلام منصبه فتبعه عدد كثير ، ثم اتضح كذبه فقبض عليه وقتل، كثيرا لاختلاف جند الفاطميين فى الآجناس واللغات مما سبب للدولة المتاعب ، وكذلك ما استعمل المغاربة الشدة والعنف ضد الأهلين ، ونهبوا بعض أحياء مدينة القاهرة ، فكان يصبح بذلك حبل الأمن مقطوعاً ، خصوصاً عند الاحتفال بعيد غدير خم فى ١٨ ذى الحجة أو غيره من الأعياد والرسوم الشيعية ، كذكرى مقتل الحسين بكربلاء فى ١٠ محرم ، إذ كان يغلق المصريون فى هذه المناسبات حوانيتهم خوفا مما قد يحدث من القلاقل بين أهل الشيعة وأهل السنة .

ولكنهم كانوا بعد قليل يقبضون على ناصية الحال بيد من حديد، بعد أن ينتقموا من مثيرى الفتن والقلاقل ، فمثلا قبضوا على عبد العزيز بن هيج الكلابى عند ما ثار سنة ٣٦١ هـ مكبلا فى قفص وسلخوا جلده ثم صلبوه ،مع أن النبى عليه السلام يقول ما معناه « لا تعذبوا الناس ، فإن الذين يعذبون الناس فى الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة »[١] .

وكان علاجهم فيما تعلق بالمغاربة عند تعديهم على المصريين أن يفصل بينهم فى السكنى ، فكان جوهر لا يبيح للمغاربة سكنى القاهرة ولا المبيت فيها ، وكان مناديه ينادى كل عشية . « لا يبيتن فى المدينة أحد من المغاربة » ، خصوصاً عندما أخرجوا الناس من دورهم وشرعوا فى سكنى القاهرة ، فاستغاث الناس بالخليفة المعز لدين الله فأجبرهم على السكنى بنواحى عين شمس ، ثم سمح للمغاربة رويداً رويداً بسكنى المدينة ومخالطة أهل مصر ، بعد أن كان ذلك محرماً عليهم أيام جوهر، وبذلك خرج المغاربة أيام المعز وبأمره وسكنوا القاهرة[٢] ، بعد أن كانوا ممنوعين من البقاء فى المدينة بعد الغروب اجتناباً لما عساه أن يحدث من الهياج .

أما عقيدتهم فلم ترق يوما فى أعين السواد الأعظم من السنيين المصريين خصوصا وأنهم كانوا رافضة ويسبون الصحابة على المنابر أيام الجمع ، ولعلهم كانوا يرون فى تقبيل الأرض بين يدى الخليفة الفاطمى ، وتقبيل يده والارتماء بالسجود له ، والتعبير فى

---

(١) أبو يوسف « الخراج » ص ١٥٠ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٨٧ و ٩٤ و ٩٦

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥ و ٤٦ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٩٦

كلامهم عنه بمولانا ، بحيث يضع الواحد منهم نفسه من الخليفة موضع المولى، اجتراء على حقوق الله سبحانه وتعالى ولا شك أنهم سخطوا عليهم سخطا عميقا عندما ادعى بعضهم الربوبية ، ليقول لشعبه إنه بصفته رب الكون والهه ، يملك حق التصرف المطلق فى أعمار خلائقه وأجسادهم وأعراضهم ، وإنه لا يناقش الحساب فيما يفعل .

وبذلك استمرت الدولة المصرية سنية أكثر منها شيعية بالرغم من بذل الحكم الفاطمى أقصى مجهوده لجعلها تشعر بشعوره .

فقد وضعت البذرة الأولى للمذهب الشيعى قبل استقرار الخلافة الفاطمية بمصر فى الغزوات التى لم تقو فيها جيوش العبيديين على غزو البلاد المصرية فقام بعض أنصارهم بنشر الدعوة الشيعية بمصر ووجدوا من المصريين من يعطف عليهم ويعتنق مبادئهم ويميل لمعتقداتهم ، ولما رأى «ذكا الرومى» والى مصر (سنة ٣٠٣ — ٣٠٧ﻫ و٩١٥ — ٩١٩م) شغف بعض المصريين بهذا المذهب الجديد ، وازدياد أتباعه يوماً بعد يوم وما قد يؤدى إليه ذلك فى المستقبل ، عزم على اضطهاد رجاله فسجن عدداً كبيراً منهم ونكّل بهم .

ولكن هذا الاضطهاد لم يفتّ فى عضد أنصار المذهب الشيعى ، بل داوموا على نشره وتحبيبه إلى المصريين .

ولما فتح جوهر مصر سنة ٣٥٨ﻫ (٩٦٩م) واستقل بها عن الدولة العباسية وعن الخليفة العباسى ، طبع سياسة الدول الجديدة بصبغة دينية عميقة من مفتتح عهدها ، ونشر الدعوة للخليفة المعز لدين الله الفاطمى خاصة ولأهل بيته من العلويين عامة ، وكما منع المهدى «عبيد الله أبو محمد» الفقهاء من أن يفتوا إلا بمذهب اسماعيل ابن جعفر الصادق ، بعد أن كان المذهب السائد بأفريقية والقيروان هو المذهب المالكى [١] كذلك نجد العبيديين منذ استقرت أقدامهم فى مصر عنوا بتنظيم دعوتهم المذهبية وبثها فى كل مكان ، فكانت تلقى فى الجامع الأزهر ، وأحياناً أخرى فى مجالس الحكمة بالقصر ، واحتضنها وليدة قاضى قضاتهم ، فنماها وسهر على تربيتها وتعهدها وغذاها «داعى الدعاة» ومعاونوه ، لكى يضمن العبيديون نجاح تغلب

---

(١) ابن عذارى المراكشى «البيان المغرب فى أخبار المغرب» ص ١٥٩

عقيدتهم على المذهب السنى السائد بالبلاد المصرية قبيل قدومهم ، جلب الخليفة المعز لدين الله معه ، مع ما حمل ، عند رحيله لمصر من مكتبته الخاصة بالقيروان عدداً عظيماً من الكتب التى تتناول الكلام على المذهب الشيعى ، واستصحب جمعاً وافراً من فقهاء الشيعة وأعلامها مثل قاضى القيروان «أبى حنيفة النعمان بن أبى عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن حيون » ، الاسماعيلى المغربى التميمى[1] ، هذا الرجل المنتج الذى تحدثنا المخطوطات عنه بأنه كتب كتباً كثيرة فى فقه الشيعة مثل « دعائم الإسلام فى الحلال والحرام »[2] كتبه فى سبعة أجزاء[3] وقال فى مقدمته عن سبب تأليفه له « الحمد لله استفتاحا بحمده ، وصلى الله على محمد رسوله وعبده وعلى الأئمة الطاهرين من أهل بيته أجمعين ، أما بعد فإنه لما كثرت الدعاوى والآراء واختلفت المذاهب والأهواء ، واخترعت الأقاويل اختراعا وصارت الأمة شيعا وأفراعا ، ودثر أكثر السنن فانقطع ، ونجم حادث البدع فارتفع ، واتخذت كل فرقة من فرق الضلال رئيسا لها من الجهال ، فاستحلت بقوله الحرام وحرمت به الحلال ، تقليداً له واتباعا لأمره ، بغير برهان من كتاب ولا سنة ولا باجماع جاء عن الأئمة ... وقد رأينا ... أن نبسط كتابا جامعا مختصراً ليسهل حفظه ، ويقرب مأخذه ، ويغنى مافيه من جمل الأقاويل عن الإسهاب والتطويل ، نقتصر فيه على الثابت الصحيح مما جاء من الأئمة من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من جملة ما اختلف فيه الرواة عنهم من دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام ، فقد روينا عن جعفر بن محمد صلوات الله عليه أنه قال : بنى الإسلام على سبع دعائم : الولاية وهى أفضلها ، والطهارة والصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد ، فهذه دعائم الإسلام »[4] .

---

(١) كان من قيروان وكان عالماً فقيهاً متبحرا فى اللغه والشعر ، مات فى ٢٩ جمادى الثانية سنة ٣٦٣هـ (٢٧ مارس ٩٧٤ م) بمصر وصلى عليه المعز لدين الله الفاطمى وهو زعيم أسرة بنى النعمان التى كانت بالمغرب وبمصر دعامة الدولة الفاطمية الروحية . ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٧ .

(٢) مصور مخطوط بدار الكتب الملكية برقم ١٩٦٦٥ ب

(٣) الجزء الأول فى الولاية من اللوحة ٤ — ٦٥ والثانى فى الطهارة من اللوحة ٦٥ — ٨٤ والثالث فى الصلاة من اللوحة ٨٤ — ١٥٨ والرابع فى الزكاة من اللوحة ١٥٨ — ١٧٦ والخامس فى الصوم من اللوحة ١٧٦ — ١٨٩ والسادس فى الحج من اللوحة ١٨٩ — ٢٢٠ والسابع فى الجهاد من اللوحة ٢٢٠ — ٢٥٦

(٤) القاضى النعمان « دعائم الاسلام فى الحلال والحرام » ورقة ١و٢

كذلك كتب النعمان كتاب «الهمة فى اتباع الأئمة» يتضمن طاعة الأئمة أهل البيت عليهم السلام ، وله عدة كتب أخرى مما يدل على علو كعبه فى الفقه والدين وعلى نوقد قريحته فى التأليف والتصنيف ، هذه الكتب الكثيرة المؤلفة فى مذهبهم كانت ثروة لنشر دعوتهم لأنها منشورة سهلة المنال .

كذلك صحب المعز لدين الله معه لمصر «على بن النعمان» الذى جلس سنة ٣٦٥هـ (٩٧٥م) بالجامع الأزهر وقرأ مختصر أبيه «شرح الأخبار»[١] فى فقه آل البيت .

كذلك صحب المعز لدين الله معه لمصر «محمد بن النعمان» شقيق على وغيره من بنى النعمان ، ممن صحبوا المعز عن طيب خاطر وقدموا معه من المغرب لمصر ، وكانوا من أكبر العوامل لنشر مذهب الشيعة بمصر .

ويحدثنا المقريزى[٢] أن الاقبال على حلقات بنى النعمان بالأزهر التى قرأوا فيها علوم البيت ، كان عظيما ، حتى أن المسبحى مؤرخ الدولة الفاطمية يقول : «إنه فى ربيع الأول سنة ٣٨٥ هـ (٩٩٥ م) جلس القاضى «محمد بن النعمان» بالقصر لقراءة علوم آل البيت على الرسم المعتاد ، فمات فى الزحام أحد عشر رجلا ، فكفنهم العزيز بالله» كذلك تولت تلك الأسرة المغربية النابهة وهى أسرة بنى النعمان ، القضاء بمصر أكثر من نصف قرن ،

كذلك صنف «يعقوب بن كلس» كتاباً فى الفقه الشيعى يعرف بالرسالة الوزيرية ، تناول فيه الكلام على العقائد الفاطمية ، وكان يجلس فى داره وفى الجامع الأزهر ويقرأ فقرات منه على الناس خاصتهم وعامتهم ، فهرع لسماعه الفقهاء والقضاة ليفتوا بما فيه[٣] .

كما كانت هذه «الرسالة الوزيرية» تدرس بالجامع العتيق للطلبة والأساتذة[٤].

---

(١) مخطوط فوتوغراف بدار الكتب الملكية رقم ح ٢٠٦٢ ٧

(٢) «الخطط» نقلا عن المسبحى ج ٢ ص ٢٢٦ و ج ٤ ص ١٥٦

(٣) ابن منجب الصيرفى «الاشارة إلى من نال الوزارة» ص ٢٢ وابن خلكان «وفيات الأعيان» ج ٢ ص ٤٤١ والمقريزى «الخطط» ج ٤ ص ٥٧ وعلى مبارك باشا «الخطط التوفيقية» ج ١ ص ١١ ويقال إنه جمع فى عملها أربعين فقيهاً . ابن منجب «الاشارة» ص ٢٣

(٤) يحيى بن سعيد الأنطاكى «التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق» ص ١٧٢ و ١٧٣.

وبذلك كان « ابن كلس فى رأينا هو أول من فكر فى تحويل الأزهر إلى جامعة ، وإن كان الخليفة العزيز بالله هو أول من ابتنى بجوار الأزهر المساكن لسكنى الطلبة ، فكان ابن كلس يجمع عنده وجوه الدولة الفاطمية وعلماءها يوم الخميس وليلة الجمعة ليقرأ لهم مؤلفاته[١] ، وكما عنيت الدولة الفاطمية فى شرح علوم آل البيت وقراءتها للكافة على اختلاف طبقاتهم بفقهاء كان رائدهم بث الدعوة فى المكاتب والمساجد . وديدنهم غزو الأذهان بطرق منظمة وهى الدعاية العلمية ، كذلك استعانت على بث عقائد المذهب الاسماعيلى بين الناس بالدعاية الأدبية بتشجيع الكتاب والشعراء والعلماء لنشر مذهبهم بالصلات والمناصب وبسلاح التشريع ، هذا السلاح الذى كان فى اعتقادنا أحدّ غزواً وأكثر نفعاً لنشر المذهب الشيعى بمصر ، فكما فضل البطالمة بنى جنسهم الأغريق على المصريين فى الوظائف العامة الهامة ، وكما كتب معاوية إلى واليه بمصر « مسلمة بن مخلد » أن لا يولىّ أحداً بمصر عملا إلا إذا كان أزدياً أو حضرمياً لأنهم فى نظره أهل أمانة[٢] ، وكما أسند العباسيون مناصب الدولة الهامة إلى الخراسانيين أنصارهم ومؤسسى دولتهم ، كذلك نجد أن جوهر الصقلى اتخذ سياسة يرمى إلى إحلال المغاربة الشيعيين محل المصريين السنيين فى جميع المناصب الهامة ، لأن المغاربة أنصارهم وأعوانهم الذين قامت الدولة الفاطمية على أكتافهم حتى قال المقريزى « إن جوهراً لم يدع عملا إلا جعل فيه مغربياً شريكا لمن فيه[٣] » .

كذلك حتم الفاطميون على موظفى الدواوين بمصر من المصريين أن يعتنقوا المذهب الفاطمى ، كما ألزموا القضاة أن يصدروا أحكامهم وفق قوانين هذا المذهب، ولا شك فى أن من الناس من اعتنقوا المذهب الجديد رغبة فى التقرب من أصحاب السلطة الجدد ، حتى يحفظوا مراكزهم القديمة وثروتهم المجموعة من أجيال! — ولكن هل قضت هذه الطرق التى قصد بها التهديد والوعيد أحياناً عندما أمر مثلا الخليفة « الظاهر على أبو الحسن » فى سنة ٤١٦ هـ (١٠٢٥ م) بإخراج الفقهاء المالكية

---

(١) ابن خلكان « وفيات الأعيان » جـ ٣ ص ٣٩٢

(٢) الكندى ص ٤٢٦

(٣) الدوادار « زبدة الفكرة » جـ ٥ ص ١٠٧ والنويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٦ ورقة ٤١ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٨

وغيرهم من مصر ، فأخرجوا[١] ، والتي أريد بها التشجيع والترغيب أحيانا أخرى ، عندما أمر هذا الخليفة الظاهر مثلا الدعاة أن يحفظوا الناس كتاب «دعائم الإسلام» و «الرسالة الوزيرية» ، وجعل لمن حفظ ذلك مالا[٢] ، نقول هل أفادت هذه الطرق المختلفة فى القضاء على مذهب أهل السنة بمصر ؟ أو بمعنى آخر هل تمكن جوهر ، رجل النزاهة والتضحية ، الذى عرف فيه المغاربة الرجولة الحقة والوطنية المتقدة فأولوه بذلك ثقتهم ، والمعز ذلك الخليفة الحريص كل الحرص على صفته الدينية وعلى مظاهر الإمامة ، المعروف بكياسته ولباقته وفكره الصائب ونظره البعيد فتركزت فيه سجايا الشيعة من فطنة وأريحية وهمة شماء ، هل تمكن هذان الزعيمان الخبيران بالسياسة والناس وهما فى الدور الإنشائى المحفوف بالمصاعب والمخاطر لوجودهما فى بيئة سنية قدم عليها العهد فسادت فيه ، من قطع دابر المذهب السنى وإبادته من مصر وإحلال المذهب الاسماعيلى محله ؟ أم أنهما هما ومن جاء بعدهما من الخلفاء الفاطميين تركوا ذلك للزمن ، واعتقدوا أنه الكفيل بمعالجة هذا الإشكال ، لأنه يتصل بالاعتقاد الذى لا سبيل للوعظ والإرشاد ولا للوعد والوعيد فيه !

نرجح أنه بقدر ما كانت الظروف مواتية لهم ! وبالرغم من أنه كانت بين الشيعة صلة متينة من العطف والتعاون حتى كان التآلف بينهم مضرب الأمثال[٣] وبرغم ما كان بين منافسيهم من أصحاب المذاهب السنية من تقاطع وتنابذ فقد ساد المذهب الفاطمى على مذاهب أهل السنة — التى كانت منتشرة فى مصر ولها الأغلبية الكبرى قبل الفتح الفاطمى[٤] — وصار فقه الطائفة الاسماعيلية ومذهبهم هو المذهب الرسمى

---

(١) المقريزى «الخطط» ج ٢ ص ١٦٩

(٢) « « ج ٢ ص ١٦٩

(٣) كتب أبو محمد العلوى إلى أبى بكر الخوارزمى يقول «إن اعتداده به اعتداد العلوى بالشيعى والمعتزلى بالمعتزلى» . احمد أمين بك «ضحى الاسلام» ج ٣ ص ٩٣ نقلا عن رسائل الخوارزمى ص ٦١

(٤) كان مذهب مالك هو أكثر المذاهب الاسلامية السنية انتشاراً بمصر من فجر الاسلام حتى كاد يصبح المذهب السائد فيها ، اشتهر بمصر لقربها من المدينة ولوجود فريق من الصحابة والتابعين من رواة الحديث فيها ، وكان أول من نشره فيها فى حياة الامام مالك «عثمان بن الحكم الجذامى» المتوفى سنة ١٦٣هـ (٧٧٩م) باسكندرية ، والظاهر أن له شريكا قدم معه لمصر هو «عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن يحيى» تلمذ أيضاً على الامام مالك ونشر مذهبه بها ، ثم نشره من بعده بمصر «عبد الرحمن بن القاسم» المتوفى =

المعمول به فى القضاء والفتيا مدة طويلة فى أيام العبيديين ، نقول ساد مذهبهم وعمل به رسميا مدة طويلة من حكمهم للبلاد المصرية ولا نذهب مع ابن خلدون[1] حيث يقول « انقرض فقه أهل السنة من مصر بظهور دولة الرافضة » ولا مع السيوطى حينما يقول « فى القرن الرابع الهجرى ملك العبيديون مصر وأفنوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاث قتلا ونفياً وتشريداً ، وقاموا مذهب الرفض والشيعة ، ولم

= سنة ١٩١ هـ (٨٠٦ م) وهو فقيه مصرى صاحب « مالكا » عشرين سنة ثم « أشهب بن عبد العزيز ابن داود القيسى » المتوفى سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ م) الذى انتهت اليه الرياسة بمصر بعد « ابن القاسم » وهما بالنسبة للامام مالك كمحمد بن الحسن وأبى يوسف بالنسبة لأبى حنيفة . كما اشتهر من المالكية « روح ابن الفرج أبو الزنباع الزبيرى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) واحمد بن الحارث بن مسكين » المتوفى سنة ٣١١ هـ (٩٢٣ م) و « أبو بكر بن الحداد » المتوفى سنة ٣٤٤ هـ (٩٥٥ م) وغيرهم ، وبذلك استمر المذهب المالكى معمولا به بمصر مع غيره من المذاهب السنية إلى أن قدم جوهر ، فشاع مذهب الشيعة بمصر فى القضاء والفتيا ، فلما زالت الدولة الفاطمية وحكمت مصر الدولة الأيوبية عاد المذهب المالكى إلى الانتعاش بمصر مرة أخرى . أما مذهب أبى حنيفة النعمان فلم يتمكن من أن يفوز بالقبول من المصريين إلا قبيل الدولة الطولونية (٢٥٤ — ٢٩١هـ و ٨٦٨ — ٩٠٤ م) وإن كانوا قد عرفوه من عهد الخليفة المهدى العباسى (١٥٨ — ١٦٩ هـ و ٧٧٥ — ٧٨٥ م) إذ ولى القضاء من قبله على مصر « اسماعيل ابن اليسع » سنة ١٦٤ هـ وكان كوفيا وبذلك فهو أول قاض حنفى بمصر وأول من أدخل اليها مذهب أبى حنيفة ، فلما قام هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ و ٧٨٦ — ٨٠٩ م) بالخلافة وولى القضاء أبا يوسف (١١٣ — ١٨٢ هـ و ٧٣١ — ٧٩٨ م) أحد أصحاب أبى حنيفة ، لم يعد يقلد ببلاد مصر وغيرها إلا من أشار به القاضى أبو يوسف وبذلك انتشر مذهب أبى حنيفة فى مصر وكان « أبو جعفر الطحاوى » نسبة لبلده طحا من أعمال المنيا بالوجه القبلى) (٣٢٩ — ٣٢١ هـ و ٨٤٣ — ٩٣٣م) إمام الحنفية بمصر ، واستمر هذا المذهب أيضاً متبعا فى القضاء والفتيا بمصر حتى استولى عليها الفاطميون وعندئذ فشا مذهب الشيعة الاسماعيلى ولكنه عاد إلى الانتعاش بقيام الدولة الأيوبية بمصر

ولما نزل الامام الشافعى بالفسطاط سنة ١٩٨ هـ (٨١٣ م) على بنى عبد الحكم ، أخذ عنه جماعة من بنى الحكم وأشهب وابن القاسم وابن المواز وغيرهم ثم الحارث بن مسكين وابنيه ذاع مذهبه بها أيضا وعمل على أن يخلق الأتباع لينصروه ويحببوه إلى المصريين ، فكان « الربيع ابن سليمان المرادى » (١٧٤ — ٢٧٠ هـ و ٧٩٠ — ٨٨٣ م) امام الشافعية بمصر كما كان « أبو زرعة محمد بن عثمان » الدمشقى المتوفى سنة ٣٠٢ هـ (٩١٤ م) أول من ولى القضاء بمصر من الشافعية واستمر المذهب معمولا به حتى حكم الفاطميون مصر ، فساد مذهبهم الاسماعيلى ، فلما ذهبت دولتهم فشا الفقه الشافعى لأن بنى أيوب كانوا شافعية

أما مذهب ابن حنبل فانه لم يظهر بمصر ظهورا واضحا إلا فى القرن السابع الهجرى ، ومع ذلك وجد بمصر فقهاء على المذهب الحنبلى كالفقيه « عبدالعزيز بن احمد بن جعفر » (٢٨٢ — ٣٦٣ هـ و ٨٩٥ — ٩٣٧ م) الذى صنف كثيراً من المصنفات مثل كتاب المقنع فى مائة جزء والشافى فى ثمانين جزءاً . وغيرهما .

(١) ابن خلدون « المقدمة » (طبعة المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٠) ص ٤٢٤.

يزولوا منها إلا فى أواخر القرن السادس الهجرى ، فتراجعت إليها الأئمة من سائر المذاهب »[1] لأننا سنبرهن بالبرهان القاطع فيما يلى من السيوطى نفسه على أن مذاهب السنة أيام الفاطميين عاشت جنباً لجنب مع مذهب الفاتحين . ولكن لا بالسيادة ولا بالوضوح والرسمية التى كان يتمتع بها مذهب العبيديين . ولكنها عاشت ، وكفى ! وعاش فقهاؤها من الأئمة زمناً فى كنفهم وتحت رعايتهم .

وإن يكن منحى الفقه السنى يشبه منحى الفقه الشيعى فى اعتماد كل على القرآن الكريم — عماد التشريع الأول فى الإسلام وأساس الأصول التى يرجع إليها فقهاء الأمه الإسلامية فى استنباط الأحكام الشرعية — وعلى السنة الشريفة[2] — عماد التشريع الإسلامى الثانى وهو كل ما صدر عن النبى عليه السلام من قول أو فعل أو تقرير — لكن هناك خلافاً فى الأصول والفروع إذا كانت لا تتمشى مع العقائد الشيعية ، فقد أنكر الشيعة « الاجماع العام » كأصل من أصول التشريع حتى لا يأخذوا بأقوال غيرهم ، فى حين أخذ أهل السنة به ، واعتقدوا بأن المجتهدين من الأئمة معصومون من الخطأ إذا اتفقت كلمتهم على حكم مستفاد من القرآن الكريم أو السنة الشريفة أو القياس ، ولأن الأمة الإسلامية لا تجمع فى اعتقادهم على ضلال كما شهد النبى عليه السلام بذلك[1] .

أما الأمامية السبعية (الاسماعيلية) والأمامية الاثنا عشرية فهم يعتبرون أقوال أئمتهم نصوصا شرعية ، ولا يعترفون بأن الاجماع والقياس من أدلة التشريع ، بل عندهم أن الأحكام لا توضع بالاجتهاد والرأى وإنما تتلقى من قبل الإمام المعصوم ، لذلك كانت أقوال الأئمة عند الشيعة بمثابة نص الشارع وعلى ذلك تكون مصادر تشريعهم مستمدة من الكتاب الكريم (آيات الأحكام) والسنة الشريفة (أحاديث الأحكام) وفتاوى أئمتهم .

---

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ٢٠٥

(٢) التى تصح لهم من طرق أهل البيت عن جدهم ، يعنى ما رواه الصادق عن أبيه الباقر عن أبيه زين العابدين عن الحسين السبط عن أبيه أمير المؤمنين عن رسول الله سلام الله عليهم جميعا . أما ما يرويه مثل أبى هريره وغيره فليس لهم عند الشيعة من الاعتبار مقدار جناح بعوضة . العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٣ و ٩٤

(٣) الشهرستانى « الملل والنحل » ص ٣٧

وكما أنكر الشيعة « الاجماع العام » أنكروا أيضاً كما رأينا « القياس» لأنه رأى والدين عندهم لا يؤخذ بالرأى ، وإنما يؤخذ من الله عز وجل ومن نبيه صلى الله عليه وسلم ومن الأئمة المعصومين ، وقد تواتر عن أئمتهم أن الشريعة إذا قيست محى الدين[1] فى حين أخذ به أهل السنة لأن النبى صلى الله عليه وسلم أرشد الناس إليه فى حياته بأقواله وأفعاله ، ولأنه فى أكثر حالاته مستمد من القرآن والسنة ومقتبس من الأصول والأحكام والمبادىء الواردة فيها .

كذلك اختلفت الشيعة وأهل السنة فى فهم القرآن ، فكان للشيعة تأويلات فى بعض الآيات خاصة بهم لا يقرها عليهم أهل السنة ، كذلك اختلفا فى الحديث فروى الشيعة بعض أحاديث عن أئمتهم أنكرها عليهم أهل السنة . فضل الشيعة عليا ونسب الغلاة منهم إلى النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث تشهد بما لآل على من حرمة وبما لعلى من حق فى الإمامة بعد الرسول ، وفضل أهل السنة أبا بكر وعمر ، وابتدأ كل فريق يعدد الفضائل بالحق والباطل لرفعة صاحبه .

وكان فى مصر والشام كثير من الفقهاء الشافعية والمالكية والحنفية يستنكرون

---

(١) العلامة الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء « كتاب أصل الشيعة وأصولها » ص ٩٣ - ولا ننسى الحوار المشهور الذى وقع بين جعفر الصادق وأبى حنيفة ، فقد سأل الأول الثانى : « ما الذى تعتمد عليه فى الفتيا ؟ قال : كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال فلما لم تجد له نصا فى ذلك ؟ قال أقتبسه على ما وجدته ، قال ويحك يانعمان إن أول من قاس ابليس فأخطأ ، قال خلقتنى من نار وخلقته من طين ، فرأى أن النار أشرف من الطين ، وان من خلق من الفاضل لا يسجد للمفضول ، ثم قال يانعمان : « أيهما أطهر عندك البول أو المنى ، قال المنى ، قال فكيف جعل الله عز وجل فى البول الوضوء وفى المنى الغسل وهو الأطهر ؟ قال : أيهما أعظم الزنا أم القتل قال : القتل ، قال فقد جعل الله عز وجل فى قتل النفس شاهدين إذا شهدا بالقتل على إنسان قتل إذا طلب ولى الدم ولا يحد من شهد عليه بالزنا إلا أن يشهد عليه أربعة ، ولو كان الدين جاريا على القياس لكان القتل أقوى ، الذى هو أعظم يكون الشهود فيه أكثر ، وأيهما أعظم الصلاة أم الصوم ؟ قال الصلاة ، قال فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الحائض أن تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ، ولو كان على القياس لكان الذى هو أعظم وأحق أن تقضى ، فسكت أبو حنيفة ولم يحر جوابا

وأوجب الزكاة فى خمس من الأبل وأسقطها من عدة آلاف من الخيل ، وقطع يد السارق ولم يقطع مثلا لسان القاذف ، وأباح للرجل أن يتزوج أربعا ولم يبح للمرأة إلا رجلا واحداً ، وهكذا . القاضى النعمان « شرح الأخبار » جـ ١٣ ورقة ٤٢ و ٤٣

التشيع فى تحفظ أيام الدولة الفاطمية ، لأن الدولة للتشيع ، فيحدثنا السيوطى (١) أن « أبا بكر محمد النعالى » المتوفى سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م) كان إمام المالكية بمصر فى عهده ، وكانت حلقته فى جامع الفسطاط تدور على سبعة عشر عموداً لكثرة من يحضرها ، بعد أن كان للمالكيين فى سنة ٣٢٦هـ (٩٣٨م) فى المسجد الجامع خمسة عشر حلقة ، وللشافعيين مثلها ، ولأصحاب أبى حنيفة ثلاث حلقات فقط (٢) . قلنا إن المذهب السنى لم يمت فى مصر فى العصر الفاطمى حتى فى أيام قوة خلفائهم وازدهار مملكتهم ، يؤيدنا فى ذلك أن الفاطميين أنفسهم لما قدموا لمصر تألفوا أهل السنة والجماعة ، فبنى « الحاكم بأمر الله » مثلا داراً للعلم ونقل إليها كتب السنة ، وأجلس فيها الفقهاء ليقرأوا فضائل الصحابة (٣) ، وسمح الفاطميون لأهل السنة أن تكون لهم حلقات فى المسجد الجامع ، وزوايا يدرس بها الفقه على مختلف مذاهبهم ، وكانت لكل فقيه منهم زاوية يجرى عليه الرزق فيها ، حتى بلغت حلقاتهم العدد الكثير (٤) . ويحدثنا القلقشندى(٥) بـ « أن مذاهب مالك والشافعى واحمد كانت ظاهرة فى مملكتهم(أى مملكة الفاطميين) ، وأن من سألهم الحكم بمذهب مالك أجابوه ويؤيدنا فى رأينا السالف الذكر أمان جوهر للمصريين (٦) ، الذى يعتبر بحق وثيقة هامة للكشف عن غايات السياسة الفاطمية وأصولها المذهبية ، وفيه يقول للمصريين إن أمير المؤمنين (أى المعز لدين الله) يطلب « ... أن أجيزكم فى المواريث على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم » . . . يقول فى موضع آخر فيه « إن الاسلام سنة واحدة وشريعة متبعة ، وهى إقامتكم على مذهبكم وأن تتركوا على ما كنتم عليه من أداء المفروض فى العلم والاجتماع عليه فى جوامعكم ومساجدكم ، وثباتكم على ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين بعدهم وفقهاء الأنصار الذين

---

(١) « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ٢١٢
(٢) متز ص ٣٥١ نقلا عن ابن سعيد « المغرب » ص ٢٤
(٣) السيوطى « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ١٥١
(٤) وانظر O' Leary A Short History, pp. 139—140
(٥) « صبح الأعشى » جـ ٣ ص ٥٢٤ والمقريزى « الخطط » جـ ٤ ص ٢٠ و ٢١
(٦) أنظر الأمان فى الدوادار « زبدة الفكرة » جـ ٤ص١٠٤ والنويرى « نهاية الأرب » ورقة ٣٩

جرت الأحكام بمذاهبهم وفتواهم » (١) وهـذا يتفق واستشهادهم بالآية الكريمة « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ، إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم تعملون » (٢) .

كل هذا لأن المصريين حرصوا من أول الأمر على سنيتهم ، فاشترطوا عند مفاوضة جوهر لتسليم بلادهم حرية العقيدة بحيث لا يجبرون على التشيع . لا شك أيضـا فى أن المذهب الاسماعيلى غزا تلك المذاهب السنية فى عقر دارها وقلب لها ظهر المجن ، وكانت مقاومته لهـا تشتد حينا وتضعف حينا آخر ، ففى سنة ٣٦١ هـ (٩٧٢ م) قبض جوهر على عجوز عمياء تنشد فى الطريق مديحاً للصحابة فحبسها ، ثم اضطر لاطلاق سراحها عنـد ما قامت المظاهرات السنية العدائيـة من أجلها هاتفة بأن «معاوية خال على » (٣) .

كذلك نرى أنها لم تشتد على تلك المذاهب السنية بدرجة واحدة ، فبينما كانت الدولة الفاطمية تشتد فى محاربة المالكية اشتداداً عنيفاً حتى أنه مثلا فى سنة ٣٨١هـ (٩٨٩ م) أيام الخليفة العزيز بالله ضرب رجل بمصر وطيف به فى المدينة ،لأنه وجد عنده كتاب الموطأ لمالك بن أنس (٤) ، نجد أن مذهب الحنفية بفضل مرونته كان أكثر المذاهب السنية ملاءمة للحكومة الفاطمية ولعل المقدسى خير من يشرح لنا ذلك ، فقد سئل عن سبب تفقهه لأبى حنيفة مع أنه شامى وأهل ناحيته أصحاب حديث يتفقهون على مذهب الشافعى فأجاب بأنه « استحسن مذهب أبى حنيفة لخلال ، منها اعتماد أبى حنيفة على قول على رضى الله عنه الذى قال عنه النبى عليه السلام أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت بابه(٥) » .

وكذلك كان أبو حنيفة أقدم الأئمة وأقربهم إلى الصحابة وأورعهم وأعبدهم ،

---

(١) ابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٥٦ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٩

(٢) الآية ١٠٥ من سورة المائدة رقم ٥ — وقد استشهد بهـا الحاكم بأمر الله مثلا فى سجل رمضان سنة ٣٩٣ هـ (١٠٠٢ م)

(٣) المقريزى « اتعاظ الحنفا » (طبعة ١٩٠٨ م) ص ٨٧

(٤) المقريزى « الخطط » ج ٤ ص ١٥٧

(٥) ابن الأثير « أسد الغابة » ج ٤ ص ٢٢ وأبو الفدا « البداية والنهاية فى التاريخ » ص ٣٠٨

وقد رويت التوصية بالعتيق [١] ، ولعلهم اشتدوا أحيانا على غير أصحاب أبي حنيفة لأن مذهبي كل من مالك والشافعي كانا قد حلا من قلب الجمهور المصرى المكان الأول ، فأريد عمل إجراء حاسم فى إبطالها أو إضعافهما ، ويظهر لنا أن غض الفاطميين عن المذهب الحنفى لم يكن إلا لأنه مذهب الدولة العباسية المناوئة لهم فى المشرق .

وكانت مقاومة الشيعة تشتد وتلين على السنيين بمصر بحيث لا يتكدر صفو الأمن بالبلاد ، فقد سمحوا للسنيين أحيانا بتولى منصب القضاء بشرط خضوعهم للمذهب الاسماعيلى، أحد مذاهب الشيعة الذى عمل به رسمياً من سنة ٣٥٨ إلى سنة ٥٢٧ هـ (٩٦٨ – ١١٣٢م) ، فقد ذكر ابن حجر [٢] .

أنه لما قتل القاضى «مالك بن سعيد الفارقى» لأربع بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤م) ، وخلا منصب القضاء ثلاثة أشهر وثلاثة وعشرين يوماً أى إلى العشرين من شهر شعبان ، تقلده أبو العباس ابن العوام الحنبلى المذهب [٣] .

وحدثنا الدكتور حسن إبراهيم حسن بك [٤] نقلا عن ابن حجر [٥] عن الظروف التى تقلد فيها ابن العوام الحنبلى ، فقال : « وكان قد قدم مصر رجل مكفوف يقال له أبو الفضل جعفر من أهل العلم بالنحو واللغة ، قدم على الحاكم بأمر الله فأعجب به وخلع عليه وأقطعه أقطاعاً ولقبه عالم العلماء وجعله يجلس فى دار العلم التى أنشأها ليدرس للناس اللغة والنحو ، فخلا به الحاكم فجعل يسأله عن الناس واحدا واحدا من يصلح منهم للقضاء ، وكان الحاكم بأمر الله عارفا بهم . . . فلم يزل يذكر حتى وقع

---

(١) المقدسى ص ١٢٧ — ولعل ميل الشيعة إلى مذهب أبى حنيفة يرجع إلى أن أبا حنيفة كان أميل فى الفتنة التى قامت بين العلويين والعباسيين إلى محمد بن عبد الله (النفس الزكية) وأخيه ابراهيم بن عبد الله العلوى ، وكان يرى أن محمدا أحق بالخلافة ، وأنه كان ناقما على العباسيين سطوتهم وشدتهم . ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ١٤٦

(٢) « رفع الأصر عن قضاة مصر » ورقة ٢١٤ ب

(٣) هو احمد بن محمد بن أبى العوام الحنبلى ولد بمصر سنة ٣٤٩ هـ (٩٦٠ م) ومات فى ربيع الأول سنة ٤١٨ هـ (١٠٢٧ م) وقد ولى القضاء فى سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤ م) أيام الحاكم بأمر الله بعد مقتل مالك بن سعيد الفارقى القاضى بشهرين أو ثلاثة . الكندى ص ٦١٠ و ٦١١

(٤) « الفاطميون فى مصر » ص ١٩١

(٥) « رفع الأصر » ورقة ٤٣ ب وما بعدها

الاختيار على أبى العباس بن العوام الحنبلى ، فقيل للحاكم بأمر الله ليس هو على مذهبك ولا على مذهب من سلف من آبائك فقال : هو فقيه مأمون مصرى ، عارف بالقضاء وبأهل البلد ، وما فى المصريين من يصلح لهذا الأمر غيره » .

ويزيدنا ابن حجر [١] بابن العوام معرفة بقوله إنه تقلد القضاء بمصر وخلع عليه وجعل له النظر فى العيار ودار الضرب والصلاة والموازين والمساجد ، وأضيفت إليه فى الأحكام بمصر برقة وصقلية والشام والحرمان ما عدا فلسطين ، فإن الحاكم بأمر الله قد ولاها أبا طالب بن بنت الزيدى الحسينى ، ولما كان أبو العباس بن العوام حنبلياً على غير المذهب الشيعى فقد اشتمل سجله الذى قرىء فى القصر وعلى منبر الجامع العتيق على فقرة شرط فيها عليه أن يصدر أحكامه طبقا لقانون الشيعة ، وأن يكون معه فى مجلس القضاء أربعة من القضاة (لا شك فى أنهم كانوا من الشيعة) ، عينوا من قبـــل الخليفة ليراقبوا أنه يقضى بمذهب الاسماعيلية ، وقد استمر أبو العباس ابن العوام قاضيا بالبلاد المصرية حتى مات [٢] فى عهد الخليفة الظاهر ، على أبى الحسن » .

كذلك ترك الشيعة لعلماء السنة حلقات التدريس التى كانت لهم قبل قدومهم لمصر بالجامع العتيق [٣] ، ولقد حدثنا السيوطى [٤] عمن كان بمصر من فقهاء المالكية فى أيام العبيديين ، وأن منهم من حدث وتفقه عليه خلق عظيم ومنهم من ألف فى فضائل مالك ، ومنهم من شرح المدونة وهو جالس فى حلقة المالكية بالجامع .

وأن أبا الطاهر محمد بن عبد الله البغدادى المالكى المذهب المتوفى سنة ٣٦٧ ﻫ (٩٧٧م) ولى قضاء الديار المصرية واستتاب على دمشق ، وكانت له تصانيف [٥] .

وأن « أبا القاسم الجوهرى عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقى ، المصرى الفقيه المالكى صنف مسند الموطأ ، وتوفى سنة ٣٨١ ﻫ (٩٩١م) [٦] .

---

(١) رفع الأصر ورقة ٤٤ ب
(٢) الكندى ص ٦١٠ — ٦١٢
(٣) المرحوم محمد الخضرى بك « تاريخ التشريع » ص ٣٥٣ نقلا عن المقريزى
(٤) « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩١ — ١٩٣
(٥) « » ج ١ ص ١٩٢
(٦) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٩١

وأن « عبد الجليل بن مخلوف » الفقيه المالكي قال ابن ميسر عنه إنه أفتى بمصر أربعين سنة ومات بها سنة ٤٥٩هـ (١٠٦٦ م) [١] .

وأن «أبا القاسم بن مخلوف» الاسكندري المتوفى سنة ٥٢٣هـ (١١٢٨م) كان من من أئمة كبار المالكية ، وتفقه عليه أهل الثغر زماناً [٢] .

وأن صدر الاسلام «أبا الطاهر إسماعيل بن مكس بن عيسى بن عوف الزهري» الاسكندراني المتوفى سنة ٥٨١هـ (١١٨١ م) قصده صلاح الدين وسمع منه الموطأ ، وله مصنفات [٣] .

فهذه الأمثلة تدل دلالة قاطعة على أن الفاطميين لم يستأصلوا شأفة المالكيين بمصر ، بل سمحوا بوجودهم وعملوا على استفادة أهل مذهبهم منهم ، بتركهم أحراراً يعملون في بيئتهم الشيعية ، فلم يستتروا ولم يتظاهروا بالمذهب الشيعي بل تمسكوا جهراً بمذهبهم السني ، واعتزوا به حتى لدى أهل الشيعية أنفسهم فقد ذكر السيوطي [٤] أن «أبا العباس أحمد عبد الله بن أحمد بن هشام بن الحطيئة » الفاسي اللخمي المتوفى سنة ٥٦٠ هـ (١١٦٤ م [٥]) ، عرض عليه القضاء لما شغرت مصر من قاض ثلاثة أشهر في سنة ٥٢٣هـ (١١٢٨م) أيام الخليفة الحافظ ، فاشترط ألا يقضي بمذهب الدولة ، فأبوا وتولى غيره القضاء .

أما ما ذكره السيوطي [٦] من أن الخليفة الفاطمي امتحن القاضي المالكي «أبا بكر الطرطوشي محمد بن الوليد» المتوفى سنة ٥٢٥هـ (١١٣٠م) والذي كانت له تصانيف كثيرة في المذهب المالكي ، وأخرجه من الإسكندرية ومنع الناس من الأخذ عنه ، وأن الأفضل وزير هـذا الخليفة أنزله في موضع لا يبرحه ، فانما كان ولا شك لدفع خطر عن مذهبهم الاسماعيلي .

(١) السيوطي « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٩٢

(٢) » » » » ١٩٢

(٣) » » » » ١٩٢

(٤) السيوطي « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٥) ولد هذا القاضي في جمادى الآخرة سنة ٤٧٨ هـ (١٠٨٥ م) وانتقل إلى الديار المصرية وسكن مصر ومات بها سنة ٥٦٠ هـ (١١٦٤ م)

(٦) « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٩٢

كذلك حدثنا السيوطى (١) عن فقهاء الحنفية بمصر فاستلفت نظرنا أن عبد الله ابن سعد الله الجريرى ، المعروف بابن الشاعر الحنفى المذهب والمولود ببغداد سنة ٥١٣هـ (١١١٩م)والذى صحب صلاح الدين بن أيوب عند قدومه لمصر ، أقام يفتى ويدرس بالمدرسة السيوفية إلى أن مات سنه ٥٨٤هـ (١١٨٨م(٢)) .

وحدثنا السيوطى (٣) أيضاً عن عدد كبير من قضاة وفقهاء شافعيين بمصر أيام الفاطميين ، منهم من ناظر تحت سمع الدولة الشيعية وبصرها ، ومنهم من كانت له مصنفات ، ومنهم من كان يقرأ عليه نفر كثير بل منهم من ولى القضاء زمن الفاطميين دون أن ينص صراحة على أنهم اشترطوا عليه أن يحكم بمذهبهم الاسماعيلى ، فقد تولى القاضى الشافعى « أبو الحسين يحيى اللخمى (٤) ، المعروف بالمقدسى (٥) قضاء الاسكندرية ومات سنة ٣٨٧هـ (٩٩٧م) .

كذلك تولى القاضى « أبو عبدالله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعى (٦) » الشافعى المذهب ، وصاحب الشهاب والخطط ، وغيرهما قضـــاء الديار المصرية وقد توفى سنة ٤٥٤هـ (١٠٦٢م) .

كذلك تولى القاضى « أبو الحسن على بن الحسين (٧) » المعروف بالخلعى (٨) الشافعى المذهب (٩) ، المولود سنة ٤٠٥هـ (١٠١٤م) والمتوفى بها سنة ٤٩٣هـ(١٠٩٨م)، قضاء الديار المصرية يوماً واحداً ثم استعفى .

وتولى أيضا القاضى « أبو المعالى مجلى بن جميع بن نجا (١٠) » الشافعى المذهب

---

(١) « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٩٧

(٢) « » جـ ١ ص ١٩٧

(٣) « » جـ ١ ص ١٦٨ — ١٧٠

(٤) « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٧٠

(٥) سمى بذلك لأنه تفقه على الشيخ نصر المقدسى وحدث عنه

(٦) السيوطى « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٦٩

(٧) « » جـ ١ ص ١٦٩ و ١٧٠

(٨) سمى بذلك لأنه كان يبيع الخلع لخلفاء مصر

(٩) كان من فقهاء الشافعية بمصر هو ووالده المتوفى سنة ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م)

(١٠) ابن ميسر « أخبار مصر » جـ ٢ ص ٩١ و ٩٢ والسيوطى « حسن المحاضرة » جـ ١ ص ١٧٠ والقلقشندى « صبح الأعشى » (طبعة ١٣٣١ هـ) جـ ١١ ص ٧٣

ومؤلف كتاب «أدب القضاء» وكتاب «الذخيرة في الثقة» قضاء الديار المصرية سنة ٥٤٧هـ (١١٥٢م) وعزل سنة ٥٤٩هـ (١١٥٤م) ومات سنة ٥٥٠هـ (١١٥٥م).

كما تولى القاضي «أبو محمد عبد الله بن رفاعة بن غدير» الشافعي [١] المذهب المولود سنة ٤٦٧هـ (١٠٧٤م) والمتوفى سنة ٥٦١هـ (١١٦٥م) قضاء الجيزة.

قلنا إن الفاطميين جذبوا المصريين إلى اعتناق مذهبهم الاسماعيلي ومهدوا لنشره بينهم بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة، فألفوا من أجل ذلك عدة كتب فيه، وأذنوا لعلمائهم أن يقوموا بتدريسه في الجامع الأزهر الذي أنشأوه، وشجعوا العلماء والطلاب على الإقبال على دراسته بمنحهم موظفات شهرية، وعمل قاضي القضاة [٢] وبذل داعي الدعاة كل مافي وسعهما على نشره بكافة الطرق، ومع ذلك فقد عاشت المذاهب السنية في ظل الدولة الفاطمية كما رأينا، وتبوأت منصب القضاء في الدولة الشيعية، واشترط عليهم الفاطميون أحيانا ألا يقضوا إلا بالمذهب الإسماعيلي (مذهب الدولة الشيعية الرسمي)، وأحياناً كان يغفل ذكر هذا الشرط صراحة كما ذكرنا، فاذا ذكر لهم ذلك صراحة كان لهم الخيار إما أن يهملوا القصاء بمذهبهم السني ليقضوا فيما يعرض عليهم من المسائل والأقضية بمذهب الدولة الرسمي وإما أن يتخلوا عن القضاء ويعتزلوه كما فعل «أبو العباس» أيام الخليفة الحافظ [٣]

ولقد رأينا أن المذهب الشيعي كان رفيقا أحياناً بمعاملة من حوله من أصحاب المذاهب السنية الأخرى أيام الفاطميين، وكان إذا نشب بينهم وبينه نزاع طائفي لا يلبث أن يزول، إذ كانوا يعتقدون أن منبع فقهيما واحداً ألا وهو الكتاب الكريم والسنة الشريفة، ولذا كان يجامل بعضهم بعضاً، فلقد ذكر السيوطي مثلا أن «أبا العباس أحمد بن محمد الديبلي» الفقيه الشافعي عندما توفي بمصر في رمضان سنة ٣٧٣ هـ(٩٨٣م) أيام العزيز بالله «لم يبق بمصر أحد إلا حضر جنازته [٤] وأن القاضي «عبد الوهاب

---

(١) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٧٠

(٢) أدخل الفاطميون هذه الوظيفة بمصر بعد أن كانت قاصرة على القاضي الأكبر ببغداد (دار الخلافة الفاطمية). المقريزي «الخطط» ج ١ ص ٤٠٣ و ج ٢ ص ٣٣٤

(٣) ابن طاهر «أخبار الدول المنقطعة» ورقة ٨١ و ٨٢

(٤) السيوطي «حسن المحاضرة» ج ١ ص ١٦٩

ابن على بن نصر بن محمد البغدادى ، المالكى المتوفى ٤٢٢هـ (١٠٣٠م) تولى القضاء ببغداد وما حولها ، ثم تحول لضيق ذات يده إلى مصر الفاطمية الشيعية ، فأكرمت وفادته أيام الخليفة الظاهر حتى تبدل عسره يسراً ، ونعم بحياة هادئة سعيدة [١] كل هذا يؤيد رأينا فى أن الفاطميين لم يفنوا من كان بمصر من أئمة المذاهب نفياً وتشريدا وقتلا ، ولم يقطعوا دابر تلك المذاهب السنية ، لأنهم علموا (وقد تمسك الجمهور المصرى بها ولاسيما بمذهبى مالك والشافعى) ، أن من حسن السياسة أن يتحببوا إليهم ويعطفوا على أئمتهم وقضاتهم ويشجعونهم .

وتحدثنا المصادر التاريخية المخطوطة [٢] أن جوهراً عند ما أمر القاضى السنى ، أن يورث البنت على مذهب الشيعة ، قال له «لا أفعل» ، وطبق قانونه السنى ، ورأينا هذا يمكن أن نبرهن عليه بوقائع حدثت فى أول حكم الفاطميين وأواخر حكمهم ، إذ لما وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر وجد جوهراً مولاه وقائده قد استخلف على القضاء ، أبا الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلى [٣] ، القاضى السنى المالكى على أيام كافور — فأقره [٤] وسمح له أن يصدر حكما يغاير مذهبه الإسماعيلى فى حمام ، بالرغم من تظلم المدعى بعد رفض دعواه للخليفة المعز لدين الله واحتجاجه لديه بأن القاضى حكم بمذهب يغاير مذهب الدولة الرسمى ، فقد وقع المعز لدين الله بخطه هذه العبارة التى لم أجد أقوى منها فى تأييد رأينا هذا حيث قال : «يمضى فى الحمام ما حكم به محمد بن أحمد [٥] » ، (أى أبو الطاهر الذهلى) وهذا مثل ظاهر ناطق بأن الفاطميين سمحوا فى أول عهد حكمهم بأن يحكم القاضى السنى أحيانا بمذهبه السنى [٦] .

---

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ١ ص ١٢٦

(٢) الدوادار « زبدة الفكرة » ج ٥ ورقة ١٠٧ و ١٠٨

(٣) ولد فى شعبان سنة ٢٨٠ هـ (٨٩٣ م) واستقضاه الخليفة العباسى المتقى لله سنة ٣٢٩ هـ (٩٤٠ م) ، ولم يزل على القضاء ينظر حتى قدم جوهر فأقره ، ولما وصل الخليفة المعز لدين الله الفاطمى لمصر خلع عليه وأقره ، وقد صرف هذا القاضى السنى فى ٢ صفر سنة ٣٦٦ هـ (٩٧٦ م) ومات فى ذى القعدة سنة ٣٦٧ هـ (٩٧٧ م) الكندى ص ٥٨١ و ٥٨٤ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤٥ و ٤٦

(٤) ابن طاهر « أخبار الدولة المنقطعة » ورقة ٤٧

(٥) الكندى ص ٥٨٧ و ٦٨٨ وابن حجر « رفع الأصر » ورقة ١٣٣

(٦) لكنه ألزم فى أواخر عهده أن يصدر أحكامه وفق المذهب الشيعى . الكندى ٤ ص ٥٨٠

ولما ازدادت الدولة الفاطمية ضعفا فى أواخر حكمها ، تولى القضاء سنيون وحكموا بمذهبهم السنى دون مذهب الدولة الرسمى الاسماعيلى ، فقد ذكر ابن ميسر [١] أن « أبا على أحمد بن الأفضل » [٢] ابن أمير الجيوش بدر الجمالى رتب أيام الخليفة الحافظ لدين الله فى سنة ٥٢٥ هـ (١١٣٠ م) فى الحكم أربع قضاة يحكم كل قاض بمذهبه ويورث بمذهبه وكان للمالكية « الفقيه الليثى » وللشافعية « الفقيه سلطان » ، وللاسماعيلية « الفقيه أبو الفضل ابن الأزرق » ، وللامامية « الفقيه ابن أبى كامل » لتشبث المصريين بمذهبى مالك والشافعى وعدم انتحال معظمهم الاسماعيلى ، وهى أول مرة يتعدد فيها القضاة فى الإسلام وفى مصر [٣] ، وأسقط ذكر اسماعيل بن جعفر الصادق المنسوبة إليه الاسماعيلية وعبارتهم « حى على خير العمل » لأنه كان سنيا كأبيه [٤] .

ولقد رأينا فيما سبق أنه لما قلد « أبو المعالى مجلى بن جميع بن نجا » سنة ٥٤٧ هـ

---

(١) « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٧٤ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٣٤٣

(٢) وزير يدين بمذهب الإمامية الاثناعشرية عين قاضيا أماميا ؛ وفى « النجوم الزاهرة » لأبى المحاسن أنه كان سنيا ، لذا أسقط من الآذان « حى على خير العمل » . النسخة الفوتوغرافية القسم الأول من ج ٣ ورقة ٣ و ٤

(٣) أوجد هذا التعدد الفوضى فى الأحكام ، خصوصا وقد تعددت الأقوال فى المذهب الواحد إذ منها الأقوى والقوى والضعيف والأرجح والراجح ، فقد يعقد المتبايعان عقد البيع ويصعب أن يعقداه مستوفياً جميع شرائط الصحة على جميع هذه المذاهب مع تعددها فى ذاتها وتعدد الأقوال فى المذهب الواحد ، فتى وجد عند أحدهما ما يبعث على فسخ العقد رفع الأمر إلى القاضى الذى يرى فساده ، (إذ المدعى الخيار فى أن يذهب إلى أى قاض أراد جريا على بعض الأقوال من أن الخيار للمدعى) فيفسخه لأن كل قاض يحكم بمذهبه

وما قيل فى عقد البيع يقال فى غيره من باقى العقود ، فقد كان الرجل يغيب عن زوجته شهراً وشهرين فترفع الزوجة أمرها إلى القاضى الذى يرى فسخ الزواج لغيبة الرجل مسافة القصر عن زوجته بلا نفقة ولا منفق ، ولا تعدم شاهدين يشهدان لها بذلك ، وربما كانت شهادتهما مخالفة للواقع ، فيفرق القاضى بين الزوجة وزوجها والزوج لا يعلم بشىء من ذلك كله ، فيعود فيجد زوجته عند غيره ، فتتولد فى القلوب الشحناء والبغضاء ، ويشتد الحقد وربما وقعت بسبب ذلك فتن جسيمة الضرر

أنظر أمثلة لذلك للخضرى بك « تاريخ التشريع الاسلامى » ص ٢٨٧ وما بعدها والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سابقا « تخصيص القضاء » بحث منشور فى مجلة الأحكام الشرعية السنة الثالثة عشر ص ٤٢

(٤) ابن ميسر « أخبار مصر » ج ٢ ص ٧٥ وابن ظاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٧٨ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٨٨ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » المخطوط ورقة ٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١١٧ و ١١٨

(١١٥٢ م) قضاء القضاة عمل بمذهبه الشافعي وحــده وأهمل مذهب الدولة الاسماعيلي الرسمي[١] .

ولما ولى صلاح الدين يوسف بن أيوب الملقب بالملك الناصر ، وزارة العاضد « عبد الله أبي محمد » آخر خلفاء الفاطميين ، أزال مظاهر الدولة الاسماعيلية ومحى دولة الرفض والشيعة ، فهدم في سنة ٥٦٦ هـ (١١٧٠ م) دار المعونة بمصر وعمرها مدرسة للشافعية بجانب المشهد الحسيني وأنشأ مدرسة أخرى للمالكية عرفت بالقمحية وحول دار عباس الوزير الفاطمي إلى مدرسة سيف الدين ، لتدريس المذهب الحنفي وعزل قضاء مصر الشيعيين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ٥٦٦ هـ ، وقلد « صدر الدين بن عبد الله بن درباس » الكردي الشافعي سنة ٥٦٦ هـ قضاء القضاة بالقاهرة ، وجعل له الحكم في إقليم مصر كله بعد أن صرف ابن كامل وعين بدل الشيعة قضاة من السنيين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم ، بعد أن صرف قضاة الشيعة كلهم وأبطل الخطبة والتدريس من الجامع الأزهر رغبة في إزالة كل أثر للفاطميين ، وبذلك أخذ المصريون يرجعون إلى المذهب السني الذي كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية ، وأصبح الشيعة يتظاهرون بمذهبي مالك والشافعي المحببين للمصريين ليبعدوا عنهم الانتقام[٢] .

ولما تم لصلاح الدين الأيوبي الأمر وأسس الدولة الأيوبية ، وهي من الأكراد الشافعية ، زاد في محاربة المذهب الاسماعيلي ، حتى لم يبق له أثر وقطع الصلة بيننا وبين الفاطميين ، حتى لا نكاد نطلع على شيء من كتبهم في الفقه أو غيره ، وفي هذا يقول الدكتور حسن ابراهيم حسن بك : « إن ضياع هذه المجاميع جعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل على الباحثين في تاريخ الفاطميين في مصر أن يقفوا وقوفا تاما على تاريخ الإمبراطورية الفاطمية العظيمة ، فالأيوبيون السنيون الغلاة الذين كانوا أعداء ألداء للشيعة لم يحاولوا القضاء على الشعائر الشيعية فحسب ، بل عملوا على إزالة كل معالم

---

(١) ابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٩١ و ٩٥ والقلقشندي « صبح الأعشى » (طبعة ١٣٣١هـ) جـ ١١ ص ٧٣ والسيوطي « حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » جـ ١ ص ١٧٠ و جـ ٢ ص ٩٣

(٢) أبو شامة « كتاب الروضتين في أخبار الدولتين » (طبعة القاهرة) جـ ١ ص ١٩٠ وأبو الفدا « المختصر في أخبار البشر » جـ ٣ ص ٥٠ و ٥١ والمقريزي « الخطط » جـ ٢ ص ١٧٥ والسيوطي « حسن المحاضرة » جـ ٢ ص ٩٣ وعلى مبارك باشا « الخطط التوفيقية » جـ ١ ص ٢٠

الحضارة الفاطمية وثقافتها »[١] ويقول الأستاذ مصطفى بيرم « لم يبق من أثر بالأزهر إلا الجراية من الخبز التي كانت تعطى لمن هو متمذهب بالمذهب الشيعي »[٢] .

وبزوال الحكم الفاطمي رجع قضاء مصر للشافعية[٣] وكان رسم قاضي القضاة الشافعي الطراحة وبه يمتاز[٤] واستمر قاضي القضاة بمصر من الشافعية حتى عهد الملك الظاهر بيبرس[٥] .

كذلك سادت الشعائر الشيعية على الشعائر السنية بمصر ، فكما أمر أبو عبد الله الشيعي عامله على مدينة القيروان « الحسن بن أحمد » بأن يزيد في الآذان بعد « حي على الصلاة » عبارة « حي على خير العمل » ، وأن يسقط من آذان الفجر « الصلاة خير من النوم » ، وأن يصلي الناس على الإمام علي بعد صلاتهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى « فاطمة والحسن والحسين » ، إلى غير ذلك من العقائد الشيعية[٦] وكذلك نجد جوهراً يساهم بنصيب الأسد في نشر شعائر المذهب الاسماعيلي بمصر بعد أن وضع الدعاة منهم قبله بسنوات عدة ، البذور الأولى التي أثمرت وأينعت وجعلت المصريين يقبلون عليه إقبالا ظاهراً وبعد أن ملك أجداد الخليفة المعز لدين

---

(١) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون في مصر » ص ١٤٢

(٢) الأستاذ مصطفى بيرم « الجامع الأزهر » ص ٢٣ و ٢٤

(٣) كان المغرب قبل دخوله في يد الفاطميين يقتسمه « المالكية والحنفية » ، كما كانت مصر قبل دخولهم اليها يقتسمها « المالكية والشافعية والحنفية » ، فلما خرج المغرب من يدهم سنة ٤٤٠ هـ (١٠٤٨م) رجع مذهب مالك اليها، أما الشام فكان آخر قاض للفاطميين بدمشق « الشريف جلال الدولة أبو الحسين بن احمد أبي القاسم » الذي مات سنة ٤٦٨ هـ (١٠٧٥ م) . الكندي ص ٤٧١ وما يليها والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٣٣٤ ومتز « الحضارة الاسلامية » ص ٣٥١ و ٣٥٢ .

(٤) السيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٧٠

(٥) وفي سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٤ م) سأل الملك الظاهر بيبرس البندقداري القاضي « تاج الدين عبد الوهاب » الشافعي أمراً فامتنع ، فضم اليه ثلاثة قضاة حنفيا ومالكيا وحنبليا فأصبح القضاء مقسما إلى أربعة مذاهب لكل قاض منهم الحكم بما يقتضيه مذهبه ، ولكل منهم حق تولية النواب عنه في البلاد المصرية ، وفي سنة ٩٢٧ هـ أي بعد الفتح العثماني لمصر ساد المذهب الحنفي ولا يزال إلى الآن هو المذهب الرسمي في القضاء الشرعي . ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٢٤ والقلقشندي « صبح الأعشى » ج ٤ ص ٣٥ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٣٣٤ — ٣٣٤ والخالدي « المقصد الرفيع » ص ١٣١

(٦) ابن عذارى المراكشي « البيان المغرب في أخبار المغرب » ص ١٤٨ والنويري « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٣١

الله جميع المغرب وطرابلس وبرقة وجزيرة صقلية ، وكان عمالهم على ذلك كله[١] .

فابتدأ جهاد بين عواطف متنافرة ونزعات متضاربة ، بين أغلبية تدين بالمذهب السنى أخذوا على جوهر العهد بالمحافظة على شعائرهم ، وبين إرضاء مولاه فى العمل على نشر مذهبه الشيعى ما استطاع إلى ذلك سبيلا . ألم يقابله وجوه المصريين عند ما دخل الاسكندرية فيخاطبه أحدهم وهو أبو الطيب العباسى بن أحمد الهاشمى بقوله : «إن للعامة شروطاً تريد تباغيها إليك ، فهم يقولون : « قاضينا لا يغير علينا » ، « ولا تعاوض فى فتاوينا » ، « ولا تعاوض فى حرامنا وحلالنا » ، « ولا تعاوض فى أذاننا » ، «ولا يظهر عندنا سب السلف الصالح » ، فيجيبهم جوهر « ذلك لهم »[٢] .

ثم ألم يخط جوهر بيده الأمان ويجدده لهم وفيه يعد المصريين جميعاً بأن يلزم نفسه المحافظة على عقائدهم السنية ؟ ! ولكن جوهراً عمل على تدعيم الصبغة المذهبية بمجرد أن تم له الأمر بمصر ، فمنع الناس من قراءة « سبح اسم ربك » فى صلاة الجمعة ، وأزال التكبير بعد صلاة الجمعة[٣] .

وأمر أن يقال « اللهم صل على عبدك ووليك ثمرة النبوة وسليل العزة الهادية المهدية عبد الله الامام معد أبى تميم المعز لدين الله ، أمير المؤمنين كما صليت على آبائه الطاهرين وأسلافه الأئمة الراشدين ، اللهم ارفع درجته وأعلى كلمته وأوضح حجته واجمع الأمة على طاعته والقلوب على موالاته ومحبته واجعل الرشاد فى موافقته ، وورثه مشارق الأرض ومغاربها واحمده مبادىء الأمور وعواقبها ، فانك تقول وقولك الحق ، ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون ، فقد امتعض لدينك ولما انتهك من حرماتك ودرس من الجهاد فى سبيلك وانقطع من الحج إلى بيتك وزيارة قبر رسولك صلى الله عليه وسلم ، فأعد للجهاد عدته ، وأخذ لكل خطب أهبته فسير الجيوش لنصرتك وأنفق الأموال فى طاعتك ،

---

(١) ابن عذارى « البيان المغرب » ص ٢١٥

(١) العينى « عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان » القسم الثانى ج ١٩ ورقة ٢٣٤ — وكان من أعضاء هذا الوفد القاضى أبو الطاهر اسماعيل وأبو جعفر محمد عبد الله بن طاهر العلوى وأبو اسماعيل ابراهيم ابن احمد الوتيني والوزير أبو الفضل بن الفرات . النويرى « نهاية الأرب » ورقة ٣٩ و ٤٠ وأبو الطيب العباسى بن احمد الهاشمى ، وغيرهم

(٣) المقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٨

وبذل المجهود فى رضاك فارتدع الجاهل ، وقصر المتطاول ، وظهر الحق وزهق الباطل ، فانصر اللهم جيوشه التى سيرها وسراياه التى انتدبها لقتال المشركين وجهاد الملحدين والذب عن المسلمين وعمارة الثغور والحرم وإزالة الظلم والتهم والنهم وبسط العدل فى الأمم ، اللهم اجعل راياته عالية مشهورة ، وعساكره غالبة منصورة ، وأصلح به وعلى يديه ، وأجعل لنا منك واقية عليه » (١) .

كذلك أمر أن يقال « اللهم صل على محمد المصطفى وعلى على المرتضى وعلى فاطمة البتول وعلى الحسن والحسين سبطى الرسول ، الذين أذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً ، وصل على الأئمة الطاهرين الراشدين آباء أمير المؤمنين المعز لدين الله الهادين المهتدين » (٢) .

كذلك أمر جوهر بتغيير الأذان وأن يؤذن المؤذنون بعبارة « حى على خير العمل » بدل « حى على الصلاة ، حى على الفلاح » فى يوم الجمعة لثمان خلون من جمادى الأولى سنة ٣٥٩ هـ (٩٧٠م) صلى جوهر بجامع ابن طولون بعسكر كثير وخطب عبد السميع بن عمر العباس » (٣) ، فى حضرته وختم خطبته بدعاء قال فيه « اللهم صل على عبدك ووليك ثمرة النبوة ومعدن الفضل والإمامة عبدالله معد أبى تميم الامام المعز لدين الله ، كما صليت على آبائه الطاهرين وأسلافه المنتخبين من قبله ، اللهم أعنه على ماوليته وأنجز له ماوعدته وملكه مشارق الأرض ومغاربها ، واشدد اللهم أزره وأعزز نصره بالأمير نزار أبى منصور ، ولى عهد المسلمين الذى جعلته القائم بدعوته والناطق بحجته اللهم أصلح به العباد ، ومهد لديه البلاد ، وأنجز له ما وعدته ، إنك

(١) أبو شامة « كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين » ج ١ ص ٢٠١ والنويرى « نهاية الأرب » ج ٢٦ ورقة ٤١ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٥ و ٧٦ — إذ ركب جوهر يوم الجمعة لعشر بقين من شعبان سنة ٣٥٨ هـ (٩ يولية سنة ٩٦٩ م) إلى جامع عمرو لصلاة الجمعة واقامة الدعوة فى عسكر كثير وأمر جوهر الخطيب هبة الله بن احمد خليفة عبدالسميع بن عمر العباسى لغيبته بأن يقول ذلك ، وعليه البياض

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٧ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٣٢

(٣) صرف المعز لدين الله بنى عبد السميع عن الخطابة بعد أن تقلدوها زهاء ٦٠ سنة وأسندها إلى جعفر بن الحسن بن الحسنى بجامع عمرو ، وعهد إلى أخيه باقامة الخطبة فى الأزهر سنة ٣٧٩ هـ (٩٨٩ م) وكان مرتب الخطيب من عشرة إلى عشرين ديناراً شهرياً . ابن دقاق ج ٤ ص ٦٤ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ٩٩ و ٢٤٣ وانظر O' Leary, A Short History. P. 104

لا تخلف الميعاد[١] » ، وبعد أن ذكر أهل البيت وفضائلهم ودعا للقائد جوهر أذن بالعبارة الشيعية « حى على خير العمل » ، وقرأ البسملة بصوت مرتفع ، فكان بذلك أول مؤذن بهذه العبارة الشيعية بمسجد ابن طولون ، بعد أن كان أذن بها قبل ذلك بمدة يسيرة بجامع عمرو .

ثم انتقلت هذه العبارة الشيعية إلى جامع العسكر ، وأمر أن تزاد فى صلاة الجمعة القنوت فى الركعة الثانية ، وأكبر الظن أن جوهراً كان يتهيب الطفرة فى بث تعاليم الشيعة بين جمهرة السنيين ، فنراه منذ البداية يحاول أن يخلع التحيز وينكره لينشد العدل ويؤثره ، فأنشأ جامع القاهرة (الأزهر) ليكون مسجداً رسمياً للدولة الفاطمية فى حاضرتها الجديدة ، ومنبراً لدعوتها الشيعية ، ورمزاً لسيادتها الروحية ، ولا بأس بعد ذلك أن يكون جامعة أو معهداً لحلقات يعقدها الفقهاء فيه ليقرأوا فيها دروسهم ومصنفاتهم الدينية الشيعية ، فابتدأ فى إنشائه فى ٢٤ جمادى الأولى سنة ٣٥٩هـ (٢٢ يونيه سنة ٩٧٢م) ، فكان بذلك أول جامع أقامته الشيعة بمصر لينافس جامع عمرو وغيره من مساجد أهل السنة [٢] ، فكان يجلس الأستاذ ليقرأ دروسه فى حلقة من تلاميذه فى جو من البساطة حيث يتسع مجال النقاش ، وبقى الأزهر مركز الفقه الفاطمى إلى أن بنى الإمام الحاكم جامعه ، فتحلق فيه الفقهاء أيضاً .

ويظهر أن جوهراً حسب حساباً كبيراً لشعور السنيين بمصر وما قد تؤديه مفاجأته لهم من إعلان شعائر الشيعة بجوامعهم ، فتهيب الطفرة وخاف الثورة فلم يحاول أن يغير الأذان بمساجد أهل السنة إلا بعد مضى مدة من استقراره بمصر . نعم جرت العادة عند إنشاء العاصمة الإسلامية أن يكون قرين إنشائها مسجد جامع وسطها ، يحمل طابعاً رسمياً وتقام حوله خطط القبائل المختلفة ، ودار للإمارة [٣] ،

---

(١) الدوادار « زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة » جـ ٥ ورقة ١٠٧ وابن ميسر « تاريخ مصر » جـ ٢ ص ٤٧ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٩

(٢) المقريزى « الخطط » جـ ٢ ص ٢٧٣ وابن اياس « بدائع الزهور » جـ ١ ص ٤٦

(٣) أول العواصم الاسلامية « فسطاط مصر » التى أنشئت سنة ٢١هـ (٦٤١م) عقب الفتح الأسلامى فكان جامع عمرو (أو مسجد أهل الراية أو جامع مصر أو الجامع العتيق أو تاج الجوامع أو المسجد الجامع) المبنى سنة ٢١ هـ منبر دينها ورسالتها كما كان يقوم بمهمة علم دينية وفقهية ، وثانيها مدينة العسكر التى أنشأها صالح بن على بن عبدالله بن العباس إلى جانب الفسطاط عقب انتزاعهم مصر من الأمويين سنة ١٣٣هـ =

ولكن بجامع عمرو لم يفرض لون الدولة الشيعية فى الأذان إلا فى أربع بقين من جمادى الأولى سنة ٣٥٩هـ (٩٧٢م) إذ أنه فى هذا التاريخ أذن المؤذنون فى جامع مصر بعبارة « حى على خير العمل[1] » وجهر فيه بالبسملة فى الصلاة أيضاً فلم يحتج المسلمون السنيون ، ونقشت جدرانه باللون الأخضر فى نفس السنة ، فكانت هذه بشرى للمعز بنجاح تعاليم بيته[2] ، ولا شك فى أن الناس شق عليهم ذلك ولكنهم ما استطاعوا له رداً وصبروا لحكم الله[3] .

وبعد أن كان أذانهم « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، حى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله » أضيفت عبارة « حى على خير العمل » بعد « حى على الفلاح[4] » .

كذلك أبطلت عادة السنيين فى التكبير على الميت أربع مرات فجعلت بحسب أهمية الميت ومكانته ، وهى طريقة الامام على كرم الله وجهه .

=(٧٥٠ م) فكان مسجدها الرسمى جامع العسكر الذى بناه الفضل بن صالح سنة ١٦٩ هـ (٧٨٥ م) على الجبل المعروف بجبل بشكر الذى قيل إن موسى عليه السلام ناجى ربه عليه ، وثالثها مدينة القطائع التى أنشأها احمد بن طولون فى سنة ٢٥٦ هـ (٨٧٠ م) وكان جامع بن طولون الذى بدأ فى بنائه سنة ٢٦٣هـ (٨٧٦ م) مسجدها الجامع أو جامعها الرسمى ، وبنى العزيز بالله جامع الحاكم سنة ٣٨٠هـ (٩٩٠م) ويقال له الجامع الأنور وأكمله ابنه الحاكم بأمر الله سنة ٣٩٣هـ (١٠٠٢ م) ثم بنى الحاكم بأمر الله جامعى راشدة والمقس وزودهما بالمصاحف والحصر السامانية والستور والآلات الفضية ، وبنى الآمر جامع الأقمر ، وبنى الظافر جامع الأفخر ، كما بنى الملك الصالح طلائع بن رزيك جامع الصالح — ابن عبد الحكم « فتوح مصر » ص ٩١ و ٩٦ وابن دقماق « الانتصار لواسطة عقد الأمصار » (بولاق ١٣١٤ هـ) ج ٤ ص ٥٩ و ١٢١ و ١٢٢ ، والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٤٦ والمقريزى « الخطط » ج ١ ص ٣٠٤ والسيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ١ ص ٦٣

(١) ابن الأثير « الكامل » ج ٢ ص ٢١٢ وابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٤٥ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢ والنويرى « نهاية الأرب » ورقة ٤١ وابن خلدون « العبر » ج ٤ ص ٤٨ و ص ٣١٥ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٧٩ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ٣٢

(٢) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ١ ص ٢١٢

(٣) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢

(٤) القاضي النعمان « كتاب تربية المؤمنين » ورقة ١٤١

فمثلا عندما توفى ابن عم الخليفة المعز لدين الله فى صفر سنة ٣٦٣هـ كبر المعز لدين الله عليه سبعاً وكبر على غيره خمساً ، بأن كان يرفع يديه فى التكبير ويحمد الله ويثنى عليه بما هو أهله ويعظمه ، ثم يكبر ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم يكبر ويدعو للميت المؤمن ، ثم يكبر ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ثم يكبر ويصلى على النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان يقول جعفر بن محمد « من يجمع كل هذا فى كل تكبيره فأحسن»[١]

وكان إظهار الجزع عندهم لفقد الميت فى حضرة الخليفة إذا جلس للتعزية أن يدخل الناس عليه بغير عمائم[٢] .

وكانوا يصلون على موتاهم بالمسجد الجامع[٣] ، وكانوا يغالون فى تكفين موتاهم وتعطيرهم وما يتصدقون به على الناس فمثلا لما ماتت السيدة العزيزية وكانت أم ولد الخليفة العزيز بالله ، كفنت بعشرة آلاف دينار وأخذت الغاسلة ما كان تحتها من الفراش وما عليها من ثياب ، فكان مبلغ ذلك كلّه ستة آلاف دينار ، ودفع إلى الفقراء فى سبعة أيام ألفا دينار وأعطى للقراء على قبرها ثلاثة آلاف دينار وأعطى من رثاها من الشعراء خمسمائة دينار[٤] ولما مات ابن كلس سنة ٣٨٠هـ (٩٩١م) كفن فى خمسين ثوباً ، ويقال إنه كفن وحنط بما مبلغه عشرة آلاف دينار[٥] .

كذلك لما مات الأفضل كان على قبره ٢٤٠ شخصاً من القراء والوعاظ والمنشدين فأمر الخليفة الآمر لكل منهم بثمانين ديناراً أخذت من بيت المال[٦] وصرف فى العطر الذى استعمل لتجهيز جسم ابن كلس مثلا عشرة آلاف دينار[٧].

---

(١) القاضى النعمان « دعائم الاسلام » ورقة ١٥١ وابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٥ والمقريزى « الخطط » ج ٢ ص ١٦٧ و « اتعاظ الحنفا » ص ٩٧

(٢) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٤٦ — كما هى عادة الأجانب اليوم عند رفع القبعات

(٣) أول من صلى على الموتى داخل جامع عمرو كان مسلمة بن مخلد الأنصارى سنة ٥٣هـ (٦٧٢م) أمير مصر من قبل معاوية بن أبى سفيان ، وعادة التكبير بحسب أهمية الميت لم يبتدعها المعز لدين الله بمصر فقد كبر بكار (الذى كان إذا حضر جنازة مع احمد بن طولون لايصلى أحد عليها سواه) على يحيي بن العشم العلوى خمسا . ابن حجر العسقلانى « رفع الأصر » ورقة ٦٤ و ٧٩ والقلقشندى « صبح الأعشى » ج ٣ ص ٣٤١

(٤) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٠

(٥) ابن منجب « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ٢٠

(٦) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٦٠

(٧) ابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٤٤٣

وكان صيام شهر رمضان عند السنيين ينتهي بمجرد ظهور القمر عملا بقوله عليه السلام صوموا لرؤيته (أي لرؤية هلال رمضان) وافطروا لرؤيته (أي لرؤية هلال شوال) فأن غُمّ عليكم (أي إذا حجبته السحب الكثيفة في السماء من الظهور) فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما »، ولكن هذه الطريقة لا تتفق مع مذهب الفاطميين، لذا أبطل جوهر في سنة ٣٥٨هـ الصوم بعد اليوم التاسع والعشرين من رمضان، وصلى العيد قبل رؤية الهلال بعد أن خطب له، على بن الوليد الاشبيلي، فاعترض عليه أهل مصر، لأن قاضيهم السني، تلمس الهلال جريا على عادته فوق سطح جامع عمرو فلم يظهر له فصام وصاموا اليوم الثلاثين من رمضان، وأفطروا في الغد، وصلوا العيد في الجامع العتيق، وخطب لهم رجل هاشمي، فما كان من جوهر إلا أن أنكر على قاضيهم أبي الطاهر ذلك وتهدده [1]، وبذلك انقطع طلب الهلال من مصر وانقطع ما يحدث أحيانا من أن نصف الأمة الإسلامية يصبح صائماً ونصفها مفطراً أو نصفها معيداً ونصفها غير معيد وممسك.

ونقض جوهر عهده أيضاً عند ما كتب الشيعيون على أبواب الجوامع والمساجد (ولا سيما في ظاهر وباطن جامع عمرو) وفي سائر الأماكن والدور المعرضة للأنظار سباً لعائشة رضى الله عنها وللصحابة أمثال أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير ومعاويه وغيرهم، وسبهم رضى الله عنهم في كل جمعة على المنابر [2].

ولقد حمل المعز لدين الله شعار الدعوة لآل البيت ولواء الشيعة بمجرد ما وطئت قدمه مصر فسأل أبا الطاهر الذهلي القاضي السني عند ما جلس بجانبه: « هل رأيت خليفة أفضل مني؟ »، فأجابه بأنه لم ير أحداً من الخلفاء سواه، ولعله أراد أن يتبين مبلغ نجاح الدعوة الفاطمية بمصر ويتأكد بنفسه عن مدى ما أسفرت عنه معاركها في الخفاء وفي الظهور فقال للقاضي السني [3] الجالس بجانبه « أحججت »؟ قال « نعم »

(١) الكندي ص ٥٨٤ والمقريزي « اتعاظ الحنفا » ص ٧٦

(٢) ابن طاهر « أخبار الدول المنقطعة » ورقة ٥٤ « وذخيرة الأعلام » ورقة ١١٣ وابن خلكان « وفيات الأعيان » ج ٣ ص ٤ وأبو المحاسن « النجوم الزاهرة » ج ٤ ص ١٧٥ وابن اياس « بدائع الزهور » ج ٢ ص ٦٧ — وقد لعنوهم لاعتقادهم بخروجهم على الدين ولأن بعضهم قاتل عليا بعد قتل عثمان

(٣) العيني « عقد الجمان » ج ١٩ ورقة ٢٦٥ و ٢٦٦ والسيوطي « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٢ ولقد ذهب الدكتوران حسن بك وعلى ابراهيم حسن الى أن هذا السؤال كان لابن الفرات للايقاع به « الفاطميون في مصر » ص ١٨٤ و « النظم الاسلامية » ص ١٧٠ و « تاريخ جوهر الصقلي » ص ٧٢

قال « وزرت قبر رسول الله عليه السلام » قال « نعم » قال « وقبر أبي بكر وعمر » ؟ « قال فتحيرت ماذا أقول ثم نظرت فاذا ابنه قائم مع كبار الأمراء فقلت شغلني عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما شغلني أمير المؤمنين عن السلام على ولي العهد ، فنهضت إليه وسلمت عليه ورجعت فانفسح المجلس إلى غيره » ، فخلع المعز على القاضي وأجازه[1] .

ثم إن المعز لدين الله بمجرد وصوله ، ابتدأ بتعظيم الدعوة الاسماعيلية على يده هو كخليفة ، فظهر للناس إماما دينياً ، وأمر أئمة المساجد والمؤذنين أن يقولوا في الأذان « حي على خير العمل » وأن يكبروا على الجنائز خمساً وأن يقولوا « خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب عليه السلام » ، « وإن محمداً وعلياً خير البشر » ، وتبعه في ذلك أشباله ، فنجد مثلا أنه في سنة ٣٩٣هـ (١٠٠٢م) قبض الخليفة الحاكم مثلا على ثلاثة عشر رجلا من أهل مصر صلوا صلاة التراويح ، وأشهروا على الجمال وحبسوا ثلاثة أيام ، وصدرت الأوامر بأن يؤذن لصلاة الظهر في الساعة السابعة « عربي » ولصلاة العصر في أول الساعة التاسعة « عربي » ، إلى غير ذلك من الدعوات المذهبية[2] .

كما احتفل الفاطميون بأعياد الشيعة كعيد غدير خم في ١٨ ذي الحجة سنة ٣٦٢هـ (٨٥٠ م)[3] ، وهو أبداً يوم ١٨ من ذي الحجة .

والخلاصة أن الأمة المصرية استمرت في صميمها سنية أكثر منها شيعية بالرغم من بذل الحكم الفاطمي أقصى مجهوده لجعلها تشعر بشعوره وتنتمي لمذهبه ، وبالرغم من أنهم نشطوا في إيجاد المكاتب ومجالس الدعاة في القصر والمساجد وبيوت العظماء وتأليف الكتب وتنظيم الدعوة ، إلى غير ذلك ، وما ذلك إلا لأن الفاطميين عمدوا

---

(١) المقريزي « اتعاظ الحنفا » ص ٨٨ و ٨٩

(٢) ابن عذاري المراكشي « البيان المغرب في أخبار المغرب » ص ٢٣١ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ١٦٧ و « اتعاظ الحنفا » ص ٩٠

(٣) أول ما اتخذ غدير خم عيداً هو معز الدولة البويهي سنة ٥٣٢ هـ (٩٦٣م) ، وكان الشيعة يحيون ليلة هذا العيد بالصلاة ، وفي صبيحته يصلون ركعتين قبل الزوال ويلبسون فيه الجديد ويعتقون الرقاب ويكثرون من عمل البر ومن الذبائح . ابن منجب « الاشارة » ص ٥٩ والمقريزي « الخطط » ج ٢ ص ٢٢٢ و « اتعاظ الحنفا » ص ٦٤

إلى اضطهادات سخيفة لحمل الناس على معتقدهم غير منتبهين إلى أن مصر منذ دخلها العرب سنة ٢٠هـ (٦٤٠م) مكثت تحت الحكم السني حتى قدوم جوهر، وأنها اعترفت بخلافتين كان كره العلويين وشيعتهم من أعظم مبادئهما، ولكن ليس معنى ذلك أن الشعائر السنية قد ماتت بمصر فى العصر الفاطمى حتى فى أيام قوتهم، يؤيدنا فى ذلك أن الفاطميين أنفسهم لما قدموا لمصر مكنوا أهل السنة من إظهار شعائرهم، فلم يمنعوهم من إقامة صلاة التراويح [1] فى الجوامع والمساجد معظم أيامهم، مع ما فى هذا من مخالفة لمعتقدهم، وكثيراً ما نقرأ فى السجلات التى كانت تقرأ على المنابر بمصر «لا إكراه فى الدين»، و«صلاة الضحى وصلاة التراويح لا مانع لهم عنها، ولا هم عنها يدفعون»، و«يخمس فى التكبير على الجنائز المخمسون، ولا يمنع من التكبير عليها المربعون»، و«يؤذن بحى على خير العمل المؤذنون، ولا يؤذى من بها لا يؤذنون»، و«يصوم الصائمون على حسابهم ويفطرون، ولا يعارض من أهل الرؤية فيما هم عليه صائمون ومفطرون»، و«لا يعترض معترض على صاحبه فيما اعتمده»، و«لا يسب أحد من السلف»، و«لا يستعلى مسلم على مسلم بما اعتقده» [2].

واحتفظ جامع عمرو مثلا بقسط من نشاطه القديم بأنه ملاذ السنة. فلقد أدى فيه الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤٠٠هـ صلاة الضحى، وأسقط فيه شعار الأذان الفاطمى «حى على خير العمل» [3]، وأرجع عبارة «الصلاة خير من النوم» مدة قليلة من الزمان.

وبجانب هذه الصورة القاتمة التى تمثل الصراع بين الدعوتين الخصيمتين والتى برهن فيها المجتمع المصرى على أنه من التمدين بحيث يعجز الزمن على تغيير عقيدته

---

(١) جمع ترويحة كان يؤديها النبى عليه السلام فى رمضان بعد صلاة العشاء ثم أبطلها بعد ذلك حتى لا تكون فرضا، ولما أتى عمر أحياها، ومن هنا اعتقد الشيعة أن الخليفة عمر هو أول من سنها، وفى العهد الفاطمى كانت تباح أحيانا وتحذر أخرى، فأبطلها مثلا المعز لدين الله فى رمضان سنة ٣٦٢هـ (٩٧٣م) كما أبطلها ابنه العزيز بالله سنة ٣٧٢هـ (٩٨٢م). المقريزى «الخطط» ج ٢ ص ٣٤٠ والذهبى «تاريخ الاسلام» ورقة ١٠٥

(٢) سجل رمضان سنة ٣٩٣هـ مثلا. انظر ابن خلدون «العبر» ج٤ ص ٥٦ و ٦٠ والمقريزى «الخطط» ج٢ ص ٢٨٧

(٣) المقريزى «الخطط» ج ٢ ص ١٤٨

السنية ، توجد صفحة ناصعة تذكر فتشكر للفاطميين ، فقد عطفوا على شعبهم جميعا سنيين وشيعة ، مما خلدلهم الذكر الحسن ، وعطفوا على المشتغلين بصناعة النسيج والزخرفة والطب وغيرها ولو كان أغلبهم من أهل الذمة وبذلك برهنوا على ذكائهم وبعد نظرهم وحنكتهم في السياسة ، مما لا ينكره إلا كل مكابر جاهل أو متعصب ذميم ، ويكفيهم فخراً أنهم أوجدوا لنا القاهرة المعزية ، والجامع الأزهر ، وغيرهما من الآثار الباقية إلى اليوم ، وأنهم بسطوا نفوذهم على كثير من الممالك ، وكانت لهم عطايا جزيلة وصلات واسعة تعدتهم إلى وزرائهم ، فقد كان جوهر يرسل « على بن الوليد» قاضي عسكره وبين يديه أحمال المال ، وبجانبه مناد ينادي « من أراد الصدقة فليصر إلى دار أبي جعفر » ، فاذا اجتمع له خلق من المستورين والفقراء ، ذهب بهم إلى الجامع العتيق حيث يفرق عليهم الأموال [1] ، كذلك كان الوزير « الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي» ٤٨٨ - ٥١٥هـ و ١٠٩٤ - ١١٢١م » إذا جلس في مجلس العطاء بداره التي بناها سنة ٥٠١هـ (١١٠٧م) أعطى ديناراً لكل من يأتيه مستجدياً [2] أما الخليفة نفسه فقد كان يمنح عاله كثيراً من الهدايا والأطعمة في الأعياد والمواسم ويكسيهم هم وأولادهم وأزواجهم وأتباعهم من بيت المال شتاء وصيفا [3] ويأمر بعطاء يفرق على أهل الجامع إذا صلى [4] وبطعام يوزع في الجامع العتيق لمن يحضر في المواسم [5] .

(١) المقريزي « اتعا الحنفا » ص ٧٥
(٢) الدكتور حسن ابراهيم حسن بك « الفاطميون في مصر » ص ٢٤٠
(٣) » » ص٢٦٣
(٤) القلقشندي « صبح الأعشى » ج٣ ص ٥٢١ و ٥٢٢
(٥) ابن ميسر « تاريخ مصر » ج ٢ ص ٥٢

مستندات فاطميـــة

(١)

أمان جوهر للمصريين (١) :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من جوهر الكاتب ، عبد أمير المؤمنين المعز لدين الله صلوات الله عليه ، لجماعة أهل مصر الساكنين بها من أهلها ومن غيرهم: إنه قد ورد من سألتموه الترسل والاجتماع معه وهم « أبو جعفر مسلم الشريف» أطال الله بقاه و « أبو اسماعيل الرس » أيده الله ، و « أبو الطيب الهاشمى ، أيده الله ، و « أبو جعفر أحمد بن نصر » أعزه الله ، والقاضى أعزه الله ، وذكروا عنكم أنكم التمستم كتاباً يشتمل على أمانكم فى أنفسكم وأموالكم وبلادكم وجميع أحوالكم ، فعرفتم ما تقدم به أمر مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، وحسن نظره لكم ، فلتحمدوا الله على ما أولاكم وتشكروه على ما حماكم وتدأبوا فيما يلزمكم ، وتسارعوا إلى طاعته العاصمة لكم ، العايدة بالسعادة عليكم ، وبالسلامة لكم ، وهو أنه صلوات الله عليه لم يكن إخراجه للعساكر المنصورة « والجيوش المظفرة إلا لما فيه إعزازكم وحمايتكم ، والجهاد عنكم إذ قد تخطفتكم الأيدى ، واستطال عليكم المستذل ، وأطمعته نفسه بالاقتدار على بلدكم فى هذه السنة والتغلب عليه وأسر من فيه ، والاحتواء على نعمكم وأموالكم ، حسب ما فعله فى غيركم من أهل بلدان المشرق وتأكد عزمه واشتد كلبه ، فعاجله مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، بإخراج العساكر المنصورة ، وبادره بإنفاذ الجيوش المظفرة دونكم ، ومجاهدته عنكم وعن كافة المسلمين ببلدان المشرق الذين عمهم الخزى وشملتهم الذلة ، واكتنفهم المصايب وتتابعت الرزايا واتصل عندهم الخوف وكثرت استغاثتهم وعظم ضجيجهم وعلا صراخهم ! فلم يغثهم

(١) الدوادار « زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة » ج ٥ ورقة ١٠٤ والنويرى « نهاية الأرب » ورقة ٣٩ والمقريزى « اتعاظ الحنفا » ص ٦٧ — ٧٠

إلا من أرمضه أمرهم ، ومضه حالهم وأبكى عينه ما نالهم وأسهرها ما حل بهم ، وهو مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، فرجا بفضل الله عليه ، وإحسانه لديه وما عوده وأرجاه عليه ، استنقاذ من أصبح منهم فى ذل مقيم ، وعذاب أليم وأن يؤمن من استولى عليه المهل ، ويفرخ روع من لم يزل فى خوف ووجل وآثر إقامة الحج الذى تعطل وأهمل العباد فروضه وحقوقه لخوف المستولى عليهم ، وإذ لا يؤمنون على أنفسهم ولا على أموالهم ، وإذ قد أوقع بهم مرة بعد أخرى ، فسفكت دماؤهم وابتزت أموالهم على اعتماد ما جرت به عادته من صلاح الطرقات ، وقطع عبث العابثين فيها . ليطرق الناس آمنين ويسيروا مطمئنين ، ويتحفوا بالأطعمة والأقوات إذ كان قد انتهى إليه صلوات الله عليه انقطاع طرقاتها لخوف مارتها ، إذ لا زاجر للمعتدين ، ولا دافع للظالمين ، ثم تجويد السكة وصرفها إلى العيار الذى عليه السكة الميمونة المنصوريه المباركة وقطع الغش منها ، إذ كانت هذه الثلاث خصال هى التى لا يتسع لمن ينظر فى أمور المسلمين إلا إصلاحها ، واستفراغ الوسع فيما يلزمه منها ، وما أوعز به مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، إلى عبده من نشر العدل ، وبسط الحق ، وحسم الظلم ، وقطع العدوان ، ونفى الأذى ورفع المؤن ، والقيام فى الحق ، وإعانة المظلوم ، مع الشفقة والإحسان وجميل النظر ، وكرم الصحبة ولطف العشرة ، وافتقاد الأموال ، وحياطة أهل البلد ، فى ليلهم ونهارهم ، وحين تصرفهم فى أوان ابتغاء معاشهم ، حتى لا تجرى أمورهم إلا على ما لم شعثهم وأقام أودهم وأصلح بالهم وجمع قلوبهم وألف كلمتهم على طاعة وليه مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وما أمره به مولاه من إسقاط الرسوم الجارية التى لا يرتضى صلوات الله عليه بإثباتها عليكم ، وأن أجيزكم فى المواريث على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأضع ما كان يؤخذ من تركات موتاكم لبيت المال من غير وصية من المتوفى بها فلا استحقاق لمصيرها لبيت المال ، وأن أتقدم فى رم مساجدكم وتزيينها بالفرش والإيقاد ، وأن أعطى مؤذنيها وقومتها ومن يؤم الناس فيها أرزاقهم وأدرها عليهم ، ولا أقطعها عنهم ، ولا أدفعها إلا من بيت المال لا بإحالة على من يقبض منهم ، وغير ما ذكره مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه ،

مما ضمنه كتابه هذا من ترسل عنكم أيدهم الله وصانكم أجمعين بطاعة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه، من أنكم ذكرتم وجوهاً التمستم ذكرها فى كتاب أمانكم، فذكرتها إجابة لكم وتطميناً لأنفسكم فلن يكن لذكرها معنى ولا فى نشرها فائدة، إذ كان الإسلام سنة واحدة وشريعة متبعة وهى إقامتكم على مذاهبكم، وأن تتركوا على ما كنتم عليه من أداء المفروض فى العلم والاجتماع عليه فى جوامعكم ومساجدكم، وثباتكم على ما كان عليه سلف الأمة من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين بعدهم، وفقهاء الأمصار الذين جرت الأحكام بمذهبهم وفتواهم، وأن يجرى الأذان والصلاة وصيام شهر رمضان وفطره وقيام لياليه والزكاة والحج والجهاد على ما أمر الله فى كتابه ونصه نبيه صلى الله عليه فى سنته وإجراء أهل الذمة على ما كانوا عليه، ولكم على أمان الله التام العام الدايم المتصل الشامل الكامل المتجدد المتأكد على الأيام وكرور الأعوام، فى أنفسكم وأموالكم وأهليكم ونعمكم ورباعكم وقليلكم وكثيركم، وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض ولا يتجنى عليكم متجن ولا يتعقب عليكم متعقب، وعلى أنكم تصانون وتحفظون وتحرصون، ويذب عنكم ويمنع منكم، فلا يتعرض إلى أذاكم ولا يسارع أحد فى الاعتداء عليكم ولا فى الاستطالة على قلوبكم، فضلا عن ضعيفكم، وعلى أن لا أزال مجتهداً فيما يعمكم صلاحه ويشملكم نفعه ويصل إليكم خيره، وتتعرفون بركته. وتغتبطون معه بطاعة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه، ولكم على الوفا بما التزمته، وأعطيكم إياه عهد الله وغليظ ميثاقه وذمته وذمة أنبيائه ورسله وذمة الأئمة موالينا أمراء المؤمنين قدس الله أرواحهم، وذمة مولانا وسيدنا أمير المؤمنين المعز لدين الله صلوات الله عليه، فتصرحون بها وتعلنون بالانصراف إليها، وتخرجون إلى وتسلمون على وتكونون بين يدى إلى أن أعبر الجسر وأنزل من المناخ المبارك، وتحافظون من بعد على الطاعة وتثابرون عليها وتسارعون إلى فروضها، ولا تخذلون ولياً لمولانا وسيدنا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وتلزمون ما أمرتم به، وفقكم الله وأرشدكم أجمعين ».

كتبه جوهر بخطه فى شعبان سنة ٣٥٨ﻫ وأشهد جوهر على نفسه جماعة الحاضرين.

(٢)

سجل (مرسوم) بتولية خليفة : [١]

من عبد الله ووليه أبي على الآمر بأحكام الله أمير المؤمنين ابن الإمام المستعلى بالله إلى كافة أولياء الدولة وأمرائها وقوادها وأجنادها ورعاياها شريفهم ومشروفهم وآمرهم ومأمورهم مغربيهم ومشرقيهم أحمرهم وأسودهم كبيرهم وصغيرهم ، بارك الله فيهم : سلام عليكم ، فإن أمير المؤمنين يحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، ويسأله أن يصلى على جده محمد خاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين الأئمة المهديين وسلم تسليما .

أما بعد: فالحمد لله المنفرد بالثبات والدوام ، الباقى على تصرم الليالى والأيام القاضى على أعمار خلقه بالتقضى والانصرام ، الجاعل نقض الأمور معقوداً بكلام الاتمام، جاعل الموت حكما يستوى فيه جميع الأنام ومنهلا لا يعتصم من ورده كرامة نبى ولا إمام، والقائل معزياً لنبيه ولكافة أمته «كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام» الذى استرعى الأئمة لهذه الأمة ولم تخل الأرض من أنوارهم لطفا بعباده ونعمة ، وجعلهم مصابيح الشبه إذا غدت داجية مدلهمة لتضىء للمؤمنين سبيل الهداية ولا يكون أمرهم عليهم غمة ، يحمده أمير المؤمنين حمد شاكر على ما نقله فيه من درج الإنافة ونقله إليه من ميراث الخلافة ، صابر على الرزية التى أطار هجومها الألباب والفجيعة التى أثار[٢] طروقها الأسف والاكتئاب ، ويسأله أن يصلى على جده محمد خاتم أنبيائه وسيد رسله وأمنائه ومجلى غياهب الكفر ومكشف عمائه الذى قام بما استودعه الله من أمانته ، وحمله من أعباء رسالته ولم يزل هاديا إلى الإيمان داعياً إلى الرحمن حتى أذعن المعاندون وأقر الجاحدون وجاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون فحينئذ أنزل الله عليه إتماماً لحكمته التى لا يعترضها المعترضون «ثم إنكم بعد ذلك لميتون ، ثم إنكم

---

(١) السيوطى « حسن المحاضرة » ج ٢ ص ١٦ (طبع مصر) وابن الصيرفى « الاشارة إلى من نال الوزارة » ص ١٣ — ١٥ . وكان يصدر كل سجل من « ديوان الانشاء والمكاتبات »

(٢) فى الأصل إطار وقد تكررت فاستبدلناها بما يدانيها

يوم القيامة تبعثون، صلى الله عليه وعلى أخيه وابن عمه أبينا أمير المؤمنين على بن أبي طالب الذى أكرمه الله بالمنزلة العلية وانتخبه للامامة رأفة بالبرية وخصه بغوامض علم التنزيل وجعل له مبرة التعظيم ومزية التفضيل وقطع بسيفه دابر من زل عن القصد وضل سواء السبيل ، وعلى الأئمة من ذريتهما العترة الهادية من سلالتهما آبائنا الأبرار المصطفين الأخيار ما تصرفت الأقدار وتوالى الليل والنهار ، وإن الامام المستعلى بالله أمير المؤمنين قدس الله روحه كان ممن أكرمه الله بالاصطفا وخصه بشرف الاجتبا ومكن له فى بلاده فامتدت أفياء عدله واستخلفه فى أرضه كما استخلف آباه من قبله وأيده بما استرعاه إياه بهدايته وإرشاده وأمده بما استحفظه عليه بمواد توفيقه وإسعاده ذلك هدى الله يهدى من يشاء من عباده فلم يزل لأعلام الدين رافعا ولشبه المضلين دافعاً ولراية العدل ناشراً وبالندى غامراً وللعدو قاهراً ، إلى أن استوفى المدة المحسوبة وبلغ الغاية الموهوبة ، فلو كانت الفضائل تزيد فى الأعمار أو تحمى من ضروب الأقدار أو تؤخر ما سبق تقديمه فى علم الواحد القهار ، لحمى نفسه النفيسة كريم مجدها وشريف سمتها وكفاها خطير منصبها وعظيم هيبتها . ووقتها أفعالها التى تستقى من منبع الرسالة وصانتها خلالها التى ترتقى إلى مطلع الجلالة لكن الأعمار محررة مقسومة والآجال فقدرة معلومة والله تعالى يقول وبقوله يهتدى المهتدون « ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » فأمير المؤمنين يحتسب عند الله هذه الرزية التى عظم أمرها وفدح وحرج خطبها وقدح وغدت لها القلوب واجفة والآمال كاسفة ومضاجع السكون منقضة ومدامع العيون مرقضة ، فإنا إليه راجعون . صبراً على بلائه وتسليما لأمره وقضائه واقتداء بمن أثنى عليه فى الكتاب « إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب » .

وقد كان الإمام المستعلى بالله قدس الله روحه عند نقلته جعل لى عقد الخلافة من بعده وأودعنى ما حازه من أبيه عن جده وعهد إلى أن أخلفه فى العالم وأجرى الكافة فى العدل والإحسان على منهجه المتعالم وأطلعنى من العلوم على السر المكنون وأفضى إلى من الحكمة بالغامض المصون ، وأوصانى بالعطف على البرية والعمل فيهم بسيرتهم المرضية ، على علمى بما جبلنى الله عليه من الفضل وخصنى به من إيثار العدل ،

وأنني فيما استرعيته مالك منهاجه ، عامل بموجب الشرف الذى عصب الله فى تاجه ، وكان مما ألقاه إلى وأوجبه على أن أعلى محل السيد الأجل الأفضل من قلبه الكريم وما يجب له من التبجيل والتكريم ، وأن الإمام المستنصر بالله كان عند ما عهد إليه ونص بالخلافة عليه ، أوصاه أن يتخذ هذا السيد الأجل خليفة وخليلا ويجعله للإمامة زعيما وكفيلا ، ويغدق به أمر النظر والتقرير ويفوض إليه تدبير ما وراء السرير وأنه عمل بهذه الوصية وحذا على تلك الأمثلة النبوية وأسند إليه أحوال العساكر والرعية وناط أمر الكافة بعزمته الماضية وهمته العلية ، فكان قلبه بالسداد يرجف ولا يجف وسيفه من دماء ذوى العناد يكف [١] ولا يكف ، ورأيه فى جسم مواد الفساد يرجح ولا يخف ، فأوصانى أن أجعله لى كما كان له صفيا وأن لا أستر عنه فى الأمور صغيراً ولا كبيراً ، وأن أقتدى به فى رد الأحوال إلى تكلفة وإسناد الأسباب إلى تدبيره الناهط [٢] مايط [٣] الخطب ومنتقله إلى غير ذلك مما استودعنى إياه وألقاه إلى من النص الذى يتضوع نشره ورياه نعمة من الله قضت لى بالسعد العميم ومنه شهدت بالفضل المتين والحظ الجسيم والله يؤتى ملكه من يشاء ، والله واسع عليم .

فتعزوا معاشر الأولياء والأمراء والقواد والأجناد والرعايا والخدام حاضركم وغائبكم ودانيكم وقاصيكم عن الإمام المنقول إلى جنات الخلود واستبشروا بإمامكم هذا الإمام الحاضر الموجود ، وابتهجوا بكريم نظره المطلع لكم كواكب السعود ، ولكم من أمير المؤمنين أن لا يغمض جفنا عن مصالحكم [٤] وأن يتوخى ما عاد بيامنكم ومناجحكم ، وأن يحسن السيرة فيكم ويرفع أذى من يعاديكم ، ويتفقد مصلحة حاضركم وباديكم ولأمير المؤمنين عليكم أن تعتقدوا موالاته بخالص الطوية وتجمعوا له فى الطاعة بين العمل والنية ، وتدخلوا فى البيعة بصدور منشرحة وآمال منفسحة وضمائر يقينية وبصائر فى الولاء قوية وأن تقدموا بشروط بيعته ، وتنهضوا بفروض نعمته ، وتبذلوا الطارف والتالد فى حقوق خدمته ، وتتقربوا إلى الله سبحانه بالمناصحة لدولته ، وأمير المؤمنين يسأل الله أن تكون خلافته كاملة بالإقبال ، ضامنة ببلوغ الأمانى والآمال ، وأن يجعل ديمها دائمة بالخيرات ، وقسمتها نامية على الأوقات إن شاء الله تعالى » .

---

(١) يقطر (٢) تهطه بالرمح طعنه (٣) المايط الجائر (٤) فى الأصل مصابكم

(٣)

سجل بتولية قاضي القضاة : (١)

هذا ما عهد عبد الله ووليه ... (يذكر اسم الخليفة الفاطمي ولقبه) للقاضي . . (وهنا يذكر اسم القاضي واختصاصه الإقليمي والنوعي)، مع ما اعتمده أمير المؤمنين وانتحاه وقصده وتوخاه ؛ ومن اقتنائه لآثاره وانتهائه إلى إيثاره ، في كل علية للدولة ينشرها ويحييها ، ودنية من أهل القبلة يدثرها ويعفيها ، وما التوفيق إلا بالله ولي أمير المؤمنين . عليه توكله في الخيرة له ولسائر المسلمين فيما قلده إياه من أمورهم وولاه .

أمره أن يتق الله عز وجل حق التقوى ، في السر والنجوى ، ويعتصم بالثبات واليقين والنهى ، وينفصم من الشبهات والشكوك والهوى ، فان تقوى الله تبارك وتعالى موئل لمن وئل إليها ، حصين ؛ ومعقل لمن اقتفاها ، أمين ومعول لمن عول عليها ، مكين ، ووصية الله التي أشاد بفضلها ، وزاد في سناها بما عهد أنه من أهلها ، فقال تبارك وتعالى : « يا أيها الذين آمنوا ، اتقوا الله وكونوا مع الصادقين »(٢) .

وأمره ألا ينزل ما ولاه أمير المؤمنين إياه من الأحكام في الدماء والأشعار والأبشار والفروج والأموال ، عن منزلته العظمى من حقوق الله المحرمة وحرماته المعظمة ، ونبياته المبينة في آياته المحكمة ، وأن يجعل كتاب الله عز وجل وسنة جدنا محمد خاتم الأنبياء والمأثور عن أبينا على سيد الأوصياء وآبائنا الأئمة النجباء صلى الله على رسوله وعليهم ، قبلة لوجهه إليها يتوجه ، وعليها يكون المتجه ، فيحكم بالحق ، ويقضي بالقسط ولا يحكم الهوى على العقل ولا القسط على العدل ، إيثاراً لأمر الله عز وجل حيث يقول « فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ، إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب »(٣) « ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا الله ، إن الله خبير بما تعملون »(٤)

---

(١) صدر هذا السجل أيام الخليفة الحاكم بأمر الله . القلقشندي « صبح الأعشى » ج ١٠ ص ٣٨٥ — ٣٨٨

(٢) الآية ١١٨ من سورة التوبة رقم ٩

(٣) الآية ٢٥ من سورة ص رقم ٣٨ (٤) الآية ٧ من سورة المائدة رقم ٥

وأمره أن يقابل ما رسمه أمير المؤمنين وحده . . . والقصر من عنان كل متطاول على الحكم والقبض من شكائمه ، بالحق المفترض لله جل وعز ولأمير المؤمنين عليه من ترك المجاملة فيه . والمحاباة لذى رحم وقربى ، وولى للدولة أو مولى ، فالحكم لله ولخليفته فى أرضه ، والمستكين له لحكم الله وحكم وليه يستكين ، والمتطاول عليه ، والمباين للاجابة إليه ، حقيق بالاذالة والنهوض فليتق الله أن يستحى من أحد فى حق له « والله لا يستحى من الحق »[1] .

وأمره أن يجعل جلوسه للحكم فى المواضع الضاحية للمتحاكمين ، ويرفع عنهم حجابه ، ويفتح لهم أبوابه ، ويحسن لهم انتصابه ، ويقسم بينهم لحظه ولفظه ، قسمة لا يحابى فيها قويا لقوته ولا يردى فيها ضعيفا لضعفه ، بل يميل مع الحق ويجنح إلى جهته ، ولا يكون إلا مع الحق وفى كفته ، ويذكر بموقف الخصوم ومحاباتهم بين يديه موقفه ومحاباته بين يدى الحكم العدل الديان « يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ويحذركم الله نفسه »[2]

وأمره أن ينعم النظر فى الشهود الذين إليهم يرجع وبهم يقطع فى منافذ القضايا ومقاطع الأحكام ، ويستشف أحوالهم استشفافاً شافياً ، ويتعرف دخائلهم تعرفاً كافياً ، ويسأل عن مذاهبهم وتقلبهم فى سرهم وجهرهم ، والجلى والخفى من أمورهم فمن وجده منهم فى العدالة والأمانة والنزاهة والصيانة وتحرى الصدق والشهادة بالحق ، على الشيمة الحسنى والطريقة المثلى أبقاه وإلا كان بالاسقاط للشهادة أولى ، وأن يطالع حضرة أمير المؤمنين بما يبدو له فيمن يعدله أو يرد شهادته ولا يقبله ليكون فى الأمرين على ما يحد له ويمثله ، ويأمن فيما هذه سبيله كل خلل يدخله ، إذ كانت الشهادة أسس الأحكام وإليها يرجع الحكام ، والنظر فيمن يؤهل لها أحق شىء بالاحكام ، قال الله تقدست أسماؤه « ياأيها الذين آمنوا ، كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين »[3] « وقال تعالى « والذين لايشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراماً »[4] ، وأمره أن يعمل بأمثلة أمير المؤمنين له فيمن يلى

(١) الآية ٥٢ من سورة الأحزاب رقم ٣٣ (٢) الآية ٣٠ من سورة آل عمران رقم ٣
(٣) الآية ١٣٣ من سورة النساء رقم ٤ (٤) الآية ٧١ من سورة الفرقان رقم ٢٥

أموال الأيتام والوصايا وأولى الخلل فى عقولهم والعجز عن القيام بأموالهم ، حتى يجوز أمرها على ما يرضى الله ووليه من حياطتها وصيانتها من الأمناء عليها ، وحفظهم لها ، ولفظهم لما يحرم ولا يحل أكله منها ؛ فيتبوأ عند الله بعداً ومقتاً آكل الحرام والموكل له سحتاً ، قال الله تعالى « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون فى بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً [1] » .

وأمره أن يشارف أئمة المساجد والقومة عليها ، والخطباء بها والمؤذنين فيها ، وسائر المتصرفين فى مصالحها ، مشارفة لا يدخل معها خلل فى شىء يلزم مثله ، من تطهير ساحتها وأفنيتها ، والاستبدال بما تبذل من حصرها فى أحيانها وعمارتها بالمصابيح فى أوقاتها ، والإنذار بالصلوات فى ساعاتها وإقامتها لأوقاتها ، وتوفيتها حق ركوعها وسجودها مع المحافظة على رسومها وحدودها ، من غير اختراع ولا اختلاع لشىء منها ، « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً [2] » ، وأمره أن يرعى دار الضرب وعيار الذهب والفضة بثقات يحتاطون عليها من كل لبس ، ولا يمكنون المتصرفين فيها من سبب يدخل على المعاملين بهما شيئاً من الوكس ، إذ كان بالعين والورق تتناول الرباع والضياع والمتاع ويبتاع الرقيق ، وتنعقد المناكح وتتقاضى الحقوق فدخول الغش والدخل فيما هذه سبيله جرحه للدين ، وضرر على المسلمين يتبرأ إلى الله منهما أمير المؤمنين ، وأمره أن يستعين على أعمال الأمصار التى لا يمكنه أن يشاهدها بأفضل وأعلم وأرشد من تمكنه من الاستعانة به على ما طوقه أمير المؤمنين فى استعماله ، قال الله عز وجل « إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان ، إنه كان ظلوماً جهولا [3] » .

أمرها لك فاعمل بها وحاسب نفسك قبل حسابها ، ولا تدع من عاجل النظر لها أن تنظر لمآبها « يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها ، وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون [4] » .

كتب فى . . . (وهنا يذكر اليوم والشهر والسنة) .

---

(١) الآية ٩ من سورة النساء رقم ٤

(٢) الآية ٢ من سورة النساء رقم ٤   (٣) الآية ٧١ من سورة الأحزاب رقم ٣٣

(٤) الآية ١١٠ من سورة النحل رقم ١٦

(٤)

سجل بتقليد داعى الدعاة (١) :

« الحمد لله خالق ما وقع تحت القياس والحواس ، والمتعالى عن أن تدركه البصائر بالاستدلال والأبصار بالأنباس ، الذى اختار الاسلام فأظهره وعظمه واستخلص الايمان فأعزه وأكرمه ، وأوجب بهما الحجة على الخلائق ، وهداهم بأنوارهما إلى أقصر الطرائق ، وحاطهما بأوليائه الراشدين ، شموس الحقائق الذين نصبهم فى أرضه أعلاما ، وجعلهم بين عباده حكاما ، فقال تعالى : « وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ، وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين »(٢)

يحمده أمير المؤمنين أن اصطفاه لخلافته وخصه بالطائف حكمته ، وأقامه دليلا على مناهج هدايته ، وداعياً إلى سبيل رحمته ، ويسأله الصلاة على سيدنا محمد نبيه الذى ابتعثه رحمة للعالمين ، فأوضح معالم الدين ، وشرع ظواهره للمسلمين ، وأودع بواطنه لوصيه سيد الوصيين على بن أبى طالب أمير المؤمنين وفوض إليه هداية المستجيبين والتأليف بين قلوب المؤمنين ، ففجر ينابيع الرشاد ، وغور ضلالات الإلحاد وقاتل على التأويل كما قاتل على الرسل ، حتى أنار وأوضح السبل ، وحسر نقاب البيان ، وأطلع شمس البرهان ، صلى الله عليهما وعلى الأئمة من ذريتهما ، مصابيح الأديان وأعلام الإيمان ، وخلفاء الرحمن ، وسلم عليهم ما تعاقب الملوان ، وترادف الجديدان وأن أمير المؤمنين بما منحه الله تعالى من شرف الحكمة ، وأورثه من منصب الإمامة وفوض اليه من التوقيف على حدود الدين ، وتبصير من اعتصم بحبله من المؤمنين ، وتنوير بصائر من استمسك بعروته من المستجيبين — يعلن بإقامة الدعوة الهادية بين أوليائه ، وسبوغ ظلها على أشياعه وخلصائه ، وتغذية أفهامهم بلبانها ، وإرهاف عقولهم ببيانها ، وتهذيب أفكارهم بلطائفها . وإنقاذهم من حيرة الشكوك بمعارفها ، وتوقيفهم من علومها على ما يجلب لهم سبل الرضوان ، ويفضى بهم إلى روح الجنان وريح

---

(١) القلقشندى « صبح الأعشى » ج ١٠ ص ٤٣٤ — ٤٣٩

(٢) الآية ٧٢ من سورة الأنبياء رقم ٢١

الحنان، والخلود السرمدى فى جوار الجواد المنان — ما يزال نظره مصروفاً إلى نوطها بناشىء فى حجرها، مجتذ بدرها سار فى نورها عالم بسرائرها المدفونة وغوامضها المكنونة موفراً على ذلك اختياره، وقاصيته انتقاده حتى أداه الاجتهاد إليك ووقفه الارتياد عليك فأسندها منك إلى كفئها وكافيها، ومدرهها المبرز فيها، ولسانها المترجم عن حقائقها الخفية ودقائقها المطوية ثقة بوثاقة دينك وصحة يقينك وشهود هديك وهداك وفضل سيرتك فى كل ما ولاك، ومحض إخلاصك وقديم اختصاصك، وأجراك على رسم هذه الخدمة فى التشريف والحلان والتنويه ومضاعفة الاحسان فتقلد ما قلدك أمير المؤمنين مستشعراً للتقوى عادلا عن الهوى، سالكا سبيل الهدى فإن التقوى أحصن الجنن وأزين الزين، و « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة. وجادلهم بالتى هى أحسن »[1] فان الله تعالى يقول « ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً[2] وحض على ذلك فقال سبحانه « ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين »[3].

وخذ العهد على مستجيب راغب، وشد العقد على كل متعاد ظاهر ممن يظهر لك اخلاصه ويقينه، ويصح عندك عفافة ودينه، وحضهم على الوفاء بما تعاهدهم عليه، فإن الله تعالى يقول « وأوفوا بالعهد، إن العهد كان مسئولا »[4] ويقول جل من قائل « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله، يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه »[5] وكف كافة أهل الخلافة والعناد وجادلهم باللطف والسداد، واقبل منهم من أقبل إليك بالطوع والانقياد ولا تكره أحداً على متابعتك والدخول فى بيعتك وإن حملتك على ذلك الشفقة والرأفة والحنان والعاطفة فإن الله تعالى يقول لمن بعثه داعيا اليه بإذنه محمد صلى الله عليه وسلم « وما أكثر الناس لو حرصت بمؤمنين »[6]

ولا تلق الوديعة إلا لحفاظ الودائع، ولا تلق الحب إلا فى مزرعة لا تكدى على الزارع، وتوخ لفرسك أجل المغارس وتوردهم مشارع ماء الحياة المعين وتقربهم

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة النحل رقم ١٦ (٢) الآية ١٦٨ من سورة البقرة رقم ٢
(٣) الآية ٣٢ من سورة فصلت رقم ٤١ (٤) الآية ١٣ من سورة الاسراء رقم ١٧
(٥) الآية ٩ من سورة الفتح رقم ٤٨ (٦) الآية ١٠٢ من سورة يوسف رقم ١٢

بقربان المخلصين ، وتخرجهم من ظلم الشكوك والشبهات إلى نور البراهين والآيات ، واتل مجالس الحكم التي تخرج إليك في الحضرة على المؤمنين والمؤمنات والمستجيبين والمستجيبات في قصور الخلافة الزاهرة والمسجد الجامع بالمعزية القاهرة ، وصن أسرار الحكم إلا على أهلها ولا تبذلها إلا لمستحقها ، ولا تكشف للمستضعفين ما يعجزون عن تحمله ، ولا تستقل أفهامهم بتقبله واجمع من التبصر بين أدلة الشرائع والعقول ، ودل على اتصال المثل بالممنون ، فإن الظواهر أجسام والبواطن أشباحها والبواطن أنفس والظواهر أرواحها ، وأنه لا قوام الأشباح إلا بالأرواح ولا قوام للأرواح في هذه الدار إلا بالأشباح ، ولو افترقا لفسد النظام ، وانتسخ الإيجاد بالاعدام واقتصر من البيان على ما يحرس في النفوس صور الإيمان ويصون المستضعفين من الافتتان ، وانههم عن الإثم ظاهره وباطنه وكافه وعالنه ، فإن الله تعالى يقول « وذروا ظاهر الاثم وباطنه »[١] واتخذ كتاب الله مصباحا تقتبس أنواره ، ودليلا تقتفي آثاره ، وأتله متبصراً ، وردده متذكراً وتأمله متفكراً وتدبر غوامض معانيه وانشر ما طوى من الحكم فيه ، وتصرف مع ما حلله وحرمه ، ونقضه وأبرمه ، فقد فصله الله وأحكمه ، واجعل شرعه التقويم الذي خص به ذوي الألباب وأودعه جوامع الصلوات ومحاسن الآداب سبباً تتبع جادته وتبلغ في الاحتجاج محجته وتمسك بظاهره وتأويله ومثله ولا تعدل عن منهجه وسبله ، واضمم نشر المؤمنين واجمع شمل المستجيبين وأرشدهم إلى طاعة أمير المؤمنين ، وسو بينهم في الوعظ والارشاد والله تعالى يقول في بيته الحرام « سواء العاكف فيه والباد »[٢] وزد لهم من الفوائد والمواد على حسب قوامهم من القبول ، وما يظهر لك من وجوه المحصول به ودرجهم بالعلم ، ووف المؤمن حقه من الاحترام ، ولا تعدل الجاهل عندك قولا سلاماً كما علم رب السلام ، وتوخ رعاية المؤمنين وحماية المعاهدين وميزهم من العامة بما ميزهم الله من فضل الإيمان والدين . وألن لهم جانبك وأحن عليهم والطف ، وأبسط لهم وجهك واقبل إليهم واعطف فقد سمعت قول الله تعالى لسيد المرسلين « واخفض

---

(١) الآية ١١٩ من سورة الأنعام رقم ٦

(٢) الآية ٢٤ من سورة الحج رقم ٢٢

جناحك لمن اتبعك من المؤمنين »(١) ولا تفسح لأحد منهم فى التطاول بالدين ، ولا الاضرار بأحد من المعاصرين والذميين ، وميزهم بالتواضع الذى هو حلية المؤمنين ، وإذا ألبس عليك أو أشكل ، وصعب لديك مرام وأعضل ، فانهه إلى حضرة الامامة متبعاً قول الله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون »(٢) وقوله : فان تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا »(٣) ، ليخرج إليك من بصائر توقيفها ، ومراشد تعريفها ما يقفك على مناهج الحقيقة ، ويذهب بك فى حب الطريقة ، واقبض ما يحمله المؤمنون لك من الزكاة والجزى والأخماس والقربات وما يجرى هذا المجرى وتتقدم إلى كاتب الدعوة بإثبات أسماء أربابه واحمله إلى أمير المؤمنين لينتفع مخرجوه بتنقيله له ووصوله إليه ، وتبرأ ذممهم عند الله منه ، واستنب عنك فى أعمال الدعوة من شيوخ علم الحكمة ومن تثق بديانته وتسكن فيه إلى وفور صناعته ، واعهد إليهم كما عهد إليك ، وخذ عليهم كما أخذ عليك واستطلق لهم من فضل أمير المؤمنين مايعينهم على خدمته ، ويحمل ثقلهم عن أهل دعوته ، واستخدم كاتباً ديناً أميناً مؤمناً بصيراً عارفاً حقيقاً بالاطلاع على أسرار الحكمة التى أمر الله بصيانتها وكتمانها من غير أهلها ، نقياً حصيفاً لطيفاً ، ينزلهم فى مجلسك بحسب مراتبهم من العلم والدين والفضل .

هذا عهد أمير المؤمنين إليك فتدبره متبصراً وراجعه متدبراً وبه الوصايا تهدى وتسدد وتوفق وترشد واستعن بالله يمدك بمعونته ويدم حظك من هدايته إن شاء الله تعالى »(٤)

---

(١) الآية ٢١٤ من سورة الشعراء رقم ٢٦ (٢) الآية ٦ من سورة الأنبياء رقم ٢١
(٣) الآية ٥٨ من سورة النساء رقم ٤
(٤) فيه الارشادات الكثيرة التى تبين له طريقة بث الدعوة

(٥)

وقفية الحاكم بأمر الله على الجامع الأزهر ودار الحكمة (١)

هذا كتاب أشهد قاضى القضاة مالك بن سعيد بن مالك الفارقى على جميع مانسب إليه مما ذكر ووصف فيه من حضر من الشهود فى مجلس حكمه وقضائه بفسطاط مصر فى شهر رمضان سنة أربعمائة ، أشهدهم وهو يومئذ قاضى عبد الله ووليه المنصور أبي على الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين بن الإمام العزيز بالله صلوات الله عليهما ، على القاهرة المعزية ومصر والإسكندرية والحرمين حرسهما الله وأجناد الشام والرقة والرحبة ونواحى المغرب وسائر أعمالهن وما فتحه الله ويفتحه لأمير المؤمنين ، من بلاد الشرق والغرب بمحضر رجل متكلم ، أنه صحت عنده معرفة المواضع الكاملة والحصص الشائعة ، التى يذكر جميع ذلك ويحددها هذا الكتاب ، وأنها كانت من أملاك الحاكم إلى أن حبسها على الجامع الأزهر بالقاهرة المحروسة ، والجامع براشدة والجامع بالمقس اللذين أمر بإنشائهما وتأسيس بنائهما ، وعلى دار الحكمة بالقاهرة المحروسة التى وقفها والكتب التى فيها قبل تاريخ هذا الكتاب ، منها مايخص الجامع الأزهر والجامع براشدة ودار الحكمة بالقاهرة المحروسة مشاعاً ، جميع ذلك غير مقسوم ومنها مايخص الجامع بالمقس على شرائط يجرى ذكرها ؛ فمن ذلك ما تصدق به على الجامع الأزهر بالقاهرة المحروسة والجامع براشدة ودار الحكمة بالقاهرة المحروسة ، جميع الدار المعروفة بدار الضرب وجميع القيسارية المعروفة بقيسارية الصوف وجميع الدار المعروفة بدار الخرق الجديدة ، الذى كله بفسطاط مصر ، ومن ذلك ما تصدق به على جامع المقس أربعة الحوانيت والمنازل التى علوها والمخزنين ، الذى ذلك كله بفسطاط مصر بالراية فى جانب الغرب من الدار المعروفة بدار الخرق ، وهاتان الداران المعروفتان بدار الخرق فى الموضع المعروف بحمام الفار ، ومن ذلك جميع الحصص الشائعة من أربعة الحوانيت المتلاصقة التى بفسطاط مصر بالراية أيضاً بالموضع المعروف بحمام الفار ، وتعرف هذه الحوانيت بحصص القيس بحدود ذلك كله وأرضه وبنائه وسفله وعلوه

---

(١) المقريزى « الخطط » (الطبعة الأهلية) ج ٤ ص ٤٩ — ٥١ .

وغرفه ومرتفقاته وحوانيته وساحاته وطرقه وممراته ومجارى مياهه وكل حق هو له داخل فيه وخارج عنه ، وجعل ذلك كله صدقة موقوفة محرمة محبسة بتة تبلة لايجوز بيعها ولاهبتها ولا تمليكها باقية على شروطها جارية على سبيلها المعروفة فى هذا الكتاب لايوهنها تقادم السنين ولاتعير بحدوث حدث ، ولايستثنى فيها ولا يتأول ولا يستفتى بتجدد تحبيسها مدى الأوقات ، وتستمر شروطها على اختلاف الحالات حتى يرث الله الأرض والسموات ، على أن يؤجر ذلك فى كل عصر من ينتهى إليه ولايتها ويرجع إليه أمرها ، بعد مراقبة الله واجتلاب مايوفر منفعتها ، من إشهارها عند ذوى الرغبة فى إجارة أمثالها فيبتدىء من ذلك بعمارة ذلك على حسب المصلحة و بقاء العين و مرمته من غير إجحاف بما حبس ذلك عليه ، وما فضل كان مقسوماً على ستين سهماً ، فمن ذلك للجامع الأزهر بالقاهرة المحروسة المذكور فى هذا الإشهاد الخمس والثمن ونصف السدس ونصف التسع ، يصرف ذلك فيما فيه عمارة له ومصلحة وهو من العين المعزى الوازن ألف دينار واحدة وسبعة وستون ديناراً ونصف دينار وثمن دينار ، من ذلك للخطيب بهذا الجامع اربعة وثمانون ديناراً ومن ذلك لثمن ألف ذراع حصر عبدانية تكون عدة له بحيث لاينقطع من حصره عند الحاجة إلى ذلك ، ومن ذلك لثمن ثلاثة عشر ألف ذراع حصر مظفورة لكسوة هذا الجامع فى كل سنة عند الحاجة إليها مائة دينار واحدة وثمانية دنانير ، ومن ذلك لثمن ثلاثة قناطير زجاج وفراخها اثنا عشر ديناراً ونصف وربع دينار ، ومن ذلك لثمن عود هندى للبخور فى شهر رمضان وأيام الجمع من ثمن الكافور والمسك وأجرة الصانع خمسة عشر ديناراً ، ومن ذلك لنصف قنطار شمع بالفلفلى سبعة دنانير ، ومن ذلك لكنس هذا الجامع ونقل التراب وخياطة الحصر وثمن الخيط وأجرة الخياطة خمسة دنانير ، ومن ذلك لثمن مشاقة لسرج القناديل عن خمسة وعشرين رطلا بالرطل الفلفلى دينار واحد ، ومن ذلك لثمن فحم للبخور عن قنطار واحد بالفلفلى نصف دينار ومن ذلك لثمن أردبين ملحاً للقناديل ربع دينار ، ومن ذلك ما قدر لمؤونة النحاس والسلاسل والتنانير والقباب التى فوق سطح الجامع أربعة وعشرون ديناراً ومن ذلك لثمن سلب ليف وأربعة أحبل وست دلاء أدم نصف دينار ، ومن ذلك لثمن قنطارين خرقاً لمسح القناديل نصف دينار ، ومن ذلك لثمن عشر قفاف للخدمة وعشرة أرطال قنب لتعليق القناديل ولثمن مائتى

مكنسة لكنس هذا الجامع دينار وربع دينار ، ومن ذلك لثمن أزيار فخار تنصب على المصنع ويصب فيها الماء مع أجرة حملها ثلاثة دنانير ، ومن ذلك لثمن زيت وقود هذا الجامع راتب السنة ألف رطل ومائتا رطل من أجرة الحمل سبعة وثلاثون ديناراً ونصف . ومن ذلك لأرزاق المصلين يعني الأئمة وهم ثلاثة وأربعة قومة وخمسة عشر مؤذناً خمسمائة دينار وستة وخمسون ديناراً ونصف ، منها للمصلين ولكل رجل منهم ديناراً وثلثا دينار في كل شهر من شهور السنة والمؤذنون والقومة لكل رجل منهم ديناران في كل شهر ومع ذلك للمشرف على هذا الجامع في كل سنة أربعة وعشرون ديناراً ، ومن ذلك لكنس المصنع بهذا الجامع ونقل مايخرج منه الطين والوسخ دينار واحد ، ومن ذلك لمرمة ما يحتاج إليه في هذا الجامع في سطحه وأترابه وحياطته وغير ذلك مما قدر لكل سنة ستون دينارا ومن ذلك لثمن مائة وثمانين حمل تبن ونصف حمل جارياً لعلف رأس بقر للمصنع الذي لهذا الجامع ثمانية دنانير ونصف وثلث دينار ، ومن ذلك للتبن لمخزن يوضع فيه بالقاهرة أربعة دنانير ، ومن ذلك لثمن فدانين قرط لتربيع رأس البقر المذكورين في السنة سبعة دنانير ومن ذلك لأجرة متولى العلف وأجرة السقاء والحبال والقواديس ومايجرى مجرى ذلك خمسة عشر دينارا ونصف ، ومن ذلك لأجرة قيم الميضأة إن عملت بهذا الجامع إثنا عشر ديناراً . وإلى هذا انقضى حديث الجامع الأزهر وأخذ في ذكر جامع راشدة ودار العلم وجامع المقس ثم ذكر أن تنانير الفضة ثلاثة تنانير وتسعة وثلاثين قنديلا فضة . فللجامع الأزهر تنوران وسبعة وعشرون قنديلا ومنها لجامع راشدة تنور واثنى عشر قنديلا وشرط أن تعلق في شهر رمضان وتعاد إلى مكان جرت عادتها أن تحفظ به ، وشرط شروطا كثيرة في الأوقاف منها أنه إذا فضل شيء اجتمع يشترى به ملك فإن عاز شيئاً واستهدم ولم يف الريع بعمارة بيع وعمر به وأشياء كثيرة وحبس فيه أيضاً عدة آدر وقياسر لافائدة من ذكرها فإنها مما خربت بمصر .

(٦)

قسم الإسماعيلية[١]

« جعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنبيائه وملائكته ورسله وما أخذه على النبيين من عهد وميثاق أنك تستر جميع ما تسمعه وسمعته ، وعلمته وتعلمه ، وعرفته وتعرفه من أمرى وأمر المقيم بهذا البلد لصاحب الحق الامام الذى عرفت إقرارى له ونصحى لمن عقد ذمته وأمور إخوانه وأصحابه وولده وأهل بيته المطيعين له على هذا الدين ومخالصته له من الذكور والإناث والصغار والكبار ، فلا تظهر من ذلك قليلا ولا كثيراً ولا بشىء يدل عليه إلا ما أطلقت لك أنك تتكلم به وأطلقه صاحب الأمر المقيم بهذا البلد ، فتعلم فى ذلك بأمرنا ولا تتعداه ولا تزيد عليه وليكن ما يعمل عليه قبل العهد وبعده بقولك وفعلك أن تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وتشهد أن محمداً عبده ورسوله وتشهد أن الجنة حق وأن النار حق وأن الموت حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور ، وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة بحقها وتصوم شهر رمضان وتحج البيت الحرام وتجاهد فى الله حق جهاده على ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وتوالى أولياء الله وتعادى أعداء الله وتقول بفرائض الله وسنته وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين ، ظاهراً وباطناً وعلانية وسراً وجهراً ، فان ذلك يؤكد هذا العهد ولا يهدمه ويثبته ولا يزيله ويقربه ولا يباعده ، ويشده ولا يضعفه ، ويوجب ذلك ولا يبطله ، ويوضحه ولا يعميه ، كذلك هو فى الظاهر والباطن وسائر ما جاء به النبيون من ربهم صلوات الله عليهم أجمعين ، على الشرائط المبينة فى هذا العهد على ألا تظهر شيئا أخذ عليك فى هذا العهد (فى) حياتنا ولا بعد وفاتنا ولا على غضب ولا على حال رضى ولا على حال رغبة ولا على حال رهبة ولا على حال شدة ولا على حال رضا ولا على حال طمع ولا على حال حرمان تلقى الله على الستر لذلك والصيانة له على الشرائط المبينة فى هذا العهد ، وجعلت على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأن تمنعنى

(١) أنظر القسم الذى كان يوجهه الداعى لمن وقف على أسرار الاسماعيلية فى النويرى « نهاية الأرب » جـ ٢٣ ص ٦٥ و ٦٦

وجميع من أسميه معي لك وأثبته عندك بما تمنع منه نفسك وتنصح لنا ولوليك ولي الله ، نصحاً ظاهراً وباطناً ، فلا تخن الله ووليه ولا تخنا ولا أحداً من إخواننا وأوليائنا ومن تعلم أنه منا بسبب في أهل ولا مال ولا رأي ولا عهد ولا عقد تناول عليه بما تبطله ، فان فعلت شيئا من ذلك وأنت تعلم أنك قد خالفته وأنت على ذكر منه فأنت بريء من الله خالق السموات والأرض الذي سوى خلقتك وألف تركيبك وأحسن إليك في دينك ودنياك وآخرتك .

وتبرأ من رسله الأولين والآخرين وملائكته المقربين الكروبيين[1] الروحانيين والكلمات التامات والسبع المثاني والقرآن العظيم ، وتبرأ من التوراة والإنجيل والزبور والذكر الحكيم ، ومن كل دين ارتضاه الله في مقدم الدار الآخرة ومن كل عبد رضي الله عنه ، وأنت خارج من ضرب الله وضرب أوليائه ، وخذلك الله خذلاناً بيناً فعجل لك بذلك النقمة والعقوبة والمصير إلى نار جهنم التي ليس فيها رحمة ، وأنت بريء من حول الله وقوته ملجأ إلى حول نفسك وقوتها ، وعليك لعنة الله التي لعن بها إبليس فحرم عليه بها الجنة وخلده في النار ، إن خالفت شيئاً من ذلك . لقيت الله يوم تلقاه وهو عليك غضبان ، وعليك أن تحج إلى بيته الحرام ثلاثين حجة نذرا واجبا ماشيا حافيا لا يقبل الله منك إلا الوفاء بذلك .

وإن خالفت ذلك فكل ما تملكه في الوقت الذي تخالفه فيه فهو صدقة على الفقراء والمساكين الذي لا رحم بينك وبينهم ولا يأجرك الله عليه ولا يدخل عليك بذلك منفعة ، وكل مملوك لك من ذكر وأنثى في ملكك وتستعبده إلى وقت وفاتك ، إن خالفت شيئا من ذلك ، فهم أحرار لوجه الله عز وجل ، وكل امرأة لك وتتزوجها إلى وقت وفاتك إن خالفت شيئا من ذلك ، فهي طالق ثلاثا الحرج[2] لا مثوبة لك فيها ولا اختيار ولا رحمة ولا مشيئة ، وكل ما كان لك من أهل ومال وغيرهما فهو عليك حرام وكل ظهار[3] فهو لازم لك .

وأنا المستحلف لك ولإمامك وحجتك وأنت الحالف لها ، وإن نويت أو عقدت أو أضمرت خلاف ما أحلك عليه وأحلفك به فهذه المعين من أولها إلى آخرها محددة عليك لازمة لك ، لا يقبل الله منك إلا الوفاء بها والقيام على ما عاهدت بيني وبينك »

---

(١) وأحدها كروب وهم سادة الملائكة والمقربون منهم

(٢) الحرج المحرج الذي أجبر على التطليق وينفذ يمينه (٣) نوع من الطلاق نافذ

ثبت المصادر

مرتبة حسب أحرف الهجاء بالنسبة لأسماء المؤلفين

أولا — مصادر عربية مخطوطة

١ — ابن الأخوة : محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة (+ ٧٢٩ هـ و ١٣٢٩ م)
« معالم القربة في أحكام الحسبة » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٦٧٩ ى
وقد نشره في سنة ١٩٣٨ المستشرق الانجليزي Reuben Levi في مجموعة Gibb, Memorial Series

٢ — بيبرس الدوادار (+ ٧٢٥ هـ و ١٣٢٥ م) .
« زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقمي ٢٤٠٢٦ و ٢٤٠٢٧

٣ — « تاريخ جبل لبنان لمؤلف مجهول » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٦ م تاريخ

٤ — ابن الجوزي (+ ٦٥٤ هـ و ١٢٥٧ م) : أبو المظفر بن قيزوغلي سبط بن الجوزي
« مرآة الزمان » مخطوط فوتوغرافي بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٥٥١ تاريخ

٥ — ابن حجر العسقلاني (+ ٨٥٣ هـ و ١٤٤٩ م) : شهاب الدين بن علي
(رفع الأصر عن قضاة مصر) مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٠٥ تاريخ

٦ — الخالدي (+ ٩٢٧ هـ و ١٥٣٠ م) : بهاء الدين محمد بن لطف الله بن عبد الله ابن عبيد الله العمري
« كتاب المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٤٥

٧ — الخشاب : الأستاذ الدكتور يحي
« رحلة ناصر خسرو في مصر » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٩٣٩٣

٨ — الخولي : الأستاذ الشيخ أمين بك
« الجندية في الإسلام » رسالة مخطوطة أعارني إياها حضرة مؤلفها

٩ — الذهبي (+ ٧٤٨ هـ و ١٣٤٧ م) : شمس الدين محمد بن أحمد
« تاريخ الإسلام » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٩٦ تاريخ

١٠ — (رسائل الحاكم بأمر الله) كتبها كثير من الدعاة الفاطميين في سنة ٤٠٨ هـ

(١٠١٧ م) مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٠ علم كلام الشيعة

١١ — ابن زولاق (+ ٣٨٧ هـ و ٩٩٧ م) : أبو محمد الحسن بن إبراهيم

، كتاب فضائل مصر وأخبارها وخواصها ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٣٥٩١ تاريخ

١٢ — زين الدين بن نجم الدين (+ ٩٧٠ هـ و ١٥٦٢ م) العلامة الحنفي المذهب

، الأشباه والنظائر ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٠٦٩ فقه حنفي .

١٣ — السيوطي (+ ٩١١ هـ و ١٥٠٥ م) : عبد الرحمن بن أبي بكر جمال الدين

، السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٣٩ م تاريخ .

١٤ — الشرقاوي (+ ١٢٢٧ هـ ١٨١٢ م) : العلامة الشيخ عبدالله شيخ الأزهر سابقا

، تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين ، مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢١٤٣٢

١٥ — السيزري (+ ٥٨٩ هـ و ١١٩٣ م) : الامام العالم عبدالرحمن بن نصر الدين عبدالله

، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٥٤
وقد نشره في سنة ١٩٤٦ الأستاذ السيد الباز العريني في القاهرة

١٦ — ابن ظاهر (+ ٦٢٣ هـ و ١٢٢٦ م) : العلامة جمال الدين أبو الحسن علي

، أخبار الدول المنقطعة ، مخطوط فوتوغرافي بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٨٩٠ تاريخ

١٧ — الطوسي (+ ٤٦٠ هـ و ١٠٦٧ م) : محمد بن الحسن

، فهرست كتب الشيعة ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٦ نحل إسلامية
وقد طبع في كلكتا سنة ١٧٥٣ م على يد sprenger

١٨ — أبو العباس أحمد الغمري العثماني : الامام المحقق ابن سعد الدين من علماء أوائل القرن الـ ١١ هـ

، كتاب ذخيرة الأعلام ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٠٤ تاريخ
وبمكتبة الأزهر برقم ٦٦٢٥

١٩ — العيني (+ ٨٥٥ هـ و ١٤٥١ م) : بدر الدين محمود .

، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ٢٣٠٠ جزءا في ٦٩ مجلداً مخطوط مصور بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٥٨٤ تاريخ .

٢٠ — القضاعي (+ ٤٥٤ هـ و ١٠٦٢ م) : القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة بن خضر الشافعي المذهب

، عيون المعارف وفنون أخبار الخلايف ، مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ١٧٧٩ تاريخ

٢١ – الكندى (+ ٣٥٠ هـ و ٩٦١ م) : أبو عمر محمد بن يوسف
« فضائل مصر » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٧٥٣ تاريخ

٢٢ – ابن مظهر : العلامة حسن بن يوسف المشهور بالحلى .
« مختلف الشيعة فى أحكام الشريعة » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢١٥٣٧

٢٣ – النعمان (+ ٣٦٣ هـ و ٩٧٤ م) : القاضى أبو حنيفة بن أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمد بن حيون المغربى التيمى

(ا) « أساس التأويل الباطن » مخطوط بمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٤

٢٤ – (ب) « إفتتاح الدعوة » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٨٨ وقد أعارنى إياه بلندن جناب الأستاذ الدكتور B. Lewis المستشرق بجامعة لندن (بمدرسة الدراسات الشرقية) .

٢٥ – (ج) (المجالس والمسايرات) مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٦٠٦٠ (ثلاث مجلدات) .

وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٧ وبه الأجزاء من ١١ إلى ٢٨

٢٦ – (د) « تربية المؤمنين » مخطوط بمكتبة جامعة فؤاد الأول برقم ٢٤٠٨٨ وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٦ .

٢٧ – (هـ) « دعائم الإسلام فى الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل بيعة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ب ١٩٦٦٥ وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٥ .

٢٨ – (و) « شرح الأخبار » مخطوط بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٢٧٠٦٢ ح وبمدرسة الدراسات الشرقية بلندن برقم ٢٥٧٣٢ .

٢٩ – (ز) « كتاب الهمة فى آداب الأئمة » مخطوط أعارنى أياه صديقى الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين .

٣٠ – النويرى (٧٣٢ هـ و ١٣٣٢ م) : شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن « نهاية الأرب فى فنون الأدب » مخطوط مصور بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٥٤٩ معارف عامة ج ١٦ .

ثانيا : مصادر عربية مطبوعة

٣١ – الأبشيهى : العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد . عاش حوالى القرن التاسع الهجرى « المستطرف فى كل فن مستظرف » مطبوع بدار الكتب الملكية برقم ٢٨٠ أدب (جزءان فى مجلد)

٣٢ – ابن الأثير (+ ٦٣٠ هـ و ١٢٣٨ م) : على بن أحمد بن أبى الكرم

(ا) « الكامل فى التاريخ » (بولاق ١٢٧٤ هـ) ١٢ جزءاً

٣٣ — (ب) « أسد الغابة فى معرفة الصحابة » (بولاق ١٢٧٤ هـ) ٥ أجزاء

٣٤ — أحمد أبو الفتح بك : صاحب العزة فضيلة الأستاذ المرحوم الشيخ

(ا) « المختارات الفتحية فى تاريخ التشريع والفقه » (القاهرة ١٩٢٤ م)

٣٥ — (ب) « كتاب المعاملات فى الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية » (القاهرة ١٩٢٣م)

٣٦ — أحمد أمين بك : صاحب العزة الأستاذ الدكتور

(ا) « ضحى الاسلام » (القاهرة ١٩٣٣)

٣٧ — (ب) « ظهر الاسلام » (القاهرة ١٩٤٥ م)

٣٨ — (ج) « فجر الاسلام » (القاهرة ١٩٢٨ م)

٣٩ — أحمد بن تيميه (+ ٧٢٨ هـ و ١٣٢٧ م) : الأستاذ العلامة

« الحسبة فى الاسلام أو وظيفة الحكومة الاسلامية » (القاهرة ١٣١٨ هـ)

٤٠ — أحمد عيسى بك : الأستاذ الدكتور

« تاريخ البيمارستانات فى الاسلام » (دمشق ١٣٥٧ هـ)

٤١ — ابن إياس (+ ٩٣٠ هـ و ١٥٢٣ م) : أبو البركات محمد بن أحمد

« كتاب تاريخ مصر » المعروف « ببدائع الزهور » (بولاق ١٣١١هـ - ١٣١٢هـ) ٣ أجزاء

٤٢ — الأيوبى : الأستاذ المرحوم الياس

(ا) « الفاطميون » مطبوعة على الآلة الكاتبة أعارتنى إياها حضرة السيدة ابنته الدكتورة نعيمة الأيوبى (جزءان)

٤٣ — البخارى (+ ٢٥٦ هـ و ٨٦٩ م) : الامام المحقق

« صحيح مسلم » (الطبعة الأولى سنة ١٣٥١ هـ) ٤ أجزاء

٤٤ — البراوى : الدكتور ابراهيم راشد مصطفى

« حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى » رسالة للدكتوراه سنة ١٩٤٤ م مطبوعة على الآلة الكاتبة .

٤٥ — بخيت « الأستاذ المرحوم الشيخ محمد »

« إرشاد الأمة ، فى أحكام الحكم بين أهل الذمة » (مصر ١٣٤٧ هـ)

٤٦ — بدوى : الأستاذ الدكتور على بك

« الأحكام العامة فى القانون الجنائى » (القاهرة ١٩٣٨ م)

٤٧ — البغدادى (+ ٤٢٩ هـ و ١٠٣٧ م) أبو منصور عبد القاهر بن طاهر

« الفرق بين الفرق » (القاهرة ١٩١٠)

٩٨ — البكرى (+ ٤٨٧ هـ و ١٠٩٧ م) . أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز

« كتاب المغرب فى بلاد أفريقية والمغرب » طبعة دى سلين De slane (الجزائر ١٨٥٧م)

٤٩ — « البلاذرى (+ ٢٧٩ هـ و ٨٩٢م) » أحمد بن يحي بن جابر
« فتوح البلدان » (القاهرة ١٣١٩ هـ)

٥٠ — « بيرم » الأستاذ مصطفى بك
« الجامع الأزهر » (القاهرة ١٣٢١ هـ)

٥١ — « الترمذى » الامام المحقق (+ ٢٧٣ هـ و ٨٨٣ م)
« جامع الترمذى أو الجامع الصحيح » (دلهى ١٣٠٨ هـ) جزءان فى مجلد واحد

٥٢ — «التنوخى (+ ٣٨٤ هـ و ٩٩٤ م) » أبو على المحسن بن على بن محمد بن أبى الفهم
« كتاب جامع التواريخ » المسمى « نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة » (طبعة أمين هندية بمصر)

٥٣ — « تيمور » حضرة صاحب السعادة أحمد باشا
« نظرة تاريخية فى حدوث المذاهب الأربعة » (القاهرة ١٣٥١ هـ)

٥٤ — ابن تيمية الجد (+ ٦٥١ هـ و ١٢٥٤ م) : العلامة مجد الدين
« كتاب المنتقى من الأحكام » (دلهى ١٢٣٧ هـ)

٥٥ — الجهشيارى (+ ٣٣١ هـ و ٩٤٢ م) : أبو عبد الله محمد بن عبدوس
« كتاب الوزراء والكتاب » (فينا ١٩٢٦ م)

٥٦ — جورجى زيدان : الأستاذ (+ ١٣٣٢ هـ و ١٩١٤ م)
« تاريخ التمدن الاسلامى » (القاهرة ١٩٠٢ — ١٩٠٦ م) : خمسة أجزاء

٥٧ — ابن حجر العسقلانى (+ ٨٥٣ هـ و ١٤٤٩ م) شهاب الدين بن على
« الإصابة فى تمييز الصحابة » (القاهرة ١٣٢٣ هـ) ٨ أجزاء فى أربع مجلدات

٥٨ — ابن حزم (+ ٤٥٦ هـ و ١٠٦٤ م) : أبو محمد على بن أحمد
(ا) « الأحكام فى أصول الأحكام » (مطبعة الخانجى ١٣٤٧ هـ) ٨ أجزاء فى مجلدين

٥٩ — (ب) « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » (القاهرة ١٣١٧ هـ) ٥ أجزاء فى مجلدين

٦٠ — ابن حوقل (نبغ فى ٣٦٧ هـ و ٩٧٧م) : أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادى الموصلى الجغرافى .
« المسالك والممالك » (ليدن ١٨٧٣م) .

٦١ — حسن ابراهيم حسن بك : الأستاذ الدكتور
(ا) « الفاطميون فى مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص » (القاهرة ١٩٣٢م)

٦٢ — (ب) « النظم الإسلامية » (القاهرة ١٩٣٩م)

٦٣ — (حـ) « تاريخ الإسلام السياسى » (القاهرة ١٩٤٥م) الجزء الثانى

٦٤ — الحلى : العلامة الحسن بن مظهر :

« منية اللبيب فى شرح التهذيب » (لكنو ١٣١٥ هـ) بدار الكتب الملكية بالقاهرة برقم ٣٧ أصول فقه الشيعة

٦٥ — ابن خرداذبة (ولد حوالى سنة ٣٠٠ هـ و ٩١٢ م) : أبو القاسم عبيد القاسم ابن عبد الله

« المسالك والممالك » (ليدن ١٣٠٦ هـ)

٦٦ — ابن خلدون (+ ٨٠٨هـ و ١٤٠٥ م) : عبد الرحمن بن محمد

(ا) « مقدمة ابن خلدون » (بيروت ١٨٧٩ م)

٦٧ — (ب) « العبر وديوان المبتدأ والخبر » (القاهرة ١٢٨٤ هـ) ٧ أجزاء

٦٨ — الخضرى (+ ١٣٤٥ هـ و ١٩٢٧ م) : صاحب الفضيلة الأستاذ المرحوم الشيخ محمد بك

(ا) « أصول الفقه » (القاهرة ١٣٢٩ هـ)

٦٩ — (ب) « تاريخ التشريع الاسلامى » (القاهرة ١٩٢٦ م)

٧٠ — ابن خلكان (+ ٦٨١ هـ و ١٢٨١ م) : شمس الدين أبو العباس أحمد بن ابراهيم بن أبي بكر الشافعى

« وفيات الأعيان » (بولاق ١٢٨٣ هـ) جزءان

٧١ — أبو داود (+ ٢٧٣ هـ و ٨٨٦ م) الإمام المحقق .

« سنن أبى داود » (لكنو ١٣٠٥ هـ) جزءان .

٧٢ — ابن دقمان (+ ٧٠٩ هـ و ١٤٠٦ م) : إبراهيم بن محمد المصرى .

« الانتصار لواسطة عقد الأمصار » (القاهرة ١٣٠٩ هـ) الأجزاء ٤ و ٥

٧٣ — رانسون: الأستاذ ج .

« فن القضاء » L'Art de Juger (باريز ١٩١٢م) وترجمة حضرة صاحب العزة الأستاذ محمد رشدى بك مستشار سابق .

٧٤ — زغلول : الأستاذ أحمد فتحى باشا .

« المحاماة » (القاهرة ١٩٠٠ م) .

٧٥ — زكى عبد المتعال بك : صاحب السعادة الأستاذ الدكتور .

« تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية » (القاهرة ١٩٣٥ م)

٧٦ — زكى محمد حسن بك : الأستاذ الدكتور

(ا) « فى مصر الإسلامية » ومعه غيره (مطبعة المقتطف ١٩٣٧ م)

٧٧ —(ب) «كنوز الفاطميين» (القاهرة ١٩٣٧)
٧٨ — الزيني : المرحوم الأستاذ الدكتور على بك
«القانون الدولى الخاص المصرى والمقارن» (القاهرة ١٩٢٨ م)
٧٩ — السرخسى (+ ٤٨٣ هـ وقيل ٤٨٦ هـ و ١٠٩٠ م وقيل ١٠٩٣ م) الإمام شمس الدين
«المبسوط» (القاهرة ١٣٢٤ هـ) ٣٠ جزءاً .
٨٠ — ابن سعيد (+ ٦٧٣ هـ و ١٢٧٥ م) : على بن موسى المغربى .
«كتاب المغرب فى حلى المغرب» (ليدن ١٨٩٨ - ١٨٩٩ م)
٨١ — سكاكينى : الأستاذ خليل مترجم كتاب
«من تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام» الجزء الأول «من تاريخ الحركات الاجتماعية» لمؤلفه بندلى جوزى Pendelli José .
٨٢ — السلاوى (من علماء أول القرن الـ ١٤ هـ و ١٩ م) : العلامة أحمد بن خالد الناصرى
«الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى» (القاهرة ١٣١٢ هـ) جزءان .
٨٣ — السنهورى : صاحب المعالى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد باشا
«وصية غير المسلم لا تجوز إلا فى الثلث ولغير وارث» مذكرة بدفاع مقدمة عن حكم لمحكمة النقض والإبرام المصرية فى ٢١ يونية سنة ١٩٢٤ م .
٨٤ — السيوطى (+ ٩١١ هـ و ١٥٠٥ م) : العلامة عبد الرحمن بن أبى بكر جمال الدين .
(١) «الجامع الصغير فى حديث البشير النذير» (مصر ١٣٢١هـ) جزءان فى مجلد واحد
٨٥ —(ب) «حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة» (طبعة حسين شرف) جزءان فى مجلد واحد .
٨٦ — أبو شامة (+ ٦٦٥ هـ و ١٢٦٧ م) : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين الملقب بأبى شامة .
«كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين» (القاهرة ١٢٨٧ هـ) .
٨٧ — شمعون : الأستاذ م . حاى بن
«الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للإسرائيليين» (القاهرة ١٩١٢ م) جزءان فى مجلد واحد .
٨٨ — الشهرستانى (+ ٥٤٨ هـ و ١١٥٣ م) : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم
«الملل والنحل» (القاهرة ١٣١٧ هـ) ٥ أجزاء فى مجلدين وهو بهامش كتاب «الفصل فى الملل والنحل» لابن حزم .
٨٩ — ابن أبى أصيبعة (٦٦٧ هـ و ١٢٧٠م) . أبو العباس بن القاسم بن خليفة موفق الدين

« كتاب عيون الأنباء فى أخبار الأطباء » (القاهرة ١٢٩٩ - ١٣٠٠ هـ) جزءان
٩٠ — ابن الصيرفى (+ ٥٤٢ وقيل ٥٥٠ هـ و ١١٤٧ م وقيل ١١٥٥ م) : أبو القاسم
علي بن منجب الشهير بابن الصيرفى المصرى
« الاشارة إلى من نال الوزارة » (القاهرة ١٩٢٤ م)
٩١ — ابن طباطبا (ولد ٦٦٠ هـ و ١٢٦١ م) وأتم كتابه سنة ٧٠١ هـ و ١٣٠١ م
« الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية » (الرحمانية بمصر)
٩٢ — الطبرى (+ ٣١٠ هـ و ٩٢٢ م) : أبو جعفر محمد بن جرير .
(ا) « تاريخ الأمم والملوك » (الحسينية بمصر) .
٩٣ — (ب) « جامع البيان فى تفسير القرآن » (المطبعة الأميرية) ٣٠ جزءاً
٩٤ — طوسون : سمو الأمير المرحوم عمر .
« كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن » (الإسكندرية ١٩٣١ م)
٩٥ — ابن عابدين (+ ١٢٥٢ هـ و ١٨٣٦ م) : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن
أحمد بن عبد الرحيم بن نجم الدين بن صلاح الدين .
« رد المختار على الدر المختار شرح الأبصار » (طبعة القاهرة)
٩٦ — ابن عبد ربه (+ ٣٤٩ هـ و ٩٤٠ م) شهاب الدين أحمد
« العقد الفريد » (القاهرة ١٩١٨ م) أربعة أجزاء فى مجلدين .
٩٧ — ابن عذارى المراكشى (نبغ فى أواخر القرن ٧هـ و ١٣م) : العلامة أبو عبد الله محمد
« البيان المغرب فى أخبار المغرب » طبعة دوزى Dozy (ليدن سنة ١٨٤٨ م)
٩٨ — علي إبراهيم حسن : الأستاذ الدكتور
(ا) « تاريخ جوهر الصقلى » (القاهرة ١٩٣٣ م)
٩٩ — (ب) « دراسات فى عصر المماليك الناصر محمد سيرته ونظم الحكم فى عهده » رسالة
للدكتوراه سنة ١٩٤٤
١٠٠ — ابن عرنوس : الأستاذ الشيخ محمود بن محمد
« تاريخ القضاء فى الإسلام » (القاهرة ١٩٣٤ م)
١٠١ — علي مبارك باشا : حضرة صاحب السعادة المرحوم
« الخطط التوفيقية » (بولاق ١٣٠٦ هـ) ٢٠ جزءاً
١٠٢ — عنان : الأستاذ محمد عبد الله
(ا) « الحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية » (القاهرة ١٩٣٧ م)

اللہ غالب

١٠٣ — (ب) « تاريخ الجامع الأزهر فى العصر الفاطمى » (القاهرة ١٩٤٢ م)
١٠٤ — (ج) « مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية » (القاهرة ١٩٣١ م)
١٠٥ — الغزالى (+ ٥٠٥ هـ و ١١١١ م) : الأستاذ العلامة
« كتاب احياء علوم الدين » (المطبعة الأميرية ١٢٨٩ هـ) ٤ أجزاء فى ٤ مجلدات
١٠٦ — أبو الفدا (+ ٧٣٢ هـ ١٣٣١ م) : اسماعيل بن على عماد الدين صاحب حماه
« المختصر فى أخبار البشر » (الطبعة الأولى ـ الحسينية بمصر) ٤ أجزاء فى مجلدواحد
١٠٧ — قاضى زاده (+ ٩٨٨ هـ و ١٥٨٠م) : العلامة شمس الدين أحمد بن قرده المعروف بقاضى زاده الحنفى المذهب
« فتح القدير » (مصر ١٣١٩ هـ)
١٠٨ — ابن قدامه (+ ٦٢٠ هـ و ١٢٢٣ م) : العالم الكبير موفق الدين
« المغنى » (المنار ١٣٤٧ هـ) ١٠ جزءاً فى ١٢ مجلد
١٠٩ — القرطبى (+ ٦٧١ هـ و ١٢٧٢ م) : أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى
« الجامع لأحكام القرآن » (دار الكتب ١٩٣٣ - ١٩٣٤) جزءان
١١٠ — القلقشندى (+ ٨٢١ هـ و ١٤١٨ م) : أبو العباس أحمد
« صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » (القاهرة ١٩١٣ - ١٩١٧ م) ١٤ جزءاً
١١١ — ابن قيم الجوزية (+ ٢٥١ هـ و ٨٦٥ م) : شمس الدين أبو العلا أبو عبد الله محمد ابن أبى بكر بن أيوب الزرعى الحنبلى المذهب
(ا) « أعلام الموقعين عن رب العالمين » (دلهى ١٣١٣ هـ) جزءآن
١١٢ — (ب) « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية (القاهرة ١٣١٧ هـ)
١١٣ — الكاسانى (+٥٨٧هـو١١٩١م) : أبو بكر بن مسعود بن أحمد ويعرف أيضا بالكاشانى
« بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع » (مصر ١٣٢٨ هـ) ٧ أجزاء فى ٧ مجلدات
١١٤ — آل كاشف الغطاء : العلامة الشيخ محمد الحسين
« كتاب أصل الشيعة وأصولها » (الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٤٤ م)
١١٥ — ابن كثير : العلامة أبو الفدا اسماعيل بن عمر القرشى (+ ٧٧٤ هـ)
« البداية والنهاية فى التاريخ »
١١٦ — كرد على : الأستاذ العلامة محمد
« الإسلام والحضارة العربية » (القاهرة ١٩٣٤ م)
١١٧ — الكلينى (+٣٢٨هـو٩٣٩م) : العلامة محمد بن يعقوب وهو عند الشيعة كالبخارى عند أهل السنة

« كتاب الكافى » (فارس ١٢٨١ هـ) ٣ أجزاء الأول فى الأصول والثانى والثالث فى الفروع
١١٨ — الكندى (+ ٣٥٠ هـ و ٩٦١ م) : أبو عمر محمد بن يوسف
« كتاب الولاة والقضاة » به ذيل مأخوذ معظمه من كتاب رفع الإصر لابن حجر العسقلانى طبعة جست guest (بيروت ١٩٠٨ م)
١١٩ — مالك (+ ١٧٩ هـ و ٧٩٥ م) : الامام المحقق
« الموطأ » (دلهى ١٣٠٧ هـ)
١٢٠ — ماهر : حضرة صاحب المقام الرفيع الأستاذ الدكتور على باشا
« القانون الدولى العام » (القاهرة ١٩٢٤ م)
١٢١ — الماوردى (+ ٤٥٠ هـ و ١٠٥٨ م) أبو الحسن على بن محمد بن حبيب المصرى
« الأحكام السلطانية » (القاهرة ١٩٠٩)
١٢٢ — أبو المحاسن (+ ٨٧٤ هـ و ١٤٦٩ م) : جمال الدين بن يوسف بن تغرى بردى
« النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة » (القاهرة ١٩٢٩ م)
١٢٣ — متز : الأستاذ آدم
« الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى » ترجمة الأستاذ الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده (القاهرة ١٩٤٠ م)
١٢٤ — محمد كامل مرسى باشا : حضرة صاحب المعالى الأستاذ الدكتور
« الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن » (القاهرة ١٩٣٦)
١٢٥ — مسكويه (+ ٤٢١ هـ و ١٠٣٠ م) : أبو على أحمد بن محمد
« كتاب تجارب الأمم » (القاهرة ١٩١٥ م) .
١٢٦ — مشرفة : الأستاذ الدكتور عطية مصطفى .
« القضاء فى الإسلام » (القاهرة ١٩٣٩ م) .
١٢٧ — مصلحة البريد : وضعته بمناسبة انعقاد مؤتمر البريد العالمى العاشر بالقاهرة .
« تاريخ البريد فى مصر » (القاهرة ١٩٣٤ م)
١٢٨ — المقريزى (+ ٨٤٥ هـ و ١٤٤١ م) : تقى الدين أحمد بن على .
(ا) « اتعاظ الحنفا بأخبار الخلفا » (بيت المقدس ١٩٠٨ م) .
١٢٩ — (ب) « إغاثة الأمة بكشف الغمة » (القاهرة ١٩٤٠ م) صححها ووضع حواشيها الأستاذ زيادة بك والشيال .
١٣٠ — (ج) « السلوك فى معرفة دول الملوك » (دار الكتب المصرية) صححها ووضع حواشيها الأستاذ الدكتور محمد مصطفى زيادة بك.
١٣١ — المقدسى (+ ٣٨٧ هـ و ٩٩٧) : شمس الدين أبو عبد الله محمد

« أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم » (ليدن ١٩٠٦ م)
١٣٢ — ابن مماتى (+ ٦٠٦ هـ و ١٢٠٩ م) : شرف الدين أبى المكارم بن أبى سعيد
« كتاب قوانين الدواوين » (مطبعة الوطن ١٢٩٩ هـ)
١٣٣ — ابن ميسر (+ ٦٧٧ هـ و ١٢٧٨ م) محمد بن على بن يوسف بن جلب
« تاريخ مصر » طبعة هنرى ماسيه Henri Massé (القاهرة ١٩١٩ م)
١٣٤ — نظام : الشيخ العلامة وجماعة من العلماء آخرين بالهند برياسته
« الفتاوى الهندية » (بولاق ١٣١٠ — ١٣١١ هـ) ٦ أجزاء فى ٦ مجلدات
١٣٥ — النعمانى : الأستاذ شبلى
« كتاب الجزية » (القاهرة ١٣١٢ هـ)
١٣٦ — النكدى : الأستاذ عارف
« القضاء فى الإسلام » محاضرة ألقاها فى نادى المجمع العلمى العربى (دمشق ١٩٢٢ م)
١٣٧ — النسفى : أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النق
(ا) « التوضيح مع التلويح » (القاهرة ١٣٠١ هـ)
١٣٨ — (ب) « شرح المنار وحواشيه » (بولاق ١٣١٦ هـ)
١٣٩ — ابن هشام (+ ٣١٨ هـ و ٨٣٣ م) : أبو محمد عبد الله
« كتاب سيرة رسول الله » (طبعة وستنفلد Wüstenfeld ١٨٥٨ — ١٨٦٠ م)
١٤٠ — يحى بن سعيد الانطاكى (٤٥٨ هـ و ١٠٦٦ م)
« تاريخ الذيل » الذى صنفه يحى بن سعيد بن يحى الانطاكى تبعاً لتاريخ سعيد بن بطريق (طبعة R. Basilius)
١٤١ — اليعقوبى (+ ٢٨٢ هـ و ٨٩٥ م) : أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح
(ا) تاريخ اليعقوبى طبعة هوتسما Houtama (ليدن ١٨٨٣ م)
١٤٢ — (ب) « كتاب البلدان » طبعة دى غويه De Goeje (ليدن ١٨٩١ م)
١٤٣ — أبو يوسف « + ١٩٢ هـ و ٨٠٧ م » : يعقوب بن ابراهيم الأنصارى صاحب الإمام أبى حنيفة
« كتاب الخراج » (بولاق ١٣٠٢ هـ)

ثالثاً — مصادر أفرنجية مطبوعة:

144. Abu Saleh,
The Churches & Monasteries of Egypt & Some Neighbouring. Countries (Edited & Translated by Evetts. Oxford 1895).

145. Ameer Ali Sayed,
A Short History of Saracens (London 1934).

146. Arminjon (Pierre),
La Situation Economique et Financière de L'Egypte (Paris 1911).

147. Arnold : Prof Sir Th. W.,
(A) The Caliphate (Oxford 1924).

148. (B) The Preaching of Islam (Westminister 1896).

149. Barakat. Son Excellence Dr. Mohamed Baby El Din Pacha,
Des Privilèges et Immunités dont Jouissent les Etrangers en Egypte vis a vis des autorités Locales (Paris 1913).

150. Boghdadi Bey. Dr. H.,
Origine et Technique de la Distination des staxtus personnel et Reel en Egypte (Caire 1937).

151. De Lacy, S.,
Exposé de la Religion des Druzes. 2 Vols (Paris 1838).

152. Dussaud,
Histoire et Religion des Nosairis (Paris 1900).

153. Fischel W. J.,
Jews in the Economic & Political life of Mediaeval Islam (London 1937).

154. Fayzee : Prof. Asaf A. A.
(A) Additional Notes for an Ismaili Bibliography (Reprinted from The Jol. of the Bombay Branch, Royal Asiatic Society, N. S. Vol. 12, 1936).

155. (B) The Ismaili Law of Wills (London 1933)

156. (C) Materials For An Ismaili Bibliography,
(Reprinted from The Jol. of the B. B., R. A. S., N. S. Vol. 11, 1935 & Vol. 16, 1940.

157. (D) Notes on Mut A'or Temporary Marriage in Islam,
(Reprinted from the Jol. of the B. B., R. A. S., N. S, Vol 8, 1632)

158. (E) The Progress of Ismailitic Studies during the last fifteen years
(The Ismaili Special No. 12 published on 31st jan. 1635).

159. (F) Qadi An-Numan, The Fatimid Jurist & Author
(Reprinted from the Jol. of the Royal Asiatic Society. Jan. 1934).

160. Graetz H.,
History of the Jews from the earliest times to the present day 5 vols (London 1892).

161. Heyd (W. Von),
Histoire du Commerce du Levant (Leipzig 1623).

162. Hitti (Ph K),
The History of the Arabs (London 1910).

163. Ivanow : Prof. W,
(A) A Creed of the Fatimids (Bombay 1936)

164. (B) A Guide to Ismaili Literature (London 1933).
(C) Ismaili Tradition concerning the Rise of the Fatimids (London 1942).

165. (D) Nasiri Khusraw & Ismailism (Bombay 1948).

166. Lane-Pool : Prof Stanley,
(A) A History of Egypt in the Middle Ages (London 1901).

167. (B) The story of Cairo (London 1924).

168. Mamour P. H.
Polemics on the Origin of the Fatimid Caliphs (London 1934).

169. Mann (J).
The Jews in Egypt & in Palestine Under the Fatimid Caliphs (Oxford 1920).

170. Metz (Adam),
The Renaissance of Islam. Trans, into English by Salahudin Khuda Bukhsh & D. S. Margoliouth (London 1939).

171. Muir (Sir W.),
The Caliphate, its Rise, Decline & Fall From Original Sources (Edinburgh 1915)

172. Nasiri Khosru (+ 459, 1066),
Relation du Voyage de Nasiri Khosru en Syrie, en Palestine, en Egypte, en Arabie, et en Perse. Pendant les années de L'Hégire 437 — 444, (1035 — 1042) publié, traduit et annote par charles Schefer (Paris 1881).

173. Nizam Al-Mulk,
Siyasat-Name. Ed, and Trans. C. Schéfer (Paris 1891 — 7).

174. O Leary (De Lacy),
A Short History of the Fatimid Khalifate (London 1923).

175. Sadighi, G H.
Les Mouvements Réligieux Iranians (Paris 1938).

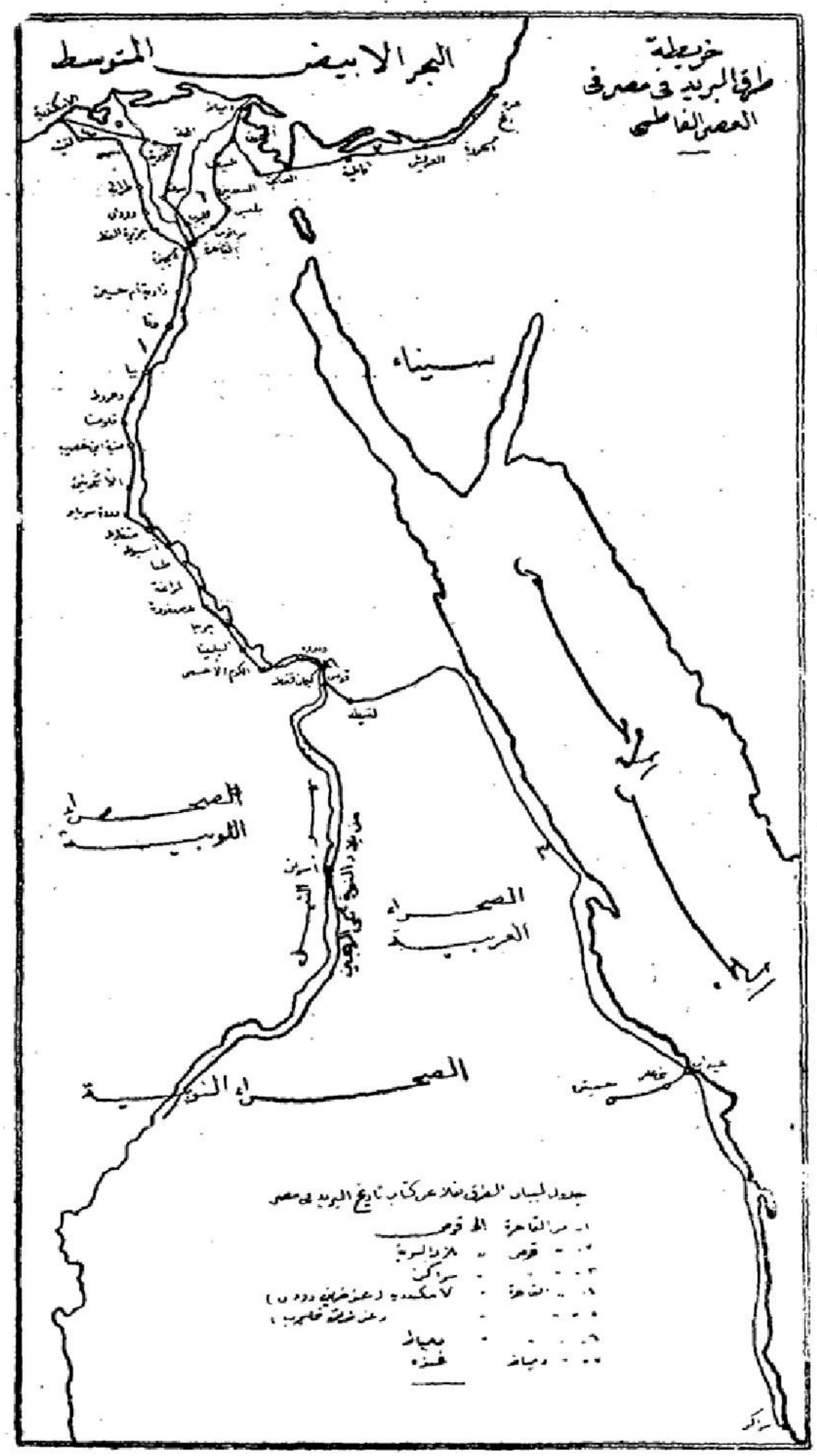
176. Quatremère (Et.)
Mémoires Geographiques et Historique sur l'Egypte, et sur quelques contrées voisines (Paris 1811) Vols 1 & 2.

177. Sanhoury. Son Excellence Dr. A. A. Pacha
Le Califat (Paris 1926).

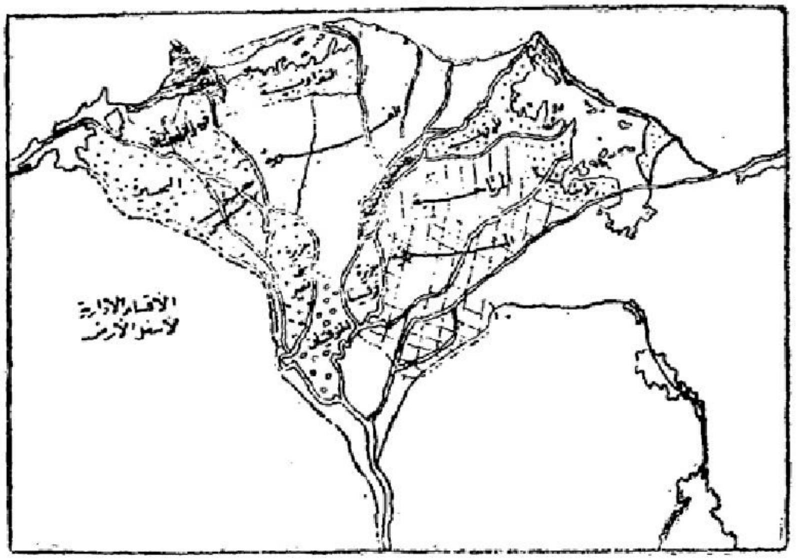
178. Van Berchem,
Corpus Inscriptorum. Arabicarum Egypte. T. I.

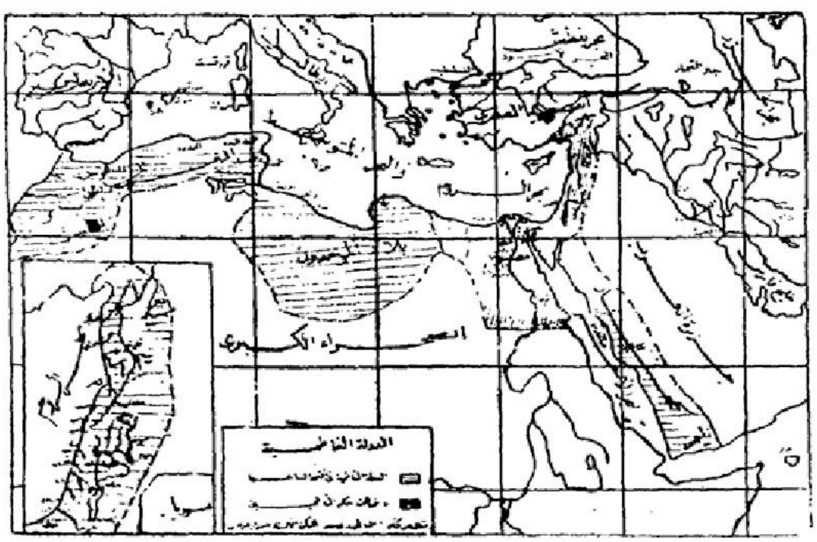
179. Wiet (Gaston),
Corpus Inciptorum Arabicarum Egypte. T. II.

180 Zaki. (Dr Mohammed Hassan Bey)
Les Tulunides (Paris 1933).


خريطة
طرق البريد في مصر في
العصر الفاطمي
البحر الابيض المتوسط
سيناء
الصحراء اللوبية
الصحراء العربية
الصحراء النوبية

اللّه غالب





اللّٰہ غالب